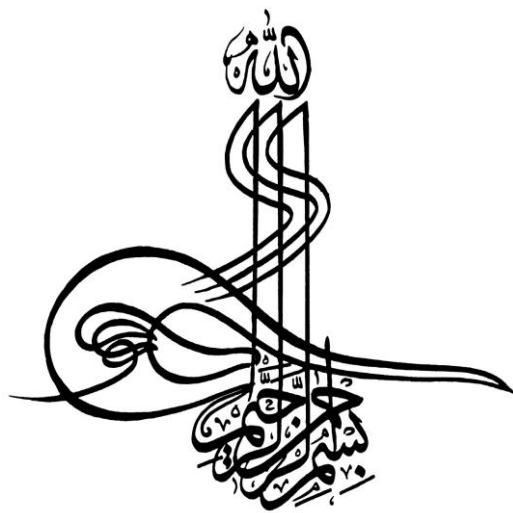


شَيْخُ الْعِرَاقِ
مُصَادِرُ الْقُوَّةِ وَالتَّجَدُّدِيَّاتِ

شِيْعَةُ الْعِرَاقِ مُصَادِرُ الْقُوَّةِ وَالتَّجْدِيَات

دراسة لأبرز التحوّلات السياسيّة لشيعة العراق بعد 2003 م

محمّد صادق الهاشمي
جمعيّة العطلوناني



تشيعة العراق
مصادر القوة والتحديات
دراسة لنبز التحولات السياسية
لشيعة العراق بعد ٢٠٠٣م

تأليف
محمد صادق العاشمي
(قاسم هاشم هولي)
جبهة العطاوي

المطبعة
الساقبي

الإخراج والمتابعة الفنية
علي حسين هطر

الناشر



٢٠١٤م - ١٤٣٥هـ

الطبعة الأولى

٣٠٠٠ نسخة

مركز العراق للدراسات

www.markazaliraq.net
info@markazaliraq.net

شكر وتقدير

إلى الأخوة الأساتذة والأكاديميين الذين ساهموا
بتدقيق وتحقيق هذا الكتاب، والذين أضافوا إليه
بحوثاً حسب اختصاصاتهم في الشؤون الأمنية
والعسكرية والاقتصادية، وإلى أستاذنا الفاضل
حجة الإسلام السيّد علي هاشم الهاشمي
لهم بالغ شكري وتقديري

المقدمة

هذا الكتاب لا يجيب عن مسائل تاريخية، ولا يتعرّض لها في ما يخصّ شيعة العراق، وإنما يركّز جلّ اهتمامه على أوضاعهم السياسيّة بعد ٢٠٠٣م في ظلّ التحوّلات الرّاهنة، والعملية السياسيّة الجديدة، التي تعني لشيعة العراق الكثير، وتجيّب عن الكثير.

شيعة العراق اليوم وخلال الواقع التاريخي هم على رأس الهرم في الحكم، وتسلموا المناصب المهمّة في إدارة الدّولة العراقية، وثبّتوا حقوقهم في الدّستور وصاروا واضحاً من خلال العملية السياسيّة ما هي حقوقهم، ووزنهم الاجتماعي والسياسي.

ان شيعة العراق طوال القرن المنصرم وقبل عام ٢٠٠٣م لم يكن لهم موقعٌ مناسبٌ ولم يحصلوا على حجمهم واعتبارهم الطّبيعي، ففي العهد العثماني كان هناك شرح بين السّلطة العثمانية ذات التوجّه العقائدي السّني وبين شيعة العراق، وكانت تتعامل معهم أقلّيّة ملغية الحقوق، واستمرّ الحال حتى بعد مرحلة انهيار الامبراطورية العثمانية ومجيئ حكم ملكي يدّعي الديمقراطيّة والعمل وفق الدّستور، والسبب كما يقولون هو موقف شيعة العراق المقاوم للاحتلال البريطاني، حتى وصلت النوبة الى مرحلة البعث الصّدّامي الذي هيمن فيه الحزب الواحد على التركيبة السياسيّة، فقد استحوذت الدّولة البعثية على الاقتصاد والأمن والثّقافة وادارة الدّولة بكلّ مفاصلها مستبعدين أيّة قوّة سياسيّة أخرى بما فيهم الشّيعة.

ولقد كان المحيط العربي محيطاً مشجعاً لصدام ضدّ الشّيعة، ووقف بالصدّ من التحوّلات السياسيّة الجديدة بعد عام ٢٠٠٣م بينما كان موقف الجمهورية الإسلامية الإيرانية موقفاً مسانداً لشيعة العراق.

في العراق يمثّل السنة والكرد والشّيعة أبرز ثلاث مكوّنات أساسية في التركيبة القومية والمذهبية، وان الشّيعة يمثّلون المكوّن الأكبر في التركيبة السكّانية للعراق ويمتلكون في المسار

السياسي الديمقراطي لتركيبة الدولة التأثير الأكبر، من هنا تبرز أهمية دراسة شؤونهم السياسية، وأبرز التحولات المرتبطة بواقعهم السياسي والاجتماعي والاقتصادي والأمني في مؤسسات الدولة العراقية.

ولقد كان للجمهورية الإسلامية الإيرانية دور مهم في ترسيخ وتعزيز موقع الشيعة في بنية الدولة الجديدة في العراق، وبالوقت نفسه يعتبر شيعة العراق العنصر الرئيس في خفض مستوى الخطر الذي يتهدد الجمهورية الإسلامية من جانب العراق، كما ان الشيعة في العراق يرفعون من مستوى تحسين العلاقة بين البلدين بشكل ملحوظ، وبعبارة أخرى أنّ الشيعة وموقعهم في الابعاد السياسية والاقتصادية والأمنية وما الى ذلك من الابعاد الأخرى في العراق يمثلون من الناحية الأمنية والمصالح الوطنية للجمهورية الإسلامية الإيرانية وسياستها في العراق درجة كبيرة من الأهمية.

من هنا نقول: ان هذا البحث يحقق الاهداف التالية:

- ١- بيان القابليات، ومصادر القوة، والفرص الداخلية والخارجية لشيعة العراق.
- ٢- معرفة التحديات والآفات ونقاط الضعف لدى القوى السياسية الشيعية، والفئات المختلفة لشيعة العراق.
- ٣- بيان المخاطر الخارجية التي تهدد شيعة العراق.
- ٤- بيان الطرق التي تؤدي الى تحسين قابليات وقدرات الشيعة، والحد من التحديات والمخاطر التي تواجههم.

أما أهمية هذا البحث وضرورته فتكمن في النقاط التالية:

- ١- لكون العراق بلداً مهماً في تحولاته السياسية بوصفه مساحة مؤثرة استراتيجياً على الواقع الأمني في ما يتعلق بشيعة المنطقة فضلاً عن العالمين العربي والإسلامي.
- ٢ - لمعرفة رؤى اللاعبين السياسيين في العراق ومعرفة ماهي توجهاتهم، وهكذا بقية المكونات الاجتماعية لأبناء الشعب العراقي.

الفصل الأول

**نبذة تاريخية عن
تسعة العراق**

مدخل

ارتبط التشيع منذ نشوءه بالعراق، كما ظهرت منه الحركات الشيعية التي وجدت في منطقة الفرات الأوسط مثل الكوفة والحلة، اللتين ظلتا مدينتين شيعيتين حتى العصر الحديث، بخلاف البصرة التي اشتهرت كمدينة سنية حتى القرن العشرين^(١). وكانت بغداد مقسمة في العصور الوسطى إلى جهة شيعية هي الكرخ، وأخرى سنية هي الرصافة، وكانت مسرحاً للاشتباكات والمعارك بين الطائفتين منذ بداية العصر العباسي مروراً بالحكم البويهي والسلاجوقي، وحتى سقوط الدولة العباسية على يد المغول سنة ٦٥٦هـ - ١٢٥٨م^(٢) وبالرغم من سيطرة الشيعة على الحكم أثناء حكم البويهيين فإن التشيع ظل محصوراً في مدن معينة، وظل غالبية سكان العراق على المذهب السني حتى انهيار الدولة العباسية^(٣).

(١) دائرة المعارف الإسلامية، الإصدار الثاني، «البصرة».

(٢) Pellat, Ch.; Longrigg, S.H. «al .Baṣra.» *Encyclopaedia of Islam, Second Edition. Edited by: P. Bearman .Th. Bianquis .C.E. Bosworth .E. van Donzel and W.P. Heinrichs. Brill, ٢٠٠٩. Brill Online.*

(٣) بغداد والكرخ مولد ومسكن الشريف الرضي، لمحمد جاودن ص ٢٦٧ - ٢٩٩.

(٤) دائرة المعارف الإسلامية، الإصدار الثاني، «بغداد».

نشأة التشيع في العراق زمن الخلفاء

وبدا هذا الأمر واضحا وعلنيا عندما تولى علي بن ابي طالب عليه السلام خلافة المسلمين، واتخذه من الكوفة عاصمة للدولة الإسلامية، وتواجد أنصاره حوله من سكّان العراق، ومن الذين قدموا معه من الحجاز.

وقد عرف العراق بتشيّعه لعلي بن ابي طالب عليه السلام، بعد معركة الجمل، التي دارت رحاها على أرض البصرة، بين جيش علي بن ابي طالب عليه السلام المكوّن أساسا من أهالي البصرة والكوفة، وبين الجيش القادم من مكّة بقيادة طلحة بن عبيد الله والزبير بن العوام وعائشة بنت أبي بكر. بدأ التشيع أساسا في البصرة والكوفة، ومن ثم انتشر إلى مناطق العراق الأخرى، وبقية البقاع المجاورة، وكان لشيعة العراق الدور الهامّ في نشر التشيع في مكّة والمدينة وبغداد والرّي وبخارى وخراسان واليمن والبحرين. ومثال على ذلك: المحدث البصري معمر بن راشد الأزديّ سكن اليمن عشرين عاما، وهو من أصحاب الإمام الصادق^(١) وجعفر بن سليمان الضّبيّ البصريّ، ويقول أحمد بن حنبل: قدم جعفر بن سليمان عليهم بصنعاء فحدثهم حديثا كثيرا، وكان عبد الصّمد بن معقل يجيئ فيجلس إليه^(٢).

وقد لعبت الحكومات المتتابعة على العراق منذ ان دخل الإسلام إلى العراق دورا كبيرا في تشويه ومحاربة التشيع ومنع انتشاره ومحاولة اقتصار التشيع على الكوفة فقط، ولهذا فلم تكن

(١) Duri, A.A. «Baghdād.» *Encyclopaedia of Islam, Second Edition. Edited by: P. Bearman . Th. Bianquis .C.E. Bosworth .E. van Donzel and W.P. Heinrichs. Brill, ٢٠٠٩. Brill Online.*

(٢) إسحاق نقاش، «تحوّل قبائل العراق إلى التشيع»، المجلة الدولية لدراسات الشرق الأوسط، مجلد ٢٦، رقم ٣، أغسطس ١٩٩٤، ص ٤٤٣، من موقع JSTOR (لغة إنجليزية).

العلاقة بين الشيعة وأغلب الحكومات المتعاقبة جيدة إطلاقاً^(١).

يذكر العلامة المظفر قائلاً: مهما أجتهدوا في جعل العراق أموريا كانت تلك الجهود فاشلة، وكانت الروح السائدة عليه هاشمية وعلوية خالصة الا في البصرة في عهد قليلة^(٢). ولم تلمس السنون حتى تغلب حب أهل البيت في البصرة على المشايعة لبني أمية فعادت علوية شيعية، فهي اليوم وقبل اليوم بقرون شيعية، ويوجد في البصرة على غير مذهب أهل البيت نفر وأن قَلَّوا في العدد الا أنهم كثيرون بالمال والملك^(٣).

واستمر التشيع بعد مقتل الإمام علي عليه السلام، وتمت مبايعة الحسن بن علي عليه السلام، وتذكر كتب التاريخ بعض ما حدث بعد البيعة قائلة كانت شيعة البصرة موالية إلى الإمام الحسن عليه السلام، فلما بلغ معاوية بن أبي سفيان خبر شهادة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام، وبيعة الناس ابنه الحسن عليه السلام، دس معاوية رجلاً من بني القين إلى البصرة ليكتب إليه بالأخبار ويفسد على الإمام الحسن عليه السلام الأمور، فعرف الإمام الحسن بذلك فكتب إلى البصرة باستخراج القيني من بني سليم فأخرج وضربت عنقه^(٤) وفي جوّ مشحون كهذا يمكن تصوّر الحرب الإعلامية ضد التشيع خصوصاً بعد أن آلت السّلطة لبني أمية وبني العباس.

الغزو المغولي للعراق

بعد تمكّن الجيش المغولي بقيادة هولاكو من دخول بغداد، قام بتدمير ونهب العديد من معالم المدينة وقتل العديد من سكّانها، حيث دمر المغول جامع الخلفاء في الرّصافة، واحرقوا الحضرة

(١) Yitzhak Nakash, «The Conversion of Iraq's Tribes to Shiism», *International Journal of Middle East Studies*, Vol. ٢٦, No. ٣, (Aug., ١٩٩٤), p. ٤٤٣., retrieved through JSTOR

(٢) أعيان الشيعة ٣١٢/٢، معجم رجال الحديث ٢٦٤\١٨.

(٣) تهذيب الكمال ٤٦\٥.

(٤) ولاية البصرة في ماضيها وحاضرها ج ٢ ص ١٠.

(٥) بحار الأنوار ٤٤/٤٥ وشرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ٢٢٥/١٦.

(٦) http://www.najaf.org/city/a_٦.php?l=ARA.

الكاظمية في الكرخ عام ٦٥٦ هجري^(١)، كما تعرّضت بغداد لتدمير آخر على يد تيمورلنك. ولا نريد ان نطيل في الجانب التاريخي بل نكتفي فقط باستعراض الاحداث للتذكير والتنوير.

دخول الصفويين إلى العراق

ويشير الباحث بشير نافع إلى أن الشيعة لم يكونوا أكثرية في القرن الخامس الهجري في أي من المدن الإسلامية سوى الكوفة والرّي^(٢).

وكان إسماعيل الصفوي قد توجه بجيش كثيف إلى بغداد، ودخلها سنة ٩١٤ هـ/ ١٥٠٨ م ثم زار العتبات المقدّسة في الفرات، وأصلح نهراً من الأنهر، واسماه نهر الشّاه، وشيّد بناية ضخمة على قبر موسى الكاظم عليه السلام^(٣)، وقد هزمه السلطان سليم الأوّل في معركة جالديران عام ٩٢٠ هـ/ ١٥١٤ م، ودخل عاصمته تبريز ولكنه لم يدخل بغداد بسبب تمردّ العسكر، وعاد إلى الشّام. فبقيت بغداد بيد الصفويين حتى عام ٩٤٠ هـ/ ١٥٣٤ م. وفي عام ٩٣٥ هـ/ ١٥٢٩ م استغل الشّاه الصفوي طهاسب حصار السلطان سليمان القانوني لفينا فاستردّ تبريز من العثمانيين مما حدا بأن أوقف سليمان القانوني زحفه في أوروبا، وعاد بقسم من الجيش لمحاربة الصفويين وتأديبهم^(٤) فدخل تبريز أولاً ثم بغداد بعد ذلك عام ٩٤٠ هـ/ ١٥٣٤ م. وقد زار سليمان القانوني كلا من ضريح عبد القادر الكيلاني، وقبة موسى الكاظم ومحمّد الجواد عليهما السلام. وأمر بإكمال بناء إسماعيل الصفوي على قبر موسى الكاظم عليه السلام، ثم أوقف مقاطعات للمقاصد الدّينية، الشّيعيّة والسّنية على السّواء. وأعاد بناء ضريح أبي حنيفة النّعمان، وارجاع الجثة التي كانت مخفية،

(١) <http://www.kululiraq.com/modules.php?name=News&file=article&sid=٩٣٦>

(٢) سياقات الوحدة والانقسام، تأليف: بشير موسى نافع، دار الشروق، القاهرة، ٢٠٠٦ م.

(٣) أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث. ستيفن هيمسلي لونيكر، المفتش الإداري في الحكومة العراقية سابقاً. ونقله إلى العربية جعفر الخياط. دار الرافدين. الطبعة الخامسة.

(٤) تاريخ الدولة العثمانية، محمد فريد بك، ص ٩٠.

(٥) المصدر السابق: ص ١٢٠.

وأعاد بناء قبة فخمة للضريح، وقد كان الصفويون هدموا القبة والضريح ودنسوا مكان الرّفات. بقيت الأوضاع بالعراق هادئة تحت حكم العثمانيين حتى عام ١٠٣٣ هـ/ ١٦٢٣ م عندما انتهز الشاه عباس الصفوي تغلغل العثمانيين في أوروبا وحروبهم مع النمسا والمجر، فعاد إلى مهاجمة بغداد، ودخلها بنفس العام^(١).

يقول الباحث العراقي د. علي الوردي متحدثاً عن حكم الصفويين لإيران والعراق: «يكفي أن نذكر هنا أن هذا الرّجل (الشاه إسماعيل الصفوي) عمد إلى فرض التّشيع على الإيرانيين بالقوة، وجعل شعاره سب الخلفاء الثلاثة. وكان شديد الحماس في ذلك سفّاكاً لا يتردد أن يأمر بذبح كلّ من يخالف أمره أو لا يجاريه. قيل أن عدد قتلاه ناف على ألف نفس»^(٢).

أما بالنسبة لرأي الحوزة العلمية في النّجف وهي بمثابة أعلى سلطة دينية شيعية حيث يتواجد العديد من مراجع الشيعة الدّينيين الكبار، فقد كان بشكل عام موقفاً حذراً وسليماً من الدّولة الصفوية ثم القاجارية باعتبارها دولة زمنية لا دينية كما ابتعد كبار رجال الدّين ومراجع التّقليد الشيعة في النّجف عن السياسة ورجال الحكم^(٣)، حيث كانوا يتبعون المفهوم العبادي لمبدأ ولاية الفقيه^(٤).

العراق في العهد العثماني

أدّى انهيار الدّولة الصفوية في إيران سنة ١٧٢٢، وما صاحبه من فقدان للأمن وحروب الأمراء، إلى هجرة أعداد متزايدة من العلماء الشيعة إلى النّجف وكر بلاء. وقد ذكر العالم محمّد كامل الرّافعي في رسالة أرسلها سنة ١٣٢٦ هـ من بغداد إلى صديقه

(١) لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، د. علي الوردي، ج ١، ص ٤٣.

(٢) الشيعة والحاكمون، محمد جواد مغنية صفحة ٩ و ٢٧.

(٣) تاريخ الحركة الإسلامية في العراق الجذور الفكرية والواقع التاريخي (١٩٠٠ - ١٩٢٤)، عبد الحليم الرهيمي - الطبعة الأولى ١٩٨٥ م، صفحة ٩٤ - ٩٦.

(٤) أصول مذهب الشيعة، د. ناصر القفاري، ج ٣، ص ١٤٥٠.

الشَّيخ مُحَمَّد رشيد رضا صاحب مجلة المنار، ونشرتها المنار، ما شاهده من قيام علماء الشَّيعة بدعوة العرب إلى التَّشيع^(١) كما عدد العالم البغدادي إبراهيم فصيح الحيدري (توفي ١٨٨٢م) عشائر العراق، وذكر تاريخ دخول كلِّ منها في المذهب الشَّيعي في كتابه (عنوان المجد في بيان أحوال بغداد والبصرة ونجد) فقال: «وأما العشائر العظام في العراق الذين ترفَّضوا من قريب فكثيرون. منهم ربيعة ترفَّضوا منذ سبعين سنة. وتميم وهي عشيرة عظيمة ترفَّضوا في نواحي العراق منذ ستين سنة» ويقول: «والخزاعل ترفَّضوا منذ أكثر من مئة وخمسين سنة، وهي عشيرة عظيمة من بني خزاعة فحرَّفت وسميت خزاعل. وعشيرة زيد وهي كثيرة القبائل وقد ترفضت منذ ستين سنة بتردد الرَّافضة إليهم وعدم العلماء عندهم. ومن العشائر المترفضة بنو عمير، وهم بطن من تميم، والخزرج وهم بطن من بني مزيقيا من الأزدي، وشمر طوقه وهي كثيرة، والدَّوار والدَّفافة. ومن المترفضة عشائر العمارة آل محمَّد، وهي لكثرتها لا تحصى وترفضوا من قريب. وعشيرة بني لام وهي كثيرة العدد. وعشائر الديوانية وهم خمس عشائر: آل أقرع، وآل بدير، وعفج، والجبور، وجليحة. ومن عشائر العراق العظيمة المترفضة منذ مئة سنة فأقل: عشيرة كعب وهي عشيرة عظيمة ذات بطون كثيرة»^(٢) ومع ذلك بقيت العديد من عشائر العراق سنية.

وعن تأثر العراق بإيران يقول الورددي: «بعد أن تحوّلت إيران إلى التَّشيع، أخذت تؤثّر في المجتمع العراقي تأثيراً غير قليل. فقد بدأ التقارب بين الإيرانيين وشبيعة العراق ينمو بمرور الأيام. وصارت قوافل الإيرانيين تتوارد تباعاً إلى العراق من أجل زيارة العتبات المقدّسة (عند الشَّيعة) أو طلب العلم أو دفن الموتى وغير ذلك»^(٣).

يقول فرهاد إبراهيم أستاذ العلوم السياسيّة بجامعة برلين في كتابه «الطائفية والسياسيّة في العالم العربي» موضحاً أثر تشيع هذه القبائل في جعل الشَّيعة أكثرية في العراق، فيقول: «المذهب

(١) لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، د. علي الورددي، ج ١، ص ١٢.

(٢) إسحاق نقاش، ص ٤٥٤.

(٣) نفس المصدر، ص ٤٤٦.

الشيعة لم ينتشر بصورة كبيرة في العراق إلا تحت حكم المماليك (١٧٤٣ - ١٨٣١)^(١) ويقول أيضاً: «أثرت الدعاية الشيعية وذكر الظلم الذي تعرضوا له ومقتل الحسين في كسب القبائل ونشر التشيع»^(٢). ويضيف «أن جماعات السكان من الشيعة من منطقة بلاد ما بين النهرين كانوا يشكّلون منذ هجرة القبائل العربية من شبه الجزيرة أعداداً قليلة، وذلك في الفترة منذ القرن السابع عشر وحتى القرن التاسع عشر، ولم يشكّل الشيعة الأغلبية في مجموع السكان إلا بعد الهجرة وتحول هذه القبائل إلى المذهب الشيعي»^(٣). ويقول المؤلف: «إضافة إلى القبائل التي نزحت إلى العراق وتشيعت، فإن هناك الفرس، والفرس المستعربين، والهنود، يشكّلون نسبة غير ضئيلة من مجموع السكان الشيعة خاصة في المراكز الحضرية. وكانت هجرة رجال الدين الشيعة وعدد آخر من جماعات السكان إلى العتبات المقدسة قد جاء نتيجة لانهايار الدولة الصفوية. وظلت هذه الهجرات تتوالى حتى نشأة الدولة الحديثة في العراق»^(٤).

وكان انتشار التشيع في جنوب العراق قد تمّ تحت سمع الدولة العثمانية وبصرها، وبموافقة رجالها في معظم الأحيان^(٥). إذ أنه منذ أن وصل العثمانيون للعراق، قام سليمان القانوني بإتمام بناء الحضرة الكاظمية، وزار المقامات السنية والشيعة، وأمر بحفر نهر الحسينية لإيصال المياه إلى مدينة كربلاء. وتحت الدولة العثمانية انفصل القضاء الشيعي في العراق مديراً شؤونه بقدر كبير من الاستقلال. أضف لذلك ظهور الحركة السلفية الوهابية في منطقة نجد واستعدادها للدولة العثمانية، لذلك فضّل العثمانيون تشييع جنوب العراق لتشكيل سدّ فكري مانع من انتشار الأفكار التي تبناها محمد بن عبد الوهاب وأتباعه في مناطق جنوب العراق بسبب الاتصال العشائري بين جنوب العراق ومنطقة نجد، بينما عمد علماء الشيعة في الحوزة العلمية في النجف

(١) فرهاد إبراهيم أستاذ العلوم السياسية بجامعة برلين في كتابه «الطائفة السياسية في العالم العربي»، ص ٤٤.

(٢) نفس المصدر، (ص ٤٥).

(٣) نفس المصدر، (ص ٤٨).

(٤) فرهاد إبراهيم أستاذ العلوم السياسية بجامعة برلين في كتابه «الطائفة السياسية في العالم العربي»، (ص ٦٣ - ٦٤).

(٥) إسحاق نقاش، ص ٤٤٤ و ٤٤٩.

إلى نشر التشيع بين قبائل جنوب العراق من أجل إقامة سدّ بشري ضدّ هجمات أتباع محمد بن عبد الوهاب على المنطقة^(١) ويذهب إسحاق نقاش إلى أن تشيع القبائل العراقية - التي كانت تشكّل ٥٠٪ من سكّان جنوب العراق عام ١٨٦٧- لم يكن مخططاً له من قبل الدولة العثمانية، وإنما كانت نتيجة غير مقصودة لسياسة توطين القبائل التي اتخذها العثمانيون آنذاك.^(٢)

وتشير الاحصائات البريطانية لسكّان العراق عام ١٩١٩ م عن أنّ نسبة الشيعة في العراق تقدّر بحوالي ٥٣٪ من السكّان وبعده يبلغ حوالي الـ ١.٥٠٠.٠٠٠ نسمة من عدد السكّان البالغ ٢.٨٥٠.٠٠٠ نسمة. وعام ١٩٣٢ م بلغت نسبتهم ٥٦٪ من عدد السكّان.

يعد تاريخ ٩/٤/٢٠٠٣ م ايذاناً حقيقياً لولوج شيعة العراق مرحلة جديدة ومهمّة في تاريخهم الحديث والمعاصر، وتوتيجاً حقيقياً لجهودهم وجهادهم وتضحياتهم وعذاباتهم خلال العقود الماضية من تاريخ الدولة العراقية. يعد تاريخاً من الدماء والتهميش من عهود غابرة تاريخياً ولكن لو بدأنا الحديث عن تاريخ الشيعة السياسي منذ الامبراطورية العثمانية الى يومنا لوجدنا ان اربعة قرون من احتلالهم العراق فيه مارسوا كل الوان التغيب والتعذيب لهذا المكوّن من خلال السياسة الطائفية التي كانوا يمارسونها، أليس أدلّ دليل على ذلك القرارات التي اتخذت (الفرمانات) التي تقضي بمنع الشيعة من مزاوله الحكم والسّلطة والعلم وامتلاك الأراضي الى غيره من القرارات بل تجاوزت ذلك الى شنّ الحروب ضدّ الشيعة، وعلى العشائر والحوزة والطبقات الاجتماعية مع ان شيعة العراق بقيادة مراجعهم قاتلوا تحت راية العثمانيين حينما اجتاحت قوات الغزو البريطاني العراق عام ١٩١٤ واستمرّ لواء المرجعية مقاتلاً لغاية عام ١٩٢٠ ميلادي.

وحتى بعد اضمحلال الامبراطورية العثمانية وتشكيل الحكومات في العهد الملكي منذ عام ١٩١٢ م لغاية عام ١٩٥٨ م بقي هذا المكوّن مغيباً ومهمشاً فكم تتباين الامبراطوريتان في ايدولوجيتهما وسياستهما داخل العراق الا أنّ ثمة قاسماً مشتركاً بينهما يقضي بتهميش الشيعة.

(١) Library of Congress Country Studies.

(٢) إسحاق نقاش، ص ٤٤.

وكانت باكورته في العهد الملكي تسفير المراجع وانزال رأيهم التي قاومت الاحتلال البريطاني، وذهبت جهودهم التي جاهدوها، والدماء التي نزفوها هباءً مثوراً^(١)؛ لاجل الوطن على يد حفنة من القوميين والطائفين والمتأثرين بالسياسة العثمانية، وظهرت في ثقافتهم بنحو جلي اصطلاحات الشَّعبية، والصفوية، والفارسية، يقصدون به المكوّن الشَّيعي الذي قاوم لاجل العراق واستقلاله.

ولم يكن الأمر بأحسن منه في مرحلة الحكم العارفي (عبد السلام عارف وعبد الرحمن عارف)، وساءت الأمور أكثر بعد انقلاب البعثيين عامي ١٩٦٣ م وعام ١٩٦٨ م انتهاءً بعهد لا نظير له في الاجرام والطائفية والدموية واستهداف المكوّن الشَّيعي عهد صدام حسين، والذي جسّد عملاً كلّ ما يريده الغرب، وما اخترنت به ايديولوجيات القوميين الطائفين، فكانت حروب، ومقابر جماعية، وتهجير وتسفير، وتضاعفت الجريمة الطائفية بعد انتصار الثورة الإسلامية الإيرانية^(٢).

قرون خمسة خلت شهدت عزلاً كاملاً للمكوّن الشَّيعي عن مسارات العمل السياسي والعلمي والاجتماعي وعن التطور العمراني والاقتصادي بل كانت خمسة قرون من الدم والفقر والجهل والتخلف والتهجير، وكل ما في سجل العذاب ومصادرة الحقوق الإنسانية لشيعة العراق.

هذا حال شيعة العراق الذي تضافت بنقله كتب ومصادر الجميع لكن الحال ربما يختلف نوعاً ما بعد عام ٢٠٠٥ م، وبعد اقرار حقوقهم دستورياً، واستلامهم الحكم، ونفوذهم في مؤسسات الدولة الأمنية والاقتصادية والسياسية.

لكن هذا لا يعني استقرار أمرهم وتحسّن حالهم، وقوة شوكتهم، بل الأمر لا يخلو من اشكالات عدّة، وتحديات جمة، ومن هنا تبرز أهمية البحث الآتي الذي يلخص بفصله بحث أوضاع الشيعة في العراق سياسياً وحكومياً واقتصادياً واجتماعياً ودراسة نقاط القوة والضعف ومعرفة المؤثرات الدّاخلية والإقليمية والدولية وما يمكن ان تمنحه هذه الدراسة من تصوّر أولي عن أوضاعهم

(١) عبد الله فهد النفيس، دور الشيعة في تطور العراق السياسي الحديث، ١٩٧٦، ص ٨٠.

(٢) علي المؤمن - سنوات الجمر: مسيرة الحركة الإسلامية في العراق ١٩٧٥ - ١٩٨٦، ط ٣، المركز الإسلامي المعاصر، بيروت، ٢٠٠٤. وانظر: فيليب ويلارد أيرلاند، العراق: دراسة في تطوره السياسي، ترجمة: جعفر خياط، دار الكشاف

الرّاهنة بعد ٢٠٠٣ م ومستقبلهم ومعرفة مقوّمات نجاحهم وفشلهم لا سامح الله. إنّ مقوّمات نجاح شعبة العراق في مشروعهم السياسيّ متوافرة، وعلى أكثر من صعيد، ولكن في الوقت نفسه فإنّ التّحديات التي تحيق بأصحاب هذا المشروع هي الأخرى توازي نقاط القوّة لديهم، وأنّ من يستثمر نقاط قوّته سيربح المعركة القادمة. ولهذا لا بد لنا ان نستعرض بشيء من التفصيل مقوّمات القوّة لدى شعبة العراق، ومكان الضعف لديهم، وأيضاً نقاط القوّة والضعف لدى خصومهم:

أبرز نقاط القوّة لدى الشيعة

١. القاعدة الجماهيرية

تعد القاعدة الجماهيرية الركيزة الأساسية للمشروع الشيعي في العراق، فبالإضافة الى أنها تمثّل الأغلبية الواضحة في تركيبة المجتمع العراقي وان نفوس شعبة العراق تقريباً (٦٠٪)^(١) من السكّان، وان النسبة المتبقية من السكّان لاتمثّل طيفا واحدا بل هي مجموعة مكوّنات، فالمكوّن العربي السني يمثّل ١٥٪ والأكراد تقريبا ١٥٪ والباقي يمثلون المسيح والتركمان وسائر المكوّنات الأخرى، وهذا يعني أنّ شعبة العراق يمثلون الأغلبية السّاحقة في العراق قياسا لسائر المكوّنات الأخرى^(٢)، مع ان أبرز المصادر أشارت إلى أكثرية المكوّن الشيعي عدداً^(٣).

نعود لتوكّد ان القاعدة الجماهيرية لاتكمن اهميتها كونها تمثّل الأغلبية فحسب، بل هذه الأغلبية تمتلك ايانا راسخا بهويتها الإسلامية وبثوابتها المذهبية، والتي لا يمكن ان تحيد عنها،

(١) للمزيد ينظر الموسوعة الحرة حنا بطاطو وحسن العلوي في كتابه الشيعة والدولة القومية ومصادر اخرى. وان النسبة

تختلف فيها التقديرات زيادة ونقصاناً وقطعاً لا يوجد مصدر يذهب الى ان عددهم اقل من (١٠٥).

(٢) لان جميع المكونات السياسية تقر بان نسبة الكرد هي ما بين ١٥ - ١٧٪ وكذلك الأقليات الأخرى من المسيحيين والآيزيديين والصابئة والتركمان هي ٥٪ تقريبا، بالنتيجة تكون نسبة العرب السنّة ما يقارب ٥١٪.

(٣) حنا بطاطو، العراق: الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية، الجزء الأول،

ترجمة عفيف الرزاز، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، ١٩٩٠. انظر حسن العلوي، الشيعة والدولة القومية في العراق

١٩١٤ - ١٩٩٠، دار نشر روح الأمين.

ولو كلفها ذلك الكثير من التضحيات، وليس بعيد عنا تلك السنوات العجاف التي عاشها شيعة العراق، وقدموا على منح المذهب والدين قوافل من الشهداء، يتقدمهم مراجع عظام وعلماء ومفكرون، فضلاً عن الشباب المتطلع لغد أفضل، عقائدياً، وفكرياً، ورغم قساوة وبطش النّظام البائد، إلا ان ايمانهم بثوابتهم بقي راسخاً.

إنّ هذه القاعدة الجماهيرية تتمثل الأغلبية من حيث الكم والنوع، ولهذا تعد ركيزة أساسية في ميزان التّحدي، وميزان القوى في المعادلة السياسيّة في العراق، بل وفي المنطقة بصورة عامّة، لأنّ المنطقة هي الأخرى تمرّ بمتغيّرات مذهبية وطائفية، ووجود هكذا شعب يمتلك عقيدة راسخة بثوابته الدّينية بالضرورة سيكون له التأثير في ميزان القوى في المنطقة.

ولهذا وجدنا بعض أنظمة المنطقة وقفت بالصد من تغيير النّظام البعثي في العراق، ليس لان ذلك النّظام كان يحمل مشروعاً معادياً للتّشيع في العراق والمنطقة فحسب؛ بل لان البديل الديمقراطي سينتج مشروعاً يمثّل انعكاساً لآمال وتطلعات شعبا عراقيا، لا يريد غير ترسيخ قيم الإسلام، والدّفاع عن حرّيم المذهب، وتقديس الثّوابت الدّينية، مع الاحترام التّام لحقوق سائر المكوّنات الأخرى. لهذا هب نظام آل سعود منذ اليوم الأوّل لسقوط النّظام ليجنّد، ويدرّب، ويعبأ، ويرسل الإرهابيين من كل اصقاع البلدان العربية معبّئين بفتاوى علماء الوهابية من اجل قتل شيعة العراق وافشال المشروع السياسيّ في هذا البلد^(١)، بل وجدنا تصريحات واضحة وجلية من قبل حكّام ومماليك (ملوك) بعض الدّول العربية يعبّرون عن مخاوفهم من انتصار ارادة شيعة العراق في مشروعهم، فأكد هؤلاء - الرّؤساء والملوك - أن شيعة العراق ولاؤهم ليس للعراق^(٢)، وقالوا مرة أخرى: إنّ الخطر القادم سيكون من الهلال الشّيعي^(٣)، في إشارة الى شيعة العراق ولبنان

(١) منها ما صدره ابن جبرين من فتوى بتاريخ ٢٠٠٧/٢/٢٠م.

(٢) منها ما صرح به الرئيس المصري المخلوع حسني مبارك للفضائية العربية في سنة ٢٠٠٦م.

(٣) وهو المصطلح الذي استخدمه الملك الأردني عبد الله الثاني لصحيفة الواشنطن بوست اثناء زيارته للولايات المتحدة الأمريكية في أوائل شهر ديسمبر من عام ٢٠٠٤م عبّر فيه عن تخوّفه من وصول حكومة عراقية موالية لإيران تتعاون مع طهران ودمشق لإنشاء هلال يخضع للنفوذ الشيعي يمتد الى لبنان ويخل بالتوازن القائم مع السّنة.

وإيران كونهم جزءاً من العالم العربي وتلك الحقيقة التي أزلت الحكّام العرب القوميين، من هنا بذلت جهود لترسيخ ثقافة مضادّة، طاردة لهم تصوّرهم أنّهم جزء طارئ قومياً على الأُمَّة العربية، وقد بنى حزب البعث فكره على هذا الاتجاه. ويرى المراقبون أنه كلّما تماسكت العملية السّياسيّة في العراق كلما اعتقدت دول الجوار الطّائفي العربي أنّ هذا التماسك ليس بمصالحهم، وليس بمصالح مشاريعهم السّياسيّة، ويناقض مصالحهم وقوميتهم المدّعاة^(١) ويوقظ جماهيرهم ضدهم، كون العملية السّياسيّة في العراق تمتاز بروح ديمقراطية عالية لم يشهد لها العالم العربي مثيل الا في مراحل متأخرة، من هنا تتضاعف الهجمة ضد الشيعة في العراق اسقاطاً للعملية السّياسيّة، ومنعاً لها من أن تؤثّر في العالم العربي أثرها فتسهم في اعادة صياغة العقل العربي السّياسيّ أنّ لم تسهم في اعادة خارطته السّياسيّة.

وهذه المخاوف التي تنطلق من زعماء دول عربية ناتجة عن فهم معين لثقافة الشّارع الشّيعيّ، وعمق الوعي الذي يمتلكه، وحجم الارتباط بمذهبه الذي لا يقبل المساومة.

انا عندما نتحدث عن ثقافة ووعي الشّارع الشّيعيّ، لانقصد بالضرورة انها ثقافة اكااديمية وعلمية، بل ثقافة نابعة من الفطرة والجلبة التي جبل عليها اتباع اهل البيت عليهم السلام، فانك في الوقت الذي تجد ان نسبة الامية في الأوساط الشّيعيّة ربما أكثر من نسبتها في الأوساط الاجتماعية الأخرى بسبب السياسات الطّائفية التي حكمت العراق، إلا أنك لا تجد ولاءً والتصاقاً في أي مكوّن بعقيدته بمقدار التصاق أتباع أهل البيت بعقيدتهم، ولهذا لم نجد شعباً قدّم التّضحيات في مدة زمنية قياسية بمقدار ما قدّمه هذا المكوّن، وعليه فما نقصده من الثّقافة في بحثنا هي القناعة الرّاسخة في وجدان وضمائر ومشاعر أتباع هذا المكوّن، والتي تكوّن بعضها بشكل فطري، والبعض الآخر من خلال المؤسسة الدّينية، والخطباء، وشرائح المتقنين الشّيعية والكتّاب وغيرهم إلا أنها (هذه الثّقافة) كانت إحدى آليات حركة التّاريخ والواقع السّياسيّ في العراق، وعليها يتمّ التعويل في رسم ملامح صورة

(١) وقد صدر بيان لمكتب رئاسة الوزراء قال المالكي فيه: ان البلاد تواجه صراعا مدعوما من قوى ضلال محلية واقليمية

لهدم وتخريب واجهاض العملية السياسية (١٥ - ٨ - ٢٠١٣).

المستقبل السياسي، خصوصاً أن الولاء لدى شيعة العراق لم يكن الحديث عنه ضرباً من الخيال أو الافتراض أو العاطفة بقدر ما هو حديث عن واقع رسمته التجارب المريرة التي عاناها هذا المكوّن قرونًا، مع هذا حافظ على خطّه السياسي، ووجوده الاجتماعي، ومركزاته العقائدية، فانه من البديهي لأيّ باحث أن يرى أن المكوّن الشيعي هو المكوّن الوحيد الذي عانى مرارة الأنظمة السياسيّة ما لا يعاينه أي مكوّن آخر، مع هذا بقي بكلّ قوّته السياسيّة والمذهبية والعقائدية، ومن الجدير بالذكر أن نلفت النظر الى أنّ عقائد الشيعة وشعاراتهم خصوصاً التي تتعلّق بال بيت والثورة الحسينية ومراسم الزيارات كلها محرّكات فاعلة لتنمية الوعي السياسي في العقل الشيعي^(١)، هذا فضلاً عن نشاط حركة التبليغ لدى الشيعة في العراق عبر الاجيال^(٢)، مستفيدين من المواسم الدّينية وخصوصاً أيام عاشوراء، تلك الحركة لها إسهامات في نشر المذهب، وتعميق الشعور السياسي، وخلق الاستعداد النفسي الهائل للثورة والمواجهة^(٣).

قد تجد نسبة الفقر والعوز متوافرة بكثرة في الأوساط الشيعيّة بسبب سياسات الأنظمة المتعاقبة على حكم العراق، إلا أنّك تجد في زيارة الاربعين أنّ أكثر من أربعة عشر مليون زائر، ومن كلّ محافظات العراق التي يقطنها الشيعة يقصدون كربلاء لان الحسين عليه السلام يعد قطب الرّحى في الثقافة السياسيّة الشيعيّة، وهكذا قس على سائر الطّواهر التي يتجلى بها سلوك شيعة العراق للتعبير عن هذه الثوابت.

إنّ مثل هكذا شعب متمسك على بساطته وفقره وجهله أحياناً بثوابته، يعد مشروعاً يهدد خصومه في المنطقة والعالم.

ويمكن تلمس النقاط التالية كخصائص في المكوّن الشيعي وكقاعدة جماهيرية للمشروع السياسي العراقي وهي:

(أ) إنّ هذه الأكثرية العددية الشيعية متعددة بقومياتها من العرب، ويشكّلون نحو ٧١٪ من

(١) هادي القبيسي، حركة التشيع: قراءة في تاريخ الاجتماع السياسي، دار المحجة البيضاء، بيروت، ٢٠١١، ص٩٤.

(٢) أسحق نقاش، شيعة العراق، ط١، المدى، دمشق، ٢٠٠٣.

(٣) محمد غانم، الحركة التبليغية في الفكر الشيعي العراقي، دار الساقية، بيروت، ٢٠١٠، ص٦٧.

الشَّيعية في العراق، والتركمان والذَّين يشكِّلون نسبة ١٧٪ والكرد الفيلية والذَّين يشكِّلون حدود ٨٪ والشَّبك وغيرهم من الفرق الأخرى كالشَّيخية في البصرة ويشكِّلون نسبة ٢٪ وهذا بحد ذاته يشكِّل عاملاً مهماً في انتشار الفكر الشَّيعيِّ داخل هذه الأَكثريَّة، مما يعني أنَّ هذه القاعدة المتنوعة بقومياتها تشكِّل قاعدة بتنوعها للعملية السَّياسية، وتشكِّل انسجاماً سياسياً لانسجامها مذهبياً، وهذا الانسجام شهدته به وقائع التَّاريخ المعاصر والقريب، اذ سارت كلُّ هذه المكوَّونات بروحية واحدة في مقاومة الاستبداد والطَّغيان وقدمت الكثير من التَّضحيات تاريخياً، مما جعلها متوحِّدة التوجُّه سياسياً بعد عام ٢٠٠٣م في الايمان بالعملية السَّياسية وجعلها تدرك أنَّ التَّغيرات هي من مصلحتها جميعاً، وأنَّ التَّحديات هي تحديات تشمل الجميع، هذا الشعور ولد لديهم وحدة في الموقف السياسي، ومرتكزات ثقافية واحدة خصوصاً أنَّ حزب البعث وحتى الحكومات التي سبقت البعث عاملت الجميع بقسوة، موزعة على الجميع دون أن تستثني أحداً منهم، بل حتى البعثيين الشيعة تمَّ تهميشهم من حزب البعث عبر مراحل من تطوُّراته السَّياسية والحكومية وهذا ما تحدَّث عنه الاستاذ حسن العلوي مفصلاً في كتابه الشَّيعية والدولة القومية^(١).

ب) تمتد هذه الأَكثريَّة على مساحات جغرافية واسعة من العراق، فهي تشغل الوسط والجنوب وعموم بغداد وتتجاوز هذا الموقع الجغرافي لتصل الى الموصل ببعض أطرافها وكركوك وديالى وصلاح الدَّين، وهذا يعني أنَّ هذه الأَكثريَّة العديدة متوزَّعة على مساحات جغرافية واسعة من العراق، وهذا الأمر يسهل عليها التَّأثير في العديد من المفردات السَّياسية، إنَّ الجميع يدرك هذه الحقيقة ويأخذها بنظر الاعتبار وربما الهدف الحقيقي وراء التَّهجير الطَّائفي هو لغرض تغيير ديموغرافية الشَّيعية في العراق، وتقليل التَّأثير هذه الحقيقة مستقبلاً، مثلاً لا يمكن لسكَّان الموصل والسياسيين أن يلغوا مدينة تلعفر، ولا يمكن إلغاء مدينة تسعين في كركوك، أو قضاء طوز خرماتو في صلاح الدَّين، ولا يمكن لاهل صلاح الدَّين أن يلغوا قضاء بلد بسكَّانه البالغ ١٠٧،٦٠٠ نسمة، أو سامراء البالغة ٣٤٨٧٠٠ نسمة، وهذا التَّواجد له تفاعلات مع المكوَّن

(١) حسن العلوي، الشَّيعية والدولة القومية، مصدر سابق، ص ١٤٦ - ١٦٤.

السّني وتداخل عشائري واجتماعي واقتصادي وثقافي، فضلا عن أن هذه الحقيقة السكانية تفرض واقعا عددياً لصالح الشيعة في هذه المدن وأيضاً تؤثر في رسم مستقبل المدن في ظل أي تصوّر ومخطط ما، فعلى سبيل المثال حينما طالبت صلاح الدّين عام ٢٠١٠م بالإقليم الفدرالي فقد هدّد أهل سامراء وبلد من أتهم سوف ينفصلون عن هذه المدن وينضمون الى بغداد، أن قامت الفدراليات على أسس مذهبية وطائفية^(١)، هذا فضلا عن أنّ الشيعة في بلد وسامراء وبعض قرى طوزخرماتوا قد يشكّلون نسبة تصل الى أعلى من ربع السكّان في مدينة صلاح الدّين فيما لو حسبنا مدينة الدّجيل بحساب أدق، ونفس الكلام يجري في ديالى ونوعا ما في الموصل.

من هنا يمكن القول: إنّ هذه الأثرية العددية من حيث توزعها الجغرافي، ومن حيث تمددها السكاني لتصل الى عمق مدن سنّية يجعل رسم خارطة سنّية سياسية لها بعدا ايديولوجيا متأثراً دوماً بوجود الشيعة في مدنهم في كل المراحل وماخوذا بنظر الاعتبار، مضافا الى تمدد هذا المكوّن على مساحات جغرافية واسعة وتواجده على أهم المرتكزات الاقتصادية في الجنوب، اذ تقع في مدنهم حقول النّفط والغاز^(٢). ومن الجدول ادناه يمكن معرفة العمق الهائل للثروات التي تمتلكها المدن الجنوبية وهي ارقام عالمية حيادية.

جدول^(٣) عدد سكّان العراق ومساحته واحتياطيات النّفط ونسبتها من الإجمالي لعام ٢٠٠٩

(١) جريدة الصباح ١٢/١٠/٢٠١٠م. ايضا هذه اهم ما يمكن ان نستفيده من دراسات تقدم بها عدد من الباحثين نشرت بحوثهم على الجزيرة نت ٢٢ - ١٠ - ٢٠١١م.

(٢) الواشنطن بوست ١١ - ٣ - ٢٠١٢م ونص تقرير وزارة الخارجية الأمريكية منشور على موقع دراسات الشرق الأوسط ٢ - ٢٢ - ٢٠١٢م.

(٣) ناجي مزهر عبد الرحمن، هادي عبد الإيزيرج، الصناعة النفطية في العراق، الطبعة الأولى، بغداد، ٢٠٠٩م، صفحات متفرقة. وانظر باسل محمد نوري وآخرون، تصنيف المخزون النفطي العراقي، شركة نفط الجنوب، دائرة الحقول، ١٩٩٢م، صفحات متفرقة. وانظر: (<http://ar.wikipedia.org/wiki/>).

ن.º	المحافظة	عدد السكان (مليون نسمة)	نسبتها المئوية %	المساحة كم ^٢	نسبتها المئوية %	احتياطي التفط مليار برميل)	نسبتها المئوية %
١	بغداد	٦.٠٢٤.٠٠٠	١٨.٦	٧٣٤	٠.١٧	٦.٦٧٠	٦.٨
٢	ديالى	١.٢٢٤.٠٠٠	٣.٧٨	١٩٠.٧٦	٤.٣٩	١٠٣٥	صفر
٣	الانبار	١.٢٣٠.٠٠٠	٣.٨٠	١٣٥.٠١	٣.٩٠	صفر	صفر
٤	كركوك	٨٤٨.٠٠٠	٢.٦	١٠.٢٨٢	٢.٣٧	١٣.٩١٥	١٢.١
٥	صلاح الدين	١.٠٤٢.٢٠٠	٣.٢٢	٢٤.٧٥١	٥.٧٠	٢.٨٧٥	٣.٥
٦	نينوى	٢.٤٥٣.٠٠٠	٧.٦	٣٧.٣٢٣	٨.٦٠	٣.٦٨٠	٣.٢
٧	السليمانية	١.٨٩٤.٠٠٠	٥.٨	١٧.٠٢٣	٣.٩٢	صفر	صفر
٨	اربيل	٦٨١.١٠٨.٣	٩.٦	١٤.٤٧١	٣.٣٣	٣.١٠٥	٢.٧
٩	دهوك	٢٠١.٩٥٨	٣	٦.٥٥٣	١.٥١	صفر	صفر
١٠	واسط	٠٠٠.٩١٣	٢.٨	١٧.١٥٣	٣.٩٥	١.٣٨٠	١.٢
١١	بابل	٧٨٣.٣٨٥.١	٤.٣٠	٦.٤٦٨	١.٤٩	صفر	صفر
١٢	كربلاء	٧٢٤.٠٠٠	٢.٢	٥.٠٣٤	١.١٦	٣.٤٥	٠.٣
١٣	التنجف	٩٣٠.٠٠٠	٢.٩	٢٨.٨٢٤	٦.٦٤	٢.٣٠	٠.٢
١٤	ميسان	٠٠٠.٨٠٣	٢.٥	١٦.٠٧٢	٣.٧٠	٨.٦٢٥	٨.٥
١٥	ذي قار	٠٠٠.٤٧٢.٤١	٤.٥٥	١٢.٩٠٠	٢.٩٧	٥.٠٦٠	٥.٤
١٦	الديوانية	٤٨٣.٩٩٠	٣.٢	٨.١٥٣	١.٨٨	صفر	صفر
١٧	المتنى	٠٠٠.٥٣٨	١.٧	٥١.٧٤٠	١١.٩٢	صفر	صفر
١٨	البصرة	٠٠٠.٧٦١.٥	١٧.٨٤	١٩.٠٧٠	٤.٣٩	٦٧.٩٦٥	٥٩.١
	المجموع	٣٢.٢٩٩.٣٤٨	١٠٠	٤٣٤.١٢٨	١٠٠		

اما المساحات الزراعيّة الواسعة فالامر واضح وإن كان يأتي الكلام فيه ولكنه لاجدل ولاخلاف في خصوبة وادي الرافدين وأراضي ملتقى النهرين، وان وزارة الزراعة العراقية قدرت أن الانتاج الزراعي من الوسط والجنوب لعام ٢٠١٠ و ٢٠١١ و ٢٠١٢ ما يشكل ٥٧٪ من الامن الغذائي الداخلي، هذا فضلا عن أن مدنها تحتضن ملتقى النهرين مما يشكّل هذا الملتقى توفير اراضٍ خصبة وامكانات زراعية جيدة، ووقوعهم على منافذ البحر، ومجاورين لعدد من الدول إقليمياً، وهذا بدوره يجعل موقعهم ذا أهمية جيوسياسية عالية^(١).

ولنأخذ مثلاً على تأثير وجودهم في المناطق السنية فأن عدد السكّان الأفضية (المناطق الإدارية) لمحافظة صلاح الدين حسب تقديرات منظمة الأمم المتحدة عام ٢٠٠٣م يكون بالنحو التالي:

البلد	سامراء	تكريت	بلد	بيجي	الشرقاط	الدور	طوز خورماتو	البلد
١٠٤٢٠٠٠	٧٠٠٠٣٤٨	٣٠٠٠١٨٠	٦٠٠٠١٠٧	٠٠٠٠١٣٤	٥٠٠٠١٢١	٧٠٠٠٤٦	٤٠٠٠١٠٣	٢٠٠٠٠٠٠٠

وبمراجعة عدد قضاء بلد وطوزخرماتو نجد ان ثمة دور ووجود يمكن ان يؤثر على ديموغرافية المدينة وسياستها باتجاه عدم تمكين العناصر من تنفيذ اجندة انفصالية، او طائفية وبها يحفظ الانسجام المذهبي بين السنة والشيعة في المدينة.

وان المصادر لدى الحكومة العراقية^(٢) أكدت هذه الحقيقة فضلاً عن البيانات التي تنشرها الجماعات الإرهابية والتي تؤكد ان عمليات الارهابيين ضد طوزخرماتو وتلعفر وبلد واستهداف

(١) مجموعة مؤلفين، شيعة العراق وعناصر قوتهم الاقتصادية، مركز العراق للدراسات، بيروت، ٢٠٠٩م، ص ٩٨.

(٢) راجع موقع وزارة الداخلية العراقية بتاريخ ١٢ - ٩ - ٢٠١٠م وايضا ما نشرته جريدة البيان بتاريخ ٢٢ - ١ - ٢٠١٢م وما تحدث به السيد محمود المشهداني في لقاء له على قناة الشرقية عبر برنامج الرئيس الرضائي، إذ أكد أن أحد عوامل عدم إمكانية تفكك العراق، هو التداخل المذهبي سكانياً وجغرافياً، ونفس الكلام صدر عن السيد الجعفري في لقاء له على قناة العربية ٦ - ٨ - ٢٠١٢م.

المكوّنات الشّيعيّة التي تسكن في الحدود الجغرافية للسنة، انما يراد منه تطهير - حسب تعبيرهم - المناطق السنّية ديموغرافيا من الشّيعيّة؛ كي يعاد الى هذه المدن توازنها ويمنع تمدد السكّان الشّيعيّة الى المدن السنّية، ويجاد مدن سنّية بنحو خالص ليسهل فيما بعد فرض واقع ديموغرافي يسهّل طرح الفيدرالية، من هنا يفهم اهمية الموقع الجغرافي للشّيعيّة بنحو عام وهو وجود الشّيعيّة في مدن واسعة من العراق وبنحو خاص وهو وجودهم في المدن للمكونات الاخرى، هنا لنتحدث عن الغلبة بل نتحدث عن ان هذا التمدد الخاص لا اقل يفرض اخوة وتعايش وتفاعل وبالتالي يفرض وحدة وطنية مهما حاول الاخرون الفت في جسد العراق الموحد.

(ج) انّ هذه الأكثرية تقريباً منسجمة في ثقافة سياسيّة بقدر انسجامهم المذهبي فيما بينهم، سواء قبل سقوط النّظام البعثي أو بعده وشهد لهذه الثقافة الموحّدة الدّماء الغزيرة التي سالت لاجل مواجهة الطغيان والاستبداد البعثي والطائفية ودفاعهم عن حقوقهم ومكتسباتهم، وموقفهم الموحد بعد ٢٠٠٣م لرسم مستقبل العملية السياسيّة في العراق على أسس دستورية تحمي لهم حقوقهم. هذا فضلا عن ثقافتهم في طاعة المرجعية والحوزات العلمية، وعامل الانسجام هذا يجعلهم أكثرية موحّدة الرّؤية ومن المؤكّد ان هذا الانسجام الثقافي هو العامل الذي مكّن شبيعة العراق من تأسيس مستقبلهم السياسي، وفرض واقع دستوريّ مكّنهم من الحفاظ على عملياتهم السياسيّة بعد عام ٢٠٠٣م. بل ان هذا الانسجام السياسي حفظهم عبر التاريخ مع انه تاريخ مرير لكن هذا الاصرار مكّنهم من البقاء والقوة وعدم الزوال والوجود ورسم مستقبلهم بنحو واضح تاريخياً وراهناً.

(د) الحماس الذي تمتلكه هذه الأكثرية في الحفاظ على مكتسباتها من خلال تنامي الوعي الحاصل كردّة فعل للتحديات المحدقة بمصالحها الاقتصادية والسياسيّة والدينية، وحضورها في الميدان لحماية العملية السياسيّة، نعم قد يتباين هنا وهناك، صعوداً ونزولاً، من فترة لأخرى، وموزعاً في الولاء لقوى سياسيّة متعددة، إلا أن الجميع مدرك لمصالحه، ومستعد للدفاع عنها، خصوصاً أن هذا الحضور الميداني أصبح اليوم مشحوناً بالهمّة العالية للوعي الذي يولده الإعلام الإسلامي الشّيعي، وحث الخطباء وأئمة المساجد، وعلى رأسهم خطباء المرجعية. وفي هذا الصّدّد نقل ما قالته الواشنطن بوست بتاريخ ٢١/٣/٢٠١٣ (انه لا يوجد شيء يمكن التّعويل

عليه في الحفاظ على العملية السياسية من خطر الانقلابات والتحديات في العراق إلا إيمان الشعب بعملياته السياسية، وإن الحديث عن إسقاط العملية السياسية في العراق يتعارض مع الموقف الجماهيري الشيعي المرصود بقوة الموقف المؤيد لهم من قبل المرجعية).

وقد وصف بول برايمر هذه الحقيقية بقوله: (شيعة العراق شاركوا في العملية السياسية وهم يستحضرون تاريخاً من الإهانات والتهميش، مما يجعلهم لا يمكن ان يتراجعوا عن وعيهم العالي، وهمتهم في الاشتراك بالعملية السياسية)^(١).

هـ) تدرك هذه الأثرية انها تمتلك كل مقومات القدرة والنهوض، ليس لأنها كثرة عدديه فحسب، بل يشاركون اليوم في القرار الحكومي، وفي مؤسسات الدولة، وامتلاكهم الثروات الزراعية والنفطية ومواقعهم الجغرافية، وامتلاكهم المنافذ البحرية وغير ذلك، تلك المؤثرات الحساسة التي يسبب لها الف حساب من الآخرين حينما يفكرون بالانفصال، أو إقامة إقليم او غير ذلك، هذا بالإضافة الى القدرة البشرية النامية وما تحتزنه من حوزات وجامعات ومعاهد وخبرات ومثقفين ومفكرين واكاديميين وطاقت مهنية ويد عاملة إلا ان تفعيل كل هذه المكامن المهمة للنهوض، يكون معقوداً الأمل فيه حينما يكونوا فاعلين في القرار السياسي لادارة الدولة، ويكونون على رأس الهرم الحكومي كي يتمكنوا من بناء أنفسهم وتوحيد رؤيتهم باتجاه ترسيخ مصالحهم.

و) الوعي الولائي الثوري المقاوم لدى هذه الأثرية، فإن وعياً ثورياً تنويرياً نما في ظهري هذه الأثرية إثر ثورة الإمام الخميني والشهيد الصدر وحركة الإمام الحكيم الأب وابن، مكّن هذه الأثرية من أن تكون مدركاتها الحسية سياسياً لا تقبل بأقل من نيل حقوقها على الأرض السياسية، مهما حاول الآخرون ان يعطلوا أو يخططوا او يرجعوا العملية السياسية الى الوراء، وهذا مثار سخط البعثيين والقوميين وحاملي ايدولوجيات العقد التاريخية التي تداعبهم أحلام الامس، هؤلاء يجهلون أو يتجاهلون أن الوعي الثوري للمكون الشيعي كأثرية وبما يمتلكه من حماس وثقافة وتطلعات؛ لا يمكن بعد اليوم تركيعهم وحملهم على النزول عن مصالحهم وحقوقهم، هذا

(١) بول برايمر - عام قضيته في العراق - الطبعة الاولى - ص٤٢٢

الوعي الذي يستحضرون فيه تاريخ الدماء قرونًا، رسخ لديهم ثقافة تقوم على ارتباط مصيرهم بالوجود والعدم^(١). وان مراحل السكون والانكماش لم تجدي نفعًا في إيقاف نزيف الدم وأنه لا يوجد أي إمكانية للتعايش مع أنظمة قمعية سواء تبنا القضايا القومية أو الوطنية أو نزفوا دما من أجل العراق وهذا ما عليه واقعهم وتاريخهم إلا أن نصيبهم الدم والقتل والخوف ولا نريد أن نستعرض التاريخ لإيضاح هذه الحقيقة ونكتفي بالقول: أليس هم من دافع عن سيادة العراق من الإحتلال البريطاني فكان جزائهم القتل وإبعادهم عن السلطة وإبعاد المرجعية عن العراق ونفيهم بذل وهوان، أليس هم من دافعوا أسوة بالعراقيين عن فلسطين وكل القضايا الوطنية، لكن عبر التاريخ لم يشفع في أن تراجع الأنظمة سياستها، بل تبانت على ايديولوجية الأبعاد والقتل، وعليه أن هذه الأنظمة هي من أوصلتهم إلى قناعة أن حقهم لا يمكن صونه إلا بالدفاع عنه ومقاومة أي توجه يريد العودة بهم إلى الوراء هذه الأنظمة هي من أقنعتهم - جراء ظلمها وقسوتها قرونًا - بأن يتمسكوا بمنهج وخط الثورة والولاء الثوري.

(ز) هذه الأكثرية تمتاز بأنها أكثر إنسجامًا في ثقافتها الرأهنة مع الدستور، ومع المتغيرات الديمقراطية في العراق، وأصبح خطابهم متماشيا مع التحولات التي يشهدها العالم العربي في التغيير، بل صاروا نواة للديمقراطيات في العالم العربي، وهذا مبعث الغيظ والسخط لدى الدول العربية الملكية خصوصاً الخليجية منها، لأنهم يخشون أن تكون تلك التجربة الدستورية الديمقراطية عاملاً في تنامي الوعي ضدهم من قبل شعوبهم، مما يجعل شعوبهم متأثرة بهذا الخطاب والسلوك، ومن ثم تعمل ضمن حراك سياسي على قلب الموازين، وهذا هو الذي حصل في أجزاء من العالم العربي، من مصر وتونس وليبيا. وإن كنا قد تنبئنا به عام ٢٠٠٦م^(٢).

(١) مستفاد من تصريحات وعبارات السياسيين الشيعة في العديد من المناسبات منهم السيد الجعفري في قناة العربية ٢٢ . ٤ . ٢٠١٣م، ومنهم الشيخ قيس الخزعلي قناة العهد الفضائية ٤ . ٦ . ٢٠١٣م، ومنهم الشيخ جلال الدين الصغير في ١٢ . ٤ . ٢٠١٣م، وايضا من خلال دراسات ميدانية لمركز العراق تهتم بتشخيص توجهات الثقافة السياسية للمكون الشيعي في هذه المرحلة.

(٢) راجع كتاب مهدي الخفاجي . المشروع السياسي في العراق والمشروع العربي الطائفي . البيعة . ٢٠٠٥ . ص٣٤.

شيعة العراق أشدَّ إيماناً من أيِّ مكوّنٍ آخر في العالم العربي بالتداول السلمي للسلطة، وكلّ كتبهم وأحاديثهم وتصريحات المسؤولين، وتأكيدات المرجعية لديهم، وسلوك المجتمع؛ كلها تؤكد وتعكس إيمانهم بالعمل السياسي الديمقراطي، والاحتكام للدستور ومبدأ التعايش، وجعل صناديق الانتخابات الفيصل في مسيرة الشعب العراقي، وهي وحدها من تحل مشكلات الشعب العراقي، وتعمق صلاتهم، وتربطهم بالكوّنات الأخرى، وتنظّم الحياة السياسيّة معهم، ونجد أن الشيعة بمختلف ثقافتهم يتحدّثون عن نوعين من تجارب العراق السياسيّة: نوع حكم العراق بالانقلابات والتفرد والتهميش للآخرين، وآخر حكم العراق على أسس ديمقراطية دستورية يوسّع من قاعدة الاشتراك للجميع في العملية السياسيّة.

ح) الأكثرية الشيعيّة ذات بعدٍ عشائريّ، ويتألف من عشائر كبيرة وبارزة. ومؤثّرة في النقل السكّاني والذي بدوره يؤثّر في العملية السياسيّة، خصوصاً أن الطابع العشائريّ هو الطابع البارز، والمؤثّر في الوجود الاجتماعيّ وحتى السياسيّ في العراق.

وقد عرف عن هذه العشائر مايلي:

أولاً: ولائها للمرجعية ولاءً عالياً ويمكن الاعتماد عليه نوعاً ما، خصوصاً بعد عام ٢٠٠٣ ولكن قبل هذا التاريخ يوجد نوع من التردد في تاريخ العشائر والازدواجية والتذبذب، وقيل من قبل علماء الاجتماع الكثير في تفسير هذه الظاهرة، وخلصه أن العشائر مطلع القرن العشرين جاهدت تحت لواء المرجعية، إلا أنه بعد تأسيس الدولة القومية في العراق عام ١٩٢١ لوحظ سيطرة الدولة على العشائر، وتقلص دور وتأثير المرجعية عليها، واستمرت الدولة وسيطرتها على التوجّه العشائري لغاية سقوط النظام الصّدّامي، إلا أن الأمر اختلف نوعاً ما بعد هذه المرحلة ولوحظ قوّة التوجّه العشائري نحو المرجعية بنحو ينمّ عن وعي جديد لا بدّ من أن يشار إليه.

ثانياً: إنّ العشائر العراقية اليوم تشعر أنّ السلّطة انتقلت إليها وإلى أبنائها، لأن الحكومة المركزية القومية زمن صدام وقبله كانوا يحتكرون السلّطة بأيديهم، بينما اليوم سواء في المركز أو المحافظات وجدت هذه العشائر أن أبنائها هم في الدولة والدوائر والمراكز الحساسة والجيش والشرطة، حتى قيل أن نسبة ٧٠٪ من الضباط البارزين في الجيش العراقي هم من أبناء العشائر

في الفرات الأوسط والجنوب، وهكذا الأمن والموظفون البارزون، مما يجعل تلك العشائر أكثر دفاعاً عن الدولة والدستور وعن المكتسبات التي هي مكتسباتها بالنتيجة. أي أنهم شعروا بأنهم أخذوا استحاقهم في السلطة والذي كان ملغياً، إلا ضمن منهج الأكثرية غير الفاعلة والذي تعد عبارة عن مهات ثانوية، وعليه فإنهم حينما يدافعون عن العملية السياسية، إنما يدافعون عن حقوقهم الشخصية ومستقبل أبنائهم وأجيالهم.

ثالثاً: قيل: إن عشائر العراق في الفرات الأوسط هي الأقرب إلى السلطة والحكومة، لأن رئيس الوزراء منهم، وهذا الأمر لا يوجد في ثقافة الشيعة، ولم يشعروا به من قبل، إلا أن الذي يدق في الأمر يجد له واقعاً، ويجد الأمور والمفارقات الكثيرة، والتي قد تؤثر نوعاً ما في المستقبل، إن لم يتم علاجها، ونحن كمحققين نميل إلى هذا المقولة، ولها وجود نوعي حتى أن بعض المسؤولين ينقلون كلاماً عن الوزير الفلاني الكرblastي، الذي يؤكد فيه عدم ميله لأبناء الجنوب وهكذا، وليس الأمر بغريب أو بدعة من التحقيق، بل أن في خلافات الأحزاب بها فيها حزب الدعوة نجد الانقسامات كانت تقوم على أسس متعددة، منها أساس الانتماء والجغرافيا والقومية، فإن حزب الدعوة تنظيم العراق أغلب قياداته من الجنوب، بينما حزب الدعوة المركزي أغلب قياداته من كربلاء والفرات الأوسط. ومع قطع النظر عن من يتحمل المسؤولية هم، أم السياسيين الحاليين، أم غيرهم من الأنظمة السابقة، المهم نحن كباحثين نجد هذا الشعور لدى أبناء الجنوب، وأنهم حينما يبحثون في سجل الاسماء الحالية للمسؤولين يجدون المناصب الحكومية بقدر كبير لغير أبناء الجنوب وبها لا يتلائم مع عمقهم السكاني والانتماي والاقتصادي.

رابعاً: هناك فرق بين طبيعة ولاء أبناء الأرياف للعملية السياسية، وبين أبناء المدن، فإن أبناء الأرياف والأحياء الفقيرة لوحظ منذ عام ٢٠٠٣ أن نسبة مشاركتهم أعلى من أبناء المدن، خصوصاً عام ٢٠١٣ في انتخابات مجالس المحافظات، وهذا مرده بلا إشكال للانتماء والولاء العشائري للعملية السياسية، وليس الأمر بالمستغرب والذي يحتاج إلى كثير من الاثبات، فإن أغلب مؤيدي التيار الصدري والمجلس وغيرهم هم من أبناء الطبقات الفقيرة والوسطى والقرى والأرياف، أو هم من عشائر تنحدر أصلاً من الجنوب، وقليلاً من الفرات الأوسط

وكلما وصلنا إلى المدن الراقية يندر وجودهم وهكذا في باقي التشكيلات الاخرى لجميع الأحزاب أي أننا وجدنا أن هذا الأمر مطّرداً لدى جميع الاحزاب القديمة وجديدة العهد في التكوين تقريباً.

(ط) شيعة العراق لهم خصوصيات يختلفون بها عن المكوّنات الشيعيّة في العالم الإسلامي والعربي وهي:

أولاً: أنّهم جزء من العالم العربي وهذا يوجب ويفرض عليهم واقعاً غير الواقع الذي يعيشه المجتمع الشيعي الإيراني - مثلاً - على امتداد التاريخ، فإن الحكم في إيران عبر التاريخ المعاصر تقريباً علمانياً كان أم إسلامياً فإنه شيعي، هذا فضلاً عن الانسجام المذهبي بين المكوّنات الإيرانية وليس الأمر كذلك في العراق فأثّهم هم الأغلبية في مجتمع قوميّ ينظر إليهم بعين الغرابة، ويجاوب أن يعزّهم عن التأثير في الدولة والسلطة، وأن يكونوا جزءاً أساسياً منه، ومن أجل ذلك همّش دورهم، وقتل علماءهم وحوّرت شعائرهم، لئلا يكونوا قوّة داخل العالم العربي السني، ونجد عشرات الكتب والمقالات والمؤلفات التي عبّرت عن تشييع العراق بأنه تشييع صفوي، هذا فضلاً عن الحرب الشديدة التي وُجّهت إليهم في القتل والتشريد^(١).

ثانياً: إن شيعة العراق بالقياس إلى شيعة العالم العربي يمتازون بأثّهم الأكثر عدداً داخل وطنهم، بينما الشيعة في الدول الأخرى هم الأقلية عدداً أو أقلية سياسية كما في لبنان والبحرين والسعودية واليمن ومصر، ولا تحتاج هذه الأثرية أن تعرّف بنفسها، أو تتحدّث عن هويتها وعددها، ولا تحتاج إلى جهد لإثبات وجودها، بل هي حقيقة اعترف بها القاصي والداني، ومجرّد مراجعة التاريخ السياسي والاجتماعي للعراق تتجلى لك الحقيقة بوضوح لتكشف دورهم

(١) الذي يراجع المؤلفات التي تحدثت عن التشييع السياسي في العراق وممارسات الطبقة الحاكمة في العراق يجد الأمر مشار إليه بوضوح؛ أمثال حنا بطاطو وحسن العلوي في مختلف كتبه الشيعة والدولة القومية، ودولة الاستعارة القومية، والعراق دولة المنظمة السرية، وأوكار الهزيمة لهاني الفكيكي، وعبد الله النفيس: دور الشيعة في تطور العراق السياسي الحديث، وحسن شبر: التحرك الإسلامي ١٩٠٠ - ١٩٥٧م، والعميد الركن حامد الزيايدي: مابعد الاستبعاد العراق ١٩٦٨ - ٢٠٠٣م وحامد سالم الزيايدي . جذور الطغيان في العراق: نظرة تاريخية.

ونسبتهم ومواقفهم وأثرهم وتأثيرهم على الواقع السياسي العراقي.

ثالثاً: هم المكوّن الشيعيّ الوحيد من بين شبيعة العالم العربي الذين تمكّنوا أن يشاركوا في الحكم بعد ٢٠٠٣م، وأن يكتبوا دستوراً يحفظ لهم حقوقهم المدنية أسوة بالآخرين، وينتهي زمن التهميش، ويعترف هذا الدستور - عرفاً - بأنهم هم الأكثرية السياسية والعرقية وأن كان الأمر مرتبط بنتائج الانتخابات لأي دورة، وبالتالي بوعي الأمة وما تعكسه عبر مشاركتها، وأكدوا أيضاً أن لهم الحق بالمناصب السيادية، وليس هكذا شبيعة البحرين والسعودية ولبنان، فإنه إلى الآن لا يوجد دستور يحفظ حقوقهم، ولم يكونوا هم الأكثرية، هذه الحقيقة - وهي مشاركتهم في الحكم بدرجة فاعلة - أثرت وتؤثر في رفع معنويات شبيعة المنطقة من جهة، وفي تغيير الواقع السياسي في العراق والعالم العربي، وإبراز هوية التشيع السياسي في العالم العربي بعد أن كانت الجهود تبذل لإنهاء وإخفاء التشيع السياسي الإسلامي في الأمة العربية.

رابعاً: شبيعة العراق يمتلكون أكبر الثروات النفطية العالمية، والتي تشكّل ٧٠٪ من الإقتصاد العراقي و ٧٪ من الإقتصاد العالمي بينما الشبيعة في العالم العربي لم تكن لهم هذه الموارد المهمة والمؤثرة في العمق العربي.

خامساً: يمتلك شبيعة العراق الأضرحة ومراقد آل البيت وهذا بدوره يعطي شبيعة العراق دوراً وزخماً ومركزية لشبيعة المكوّن لا يمكن أن تتوفّر للآخرين.

وهكذا وجود المرجعية عبر التاريخ أيضاً أسهم في إعطاء بعداً روحياً ومعنويات عالية لشبيعة العراق ومحافظة على تراثهم الفقهي والتاريخي والسياسي والعقائدي.

ولم نجد شعباً تألم وذبح وعانى كما عانى شبيعة العراق للحفاظ على هذه العناوين البارزة في حياته، وقد دخلت في حياتهم الاجتماعية والفلكلورية، وفي أعرافهم وعاداتهم وطبائعهم وحتى في شعرهم وأحاديثهم وأناشيدهم ونغمات الموسيقى والأناشيد^(١). حتى قيل أن شعر وادب الطف وحده يكفي أن يكون تراثاً يحق لشبيعة العراق أن يتباهون به بأنه لا نظير له في العالم العربي فضلاً عن العراقي.

(١) اسحاق نقاش - شبيعة العراق - المطبعة الحديدية - قم ٢٠٠٠م - ص ٢٣.

سادساً: يمتلك شيعة العراق شعوراً وعمقاً نفسياً كبيراً بوجود الحوزة العلمية في النجف الأشرف، التي تعني الكثير لهم وتعني عنوان بارز لم يتمكن أحد من إخفائه على امتداد التاريخ، وتوالي الحكومات القاسية، هذه الحوزة لدى شيعة العراق تجعلهم يشعرون بالوجود والبقاء والثبات، وأتهم باقون ببقاء هذه الاضرحة وهذه المرجعية والحوزة العلمية.

سابعاً: شيعة العراق - وهم بعمق عربي، ومحيط سنّي ومقطع تاريخي - هم أول من بادروا الى التأثير بفكر وثورة الامام الخميني عليه السلام، فنحن نجزم أن كل الاعتقالات والتشريد والسجون والتّهجير والحروب على شيعة العراق هو بسبب تأييدهم لثورة الامام الخميني، لأنهم أول من تأثر بالصحة الإسلامية التي نادي بها الإمام، وحوزة النجف هي أول حوزة أيدته أيضاً، لذا فهذا الشعب صُبّ عليه جام الغضب الطائفي السعودي والقطري والاردني والبعثي ليس لشيء، إلا لأنه أيد هذه الثورة العظيمة، وأدرك أنها طريقة للخلاص من التهميش والطائفية، بينما نجد الصحة في لبنان والبحرين والسعودية أتت في وقت متأخر عن صحة شيعة العراق، لوجود العوامل الموضوعية، والاستعدادات الكبيرة وعلى رأس هذه العوامل وجود الشهيد الصدر الأول^(١).

كما يشعر شيعة العراق أنهم ونحفهم احتضنوا ثورة الامام الخميني ١٥ عاماً، هذا الشعور يعني لديهم أن أيديهم امتدت للولاء ولاحتضان هذه الثورة، وهذا واقع شعر به صدام أنه جزء من ثقافة الشعب العراقي ويدلل هذا الشعور - بنظر صدام - على القرب النفسي لشيعة العراق مع مبادئ ثورة الامام، ومن هنا شن الحملات الفكرية والثقافية ضد الامام بندوات شعرية لامثيل لها في تاريخ العراق، كان يحضرها صدام بنفسه، و كلف الشعراء للهجوم على الامام ووصفه بانه متنكر لكرم العراق، كما قال الشاعر البعثي هادي العكايشي (دجاج العرب ما غزر).

(١) سامي البغدادي - ثورة الإمام الخميني وأثرها على الفكر السياسي في العراق - البيئة (مركز الهدى للدراسات الحوزوية) - ٢٠٠٩م - ص٥٦، وانظر المؤمن - الإمام الخميني في ذاكرة النجف - البيئة (مركز الهدى للدراسات الحوزوية) ٢٠١٠م - ص٦٧.

ثامناً: هذه القاعدة الجماهيرية الشيعية تمتلك أحزاباً سياسية قادرة على تنظيم حياتهم السياسية، وتأخذ دورها في الحياة السياسية. فان الاحزاب السياسية الشيعية والكردية مثلاً تمكنت من المشاركة الفاعلة في بناء دولة العراق وتأسيس الدستور ووضع بصماتها على دستوره وتنظيم شؤون المكونات التي يتتمون اليها بينما نجد المكون السني بعد ٢٠٠٣م كونه فاقم للأحزاب التي لها تاريخ طويل ورؤية - بفعل سياسية النظام الصدامي - جعل موقف المكون مترددا بين الاشتراك وعدمه وحتى الذين قرروا الاشتراك لم يكن لهم احزاب فاعلة وقديمة، بل تأسست كتاج للمرحلة، مما جعلها لا تمتلك القدرة والرؤية والنضوج في معالجة المستجدات السياسية بعد ٢٠٠٣م بدقة ووضوح وانسجام.

بينما تعدد الأحزاب لدى المكون الكردي والشيعي أدى الى استيعاب التنوع الفكري والسياسي لدى الأمة في مشروع سياسي موحد يصب بالتالي في الصالح الوطني العام.

٢ - المرجعية الدينية

ان وجود المرجعية الدينية في العراق يعد بحق الجانب الذي له الثقل الأكبر في الحفاظ على هوية شبيعة العراق، إذ أن دور المرجعية الدينية تجاوز مرحلة الافتاء واستنباط الأحكام الشرعية، الى ما يقرر مصيرهم السياسي وقد لوحظ تاريخياً بعد تكوين دولة العراق الحديث عام ١٩٢١ أن المرجعية أزاء الضغط والقمع الذي مارسته الأنظمة الحاكمة والدور الذي لعبته هذه الأنظمة في فصل المرجعية عن العشائر، وتذويب ولاء العشائر في مؤسسة الدولة القومية والعلمانية تجلى بقيام الحكومة الملكية السعدونية بتسفير المراجع الكبار بعد انتهاء ثورة العشرين بتهمة ان هؤلاء إيرانيون (السيد ابو الحسن الاصفهاني، والشيخ حسين النائيني، والشيخ الخالصي)، بسبب هذا التوجه الحكومي وجدنا ان المراجع في النجف الأشرف اختلفوا في طبيعة علاقتهم بالدولة والحكومة^(١).

(١) حسن شبر - التحرك الإسلامي ١٩٠٠ - ١٩٥٨م دار المنتدى للنشر - بيروت - ١٩٩٠م - ص٥٢، وانظر عبد الله الله فهد النفيسي - دور الشبيعة في تطور العراق السياسي الحديث - مصدر سابق.

منهم: من قاطع الحكومة وتقلص دوره على الدرس والتبليغ وانزوى في النجف الأشرف.
ومنهم: من أوجد نوعاً من العلاقة بينه وبين الدولة.
ومنهم: من تحرك ضد هذا الواقع الفاسد، ولكن كانت رؤيته تتلخص بأهمية أن يكون
التحرك من خلال نشر الوعي الثقافي والفكري والديني فأسس المكتبات وأرسل المبلغين كالسيد
محسن الحكيم.

ومنهم: من قرر المواجهة السياسية مهما كلف الثمن كالشهيد الصدر.
ان لوجود هذه المؤسسة إجمالاً الدور الأكبر في الحفاظ على وحدة التشيع، والدفاع عن
حقوق الشيعة في العراق وخارجه، وأن شعور المجتمع الشيعي في العراق بوجود هذه المؤسسة،
وما تضمه من رجال علم، وفقهاء دين وأصحاب مبدأ رسالي جعل أتباع أهل البيت يطمئنون
على حركتهم الرسالية تاريخياً وراهناً، كونها تتحرك باذن وعلم ومسوغ شرعي، لأن المرجعية
تمثل الجهة الشرعية التي تصفي صبغة شرعية على كل موقف يقوم به أتباع أهل البيت عليهم السلام، لهذا
هم يشعرون بلذة لا توازيها لذة لانها بعين المرجعية التي تنطلق بأحكامها وتوجهاتها عبر التاريخ
من مبادئ السلام والتعايش السلمي الذي يؤكد منهج آل البيت عليهم السلام ^(١).

ما نريد التأكيد عليه أن وجود المرجعية الدينية أضفى سكينه واطمئناناً لدى المكون الشيعي
من أن السير خلف هذه المرجعية يحفظ توجهاتهم السياسية، ومن هنا ارتكز التحرك السياسي
لدى الشيعة في العراق دوماً على المرجعية منطلقاً واستمراراً، ليس هذا لدى شيعة العراق، بل وفي
كل مكان يتواجد فيه أتباع أهل البيت. خصوصاً ان التاريخ السياسي لشيعة العراق جعلهم
مترابطين مع توجهات المرجعية ومؤمنين بتوجهاتها، مما ولد ثقافة لديهم تنتهي الى الولاء لهذه
المؤسسة المؤثرة والفاعلة في توجيه الأمة الشيعية توجهاً سياسياً فاعلاً.

(١) الدكتور جودت القزويني، المرجعية الدينية العليا عند الشيعة الإمامية: دراسة في التطور السياسي والعلمي، دار
الرافدين/ ط بيروت، ٢٠٠٥ م - ص ١٩٥ - ٢٠٠. الاربعة عشرة مناهج ورؤى - خطب الجمعة للمرجع الديني شهيد
المحراب آية الله محمد باقر الحكيم - مطبعة بهمن / إيران ط ١٤٢٥/١ هجري - ٢٠٠٤ م.

اننا لانريد ولا نتمكّن ببحثنا هذا ان نستعرّض كل مفردات التاريخ الشيعي في العراق لنقدم الدليل على صحّة ما ذكرنا، لكن الفتاوى التي حرّكت الشيعة والسنة للجهاد ضدّ الانكليز مطلع القرن العشرين خير دليل على هذا التوجّه^(١)، وهكذا التفاف الأمة حول مرجعية الإمام الحكيم^(٢) ومن ثم مرجعية الصّدر الأوّل والثاني، بل وحتى مرجعية الإمام الخميني لحدّ يمكننا القول: انه لا يوجد بيت شيعي في العراق إلّا وقدّم فلذة كبده سجيناً أو شهيداً أو مطارداً ولاءً لثورة الامام الخميني^(٣)، فان كنا نتحدث اليوم عن الصّحوات في العالم العربي ونؤكد أن السبب في هذه الثورات هو تأثر الشعوب بثورة الإمام الخميني فإن أول الشعوب التي تأثرت بثورته هي الأمة الشيعية في العراق، وأول الحواضن لهذه الثورة هي النجف الأشرف، وخير دليل ما قاله الشهيد الصّدر الأوّل (ذوبوا في الإمام الخميني كما ذاب هو في الإسلام)، وهذا ولاء شيعة العراق لأي مرجعية تأثراً وإيماناً عابراً للقوميات والجغرافيا والنزعات القومية، ومعبراً عن مدى وعي الأمة بمرجعيتها وجميع الذين أرخوا لمرحلة الاعتقالات في العراق إبان العهد الصّدّامي يؤكّدون أنّهم كانت تلهب سباط الجلاد ظهورهم متهاهم أنّهم خمينيون.

نعم لوحظ أن شيعة العراق أشدّ توجّهاً مع المرجعية الثورية، وهذا التوجّه الثقافي السياسي ولدته الظروف كمعطيات فرضت نفسها ليجدوا انفسهم أمام حقيقة وهي أن لا خلاص لهم إلّا الولاء والإيمان بالخطّ المرجعي الثوري الميداني التجديدي^(٤).

ولوحظ أن الخط المرجعي تاريخياً عاش استقلالية عالية مكّنته من أن يرسم طريق الأمة دون الخضوع لأي من المؤثرات الدّاخلية والخارجية.

كما أن استقلال المؤسسة الدّينية المالي والإداري والسياسي؛ جعل المراجع يتحرّكون بخطى

(١) الورد، لمحات من تاريخ العراق، طء، بيروت، الجزء الأوّل، ص ١٧٩.

(٢) المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق، المكتب السياسي، المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق: تعريف موجز (النظر - الخصائص - الإنجازات) مطبعة العين، بغداد، ٢٠٠٤.

(٣) حنا بطاطو، الحركات السرية الشيعية في العراق، منشورات مكتبة عدنان بغداد، ترجمة وتعليق شاعر العزاوي، ص ٤٩. نديم عيسي، وأنظر الفكري السياسي لثورة العشرين، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٩٢، ص ١٢١.

ثابتة وبسياسة ورؤى رصينة لم تتغير بتغير الأنظمة والسلاطين والملوك، ولهذا وجدنا أن الامام الخميني رحمته الله رغم انه قد عاش في العراق ردحاً من الزمن^(١)، وكان العراق يزرع تحت نظام بعثي مستبد، وكانت علاقة هذا النظام بنظام الشاه متوترة جداً، وقد حاول النظام البعثي ان يستغل وجود الإمام في العراق ليوظف معارضته ضد نظام الشاه لصالح نظام البعث، الا ان موقف الإمام وحكمته واستقلاله في الموقف والمبدأ جعل الإمام يقف ضد النظامين العفلقين والشاهنشاهي بأن واحد غير مبالياً بالظروف، حيث عبّر بقوله: (ان نظام البعث ونظام الشاه في الفساد والانحراف سواء)^(٢) وهذه الاستقلالية هي التي جعلت الأمة تؤمن باستقلالية قرار المرجعية تاريخياً وراهناً.

ومما تجدر الإشارة إليه أن مفتي الإستانة في إسطنبول في العهد العثماني أصدر العشرات من الفتاوى ضد الانكليز؛ لحث الناس على مقاومتهم لصالح الامبراطورية العثمانية، لكنه لم يتمكن من تحريك الأمة كما حركتهم المرجعية في النجف الأشرف، لإدراك الأمة استقلالية الأخير، وارتباط الأول بالمؤسسة الحكومية^(٣).

هذا الاستقلال وذلك الثبات وتلك الموازين الشرعية التي يتحرك بها مراجع الدين والمؤسسة الدينية جعلت أتباع أهل البيت يعلقون مصائرهم بيد هؤلاء الرسالين. والمتبع لحركة شيعة العراق يجدهم قد استرخصوا الأرواح، وضحووا بفلذات الأكباد بكلمة يقولها المرجع في مواجهة ظلم، أو دفع باطل، أو الدفاع عن حياض الوطن.

(١) تم نفي الإمام من قم الى تركيا في تشرين الثاني من عام ١٩٦٤م، وفي الخامس من تشرين الاول من عام ١٩٦٥م تم نقله ونجلاه آية الله السيد مصطفى الخميني رحمته الله من تركيا الى العراق، وتم ترحيله من العراق بتاريخ ٩/٤/١٩٧٨م الى الكويت التي امتنعت من استقباله فقرر السفر الى باريس.

(٢) احمد رضا المؤمن، الإمام الخميني رحمته الله في ذاكرة النجف الأشرف، مركز الهدى للدراسات الحوزوية، ط١ ص (١٦٧) - (١٧١)، وانظر د. علي فياض، نظريات في الفكر السياسي الشيعي المعاصر: ١٣٠/ ط بيروت، أصدار مركز الحضارة للتممية الإسلامية ٢٠٠٨.

(٣) حسن شبر - حزب الدعوة الإسلامية - تاريخ العراق السياسي - الجزء الثالث - ص ٢٩ - ٣٣.

هؤلاء المراجع هم جزء مهم من تاريخ العراق، وإن اعتزاز شبيعة العراق بوطنهم ليس لأنهم ولدوا وترعرعوا وشربوا من معينه الذي لا ينضب، وليس لأنهم يمثلون أول حضارة في الكون أنشأت في جنوب العراق فحسب، بل لأن دماءهم تروّت بها تلك الأرض، وأن حنينهم وارتباطهم بتلك الأرض هو ارتباط الجسد بدمه، ولهذا يشعر الشيعي بإهانة لا تقل عن إهانة من يتهمه بالكفر عندما يتهم بعدم الانتماء الى هذه الأرض او يشكك بوطنيته، وقد شعر رئيس النظام البعثي الطاغية صدام بهذا الارتباط وتلك الإهانة التي يشعر بها شبيعة العراق عندما يتهمون بعدم انتمائهم لوطنهم، لذلك أراد إهانتهم فكتب بعد الانتفاضة مقالات يتهم فيها الشيعة بأنهم ليسوا عراقيين، ويشكك بعروبيتهم، وصدق انتمائهم، وكانت هذه المقالات لا تقل ألماعن ألم القذائف التي وجهها النظام الى عتباتهم المقدسة، ولا تقل عن حرارة الرصاص الذي وجهه الى صدور الرجال^(١). كي يقول صدام ان هؤلاء ليسوا عرباً كما قالها القوميون من قبل^(٢).

من هنا كان للمرجعية الدينية بعد عام ٢٠٠٣م الدور الكبير في توحيد شبيعة العراق، وحرص صفوفهم وقيادتهم الى المرحلة التي تحوّلوا فيها من أغلبية مهددة ومشردة ومحاربة لقرون من الزمان، الى أغلبية تحكم العراق وتنصف الأقليات وتراعي حقوق الديانات الأخرى، لأن أئمة أهل البيت هم من أوصى باحترام الأقليات والحكم بالعدل والإنصاف، ولهذا وجدنا المرجعية الدينية هي أول المنتقدين للأداء الحكومي الفاشل في بعض مفاصله، رغم أن شكل ومظهر القيادات الحاكمة هي قيادات شيعية في الاعم الأغلب، وهي نفسها الداعية الى أن يكون سنة العراق كنفس الشيعي (لاتقولوا إخواننا بل قولوا أنفسنا)^(٣) على حد تعبير الإمام السيستاني، وهي نفسها التي وقفت تدافع عن المسيحيين والصابئة، بل هي نفسها وقفت تحرم مقاتلة الأكراد

(١) كتب الطاغية صدام مقالات متسلسلة في جريدة بابل البعثية بعد الإنتفاضة الشعبانية بمساعدة مستشاره الإعلامي عبد الجبار محسن ملؤها إهانات وأنقاص من تاريخ الشبيعة.

(٢) راجع حسن العلوي في كتابه التأثيرات التركية وأسوار الطين والشبيعة والدولة القومية.

(٣) موقع سماحة الإمام السيستاني، في كلمة القيت بالنيابة عنه في الملتقى الأول لعلماء السنة والشبيعة في العراق في مدينة

الذي حوربوا بيد نظام يدعي انه ينتمي مذهبياً الى انتفاء الكرد المذهبي^(١).

ان موقف المرجعية في الدفاع عن حقوق شيعة العراق لم ينطلق من ابعاد طائفية بقدر ما هو منطلق من استحقاقات طبيعية تتماشى وطبيعة التعاطي السياسي الديمقراطي في ضرورة ان يكون للأغلبية الدور الأكبر في رسم ملامح المشروع السياسي الديمقراطي في ضرورة ان المكونات، وقد كانت المرجعية أول الداعين إلى رفض المحاصصة الطائفية أو العرقية بوصفها طريقة لتمزيق العراق، وتأسيس الفوارق الطائفية والاثنية، وتقسيم المجتمع الى تمايز بالدين والعرق والقومية، ولهذا كان السيد السيستاني واضحاً في رسالته التي أرسلها الى الأخضر الابراهيمي ممثل الأمين العام لمجلس الأمن الدولي إذ يؤكد فيها (أن هذا القانون - قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الإنتقالية - الذي يعهد بمنصب الرئاسة في العراق الى مجلس يتشكل من ثلاثة أشخاص - سيكون أحدهم من الكرد والثاني من السنة العرب والثالث من الشيعة العرب - يكرس الطائفية والعرقية في النظام السياسي المستقبلي للبلد ويعيق إتخاذ أي قرار في مجلس الرئاسة إلا بحصول حالة التوافق بين الأعضاء الثلاثة وهي ما لا تيسر عادة من دون وجود قوة أجنبية ضاغطة)^(٢).

إن في هذا المقطع المقطع من رسالة الإمام السيستاني جملة مضامين أهمها:

- ١ - إن مجلس الرئاسة المزمع إيجاده يتقاطع مع الأطر الديمقراطية في التعاطي السياسي.
- ٢ - إنه تكريس للطائفية في أجلى صورها من خلال توزيع المناصب على تلك الأسس الطائفية.
- ٣ - إن في مجلس الرئاسة حتى وإن تعاطينا معه طائفاً فإن فيه تجاهلاً واضحاً لحق الأغلبية الشيعية، لأن مجلس الرئاسة موزع بالتساوي بين الشيعة الأكراد والسنة.
- ٤ - انه يوفر فرصة مناسبة للهيمنة الأمريكية من خلال استخدام الضغط لإيجاد حالة من

(١) هذه الفتوى صدرت بتاريخ ٧/٥/١٩٦٥م.

(٢) رسالة الإمام السيستاني موجهة إلى الأخضر الإبراهيمي بتاريخ ٩/٣/٢٠٠٤م، موقع الإمام السيستاني.

التوافق بين أعضاء الرئاسة، وهذا الإنسجام سيكون بالتأكيد لصالح الجانب الضاغظ وهو الإدارة الأمريكية.

إن الدور الذي قامت به المرجعية الدينية في حفظ وحدة التشيع في العراق، هو نفس الدور الذي قامت به في حفظ وحدة العراق ارضا وشعبا ومكتسبات ومكونات، بل هو نفس الدور الذي قامت به في الضغط على ادارة الاحتلال الأمريكي من أجل ان يكون الشعب العراقي هو الوحيد الذي يقرر مصيره ومستقبله السياسي من خلال اجراء انتخابات حقيقية يعبر من خلالها عن هويته ويتبين من خلالها الأغلبية التي يجب ان يكون لها الدور المحوري في ادارة الدولة مع بقية المكونات، وهذه الطريقة نجحت المرجعية في ان تحافظ على حقوق العراقيين كل بحسب وزنه الاجتماعي، وبشكل ديمقراطي.

ففي رسالته التي ارسلها الإمام السيستاني الى رئيس مجلس الأمن الدولي حذر فيها من الاشارة الى قانون ادارة الدولة في قرار مجلس الأمن الدولي المرقم ١٥٤٦ حيث أكد الإمام السيستاني (ان هذا القانون - قانون ادارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية - الذي وضعه مجلس غير منتخب وفي ظل الاحتلال، وبتأثير مباشر منه، يقيد الجمعية الوطنية المقرر انتخابها في بداية العام الميلادي القادم لغرض وضع الدستور الدائم للعراق، وهذا أمر مخالف للقوانين ويرفضه معظم أبناء الشعب العراقي، ولذلك فإن أي محاولة لإضفاء الشرعية على هذا القانون من خلال ذكره في القرار الدولي يعدّ عملاً مضاداً لإرادة الشعب العراقي، وينذر بنتائج خطيرة)^(١).

كما وان المرجعية الدينية هي أول من وقف بوجه الاحتلال بمعطيات سلمية وديمقراطية، إذ أنها طلبت من العراقيين الخروج الى الشارع للمطالبة بحقوقهم من خلال لافتات ترفع فيها تلك المطالب كي تمنع على المحتل أن يعيد صياغة العراق وفق رؤيته ووفق المؤثرات التاريخية، فهبت الملايين في صبيحة اليوم الثاني لتلبي نداء المرجعية الدينية، وقد وصلت الرسالة بشكل واضح

(١) البيان بتاريخ ٦/٦/٢٠٠٤م موقع الإمام السيستاني.

وجلي لقيادة الاحتلال^(١).

إن الأدوات التي تحرك بها ومن خلالها المرجعية الدينية في العراق هي الأرقى والأخطر على الوجود الأمريكي، أما أنها الأرقى كونها تطالب بحقوق العراقيين بطرق ديمقراطية قل نظيرها في المنظمة والعالم، وأنها في الوقت نفسه الأخطر لأن سطراً واحداً من كلمات المرجع يجعل الملايين تتواجد في الشوارع بلا أدنى عناء.

لهذا نؤكد مرة أخرى أن دور المرجعية في الأهمية لا يقل عن التمثيل السكاني لأتباع أهل البيت في العراق كونه الراعي والمنظم والقائد لتلك الأغلبية، ولهذا كله اخذت قيادة الاحتلال تتعاطى بحذر مع مطالب المرجعية^(٢).

إن تبادل الأدوار بين القيادات الدينية في التعاطي مع مختلف القضايا الدينية والسياسية هو الذي جعل خصوم أهل البيت وفي مقدمتهم الاستكبار العالمي يعيش في حيرة من أمره، فهو لا يستطيع أن يتعاطى مع لون واحد من المراجع، بل أنه يتعاطى مع مؤسسة يقودها علماء يتعددون بالأدوار، ويجمعهم هدف واحد، وهذا ما ظهر جلياً في تعامل المرجعيات الدينية مع الوضع في العراق بأدوار مختلفة، ليس بعد سقوط النظام فحسب، بل حتى في عهد النظام، ففي الوقت الذي وجدنا الإمام الخوئي رحمته الله يقود المرجعية والحوزة العلمية من زاويتها العلمية والأكاديمية، ويحث الخطى، ويبدل الجهد من أجل إيجاد قيادة دينية، ومن أجل الحفاظ على وحدة وديمومة هذه المؤسسة، بنفس الوقت وجدنا الإمام محمد باقر الصدر رحمته الله يخوض غمار المواجهة الفكرية والعقائدية والسياسية مع خصوم الدين في الفكر، والعقيدة والسياسة، فوقف بكل إيمان وثبات يدافع عن المشروع السياسي الإسلامي الذي غاب أو عُيِبَ لقرون من الزمان، وكاد أن يندثر وإلى الأبد، لولا سطوع شمس الولاية التي نفّض عنها غبار السنين الإمام الخميني، وتحرك بها في العراق الإمام الصدر.

إن الدور الذي لعبته المرجعية الحركية والرسالية في حركتها واستنهاضها للأمة واعطائها

(١) خرجت هذه التظاهرات في البصرة بتاريخ ٢٠٠٤/٥/٢م وفي بغداد بتاريخ ٢٠٠٤/٥/١٤م.

(٢) وهذا واضح من خلال كتاب برايمر . عام قضيته في العراق ص٢٧٦.

الشَّرعية في تلك الحركة لهو دور آخر لا يقل عن دور المرجعية العلمية، إن لم نقل أنه فاقها بكثير، على اعتبار أن تلك المرجعية تمثل الامتداد التاريخي لتأسيس الحوزة العلمية، وربما لم تستفز الحكام الذي لا يخشون إلا على سلطانهم، أما المرجعية الحركية فكانت بالإضافة إلى العلم والمعرفة، فانها لها مشروعها السياسي والذي يستهدف الطغاة، وهذا ما ولد ردّة فعل وحشية لأولئك الطواغيت. ولا زالت مقولة الإمام محمد باقر الصدر شاحصة ماثلة في عقول الشعب العراقي حين قال: (فعلى كل مسلم في العراق، وعلى كل عراقي في خارج العراق أن يعمل ما بوسعه، ولو كلفه ذلك حياته من أجل إدانة هذا الجهاز والنظام، ولإزالة هذا الكابوس عن صدر العراق الحبيب وتحريره من العصابة اللاإنسانية وتوفير حكم صالح فذ شريف يقوم على أساس الإسلام)^(١)، انه الدور الآخر الذي تحركت به المرجعية الدينية لتؤكد من خلاله أن الوقوف بوجه الطاغوت والظلم يستحق أن نسترخص له الأرواح، وأن هذه المرجعية جعلت من مشروع الائمة الحركي منطلقا في رسالتها، وهي تستحضر مقولة أبي الأحرار (لم أخرج أشراً ولا بطراً ولا ظالماً ولا مفسداً وإنما خرجت لطلب الإصلاح في أمة جدي لأمر بالمعروف وأنهاى عن المنكر)^(٢).

إذن الاصلاح هو جزء من مشروع الإسلام، وهو يمثل الركن الركين في حركة الانبياء، لهذا لا يمكن ان نستغني بركن العلم والفقہ النظري عن ركن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وهو يمثل الفقہ العملي، وأن البقاء على ركن الفقہ والعلم يعني بالضرورة البقاء على النظرية دون التطبيق.

ومن هنا نجد ان تبادل الأدوار، ووحدة الهدف هو المبدأ الذي تحركت به المرجعية الشيعية إبان الإحتلال الأمريكي في العراق، ففي الوقت الذي تعاطى الإمام السيستاني من خلال أدواته السلمية الضاغطة والمؤثرة والمحافظة على وحدة العراق، فإن مرجعيات أخرى قد تعاطت مع الإحتلال من زاويتها الحركية والشريعة، إذ وجدت في الإحتلال ذلك العدو المستهتر والمستكبر الذي غزا بلداً مسلماً، وقتل الأطفال والنساء، وانتهك كرامات وأعراض أهله ظلماً وعدواناً، ولهذا

(١) هذه الفتوى صدرت في ١٠ شعبان عام ١٣٩٩هـ.

(٢) اسد حيدر - مع الحسين في نهضته - النجف الاشرف ١٩٧٠ - ص٤٥.

كان لا بد لهذه المرجعية أن تتصدى لمواجهة هذا الإحتلال بالأسلوب الذي يفهمه الإحتلال نفسه ويردعه عن التّمادي، فكانت توجيهات قائد الثورة الإسلامية وولي أمر المسلمين الإمام الخامنّي^(١)، وكذلك توجيهات آية الله الحائري^(٢) وغيرها واضحة وساطعة كسطوع الصّوء في تحديد التّكليف الشّرعي لأبناء الشّعب العراقي كل بحسب مقدرته واستطاعته، ولهذا هبّ فتية آمنوا برهم ليقفوا تمادي الإحتلال واستهتارهم بمشاعر المسلمين وكبدوا العدوّ أفدح الخسائر في الأرواح والمعدات الى الحد الذي طلبت قيادة الاحتيال من الحكومة العراقية ان تتوسط لدى رجال المقاومة الإسلامية باعطاء فرصة لقوات الاحتيال ان تنسحب خارج العراق بأمان^(٣).

رغم اختلاف المواقف بين مراجع التّقليد في التّعامل مع مختلف القضايا الأساسية، إلّا أننا وجدناهم يتفهمون تلك الاختلافات، لأن وحدة الهدف تتطلب ذلك التّبادل في الأدوار ولهذا وجدنا أن آية الله العظمى نوري الهمداني يؤكّد أن الإمام الخامنّي يشيد بدور الإمام السيستاني في إخراج قوات الإحتلال من العراق^(٤). ويمكن أن نؤشّر عدد من النقاط المهمة التي تدل بوضوح على دور المرجعية ودور الأمة فيما بعد ٢٠٠٣م وهي:

أولاً: وحدة الموقف والقرار:

بالإضافة الى ماقدّمناه فان النقطة الجوهرية هي وحدة الموقف في النّجف الأشرف واحترام قرار المرجع الأعلى لتأتي رؤية الجميع منسجمةً وغير متباينة معه، فإن من أبرز أسرار نجاح العملية السياسيّة في العراق وتمكّن الشيعة من أن يعبروا حاجز التّحديات نحو بناء دولتهم

(١) الشيخ نجم السبتي - مع بيانات الامام الخامنّي عن العراق: - اسناد وتأييد - البيئنة مركز الهدى للدراسات الحوزوية . ٢٠١٠ - ص٢٤ وانظر موقع مركز الهدى للدراسات الحوزوية www.alhoda.com وانظر موقع مركز الغدير www.algadir.com

(٢) موقع آية الله العظمى السيد الحائري www.alhahyri.com

(٣) مصدر خاص لمركز العراق للدراسات وانظر ايضا ماتحدثت به جريدة التايمز الأمريكية عن تفاصيل المفاوضات بين الإيرانيين والإمريكيين عبر الوسطاء العراقيين ٢٣ - ٧ - ٢٠١٠م، وايضا مانشره موقع

www.bbc.Arabic.com

(٤) في اللقاء الذي جمعهما في مكتب الإمام السيستاني بتاريخ ١٠/١١/٢٠١٢م.

والكتابة والتصويت على دستورهم؛ هو وحدة موقف المراجع وعدم تباينهم في الرؤية، وأن انسجامهم الكبير جعل الأمة تعرف كيف تستجيب لتوجيهات المرجعية بمركزية موحدة تسهّل عملية انقياد الأمة نحو ثوابتها، وتعرف كيف تتخذ خطواتها مرحلة مرحلة.

إحدى الدراسات الأمريكية التي صدرت بتاريخ ٣/٦/٢٠٠٤ م كانت تراهن^(١) على اختلاف الرؤية في النجف في التعاطي مع العملية السياسية خصوصاً انها - الدراسة - كتبت في زمن كانت مرجعية السيد السيستاني لم تكن هي الوحيدة في النجف - بنظرهم - التي قد تؤثر في مجمل الأحداث وتعتقد ان التيار الصدري سوف يفرض وجوده كمرجعية سياسية، أو يؤدي وجوده إلى إبراز دور مرجعية الحائري وتعتقد أن ميزان القوى لدى المراجع في التأثير الشعبي للمراجع الرابع متساوٍ، وتعتقد انه من غير الممكن ان يتفق المراجع على رؤية واحدة في التعامل مع الظروف والمستجدات، إلا أن الذي حصل قطعاً خلاف ذلك، إذ شهدت المرجعية نوعاً عالياً من الانسجام ووحدة الرأي والمركزية التي مكّنت من أن تدار الأمور بيسر من خلال محورية السيد السيستاني، وبقيت رؤيته هي الرؤية الوحيدة المأخوذ بها من قبل الأمة والقوى السياسية.

ثانياً: وحدة الموقف والرؤية بين مرجعية النجف الأشرف وقم المقدسة

وحدة الموقف بين مرجعية النجف الأشرف وقم المقدسة أمر يعدّ في غاية الأهمية، وقد تجسّد بوضوح في هذه المرحلة، مع أن العدو يبذل قصارى جهده لشقّ الصف وإيجاد التباين ولو في ثقافة الأمة في نظرتها إلى المرجعية لتكون نظرة على أسس قومية أو مناطقية. وأخذ عملاء الغرب يمثون السير للكتابة بهذا الإتجاه، لغرس هذه الثقافة بأن يوحوا: أن العالم الشيعي محكوم بمرجعيتين متباينتين: واحدة في النجف الأشرف لها خصائصها غير المنسجمة مع مرجعية قم المقدسة وولاية الفقيه (مرجعية الإمام الخامني تحديداً)^(٢) إلا أن العقل الراسخ والبصيرة العالية

(١) Arabic. tharvaproject.com/nobe/٤٢٥

(٢) ولي نصر - صحوة الشيعة - دار الكتاب العربي - بيروت . ٢٠٠٧م - ص٢٤٥ . ونفس الكلام وجدناه في موقع كتابات وموقع المنتمين وأحرار البصرة وهذا ما تشي به كتب العديد من الليبراليين وعلى رأسهم عبد الجبار فالح.

مكّنت الطّرفين أن يبدوا إلى الأُمَّة الشّيعيّة في العراق وخارجه. إنّ موقف الحوزتين موقف موحد في كلّ التفاصيل السياسيّة وهذا بدوره أسهم بمنع إشاعة ثقافة التّبّان بين النّجف الأشرف وقم المقدسة بنظر الأُمَّة.

من المؤكّد أنّ الذي يتابع الدّراسات التي صدرت من الغرب ومن القوميّين العرب في موقع (كتابات) و(الكاشف) وموقع (ايلاف) ومواقع عديدة بما فيها موقع (الوسط) وغيرها من مواقع الليبراليين كانت تعتقد بنشوء معركة وجود بين حوزتي قم المقدسة والنّجف الأشرف، وصوّروا أن مقوّمات هذه المعركة ظهرت ام خفيت؛ هي أن كلّ حوزة تبحث عن وجودها في قيادة العالم الإسلاميّ الشّيعيّ عموماً والعراق خصوصاً وأن حوزة قم تريد أن تستفيد من ثقلها الدّولي والإقليمي في الهيمنة على حوزة النّجف الأشرف، ونقل مرجعية العالم الإسلاميّ من النّجف إلى حوزة قم، إلا أن هكذا أحلام بائت بالفشل وظهر لكل متابع أنه لا يوجد أي تباين في أي موقف ولا في أي مفردة من مفردات المواقف وبقيت كلا الحوزتين تمثّلان وجهان للتشيع تتكاملان قوّة وانسجاماً، خصوصاً في ملفّات الوضع السياسيّ العراقي، وهذا ما تشهد به إشارات الإمام الخامنيّ بمرجعية الإمام السيستاني والتأكيد على دوره واحترامه، واحترام النّجف الأشرف، حوزة ومراجع وعلماء^(١).

ثالثاً: المرجعية خيمة للجميع

تمكّنت المرجعية في النّجف الأشرف أن تكون حاضنة لجميع القوى السياسيّة الشّيعيّة الشريفة، وأن تكون بمسافة واحدة من الجميع بالقدر الذي يجعل كلمتها نافذة ومؤثّرة وغير منحازة، مع أن لهذه القوى السياسيّة توجّهات عديدة، ورؤى مختلفة وخلفيات وايدولوجيات في الفكر السياسيّ الشّيعيّ متباينة سياسياً تبايناً كاد أن يستغل لخلق حالة من الاضطراب، إلا أن

(١) الدكتور علي محمد البغدادي، حوزة قم والنّجف الأشرف منهج موحد، الساقى، منشورات مركز الهدى للدراسات

الحوزوية، بيروت، ٢٠٠٩م، ص٧٦.

المرجعية حملت روح الأبوة للجميع، مما سهّل خلق خيمة مرجعية دينية أبوية تشمل الجميع وتوحد نوعاً ما جهود كل القوى السياسيّة الشيعيّة في الأسس والمشتريات السياسيّة، فكم بذلت جهود بأن تصدر المرجعية رأياً في حل جيش المهدي - مثلاً - إلا أن المرجعية ابتعدت عن الأمر بحسابات خاصّة وصحيحة كي لا يتمكّن المحتل من ضرب هذه المجموعة^(١)، وترك السيد السيستاني الأمور تأخذ مجرياتها الطبيعيّة، حتى لا يستغل هذا القرار ضدهم، وتستباح دمائهم ويؤدّي إلى أن يقال: إن المرجعية سحبت الشرعية عن أحد المكونات الشيعيّة تمهيداً لقتله وتمكيناً لعدوّه منه، لهذا ولغيره من التفسيرات أمتنع السيد السيستاني عن الاستجابة لهذا الأمر، أو أن يتخذ هكذا خطوة، ومن المؤكّد لكل متابع لو أنّ مرجعية النجف اتخذت قراراً كهذا لمكنت عدوّهم منهم، ولمهدت لفتنة داخل البيت الشيعي، ولأبعد هذا المكوّن إلى الأبد عن حاضنة المرجعية العامّة للجميع، ونفس الأمر وبذات المنهج والحكمة تم التّعامل مع الجميع ولم تهتم المرجعية لمن يدعي انه أقرب إليها من سواه، ولم تتأثر بالأجواء الإعلامية التي أطلقتها بعض القوى وتخلّت عنها القوى الأخرى في مراحل مختلفة من عمر العملية السياسيّة بعد ٢٠٠٣م، بل اتزنت وفق رؤيتها ورسمت خط التّواصل مع جميع القوى السياسيّة بما تراه مناسباً حافظاً لطبيعة علاقة المرجعية بالأمة والقوى السياسيّة التي تنتمي إليها. المرجعية منعت - بسلوكها العملي - أن يدعي أحد حق الارتباط أو التمثيل من القوى السياسيّة بها دون غيره أو يصادر الآخرين أو يصوّر للأمة هذه المدعيات.

رابعاً: طبيعة الخطّ السياسيّ لمرجعية النّجف

مع ان المرجعية في النّجف الأشرف لها خطّها الفكري ونوعية التّعامل مع الواقع السياسيّ^(٢) والاجتماعي، إلا أن هذا لم يمنع المرجعية أن تنهض بدورها في ترصين العملية السياسيّة بناءً

(١) لقاء مع عدد من العلماء في النجف الأشرف، مركز العراق للدراسات، تاريخ اللقاء ١١/٥/٢٠٠٩م.

(٢) محاوره كاشف الغطاء مع السفيرين البريطاني والأمريكي، مطبعة دار النشر والتأليف، النجف، ١٣٧٣ هـ.

وتأسيساً وديمومةً من خلال الاشتراك والتّوجيه العام في الأمور العامّة والجمهورية^(١)، فإن المرجعية أعطت المساحات الواسعة للسياسيين ليأروا دورهم في التّفصيل، إلّا أنها بقيت متمسكة بأصل الثّوابت المؤدية إلى الحفاظ على العملية السياسيّة كحقوق الشيعة والحفاظ على الدّستور وحثّ الأمة على التمسك بقوة بعمليتهم السياسيّة، بما يؤدي إلى تأسيس ديمومة جديدة لها وبنائها والحفاظ عليها.

إن المرجعية في النّجف بعد ٢٠٠٣م مع أن أبرز رجالها يؤمنون بالخطّ التقليديّ - كما يبدو - إلا أن القدر المتيقن من سلوكهم وخصوصاً السيّد السيستاني كشف أن ثمة ميلاً كبيراً نحو خط سياسيّ جديد لم تعهده الحوزة في النّجف الأشرف من قبل، ويمكن أن يقال عنه بأنه يجمع بين الطّريقة القديمة في التّعامل مع الأمور السياسيّة وأمور الدولة وبين الإقتراب من الخطّ السياسيّ الميداني، ومن هنا لوحظ مايلي:

(أ) إن خط المرجعية في النّجف دخل بثقل كامل في تأييد العملية السياسيّة تأييداً وحثاً وتنظيراً ولقاءات وارشاداً وتوجيهاً.

(ب) إن هذا الخط أراد أن يعمل جاهداً على تأسيس دستور يقرّ ويحفظ للشيعة مصالحهم وحقوقهم السياسيّة.

(ج) استحضرت تحرك المرجعية السياسيّ في ذاكرته السياسيّة حقيقة التنوع الدّيني والاثني في العراق، من هنا أدرك أهميّة سن تشريعات دستورية هي أقرب بجوهرها إلى تشكيل حكومة سياسيّة مدنية تقوم على مبدأ التّعایش، وبعبارة أدق كانت موضوعة الدّولة الدّينية أو الإسلاميّة في الدّستور غير مأخوذة بنظر الاعتبار، والذي يدقق في الدّستور وخصوصاً المادة ٢ يجد بوضوح علوية التّشريعات الديمقراطيّة على أي تشريع سواه، ولا يمكن حال التّعارض بينه وبين أي تشريع أن يرجح ذلك عليه.

(د) أيضاً يلاحظ في خط المرجعية السياسيّ في النّجف لهذه الفترة محاولة استحضارها المعاناة

(١) الحكيم - محمد باقر الحكيم - الحكم الإسلامي - ص ١٤١.

التاريخية التي عاناها شيعة العراق أثر خروجهم أو أخراجهم عن الإشتراك في الحكومة وبناء الدولة، مما جعل الآخرين يتمكّنون من تهميش دورهم وجعلهم معارضة مقموعة عبر التاريخ، لذا نجد أنّ المرجعية مصرّة بوضوح على إشرارك القدر الكبير من السياسيين الشيعة، ومن مختلف الشخصيات في أخذ الدور الحكومي الشيعي الذي يستحقّونه دون تجاهل حقّ الآخرين، ففي الوقت الذي تحثّ المرجعية القوي السياسية الشيعية على التّوحد وحرص الصّف وأخذ الدور الفاعل بنفس الوقت نجد المرجعية تدعو بقوة وإصرار إلى إشرارك الآخرين في صياغة الدّستور والإشتراك في العملية السياسيّة وبناء دورها الصّحيح كي لا تهمش، وكي يكون بناء دولة العراق بمشاركة الجميع.

هـ) من المؤكّد أنّ المرجعية أشرفت بنوع تفصيليّ على بناء العملية السياسيّة في مراحلها الأولى، إذ أوكل إلى آية الله الشّيخ هادي آل راضي وآخرين أمر تشكيل تحالف شيعيّ يدخل الانتخابات، ويكون نواة لبناء الدولة العراقية في مراحلها المختلفة اللاحقة، وأن اختيار الشّيخ آل راضي كونه من أسرة علمية عراقية عربية له بعد خاص في روية السيد السستاني العملية.

و) المرجعية في النّجف توسّعت في الدّخول في تفاصيل العملية السياسيّة وخاطبت المكوّنات والإقليم العربي والإسلامي والدّولي ووجهت العديد من البيانات للقوى والدّول المحتلة للعراق، والذي يراجع ما جمعه الاخ الخفاف يجد تفاصيل خطابات الإمام السستاني في هذا الصّد.

لكن يبقى السّؤال المهمّ في هذا الإطار هل أنّ الحوزة في خطها السياسيّ والذي فيه قدر واضح من الإشتراك والدّخول في التّفاصيل قد خرجت من خطّها الفقهيّ إلى خطّ مختلط بينه وبين الخط السياسيّ، أم أنّها ما زالت تمارس ذات الدور في إنتاج الفقه، وتمارس دورها انطلاقاً من زاوية محدّدة؟ امر يحتاج إلى ثمة بحث.

وجدير بالذكر أنّ حوزة النّجف الأشرف بعد عام ٢٠٠٣ م ومن خلال ملاحظتنا - للواقع العملي - لا شراكها الميدانيّ النوعيّ سياسياً نجزم أنّ لديها تحولاتٍ في العقل السياسيّ وقد قيل أنّ لهذا التحوّل أسباب كثيرة.

منها: إنَّ الحوزة في النَّجف الأشرف أثير للضُّغوط التَّاريخية منذ تأسيس الدَّولة القومية، ومنذ نفي المراجع العظام على يد الحكومة السَّعدونية مطلع القون العشرين، ورجوعهم بعد الإشتراط عليهم أن لا يتدخَّلوا في العمل السياسي، وبعد تحرُّك الدَّولة القومية قرناً من الزَّمن لاستيعاب الجماهير العراقية لحاضتها، بعيداً عن حاضنة المرجعية هذه الحقيقة تركت بصماتها على الحوزة في النَّجف بتحرُّك سياسيٍّ خاصٍّ أي جعلت المرجعية الرَّاهنة في النَّجف تأخذ بنظر الاعتبار علاج الخلل التَّاريخي الَّذي ضرر مصالح الشيعة في العراق بنوع من الإشتراك^(١).

ومنها: إنَّ نهضة الإمام محسن الحكيم عليه السلام ومن بعده التحرُّك الرِّسالي للشَّهيدَيْن الصِّدْرَيْن وتحرُّك الإمام الخميني في النَّجف الأشرف وطرحه في السِّتِّينيات من القرن الماضي موضوع ولاية الفقيه، جدد الفكر الرِّسالي للحوزة العلمية في النَّجف وألقى هذا التحرُّك أثره وظلاله على حوزة النَّجف الأشرف، لذا لا مندوحة للقول: إنَّ الفكر السياسيِّ للحوزة النَّجفية وجدناه متأثراً بالفكر السياسيِّ الثَّوري للإمام الخميني، ومستلهماً للتَّجارب التَّاريخية، وأكثر قرباً من الواقع.

ومنها: إنَّ حوزة النَّجف الأشرف بعد عام ٢٠٠٣م وجدت نفسها ليس وحدها في إدارة ملفَّات التَّشيع في العراق الدِّينية والسياسية، بل هناك خطوط من المراجع أصحاب توجَّهات فكريَّة ومناهج ثوريَّة وتجديدية لهم وجودهم في السَّاحة الشَّعبية الشَّيعية في العراق كـ (الإمام الخامني، والسَّيد الحائري، والسَّيد محمود الهاشمي) وغيرهم، هؤلاء لهم ثمة وجود بين طلبة وفضلاء الحوزة في النَّجف، ولهم قواعد جماهيرية تجعل من حوزة النَّجف تدرك متغيَّرات العقل الشَّيعي، وتعالج الأمور بنحو أكثر وسطية.

خامساً: شيعة العراق وتعاملهم مع المرجعية

للمحق نقول: إنَّ شيعة العراق يمتازون بإيمان عالٍ بالمرجعية، نعم تأثر هذا الإيمان بظروف

(١) حامد البياتي، شيعة العراق بين الطائفية والشبهات، دار الرافد، لندن، ١٩٩٧م، ص ٨٧. وانظر حسين خضر

الظالمي، فصل الدين عن السياسية فكرة استعمارية، مؤسسة البلاغ، بيروت، ٢٠٠٥، ص ٣٠١.

قاهرة ليس هنا محلّ بحثها، لكن في الجملة أتهم - شريعة العراق - يوالون المرجعية مع قطع النظر عن قوميتها وانتهاؤها الجغرافي، وهذه ثقافة الشّيعَة في العراق لا غبار عليها، وهذا ما أكّده المعطيات الرّاهنة والتّاريخية منها، هذا الشّعب الشّيعيّ قاتل الإحتلال البريطانيّ تحت خيمة المرجعية (الشيرازي والاصفهاني وشيخ الشريعة وغيرهم)، ورسخت هذه الثقافة في أعماق العقل الشّيعي، وتحوّلت الى معتقد مع كلّ المحاولات التي بذلت للفصل بين المرجعية وشيعة العراق^(١)، هذه الرّوحية وهذه الثقافة لها كامل الأثر في تحريك العملية السياسيّة في العراق، لتبلغ مبتغاها وتقطع أشواطاً في غاية الأهميّة، وكم بذلت الحكومات من جهود لتغيير ثقافة الشيعة أزاء المرجعية إلى ثقافة قومية ومناطقية، إلّا أن واقع التشيع في العراق بعيد عن هذا الإتجاه السلبي.

سادساً: المرجعية في النّجف والديمقراطية

كلام يطول، وجدل لا ينتهي، وثمة تساؤلات كلّها في صلب قضية مهمّة تكاد تكون مثار جدل، وهي هل أن توجّهات مرجعية النّجف بعد ٢٠٠٣ م هي مع إقامة حكومة ودستور ديمقراطيّ اقرب الى النظام الغربي، أو بعبارة أدقّ هل أن مرجعية النّجف مع الحكومة المدنية، وليس مع الحكومة الدّينية أم ماذا؟.

في هذا الصّدّد حصل كلام طويل، منهم من قال: إنّ النّجف متأثرة بخط الشّيخ حسين النائيني، وأسسها التي وضعها في كتابه (تنزيه الملة) وما وضع فيه من أفكار وأسس^(٢). ومنهم من يرى أن حوزة النّجف بخطّها الأيديولوجي عن موضوع الحكومة في العراق تحديداً، وفي زمن الغيبة تميل إلى حاكمية وولاية الأمة على نفسها^(٣). كما يميل الى ذلك الشّيخ محمّد

(١) محمد صادق الهاشمي . الثقافة السياسية للشعب العراقي . ص ٢١١.

(٢) الدكتور النجدي عبد الحميد . من مقدمة كتاب الديمقراطية في تفكير الإسلاميين . دمشق . ١٩٩٧م . طباعة الجمعية التعاونية . وانظر كتاب النائيني . تنبيه الأمة وتنزيه الملة . الترجمة العربية . المواسم العدد الخامس . ١٩٩٠م . ص ٣٧ . ١٤٢ .

(٣) محمد مهدي شمس الدين . في الإجتماع السياسي الإسلامي . المؤسسة الدولية . بيروت . ١٩٩٠م . انظر كتاب «نظرية السلطة في الفقه الشيعي» للدكتور توفيق السيف . المركز الثقافي العربي . ٢٠٠٢م .

مهدي شمس الدين مستفيداً من رأي الإمام الخوئي المدون في كتاب (التنقيح في شرح العروة الوثقى) الجزء الأول من ص ٣٥٦-٣٦٧.

لكن المرجعية في النجف لا بد أن تكون لها رؤيتها التي انطلقت منها في عدم الإصرار على إقامة الحكومة الإسلامية، أو التنصيص على أن تكون مفردات الدستور ومواده إسلامية، من هنا يقال أن حوزة النجف في هذه المرحلة لها رؤيتها الحكومية التي هي أقرب إلى التوجه الديمقراطي منه إلى التوجه الديني حسب قاعدة أشيعت عن السيد السيستاني من انه يرى في إيجابية الدستور (المهم أن لا تتعارض فقراته مع ثوابت الشريعة بأن يحل حراماً ويحرم حلالاً)^(١)، أو كما قال هو بالتص في وثيقة رقم (٢٢) رداً على سؤال نصه: هل تؤيدون إقامة حكومة إسلامية في العراق؟ كان جوابه (أما تشكيل حكومة دينية على أساس فكرة ولاية الفقيه فليس وارداً، ولكن يفترض بالحكم الجديد أن يحترم الدين الإسلامي الذي هو دين الأغلبية ولا يقتر ما يخالف تعاليم الإسلام)^(٢).

حضور المرجعية الميداني الفعلي في حماية الإستراتيجيات الأساسية للشيعة

تعد المرجعية الدينية واحدة من أهم عناصر القدرة لدى الشيعة والقوى السياسية الشيعية، لما تمثله من ثقل كبير بين الأوساط الجماهيرية، بل هي الثقل الأكبر الذي لا يوازيه أي ثقل آخر سياسي أو اجتماعي، لأن كل المكونات والوجودات الشيعية الأخرى السياسية أو الاجتماعية تذوب بالوجود المرجعي الديني، فقد تجد من يفاخر بعشيرته وثقلها، والآخر يفاخر بحزبه وثقله التنظيمي، ولكن جميع هذه المفاخر تتلاشى أمام ثقل المرجعية، هكذا هي الثقافة السياسية للشعب العراقي، بل أن من مفاخر العديد من القوى السياسية أنها تسير على هدي المرجعية الدينية، وأن معيار قبول العديد من القوى السياسية في المنظور الاجتماعي الجماهيري هو مدى قربها وبعدها عن المرجعية.

(١) مصادر خاصة.

(٢) حامد الخفاف . بيانات السيد السيستاني... مصدر سابق . ص ٢٢٩.

إنَّ الخطَّ المرجعيّ خطّ راسخ في تاريخ العراق، بيد أنه اتضح بعد سقوط النظام بشكل واضح من خلال المواقف المسؤولة التي تبنتها المرجعية الدّينية في الحفاظ على وحدة العراقيين والدّفاع عن كلّ المكوّنات كما أسلفنا^(١)، وأنَّ وقوف المرجعية بوجه المشروع الأمريكي من خلال منعه من كتابة دستور وفق رؤية خاصّة برئيس الاحتلال بول بريمر؛ يعدّ أهم خطوة في إعطاء الدّور الحقيقي للشعب العراقي في رسم ملامح مشروعه بيده، كما أن بيانات المرجعية التي تؤكد على نبذ العنف مهما كان مصدره، والدّعوة إلى التّوحد والتّلاحم في الظّروف الصّعبة التي مرّ بها العراق بعد الغزو اثبت للقاصي والداني أنّ المرجعية الدّينية تتعاطى بمسؤولية كبيرة تجاوزت المنحى الطّائفي المتصوّر عنها^(٢).

لكن بالمقابل كان العديد من السّياسيين وبعض المراقبين يتوقّعون أن يكون للمرجعية الدّينية في النّجف الأشرف تحديدا دور أكبر في التعامل مع مجريات الأحداث السّياسيّة في العراق، وكان هذا البعض يرى أنّ المانع الحقيقي من تحرك المرجعية السّياسيّة في حقبة البعث هو قسوة وبطش نظام البعث، ولذا كان يتوقع هذا البعض أن يكون للمرجعية دورها الحقيقي بعد سقوط نظام البعث، وبدأت معادلة سّياسيّة جديدة تأخذ طريقها في العراق، وأنّ دور المرجعية سيكون حاسما في رسم ملامح هذه المعادلة، لكن بمرور الزّمن تبين لهؤلاء أنّ المانع من عدم تدخّل المرجعية بالشؤون السّياسيّة ليس مانعا أمّنيا على ما يبدو بقدر ما هو مانع فقهي كلامي، لأنّ المرجعية وفق متبنياتها الفقهيّة والكلامية لاتتدخّل بالسّياسة بالنحو التّفصيلي، بل لها رؤيتها في الحدود التي تتدخّل بها، مع العلم أنّ السّيد الامام السّيستاني يؤمن بولاية الفقيه بشكل واسع بمعنى انه يرى العمل السّياسيّ جزءاً من القضايا الدّينية، لكنه يرى أنّ لأعمال ولاية الفقيه شروطاً منها أن يكون للفقيه مقبولية لدى عمّة النّاس، وبما أن العراق فيه مجموعة مكوّنات متقاربة من حيث الكم فلا

(١) السّيد صدر الدين القبانجي . الحوزة العلميّة في المعترك الثقافي والسّياسيّ . مؤسّسة احياء التراث الشيعيّ .

١٤٢٨هـ جري - ص ٢٨.

(٢) حامد الخفاف. النصوص الصادرة عن سماحة السّيد السّيستاني في المسألة العراقيّة، دار المؤرّخ العربي، بيروت،

يتمّ العمل بها^(١).

لهذا بعد الفترة التي تلت سقوط نظام البعث وتحرك المرجعية الدينية على مختلف القضايا الحساسة وفق رؤية فقهية معيّنة، تفهم العديد من المتسائلين عن طبيعة الدور الذي تتخذه المرجعية في النجف، وقد أشرنا الى طبيعة الخطّ السياسيّ الذي رسمته المرجعية في العراق، والدوافع والمؤثرات في ذلك التوجّه.

بقي دور المرجعية يمثل صمام الأمان للعراقيين بصورة عامّة، ولاتباع أهل البيت بصورة خاصّة، وانه كلّما عصفت بالبلاد أزمة سياسية كبيرة توجّهت أنظار الإسلاميين وغيرهم صوب المرجعية بوصفها الجهة العليا في قيادة الأمة، ولا تهدف من مواقفها غير وحدة العراق ورضا المواطن.

ومن خلال متابعتنا الى مجريات الأحداث ومواقف المرجعية نؤكد ان مرجعية النجف الأشرف وقفت الى جانب الإستراتيجيات الشيعية والوطنية العامة، أي مع الإستراتيجيات التي لا تتعارض مع حقوق الآخرين، بل التي تندمج في رؤية وطنية عامة منذ عام ٢٠٠٣م، هذه الأسس والإستراتيجيات انشئت واشرفت على انضاجها المرجعية ولم تتخلّ عنها، بل رافقتها بناءً وتأسيساً وتثبيتاً ومتابعة، وعليه فإن المرجعية هي من حدّدت للأمة ثوابتها، والمتمثلة بما يلي :

أولاً: الحفاظ على العملية السياسية وحقوق الشيعة في العراق

ولكنه حفاظاً لا يتعارض مع حقوق المكونات الأخرى، ولا يلغي حقّ أحد أو يقلل من دوره أو يهّمس وجوده أو يعطيه حقاً صورياً، بل المرجعية كانت واضحة في أن يحقق الدستور مصالح الجميع على قاعدة إجتماعية سياسية صحيحة وهي (لكلّ ذي حق حقه)^(٢).

ثانياً: الحفاظ على الدستور العراقي كوثيقة تحفظ السلم والعدل

والمقصود من الحفاظ على الدستور، الحفاظ على السلم الإجتماعي لأنه صمام أمان، بعدما

(١) للمزيد يراجع كتاب الفوائد الفقهية للإمام السيستاني.

(٢) حامد الخفاف . مصدر سابق وثيقة رقم ١٤ و ١٧ ورقم ٢٥ وبالجملة يمكن الاستفادة من ص ٢٢٢ - ٢٢٨.

تمكّنت بأن يكتب الدّستور بايدٍ عراقية، ويخرج من رحم الأُمّة؛ لأنها شعرت أن لقوات الإحتلال رغبة و جهود ومساعٍ لأن يكتب الدّستور بطريقة عقديّة حصريّة بين الحاكم المحتل وبين أعضاء مجلس الحكم، وكانت المرجعية من اليوم الأوّل مصرّة على إعطاء صفة الشّرعية للدستور كما أسلفنا من خلال كتابة الجمهور العراقي له، وقد عبّر السيّد السيستاني صريحاً عن الأمر بقوله (..ولابدّ من اجراء انتخابات عامّة لكي يختار كلّ عراقي مؤهل للانتخابات من يمثّله في مجلس تأسيسي لكتابة الدّستور).

وقد صرّح حول موضوعه: ان يكتب الدّستور المجلس التّأسيس بالتشاور والتنسيق مع الحاكم الأمريكي بقوله (إنّ تلك السّلطات لا تتمتع بأية صلاحية في تعيين أعضاء مجلس كتابة الدّستور، كما لا ضمان ان يضع هذا المجلس دستوراً يطابق المصالح العليا للشعب العراقي)^(١).
ثالثاً: وحدة الموقف السياسيّ الشّيوعيّ، وتقوية أركان الدّولة وحفظ الأمن العام وتقوية الإقتصاد والتنمية البشرية وتقديم أفضل الخدمات وتحسين المستوى المعاشي للمواطن، وإقامة أمتن العلاقات مع العالمين العربي والإسلامي.

رابعاً: تحقيق السيادة، والوحدة الوطنية، وتوحيد الشّعب العراقي.

خامساً: العمل على استعادة سيادة العراق وإنهاء كل آثار الإحتلال الأجنبي.

سادساً: الحفاظ على القيم الدينية والعقائدية والاخلاقية للأمة.

سابعاً: دفعت المرجعية شيعة العراق ليكونوا جزء من المنظومة الإسلامية العامة وحثهم لتكون لهم علاقات مهمة إقليمياً ودولياً بما ينعكس على وضع جيد في واقعهم السياسي.

ثامناً: توجيه الحكومة لإهمية الإعتناء بالأُمّة وتطوير مستواها الإقتصادي والتنموي والتربوي والسياسي والدفاع عنها، وأن تعمل على تنمية أجهزتها ومؤسساتها ووزاراتها الأمنية والأقتصادية والتربوية والخدمية والسيادية^(٢).

(١) حامد الخفاف . النصوص الصادره عن السيّد السيستاني . مصدر سابق - ص٢٢٢ وثيقة رقم ١٤ .

(٢) هذه اهم المرتكزات التي استفدناها من تصريحات المرجعية ومواقفها العملية، ومن خطب المقربين من المرجعية ائمة الجمعة في كربلاء، ومن توصيات السيّد السيستاني وعموم المراجع وبياناتهم بما فيهم الإمام الخامنئي.

كل هذه الأسس والإستراتيجيات تعتبر نقاط اهتمام المرجعية، ولم تترك المرجعية مناسبة إلا واغتنمت الفرصة للتأكيد عليها والاهتمام بها، ومن المؤكّد أنّ المرجعية وضعت أسس الحفاظ على الإستراتيجيات الشيعية محلّ تقديسها، وجعلتها نقاط الإرتكاز، والذي يراجع البيانات التي صدرت من مكتب السيد السيستاني في هذه المرحلة يجد التأكيد على كلّ هذه المضامين^(١).

ويحق القول: لولا دور المرجعية في حثّ الأمة على الإنتخابات والمشاركة فيها، ولولا دور المرجعية في حثّ الأمة على الحفاظ على العملية السياسية؛ لوجدنا أنّ الأمة قد قاطعت الإنتخابات في مراحل متأخرة من عمرها، لأنّ الناس قد سئموا تصرّفات بعض المسؤولين وفسادهم وتقصيرهم، ولكنّ المرجعية دوماً بقيت منحازة للمصالح العامة ولمصالح الأمة وللفقراء والمحرومين.

المرجعية في العراق تمكّنت من أن تكون صمام الأمان لوحدة وأمن العراق لأنها تحظى بقدسية عالية لدى جميع مكوّنات الشعب العراقي، وما شعار السيد السيستاني أنه (يقف بمسافة واحدة من الجميع) إلا آلية لتكون المرجعية خيمة العراق، ولكي تحلّق المرجعية بعيداً عن الخصومات السياسية، ولتبقى نقطة التّقاء للمكوّنات العراقية^(٢) ولتغرس هذه الثقافة في أعماق العقل العراقي. لوحظ أنّ المرجعية أغلقت أبوابها بوجه المسؤولين منذ عام ٢٠١٠م ولا ندافع عن هذه الخطوة، لكنّ المرجعية لديها عتبا على الجهاز الحكومي، وأبرز نقاط العتب هو عدم تقديم الخدمات اللازمة للشعب، فضلاً عن أمور أخرى لا مجال لنقاشها هنا.

الجدير بالذكر أن الشعب العراقي يمتلك ثقافة القدسية العالية للمرجعية، وثقافة الطاعة والتّقدیس مع قطع النظر عن كون هذه المرجعية لها دورها التفصيلي والميداني أم لا. مع أنّ توجّهات الشعب وطبقاته مختلفة، فمنهم من يؤمن بالمرجعية الحركية ويرجع الى ولاية الفقيه، ومنهم من يؤمن بالمرجعية التقليدية، إلا أنّ الخطّ العام للشعب العراقي يتناثر برأي

(١) حامد الخفاف، مصدر سابق ص ١٨٠.

(٢) مركز الهدى للدراسات الحوزوية.

المرجعية، سواءً كان حزباً إسلامياً أو علمانياً، وسواء كانت أحزاب سياسية أو قوى جماهيرية. الشعب العراقي ومنذ زمن قديم شهد له المراقبون بأن له مواقف مشرفة مع المرجعية، سواء في ثورة العشرين، أو مع السيد الإمام محسن الحكيم، أو مع الشهيد الصدر الثاني، ومن قبله الشهيد الصدر الأول.

هذه الطاعة والقدسية هي صمام الامان في حفظ المصالح الشيعية واحترام توجهات المرجعية، مع قطع النظر عن طريقة تعاملها مع شؤون الأمة وتواصلها الاجتماعي معه، وفي هذا الصدد نسجل الملاحظات التالية:

١ - ان تصدّي المرجعية في العراق لبناء دولة العراق الجديدة كان تصدياً واضحاً وبارزاً أسهم في بناء أسس الدولة الحديثة، وإليها يعود الفضل في تأسيس العملية السياسية وحفظها وشدّ الجماهير إليها واعطائها الشرعية، بمعنى أدق أن المرجعية أدركت المعاناة التي يعيشها شيعة العراق تاريخياً، وهو غياب الدولة الحقيقية التي تعني وجود دستور شرعي منتخب من الأمة، وليس دستوراً منحة^(١) أو دستوراً عقدياً، فإنّ الدستور الشرعي هو وحده من يبرز دور وحقيقة المكوّن ووزنه العددي، وأن الأنظمة السياسية تاريخياً كانت تتهرّب عبر التاريخ من هكذا دستور كي تغيب حقّ الأكثرية الشيعية.

المرجعية تدرك أنّ العهد العثماني الذي حكم العراق قد حكمه تقريباً أربعة قرون، دون أي دستور إلّا في عام ١٩٠٨م، ولم تتضح فيه معالم حقوق المكوّنات والهوية الوطنية، وهكذا دستور عام ١٩٢٥م، ومن ثمّ الدساتير التي تلتها عام ١٩٥٨م، ودستور ١٩٦٤م، و عام ١٩٦٨م،

(١) وهو الدستور الذي يكتبه الحاكم لوحده دون إشراك الأمة به، كما في دستور مصر واغلب الدساتير العراقية (عن خالد النبهان - نظرة في الدساتير - مؤسسة الاعلمي للمطبوعات - بيروت - ١٩٩٧ - ص ٦٥) والدستور العقدي الذي يكتبه الحاكم بعقد صوري بينه وبين بعض ممثلي الشعب، هو يختارهم دون إجراء انتخابات من قبل الأمة ليحق لهم شرعاً أن يمثلوا الامة في رفض وقبول الدستور، كما في دستور العراق عام ١٩٢٥م، واما الدستور الشرعي الديمقراطي هو الذي تسهم الأمة في صياغته والتصويت عليه، كما في سائر الدساتير الشرعية وهكذا دستور العراق عام ٢٠٠٥م.

ودستور ١٩٧٠م، كلّها غيّبت حقّ المكوّن الشيعي، وتبانت على عزله، لأنها دساتير إما عقدية أو منحة لم يشرك فيها الجمهور^(١)، من هنا وجدت المرجعية نفسها ملزمة شرعاً بأن تضع العملية السياسيّة في العراق على سكة الدستور ولا شيء سواه، لأنّ الدستور الشرعي والذي يشترك فيه أبناء الشعب جميعهم سيؤدي الى بيان الواقع العددي للشيعة، ويعطيهم الشرعية، ويُنهى عقود التهميش، ويمنح جميع المواطنين حقّ المشاركة في الحكم على قاعدة (لكلّ ذي حقّ حقّه) كما قلنا. هذه الحقيقة التي أكّدها المرجعية عملياً، وتحت إشراف الأمم المتحدة دون انقلاب وتأمّر، بل من خلال موازين ديمقراطية عالية تؤسس إلى مستقبل شيعي يحقق مصالحهم ومصالح الآخرين تحت خيمة الدولة والدستور وفق مبدأ التعايش السلمي، لا على أسس إلغاء حقّ أي مكوّن ما كثر عدده أو قّل، كما كانوا يفعلون.

٢ - الدستور الذي سعت إليه المرجعية وأرشدت وأوصت وأصدرت البيانات والتوصيات بخصوصه؛ تحوّل الى ثقافة أمة فيما بعد، وترسّخت في أعماق أعمق الثقافة السياسيّة للمكوّن الشيعي، وحتى الكردي وغيرهم، وأدركت الأمة الشيعيّة أنّ سفينة نجاتها في تمسكها بالدستور كآلية لحفظ حقوقها وحقوق الآخرين.

وأيضاً تحوّل فيما بعد الى آلية ترجع إليه القوى السياسيّة الشيعيّة حال الخصام والخلاف حول أمر ما.

هذا الدستور العراقي على ضوئه أسست الدولة العراقية فيما بعد برلمان، وحكومة، وجهات تنفيذية وتشريعية، وعليه تكون النتيجة أنّ هذا الدستور يعني الدولة فيما بعد.

ومن هنا ندرك دور المرجعية الكبير في بناء دولة العراق، وندرك من خلال مواقفها القدر الكبير الذي توليه لإسناد الدولة العراقية، والحفاظ عليها، وعلى رأس هرم الاهتمام المرجعي هو الحفاظ على العملية السياسيّة المحفوظة بالدستور، لا بشيء سواه، وإشراك الأمة بالدستور،

(١) مارينا سيروفنا - التحولات الدستورية في العراق: صفحات من تاريخ التطور الدستوري والسياسي في العراق - ترجمة فالح العمراني - مكتبة عدنان - بغداد - ط١ - ٢٠١٢م - ص٤٩ - ٥٣. انظر ايضا الدكتور عبد الحسين شعبان - العراق الدستور والدولة من الاحتلال الى الاحتلال - الناشر المحروسة للنشر والخدمات الصحفية - ط١ - القاهرة ٢٠٠٤م - ص١١٠ - ١١٤.

وتحصين العملية السياسية من الإنحراف أو الإختراق، ودفع الأمة لمواجهة التحديات من خلال إشرارك الجمهور بالانتخابات.

كما ان المرجعية تفرق كثيراً في اهتمامها بين الدولة والحكومة، فهي مع الدولة التي تعني فيها تعنيه السيادة والدستور والأسس التي تبنى عليها العملية السياسية، لكنها بلا إشكال لديها اللوم والعتب الشديد على الحكومة، فهي تسند الدولة وتدافع عنها، ولا تسمح بأي خرق لها، وتحث الأمة على الدفاع عنها، وحضور ميدان الواقع السياسي، الا أنها لايعني بهذا تعرب عن رضاها عن الأداء الحكومي، ومن هنا يفسر المراقبون غلق باب المرجعية بوجه المسؤولين في الحكومة كي تبقى المرجعية مع الدولة، ومع الأمة والفقراء الذين ينعقد عليهم الامل في الدفاع عن الدولة والدستور، في وقت تشتد فيه التحديات وتقوى الاخطار.

كما أن المرجعية بتدابيرها تحاول جاهدة منع حزب البعث من العودة الى السلطة، وتعزز من العمل على اجتنائه في فكر الأمة وثقافتها، فضلا عن اجتنائه قانونياً ودستورياً^(١).

٣- الحديث عن موقف المرجعية من العملية واسنادها لايتحدد أبداً بموقف السيد السيستاني في العراق، بل الشعب العراقي يتأثر وينقاد لرأي جميع المراجع، ولقد رأينا انه مطيع لرأي السيد السيستاني، وبنفس القدر الى غيره من المراجع، وعلى رأسهم الإمام الخامني وآخرين من مراجع النجف الأشرف، خصوصاً أن الشعب العراقي وشبيعة العراق وجدوا جميع المراجع منسجمين في الموقف المؤيد للعملية السياسية في العراق والدفاع عن مكتسبات الشيعة وحفظ حقوقهم،

(١) إجتناء البعث هو مصطلح يستخدم لوصف مجموعة من التدابير القانونية والادارية والثقافية التي اتخذت في العراق بعيد سقوط النظام الصدامي في ابريل نيسان ٢٠٠٣م، والهدف هو منع حزب البعث من استعادة السلطة في العراق أو الاشتراك في العملية السياسية والجدير بالذكر ان بول بريمر الاحكم المدني في العراق وصل العراق في ١٢ ايار - مايو ٢٠٠٣م، وبعدها باربعة ايام اصدر قرار رقم (١) وهو تطهير المجتمع العراقي من حزب البعث وقرار رقم (٢) حل التنظيمات العسكرية والمدنية التابعة لحزب البعث وقد انتصر دعاء اجتناء البعث في ادرج احكام حازمة بصدده في الدستور العراق المصوت عليه عام ٢٠٠٥م حيث حظرت المادة (٧) والمادة (١٣٥) الفقرة الاولى والثانية والسادسة حزب البعث وباستخدام لغة وقائية للغاية وعلى ضوء ذلك منع افراد حزب البعث من الاشتراك في عضوية مجلس الرئاسة ورئاسة الوزراء والبرلمان (مركز العراق للدراسات بالاستاد الى تقرير الارث المر: دروس من اجتناء حزب البعث في العراق عام ٢٠٠٤. ٢٠١٢م).

ولا يوجد ثمة تباين في الرأى في هذا الصدد لدى المراجع، وهذه جنبه مهمّة في شدّ الجماهير الى العملية السياسيّة، وتثقيف الأمة على أمر مفاده ان الشيعة ترسخ في ثقافتهم اجماع المراجع على تأييد الدولة والعملية السياسيّة والدستور، وهذا أمر مهم حصّن العملية السياسيّة في العراق من خلال وحدة الموقف لدى جميع المراجع.

٤ - يذهب المراقبون الى أنّ ثمة توجه جديد للمرجعية في النّجف والتحوّل التّوعي في اقتراب المرجعية من العمل السياسيّ الميداني نوعاً ما، فإنّ كلّ المؤسّرات تذهب الى أن هذا التوجّه هو بتأثير ثورة الإمام الخميني على الفكر السياسيّ في العراق عموماً، وعلى الحوزة بنحو خاصّ، فإنّ الحوزة في النّجف وقفت مع تحولات الطبقات الجماهيرية سياسياً، لا يمكن للمرجعية إلا أن تنظّمها بالتوجّه الصحيح، هذه التحوّلات هي أحد نتاجات التأثير والتأثر الفكريّ السياسيّ لفكر الامام الخميني على الثقافة السياسيّة في العراق^(١) وقد ناقشنا ذلك.

٣ - الجمهورية الإسلامية الإيرانية

يتي الدور الذي لعبته الجمهورية الإسلامية في إيران في مقدمة عناصر القوّة التي ساعدت شيعة العراق في أن يكون لهم دور محوريّ في رسم ملامح المشروع السياسيّ في العراق^(٢)، فمن غير المتوقّع أن يكون دور شيعة العراق بهذا الوزن في تحديد بوصلة اتجاه العملية السياسيّة، وهم يتحرّكون بين مجموعة إقليمية ودولية محبطة لتوجهاتهم، ومن أهمها الاحتلال الأمريكيّ الذي ينظر إلى شيعة العراق على أنّهم الامتداد الحقيقيّ لإيران، لتطابق التوجّهات الايدلوجية والمذهبية، وأغلب القضايا السياسيّة، وبخاصّة تلك التي تمثّل ثابتاً شرعياً لا يجيد عنه شيعة أهل البيت في كلّ مكانٍ وهي إقامة الحكم الإسلامي انطلاقاً من ثوابت الدّين.

(١) سامي البغدادي - الفكر السياسي الثوري للإمام الخميني: وأثره على الفكر السياسي في العراق - مطبعة البينة - مركز الهدى للدراسات الحوزوية - ٢٠١١ - ص ١٩٧.

(٢) مما تجدر الإشارة إليه ان إيران هي أول دولة في العالم ترفع مستوى التمثيل لسفارتها في العراق بعد سقوط النظام البعثي، وهي أول من اعترف بمجلس الحكم في العراق.

البعض يفكر بأن وجود دولة إسلامية شيعية بجوار شبيعة العراق قد فوّت الفرصة على شبيعة العراق بان تتعامل معهم الإدارة الأمريكية بلا وجل او تشكيك^(١). وتمدّهم بالقوّة والإسناد على غرار دعمهم لدول الخليج، وسائر الدّول التي ارتبطت بالغرب، وتمكّن شبيعة العراق من أن يمارسوا دورهم في إدارة الدّولة بنحو أفضل، ومن دون تحديات وإشكالات خارجية وداخلية.

لكنّ هذا الاحتمال غير دقيق، لعدّة أسباب من أهمها أنّ شبيعة العراق يعلمون جيداً أنّ جيوش الاحتلال لم تأت لرفع الظلم عن كاهل العراقيين فضلاً عن شبيعة العراق، لأنّ تجربة تسعينيات القرن الماضي، وما حصل فيها من انتفاضة نوعية و متميزة في تاريخ العراق، أكّدت للشعب العراقي أنّ أمريكا هي التي دعمت نظام البعث في وأد هذه الانتفاضة وهي في مهدها^(٢)، لا لشيء إلا لأنّ هذه الإنتفاضة هي انتفاضة شيعية بامتياز، ولهذا يرى شبيعة العراق أنّ مجيء الجيوش الأمريكية عبر البحار ليس لمصلحتهم، بل لعدّة أهداف، وواحدة من هذه الأهداف هو تفويت الفرصة على شبيعة العراق؛ خشية أن ينجحوا في إسقاط النظام البعثي، بعد أن نخر الفساد والتّرهّل بكلّ مفاصل مؤسسات النظام البعثي، ولم يعد رأس النظام قادراً على السيطرة على مقدّرات الأمور، لأن الفساد والوهن قد وصل الى أخطر المؤسسات التي كان صدام حسين يعوّل عليها كثيراً في الدّفاع عن نظامه، فجهاز الأمن والمخابرات فضلاً عن الجيش لم تعد هذه المؤسسات قادرة على حفظ النظام الذي يخدم مصالح الولايات المتحدة الأمريكية^(٣).

كما أنّ الشعب العراقي بعد أن تعرّض إلى مزيد من الفقر والحصار، وبعد سنوات الاعتقالات والإعدامات والحروب المتكررة لم يعد يحتمل أكثر مما احتمله، وكانت الإدارة الأمريكية تعي ذلك جيداً، لذا قرّرت أن تبادر لغزو العراق؛ لكي تحدّ من طموح شبيعة العراق في الوصول إلى السّلطة، من خلال إسقاط النظام بالقوّة، والسيطرة بمفردها على إدارة العراق، بالإضافة إلى تطبيق

(١) BBC الإلكتروني ١٢/٨/٢٠٠٤م.

(٢) دعمت امريكا نظام صدام بعد الاتفاق بينهما في خيمة صفوان في محافظة البصرة. اجازت الإدارة الأمريكية لصدام بقمع الانتفاضة بكل الأسلحة ولدعم مباشر منها.

(٣) فخري قديمي . هكذا عرفت صدام والبعث: رحلة ٣٥ عاما في حزب البعث . دار الحكمة . لندن . وحسن العلوي .

الشبيعة والدولة القومية في العراق (١٩١٤ - ١٩٩٠م) . مصدر سابق . ص٧٦.

مشروعها (الشرق الأوسط الكبير) ولتمنع شيعة العراق من إقامة دولة تكون امتداداً للاستراتيجية الإيرانية كما يزعمون^(١).

الغرب عموماً وأمريكا بنحو خاص قد أقلقهم انتصار الثورة الإسلامية في إيران، ومن خلال العديد من الدراسات والمواقف تأكد أنهم يعتقدون جازمين أن أول نقاط تأثير الثورة ستكون في العراق، لأسباب عديدة منها التقارب الايديولوجي والسياسي والعقائدي^(٢) بين الشعبين.

هذه المواقف من قبل الإدارات الأمريكية المتلاحقة جعلت شيعة العراق لا يتقون بأمريكا على الإطلاق؛ لأنهم يدركون جيداً أنّها وباعمق نقطة في تفكيرها لا تفكك بين شيعة العراق وستراتيجيات الخطّ الثوري الإيراني، وأنّ التباين قدر الاثنين (أمريكا وشيعة العراق) في واقع الأمر وحقيقته.

فسبب تعامل أمريكا مع شيعة العراق بحذر، ومحاولة تحجيم دورهم في العراق ليس بسبب دولة إيران الإسلامية الشيعية فقط، بل لأن أمريكا تعلم أن لدى شيعة العراق كما هو الحال لدى سائر اتباع أهل البيت ثوابت لا يجيدون عنها، كما أن أمريكا متيقنة جيداً أن مرارة الانتفاضة الشعبانية التي دعمت فيها نظام صدام بالمال والسلاح لم تحم من وجدان شيعة العراق، كما لا تحو السنون مهما تقادمت جرائم البعثيين الذين أتوا على قاطرة الولايات المتحدة الأمريكية وهم يحدوهم الأمل بتحقيق هدفهم الأول وهو ضرب الإسلاميين في العراق^(٣).

الشعب العراقي يدرك أنّ وجود دولة إيران الإسلامية كان لها الدور الكبير في حفظ التوازن الشيعي في العراق والمنطقة، وإلا لو نتخيل واقع شيعة العراق في ظلّ الصراع الإقليمي والدولي في المنطقة، وهم يعيشون بين نظام آل سعود الذي لم يتعامل مع شيعة العراق كمواطنين عراقيين

(١) هذا نص ما صرح به رامسفيلد وزير الدفاع زمن بوش الابن نيويورك تايمز ٢٢ . ٩ . ٢٠٠٢م.

(٢) امين شلبي - أمريكا والعالم: . متابعات في السياسة الخارجية الأمريكية ٢٠٠٠ - ٢٠٠٥م . عالم الكتب - بيروت . ص ٢٤٠ .

(٣) سيف الدين الدوري - علي صالح السعدي ونائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية وسلطة البعث الأولى في العراق ١٩٦٣م -

الدار العربية للموسوعات . بيروت . ٢٠١٠ ص ٢٠٩ . وحسن السعيد، نواظير الغرب: صفحات من ملفات علاقة اللعبة

الدولية مع البعث العراقي ١٩٤٨ - ١٩٦٩، مؤسسة الوحدة للدراسات، بيروت، ١٩٩٢.

أو عرب أو حتى لم يتعامل معهم كما يتعاملون مع يهود إسرائيل، فما بين مواقف سياسية معادية وبين فتاوى تكفيرية وضعوا شريعة العراق في زاوية لا تحلّ إلا بالقتال^(١)، وبين منظومة الخليج التي تنظر إلى شريعة العراق بحساسية مفرطة، وبين مواقف أغلب الأنظمة العربية لو نتخيل ذلك كله لوجدنا أنه من البعيد جدا أن يتمكن الشيعة من أن يسهموا مع المكونات الأخرى من إعادة الاستقرار إلى الدولة العراقية والعمل على بنائها، ولو كان من منصف يحكم - وفق حقائق التاريخ والواقع - مع الشيعة بوصفهم مسلمين وعرب مع ما بذلوه من تاريخ مُشرف في الدفاع عن قضايا الأمة العربية والإسلامية والقضايا الأخرى^(٢) لأصبح التعامل بواقع مختلف، ولكانت المنطقة تعيش برمتها استقراراً وسلاماً، ولكن هذه الأجندة لمحاصرة الشيعة، وتقزيم دورهم، ومنع تكامل قوتهم وأخذهم لمستحقاتهم السياسية، هو الذي يتجسد في عقلية العالم العربي الطائفي، من هنا لا يجد شيعة العراق أي ساند لهم إلا الجمهورية الإسلامية الإيرانية، في كل مراحل تحركهم السياسي زمن الثورة والدولة بآن واحد.

وجود دولة إيران الإسلامية هو الذي أوجد ذلك التوازن لشريعة العراق بحكم النظام السياسي في إيران، وقوة إيران السياسية والعسكرية والاقتصادية، ونفوذها الممتد خارج الحدود الجيوسياسية الإيرانية، لتتحول إلى دولة عظمى في المنطقة لا يمكن الاستهانة بها، أو تجاوزها في أي محاولة لإعادة ترتيب الأوراق السياسية في المنطقة، وهو الذي أعطى للسياسي الشيعي العراقي دفعةً معنوية كبيرة أستطاع من خلالها أن يتحرك بخطى واثقة، سواء في كيفية معالجة ملفات الاحتلال الأمريكي، أبان مفاوضات انسحاب تلك القوات، أو في تعامله مع القوى السياسية العراقية الأخرى، وهذا لم يحصل لولا الوجود الإيراني السياسي والعقائدي المدافع عن واقع الوجود الشيعي في العراق^(٣). وبهذا الصدد لدينا عدد من الملاحظات:

(١) راجع فتاوى ابن باز وابن جبرين وعرعور والعريفي وغيرهم.

(٢) كالقضية الفلسطينية التي تعد في نظر علماء الشيعة قضية مقدسة لا يمكن التهاون فيها.

(٣) وهذا ما اشار اليه السيد الجعفري في لقاء معه عبر كتابه حزام النار، وكتابه تجربة حكم، ونفس الكلام اشار اليه

السيد عبد العزيز الحكيم عليه السلام في لقاء له على قناة العراقية عام ٢٢ - ١ - ٢٠٠٧

أولاً: شيعة العراق وإيران

شيعة العراق اليوم في ثقافتهم السياسيّة أزاء إيران - نسيبا - صاروا أكثر تحرراً من خلفات حزب البعث الفكرية، والذي حاول جاهداً خلال حقبة حكمه أن يزرع ثقافة الكراهية بين شيعة العراق وشيعة أو دولة إيران وثورة الإمام الخميني^(١)، فالיום وبمرور الأيام وكرّدة فعل للتحديات المحيطة بالشيعة أرتفع منسوب الولاء في المجتمع العراقي، ومكّتهم الأحقاد التي رسختها الدول العربية ضدهم وما خلفته لهم من موت وتفخيخ وقطيعة وعدوان لا مثيل له، ومؤامرات متتالية لإسقاط عمليتهم السياسيّة ولعزلهم عن الحكم والعودة بهم الى مربع الصّفر، والقهر والبعث الصّدّامي في ظلّ هذه المعطيات وجد الشيعة أنّ حاميّتهم وحاضنتهم هي إيران الإسلامية، هذا بالنسبة إلى المجتمع الشيعي العراقي عموماً، وقد وجدنا في استطلاع أجراه مركز العراق للدراسات عام ٢٠١٠م أن نسبة ٦٧٪ يشعرون أن إيران دولة سائدة للعملية السياسية في العراق، أما بالنسبة إلى القوى السياسيّة، فالأمر يختلف كثيراً، فأنّ المراقبين يرون ثمة متغيّرات جوهرية حصلت في العقل الشيعي السياسيّ، فمثلاً المجلس الأعلى كان من أبرز التشكيلات الموالية لإيران بينما بعض القوى الأخرى ليس كذلك نوعاً ما، لكن بمرور الأيام نجد أنّ الأحزاب الشيعة تبلور لديها إتجاه التفاعل وشدّ آصرة العلاقة بالجمهورية، والعلاقات الراسخة بين القوى الأخرى وإيران؛ لأنّ الجمهورية رسمت خطأً ومنهجاً استوعبت من خلاله الجميع من القوى السياسيّة العراقية، هذا بالإضافة إلى ما تمارسه من تنشئة لقوى جديدة أكثر ايمانا بالولاية، كأهل الحقّ، والكتائب، أما التيار الصّدري فإنه تيار ولائه لنفسه في ظل قيادة السيّد مقتدى له، هذا بالنسبة إلى القوى السياسيّة.

أما النّخب الشيعيّة في العراق فأنها أخذت تدرك أهميّة إيران في تطوّرهما العلمي والتّقني

(١) محمد صادق الهاشمي - مناهج التفريق بين شيعة العراق وايران (منشورات مركز العراق للدراسات)، الساقية،

بيروت، ٢٠٠٩، ص٢٤. فضلاً عن ما ينشره موقع كتابات وماتبته قنوات فضائية من مختلف جهات ومؤسسات

الاعلام العربي المودلج لهذا الغرض.

والإقتصادي، وأدركت أن ذلك يشكّل عامل قوّة للتّشيع في المنطقة، ولهم بنحو واضح وخاصّ، فإيران قوّة تكنولوجية وعسكرية يحسب لها ألف حساب في ميزان القوّة الدّولية، وهذا يعني لشبيعة العراق أنّهم يجدون فيها أحد مرتكزات قوتهم، وسانداً قادراً في تسخير هذه التّقاط لصالحهم، وهي جادّة في عدم التّخلي عنهم، فإنّ دولة تمكّنت من أن توفّر الحماية لسورية كنظام حليف، وتسخر القوّة الدّولية (الصّين وروسيا) له، إن هذا وبلا شك يكشف أن إيران كدولة يمكن الاعتماد على قدراتها وامكانياتها في حماية حلفائها^(١).

ثانياً: الموقع الإقليمي والدّولي لإيران يصب بصالح الشّبيعة

أدرك الشبيعة في العراق ان الحيز الذي تعمل إيران على أن تأخذه في المحيط الإقليمي والدّولي يعزز مكانة الشّبيعة عموماً ومكانة شبيعة العراق بنحو خاصّ، من هنا نجد أن شبيعة العراق منسجمين مع رؤية الجمهورية الإسلامية الإيرانية في سياستها الإقليمية، خصوصاً من أحداث البحرين وسوريّة واليمن والعالم العربي، وحتى مع البعد الدّولي فلم تستطع أمريكا مع قوتها وواقع احتلالها في العراق وتوقيعها لاتفاقية صوفا ٢٠٠٨م واتفاقية الاطار الاستراتيجي مع الحكومة العراقية الا انها (الولايات المتحدة الأمريكية) لن تتمكّن أن تمنع شبيعة العراق من إقامة أمتن العلاقات مع إيران سياسياً واقتصادياً وستراتيجياً وغير ذلك كلّ ذلك لأن عوامل الضّغط لدى إيران بفعل العلاقات، والحيز الدّولي والإقليمي الذي تحتله أكبر بكثير من أن تتمكّن أمريكا من الحدّ منها أو تمنع إيران من اسناد الشّبيعة في العراق^(٢).

(١) الدكتور امين حطيط - شبيعة العراق والتوازن الدولي (بغداد: مركز العراق للدراسات) العدد ٤ - صيف ٢٠٠٩م. مقابلات خاصة مع كل من الدكتور الجعفري ٤ - ٧ . ٢٠١١م، والدكتور حامد البياتي ٥ - ٩ . ٢٠١٢م، ومع الدكتور خضير الخزاعي ١٣ - ٨ . ٢٠١٢م.

(٢) د . محمد الهاشمي - تأثيرات القوة الناعمة الإيرانية على تحسين العلاقة مع العراق - البيئة - مركز العراق للدراسات ٢٠١٣م - ص ٦٥.

ثالثاً: شيعة العراق وموقع الولاية

أدرك الشيعة - إدراكاً عملياً وليس ثقافياً أو علمياً - في العراق أن وجود ولي أمر المسلمين كنقطة جوهرية في قيادة التشيع سياسياً في المنطقة؛ له الأثر الإيجابي في تعزيز مكانتهم وقوتهم وتوحيد رؤيتهم ورسّ صفهم وانجاح تجربتهم وحماية مكتسباتهم السياسية خصوصاً في العراق، لأن عنصر الولاية يعطي بعداً لنوعية وطبيعة علاقة شيعة العراق وقواه السياسية بإيران على أسس عقائدية وفكرية خصوصاً مع تنامي مدّ ثقافي، وميل لدى شيعة العراق جعلهم أشد ميلاً إلى المرجعية الميدانية الأكثر تحراً وانفتاحاً. والذي يراجع البيانات التي صدرت عن الإمام الخامنّي يجد بوضوح أن العراق في صلب اتهامات السيّد وتوجيهاته، وأنه يعتبر العراق قضية جوهرية في تحرك إيران، حتى قال: (لأن مثلنا وشعب العراق كمثل لحمهم لحمي ودمهم دمي)^(١)، هذا فضلاً عن توجيهات الإمام للشعب العراقي - من خلال بياناته - برص الصف وتوحيد الموقف والحفاظ على السلم الاجتماعي وتمتين العلاقات بين إيران والعراق، وتقديم المساعدات للشعب العراقي والدّفاع عنهم وترسيخ أمتن وأفضل العلاقات مع العراق حكومة وشعباً^(٢).

رابعاً: الحكومة العراقية وإيران

إيران هي أول من ساند واعترف بأول حكومة عراقية تشكّلت وهي مجلس الحكم في العراق، وتوالى اعترافها بالحكومات اللاحقة دفعا للعراقيين نحو استعادة السيادة، وقد تعاملت على أسس الاحترام المتبادل بين البلدين وسعت لترسيخ علاقات تلغي الإرث البغيض الذي خلفه صدام حسين بينهما، من هنا سعت الحكومتان لبناء عهد جديد تمثّل برفع مستوى التمثيل

(١) السيد عبد الله الهاشمي - شذرات من خطب واحاديث الإمام الخامنّي في القضية العراقية - الساقي - مركز الهدى للدراسات الحوزوية - ٢٠١١م - ص ٧٦.

(٢) الشيخ نجم السبتي - الامام الخامنّي والقضية العراقية: توجيه واسناد (مركز الهدى للدراسات الحوزوية) العدد ١٢ - ٢٠١٠. وانظر الدكتور علي ابو الخير العلاقات الايرانية العراقية والعربية: رؤية في صالح العرب - دار النشر العربية - القاهرة - ٢٠٠٨.

الدبلوماسي، والتبادل التجاري من ٤ مليار دولار عام ٢٠٠٦م الى ٨ مليار عام ٢٠١١م^(١) وقيل أكثر من ذلك، كما أن إيران تزود العراق ب(١٣٠٠) ميكاواط من الكهرباء يوميا لغاية عام ٢٠١٣م قابلة للزيادة^(٢).

كما أن الزيارات المتبادلة للمسؤولين بين البلدين والبروتوكولات والإتفاقات التي وقعت تعكس جدية إيران في مد الجسور، وتعكس رغبة الحكومة العراقية في تأسيس أمتن العلاقات بينهما بما يطوي صفحة الماضي ويرسّخ عهد جديد، ومن الطبيعي أن للشبيعة دور مهم وكبير يجب أن يعرفه العراقيين جميعا في تحسين هذه العلاقة وإنهاء تاريخ مرير، خصوصا أنها علاقة مبنية على التوازن والتكافؤ وتقوية الأصرة لا على حساب مس السيادة كما يرى البعض.

خامساً: الأحزاب والقوى السياسيّة العراقية وإيران

بما أن محور بحثنا هو شبيعة العراق لذا فمن الطبيعي أن يكون مدار الحديث هنا عن الأحزاب الشبيعية وعلاقتها بإيران وهنا عدد من الملاحظات:

إن علاقة هذه الأحزاب بالجمهورية لم تصل حداً في القوّة كعلاقة حزب الله لبنان بالجمهورية والولاية، وعليه يمكن تقسيم الأحزاب العراقية في علاقتها بإيران إلى أقسام ثلاث وهي:

أولاً: قسم من هذه الأحزاب العراقية الشبيعية ترتبط بالجمهورية وبخط الولي الفقيه ارتباطاً عقائدياً وهم بدر، وعصائب أهل الحق، والكتائب.

ثانياً: أحزاب أخرى ترتبط بإيران ارتباطاً سياسياً لم يصل حدّ الطاعة المطلقة إلا أنه بالإجمال يراعي العديد من الإعتبارات الشرعية إذا كان الموقف صادراً عن الولي الفقيه، أما غير ذلك فنجد هذه الأحزاب قد يكون لها وجهة نظر خاصّة بها؛ لاعتقادها أنها أكثر قربا من فهم

(١) جريدة الصباح الرسمية في العراق ٢٠١٢/١٢/٦.

(٢) وكالة مهر للانباء ٢٠١٣/٧/١١.

الحدث، ووفق هذه الرؤية نجد منذ عام ٢٠٠٣م إلى الآن مواقف وآراء الأحزاب متفاوتة مع مؤسسات الدولة الإيرانية، بل ظهر تيار داخل هذه الأحزاب يفرق ويفصل بين الطاعة للولاية، وبين الطاعة للمؤسسات المعنية بالقضية العراقية.

ثالثاً: الأحزاب الشيعية العلمانية: وهذه الأحزاب لا يمكن أن نحدد طبيعة علاقتها بإيران بقوة، لكن هي في المستوى الضعيف دوماً لتباين الايديولوجية والمؤثرات.

٤ . المهنطات والأحزاب والكتل السياسية

ما يميّز شيعة العراق عن غيرهم من المكونات الاجتماعية الأخرى أنهم يمتلكون قوى سياسية بعضها تأسس منذ خمسينيات القرن الماضي^(١)، وبعض القوى تم تشكيلها برعاية المرجعية الدينية بصورة مباشرة، أو تولّت الاشراف عليها، وقد تبنت المشروع السياسي الإسلامي ولأول مرة في تاريخ العراق الشيعي^(٢). وبعضها تأسس في مراحل متأخرة فكل مرحلة تتسج حزباً أو تياراً، بل أن تاريخ الجهاد والحراك الشيعي ومقاومتهم الأنظمة جعل التحرك السياسي في العراق يمر بمحطات عدة، وكل محطة وموقف ومرحلة تفرز قيادات وشخصيات وقوى سياسية جديدة لها آليات تختلف نوعاً ما عن التشكيل الآخر، لكن البعض منها تلاشى ولهذا اسباب عديدة ليس هنا محل بحثها.

كما وان هناك قوى كانت موجودة على الساحة السياسية بعد سقوط النظام، ولم ينقصها إلا الإعلان عن نفسها، لأنها تجمعات جماهيرية من مختلف الشرائح التفت حول قياداتها الدينية - السياسية^(٣)، فلم يكن بينها وبين الإعلان إلا سقوط النظام، وما أن سقط النظام حتى ظهرت كوجود سياسي منظم له رؤية سياسية لا تختلف كثيراً عن سائر القوى الشيعية القديمة في الإطار

(١) كحزب الدعوة الذي تأسس في عام ١٩٥٧م.

(٢) لم يكن قبل هذا التاريخ مشروع سياسي شيعي إسلامي بهذا الوضوح، وان أول شخصية علمانية تبنت المشروع الإسلامي السياسي كمنظرة وتحركت لتطبيقه هو الإمام الخميني رحمته الله وحذا الإمام الصدر رحمته الله حذو الإمام الخميني بهذا المشروع.

(٣) وهي نتاج حركة السيد الشهيد محمد الصدر رحمته الله التي أسسها ونظر لها وتبناها بعد الإنتفاضة الشعبانية عام ١٩٩١م

لحين استشهاده عام ١٩٩٩م.

العام، وإن اختلفت معها في التفاصيل.

إن تجربة شبيعة العراق في معارضتهم للنظام البائد وفرت لهم ملكة ثقافية وسياسية في التعاطي مع الأحداث، وأن فترة التسعينيات أعطت فرصة للشباب الشيعي أن يهتم بقراءة الكتب المختلفة ليس في المجال الفقهي التقليدي، وحسب، بل في مختلف المجالات الفكرية والعلمية والسياسية، لهذا فهو - المكون الشيعي - يحمل رؤية في الفكر السياسي متكاملة ربما يفتقد إليها الكثير من المكونات الأخرى، فبناء السنة في العراق لم يكن لديهم اهتمام كبير في القضايا السياسية والاجتماعية على اعتبار أن السلطة بيدهم، وأن لا خطر يدهم وجودهم الفكري والسياسي والاجتماعي يدعوهم إلى الاهتمام والمتابعة السياسية لدرجة الهم والإهتمام السياسي، رغم أن بعضهم غير راض عن أداء وسلوك نظام البعث، لكن عدم الرضا لم يتأت من اختلافات فكرية كبيرة، ولم يتأت نتيجة لاستهداف النظام لوجودهم الاجتماعي، بقدر ما أنه يتأتى من اختلاف في المزاج السياسي أحياناً، أو التنافس على السلطة داخل المكون الواحد أحياناً أخرى، ولذا فإن هذا البعض عندما يتحرك في اختلافه مع نظام البعث، فإنه يتحرك ضمن المساحة المحددة في ذلك الاختلاف، والتي لا تستحق ربما التفكير بتشكيل أحزاب سياسية معارضة للنظام، ولأن الشارع السني مرّ بمرحلة تمكن الحكام تاريخياً وبنحو عام وصولاً إلى مرحلة صدام بنحو خاص من مصادرهم من قبل هؤلاء (الحكام)، وتنصيب أنفسهم ممثلين عنهم أدت هذه الفرضية إلى نحو من الرضا، ولأننا نولي مرحلة صدام القدر الأهم في البحث، كونها المرحلة الأقرب اتصالاً بمرحلة ما بعد ٢٠٠٣ م فنرى أن أسباب الرضا والسكوت لدى المكون السني هي:

١ - أن صدام منذ توليه قيادة السلطة والبعث في العراق^(١) غير بوصلة الصراع، وصدّر الأزمة السياسية إلى الخارج، من خلال الحرب الإيرانية - العراقية، وقد أوجد شعوراً متنامياً مفاده: أن الذين يريدون إسقاط نظام الحكم في العراق هم إمتداد للوجود الإيراني الشيعي، وأن من يستهدف النظام فإنه يستهدف المكون السني بالضرورة وبالتالي الأمة العربية، وأراد أن تكون هذه

(١) استلم الطاغية صدام السلطة في العراق عام ١٩٧٩م بعد ازاحته لسلفه البكر بالقوة.

قناعة راسخة لدى عموم الشارع السني^(١).

وعليه فإن الحركات السنية بقيت الثقافة المهيمنة عليها هي ثقافة الولاء للسلطات والحاكم، علماً أن مرحلة ما بعد ٢٠٠٣م نجد المكوّن السني قد دخل العملية السياسيّة ولم يكن له قادة وأحزاب بارزة تقوده وتوحّد وتحدّد مسيرته، باستثناء الحزب الإسلامي، لأنها في الغالب تأسست بعد ٢٠٠٣م، وهذا هو احد أسباب ضعفها وانشطارها وعدم نضوج رؤيتها وتوحد أيديولوجيتها.

٢ - بعد غزو حكومة صدام الكويت، وانطلاق الإنتفاضة الشّعبانية على أثرها، نجح صدام مع بقية الأنظمة العربية في ترسيخ قناعة مفادها: أن الصّراع في العراق هو صراع طائفي بامتياز، من خلال طبيعة الإنتفاضة الشّعبانية، وهوية المتفضّلين، وطبيعة الشّعارات المرفوعة.

كما نجح صدام في تقسيم المحافظات العراقية بعد الإنتفاضة إلى محافظات بيضاء وأخرى سوداء^(٢)، تلك التوجّهات للنظام الطائفي بالإضافة إلى الممارسة الطائفية تاريخياً منذ العهد العثماني إلى ما بعدها في مرحلة الدّولة العراقية الحديثة عام ١٩٢١م، ثم الحكومات التي تعاقبت، وانتهاء بمرحلة صدام حسين اوجدت - كردة فعل - قناعة عالية لدى القوى السياسيّة الشّيعيّة بضرورة أن يكون لهم يدٌ في الحكم، وأن يأخذوا حقوق المكوّن الشّيعي سياسياً، وأن تثبت دستورياً، وأن يتمّ إنهاء عقود التهميش السياسي، وهذه قناعة لا تختلف ولا تتخلف لدى أي حركة ومنظمة أو حزب شيعي.

نعم هذا هو محرك بعض الأحزاب السنية وهذا محرك الأحزاب الشّيعيّة تاريخياً، والذي يرجع إليه السبب في بروز أحزاب المعارضة الشيعية والكردية وعدم وجود أحزاب سنية، وما نشهده

(١) صدام حسين، العدا الفارسي الشعبي للعرب، وزارة الثقافة، ١٩٩٧م. وهكذا كتاب العدا الفارسي للعرب، وزارة الثقافة ١٩٩٨م. وانظر فاضل البراك. المدارس اليهودية والايروانية في العراق: دراسة مقارنة (ط/١ - ٢). بغداد ١٩٥٨م. الدار العربية. ص ١٤٠، ومؤلفات أخرى لمن أراد المزيد من الإطلاع يمكن ان يراجع معجم المؤلفين والكتاب العراقيين ١٩٧٠ - ٢٠٠٠م للدكتور صباح نوري المرزوقي، بيت الحكمة عام ٢٠٠٢م.

(٢) كل المحافظات العراقية النائرة بوجه نظام البعث تعد سوداء في نظر النظام باستثناء محافظات الموصل وصلاح الدين والانبار.

اليوم هو تراكمات تلك الخلفيات وتلك العهود والممارسات والثقافات وما معركة اليوم إلا ناتج عن هذه الخلفية الايديولوجية المؤلمة المتراكمة عبر التاريخ، والتي راح ضحيتها مراجع، وعلماء، وأجيال، وخلّفت مقابر جماعية، وما زال الدّم نازفاً، تلك المحركات أوجدت أحزاباً شيعية وأنهت وجود الأحزاب السنّية لاختزال وجودها السياسي بعد الانتفاضة بالسلطة، لانها وجّهت الرأي العام السنّية بسبب الإنتفاضة توجيهاً طائفياً.

٣- كما وأن المحيط العربي هو الآخر ساعد في ترسيخ هذه القناعة لدى بعض الشّارع السنّية العراقي، سواء على المستوى الرسمي العربي، أو على مستوى المنظّمات العربية أو الإعلام العربي الذي اشتراه صدام بملايين الدّولارات^(١).

كل هذا ولدّ قناعة لدى البعض من سنة العراق من أنّ الوقوف ضد صدام ومعارضته تقويض للحكم السنّية في العراق، فصدام في نظر بعضهم أفضل من غيره في جميع الأحوال. بينما الحركات الشّيعية ترى أن الديمقراطية وتشريك الآخرين بمنهج مؤسّساتي دستوري هو صمام الأمان لحفظ الأمن والاستقرار الاجتماعي في العراق.

أمام هذا التّصور لم يعد السنّة (في عهد البعث المقبور وعهد صدام حسين) بحاجة إلى تشكيل أحزاب أو تجمعات سياسيّة معارضة للنّظام، بل وحتى غير المعارضة لأن نظام البعث لا يسمح بأيّ تشكيل سياسيّ يمارس عمله في العراق وإن كان موالياً له، لأن (لا حزب في العراق إلاّ حزب البعث). هذا بالإضافة إلى عدم وجود القناعة الفكرية بتأسيسها. خصوصاً بعد أن وُصف صدام كل ماكنته الإعلامية ليقول للسنّة في العالم العربي وفي العراق: إنّ ثورة الإمام الخميني ودولته تستهدفكم.

إذا هذا الفرق النفسي والسياسيّ والاجتماعي وحتى الفكري بين شبيعة العراق وسنته، ولهذا دخل شبيعة العراق إلى التّنافس السياسيّ لتشكيل الدّولة العراقية الجديدة وهم يستحضرون

(١) كانت اغلب وسائل الإعلام العربية مسخرة بالكامل لصالح نظام صدام مقابل كويونات نفط وأمّوال ومنها قناة الجزيرة وجريدة القدس وغيرها.

ظلمات وتهميش ودماء وعذابات تجاوز عمرها العقود من الزمن، ونعتهم باقذر النعوت بلغت حتى التشكيك بأخلاقهم ودينهم وشرفهم فضلاً عن التشكيك بعروبتهم وأنتائمهم الوطني^(١). فالإستهداف الطائفي والإقصاء والتضحيات من أجل المذهب كان يمثل الهم الأكبر للجامع لجميع شرائح شيعة العراق، لهذا لم تحتج القوى السياسية الشيعية مزيداً من العناء من أجل ترتيب أوضاعها، أو خطابها مع جمهورها من أجل تعبئتهم للمرحلة الجديدة، بل أن جمهور الشيعة في العراق نزلوا إلى الشارع وإلى ميادين السياسة بعفوية كبيرة للتعبير عن وجودهم، فوجدت القوى السياسية الشيعية مادتها الجماهيرية مهيأة للتنظيم ولرسم ملامح المشروع السياسي في العراق، وعرفوا من أين يبدأون وإلى أين ينتهون. وقد ساندتهم المرجعية والولاية بضخ الهمّة وبتوجيه صحيح للإستفادة من الفرصة لبناء عراق هم النواة فيه، لتستقرّ وتحفظ به حقوقهم السياسية.

خلاصة المطلب أن وجود الأحزاب الشيعية يعني فرصة مهمة للمكون الشيعي، يمتازون بها كأحد عناصر قوتهم في العراق، لأن هذه الأحزاب والشخصيات التي تقودها، كما نلاحظ لاحقاً مع ما فيها من السلبيات والخلل إلا أنها بالإجمال تشكل أحد نقاط القوة والمزايا المهمة في المجتمع الشيعي لاسباب عديدة.

منها: قدرة هذه الاحزاب - لتنوعها - على استيعاب طبقات المجتمع العراقي المختلف التوجهات إستيعاباً يوجهها نحو بناء الدولة العراقية وتحديد نوعية الحكم الذي يريده والحقوق التي ناضل لأجلها.

ومنها: قدرة هذه الاحزاب أن تتحرك بقوة وبخلفية وأستعداد لترتيب البيت العراقي الجديد (العملية السياسية بعد ٢٠٠٣م) ووضع الدستور وبناء المؤسسات، فأن وجود هذه الأحزاب وخبرتها النضالية مكنها من أن تعرف ماذا تعمل، بينما الاحزاب السننية عاشت حالة من التخبط بين الاشتراك في الدولة أو القطيعة.

(١) بنك المعلومات العراقي - الآثار الطائفية في العراق - ١٩٩٠م وفي هذا الكتاب نصوص ماكتبه النظام السابق وربما صدام نفسه في جريدة بابل عن الشيعة من تهم يندى لها الجبين ويضيق عنها القلم ويترفع عنها حتى ابناء الشوارع.

ومنها: إن وجود هذه الأحزاب - ولأنها ترتبط نوعاً ما عقائدياً مع المرجعية - يجعلها قادرة على الإستمرار في تحريك الجمهور الشيعي نحو أهداف هي ترسمها وتكون تلك الأحزاب قادرة على تجاوز الخلافات والأزمات التي تحصل فيما بينهم مهما كان الخطر.

ومنها: إن بعض هذه الأحزاب تنتمي إلى أسر علمية ومرجعيات وأخرى تنتمي إلى طبقات إجتماعية عشائرية حضرية ومدنية أسهم هذا التنوع من استيعاب حركة المجتمع الشيعي نوعاً ما.

أهم الأحزاب الشيعية في العراق

سوف نسلط الضوء على أهم الأحزاب والحركات الشيعية حسب التسلسل الزمني لتأسيسها، ونستغني بذكر هذه الأحزاب الرئيسية عن ذكر بعض الأحزاب المتفرعة عنها، لأنها لا تختلف في الرؤية السياسية، ولكنها انقسمت على نفسها بسبب خلافات شخصية أو جزئية في العمل الحزبي، وليس هناك خلاف فكري وأيديولوجي بارز يميّزها عن بعضها وهي:

١ - حزب الدعوة الإسلامية

يعد من أقدم الأحزاب الشيعية في الحياة السياسية العراقية، وقد أسسه وتبناه المرجع الشهيد السيد محمد باقر الصدر رحمته الله عام ١٩٥٨ م، استجابة لمتطلبات العمل السياسي، وبناءاً على الرؤية الشرعية التي تبناها الشهيد الصدر في المشروع السياسي، وتأدية للواجب الشرعي (الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر)، بعد أن وصل نظام البعث في قمعه ودكتاتوريته إلى الدرجة التي لا يصحّ السكوت عليها، وبعد مناقشات مستفيضة مع زعيم الطائفة الإمام محسن الحكيم رحمته الله، أثمرت عن تشكيل حزب الدعوة الإسلامية وهنا يوجد تضارب نوعي في حقائق التأسيس، هذا ما يمكن أن نصل إليه اعتماداً على المصادر^(١).

(١) انظر: حزب الدعوة الإسلامية - التعريف بحزب الدعوة الإسلامية - دار البيان للنشر والتوزيع - بغداد ٢٠٠٣. ويمكن الاطلاع على النظام الداخلي للحزب وتفاصيل التطورات وارهاسات التأسيس في: صلاح الخرسان - حزب الدعوة

تبنى الحزب الدعوة إلى الإسلام، والإلتزام بالشيعة الإسلامية، وتبنى المشروع الثقافي في إعداد الأمة إعداداً رسالياً^(١)، وهو يؤمن أن تسليح الأمة بسلاح الفكر والوعي وبناء الإنسان بناءً فكرياً، والانتقال بالأمة عبر مراحل كاف لتغيير النظام^(٢) عبر مراحل ذكرت في كتبهم.

كان الجوُّ الفكري والسياسي الذي يعيشه العراق يهيمن عليه الفكر الماركسي، والذي يدعو إلى الإنحلال والإبتعاد عن الأعراف والتقاليد، كما وتبنى الفكر الإلحادي بأجل صورته، حتى أن شعار (ماكو مهر بس هل شهر والقاضي نذبه بالنهر)^(٣) من الشعارات الرائجة في ذلك الوقت التي تدعو إلى الإنحلال الخلقي، لذا كانت هذه الظروف وغيرها من دواعي تشكيل هذا الحزب للوقوف بوجه المد الشيوعي، وأن التنظيم الحزبي الشيوعي لا بد من مواجهته بتنظيم سياسي إسلامي من خلال كوادر وشخصيات مثقفة وبناء كوادر شبابية ضمن برامج معدة ومدروسة دراسة دقيقة.

أعلن حزب البعث حربه الواضحة على حزب الدعوة، وبدوره أقدم السيد الشهيد الصدر على إصدار فتوى تحرم الإنتماء له، وتحث العراقيين على مقارعة ومجاهدة نظام البعث بكل الوسائل المتاحة، ولو كلفهم ذلك حياتهم^(٤)، و بدورها لم تتوان سلطة البعث في الإقدام على اعتقال وإعدام الامام الصدر في ٩/٤/١٩٨٠م، وأعتقال أغلب قيادات الحزب وتصفيتهم جسدياً، حينها اضطرت سائر قيادات الحزب الى الهجرة خارج العراق.

الدولة الإسلامية كانت الأسس الأساس في مشروع الشهيد الصدر، ومرت هذه الفكرة لديه

(١) شمران العجلي . الخريطة السياسية للمعارضة العراقية . دار الحكمة . لندن . ٢٠٠٠ . ص١٠٨ - ١٠٩ . وانظر الدكتور

الحركي، دار قرطاس للنشر، الكويت ١٩٩٧، ص ٤٤ - ٤٦.

(٢) صلاح الخرسان . حزب الدعوة الإسلامية: حقائق ووثائق . ص٣٤٤ . وانظر ايضا ثقافة الدعوة الإسلامية . منشورات

حزب الدعوة الإسلامية . لندن . اذار . ١٩٩٢ .

(٣) من منقولات التراث الاجتماعي السياسي العراقي.

(٤) صدرالبيان في ١٠ شعبان ١٣٩٩هـجري انظر: حسن شبر تاريخ العراق السياسي المعاصر . الجزء الثاني . التحرك

الاسلامي ١٩٠٠ . ١٩٥٧ . دار المنتدى للنشر . بيروت . ١٩٩٠م، وانظر علي المؤمن . سنوات الجمر: مسيرة الحركة

الإسلامية في العراق ١٩٥٧ . ١٩٨٦ . ط٣ . المركز الاسلامي المعاصر . بيروت ٢٠٠٤م.

بعده مراحل، إلا أنه أستقر فكره واستنباطه الفقهي والفكري على مبدأ ولاية الفقيه كمبدأ ديني سياسي في نظام الحكم الإسلامي، ولهذا بعد أن انتصرت الثورة الإسلامية في إيران بقيادة الإمام الخميني رحمته الله لم يتوان الشهيد الصدر في إعلان رأيه الواضح من خلال مقولته المشهورة (أن هؤلاء الذين يطلبون مني أن أترث وأن أتخذ موقفاً من الثورة الإسلامية لا يثير السلطة الحاكمة في العراق حفاظاً على حياتي ومرجعيتي لا يعرفون من الأمور إلا ظواهرها. إن الواجب على هذه المرجعية، وعلى النجف كلها أن تتخذ الموقف المناسب والمطلوب تجاه الثورة الإسلامية في إيران. ما هو هدف المرجعيات على طول التاريخ؟ اليس هو إقامة حكم الله عز وجل على الأرض؟ وما هي مرجعية الامام الخميني رحمته الله قد حققت ذلك)^(١).

بعد سقوط النظام كانت قيادة الدعوة في طليعة الأحزاب التي قادت التشيع السياسي حكومياً وعملت على إدارة شؤون دولة العراق من خلال رئاسة الوزراء الأولى على يد السيد الجعفري، ثم دورتين للسيد نوري المالكي، والدعوة كقوة سياسية في برنامجها العملي تمكنت من قيادة تحالف يضم إليه عدد من الأحزاب الشيعية الإسلامية، وآخرين من القوى الشيعية المستقلة والليبرالية والكفاءات، ولهم جمهور مؤيد واسع تأكد من خلال الانتخابات، ومن الحراك السياسي وأهم ما يلاحظ على حزب الدعوة بعد ٢٠٠٣م ما يلي:

أولاً: إن كوادرهم وقواعدهم التنظيمية قليلة ونوعية ولم يوجد لهم رصيد تنظيمي شعبي معتمد به، فالحزب يكاد أن تكون النسب العمرية له من (١٨ الى ٤٠) سنة وهم الذين في الإطار العام للحزب وخارج جسده، وأما المنظمين منهم دون هذا المستوى العمري. بينما فوق هذه الاعمار يوجد عدد جيد لأنهم لا يركزون على العدد التنظيمي، بل يركزون على النوعية، وهم لا يهتمون ببرامجهم على الكسب والتنظيم في هذه المرحلة، بل يراهنون على الأمة والقاعدة الجماهيرية التي تنتخبهم كسياسيين يقودون البلاد، ويراهنون على تأييد الجماهير لهم كنتاج طبيعي لوجود السلطة بأيديهم. تلك المؤثرات لها القدر الأهم لدى الناخب العراقي ربما أشد أثراً وتأثيراً من المؤثرات

(١) محمد رضا النعماني، الشهيد الصدر سنوات المحنة وأيام الحصار، ط٢، ص٢٤٨.

الأخرى من إنتهاء الحركة إلى أحد المراجع وغير ذلك، والذي نريد الإشارة إليه هو أن حزب الدعوة له شعبية عامة وليس تنظيمية ومردّها وجودهم في الحكم، ووجود نوري المالكي في ظهراني الحركة، مضافاً لوجوده في قمة الهرم الحكومي اما كشيعة تنظيمية فالأمر كما قدّمنا.

ثانياً: حزب الدعوة قدم نفسه للجمهور الشيعي بعد عام ٢٠٠٣م كطبقة مثقفة واعية قادرة على إدارة البلاد، فأن الرأي العام الشيعي تمتلكه قناعة من أن حزب الدعوة بإطلاقه يمتلك طاقات فكرية وسياسية قادرة أن تحتل المواقع الأولى في البلاد - ومع قطع النظر عن صحّة هذه القناعة أو لا - فان مركزنا من خلال الاستطلاعات، ومن خلال التواجد الميداني، ومن خلال تحليله لنتائج الإنتخابات التي لأعوام مختلفة، ومحاوره العديد من أهل الرأي وباحثينا نجد أن نسبة كبيرة من العقل الجمعي العراقي يجد في بعض قيادات الدعوة مؤهلات قيادية تجعلهم رجالات دولة.

ثالثاً: الدعوة تمكّنت من أن تتجاوز عقد تاريخية بعد ٢٠٠٣م كانت تثار عليهم، وشبهات توجه إليهم من أنهم ليس مع المرجعية، ولا يهتمون برأيها ولا يأتمرون بأمرها، وأنهم يرجعون إلى رأي الحزب في ما يقررون - وهذا ما عكسه (كتاب قرار الحذف)^(١) - وليس إلى الفقهاء لكن هذه العقدة تمكّنوا من تجاوزها وتساووا مع الحركات الإسلامية السياسية الأخرى التي كانت تفخر على الآخرين بهذا، وربما سجّلوا رقماً في القرب أكثر من غيرهم، المهم أن الثقافة السياسية للشيعة في العراق في تعاملهم مع الأحزاب لا يميزون بين الدعوة وغيرها من الأحزاب على هذا الأساس، وأن ميّزوا على أسس وفوارق فليس أحدها هذا الجانب.

رابعاً: الدعوة تمكّنت من أن تنقل مكانة الحزب من وجود حزبي سياسي يعيش بين الجماهير إلى وجود مقترن بمؤسسات الدولة، فإذا ذكرت الدعوة في هذه المرحلة ذكرت دولة العراق ربما من خلال هيمنتهم على مؤسسات الدولة أو من خلال زرع هذه الفكرة في ثقافة الأمة، وتلك الإستراتيجية سيطرت على ثقافة العراقيين أثر مواقف محددة، ومخاضات عسيرة في عمر العملية

(١) صدر هذا الكراس بعد حل المجلس الفقهي من قبل حزب الدعوة.

السياسية منذ ٢٠٠٣م من صراع لبناء مؤسسات الدولة ودستورها والوقوف بوجه التحديات، ولا مجال للخوض فيها هنا، المهم انتهى بهم المطاف الى جعل الدعوة رجالا وحزبا يساؤون دولة العراق في عقل العراقيين من هنا برزت المدرسة الصدرية، وبرزت فكرة أن الدعوة تنافس التشكيلات الأخرى على قيادة التشيع في العراق في هذه المرحلة.

نسبة دوله القانون (غالبيتها الدعوة) في المحافظات عدا إقليم كردستان

المحافظة	اجمالي مقاعد ٢٠١٣	نسبة المقاعد ٢٠١٣	اجمالي مقاعد ٢٠٠٩	نسبة المقاعد ٢٠٠٩
الانبار	—	٠	٥٧	٠
بابل	٣١	٨	٣٥	٨
بغداد	٥٨	٢٠	٢٩	٢٨
البصرة	٣٥	١٦	٢٨	٢٠
ديالى	٢٩	٠	٣١	٢
الديوانية	٢٨	٨	٢٨	١١
ذي قار	٣١	١٠	٣١	١٣
صلاح الدين	٢٩	٠	٢٨	٢
كربلاء	٢٧	٧	٢٩	٩
المتن	٢٦	٨	٢٦	٥
ميسان	٢٧	٨	٢٧	٨
التّجف	٢٩	٥	٢٨	٧
نينوى	—	٠	٣٧	٢
واسط	٢٨	٧	٢٨	١٣

نسبة الدعوة في البرلمان العراقي

السنة	مجموع الاعضاء
٢٠٠٥	٢٥
٢٠١٠	٥٤

خامساً: يلاحظ على خطاب الدعوة في هذه المرحلة أنه خطاب مقنع بالنسبة الى الجمهور الشيعي والى النخب النوعية والى الفقراء، مع ما يقال من الكلام الكثير عنهم وعن المقرين منهم وعن مرحلة حكمهم من نقص الخدمات، وعن ملقّات هائلة من الفساد الإداري والمالي لاصق فترة حكمهم، وأنّ خطابهم أظهر أنّهم قريبون من الخط الشيعي تارة، وتارة قريبون من الخط الليبرالي، وتارة من الخط الوطني وغيره لكن العقل الشيعي يرجح أحيانا بدرجة كبيرة أن الأمر لا يتعلق بهم، إنما بأمور تخص التركيبة الأخلاقية السياسية للأحزاب في هذه المرحلة وطبيعة التجاذبات السياسية وحماية كل مكون لوزراءه، مما ولد عدم الانضباط، وبهذا فإن نالتهم التهم فبقدر ما تنال غيرهم مهما قيل.

سادساً: وازنوا في علاقاتهم الدولية والمحلية والإقليمية، وهذا ماسجّله المراقبون، فأثمهم بيد يوقعون مع الولايات المتحدة الأمريكية اتفاقية الإطار الاستراتيجي عام ٢٠٠٨م، ويشركوا العلاقات بين البلدين في أبعاد أمنية واقتصادية وسياسية وعسكرية بآماد استراتيجية، مع إصرار ومتابعة اختيارية من الجانب العراقي^(١)، ويبد أخرى يقيمون أمتن العلاقات مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية، هذا فضلا عن سعيهم الحثيث لإقامة العلاقات الواسعة مع العالم العربي الجديد بعد الربيع الإسلامي، ويبد يحافظون على إنتائهم للتشيع، وخط المقاومة في العالم العربي والإسلامي، كلّ تلك الحقائق أفرزت لهم وجوداً جعلهم محلّ اتفاق دولي وإقليمي حتى قيل: ان سفارتي إيران وأمريكا في العراق يختلفان في كل شي الا في الدفاع عن المالكي.

١ - وهذا ما أكدته زيارة رئيس الوزراء نوري المالكي للولايات المتحدة الأمريكية في عام ٢٠١٣، نقلا عن الجريدة الرسمية

٢ - المجلس الأعلى الإسلامي في العراق

تأسس في إيران ١٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٢م كمحاولة لجمع تنظيمات العمل السياسيّ الشيعي، وآلية لتوحيد جهودها في إطار محدد تحت مسمى واحد، فهو لم يكن حزبا بالمفهوم الحزبي السياسيّ في بداية التكوين، بل إطار عام لجمع الفصائل الشيعية المقاومة، إلا أنه عمليا تحوّل إلى أحد الأحزاب أو التشكيلات السياسية الإسلامية لأسباب عدة، وبمرور عقود من الزمن والدخول في منعطفات وتحوّلات في العمل السياسيّ خلال مرحلتي المعارضة والدولة^(١).

ويعد المجلس الأعلى الإسلامي في العراق التشكيل الثاني بعد حزب الدعوة من حيث المرحلة الزمنية، ولا يختلف المجلس عن الدعوة في بعض المتبنيات السياسية، وأن اختلف في متبنيات أخرى في مرحلة التأسيس. وبعد مرحلة سقوط صدام حسين صارت المشتركات مشتركات أخرى من الايمان بالدستور، والدولة المدنية، وحفظ حقوق الشيعة وأن اختلفوا في التفاصيل نوعا ما.

أدبيات المجلس تشير إلى أن من دواعي تشكيل المجلس الأعلى هو إيجاد خيمة جامعة لكلّ القوى الشيعية لمقارعة نظام البعث، وليس حزبا بالإصطلاح السياسي^(٢)، لهذا هو يضم كل التشكيلات والحركات الإسلامية الشيعية بمن فيهم حزب الدعوة في بداية التأسيس إلا أن الأمر اختلف في مراحل زمنية وسياسية أخرى.

قرر المجلس الأعلى (للتورة) الإسلامية المواجهة المسلحة مع النظام، مستفيداً من حالة النفور التي واجهها النظام من قبل أتباع أهل البيت^(عليه السلام)، وبخاصة بعد أن زج نظام صدام بالعراق في حرب مع الجمهورية الإسلامية في إيران أستمرت لثمان سنوات، وكانت للمجلس الأعلى إمتدادات واسعة في داخل العراق، رغم أنّ المجلس الأعلى قد تشكّل خارج العراق، وقد تم

(١) المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق - المكتب السياسي - تعريف موجز (النظرية - الخصائص - الإنجازات)

مطبعة العين - بغداد ٢٠٠٤م - ص١٣.

(٢) شميران العجلي - مصدر سابق - ص١٥٦ - ١٦٠.

تشكيل قوة عسكرية مسلحة سميت باسم فيلق بدر.

كان المبدأ الرئيس الذي تبناه المجلس الأعلى هو ولاية الفقيه، وبخاصة أن المجلس الأعلى قد شكّل برعاية الإمام الخميني رحمه الله، وأمر الجميع الإلتحاق به، وأن السيد الشهيد محمد باقر الحكيم رحمه الله هو الذي أصبح رئيس المجلس فيما بعد، وأنه فقيه ومجتهد ويؤمن إيماناً مطلقاً بولاية الفقيه، وهو الذي حدد أسسه الإستراتيجية.

بعد سقوط النظام وقف الشهيد محمد باقر الحكيم ليدافع عن ثوابته الشرعية والوطنية رافضاً الاحتلال، مؤكداً أن الشعب العراقي ليس بقاصر عن قيادة نفسه بنفسه، مطالباً قوات الاحتلال الخروج من العراق^(١)، من خلال البيانات أو صلاة الجمعة التي كان يقيمها في النجف الأشرف حتى إغتياله في الأول من رجب من عام ٢٠٠٣ م.

ترغم السيد عبد العزيز الحكيم قيادة المجلس الأعلى بعد إستشهاد السيد محمد باقر الحكيم، وسار على نفس النهج بحكم التجربة التي عاشها السيد عبد العزيز مع شقيقه شهيد المحراب، والتجربة التي عاشها مع المجلس الأعلى منذ الأيام الأولى لتأسيسه حتى وفاته رحمه الله^(٢).

بعد سقوط النظام واستشهاد السيد الحكيم، هذا المجلس الأعلى حذو حزب الدعوة بعدم الدعوة الى المبدأ الذي كان متبنياً سابقاً من قيادة الإسلام للدولة، أي عدم الدعوة الى ضرورة تشكيل (نظام إسلامي ينسجم مع متطلبات هذا العصر والزمان ومع التطورات الإجتماعية الموجودة في هذا الزمان) متخذة من ولاية الفقيه مبدأ في حركتهم مثلما كان الشهيد الحكيم يؤكد ذلك^(٣)، وإنما أصبحت دعوتهم إلى تشكيل دولة مدنية (عصرية)^(٤).

الجدير بالذكر أن المجلس في ظل السيد عمّار الحكيم له متبنيات تركز على قناعته الخاصة به

(١) علي عبد الأمير ساجت، مشروع التغيير في فكر الشهيد محمد باقر الحكيم، مؤسسة تراث الشهيد الحكيم، مطبعة البيان، بغداد، ٢٠٠٧ م، ص ٢٦١.

(٢) كانت وفاته (رحمه الله) في ٢٦/أغسطس/٢٠٠٩ م في العاصمة طهران.

(٣) للمزيد يراجع منتديات غرفة الغدير المباركة / سيرة الشهيد إيه الله محمد باقر الحكيم رحمه الله.

(٤) للمزيد يراجع صفحة على الفيسبوك للمجلس الأعلى باسم (الدولة العصرية).

في إعادة الهيكل الإداري والتنظيمي والقيادة والقاعدة والايديولوجيا للمجلس الأعلى برؤية جديدة منسجمة حسب نظر السيد عمّار مع الواقع وطبيعة الظروف الخارجية والداخلية، فحصلت مستجدات في الرؤية أدت إلى متبنيات ايديولوجية مختلفة، ربّما إليها يرجع السبب في خروج بدر عن المجلس، لكنّ الأسس العامّة محفوظة في المجلس وفي مسيرته ورؤيته مع أن بدر هو الآخر جزء من الدولة المدنية.

من المهم أن نشير إلى أن مرحلة قيادة السيد عمّار أدخلت المجلس في أطرٍ تنظيمية أكثر دقة وخصوصية، وابتعدت عن العموميات، ومارست نهجاً تجديدياً يعالج نقاط الخلل التنظيمي الذي تولّد بفعل تغيير المعطيات في الواقع السياسي بين مرحلة التأسيس وأيديولوجيتها التي أريد من المجلس حينها ان يكون اطاراً عاماً للحركات، وتحوّل المجلس في ظل السيد عمّار الى أيديولوجية تحفظ للمجلس خصوصيته السياسيّة كحزب له برنامجه الخاصّ به، ورجالاته وكوادره ورؤيته الخاصّة والعامّة، الداخليّة والخارجية، وهذا أدى إلى ان يستعيد المجلس قوته السياسيّة، وظهرت بوادر نجاح هذه الرؤية في انتخابات مجالس المحافظات لعام ٢٠١٣م، والتي مكّنت المجلس من الحصول على أصوات مهمّة وكبيرة في مجالس المحافظات، بعد أن عانى الحمول في دورة ٢٠٠٩م، ومن الطّبيعي ان يكون للمجلس القدرة على التّجدد في ظلّ قيادة شابّة قادرة (قيادة السيد عمّار الحكيم) على كسب قواعد شابّة وبرؤية أكثر شبابية مستفيدة من فهم الواقع السياسيّ العراقي ومعطياته^(١).

أما أبرز ما يتصف به المجلس اليوم فهو:

أولاً: ظهور طبقات شبابية تنتمي للمجلس من أبناء الدّاخل العراقي، بعد أن أعاد السيد عمّار الحكيم منهجة المجلس وآلياته التّظيمية، فظهرت طبقة فرسان الأمل، أو الأمل كما يسمّون أنفسهم، وهم أقرب الى الجمهور والقواعد الشّعبية كونهم من طبقات فقيرة، وينحدرون في

(١) مجموعة مؤلفين . المجلس الإسلامي الأعلى ومتغيراته السياسية . مركز العراق للدراسات . دراسة خاصة . ٢٠١٠م .

الإنتماء الى عشائر جنوبية كبيرة، ومهمّة وأغلب أصولهم من الجنوب أصلاً، أو إنتهاءً، ويتوزّعون على محافظات مختلفة، وتبلغ متوسط أعمارهم بين ٢٥ سنة الى ٣٥ سنة بنسبة ٦٠٪ منهم، والباقي فوق هذا العمر بنسبة ٤٠٪ منهم، ومستوياتهم التّعليمية المتوسط، وما دون منها ٥٦٪ والحاصلون على شهادات أكاديمية ٣٥٪ منهم تقريباً، و٩٪ من الأكاديميين والنّاشطين في مجالات إعلامية وثقافية ومهنيين وغيرهم^(١)، وان نسبة ٦٠٪ منهم من الطبقات الفقيرة والأحياء البعيدة عن المدن، ونسبة ٢٠٪ منهم من متوسطي الحال، و٢٠٪ منهم من يمتلكون وضعاً معاشياً أو وظيفياً فوق المتوسط.

إن تشكيل (الامل) هو التّشكيل الذي أعاد للمجلس مقولة إتصاليه بالكوادر الشّبابية الجديدة، وضخّه بدماء جديدة قادرة على التّأثير في مسار الأحداث، وخوض غمار تجارب العمل السياسيّ، وكونهم شباباً وكوادر جديدة الإنتماء يعني أن السّيد عمار كسب شريحة مهمّة لصالح العمل الإسلامي كي لا تترك وتكون غير منحازة لصالح العملية السياسيّة، اما في مجال الايديولوجيا السياسيّة العقائدية فهم يعتقدون بخط آل الحكيم وقيادة السّيد عمار سياسياً^(٢).

وقد تحدث العديد من متابعي الشّأن السياسيّ العراقي من أن استعادة المجلس لقوته التمثيلية وحصوله على مقاعد مهمّة في مجالس المحافظات لوحده دون شريك سياسيّ فاعل بلغ (٦١) صوتاً في انتخابات مجالس المحافظات عام ٢٠١٣ م، بأن أحد الأسباب الأساسية هو هذه الخطوة في التّزول إلى الشّارع وإلى الطبقات الفقيرة والمحرومة وفسح المجال أمام الأجيال الجديدة للدخول إلى العمل السياسيّ من خلال المجلس، هذا بالإضافة إلى أسباب أخرى تخصّ طبيعة الأجواء والأخطاء من القوى السياسيّة الأخرى، والظّروف المحيطة بالعملية السياسيّة عموماً، لكنّ الظروف الموضوعية وخطاب المجلس بجانب، ونهضة السّيد عمار بأمة الشّباب جانب آخر.

(١) النسب أعلاه هي مسؤولية مركز العراق بالنظر الى جهوده الميدانية ومتابعاته الخاصة واتصاليه بمصادر القرار ومصادره الخاصة. دققت وصححت وطوبقت مع عناصر نافذة في المجلس.

(٢) يمكن مراجعة عدد تحت عنوان (أضواء على فرسان الامل) من إعداد مركز العراق للدراسات. ٢٠١٢م.

ثانياً: المجلس الأعلى يمتاز بخطاب معتدلٍ أو متوازن في سائر الأمور والمواضيع الداخليّة والخارجيّة، وربما سمّاه بعض المراقبين بالحيداء، وهناك من ينتقد هذه السّياسة، ومنهم من يراها ضرورية؛ لأن تعدد الخطاب الشّيعيّ، وتعدد مناهجه يجعله قادراً على إستيعاب الجميع، وتخفيف الأزمات شريطة أن يتوازن ويتم التنسيق بين الجميع كي لا تفتح ثغرات من خلال تباين المواقف، وتتنوع الخطاب، وقد رأينا أنّ خطاب المجلس بقي محافظاً على الأسس التي تهم مصالح الشّيعة وحقوقهم^(١).

ثالثاً: للمجلس علاقات عشائرية جيدة وكذلك علاقات مع النخب المثقفة والأوساط الحوزوية. الجدير بالذكر أن لأسرة الحكيم تاريخاً من العلاقات الهامة مع العشائر العراقية المهمّة، تكوّنت منذ تصدّي الإمام محسن الحكيم للمرجعية، بعد أن وجد تلك العشائر تنتمي الى الدّولة أشد من انتمائها للحوزة الدّينية، ووجد أنّ الأنظمة السابقة قد ركّزت على فصل العشائر عن المؤسسة الدّينية، وعن المرجعية بأجندة مدروسة ومؤدّجة، فعمل الإمام محسن الحكيم لإستعادة التوجه العشائري نحو الحوزة نوعاً ما، ومن الجدير بالذكر أن ذات المنهج سار عليه الشهيد محمد باقر الحكيم وتلاه السيد عبد العزيز واستحضره بنفس القوة السيد عمار في نهضته التجديديّة والتصحيحية للمجلس الأعلى.

رابعاً: يحتاج المجلس - بنظر المراقبين - الى بروز شخصيات قيادية حكومية جديدة لأنّ المجلس إمّا أنّه يتوافر على قيادات تحتاج الى شعبية أكثر معتدّها، أو توجد قيادات لكن تحتاج الى خطاب أكثر قرباً من الشّارع حسبما لاحظنا ولاحظ المراقبون^(٢)، وأن العديد من الباحثين يرون أنّ الشّخصيات السّياسيّة المدنيّة (وليس الحوزوية) التي هي نواة المجلس، تكاد تكون معدودةً جدّاً كالأستاذ عادل عبد المهدي، أو بيان جبر، مع أنّ الرّجلين لهم خصوصية وشعبية نوعاً ما، إلّا أن السّاحة تحتاج الى مزيدٍ من الدّماء، كي لا يقتلها الجمود الشّخصي.

(١) مجموعة مؤلفين - معالم الاستراتيجية الوطنية لتيار شهيد المحراب: سلسلة الثقافة السّياسية - بغداد ٢٠١٠م.

(٢) هذه الحقيقة أو تلك المعلومات مبنية على نتائج انتخابات ٢٠١٠م، ومعطيات من الاستطلاعات وغيرها.

خامساً: لوحظ في مرحلة تصدّي السيد عمّار لإدارة المجلس وراثته والإشراف عليه أنه في الوقت الذي اهتم بتطويره لكنه حصر بنفسه الخطاب والإعلام واللقاءات وأغلب الأنشطة والفعاليات، ولا نريد أن نتقد أو نمتدح إلا أن هذا الأمر أحد النقاط التي تؤشر على أداء المجلس، ومنهم من يفسّر الأمر برغبة السيد عمّار أن يوكل الأمور إليه لحساسية الساحة التي تحتاج إلى نوع من الخطاب الدقيق ليتجاوز أيضاً حالة الركود التي عاشها المجلس، ومن هنا تولّى هذه المهمة بنفسه، وآخرين فسّروها بأن السيد لديه رغبة خاصّة في تسليط الضوء على شخصيته، ولا يهتّمنا إعطاء التفسير أو دراسة الأسباب، بل المهم أن نؤكد أن الرأى العام راقب هذه الحالة بوضوح.

سادساً: توجّهات المجلس أزاء المرجعية لها نوع من الإستراتيجية، فإنّ المجلس لا يفرط بقربه وولائه وطاعته للمرجعية، وهو من أشدّ المحافظين على الحقوق السياسيّة لشيعة العراق وعلى الدّستور كمرتكز جوهريّ في حفظ العملية السياسيّة برمتها، ومن ثم حفظ حقوق شيعة العراق، ولكن في تفاصيل العمل السياسيّ من الطّبيعي أن تختلف الرّوى وأساليب العلاج لأي موقف، مع الكتل والقوى السياسيّة الأخرى انطلاقاً من حرص الجميع واجتهاداتهم في مصالح الشّعب العراقي، وهنا يكمن الخلاف بين المجلس الأعلى والآخرين.

مع أنّ المجلس أخفق داخلياً في إنتخابات عام ٢٠١٠م نوعاً ما، إلا أنّ وزنه السياسيّ الداخلي وموقعه ووزنه الإقليمي والدّولي خلال هذه الفترة بقي مهماً في مسار الأحداث الداخليّة، وفي تقرير مصير العملية السياسيّة في العراق، ممّا يؤشّر أنّ وزن المجلس لا يقاس بعدد مقاعده البرلمانية، ولا مناصبه الحكومية، بل له وزن وشأن ووجود، معياره تاريخه، وثقله السياسيّ المستند إلى التاريخ، وإلى إحترام الآخرين من القوى السياسيّة له، ويمكن القول: إنّ مرحلة القيادة الشّابة للمجلس التي تولّاها السيد عمّار لم تقل عن أي مرحلة كانت حينما كان يتزعمها الكبار من أسرة آل الحكيم كعمه وابيه، وكان السيد مدركاً من خلال مواقفه وسلوكه وخطواته ماينبغي عليه ان يعكسه من تاريخ الكبار في خطواته متسحّراً التّاريخ الخاصّ بأسرته وبالمجلس، ومن ثمّ بمصالح الشيعة والعراقيين عموماً وهذا السّبب الذي جعل المجلس يستعيد تمثله في محافظات العراق.

نسبة المجلس (شهيد المحراب عام ٢٠٠٩ عدا إقليم كردستان)

المحافظة	نسبة المقاعد ٢٠٠٩	اجمالي مقاعد ٢٠٠٩	نسبة المقاعد ٢٠١٣	اجمالي مقاعد ٢٠١٣
الانبار	٠-٠	٥٧-	٠	—
بابل	٥-	٣٥	٧	٣١
بغداد	٣	٢٩	٦	٥٨
البصرة	٥	٢٨	٦	٣٥
ديالى	٠	٣١	٠	٢٩
الديوانية	٥	٢٨	٥	٢٨
ذي قار	٥	٣١	٧	٣١
صلاح الدين	٠	٢٨	٠	٢٩
كربلاء	٤	٢٩	٣	٢٧
المتنى	٥	٢٦	٧	٢٦
ميسان	٨	٢٧	٦	٢٧
النّجف	٧	٢٨	٦	٢٩
نينوى	٠	٣٧	٠	—
واسط	٦	٢٨	٧	٢٨

جدول (٢) نسبة المجلس مع بدر في البرلمان العراقي

السنة	مجموع الاعضاء
٢٠٠٥	٢١
٢٠١٠	١٧

٣- منظمة بدر

رسمياً تأسس فيلق بدر في منتصف شهر رمضان عام ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م، وقيل عام ١٩٨١م، ربّما يرى البعض أن الحديث عن منظمة بدر هو حديث عن المجلس الأعلى، فلا مبرر لتخصيص عنوان للمنظمة، وهذا الكلام صحيح للوهلة الأولى، إلا أن التدقيق ببعض التفاصيل السابقة والمتبنيات الحالية جعلنا نخصص عنواناً مستقلاً لبدر، فمنظمة بدر من حيث تاريخ التأسيس هي الأقدم زماناً قياساً إلى المجلس الأعلى، إذ أن تشكيلها بدأ على شكل فوج ثم مجموعة أفواج حتى أصبح فيلقاً، وكان يعمل هذا الفيلق بقيادة ورعاية ممثل السيد الولي الشهيد محمد باقر الحكيم، وكانت مهمتهم عسكرية محضة وقد استفادت بدر كثيراً من الأسرى الذين خرجوا من الأسر.

نواة بدر ثلثة من خيرة المجاهدين الذين انخرطوا للعمل الجهادي والذين يعد بعضهم من قيادات حزب الدعوة الإسلامية الميدانيين، وبعضهم ممن تأثر كثيراً في ثورة الإمام الخميني، نعم التحق بهم عدد غير قليل من الأسرى، والذين أغلبهم كان يؤمن بفكر الثورة والتغيير الإسلامي في العراق، إلا أن ظروفهم لم تسمح لهم بالالتحاق في ميدان الجهاد، وكان لهم الدور الكبير في الجهاد العسكري وفي مقاومة العهد الصدامي، وقد تبنى بدر عدداً من العمليات داخل العراق، منها محاولة اغتيال فاشلة لعضو مجلس قيادة الثورة محمد حمزة الزبيدي عام ١٩٩٩م.

بعد سقوط النظام عام ٢٠٠٣م تحوّل بدر من مهمته العسكرية إلى مؤسسه سياسية شاركت في جميع الانتخابات التي جرت في العراق بعد سقوط النظام وبإسم منظمة بدر. وكانت متبنيات قيادتهم واضحة ومحددة ولم تتغير في الإيثار بالولاية، وأن جمهورهم عرف عنهم هذا المنهج، وسار عليه، وتحملوا لأجل هذا الكثير من الهجمات الإعلامية والتصفيات الجسدية والتفقد والتجريح والتشكيك بوطنيّتهم.

كانت قيادة بدر من بين كلّ القوى الشيعية الأخرى التي بقيت تؤمن بفكر الإمام الخميني، من خلال الثبات على مبدأ ولاية الفقيه غير مبالين بظروف الإحتلال التي يعدها البعض مسوغاً

كاف لتغيير وتعديل في الرؤى والمبنيات، ولأسباب تتصل في أسلوب التعامل مع الأحداث، وفي تفاصيل العمل السياسي ورؤى عديدة مختلفة حيناً ومتفقة حيناً آخر بين بدر والمجلس، لذا أعلنت قيادة بدر استقلالها السياسي والإداري التام عن المجلس الأعلى^(١).

وأهم ما يميّز بدر:

أولاً: لهم تواجد جماهيري وقواعد شعبية جيدة ونلاحظ على قواعدهم التي تؤيدهم انهم من الطبقات الفقيرة وأبناء العشائر المهمة، وسمعة بدر حسنة ولم تتأثر سلبا بالنقد وتهم الفساد. ثانياً: مواقفهم واضحة لا تقبل التأويل من الإحتلال، ومن حزب البعث، والقاعدة ومن الدّول السّاندة للإرهاب في العراق.

ثالثاً: مواقفهم هي الأخرى محكمة ولا تقبل التأويل من الصّراع الإقليمي، وهم ساند حقيقي لمشروع الشّيع في العراق والمنطقة وهم جزء مهم من مشروع المقاومة، ويدركون ويدرك العالم العربي أنّهم يؤمنون أيديولوجيا بالثّورة والمبادئ التي نهض بها الإمام الخميني رحمته الله والشّهداء الصدرين والشّهيد الحكيم.

رابعاً: إن دخولهم في المجلس ثم في (دولة القانون) لم يفقدتهم خصوصياتهم، بل حافظوا على كيانهم السياسي ورؤيتهم وافكارهم سيما وهم من حيث الأصل أبناء مدرسة الشّهيد الصّدر الأوّل، وبعضهم ذو جذور سياسيّة تنتمي إلى افكار حزب الدّعوة، ثم تحوّلوا بعدها إلى الخط الثّوري الولائي بقيادة الإمام الخميني، بعد الهجرة الى إيران فلم يؤاخذهم أحد على هذه التحوّلات.

خامساً: أغلب رجالات بدر من الذّين لهم تاريخ سياسيّ جهاديّ أي من الجيل الأوّل تقريبا أو الثاني، مع هذا انفتحو على الأجيال الجديدة من الشّباب والعشائر والمثقفين، ويمكن تصنيف المستويات العمريّة للقيادات والعناصر البدريّة بنسبة ٣٠٪ من عمر ٤٠ سنة فما فوق و ٧٠٪ من الاعمار ٤٠ وما دون، أما انحدراتهم فهي جنوبيّة في الأصل بنسبة ٦٠٪ ونسبة ٤٠٪ من مختلف

(١) إعلان استقلال منظمة بدر عن المجلس الأعلى جاء من خلال مؤتمر مشترك بين الطرفين بتاريخ ١١/٣/٢٠١٢م.

المحافظات من بغداد والفرات الاوسط، وأما مستوياتهم الثقافية والتعليمية فإن نسبة ٢٠٪ منهم اكاديميون بمستوى بكالوريوس وما فوق، و٤٠٪ مستويات تعليمية دون ذلك، ونسبة ٤٠٪ مختلف المستويات^(١)، إلا أن بدر ساع هو وجميع القوى السياسية الشيعية لتطوير كوادره وتعليمها وحثها على نيل الشهادات وتنقيفها من خلال الدورات والندوات، هم وغيرهم يتساوون في هذا الأمر، وعليه فإن هذه النسب محددة بعقد زمني، ومرحلة سياسية في البحث.

سادساً: يبدأ أن قيادات بدر بعد انفصالهم عن المجلس منسجمة في الأيديولوجيا، ولا يوجد بينهم خلاف بارز ومؤثر على سير أدائهم السياسي، وغير متناقضين في التوجهات والمواقف السياسية، ويحضون باحترام الشارع العراقي، وهم قريبون من هموم المواطن، ويعيدون عن تهم الفساد المالي والإداري، وعليهم ينعقد الأمل الوطني في الدفاع عن الوطن، ومصالح الشيعة، والوقوف بوجه التحديات بنظر المواطن الشيعي، كما أن الشارع الشيعي يعول على وعي قادتهم واتزامهم كثيرا، لكن هذا لا يعني عدم وجود أخطاء ونقد وناقدين ومعارضات داخلية وخلافات بين القيادات البدرية.

٤ - التيار الصدري

رغم حداثة تشكيل التيار الصدري كتشكيل سياسي شيعي في العراق^(٢)، إلا أنه استطاع في زمن قياسي أن يصبح قوة سياسية مؤثرة في الساحة العراقية، ونظن أن هذا التشكيل وأن كان حديث العهد كونه تأسس بعد سقوط النظام المبقور، إلا أن امتداده يعود إلى مطلع تسعينيات القرن الماضي، وأن السيد الشهيد الصدر الثاني عليه السلام هو المؤسس الأول له، وواضع حجر الأساس في بناءه، وأن حركة الشهيد الصدر الثاني انطلقت بعد الانتفاضة الشعبانية، وفي ظل ظروف

(١) هذه احصائيات يختص بها مركز العراق بناء على دراسات ميدانية ولقائات مع قادة بدر ومسؤولين متعددين في مختلف تنظيمات بدر في المحافظات.

(٢) فان التيار الصدري بالمعنى الأخص . وهم المجموعة التي ترتبط بخط وقيادة السيد مقتدى الصدر . هذه المجموعة

تشكلت تدريجياً بعد عام ٢٠٠٣م.

سياسية واجتماعية عصبية مرَّ بها العراق في تلك الحقبة، وكانت بعض شرائح المجتمع العراقي قد وصلت الى حدِّ (القنوط) بسبب قسوة وبطش النظام وغياب الرّاعي والقائد الذي يأخذ بأيديهم، فكانت حركة الشهيد الصدر الثاني تنطلق بانسيابية وحذر كبيرين، وقد تخللتها شكوك وظنون كثيرة، لكن الشهيد أنطلق بجمهور جلّه من الطبقة المسحوقة والمعدمة معيشياً من الفقراء، وأبناء القرى، وسكّان المدن، وحاول مساعدتهم في انتشالهم من واقعهم المزري، حيث الفقر والفساد والإنحراف الذي أخذ ينتشر في الأوساط الاجتماعية نتيجة الفقر والفاقة.

ولهذا من ينظر إلى طبيعة الطبقة الاجتماعية الصدرية، والمناطق التي تنحدر منها يتأكد لديه أن التيار الصدري بصورته الحالية هو ذلك التشكيل الذي تأسس في تسعينيات القرن الماضي، والذي انطلق من الأحياء والمدن الفقيرة وعبر عن آمال الفقراء، وسر بقاء هذا التيار واستمراره هو كونه مد يده للفقراء والمعدمين.

في بواكير التأسيس تصادم التيار الصدري مع قوات الإحتلال الأمريكي، وقد اختلف المراقبون في أسباب ودواعي هذه المواجهة، فمنهم من يرى لأنَّ التيار الصدري كان رافضاً للوجود الأمريكي في العراق، لأن تربية مسبقة قد تربّوا عليها من خلال خطب الصدر، حينما كان ينادي في خطب الجمعة (كلا... كلا أمريكا)^(١)، وكأنه كان يتنبأ بما تقوم به أمريكا في العراق لاحقاً فحدد للأجيال موقفهم، ولذا كان موقف التيار الصدري يمثّل امتداداً لذلك الرّفص في تسعينيات القرن الماضي.

ومنهم من يرى أن انطلاق الشرارة الأولى للمواجهة كانت بسبب غلق صحيفة التيار^(٢) من قبل قوات الإحتلال الأمريكي، وحصل على أثرها احتكاك واعتقالات ثمّ مصادمات.

ولكن الحق يقال أن مواقف التيار ومواجهته كانت تعبر عن مقاومة للإحتلال الأمريكي وباقي الأسباب هي أسباب جانبية، وعلى أية حال حصلت مواجهات عنيفة دامت لأسابيع

(١) خطب السيد الشهيد محمد الصدر عليه السلام.

(٢) في أواخر عام ٢٠٠٣م، راجع موقع الموسوعة الحرة.

عدّة حتى انتهت بهدنة ونزع سلاح جيش المهدي، جاء ذلك من خلال البيان الصادر عن السيد مقتدى الصدر خاطب فيه أنصاره (أنا أطلب منكم إلقاء السلاح والالتزام بأمر التجميد وعدم مخالفة الحوزة الناطقة)^(١).

اشترك التيار الصدري في كل الإنتخابات المحلية والإتحادية، وكان له حضور ووجود بارز ومهم، واستطاع أن يلعب دوراً مميزاً في العملية السياسيّة، أختلف القوم في تقييمها بين القادح والمادح.

وعلى الرّغم من أنّ المبنى الفقهي والكلامي والفكري الذي تأسس عليه هذا التيار هو فكر ومبنى السيد الشهيد الصدر الثاني، وهو مبنى ومبدأ ولاية الفقيه، وكان السيد الشهيد يرى الولاية المطلقة للفقيه، إلّا أننا لم نسمع من قيادات التيار بعد ٢٠٠٣م أن تتبوا هذا المبدأ في معتقداتهم الفكرية وثقافتهم العقائدية والسياسيّة، ولم نسمع منهم أنّهم يخططون أو يدعون إلى إقامة دولة إسلامية على أساس مبدأ ولاية الفقيه، رغم أنّهم - كما يدّعون - يرجعون في العديد من المسائل إلى المرجع الحائري، والذي يرى هو الآخر الولاية المطلقة للفقيه، وهذا الأمر بقي محلّ جدلٍ في رأي العديد، لأن نقطة الارتكاز في فكر الشهيد الصدر الثاني السياسي هي موضوعة الولاية، والتي ركّز عليها كثيراً وعزى أسباب الجمود في حركة المرجعية سياسياً إلى غياب هذا الأمر، بيد أنّها لم تترسخ في ثقافة التيار بعد عام ٢٠٠٣م، ويمكن تحديد خصائص هذا التيار بما يلي:

أولاً: أنّهم من طبقات فقيرة، ومن الأحياء الشعبيّة، ومن الوسط الجنوبي في الغالب، ثمّ الفرات الأوسط.

ثانياً: أحد أسباب ميلهم للسيد مقتدى في نظر الكثير من المراقبين لأن الوسط الشيعي خصوصاً الشبّابي في العراق أكثر ميلاً إلى المرجعية الحركية الواعية والميدانية، وهذا هو الذي جعلهم مؤيدين لعمه وأبيه رحمهما الله ولهذا السبب - أيضاً - تحوّلوا في ولائهم إلى السيد مقتدى

(١) في ربيع الأول عام ١٤٢٩هـ جريدة الصباح.

الصّدر بعد استشهاد الأب، كما أنّ السّبب وراء ميل أغلب أبناء الجنوب والفرات الأوسط وبنحو أدقّ أبناء الجنوب والأحياء الفقيرة لآل الصدر، لأن هذه الأسرة ومنذ الصّدر الأوّل احتضنت هذه الطبقة التي كانت مهمشة حتى حوزوياً، لذا فإنّ أنصار السيّد مقتدى أكثرهم أبناء الجنوب، ثم يتدرّج الهرم في تناقص وصولاً إلى الفرات الأوسط ثم النّجف وكربلاء وبغداد^(١).

ثالثاً: إنهم يرون في السيّد مقتدى وفي والده امتداداً لمدرسة معروفة وبيت كبير في تضحياته للدين والوطن لم تقدم مرجعية مشروعاً كما قدمته هذه المدرسة للإسلام السياسي في العراق، وإليهم يرجع الفضل في إيجاد حركة سياسية إسلامية بارزة تبلورت عبر التاريخ، هكذا ترى الأجيال بل يرون- أبناء التيار الصدري- في الشّهد الصدر وحتى في السيّد مقتدى الكثير من القداسات والمنزلة والكرامات التي لا يمكن لأحد من البشر المعاصرين أن ينال هذه المكانة، وهذا ما يعكسه كتاب (العشق الأبدي في سيرة والدي)^(٢) والذي يتضمن مفاهيم ومضامين عديدة منها: أن والده كتب الله اسمه في القمر، وعلى مياه البحر، وأوراق الشّجر، وأن لفظ الجلالة مكتوب على يد والده وجبهته وأنه تقلده الجن ويتلقى رسائل من الحجة عليه السلام وأمور كثيرة بهذا الصّدد تطلب من مضانها^(٣).

رابعاً: التّوزيع الجيوسياسي للتيار الصدري يمكن القول أنّهم موزّعون على بغداد مدينة الصّدر وشعلة الصّدرين والعمارة تقريباً، وهذه المدن تمتاز جميعها بأنها ذات منحدرات عشائرية، بل أكبر عشائر الجنوب العراقي وهم قد حققوا وجوداً جماهيرياً نوعاً ما انعكس في انتخابات ٢٠١٠م يؤشّر تطوّر وجودهم الانتخابي والاجتماعي عما كانوا عليه ٢٠٠٥م، أما في عام ٢٠١٣م فإن الأمر مقارب لنتائج الانتخابات المتقدّمة بنحو أقل، وربّما أثر في ذلك طرح السيّد ومواقفه من مجمل القضايا التي تدور في السّاحة السّياسية والجدل السّياسيّ القائم بين الشّبيعة أنفسهم والحكومة

(١) قد يتبادر الى ذهن البعض ان مدينة بغداد (مدينة الصدر والشعلة والشعب) هي أحد أبرز معاقل الصديريين الجواب نعم ولكن هؤلاء هم جنوبيون بالأصل ومن محافظات الجنوب وليس من اهالي بغداد اصلا كابناء الكراة او غيرها من المدن.

(٢) فهم يرون ان الشهيد الصدر كتب اسمه في القمر وفي الشجر والحجر ويرون الكثير.

(٣) مقتدى الصدر - العشق الابدي في سيرة والدي - مطبعة الفرات - بيروت ٢٠١٠م - ص ٢٣٣ - ٢٤٤.

والكردي ثم الحكومة والأحزاب السنية، واستمر الحال بهذا المستوى إلى الإنتخابات اللاحقة عام ٢٠١٤م.

خامساً: التيار الصدري بنظر العديد من المراقبين لم يتضح بعد في ثقافتهم السياسية والدينية، أي مرجعية يتبعون؟ وإليه ينتهون في حل الخلافات، وهو الفيصل في الحكم، والذي يأتمرون بأمره، ويتتهون بنواحيه، هذه المسألة محل نقاش لدى الجميع، وقيل هي السبب وراء تشقق التيار، وخروج مجموعات عديدة في مراحل مختلفة.

سادساً: لا ينسى الشعب العراقي موقف التيار في مواجهة الإحتلال الأمريكي ومقاومته له والجهود التي بذلها في هذا الصدد، ولم يكن موقفهم متأخراً أو متردداً بل شخّصوا ومنذ اليوم الأول تكليفهم الشرعي وانطلقوا بثورتهم من النجف الأشرف، والتي امتدت إلى بغداد ومدن أخرى، ثم أوكل الدور الجهادي إلى (لواء اليوم الموعود) عام ٢٠١٠م منعاً للإختراق، والفوضى، وتخلصاً من العناصر المندسة وهم الجهة الوحيدة التي لم توقع أو تصوّت على معاهدة صوفا عام ٢٠٠٨م الموقعة بين الولايات المتحدة الأمريكية وبين العراق بعد أن صوّت عليها قوى سياسية أخرى.

نسبة الصّديرين (الأحرار) في المحافظات عدا إقليم كردستان

المحافظة	نسبة المقاعد ٢٠٠٩	اجمالي مقاعد ٢٠٠٩	نسبة المقاعد ٢٠١٣	اجمالي مقاعد ٢٠١٣
الانبار	٠-٠	٥٧-	٠	-
بابل	٥-	٣٥	٧	٣١
بغداد	٣	٢٩	٦	٥٨
البصرة	٥	٢٨	٦	٣٥
ديالى	٠	٣١	٠	٢٩
الديوانية	٥	٢٨	٥	٢٨
ذي قار	٥	٣١	٧	٣١
صلاح الدين	٠	٢٨	٠	٢٩

كربلاء	٢٧	٣	٢٩	٤
المتن	٢٦	٧	٢٦	٥
ميسان	٢٧	٦	٢٧	٨
النجف	٢٩	٦	٢٨	٧
نينوى	—	٠	٣٧	٠
واسط	٢٨	٧	٢٨	٦

سابعاً: نسبة الأعمار للأجيال الصدرية تتراوح بين ٢٥ - ٣٥ نسبة ٤٠٪ والأعمار من ٣٥ - ٤٥ نسبة ٤٠٪ والأعمار ٤٠ فما فوق بنسبة ٢٠٪، وأما مستوياتهم العلمية فهم بنسبة ٦٠٪ وربما أكثر لا يمتلكون شهادات علمية، وفي أحسن الأحوال مستوياتهم لا تتجاوز الدراسة الابتدائية أو الثانوية أو الإعدادية، وربما ٤٠٪ منهم من حملة الشهادات الأكاديمية والحوزوية^(١)، مع أنّ السيد مقتدى ملتفت جداً إلى أهمية تطوير كوادره، وحثهم على الدرس والتعليم والتفقه من خلال الدورات التي يقيمها في حلقات (المههون)، وللتيار وجود حوزوي لا بأس به قياساً إلى الوسط والعدد الحوزوي لطلبة النجف الأشرف.

ثامناً: لهم قدرات تعبوية عالية وطاعة عالية لقيادتهم، وحضور ميداني، وهذا ما شهدت به العديد من المناسبات والتظاهرات التي يدعوا إليها السيد مقتدى فضلاً عن حضورهم السياسي خلال الإنتخابات وغيره من الفعاليات.

تاسعاً: يفخرون جميعهم بثقافة مفادها أنهم ((أبناء الدّاخل العراقي))، أي أنّهم أبان الجهاد ضد صدام حسين لازموا العراق ولم يهاجروا، وطبعاً لهذا الكلام مغازي متعددة وهدفه الأساس تأكيد افضليتهم الجهادية على سواهم من الحركات، ولا يخلوا هذا الكلام من تأمل.

(١) مركز العراق للدراسات يتحمل المسؤولية في هذه الأرقام وهي وإن كانت تقريبية، إلّا أنها مأخوذة بدقة علمية مبنية على الدراسة الميدانية والاستطلاع والمقابلات الخاصة والتقدير والملاحظات.

٥ - حزب الفضيلة الإسلامي

تأسس حزب الفضيلة بعد سقوط النظام البعثي في آيار / مايو ٢٠٠٣ م على يد الشيخ محمد اليعقوبي، وهو أحد طلاب السيد الشهيد محمد الصدر، وكان يرى في نفسه الوريث الحقيقي لمرجعية محمد الصدر، وقد روج أتباعه لمرجعيته كثيراً في الأوساط الشعبية وتحديداً في الأوساط الصدرية، ونشروا كراساً فيه إشادة بعلميته من قبل بعض المجتهدين في قم المقدسة، وكراسات أخرى^(١).

الشيخ اليعقوبي هو الآخر (بناء على اجتهاده) يؤمن بالولاية المطلقة للفقهاء، ويرى في نفسه ذلك الولي المؤهل لقيادة التشيع في العراق، لذلك هو يحرك أتباعه وأنصاره في كثير من الأحيان بأوامر ولائية، حتى في الانتخابات البرلمانية ومجالس المحافظات التي جرت في العراق نجد أن أتباعه ينتخبون بعض المرشحين من حزب الفضيلة بناءً على أمر الشيخ اليعقوبي (الولائي).

جماعة الفضلاء هو التشكيل الأول الذي أوجده الشيخ اليعقوبي في العراق، وهو عبارة عن عدد ممن يراهم اليعقوبي أنهم من فضلاء الحوزة، وهم مجموعة من طلاب حوزة النجف وصلوا إلى مراحل متفاوتة في دراستهم الحوزوية، وهم يعتقدون بمرجعية الشيخ اليعقوبي واجتهاده، ثم بعد مراحل متقدمة من عمر العملية السياسية أو المشروع السياسي في العراق، وجد اليعقوبي أنه لا بد من إيجاد ذراع سياسي يمثل الرؤية (الحوزوية اليعقوبية) في إدارة الدولة، وأن جميع الأحزاب السياسية الشيعية ليس لها علاقات قوية معه، رغم قربه من التوجهات العامة للتيار الصدري، ومحاولته إيجاد صيغة توافقية مع السيد مقتدى الصدر، إلا أن الأخير لم يعتقد بمرجعية اليعقوبي، رغم إطراء الشهيد الصدر له، وكذلك كان السيد مقتدى قد أملى شروطاً على اليعقوبي تتضمن الإصغاء لآراء مقتدى الصدر، لكن اليعقوبي رفضها^(٢)، لذلك قرر اليعقوبي تشكيل جناح سياسي مرتبط به مباشرة مستفيداً من بعض الجمهور الصدري الذي كان يرى باليعقوبي ضالته كمرجعية

(١) أبرز ما نشر في هذه المرحلة هو كراس (خطاب المرحلة) صادر عن جامعة الصدر الدينية فيه آراء الشيخ عن مجمل

الأحداث السياسية لهذه المرحلة.

(٢) نشرة صادرة عن مكتب الشهيد الصدر ٧ - ٩ - ٢٠٠٤ م.

صدرية تمثل امتداداً لمدرسة السيد محمد الصدر.

فكان حزب الفضيلة هو الوجه السياسي لجماعة الفضلاء، وقد شارك في الانتخابات البرلمانية ومجالس المحافظات في جميع مراحلها، وكانت حصته في الجمعية الوطنية (١٥) مقعداً من خلال توزيع اللجنة المكلفة من قبل المرجعية الدينية في النجف الأشرف^(١)، وكانت حصته مساوية لحصة المجلس الأعلى، وحزب الدعوة الإسلامية، لكنه في انتخابات عام ٢٠١٠م حصل (حزب الفضيلة) على سبع مقاعد فقط في البرلمان رغم انه لم يكن ليحصل على هذه المقاعد لو خاض الانتخابات بمفرده، لان الأصوات التي حصل عليها هي ٢٥٠ الف صوت تقريباً، إلا أنه أستفاد من القانون الانتخابي فزحف على أصوات بقية الكتل المنضوية في الائتلاف الوطني العراقي.

كما ذكرنا سابقاً فإن حزب الفضيلة يتبنى نظرية ولاية الفقيه التي طرحها السيد الشهيد محمد الصدر، وسار عليها الشيخ يعقوبي^(٢)، إلا أنه (حزب الفضيلة) كما هو الحال في بقية الأحزاب الشيعية لم يطرح هذا المشروع كمشروع سياسي متكامل للشارع العراقي ويثقّف عليه في الأوساط النخبوية والشعبية، بل انساق هو الآخر بمعية الأحزاب الشيعية في الدعوة إلى دولة مدنية، وتعبير أدق أنه كسائر الأحزاب الشيعية أهتم ببناء السلطة قبل بناء الدولة، وبناء السلطة لا يحتاج إلى مؤونة سياسية كبيرة، بقدر ما يحتاج إلى تلبية حاجة الناس الأساسية من خدمات ومرافق صحية وتحسين الواقع المعاشي للمواطنين، وهذا لا يحتاج إلى نظرية معينة بالضرورة. إلا أن الشيخ بقي متواصلاً في خطابه الإرشادي مع الأمة، ويلاحظ على تشكيل الفضيلة مايلي:

أولاً: إنه تشكيل في خلفياته الدينية يتكون من أفراد من المؤمنين بالخطّ الصدرى للشهيد الصدر الثاني، ويؤمنون بالحوزة التجديدية الحركية وانشطروا عنها بعد عام ٢٠٠٣م في ظلّ تصدي الشيخ يعقوبي.

(١) موقع حزب الفضيلة www.alfadilah.com

(٢) جاسم محمد عبد الكريم - الخصوصية السياسية لحزب الفضيلة الإسلامي - مؤسسة الفضيلة للدراسات والنشر -

ثانياً: جيل الفضيلة أعمار شبابية في الغالب، وهم نفس النسب التي ذكرت أعلاه في جيل التيار الصدري ونسبهم الثقافية أفضل بكثير؛ لأن الشيخ يعقوبي يركّز على النوعية، ومع أن الشيخ يعقوبي يهتم كثيراً بالثقافة والعلم، ولكن إلى الآن لم يوجد تياراً ونهضةً ثقافيةً خاصةً به يقودها ولها ملامحها وخصائصها ووجودها ورجالها.

ثالثاً: أما رأي الشارع بأداء الفضيلة كحركة سياسية في مواقفها فهو حسن لحد الآن ومتوازن ومنسجم مع الخط العام، وبمرور الأيام تقلّصت مساحات كبيرة من النقد ضدّهم التي نشأت في العمر الأول للعملية السياسية بعد ان انسجموا مع الصالح الشيعي العام، خصوصاً أن الشيخ يعقوبي رجل يلحظ عليه سلوك هادئ وواعي وحريص على الاستقرار والسلام.

نسبة الفضيلة في المحافظات عدا إقليم كردستان

المحافظة	اجمالي مقاعد ٢٠١٣	نسبة المقاعد ٢٠١٣	اجمالي مقاعد ٢٠٠٩	نسبة المقاعد ٢٠٠٩
الانبار	—	٠	—٥٧	٠
بابل	٣١	٧	٣٥	—٥
بغداد	٥٨	٦	٢٩	٣
البصرة	٣٥	٦	٢٨	٥
ديالى	٢٩	٠	٣١	٠
الديوانية	٢٨	٥	٢٨	٥
ذي قار	٣١	٧	٣١	٥
صلاح الدين	٢٩	٠	٢٨	٠
كربلاء	٢٧	٣	٢٩	٤

المتنى	٢٦	٧	٢٦	٥
ميسان	٢٧	٦	٢٧	٨
النجف	٢٩	٦	٢٨	٧
نينوى	—	٠	٣٧	٠
واسط	٢٨	٧	٢٨	٦

نسبة الفضيلة في البرلمان العراقي

السنة	مجموع الاعضاء	نسبة الرجال	المعممون منهم	نسبة النساء
٢٠٠٥	١٤	١١	٣	٣
٢٠١٠	٦	٣	٣	٣

٦. حركات المقاومة الإسلامية

والأصح أن نطلق عليهما أسم (حركتا المقاومة الإسلامية)، لأنهما حركتان وقفنا بوجه الاحتلال الأمريكي عسكرياً، وقاتلنا ذلك الاحتلال منذ دخوله إلى العراق حتى آخر يوم في وجوده، وهما (كتائب حزب الله) و (حركة أهل الحق - عصائب أهل الحق -).^(١)

وهذان التشكيلان من التشكيلات الشيعية السياسية الواضحة في الرؤية، وتحديد الأهداف المستقبلية في حركتها، فمنذ اليوم الأول لوجودهما المسلح ضد الاحتلال أعلننا أنهما تشكيلان إسلاميان يتعاملان مع الاحتلال تعاطٍ مسلح، وأن كلّ المسوغات الشرعية والأخلاقية والسياسية تحتم عليهما مواجهة الاحتلال بالقوة، وأن ما أخذ بالقوة لا يسترجع الا بالقوة.

وقد نجح التشكيلان في مقاومتها للاحتلال الأمريكي إلى الحد الذي أعترف أكثر من قائد

(١) الجدير بالذكر توجد تشكيلات حملت السلاح ضد الاحتلال والإرهاب من بدر ومن حركات أخرى مثل سيد الشهداء وغيرها، إلّا ان البارز والذي اتضح للوجود السياسي والاعلامي هو التشكيلان (كتائب حزب الله والعصائب)

أمريكي^(١) بخشية القوّات الأمريكية من هذين الفصيلين، لأنّهما يمتلكان إيمانا وإرادة لا تقبل المساومة أو الحوار أو أنصاف الحلول، وقد أثبتت الوثائق والصّور التلفزيونية قوّة وقدرة هذه المقاومة على تكبيد الإحتلال خسائر كبرى عجّلت من خروج قواته، في وقت كانت الإدارة الأمريكية تفكّر بإيجاد إتفاقية إستراتيجية بين العراق وأمريكا تسمح لبقاء هذه القوّات عقوداً من الزّمن.

١- حركة أهل الحق

تأسست حركة أهل الحق عام ٢٠٠٤م تقريباً ومارست دورها الجهادي المسلّح لمقاومة الإحتلال الأمريكي إلاّ أنها بعد خروج الإحتلال أعلنت عن مشاركتها بالعملية السّياسيّة، وقدمت بعض مقترحاتها ورؤيتها في مجمل محاور العملية السّياسيّة في العراق، وقد أنفتحت على جميع المكوّنات السّياسيّة والاجتماعية، وقدمت نفسها كحركة سياسيّة إسلامية تؤمن بالتداول السّلمي للسلطة، وهي تدافع عن جميع المكوّنات الاجتماعية العراقية على قدم المساواة، بناء على تعاليم الإسلام الحنيف، ومبدأ ولاية الفقيه الذي تتبناه الحركة بقوّة.

أعلنت حركة أهل الحق عن تخليها عن السّلاح لانتهاء الحاجة إليه بعد خروج الإحتلال، وتبنيها العمل السياسي، وإنّ ما يميّز حركة أهل الحق وضوح الأفكار والمتبنيات التي تطرح من قبلهم لوسائل الإعلام، مع أنّ وسائل الإعلام المغرضة سعت لتشويه صورتهم، أو غمط حقّهم في مقاومة أمريكا، وتطلق عليهم مسميات (المليشيات)(العناصر الخارجة عن القانون) لغرس ثقافة الكراهية ضدّهم في أوساط الشّعب العراقي، ولمنع اندماجهم بالمجتمع والعملية السّياسيّة، إلاّ أنّ أهل الحق في غاية الوضوح في إيمانهم بالعملية السّياسيّة، وقد إلتقينا في العديد من قاداتهم^(٢)، وسجّلنا ورصدنا تصريحاتهم، فهم أشدّ ميلاً إلى بناء العملية السّياسيّة وترصينها

(١) جريدة الصباح ٢٠١٠/٣/١٨م، وجريدة الواشنطن بوست ١٢ . ٩ . ٢٠١٠م، فضلا عن تصريحات اوديرنو نقلت من خلال فضائية الحرة - عراق ٢٠٠٩/١٢/١م. وهذا ما أكده موقع حركتي الكتائب والعصائب، وايضا نص بيان صادر عن الكتائب بتاريخ ٢٠٠٩-٣-١٢م.

(٢) لقاء خاص لمركز العراق للدراسات مع الشيخ قيس الخزعلي ٨ . ٧ . ٢٠١١م وتم طرح عدد من الاسئلة التي يمكن ان يستفاد منها معرفة توجهات الحركة، هذا فضلا عن مراجعة مواقعهم وبياناتهم.

وحماتها، وهم يؤمنون بحصر السلاح بيد الدولة ومؤسساتها، وهذه قناعتهم الراسخة.

وأما أبرز الملاحظات عن هذه الحركة فهي:

أولاً: إن أفرادها أغلبهم من جيل الشهيد الصدر الثاني وهم يؤمنون بخط المرجعية التجديدية، ويتأثر قادتهم بفكر ومنهج الشهيد الصدر الثاني من حيث التأسيس، وبفكر الإمام الخميني وقيادة الإمام الخامني استمراراً، وهذا ما عليه ثقافة الحركة عموماً بلا تباين ولا تفاوت، وهم شبيبة مدركة وواعية للتحديات التي أحاطت وما زالت تحيط العملية السياسية ويدركون أن السبيل الأمثل لمواجهة هذه التحديات هي قوة الموقف وصلابته في الميدان سياسياً بعد أن كانوا أقوياء عسكرياً ضد المحتل، كما أنهم يؤمنون برجوعهم إلى مرجعية الإمام الخامني إنما ينطلقون من ركائز العقائد الشيعية في التقليد الذي يتجاوز الجغرافيا والحدود لما هو أوسع منه عند توفر الأدلة والمؤهلات.

ثانياً: إن أعمارهم كشباب وكوادر منظمة هي نفس الأعمار لدى التيار الصدري، وهذه إحدى الخصائص الحيوية في أداء دورهم المقاوم الفاعل، وعليهم ينعقد الأمل مستقبلاً في أن يتحلوا الدور الصحيح في العملية السياسية، خصوصاً أنهم يمتلكون شجاعةً وتجربةً ووضوحاً في المنهج والولاء.

ثالثاً: مستوياتهم العلمية على مستوى القيادة جيدة، وفيهم طبقة من الحوزويين والفضلاء الجيدين والواعدين.

وأما على مستوى القاعدة فمستوياتهم مختلفة، ولهم كوادر إعلامية ومثقفة جيدة، والجدير بالذكر أن الحركة تهتم بتطوير كوادرها فكرياً وعلمياً ومهنياً وما زالت بحاجة إلى الكثير في هذا المجال.

رابعاً: تمكنت الحركة أن تفهم المجتمع العراقي خطابها، وسجلت رقماً في تقبل المجتمع العراقي والقوى السياسية لها من خلال الندوات والزيارات لمختلف قوى المجتمع العراقي، ربّما تجاوز الشيعي منه إلى شرائح أخرى.

خامساً: تمكّنوا من أن يندمجوا في المجتمع العراقي، فإنّ الإعلام الغربي والبعثي المغرض أراد أن يفصل بينهم وبين الأمة، ويشكك بوطنيّتهم ويربط مشروعهم بأجندة خارجية كما يصوّر هذا الإعلام المغرض، إلّا أنّهم تجاوزوا هذه العقدة، وهم اليوم جزء من أمةٍ، يعبرون عن أهدافها ومصالحها، نعم أراد الإعلام المغرض أن يعزلهم ويعزل جهودهم عن حركة التّشيع، ويلغي عنهم دورهم المشرفّ كشرائح مقاومة عملت على مقاومة الاحتلال.

سادساً: مع أنّهم يترسمون خطّ ولاية الفقيه عقائدياً إلّا أنّهم على علاقة راسخة بحوزة النّجف الأشرف لأنّهم يتصرّفون بحكمة عالية بهذا الصّد، ومراعاة لخصوصيات الواقع العراقي فلم يعرف عن علاقتهم بالحوزة في النّجف إلّا الإحترام، وعندهم إلّا التقديس والتّقدير لدور الحوزة والمرجعية والذي يؤكّد هذه العلاقة وجود عدد من الفضلاء المتتمين لتشكيل أهل الحق في النجف يتلقون دروسهم من أساتذة الخارج في النجف.

سابعاً: إن توزيعهم الجيوسياسي هو ذات التّوزيع للتّيار الصّدري تقريباً، لأنّهم انشطروا عنهم، وهم في الغالب من الجنوب والفرات الأوسط، وهم أبناء الطبقات الشّعبية الفقيرة والتّجمعات السكّانية العالية الكثافة، ولم يكونوا أبناء الرّفاه والأبراج العاجية، فهم في الغالب من أبناء الجنوب، ويوجد بينهم طبقة من الحوزويين، وأن نسبة المتعلمين بمستوى دون المستوى الجامعي يبلغ من ٥٠ الى ٦٠٪ والحاصلين على الشّهادات الجامعية يقدّرون بـ ١٥ الى ٢٠٪ والنّسبة في زيادة لأنّهم توجهوا إلى الإنشغال بالتّبليغ والتطوير الثقافي والتحصيل العلمي^(١).

ثامناً: أمّلكوا خبرة عسكرية عالية وقدرة نفسية واستعداداً مكّنه من لعب دور لحماية مصالح التّشيع والوطن لأي طارئ ومخطط إقليميّ ودوليّ، وهم بهذا يكونون رصيماً مهمّاً لحماية العملية السّياسيّة خصوصاً أن عقيدتهم واضحة في حفظ العملية السّياسيّة ومصالح التّشيع.

(١) المعلومات الواردة عن نسبهم ومستوياتهم وشهاداتهم وغير ذلك من المعلومات مصدرها مقابلات خاصة مع قادة في حركة أهل الحق ومع مصادرنا وخبرائنا من خلال دراسات ميدانية وهي تبقى نسب تقريبية وتخمينية لاتعتمد الاحصاء العلمي الدقيق.

وهم ساعون أن يكون لهم صوت سياسي من خلال الإندماج في العملية السياسية والمشاركة في الانتخابات وبرامج أخرى.

٢- كتائب حزب الله

وهي إحدى الفصائل المهمّة في مقاومة الإحتلال، وقد نشأت كتائب حزب الله منذ انطلاقتها الأولى وفق الرّؤية الفقهية والكلامية المبنية على نظرية ولاية الفقيه، وهم تشكيل مستقلّ عن أي تشكيل سياسيّ أو عسكريّ آخر، فلم يكن جزءاً من كيان سياسيّ، أو تياراً مسلحاً، بل الكتائب تشكيل أو جدته الدّواعي الشّرعية إستجابة للرّأي الشرعيّ الذي يدعو إلى مقاومة الإحتلال الأمريكي. إلّا أن أدبيات الحركة لا تكشف عن ان تأسيسهم ونشأتهم بدأت بعد الإحتلال، بل نواتهم الأساسية إنطلقت قبل سقوط نظام صدام حسين عام ٢٠٠٣م على يد الشّيخ الشّهيد العمشاني، كونهم امتازوا من حيث التكوين الرجوع إلى خطّ ولاية الفقيه، واستمرت هذه النّواة في العمل إلى ما بعد الإحتلال، فمارست دورها الجهاديّ المعروف^(١). وبعد هذا العام (٢٠٠٣م) وجدوا الباب مفتوحاً للبحث عن من يرأس توجيههم العقائدي، وعلى ضوء معتقدتهم يحدد لهم تكليفهم الشرعي، وموقفهم العملي، فكانت المقاومة للإحتلال الأمريكي بجدارة ووضوح.

إن مقاومة كتائب حزب الله العراق للإحتلال كان من القوّة بمكان إلى الدّرجة التي طلب السّفير الأمريكي كريستوفر هيل من رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي أن يتوقّف رجال كتائب حزب الله من ضرب القوّات الأمريكيّة ريثما يتمّ سحب هذه القوّات، وقد جاء هذا الحديث بعد قيام رجال الكتائب في توجيه ضربة نوعية إلى مقرّ الإحتلال في منطقة البلديات ببغداد بمجموعة من الصّورايخ قتلت أكثر من ٢٨ جندياً أمريكياً، وأمريكا تفكّر جدياً في الإنسحاب في ذلك الوقت، فجاء السّفير الأمريكي والتقى برئيس الوزراء حاملاً معه مجموعة

(١) لقاء خاص مع احد قادة الحركة المجاهد ابو كاظم بتاريخ ٢٠٠٩/٨/٣م. هذا فضلا عن بيانات الحركة الصادرة

بتاريخ ١١ - ٢٠٠٩م وبتاريخ ٢٢ - ٢٠٠٩م.

من صور أشلاء الجنود الممزقة ليعرضها أمام المالكى قائلاً له من غير المعقول أن ننسحب من العراق وحال جنودنا هذه، ونحن أمريكا أعظم قوّة في العالم^(١).

بعد انسحاب قوآت الإحتلال الأمريكي لم تعلن قيادة الكتائب عن مشاركتها في العملية السياسيّة، ولا في طرح مشروع سياسيّ واضح، بل اتخذت برنامج التثقيف لكوادرها وتوسيع قاعدتها الجماهيرية النوعية، وهم أقرب إلى طبيعة تشكيلات حزب الله لبنان إدارياً وعقائدياً. الواضح والمعلن في كتائب حزب الله العراق هو إيمانها المطلق بخطّ ولاية الفقيه، وأن أساس وجود هذا التّشكيل هو بأمر ولائي وسيستمر الى النّهاية.

أبرز ملاحظتنا عن هذه الحركة فهي:

أولاً: أنّهم تشكيل ضم إليه نوعيات من الكوادر المختلفة تاريخياً في إنتائها وتوجّهاتها الفكرية بين المؤمنين بخطّ الولاية أصلاً، وبين الكوادر الصّدرية ورجالات من بدر وكوادر عاتمة، والقاسم المشترك للجميع هو الإيمان بخطّ المقاومة، وحركة التّشيع الثّورية، وتجمعهم مظلة الولاية، وأنهم عناصر من أعماق عشائر العراق المختلفة والقريبة إلى المجتمع بدرجات عالية كونهم من الطبقات العشائرية الفقيرة والمتوسطة.

ثانياً: المستوى العمري لهذه الحركة بإستثناء القيادات هم من المستوى العمري الشّبابي والمتوسط، وهم أقرب بتواجدهم وأنتائهم الجغرافي بأن يكونوا من أبناء الجنوب - في الغالب - أصلاً وحتى سكنة بغداد هم يتمون إلى أصول جنوبية سكناً وعشائراً، وما ينطبق على أهل الحق من التّقسيمات ينطبق عليهم تقريباً.

ثالثاً: لديهم برامج لتأهيل كوادرهم علمياً وثقافياً ولديهم طبقات حوزوية جيدة، ومنها طور النّمو، ولديهم مستويات علمية معتد بها تمكّنهم في المستقبل من إنتاج حركة قادرة على لعب دور مهمّ وفاعل في ملاء الفراغ والذي قد ينتج عن شيخوخة بعض الحركات والأحزاب السياسيّة الشّيعيّة أو فقدانها لشعبيتها، وهم والعصائب بتوجّههم هذا يعتبرون حركات تتميز بميزات هامّة

(١) مصدر مقرب من المالكى ١٨/١/٢٠١٠م.

في جوانب قد لا تتوافر على بعض الحركات الأخرى، منها أنهم يتمتعون إلى أكبر العشائر الجنوبية، والتي تشكل رصيذاً مهماً لرفد العملية السياسية بالدماء الجديدة والولاء العشائري الحقيقي، وتحسين أداء وعقائد العشائر التي تلوثت تاريخياً بأفكار وسلوكيات في غاية الخطورة، وإخراج العشيرة من ترسبات وعقد الفكر العلماني، والولاء للأقوى ولمن يمتلك السلطة والجاه والمال على حساب المبدأ.

رابعاً: يثون الخطى للإندماج الاجتماعي أكثر، ولتأهيل حركتهم بإتجاه لعب دور في العملية السياسية، ومن الطبيعي أن أي حركة تريد الانتقال من مرحلة عسكرية ذات طابع سرّي إلى مرحلة سياسية علنية تحتاج إلى الجهد الكبير في هذا الصدد؛ لخلق الإستعداد لجميع كواردها بأن يكونوا عند مستوى الأداء السياسي الناجح، وليس الانتقال من مرحلة إلى أخرى هي عملية ميكانيكية سهلة، بل هي تحتاج إلى ظروف ذاتية وموضوعية عالية ونعتقد من هذا المنطلق تحتاج هذه الحركة إلى الكثير في هذا الصدد.

خامساً: لهم ما لحركة أهل الحق من الميزات بما فيها الخبرة العسكرية والتجربة الميدانية ونضج عقيدة المقاومة والحضور الميداني، نعم يحتاج الجميع إلى جهد أكبر في حضورهم الاجتماعي والسياسي، وهم مع كل هذا قوة إجتماعية تشكل رصيذاً مهماً للمذهب والعملية السياسية، وتحصين مصالح الشيعة من أي خطر طارئ، فإن الآخرين يحسبون لهم ألف حساب عندما يفكرون في التلاعب بمقدرات البلاد ويريدون تهديد أمنه وضرب استقراره، وهذا ما أجمع عليه جميع المراقبين وما رأيناه في الواقع العملي في ظل المعطيات التي مرت بعد ٢٠١٠م، فإن الإعلام يعكس خوف الآخرين منهم كقوة تشكل سندا وزخماً كبيراً لقوة الدولة.

أهم الشخصيات السياسية الشيعية^(١)

تضم القوى السياسية الشيعية العديد من الشخصيات المهمة والمؤثرة في الأوساط الاجتماعية العراقية، وبعضها يعدّ من رواد الحركة الإسلامية في العراق، وله تاريخ جهادي كبير، ومنهم من التحق بالمشروع السياسي الشيعي كمشروع سياسي وليس إسلامياً.

ولسنا في هذا البحث بصدد إجراء محاكمة تاريخية على أي شخصية أو تقييم له بقدر ما نريد أن نستعرض دور أبرز الشخصيات بعد عام ٢٠٠٣ م وما تلاه من خلال المواقف والرؤى والمنتجات المستفادة من مواقفهم الشخصية.

وقد رتبنا الأسماء دون قصد أو إشارة، وإنما المعيار عفوي، كما اخترنا الشخصيات الحية دون الشخصيات المتوفاة، أي أن الشخصيات التي تمّ ذكرها هي الشخصيات التي برزت في الساحة السياسية بعد عام ٢٠٠٣ م مع قطع النظر عن تاريخها السياسي والجهادي التفصيلي.

١ - عادل عبد المهدي^(٢)

السيد عادل عبد المهدي من مواليد بغداد عام ١٩٤٢ م، حصل على شهادة البكالوريوس في الإقتصاد من جامعة بغداد عام ١٩٦٣ م، كما حصل على شهادة الماجستير في العلوم السياسية في المعهد الدولي للإدارة العامة في باريس عام ١٩٧٠ م، ثم في الإقتصاد السياسي في جامعة بواتيه في فرنسا أيضاً في عام ١٩٧٢ م.

عمل في مركز البحث الإقليمي الإقتصادي في جامعة (بواتيه) قبل أن يغادر إلى سورية ولبنان عام ١٩٧٣ م ليعمل في المعهد العربي للبناء، ثمّ في المعهد القومي للتنمية العربية، وذلك كرئيس لقسم الإقتصاد منذ نهاية السبعينيات حتى ١٩٨٢ م.

(١) المعلومات عن الشخصيات الشيعية مصدرها مواقع الانترنت الخاصة بهم فضلا عن موسوعة الوكيبيديا

<http://www.adilabdalmahdi.com/index.php>١٤٢

كان ناشطاً سياسياً منذ نهاية الخمسينيات، وحكم عليه بالإعدام، وتعرض للإغتيال مرات عدة، وسحب جواز سفره عام ١٩٦٩م، ثم فصل من وظيفته عام ١٩٧٠م، من قبل النظام الصدامي، عمل منذ مطلع الثمانينيات مع المجلس الأعلى ومثله في العديد من الدول والمناسبات.

- شغل بعد سقوط النظام دور عضو مناوب في مجلس الحكم للسيد عبد العزيز الحكيم.

- ساهم بصياغة قانون ادارة الدولة.

- شغل منصب وزير المالية في حكومة علاوي للفترة نهاية حزيران ٢٠٠٤م وحتى نيسان

٢٠٠٥م.

- شغل منصب نائب رئيس الجمهورية في نيسان عام ٢٠٠٥م وكذلك شغل هذا المنصب

للفترة من عام ٢٠٠٦ الى ٢٠١٠م.

- قدم استقالته من منصب نائب الرئيس في ٢٤ / ٥ / ٢٠١١م.

السيد عادل عبد المهدي ومن خلال متابعتنا لسياسته ورؤيته نلاحظ أنه يمتاز برؤية وسطية سياسياً وفكرياً، ويعتقد أن العراق يجب أن تتمازج به كل التجارب والافكار، من هنا فهو يميل إلى الاعتدال وهذا جعله يحافظ على علاقات طيبة مع المكون السني والكردي، وحتى مع المحيط الدولي والإقليمي، وهناك من صنّف الأستاذ عادل على الخط القومي العربي، وآخرون صنّفوه على الخط الليبرالي، وآخرون صنّفوه على الخط الإسلامي الليبرالي، والحق يقال أن هذه التصنيفات لا تقدر في جهود الرجل من أنه أحد رجالات العراق المعاصرين، ورجالاته الوطنيين، وله دور في صناعة أبرز أدوار التاريخ السياسي المعاصر في ترسيخ العملية السياسية في العراق بعد ٢٠٠٣م، وأنه يؤمن أن العملية السياسية في العراق لها خصائصها التي تلتقي فيها العديد من التجارب، وتتمازج عندها الأفكار لتنتج تجربة يمكنها أن تتماشى وتتماهى مع التجارب العالمية، لأن يتم السير بالعملية السياسية باتجاه محدد قد يؤدي إلى الجمود فيها وتوقفها وتقاطعها مع التجارب الأخرى.

وليس ثمة إشكال في متبنيات الرجل الفكرية والسياسية بقدر أن السؤال الذي يثار في مدى

واقعية هذه الافكار ومدى انسجامها وأمكانية تطبيقها على الواقع العراقي، فإن بين النظرية في

العراق والتطبيق وبين المنطلقات النظرية وبين الواقع بون شاسع لا يردمه عالم التصورات والإفتراضات، لذا يعتبر البعض الأستاذ عادل رجل نظري، مع هذا أنه بطبيعة ممارساته السياسيّة هو من التيار الوسطي.

المهم أنّ الأستاذ عادل يريد خلق التوازن والإعتدال في كلّ مسارات العملية السياسيّة، وخلق تكييف وإعتدال داخل العملية السياسيّة وحتى داخل المجلس الأعلى. ويمكن تسجيل عدد من النقاط عن فهم الرأي العام العراقي عن شخصيته وهي:

أولاً: الشّارع العراقي الشّيوعيّ يفهم أنّ الاستاذ عادل رجلاً سياسياً من الوزن الدّولي والإقليمي، ولديه مؤهلات جيدة، مع أنّ ثقله الإنتخابي محدود عام ٢٠١٠م، مما يعكس شعبيته المحدودة لأسباب تخصّ طبيعة العملية السياسيّة، وأنّ الشّارع يفهم أنه رجل دولة وحكومة بأنّ واحد، وأنه مقبول دولياً، وأنّ طبيعة رؤيته تقريباً تنسجم مع المعطيات الدّولية ورؤية الغرب عن العالمين العربيّ والإسلامي.

ثانياً: يفهم الرأي العام العراقي عنه - ايضاً - أنه رجل يغلب عليه توجّهاته الماليّة والإستثمارية طبعاً المشروعة، مع ما أشيع عنه أنّ لديه ثمة إهتمام مالي إلى جانب إهتمامه السياسيّ، وتلك الجنبّة تجعل السيّد عادل على حافات التّقد، وتقوّل القائلين وتغليب الجوانب التي يجدها البعض فرصة للنيل منه لأسباب معروفة.

ثالثاً: قربه من المرجعية في نظر المجتمع الشّيوعيّ هو نفس القدر الذي يتعامل به الآخرون معها، مع أنّ السيّد عادل يدرك بوعي تام أهمية دور المرجعية في تحصين المسيرة السياسيّة، ودفع المخاطر عنها، ونجده لا يجازف بمخالفتها بقدر كبير، سيما وأنّه ضمن سياق مؤسسة المجلس السياسيّة التي تهتم بهذا الأمر وتعتبره أحد مرتكزاتها.

رابعاً: الشّارع الشّيوعيّ لا يعرف عن الاستاذ عادل رأيه المحدد عن التوجّه الشّيوعيّ العام (خط المقاومة) في المنطقة، ولم تتضح مواقفه بعد بخصوص تفاصيل مجريات الأحداث داخلياً في العراق، وربما ضرر سمعته السياسيّة شيء من تصريحاته ومواقفه ووسطيته التي لم تفهم من

الآخرين فهماً دقيقاً، وهكذا مواقف من التطورات الخارجية خصوصاً الإقليمية منها، كموقفه من أحداث سورية وشيعة البحرين، ونحن هنا نسجل كيف فهم الشارع شخصية الاستاذ عادل لا حقيقة مواقفه.

خامساً: أيضاً الشارع العراقي الشيعي لا يصنّف الأستاذ عادل على أنه رجل سياسي إسلامي، بل أن الثقافة السياسية العامة للشعب العراقي تصنّفه أنه رجل سياسي وطني شيعي.

المهم أن الأستاذ عادل بنظر الشارع العراقي هل هو رجل الشيعة في العراق، أم رجل المجلس، ففي استطلاع لمركز العراق للدراسات اجري في عام ٢٠١١ م من ٢٩٠٠ عينة من مختلف المستويات الاكاديمية والمثقفين ومن مختلف المحافظات الوسط والجنوب فيها، ظهر أن الذين يعتبرون الأستاذ عادل الرجل الأول سياسياً في المجلس بعد السيد عمار هم ٤٦٪، والذين يؤيدون السيد بيان جبر كرجل مهم في المجلس هم ٤٢٪، وأن الذين يؤيدون سياسة السيد عادل العامة داخلياً ودولياً لا يتجاوز ٤٣٪، والذين يعتبرونه رجل وسطي هم ٥٤٪، والذين يعتبرونه ليبرالي ٤٤٪^(١).

٢ - ابراهيم الجعفري^(٢)

السيد ابراهيم الجعفري من مواليد كربلاء ولد عام ١٩٤٧ م، ويعدّ من الشخصيات الفريدة في إمتلاكه لثقافة يمكن أن يقال عنها إنّها موسوعية، ففي الدين كما هو في السياسة، ويمتلك إطلاعاً واسعاً قلّ أن نجده عند أقرانه في العملية السياسية، كما يمتاز الجعفريّ بأنه صاحب إبتداع لمصطلحات جديدة من عندياته لا وجود لها في القاموس السياسي العراقي، ولا وجود لها في الواقع الخارجي، إلا أنّ أمتلاكه للثقافة الواسعة، وثقافته النحوية والأدبية تجعله يبتدع أو يوجد المشتقات اللغوية والتي تسيل عنه سيلاً.

(١) الاستطلاع محفوظ في ارشيف مركز العراق للدراسات رقم ٥٧٦ لسنة ٢٠١١ م.

(٢) ويكيبيديا الموسوعة الحرة . wikipedia

لذا وللتاريخ نقول ان من يتابع السيد الجعفري في المحافل الدولية والإقليمية يشعر بالفخر ان يمتلك العراق مثل هذه الشخصيات التي تجعلك تشعر بالزهو وأنت تنتمي لبلد فيه من امكانيات الجعفري في الخطابة.

انخرط في صفوف حزب الدعوة الإسلامية عام ١٩٦٦م وهي السنة التي تخرج فيها من مرحلة الاعدادية بمعدل أهله لدخول كلية الطب، جامعة الموصل.

في عام ١٩٨٠م غادر العراق متوجهاً الى سورية بعد التضييق الذي مارسه نظام البعث ضد أغلب الدعاة، وبخاصة كوادر وقيادات الدعوة وانتقل من سورية الى الجمهورية الإسلامية في إيران، وبقي فيها حتى عام ١٩٩٠م حيث غادر الى لندن حتى سقوط نظام البعث عام ٢٠٠٣م.

- شارك في تأسيس المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق، وتصدى لمسؤولية المكتب التنفيذي في المجلس الأعلى.

- انتخب ناطقاً رسمياً لحزب الدعوة الإسلامية.

- شارك في تشكيل (لجنة العمل المشترك للمعارضة العراقية عام ١٩٩١م).

- شارك في تأسيس المؤتمر الوطني العراقي الموحد عام ١٩٩٢م.

- شارك في المؤتمرات السياسية للمعارضة العراقية مثل (مؤتمر بيروت عام ١٩٩١م).

بعد سقوط نظام البعث المقبور شغل الجعفري المناصب التالية:

عضو مجلس الحكم، وكان رئيس المجلس لشهر آب من عام ٢٠٠٣م.

نائب رئيس الجمهورية عام ٢٠٠٤م.

رئيس الوزراء لعام ٢٠٠٥م بعد انتخابات ٣٠ كانون الثاني عام ٢٠٠٥م.

في انتخابات مجلس النواب لعام ٢٠٠٦م انتخب الجعفري مرشحاً للائتلاف العراقي الموحد لرئاسة الوزراء بمنافسة قوية من قبل الدكتور عادل عبد المهدي، كثر فيها اللغط والتقويل، وكان للتيار الصدري دور واضح ومؤثر في ترجيح كفة السيد الجعفري وبفارق صوت واحد. إلا أن السيد الجعفري واجه رفضاً شديداً من قبل كتلة التحالف الكردستاني، وجبهة التوافق، والعراقية، وقيل أن هناك رفضاً مخططاً له من أجل إبعاد الجعفري من منصب رئاسة الوزراء.

وكان من المفترض أن يكون السيد عادل عبد المهدي هو البديل عن السيد الجعفري بوصفه وصيف الدكتور الجعفري، وبفارق صوت واحد، إلا أن قيادة حزب الدعوة أصرت على أن يكون البديل من نفس الحزب (حزب الدعوة) وقيل: إن هذا الأمر جاء بتوجيه أو مشورة من المرجعية في النجف الأشرف وهكذا كان السيد نوري المالكي هو المرشح البديل عن الجعفري^(١). أعلن السيد الجعفري عام ٢٠٠٩ م عن تشكيل جديد باسم (تيار الإصلاح الوطني) بمعية مجموعة من قيادات حزب الدعوة.

شغل رئيس التحالف الوطني العراقي الذي ضم (ائتلاف دولة القانون، والائتلاف الوطني العراقي) إلا أنه لم يكن مؤثراً فيه بسبب عدم إمتلاكه لمقاعد كثيرة في التحالف تساعده على ضبط حركة وإيقاع ومواقف التحالف، وبسبب تمرد أغلب الزعامات في التحالف على وجهات نظره إلا أنه رغم ذلك نجح في أن يكون وسطياً، هذه الوسطية ساعدته على أن يبقي التحالف متماسكاً إلى حد ما.

ومن خلال مراجعتنا إلى مواقف الرجل وتصريحاته وشهادات الآخرين، ومن مراجعتنا ومتابعتنا لفهم الشارع لشخصية السيد الجعفري وجدنا أن أبرز ركائز الثقافة السياسية لدى الشعب العراقي عنه هي:

أولاً: المجتمع الشيعي يرى أن السيد الجعفري يحاول في كل أدوار حياته السياسية أن لا يكون حزبياً بقدر ما يكون رجل دولة، وأن يكون قريباً من الجميع ضمن محددات الدستور، وأن يوجد خطاباً موحداً للجميع على قواسم ومشاركات دينية ومذهبية تارة، وتارة على أسس وطنية، وأخرى على أسس التعايش الإنساني، ولقد كانت فترة حكمته فترة تجسد - من خلال مواقفه العملية والنظرية - محاولة لبناء عراق على أسس وطنية مشتركة تلغي التوتر وتحفظ الهوية الوطنية، وتحفظ للمجتمع العراقي وحدته من خلال جديته في المواقف غير المتحيزة أو المتشنجة،

(١) اشارت الى هذا الأمر مصادر عدة كلها من نفس حزب الدعوة، وصرح به حيدر العبادي لقناة البغدادية بتاريخ

ورغبته في توسيع إطار المشاركة السياسية، وما زال خطابه يعتمد ذات الأسس، ومن خلال الاستطلاع المذكور وجدنا أن نسبة ٤١٪ يرون أن الجعفريّ رجل لديه سلوك وطني أكثر مما هو حزبي هذا فضلاً عن إعتراقات الوزراء الذين عاصروه واستوزروا في حكومته إذ شهدوا جميعاً أنه كان رجل المصلحة العامة.

ثانياً: السيد الجعفريّ حاول الدفاع عن المشروع الإسلامي في العراق بعد ٢٠٠٣ م، وأنه يمكن أن يقال عنه أنه رجل يهتم بهذا الجانب في الجانب النظري، وأنه ممن أيد ونظر وتفاعل مع الصّحوات في العالم العربي والإسلامي، ولكن لا توجد له جهود عملية في العراق بهذا الاتجاه خلال تلك الفترة، وحتى في تياره الذي أسسه لم نجد أيديولوجيات إسلامية واضحة محددة، مع أن الرجل من أبرز قادة التحرك الإسلامي في العراق، وممن يحمل ثقافة سياسية إسلامية عالية، لكن يلحظ على توجهاته السياسية ومركزات حزبه أنه لم يتضح بعد لديه مركزات النهوض بمشروع إسلامي في إطار الدولة أو خارجها، وقد وجدنا أن ٥٨٪ من الجمهور المستطلع يرون أنه رجل إسلامي بالمعنى العام، وليس الخاص، أو أنه إسلامي بذاته وتاريخه وخطابه لا بمشروع محدد وآليات محددة يمكن من خلالها يقال هذه الآليات التي أتبعها السيد للنهوض بمشروعه الإسلامي.

ثالثاً: وقد صنّف الجعفريّ - شعبياً - بأنه متحدّثاً أفضل منه عاملاً، وأنه في عالم النظرية أكثر إبداعاً منه في عالم التطبيق، وأنه يمتلك خطاباً أقرب للشعر والخيال منه إلى السياسة؛ لتعقيدات الوضع السياسي العراقي التي لا تتسجم مع شخصيته المرن، ولطالما استنفر مفرداته وخزينه الأدبي ليقول (أنا أقول) أي يعرب عن قدراته، هذا تقييم عام ربما يتفق عليه أغلب المثقفين في العراق والنخب.

رابعاً: وأنه ممن أسهم في بناء العملية السياسية بعد عام ٢٠٠٣ م، وذلك الكثير من العقبات، ولم يكن يوماً عقبة في طريقها، بل كان عقبة لنفسه كونه يمتاز بنوع من الخيال في رؤيته عن الحراك السياسي العراقي الداخلي، وعن طبيعة وفهم شخصيته وكيف يسوقها إلى الأمة.

خامساً: السيد الجعفري يتألق نجمه ويكبر دوره حينما يكون نقطة جامعة في الحراك السياسي، ويكون بموقع إشرافي عام، وتعبير آخر: رجل خير يعمل للإصلاح بين الناس، ويضعف دوره حينما يكون في منصب حكومي، لأنه أكبر من أن تستوعبه أو تستهلك شخصه التفاصيل، لأنه رجل دولة، وليس رجل حكومة، وهو من قال: إنَّ الحكومة أوسع من الحكم، والحكم أوسع من الحاكم^(١).

وهذا المنطق ينطبق عليه بدرجة أساسية، ومن خلال مراجعتنا لأفكاره التي طرحها في كتابه (حزام النار) نجده متفهماً لأبرز معضلات وعقد العراق تاريخياً، ويجد السير من خلال مواقفه لإعادة إنتاج عراق يتجاوز تلك العقد، ويؤسس إلى هوية وطنية وعراق موحد يتعايش أبنائه تحت خيمته.

ومن خلال الأستبيان عن فهم الشارع الشيعي لشخصية السيد من أصل ٢١٠٠ عينة من مختلف المستويات في ثلاث محافظات بغداد والنجف والبصرة وجدنا أن ٣٠٪ يرون أن السيد مؤهل لرئاسة الوزراء مجدداً، وأن ٤٠٪ يرون فيه أنه رجل من رجال حزب الدعوة، و ٥٠٪ يرون أنه رجل وسطي إصلاحي عام، و ١٠٪ يرون أنه له مصالحه الخاصة، ويميل لمن يحقق مصالحه السياسية، أو يتوقف كل بعده الواسع وأفقته الكبير النظري أمام مصالحة الخاصة به سياسياً وحزبياً.

٣- نوري المالكي^(٢)

اسمه الحقيقي نوري كامل، معروف في مرحلة المعارضة باسم جواد المالكي. من مواليد عام ١٩٥٠م، في محافظة بابل قضاء أبي غرق الواقعة غرب مدينة الحلة، وهو حفيد العالم الديني والشاعر المعروف الشيخ محمد حسن أبو المحاسن، والذي أصبح وزيراً في العهد الملكي الأول.

(١) جريدة الصباح ٦/٩/٢٠١٠م.

(٢) ويكيبيديا الموسوعة الحرة. wikipedia

أكمل دراسته العليا للماجستير في جامعة صلاح الدين في أربيل عن ديوان جدّه أبي المحاسن، ومن المفارقة أنّ المشرف على رسالته هو الدكتور فؤاد معصوم القياديّ في التحالف الكردستاني. متزوج وله ولد واحد وأربع بنات.

انضمّ المالكي إلى حزب الدعوة عام ١٩٦٨م، وكان من المقرّبين إلى أحد مؤسسي الحزب الشّهيد عبد الصاحب دخيل، الذي تمّ اعدامه بتدويبه في التّيزاب (حامض الأسيّد).

بعدها هاجر من العراق بعيد انتصار الثورة الإسلامية في إيران عام ١٩٧٩م، وكان يعمل موظفاً في مديرية تربية الحلة، وحكم عليه بالإعدام غيابياً.

كانت سورّيّة مقره للعمل مع المعارضة، وأصدر جريدة (الموقف) من هناك، وكانت تمثّل صوت حزب الدعوة في سورّيّة.

مثّل حزب الدعوة في لجنة العمل المشترك لقوى المعارضة العراقية عام ١٩٩٠م، وكان عضواً للأمانة العامّة، ثم رئيس لجنة مؤتمر بيروت للمعارضة العراقية.

اختير عضواً للمكتب السياسيّ لحزب الدعوة، وأصبح مسؤول الخطّ الجهاديّ للحزب. وعندما تعرّض الحزب للانشقاق إختار المالكي أن يكون وسطياً في ذلك، وأصبح حلقة وصل بين طرفي الحزب المتنافسين.

أختلف مع قيادات حزب الدعوة فيما يتعلّق بعملية إسقاط النّظام، وكان من الداعين إلى المشاركة في مؤتمر لندن الذي عقد منتصف ٢٠٠٢م، لكن دعوته جوبهت بالرفض من الخطّ الذي يقوده إبراهيم الجعفريّ، لكن الأخير اقتنع فيما بعد بالذهاب إلى واشنطن رافضاً أن يكون المجلس الأعلى ممثلاً للشيعة، وليدخل الحزب في موضوع المحاصصة التي تأسست في الخارج وكان الجعفري أول من قطف ثمار لندن في العراق مع رفضه له.

بعد سقوط النّظام ساهم المالكي في تأسيس مجلس الحكم وأصبح فيما بعد نائب رئيس هيئة إجتماعات البعث التي شكلها الحاكم المدني بول بريمر والناطق الرسمي لها^(١).

(١) اشير الى التفاصيل في هامش متقدم.

تولّى رئاسة لجنة الأمن والدفاع في الجمعية الوطنية العراقية، وناطقاً رسمياً للاتلاف العراقي الموحد.

شارك كعضو في لجنة كتابة الدستور، وكان معارضا بقوة للفيدرالية.

قرر الائتلاف العراقي الموحد ترشيحه كبديل عن السيد الجعفريّ لرئاسة الوزراء بعد رفض بقية الكتل القبول بالسيد الجعفريّ كمرشح لرئاسة الوزراء وتولى رئاسة الوزراء لفترتين حين إعداد الدراسة.

اما رؤية الشارع الشيعي عنه فهي:

أولاً: المالكى رجل صُنّف على أنه رجل حكومي، وأنه يمتاز بالقوة والوضوح في المواقف، وتمكّن أن ينقل العراق من أشد المراحل الحرجة أمنياً إلى مرحلة أكثر استقراراً وأعمق ترسيخاً لمؤسسات الدولة، وهناك من علّل الأمر بموقف الولايات المتحدة الأمريكية الساند له، وآخرين علّلوا الأمر بمساندة المرجعية له أول الأمر، وآخرين علّلوه بمساندة إيران، ودعم بعض القوى السياسية الداخلية لصالحه، لكنّ كلّ الأمور يمكن أن تكون عوامل مساعدة ومهمّة في عقلية وشخصية الرجل التي تمتلك محددات ومرتكزات ومؤهلات عبرت بالعراق من محتته إلى مرحلة أكثر استقراراً، وكففي بالرجل شجاعته التي أهّلته للتوقيع على إعدام طاغية العراق صدام حسين.

ثانياً: مواقفه مكّنته أن يحتلّ ثقلاً في الشارع العراقي، وطبيعة ممارسته السياسية هي من جعلته محورياً في بناء تحالفٍ شيعيٍّ قادرٍ على قيادة التشيع السياسي في العراق أو أحد الكيانات البارزة في هذا الصدد، فالملكى بشخصيته وتوجهاته ومن ثم بكيانه (دولة القانون) إستطاع أن يكسب شريحة مهمّة من أبناء الشعب العراقي، وهذا ما أكّده نتائج الإنتخابات مراراً، سواء على المستوى الإتحادي، أو إنتخابات مجالس المحافظات، وإن تأثرت نوعاً ما، وأن أحد استبياناتنا أكّدت أنّ الرّأي العام وبنسبة ٥٤٪ يرون أنه إليه يعود الفضل في تثبيت أسس الدولة، وأنّ ٥٥٪ يرون أنّ وجود حزب الدعوة ككيان سياسيٍّ موجود بشخصه لا بشخص الحزب، بعبارة أدق أن

الرأي العام يرى أن المالكي لم يستمد قوته بعد عام ٢٠٠٥م من الحزب، بل الحزب أستمد قوته منه، ولا يحتاج الأمر لمعرفته لكثير عناء، سيما بأصواته في انتخابات ٢٠١٠م تمكن عدد مهم وبارز من السياسيين العبور إلى البرلمان وإلى المناصب الأخرى، وأن نسبة ٥٦٪ يرون أن عمره السياسي قد انتهى بين القوى السياسية، وليس كذلك بين القوى الشعبية.

ثالثاً: أيضاً ينظر إليه الرأي العام الشيعي أنه أقرب إلى التحالف الشيعي الإقليمي وتوجهاته ودوره الذي يظهر في المنطقة بقوة، وهذا عزز من وزنه وموقعه الإقليمي، ومن علاقاته مع محاور التشيع السياسي في الإقليم في كل من إيران ولبنان والبحرين، وقد فسرت - داخل العراق شعبياً - طبيعة الصراع الداخلي الذي خاضه مع حزب البعث والقاعدة وبعض العناصر المتشددة، من أنها بسبب انتماؤه السياسي إقليمياً لخط المقاومة، مما أزداد في رصيده الشعبي.

رابعاً: يطغى عليه حزبته وتأثر إدارته للدولة والحكومة بالحزبية بنظر العديد من خصومه ومن المنتقدين له، وينتقد أيضاً من الرأي العام لكثرة الفساد الإداري والمالي في عهده، ويوجه إليه الآخرون تهم أنه لا يشرك أحداً بقراراته المهمة والتي توجب نوعاً من الإشراف كونها مصيرية، وأن نسبة ٤٥٪ يرون أن المالكي لديه ميول حزبية و٣٤٪ يرون أنه ليس كذلك و٢١٪ يرون أنه وسطي يجمع بين الاثنين في آن واحد^(١).

خامساً: يوجد من يشخص على المالكي أنه هو من نهض بحزب الدعوة، وأنعش دوره السياسي، وأن المكاسب التي حققها حزب الدعوة تعود إلى قوة شخصية المالكي السياسية ومواقفه الحكومية، ونفس الكلام يصح بنظر المراقبين في علاقة المالكي بطبيعة كيان (دولة القانون) لكن من سلبيات هذا الأمر هو أن نهاية حزب الدعوة ستكون بنهاية دور المالكي في رئاسة وزراء العراق.

(١) نتائج استطلاع مركز العراق للدراسات ٢٢ - ١ - ٢٠١٢م محفوظ في أرشيف المركز رقم ٧٦١ لسنة ٢٠١٢م.

سادساً: المراقبون يرون أنّ المالكى مع شعبيته الواسعة إلا أن عمره السياسي^(١) انتهى، فإنّ الخلافات والجدل الذي ولّدت فترة حكمه أنتجت ظروفاً ليس بصالحه، وعليه (المالكى) يمكن أن يكون رجل دولة ضمن الإطار العام لا رجل حكومة، مع أن الأحداث والمواقف تجدد عمره السياسي إن صح ما يقال عن انتهاء عمره الحكومى، وللحق يقال أن المالكى بقي محافظاً ومتألقاً طيلة عمره السياسي، وصار أحد رموز العراق، لكن عمره الحكومى يصح فيه الافتراض المتقدم. سابعاً: المالكى والجعفرى أعطوا إنطباعاً إلى بعض المثقفين في العراق من أن أبناء الطبقات العامة من الشبيعة غير أبناء البيوتات، فهم أشدّ قدرة على إدارة البلاد من أبناء المراجع، نعم هناك من يروج لهذه الفكرة وربما هي الوجه الآخر لفكرة نابعة عن جدل بين الحزب والحوزة وإيها أحق بالقيادة السياسية، وهناك من صور أنّ أحد ركائز الخلاف بين المالكى والسيد مقتدى أو السيد عمار هو كون المالكى من طبقة فقيرة، ولم يكن أبين أحد المراجع البارزين، ممّا جعلهم لا يولون له قدراً بتصوّر أنّهم الأجدر والأكثر احقية في توجيه الأمور داخل العراق، وفي قيادة التّشيع في العراق، هكذا فسّر الإعلام وبعض مواقع الانترنت أسباب الخلاف بينهم، وربما تسرّب هذا الكلام من البعض إلى الشارع العراقي في ظروف إنتخابية يحاول فيها كلّ طرف أن يكسب الآخرين إليه.

وبعبارة أكثر دقة أن هذا الأمر تسرّب من أدبيات حزب الدّعوة في مراحلها الأولى التي ركّزت في عقلية أجيالها بأنها البديل عن الحوزة نوعاً ما، ولا يمكن الجدل في مصدر هذا الأمر، والذي يريد المزيد يرجع للعديد من المصادر وأبرزها (قرار الحذف)، والخرسان في كتابه عن (حزب الدّعوة) ربما كانت الاشارة أكثر لهذا الأمر، فهو أوسع من تحدث عن الخلاف بين حزب

(١) والمقصود بعمره السياسي هنا هو ليس شعبياً، ولم يؤخذ في الأمر رأي الأمة، بل رأي القوى السياسية، فإن فترة تصدى المالكى لرئاسة الوزراء أوجدت له ثمة خلافات مع العديد من القوى السياسية الشيعية والسنية والكردية، ربما تكون سبباً لوجود اجماع ليس بصالحه، من هنا يقال انتهى عمره السياسي، هذا مع قطع النظر عن صدور قانون يحدد السقف الزمني للرئاسات الثلاث. وبغالبية ١٧٠ صوتاً في ٢٠١٣/٧/٤م والذي امتنع نواب دولة القانون من الحضور في جلسة التصويت.

الدعوة والمرجعية في المتبنيات الفكرية والسياسية^(١)، إلا أننا وجدنا للإنصاف أن الدعوة وضعت نفسها بخدمة المرجعية بنفس القدر الذي تعامل به الآخرون من القوى السياسية بعد عام ٢٠٠٣م.

ولا ننكر ثمة خلاف نقله التاريخ بين الدعوة ومرجعيتها، فسر بهذا النحو وترجم في مقالات البعض، وربما تسرب إلى ثقافة البعض، لكن الواقع شيء آخر، فإن أبناء المراجع وجدناهم مبادرين للخير بقدر ما يبادر الآخرون، أما القدرة الإدارية فلحد الآن ما يجري في العراق من قوة وضعف يتحملة الجميع دون تخصص لأحد.

وهناك من ذهب إلى أن ميول الشارع العراقي الشيعي النوعي نوعاً ما إلى المالكي بشخصه؛ أكد أن الثقافة السياسية للشارع الشيعي لا تتأثر كثيراً بمقولة ابن المرجع أحق من غيره بقيادة العمل السياسي والحكومي لشيعة العراق.

٤ - الشيخ همام حمودي^(٢)

همام باقر حمودي من مواليد بغداد الكرادة الشرقية ١٩٥٢م، حاصل على شهادة البكالوريوس في علم النفس عام ١٩٧٥م، له إصدارات عدة في مجالات علم النفس، والسياسة والفكر، وحقوق الإنسان، والتقريب بين الحضارات، ودراسات قرآنية.

رئيس منظمة النخب والكفاءات العراقية، وتضم مجموعة من الأساتذة والكفاءات العلمية.

رئيس منظمة الدفاع عن حقوق الإنسان في العراق عام ١٩٨٩م.

شارك كمحاضر في العديد من المؤتمرات والندوات التي عقدت حول (حقوق الإنسان، الصراع

الدولي، والدساتير) في كل من جنيف، إسبانيا، لندن، ماليزيا، وإسطنبول.

ترأس العديد من الوفود العراقية التي شاركت في دورات نظمت من قبل الأمم المتحدة

(١) صلاح الخرسان - حزب الدعوة الإسلامية - حقائق ووثائق - ص ٦٧ وص ٢٣ و٢٨٧.

(٢) ويكيبيديا الموسوعة الحرة - wikipedia

حول دراسة تجارب المصالحة الوطنية وكتابة الدساتير، في كل من جنوب افريقيا، ايرلندا الشمالية وماليزيا.

رئيس تحرير صحف ومجلات فكرية وسياسية وحوارية.

النشاط السياسي

عضو المجلس الوطني العراقي المؤقت ٢٠٠٤-٢٠٠٥م.

انتخب عضوا في الجمعية الوطنية العراقية ٢٠٠٥-٢٠٠٦م.

انتخب عضوا في مجلس النواب العراقي ٢٠٠٦م- لحد الآن.

رئيس لجنة كتابة الدستور ٢٠٠٥م.

رئيس لجنة مراجعة الدستور ٢٠٠٦م- لحد الآن.

رئيس لجنة العلاقات الخارجية ٢٠٠٦م- لحد الآن.

ومن خلال متابعتنا الميدانية وجدنا أن الشارع العراقي (العام والنخب) فهم شخصية الشيخ

همام بهائلي:

أولاً: انه رجل دين إسلامي يحظى بثقة المرجعية في النجف الأشرف والوسط الحوزوي عموماً، ويتناقل العديد من أن الشيخ بقي ثقة المراجع وطريقهم لفهم الكثير من التفصيلات السياسية في مراحل تكوين دولة العراق الأولى، ولطالما وجدنا النقد يتوجه إلى الطبقة الحوزوية إن مارست السياسة، إلا أن الأمر مختلف في تركيبة الشيخ لوجود ثمة قدرات ومرونة ووعي وترفع لدى شخصيته، جعلته يحضى باحترام لائق وعال ويكون حالة استثنائية.

ثانياً: انه يمثل جناح المحافظين في المجلس وانه لم تتأثر علاقته سلبياً بالمكونات السياسية الشيعية الأخرى، مع أن طبيعة العملية السياسية عانت من الشد كثيرا في هذه المرحلة، وأن الشخصيات الأخرى تنظر إليه باحترام كبير، كون الشيخ لم يلج الخصومات والخلافات الضيقة. ويفهم الشارع أن الشيخ وضع نفسه مؤخراً بموقع في المجلس يجعل الجزء الكبير من شخصيته ملك الأمة بإطارها الأوسع، لا إطارها الحزبي السياسي، وأنه يملح في فضاء عالٍ يجعله

بعيدا عن مرمى الناقدین. وبهذا فهو رجل دولة يامتياز، وفي استبيان أجري عام ٢٠١٢م على ٢٠٠٠ عيّنة من مختلف المحافظات؛ وجدنا أن نسبة ٦١٪ يحسبون الرجل على الوسطية، و٢٣٪ يرون أنه رجل حزبي، و١٦٪ يرون أنه مضطراً للوسطية.

وأنه ممن أسهم في تأسيس ركائز العملية السياسية بما فيها الدستور العراقي بعد ٢٠٠٣م، ويقال عن طبيعة شخصيته، نه يكظم غيضاً سياسياً لا لمصلحته، بل خشية على المصالح العامة.

ثالثاً: للشيخ حضوة ووجود في أوساط الأكاديميين في العراق والنخب المثقفة والواعية كونه اهتم بها أكثر من أي سياسي غيره، ولم يكن إهتمامه ببعده السياسي، ومؤطراً بإطار كيان محدد بقدر ما كان للمصالح الوطني العام، فقد وجدنا لدى المثقفين والأكاديميين المطلعين على مقالاته ودراساته التي نشرت في مجلة حوار الخاصة به من يصنّفه بأنه أحد المفكرين الإسلاميين العراقيين بعمق.

رابعاً: الشيخ ينتمي إلى محور التشيع الإقليمي بوضوح، وأنه أحد كوادر التحرك الإسلامي في العراق، وأحد مؤسسي المجلس، وله تاريخ جهادي يفخر به العراق، ولم يكن الشيخ رجل طارئ أو ملتحق بقدر ما كان وأسرته أحد الجذور المهمة تاريخياً.

خامساً: يتمنى عليه المحبون من المراقبين أن يوسع من دائرة علاقته بالأمة بأن تكون أوسع مما هي عليه كمفكر وسياسي عام، لأن الأطر الحزبية قد تضرر علاقة الأمة به ومقدار عطائه لها، خصوصاً أن الشعب العراقي يميل ويبحث عن شخصيات تنتمي إلى الإطار العام، لا الأطر السياسية المحددة والمحدودة.

٥ - حسين صالح الشهرستاني^(١)

من مواليد كربلاء عام ١٩٤٢م وهو من عائلة معروفة.

حاصل على شهادة البكالوريوس في الهندسة الكيميائية عام ١٩٦٥م، والماجستير في هندسة المفاعلات، وكذلك الدكتوراه في الهندسة الكيميائية.

(١) ويكيبيديا الموسوعة الحرة . wikipedia

عمل باحثاً علمياً في مركز البحوث النووية من عام ١٩٧٠م إلى عام ١٩٧٣م، ومدّرس في جامعتي بغداد وبنوى.

شارك في البرنامج النووي العراقي، وقيل أنه كان مستشاراً لصدّام في المجال النووي العراقي لكنه أعتقل عام ١٩٨٠م.

هرب من السّجن عام ١٩٩١م إلى إيران ومنها إلى أوروبا.

شغل منصب وزير التّفط بعد سقوط النّظام المقبور.

وكذلك نائب رئيس مجلس النواب في الحكومة الإنتقالية.

ثم نائب رئيس الوزراء لشؤون الطّاقة.

ويمكن أن نسجّل طبيعة فهم الشّعبة لشخصية السيّد الشهرستاني من خلال المتابعات

والدراسات الميدانية بما يلي:

أولاً: إنه رجل أكاديمي، وله علمية تجعله محلّ إعتراز الشّعب العراقي، خصوصاً أنه لم يساوم على مبادئة العلمية لصالح النّظام الصّدّامي الذي كانت لديه مخططات لتطوير أسلحة محرّمة ضمن حملته (التّصنيع العسكري) خدمة لايدولوجيات وأفكار كان النّظام البعثي يتبغي الوصول إليها، مع أنه كان موظفاً في الدولة في هذا القطاع التصنيعي.

ثانياً: بنظر الشّعب العراقي أن السيّد الشهرستاني رجل يحمل بعداً دولياً في شخصيته، ربما تأهل إلى ذلك كونه درس في الخارج، وربّما لأنه أقام علاقات واسعة مع شخصيات غربية، ويتأكد في ذاكرة الشّعب العراقي الأمر وضوحاً لإختيار الأخضر الابراهيمي له رئيساً للوزراء في المرحلة الانتقالية عام ٢٠٠٥م، مع أن الأمر لم يتم، إلّا أنه أعطى انطبعا للشّعب العراقي عن سعة علاقات الرّجل، وثقل شخصيته الدّولية.

ثالثاً: فهم الشّارع الشّيعي في بداية عمر العملية السّياسية بعد ٢٠٠٣م أنه قريباً من الحوزة ومن مرجعية السيّد السيستاني، وكانت له جهود لبناء خطّ سياسيّ بمعزل عن الأحزاب الأخرى، إلّا أن هذا الجهد وهذه العلاقة تقلّصت نوعاً ما وعاد في علاقته مع المرجعية شأنه شأن أي حركة أو حزب أو شخصية.

رابعاً: الرّجل بوزنه السياسيّ كأى حركة وحزب، ولم يكن له ثقل مميز يماهي وزنه الشّخصي والعلمي والدّولي، بل اندمج ضمن حركتها العامّة، ولم يتمكّن أن يؤسس حركة سياسيّة للمستقلين تستوعب قدراً كبيراً من شرائح الأُمّة، وبقي اسم المستقلين كأى حركة ثانوية في وجودها، ولم تعرّف بنفسها للأُمّة بدورها ولا رجالاتها، بل تعرّف من خلال شخص السيّد الشهرستاني لعدم إتصاح ايدولوجيتها، وتاريخ رجالاتها المنظور إليهم بنوع من التأمل في البعض ولم يعرف عنهم تاريخهم الإسلامي.

السيّد الشهرستاني كان يكرّر، ويؤكد أن قناعته ضدّ تأسيس الدكاكين السياسيّة، إلا أنّ الطّرف السياسيّة إنتهت به أن يكون أصغر دكان سياسيّ في العراق، وأمّا علاقته مع المرجعية لم يبق منها الحرارة التي عهدت - بنظر الأُمّة - بل الذي بقي عموميات هنا وهناك.

أمّا أداء الرّجل الحكومي والإداري، فقد توجّه إليه اللوم كثيراً من الحكومة والنواب والشّعب، وقد حملت بعض التّظاهرات الشّعارات المضادة لإدارته في ملف الطّاقة، ولطالما تندّر عنه الجميع في تكراره مقولة انه سيصدر الطّاقة للعالم، مع أن العراق يعاني عجز فيها، وهناك من ينظر إليه رجل دولة بقدر محدود يبلغ حسب الاستبيان ٣٤٪ من المستطلعة آراؤهم، ورجل حكومي بقدر أكبر ٥٢٪، مع أنه يؤاخذ عليه كونه حاداً ولا يمتلك مؤهلات ثقافية سياسيّة وفكرية واسعة، وليس متحدثاً بارعاً.

خامساً: السيّد الشهرستاني رجل له توجّهاته وقناعاته الخاصّة التي لا تؤهله للإيمان بمتغيّرات المنطقة، وأن يكون جزءاً من مشروع الصحوة الإسلاميّة الشّيعيّة، أو أن يكون له موقف وقناعة بطبيعة الموقف الذي تتخذه القوى الشّيعيّة إقليمياً كردّة فعل، وتحصيناً لموقفهم من التّحديات التي تواجههم، فالرّأي العام العراقي لا يفهم عنه موقفاً واضحاً بهذا الصّد، وربما عرف عنه ما يضعه في مربع البعد^(١).

(١) ملاحظة مهمة: - الرّأي الذي نعكسه عن كل شخصية هو رأي الأُمّة تقريبا، ولم يكن مستقيداً من الاستبيان فقط، بل هو أحد مصادرنا بالإضافة الى الإستطلاعات، ووسائل الاعلام، ومحاورات مع المتقنين والسياسيين واصحاب الرّأي ومسؤولي منظمات الرّأي، ومنظمات المجتمعات المدنيّة المعنية بالشّأن السياسي وغيرها، ولكن دراساتنا الميدانية ومتابعاتنا وقرائنا للساحة هي أهم العوامل المهمّة في معرفة رأي الأُمّة في كل شخصية.

٦. د. خضير الخزاعي^(١)

خضير موسى جعفر الخزاعي، من مواليد ميسان ١٩٤٨ م حاصل على شهادتي دكتوراه في علوم القرآن وفلسفة الفكر الإسلامي، لكن لم نتعرف عن الجامعة التي منحتها تلك الشهادتين. مارس التدريس لمدة ١٦ سنة، وهو كاتب، وشاعر، ومحاضر، ثم تسنم مسؤولية عضو الجمعية الوطنية، ثم وزيراً للتربية، ثم نائب رئيس الجمهورية وهو قيادي في حزب الدعوة تنظيم العراق.

له عدة مؤلفات منها:

- تفسير القرآن

- إضاءات في التأصيل الثقافي

- مفهوم الاستقامة في القرآن الكريم

- له ديوان شعر

- رئيس تحرير صحيفة المنتدى الثقافي

الدكتور خضير ينظر إليه الجمهور الشيعي في العراق بما يلي:

أولاً: انه رجل يحاول أن يرسل إلى الشارع العراقي رسائل مفادها أنه متمسك بإسلاميته وبمشروعه، بيد أن هذا لم يوجد - بنظر الأمة - له ثمة مشروع عملي يؤيده، ومن خلال الاستبيان وجدنا ان ٣٢٪ يرون أن الرجل بشخصه إسلامي، وأن ٣٥٪ يرون أنه لا يوجد أي مشروع يؤكّد إسلاميته عملاً ومشروعاً، وأن ٣٣٪ يرون أنه لا يختلف عن أي إسلامي آخر بالسلب والإيجاب.

ثانياً: انه مؤمن بالتحوّلات التي طبعت خطّ التشيع إقليمياً، ويفهم عنه المقرّبون والمرقبون، ويشيع في أوساط الأمة إيمانه بمرتكزات التشيع ونهضتهم في المنطقة فضلاً عن الصحوة الإسلامية.

(١) ويكيبيديا الموسوعة الحرة . wikipedia

ثالثاً: أنه واضح في موقفه سياسياً من حزب البعث، ومن العناصر التي تريد ضرب العملية السياسية، ولا يوجد له موقف وسطي بهذا الصدد، بل هو من خطّ الصقور الذين لا يتنازلون عن تلك الثوابت، وقد تجلّى موقفه هذا بتوقيعه على إعدام صدام حسين يوم كان وزيراً للعدل بالوكالة، وعلى عدد من المجرمين في وقت لاحق.

رابعاً: يفهم الرّأي العام العراقي الشّيعي أنه من الدعاة الذين يريدون بناء كتلة سياسية تتمكّن فيما بعد من قيادة التّشيع سياسياً في العراق، ولكنّ أمراً كهذا مبني على حظوظهم الإنتخابية، فهي وحدها من تؤهل أي كيان للمشاركة الفاعلة في الخارطة السياسية، كما يرى هو أن العديد من الظروف التي تمرّ بها العملية السياسيّة تجعل هذا الأمر إفتراضياً بالنظر إلى تقلبات مزاج وثقافة الأمة وتحوّلاتها.

خامساً: الدكتور خضير بنظر الأمة - حسب الإستطلاعات الخاصّة بالمركز لم يكن رجل دولة ٤٥ ٪، بل رجل حكومة ٢٣ ٪، على تأمل، ويشيع في الوسط الشعبي أن أقاربه وأخوته يؤثرون على سمعته.

٧ - السيّد عمار الحكيم^(١)

السيّد عمار بن السيّد عبد العزيز بن السيّد محسن الحكيم من مواليد ١٩٧١م، والده كان رئيساً للمجلس الأعلى الإسلامي في العراق، ورئيس الائتلاف العراقي الموحد، كما انه حفيد المرجع الديني آية الله العظمى السيّد محسن الحكيم المتوفى سنة ١٩٧٠م.

غادر العراق برفقة والده عام ١٩٧٩م وتلقّى دروسه في حوزة قم المقدّسة.

له أنشطة ثقافية مختلفة منها رئاسة مؤسسة شهيد المحراب للتبليغ الإسلامي سابقا.

تولى رئاسة المجلس الأعلى الإسلامي في العراق عام ٢٠٠٩م خلفاً لوالده.

أما أهم انطباعات الرّأي العام العراقي عنه فهي:

(١) ويكيبيديا الموسوعة الحرة . wikipedia

أولاً: انه الوريث الشرعي لجهاد أسرة آل الحكيم سياسياً، وأن السيد مستوعب لحركة ودور الأسرة وتصوّراتهم ورؤيتهم إبتداءً بجده الإمام محسن الحكيم، ومن ثم عمّه وأبيه، عن شعبة العراق وحقوقهم ومعاناتهم والظروف القاهرة التي عانوها تاريخياً، وطرق التعامل معهم، ومقدار ثقافتهم، وقدر تحملهم للمسؤولية التي تلقى على عاتقهم، وسبل الحل، ويدرك (السيد عمّار) الواقع الراهن الذي عليه شعبة العراق، ومن هنا نجدّه يواجه الأحداث ويؤسس لعلاجها بروحية تنطلق من رؤية آل الحكيم ودورهم التاريخي وطبيعة مواقفهم، وفهمهم للواقع العراقي، والخطوات التي يتخذونها، وكأنه يترسم خطى الاسرة، ويترجم رؤيتها بهذا الصدد.

ثانياً: ايضاً يفهم الرأى العام الشيعي عنه أنه رجل وسطي يمك بالعضا من النصف، إلا في الثوابت التي تمسّ المصالح الشيعية الأساسية والتي تعني لديه خطوطاً حمراء.

ثالثاً: إنه متحدث بارع، ومتمكّن من أدواته الخطابية، ولديه وعي سياسي عالٍ يمكّنه من إقناع الرأى العام برؤيته إلى حدّ ما.

رابعاً: الرجل نهض بالمجلس بمهمة جديدة أعطت للمجلس هويته الخاصة، وأنتهت مرحلة العموميات التي غيّت هويته وأفقده مؤيديه، ويفهم - الرأى العام - أن نتائج نهضته قد أحييت الدور السياسي للمجلس، ومدّه بافكار وآليات ورجالات جدّدوا حركته وأعادوا إليه قوّته.

خامساً: السيد عمار وان كان يترسم خطى عمّه وأبيه، إلا أنه في علاقته في الجمهورية الإسلامية في إيران يفصل بين العلاقة وبين الرؤية ذات البعد الشرعي، وبين الرؤية التي تراعي اعتبارات سياسية بحته، ويصحّ فيها الإجتهد بالرأى.

سادساً: في علاقته مع العالم العربي يحاول جاهداً أن يبقي شعرة معاوية أو أكثر معهم، ويعتقد راسخاً أنه لا بد لشعبة العراق من مدّ الجسور معهم، وأن شعبة العراق لهم خصوصيتهم وظروفهم وطبيعة علاقتهم مع العالم العربي، لا يقاس وضعهم على أي وضع آخر.

سابعاً: يحتفظ بعلاقات جدية مع الكرد، تلك التي أسسها جدّه وعمّه وأبوه، وله مع المكّون السني علاقات وسطية، يستند على فهم أكثر ليناً ورسوخاً في التعاطي بعالم الممكن.

ثامناً: هناك من يتمنى على السيد عمار أن يحتل دوره العام كأخ كبير للحركات الإسلامية السياسية الشيعية، ويحافظ على خيمة جدّه للأمة بدلاً من أن يمحصر نفسه في إطار سياسي محدد، فالأمة تحتاج السيد عمار بتأريخه وإسم أسرته زعيماً ألبوياً للجمع، أكثر من حاجتها له كمسؤول لحزب، وجهة محددة، وأنه ينبغي أن يكون ملك الجميع لا ملك حزب أو شريحة أو جهة معينة. وفي الاستبيان ظهر أن الذين يؤيدون سياسة السيد عمار الإقليمية ٣٥٪، والذين يؤيدون سياسته الداخلية هم ٤٧٪، والذين يعتبرونه مجدداً في المجلس ٦٥٪، علماً أن عدد المستطلعين ١٧٠٠ عينة من مختلف المثقفين في بغداد والعمارة والتجف الأشرف بتاريخ ٢٠١٣ م.

٨ - السيد مقتدى الصدر^(١)

السيد مقتدى بن السيد محمد محمد صادق الصدر، متزوج من ابنة عمه السيد الشهيد محمد باقر الصدر عام ١٩٩٣ م، وهو من مواليد ١٩٧٤ م. زعيم التيار الصدري وكان يضم جناحاً مسلحاً باسم (جيش المهدي) الذي حدثت مواجهات مسلحة بينه وبين قوات الاحتلال الأمريكي على أثر غلق صحيفة (الحوزة) الناطقة باسم التيار الصدري، وبعد مظاهرات سلمية لاتباع السيد مقتدى قامت قوات الاحتلال بقتل عدد من المتظاهرين. خاض مقاومة شريفة ومقدسة ضد الاحتلال الأمريكي ولا جدل في ذلك. اما فهم الرأي العام الشيعي للسيد فهو متفاوت ولكن الخط العام يمكن تحديده بما يلي: أولاً: السيد بن اسرة مجاهدة لها خصوصياتها السياسية تاريخياً، وحضورها النضالي في العراق، من هنا نجده يحاول جاهداً أن يكون ضمن هذا الخط، وتجده الأمة ميالاً إلى خط المقاومة، وله آراء شخصية في مجالات فقهية وغيرها صدرت عنه لانصاره رداً على استفئات أو استفسارات في الجانب السياسي، وما يتعلق بالعملية السياسية، ونجد انه يعتمد آراءه الخاصة به هكذا يعرفه المجتمع العراقي.

(١) ويكيبيديا الموسوعة الحرة . wikipedia

ثانياً: السيد مقتدى ايضا يميل إلى التوازن مع المكونات العراقية بأجمعها، وتوحيد اللحمة الإجتماعية، وله مواقف سياسية خاصة عن العملية السياسية بأجمعها، وعن بعض القوى السياسية الشيعية منها والسنية والكردية، وإن كانت لديه بهذا الصدد آليات خاصة به ربما اقنعت أو لم تقنع البعض من جمهوره، فضلاً عن عموم الجمهور الشيعي.

ثالثاً: السيد يحاول أن يكون عبر بياناته ومواقفه قريباً من هموم الشارع والفقراء، ولطالما حث السياسيين وأكد عليهم أن يقدموا الخدمات للناس، وترفّعوا عن مصالحهم، وعن إستغلال أموال المحرومين، لكنّ الرأى العام مقتنع بشخص السيد، إلا أن البعض منهم على شك كبير من إستجابة المقربين من السيد لهذه التوجهات. رُبما تأثراً بالإعلام، وربما تسربت إليهم ثمة حقائق ومعطيات عن بعض المقربين من السيد مقتدى ومقدار ما يملكون.

رابعاً: السيد بنظر الأمة قريبا ومخلصاً لهوموم الشيعة في العراق والمحيط الإقليمي، إلا أن السيد له رؤيته ومواقفه واجتهاده في علاج الأمور، قد تنسجم مع الخط العام، وقد تختلف، وقد تتأثر نوعاً ما بمواقف معينة وتتخذ أثر ردود أفعال، هكذا يفهم الشارع الشيعي مواقف السيد. وفي الإستبيان الذي أجري من قبل المركز^(١) تبين أن الذين يؤمنون بسياسة السيد مقتدى الخارجية ٢٣٪، والذين يؤمنون بسياسته الداخلية هم ٤٢٪، وأن نسبة ٥٣٪ يشككون بكفاءة البعض الذين من حوله مع وجود إشارات عن آخرين مقربين منه.

ملاحظات عامة:

الشخصيات الشيعية العراقية يلاحظ عليها في هذه المرحلة جملة من الملاحظات المهمة جداً والمؤثرة في توجهات الشيعة في العراق سياسياً وهي:

١ - الخلافات والاختلاف بين القوى السياسية

إن هؤلاء القادة وغيرهم يتباينون في توجهاتهم ومواقفهم السياسية التفصيلية، وربما حتى في

(١) استبيان مركز العراق للدراسات بتاريخ ٢٠١٣/٩/٣ م.

الكليات، ولا نعرف كمحققين أي من المشتركات تجمعهم، فإن ما من مشكلة تمرّ بها البلاد أو أزمة إلا تباينت واختلقت آراء القوم فيما بينهم حولها، حدّاً يصل إلى التناقض والقطيعة واختلاف وجهات النظر، بما يكشف عن سعة المساحات التي تفصل بين تصوّراتهم ومتبنياتهم عن مجمل المواقف في العملية السياسيّة، وبالجملة أنّ الشّارع الشّيعي لم يتعرف بوضوح عن طبيعة المحددات لدى السياسيّين الشّيعيين في العراق، وما هي النّقاط التي تعتبر مراكز لا يمكن لأحدٍ التفريط بها وخطوط حمراء يقف الجميع دونها.

أما ما يدعى عن وجود (التّحالف الشّيعي) فهو مجرد إسم إعلامي مفرّغ من محتواه؛ لعدم تحويل هذا الائتلاف إلى مؤسسة لها نظامها الداخلي، وطريقة إنتخاب أعضائها، وتوزيع الصّلاحيات والمسؤوليات فيما بينهم، وطريقة إتخاذ القرارات فيها، بل هو (الائتلاف) أمر قارب أن يكون الطّريقة العشوائية غير المقننة لأعضائها وغير الملزمة لأفرادها وللمكوّنات المنضوية تحتها، ولا يتجاوز الحالة الرمزية. وقد وجدنا أن ٦٧٪ من أبناء الشّعب العراقي يرون أنه لا وجود حقيقي لائتلاف أو تحالف شيعي، لا مؤسّساتياً، ولا في المواقف العمليّة.

٢- خلفيات الخلافات بين القوى السياسيّة

القادة السياسيّين الشيعة عبر مسيرتهم قبل ٢٠٠٣م وما بعدها، وبما أتهم يتّهمون الى توجّهات سياسيّة مختلفة غاية الإختلاف، فمنها إسلامية بالمعنى العام، ومنها بالمعنى الخاصّ، ومنها شخصيات متأثرة بخلفيات غربية وغير ذلك، كما أن بعض الشّخصيات تأثرت بالخلافات التي طبعت مسيرة العمل السياسيّ الشّيعي تاريخياً في مرحلة المعارضة، كلّ تلك المؤثرات باينت الشقة في توجّهات المسؤولين، ومانعت أن تخلق بينهم رؤى منسجمة وقواسم مشتركة في مرحلة الدّولة، ولقد وجدنا - ولبالغ الأسف - منهم من هروا بقوة إلى الإحتلال الأمريكي وتعامل معه بانسراح كبير، فمنهم من قدّم سيف ذي الفقار الذهبي لرامسفيلد وزير الدفاع ووزير الموت الذي كان المسؤول عن إحتلال العراق وإراقة دماء شعبه، ولا نعلم ما هي الرمزية بين سيف ذي الفقار وبين رامسفيلد، ومنهم من أقام لبرايمر الولايم وقدم الهدايا، ومنهم من زار البيت الأبيض

الأمريكي بسبب أو بدون سبب.

٣- عدم وضوح دور المرجعية في العملية السياسية دستورياً

من المعروف أن لمرجعية النجف طريقتها في علاج الأمور من خلال الإشراف العام والتوجيه للقادة السياسيين ببيان الخط العام، وهذا يمكن أن يؤدي دوره لو أحسن السياسيون التعامل مع هذه الطريقة، وحوّلوا هذه العموميات إلى قواعد وتفصيلات هامة في مسيرتهم العملية في قيادة دولة العراق. لكنّ طريقة المرجعية في النجف (الإشراف العام) وعدم تحديد دورها التفصيلي في العملية السياسيّة كونه غير محدد دستورياً؛ أدى إلى بروز الإجتهاادات المتباينة لدى القوى السياسيّة في مجمل الأمور، والتي أدت لاحقاً إلى إتساع الهوة في علاج الأمور، والحال أنّ الوضع السياسيّ داخلياً وخارجياً يستدعي موقفاً موحداً وآلية مختلفة.

٤- الانشطار في القوى السياسية الشيعية

وجدنا أن القوى الشيعية بعد عام ٢٠١٠م انشطرت إلى كتل وتحالفات متعددة، منها من يمثل مدرسة الصدر الأوّل، وهم دولة القانون، ومنهم من يمثل مدرسة الصدر الثاني سياسياً وهم التيار الصدري، ومنهم من يمثل الخط الحكيمي وهم المجلس الأعلى، ومنهم من يمثل خط ولاية الفقيه وهم بدر والعصائب والكتائب، ومنهم من يمثل خط الشيخ يعقوبي، وآخرين مثّلوا الخط الليبرالي والذين اخذت تبلور حركتهم بعد عام ٢٠١٤م. وعليه يمكن القول: إنّ العملية السياسيّة في العراق فيما يخصّ الشيعة وبعد عام ٢٠٠٣م أفرزت كيانات، ولكلّ كيان توجه ويمثّل مدرسة محددة، وينطلق من خلفيتها في ممارسة دوره السياسيّ، وفي تعبئة جمهوره، وهذا يدعونا إلى القول: إنّ ظهور هذه القوى يعدّ أمراً ذا حدين يمكن أن يكون إيجابياً في أن تعدد الكيانات يؤدي إلى أن تستوعب هذه الكيانات أغلب شرائح المجتمع الشيعي وطبقاته، وهذا ممدوح إلا أنه بنفس الوقت يمكن أن يؤدي إلى تعميق الهوة وتباين الرؤى إن لم توضع له ضوابط ومحددات، مما ينعكس على العملية السياسيّة سلباً وتعطيلاً وشللاً، وبالتالي يؤدي هذا إلى استغلاله من قبل الآخرين أعداء وخصوم سياسيين.

إن تعدد التوجّهات السياسيّة أمر طبيعي كنتيجة لتاريخ هذه المدارس السياسيّة والعملية في العراق، ولكن الإشكال والحشية في أنّ هذا التعدد لا يوجد له محددات، وصهومات أمان تحول دون أن يكون عنصر ضعف لعدم وجود مؤسسة ونظام داخلي يرتكز إليه الجميع في حسم الخلافات، وهذا منشأ الخوف على مستقبل العملية السياسيّة، لأننا وجدنا عملياً توجّهات مختلفة لا تصبّ في الصالح الشيعي، بل تؤدّي إلى تصدّع قوّته ووحدته التي يفترض أن تكون هي صمام الأمان حكومياً وبرلمانياً وسياسياً في صون العملية السياسيّة في العراق، والأشدّ خطراً على مستقبل هذه القوى ليس عدم وجود محددات، بل غياب الوضوح في طبيعة علاقتها بالمرجعية، أو علاقة المرجعية بها سواء في الدّستور العام أو ضمن السياق المتعارف في رسم طبيعة العلاقة ومدى استعداد هذه القوى السياسيّة في الاستجابة لتوجيهات المرجعية، ثمّ يأتي الكلام - على فرض وجود آلية للعلاقة بين المرجعية والقوى السياسيّة - أي مرجعية لها الكلام الفيصل في الأمور، ونحن نعرف أنّ بعض القوى لها توجّهات نحو مرجعيات خاصّة، فهل ينقاد الصّديريون لأحد غير السيّد مقتدى؟، ورجال الفضيلية لغير الشّيخ يعقوبي؟، وهكذا الآخرين، فكلّ حزب رؤيته وعلاقته التي تحددها تلك الرّؤية، إننا لا ننتقد أحداً هنا بل نصف ونتحدث عن واقع خارجي في ظل غياب القانون والدّستور الذي يحدد طبيعة العلاقة بين الأئمة والمرجعية، أو القانون الذي يحدده النّظام الداخلي - المفترض - لمؤسسة الائتلاف الشيعي في طبيعة التّعامل مع المرجعية، ومن هي المرجعية التي لها الكلام الفيصل؟!.

٥- التفرد في القرارات الإستراتيجية التي تخص مستقبل الدولة

وجدنا في العديد من المواقف أنّ بعض القوى السياسيّة تتصرّف في إدارة الدّولة وكأنها المعني الوحيد بالأمر، وأنّ الآخرين مجرد رعايا، بينما العملية السياسيّة من حيث البناء والإستمرار اعتمدت جهود الجميع، بل ربّما البعض كانت له جهود إستثنائية، ولبالغ الأسف غيبت حيناً، وأنّ الظّرف الذي عليه شيعة العراق يستدعي عدم التفرد في اتخاذ القرارات، وتوسيع قاعدة المشاركة بها يجعل العملية السياسيّة ذات زخم، ومدعومة من الجميع بشكل يعزز قوّتها، ويزيد في شعبيتها،

والمؤسف أن كلاً يحاول أن يعكس قناعته إلى الشعب، ويبرر سياسته للجمهور، وهذه لها نتائج وخيمة على مستقبل وحدة الأمة وثقافتها وقناعاتها. نعم يمكن أن يكون التفرد ممكناً في الشؤون التي تخص الحكومة والإختصاصات، أما في الأمور ذات البعد الإستراتيجي فإن أي تفرد يعني السير بالدولة نحو الهاوية.

٦- طبيعة العلاقات بين الأحزاب الشيعية وأحزاب من مكونات أخرى.

ووجد المراقبون أن آخرين من الشخصيات والقوى السياسية الشيعية يقيم علاقات حسنة مع مكونات وقوى سياسية أخرى، لكنه يجيئها لصالح حركته، وكان بإمكانه أن يسخرها لصالح العملية السياسية، فهو لم يكلف نفسه حتى وسيطاً لحلّ الأزمات، منطلقاً من خلفية علاقاته الحسنة مع الآخرين.

وعليه أن قادة شبيعة العراق يمتلكون سياسات متعددة، ورؤى متباينة، ومدارس متعددة، ليس من السهل القول والإدعاء أنه سهل عند الضرورة إنسجامها وتوحيدها في أي موقف، بل هي بذاتها وتفرقها أحد التحديات المهمة التي تواجه العملية السياسية، ومصالح الشبيعة في العراق، ويجدر التنبيه هنا إلى أن هذا التباين هو أحد عوامل ضعف العملية السياسية، وليس أحد عوامل قوتها، هذا ما عليه إجماع المراقبين والمحللين، وفي استبيان أجراه المركز على ٣٤٠٠ عينة في عموم المحافظات العراقية الوسط والجنوب عام ٢٠١١ م تبين ان نسبة ٦٧٪ يرون أن الإختلافات بين القوى السياسية عامل إضعاف لهم^(١)، وأحد أسباب منع تقديم الخدمات بنحو أفضل، وأحد أسباب وصول شخصيات غير حسنة إلى قلب العملية السياسية ومراكز القرار الشيعي، لأن المحاصصة الحزبية هنا تلعب دورها؛ كون كل جهة تريد بناء قوتها بمعزل عن الآخر، حتى أن الباحثين شخصوا في إنتخابات مجالس المحافظات ٢٠١٣ م وإنتخابات عام ٢٠١٤ م البرلمانية أن بعض القوى السياسية الشيعية قد سهّلت دخول العديد في قوائمهم، وأوصلتهم إلى مجالس

(١) اجري الاستطلاع في ١/٦/٢٠١١ م على ٢٨٧٠ عينة من بغداد والبصرة والناصرية، ويحمل الاستطلاع ٣٠ سؤال

اقتطفنا منه محل الحاجة، محفوظ في ارشيف مركز العراق للدراسات برقم ٣٣٩ - ٢ لسنة ٢٠١١ م.

المحافظات والبرلمان، وهم لا تاريخ إسلامي لهم إلا بالإطار العام، بحثاً عن القاعدة على حساب النوع والتاريخ والمواصفات، ولاحقاً ضمن البرلمان وضمن الحكومة، وتناست خيرة رجالها، وأنها فعلت هذا من قبل، إلا أن هذه الفترة أشد وضوحاً.

٧- الشخصيات الشيعية ومشروعهم الإسلامي إلى أين

مع إسلامية البعض من الشخصيات تاريخياً ومنهم من هو مؤسس للعمل الإسلامي إلا أن مشروعهم الإسلامي بعد عام ٢٠٠٣م من خلال الحكومة والدولة وخارجها لم يتضح بعد، بل جَلَّ أهتمامهم العملية السياسية والتنافس عليها، وكسب الجماهير بإتجاهها وفق برامجهم، ولم تجد الأمة أحداً قد نهض بمشروع ثقافي تنموي إسلامي معتد به من هذه القيادات الإسلامية، إلا شيئاً من هنا وهناك، مع أن العلمانيين في العراق بعد هذه الفترة لهم صولات وجولات، ومؤلفات ونوادٍ، وقنوات ووسائل إعلام، وحضور ميداني لا يجاريه حضور، هذا فضلاً عن أن المشروع الأمريكي يصول ويجول في العراق ويغرس أنبابه إلى حد العضم ويعمق الخنجر في خاصرة الأمة.

بل حتى الثقافة السياسية اللازمة والتي ينبغي أن نحصن بها أمتنا كي تسند العملية السياسية، وتتلاحم معها، وتدافع عنها، وتقف موقفاً واضحاً في الدفاع عن مصالحها، لم ينهض بها أحد إلا القنوات الإعلامية، وبعض من الشخصيات خارج هؤلاء السياسيين المشغولين جل إهتمامهم بالأداء الحكومي، والخطاب الحكومي، وترسيخ القانون وغيره من المفاهيم، بينما الأمة تحتاج إلى ثقافة عالية من خلال الإصدارات والنشرات، وتحشيد كل الجهود واستنفار كل الطاقات لتعميق الوعي أزاء المخاطر التي تهدد مشروعهم، لكي يمكنها وعيها من الوقوف في الدفاع عن مصالحها، وياليت شعري ليتهم يعملون كما يعمل الخصوم والأعداء، وأن الأشد إيلاماً حتى الثقافة السياسية التي ينهض بها البعض منهم في غالبها موجه ضد البعض منهم.

هذه جملة من الملاحظات العامة عن الشخصيات والملاحظات العامة التي يتحدث عنها الرأي العام الشيعي، عنهم وعن أحزابهم التي تشكل ركيزة وعماد العملية السياسية في العراق، مضافاً إلى وجود العديد من الأسئلة والنقد والإشكالات عن توجهاتهم الفكرية والسياسية

ومتبنياتهم الايديولوجية سياسياً، وما هي دواعي قربهم من الديمقراطية الأمريكية بينما هم أدعوا وضحوا لهذا الادعاء من أنهم يبتغون إقامة الدولة الإسلامية.

الانسجار والاتحاد السياسي بين الهكونات السياسية الشيعية

من خلال الإستعراض الموجز الذي قدّمناه فيما سبق عن أسباب ودواعي تشكيل أحزاب متعددة للمكوّن الشيعي في العراق يتبين لنا طبيعة العلاقة التي تربط هذه المكوّنات. والمتابع للمتبنيات العقائدية والفكرية الشيعية يخرج بنتيجة مهمّة مفادها أنّ المكوّن الشيعي في العراق على أقل تقدير لا ينبغي أن يكون فيه أكثر من تشكيل سياسي، وبخاصة في ظلّ الظروف السياسية السائدة في العراق منذ تأسيس الدولة العراقية الحديثة في عشرينيات القرن الماضي، بل وقبل ذلك التاريخ بقرون من الزمن، إذ أنّ المكوّن الشيعي في العراق يمثل سنخية واحدة لا تقبل التّجزئة أو التفكك لأسباب عديدة.

المظلومية والإقصاء

فان الظلم المتعمّد الذي تعرّض له أتباع أهل البيت عليهم السلام في العراق من قِبَل الأنظمة التي تعاقبت على حكم النظام السياسي في العراق؛ جعلت من شبيعة العراق أمام معاناة واحدة وأملت عليهم موقفاً واحداً موحداً، على اعتبار أن المستهدف في ذلك الإقصاء والإبعاد عن المسرح السياسي هو الهوية الشيعية في هذا البلد، إذ أنّ أصحاب هذه الهوية يمثلون الغالبية السكانية، وهذا يمثل مشكلة كبيرة للأنظمة الحاكمة في العراق، لأن أي ممارسة سياسية فيها شيء من الديمقراطية أو التمثيل السكاني يعني بالضرورة وصول طبقة سياسية تمثل هذه الغالبية، وبما أن الأنظمة الحاكمة على امتداد التاريخ السياسي في العراق هم من الإنتماءات السياسية الأخرى التي لا تمثل بأي حال من الأحوال الغالبية السكانية، بل ولا تعبّر عن الحد الأدنى من تطلّعاتهم. لذلك عمدت الأنظمة الحاكمة جاهدة أن تطمس الهوية الدينية للغالبية السكانية للعراق والتمثلة بالغالبية الشيعية، من خلال التجهيل الثقافي المتعمّد أو من خلال زجهم في الحروب المختلفة أو

من خلال التهجير القسري ولأسباب مختلفة^(١).

تلك هي واحدة من دواعي توحد شيعة العراق وعدم الحاجة إلى وجود أكثر من تشكيل سياسي يعبر ويدافع عن تطلعاتهم، وهذه الجنبه - وهي جنبه المعاناة - ينبغي ان تكون أحد أسباب وحدة الشيعة العراقيين سياسياً.

التفاف الشيعة حول المرجعية

ان التفاف شيعة العراق حول مرجعيتهم الدينية جعلهم أكثر توحداً، هذه المرجعية رغم اختلافهم في تحديد دورها ومناهجها في التعامل مع الواقع السياسي إلا أن هذه الاختلافات لم تتحول إلى خلافات تؤدي إلى تنوع التركيبة الاجتماعية في شيعة العراق، لأن مراجع الدين وعلى امتداد التاريخ كانوا يرون في تصدّي أحد المراجع الدينية للمرجعية والفتيا يكفيهم مؤونة التصدي، ويسقط عنهم التكليف، مع الإحتفاظ برأيهم الفقهي والاستدلالي في إستنباط الحكم الشرعي، لهذا ترى أن لكلّ مدّة زمنية فقيهاً واحداً تشي له الوسادة ويتصدّى للفتيا والإجابة على اسئلة المكلفين وبهذا تكون له المحورية في قيادة التشيع سياسياً.

هذه الميزة في المؤسسة الدينية تعد واحدة من عوامل وحدة شيعة العراق وعلى مدى قرون طويلة، مما جعلت عوام الشيعة ينهلون من مصدر واحد لا يقبل التفكك أو الانقسام. وكان من المفترض أن ينعكس هذا على الموقف السياسي ايضاً، كما انعكس على حياتهم الاجتماعية والجهادية؛ كي لا يتشظى الموقف السياسي إلى حركات وأحزاب متعددة ومتناقضة أحياناً، إلا أن الظروف القاهرة التي عاناها شيعة العراق، أدت إلى تعدد الإجتهدات السياسية في أسلوب معالجة التحديات، لكن هذا التعدد في الحركات يمكن القول أنه لم يتسرب إلى الأمة الشيعية في خلق تفكك إجتماعي سياسي ما زالت مرتبطة بالمرجعية.

(١) عبد الكريم آل نجف - من أعلام الفكر والقيادة والمرجعية - دار المرجعية - بيروت ١٩٩٨م - ص٥٦. وحسن شبر - تاريخ العراق السياسي - ج ٢ - التحرك الاسلامي ١٩٠٠ - ١٩٥٧م - دار المنتدى للنشر - بيروت ١٩٩٠م - ص٢٣٠.

الوحدة العقائدية

فإن وحدة الثقافة الدينية المبنية على أساس وحدة الرؤية الكلامية لمختلف القضايا الدينية، ابتداءً من الإيمان بالله وبصفاته وأفعاله الثبوتية والسلبية، وانتهاءً بأبسط القضايا الثانوية في الفكر الإسلامي الاثنى عشري، كمسألة الرجعة ومروراً بقضايا التشيع الكلامية الأخرى، كالإمامة والعصمة ومظلومية أهل البيت تجعل الشيعة في العراق وسائر الدول الأخرى يحملون ثقافة واحدة تزيد من تماسكهم وانسجامهم، وتلقي هذه الوحدة بظلالها على الإنسجام المذهبي أيضاً رؤية وممارسة، خلافاً لبقية المكونات الأخرى، فالسنة على سبيل المثال ينتمون إلى أكثر من مدرسة كلامية، ولأكثر من رأي كونهم ينتمون إلى أربع مدارس فقهية، فضلاً عن العديد من المدارس الكلامية على مدى تاريخهم في هذا المجال، ابتداءً من التوحيد والتجسيم إلى تقديس قبور أوليائهم واختلافهم فيها، مروراً بالصفات الأفعالية والذاتية وليس انتهاء بالأرجاء والمنزلة بين المنزلتين. المحصلة من كل ذلك أن البعض يرى أن لا مبرر لوجود أكثر من تشكيل سياسي يعبر عن إرادة شيعة العراق ماداموا لم يختلفوا ذلك الاختلاف.

إن هذا الكلام صحيح ودقيق إلى حد كبير، لكن في الوقت نفسه فإن شيعة العراق كانوا كذلك قبل الشروع في مرحلة التحرك السياسي، وأن ماذكرناه من وحدة المبنى الفكري والعقائدي يختلف عما هو موجود في الجوانب السياسية، لذا فإن أبرز أسباب تباين الموقف السياسي الإسلامي العراقي وتعدده هي:

أولاً: منهج الإمام الخميني رحمته الله

فبعد أن طرح الامام الخميني رحمته الله نظرية ولاية الفقيه في جوانبها السياسية في النجف الأشرف في الستينيات التي أكدت أن لا فرق في الإسلام في أبعاده الفقهية والفكرية والاجتماعية وكذلك السياسية، بدأت مشارب العلماء تختلف في التعامل مع البعد السياسي للإسلام، وبناء على هذا الاختلاف اختلفت الثقافة الجماهيرية معها.

ثانيا: الرؤية السياسية للأحزاب الشيعية

إن الرؤية السياسية للأحزاب الشيعية العراقية قد اختلفت ليس فقط بناء على المعطيات السياسية، بل لأن الظروف التي تأسست فيها الأحزاب الشيعية هي الأخرى كانت عامل مساعد على مزيد من الاجتهاد والانقسام في الجسد الشيعي سياسياً، فالضغط السياسي الذي مارسه النظام البعثي منذ أواخر ستينيات القرن الماضي جعل بعض القيادات الدينية والسياسية تختلف في طبيعة فهمها وإدراكها وأسلوب عملها مع هذا النظام، فمنهم من وجد أن استخدام القوة وتأسيس الأحزاب هو السبيل الأمثل لمواجهة سطوة النظام بعد أن وصل النظام في بطشه وإجرامه واستبداده إلى حد كبير، بينما وجد البعض الآخر أن بناء الأمة بناء عقائدياً وفكرياً وثقافياً وعبر مراحل من شأنها أن تغير موازين المعادلة السياسية في العراق فتغير ثقافة شيعة العراق يساعدهم في المطالبة المشروعة لحقوقهم، ويجعلهم يتحركون بوعي تام مع هذا النظام^(١)، وأن أي حركة مسلحة كانت أو غير مسلحة ستجد طريقها للنجاح؛ لأن الأمة التي تستقبل المشروع الجديد هي أمة واعية وقادرة على تحمل المسؤولية.

ثالثاً: الهجرة واثرها في اختلاف الشيعة سياسياً

كما ان هجرة أو تهجير أغلب القيادات السياسية والدينية من العراق، وبخاصة بعد الانتفاضة الشعبانية والماسي التي عاشها شيعة العراق اوجد حالة من الفتور بينها وبين جمهورهم في الداخل العراقي الذي بقي لوحده يواجه قدره المحتوم، فواجه الذل والهوان من تجويع وتركيح واذلال الى حد كبير دون ان يرى من يسمع صوتهم او يسمع لكن لا يقدم لهم شيئاً يذكر.

لذا يأتي تصدّي بعض القيادات الدينية بعد الانتفاضة الشعبانية من الداخل العراقي^(٢)

(١) ثقافة حزب الدعوة - الجزء السياسي - منشورات الدعوة الإسلامية، المجلد ٢، مطبعة رينغا رنغ، طهران ١٩٨٤م.

وانظر رؤية الشهيد محمد باقر الحكيم عن الموضوع نفسه في جريدة اللواء ١٠ مايس ١٩٨٢م.

(٢) أمثال حركة السيد الشهيد آية الله محمد الصدر رحمته الله.

والدِّفاع بشكل واضح وصريح عن حقوقهم وتحول هذه القيادة الى الاب الحنون الذي تحوّل الى ملاذاً لغالبية الناس في الاحتضان او التّأسي به، أو شعورهم بأنّ الظلم الذي يعيشونه لا يعيشونه لوحدهم جعلهم - قسم من الشيعة العراقيين - يتجهون الى تأييد الاحزاب التي تأسست في الداخل وليس في المنافي، ويرون ان شجاعة وتصدّي هذه الرّموز - قيادات الداخل - والوقوف بوجه الطّاغوت يوّلّد في قلوبهم بصيصاً من الأمل في المستقبل، لكنه في الوقت نفسه يزيد من شرح العلاقة بينهم وبين من هم في الخارج، لأنّهم لا يشعرون بالآلام وآمال المعذّبين كما يشعر به من في الدّاخل والذي حمل أكفانه على كتفه من أجل التّشيع والعدل ورفع الحرمان^(١).

هذه الأسباب لا بد أن تكون حاضرةً في دراسة عوامل وأسباب تشكيل أحزاب وحركات سياسيّة مختلفة في الاسم والمسمّى فنشأ حزب الدّعوة بقيادة الشّهيد الصّدر الأوّل، وتطوّرت نشأتها قوّة بعد ثورة الامام الخميني، وبعد انتصاره ليكون حاضنة لهذه الحركة فنشأ في المهجر المجلس الأعلى في الجمهورية الإسلاميّة ثم نشأ في الدّاخل حركة وتيار (يمكن ان نسميه او نطلق عليه) تيار الشّهيد الصّدر الثّاني، وان انشطاراته أو جدت حركات أخرى وهكذا.

كما أنّ المصالح والاجتهادات الشّخصية هي الأخرى كانت حاضرة وبقوّة في التنوع والانقسام السياسيّ الشّيوعيّ، فكثرة القيادات جعلها تولّد حالة من الاختلاف والتّنافس على الزعامة السياسيّة، ولهذا قد تجد حزبا واحدا ينقسم ويتشظى على نفسه لا لاختلاف أيديولوجي أو سياسيّ أو فكري بقدر ما هو اختلاف على زعامة الحزب^(٢) وهكذا تحوّلت بعض القيادات السياسيّة داخل الحزب الواحد الى مزرعة البصل (قومي كلهم رؤوس أرايت مزرعة البصل)^(٣)، كما ان الصّراع المرير من قبل تلك القيادات السياسيّة في المهجر، والأمزجة المختلفة وظروف المهجرة والحالة النفسية والاقتصادية لم تدع مجالاً للانسجام بين أغلب القيادات السياسيّة الشّيوعيّة

(١) للمزيد يراجع عادل رؤوف، عراق بلا قيادة.

(٢) كالانقسام الحاصل في حزب الدعوة الإسلاميّة والذي يعد من اقدم الأحزاب الشيعية في العراق، وحصل في المجلس والتيار الصدري واغلب الحركات السياسية الشيعية.

(٣) الشاعر الشيخ علي الشرقي.

هناك، فتشظت الأحزاب، واختلفت المشارب، وتصارعت الإرادات فكانت الانقسامات. لكن رغم الخلاف والاختلاف بين هذه القوى السياسية المنقسمة على نفسها إلا أنها نجحت لحدّ كتابة هذه الدراسة في الحفاظ على الحد الأدنى من وحدتها، فلازالت الهوية الشيعية هي الباعث الأسمى الذي يحرك هذه القوى، ورغم اختلافهم الى حدّ الخصومة والتنافس، غير ان هذا التنافس والاحتراب اذا وصل الى حدّ تهديد الهوية الشيعية في بعدها السياسي فان الجميع ينسى او يتناسى هذه الخلافات، لكن كم هو عمر هذا التناسي او النسيان؟ وهل سيبقى الى أمد بعيد أم أنّ الظروف السياسية والمصالح الحزبية ستعلو في نهاية المطاف على الهوية الاسمي؟ هذا ما تحدده طبيعة المعطيات السياسية العراقية وحجم التحديات والتغيرات التي تحصل في المنطقة. ويمكن لنا هنا ان نحدد عدداً من الملاحظات وهي:

١- اجماع القوى السياسية الشيعية في الحفاظ على العملية السياسية

ان هذه الحركات بعد ٢٠٠٣ م لديها اجماع في الحفاظ على العملية السياسية والدستور، وأنّ حقوق ومكتسبات الشيعة في العراق والمنطقة والوقوف ضدّ مخططات المحيط الإقليمي خطّ أحمر لدى غالبية القوى السياسية، وقد وجدنا أنّ العملية السياسية مرّت بمخازات عسيرة وتحديات خطيرة أمنية واقتصادية ودبلوماسية، والتفاف على الدستور، وضغط خارجي إقليمي ودولي، لكن جميع هذه التحديات لم تفت في عضد القوى السياسية الشيعية وتحملها عن التنازل عن حقوق ومصالح الشيعة السياسية في العراق مهما قيل ومهما صدرت من اجتهادات من هذا الحزب او ذلك التيار لكنهم جميعا يسعون الى وحدة وطنية تصون البلاد وتجنّب الانقسامات وتصهر الجميع في بوتقة الوطن والايان بالعملية السياسية وحفظ حقوق الشعب العراقي.

٢- سلمية العلاقة بين الاحزاب الشيعية

لم تسجّل الأحداث بعد هذا التاريخ اي صراع مسلّح بين هذه القوى، وبقي التنافس محصورا في اطاره السياسي، مع أنّ كلّ جهة تعتقد أنها الأجدر بقيادة التشيع في العراق سياسياً، وإن حصل خلاف ايا كان نوعه ومستواه فهو محدودٌ وعابرٌ. كما لم تسجّل المرحلة اي تجاوز لرأي المرجعية -

أيًا كانت وفي أيّ موقف كان - إلا في بعض التفاصيل من الاداء الحكومي التي يعتقد فيها رجال الحكومة انها من تخصصهم ومن المساحات المسموح لهم الاجتهاد بها.

٣- الاحزاب الشيعية لا يمتلكون مؤسسة سياسية تجمعهم

لم يظهر الائتلاف الشيعي حالة من الانسجام التام كمؤسسة قادرة على أن تبني لها وجوداً منظماً وفاعلاً وله تخصصات وآليات دستورية ونظام داخلي لهذا الائتلاف تحدد آلياته وتوزع أدواره، بل بقية الأدوار خاضعة للاجتهادات الآنية والجهود والتنسيق، بل بقي حالة هلامية غير محددة، ربما هي شكلية لا جوهر فيها، هذه الصورة الشكلية لا تجعل القوى قادرة على صياغة موقف موحد، وهذا الائتلاف وجدنا بعضه منحازا للحكومة، ومتأثراً بمواقفها ومقتنعا برأيها في بعض المواقف مثلاً من الأكراد ومن السنة في بعض مراحل الخلاف، بينما الآخرون على الحياد أو على التقيض وهكذا نجد المواقف متشعبة ولا يوجد جامع محدد يحدد روية الكيانات السياسية الشيعية في التفاصيل ويكون مرجع للجميع من خلال تحديد الموقف الإجمالي للائتلاف الشيعي^(١)

٤- ابرز القوى الشيعية ايدبولوجيا

بعد ٢٠٠٣ م ظهرت ثلاث قوى شيعية سياسية كل واحد له وزنه ووجوده وقوته، وهي المدرسة الحكيمية، ويمثلها المجلس الأعلى، ومدرسة الصدر الأول ويمثلها تشكيل دولة القانون، وتشكيل مدرسة الصدر الثاني ويمثلها التيار الصدري بمفرده، مع ظهور قوة رابعة لا يستهان بها وهي الخطّ الولائي الذي يمثله البديون والكتائب وأهل الحق وهم أقرب بتوجههم الى مدرسة الصدر الأول (دولة القانون)، هذه القوى الثلاثة بتنافسها على قيادة التشيع تحصل بينهم اختلافات في المواقف وتفاوت في الاراء.

(١) مثلاً عام ٢٠١٢م كان الائتلاف القسم المنضوي منه في دولة القانون كان مع المالكي في موقفه من الأكراد في تأسيس قوات دجلة، بينما الصدريون بالصد من هذا الموقف، واما المجلس فله رؤية وسطية.

نعم توجد ثمة خشية واقعية من بعض القوى السياسية أن تجرّ العملية السياسية ومصالح التشيع الى نحو من التّعطيل، لكنّ رأينا الخاص - من واقع التجربة - أنّ الأزمات مهما كانت والخلافات مهما كبرت لا يمكن لها أن تفتّ في عضد العملية السياسية؛ لأنها محصنة بأمة مؤمنة بقدرها السياسي ومرجعيتها العليا، والمؤكّد أن أمة العراق لا تنازل لأيّ كيان سياسيّ شيعي، ولا تسمح له مهما كان عن قرارها في الحفاظ على المكتسبات، وأنها قادرة على منازلته عبر صناديق الاقتراع، وهذا ماسجتلته الوقائع وأكّدت عليه الاستطلاعات كنتيجة لاداء بعض القوى غير المنسجم مع التوجّهات العامّة لشيعة العراق، والحفاظ على ثوابتها من خطوات وتحالفات ومواقف فسّرت من الأمة على أنه إضرار بمصالحها.

٥- القوى السياسية الشيعية ووعي الامة

ما يقال: إنّ الأمة والمرجعية هما صمام الامان هذا الأمر مرهون بمدى طاعة تلك القوى للمرجعية ومدى حضور وتصدي المرجعية ميدانياً لعلاج المواقف وتحديد التوجّهات حيال أي إشكال.

وبناء على ماتقدّم يختلف التقييم بين من يرى أن الخلافات في المكونات الشيعية يمكن أن تشكّل خطراً في المستقبل على مستقبل المصالح الشيعية، ومنهم من يرى أنّ الأمر لا يعدّ خطراً مادامت القوى السياسية الشيعية متّفقة على ثوابت عامة، ونحن كباحثين نرى الأوّل هو الأرجح لكن هذه الارجحية دون ادنى شك تحتاج الى مقومات مهمة وكثيرة ربما لم تتوفر لحد الان الا بشق الانفس وكثير من العناء فهناك مقولة: من ان نوري السعيد يصف السياسيين الشيعة في زمنه بانهم سلة البيض التي يكسر بعضها بعضا كلما تعرضت الى هزة مقولته هذه من الشائعات التي تتناقلها اللسن ولئن لم تصدق هذه الرواية عنه فان الواقع يصدقها فانهم عبر التاريخ غير منسجمين ولاتجمعهم روية ولاسقف ولابرنامج ترى كيف يكون مستقبلهم السياسي في هذه التجاذبات وانعدام المركزية والمرجعية الدينية او الموسساتية؟ الجواب متروك لقادم الايام.

الثقافة السياسية لشبيعة العراق بعد ٢٠٠٣

إنَّ أبرز محاور ثقافة الشَّيعة السِّياسية التفصيلية يمكن تحديدها بما يأتي:

أ) في مطلع القرن العشرين كانت سياسة الشَّيعة ترتكز على تحقيق السيادة للبلاد، وطرده الإحتلال البريطاني، ومناصرة المسلمين سواء أكانوا الأتراك حينما تعرّضت الدولة العثمانية المسلمة إلى غزو بريطاني، وهذا الواقع تعكسه نشاطاتهم وجهادهم الطويل من عام ١٩١٤م إلى عام ١٩١٨م ثم عام ١٩٢٠م في ثورة العشرين.

في هذه المرحلة كانت جهود الشَّيعة - شعباً ومراجع - بارزةً وواضحة في مقاومة الإحتلال البريطاني، وقد اعترف العدو قبل الصديق بذلك؛ إذ تقول المس بيل - السكرتيرة الشَّرقية لديوان المعتمد السامي البريطاني في العراق -: (... أمّا أنا شخصياً أفرح أن أرى هؤلاء الشَّيعة الأغرّاب^(١) يقعون في مأزقٍ حرج، فأتهم من أصعب النَّاس مراساً وعناداً في البلاد^(٢). وهذه العبارة تكشف مدى الحقد الذي تكنه الحكومة البريطانية بسبب مواقف الشَّيعة الجهادية ضد الإحتلال البريطاني لذا نجدها متشفية بهم ثم اطلقت عليهم تسمية (الأغرّاب) كأنها تريد ان تويد ان الشَّيعة ليسوا عربا تايبدا لمقولة الباججي الذي يعتذر للبريطانيين من ان قادة ثورة العشرين ليسو عربا^(٣).

ولا يوجد مصدر تاريخي معتدّ به يتحدّث عن مرحلة القرن العشرين في العراق إلا ويذكر الأثر البارز جهادياً للحوزة العلمية في النّجف الأشرف، وللمراجع وللشعب العراقي^(٤).

(١) كلمة الأغرّاب: تقصد أنهم ليس مكّوناً عربياً ولا عراقياً بل هم فرس، وهذا ما تحدّثت به العديد من المصادر والوقائع البريطانية عن الشَّيعة من أنهم أغرّاب والهدف من ذلك واضح، محمد القرشي، المس بيل وأثرها في السياسة العراقية، مكتبة اليقظة العربية. ص٢١٩، ومذكرات المس بيل: الجاسوسة البريطانية في العراق إبّان ثورة العشرين، ترجمة جعفر الخياط، ص١١٧.

(٢) النفيسي، دور الشَّيعة في تطوّر العراق السياسي الحديث، ص١٩٩.

(٣) نفس المصدر. ص٣٤.

(٤) إبراهيم الغالبي، الرد على كتاب عمر والتشيع، ص٦٩.

ب) أما في مرحلة تأسيس حكومة العراق الأولى عام (١٩٢١) فكانت التحركات السياسية تركز على تحقيق الاستقلال السياسي؛ لأن بريطانيا في عام (١٩٢٢ م) حاولت عقد معاهدة مع الحكومة العراقية تتضمن الانتداب أولاً، ثم يأتي أثر ذلك المجلس السياسي لاحقاً ليصادق عليها، وينود هذه المعاهدة معدة سابقاً، وهي تتضمن (١٥) مادة، وهذه المواد تجعل الحاكم الفعلي هو المندوب السامي البريطاني، لذا، تم معارضتها بقوة من قبل علماء الشيعة من خلال اجتماع عقدوه في مسجد الهندي، وأجمعوا على إرسال مذكرة إلى رئيس الوزراء^(١)، وكان عدد الحاضرين في الاجتماع (٥٠٠) شخصية، دينية، وسياسية، واجتماعية، وبعد شهر كان الاجتماع الآخر في بيت السيد أبو الحسن الأصفهاني، وأكد الحاضرون رفض الاتفاقية، وواصل العلماء رفضهم للمجلس التأسيسي الذي أوكلت له مهمة التصديق على هذه الاتفاقية.

هذه المواقف هي التي جعلت الحكومة العراقية بقيادة السعدون تقرر نفي المراجع من النجف إلى إيران في (٢٥ - ٢٦ / حزيران / ١٩٢٣)^(٢). كما ذكرنا، ومن هنا نجد ثقافة سياسية راسخة لدى الشيعة في هذه المرحلة مفادها الشعور بأthem المؤسسون لسياسة الاستقلال الوطني.

ج) بعد نفي العلماء في العقد الثاني من القرن العشرين ولغاية عقد الخمسينيات، عاش الشيعة في العراق (خمولاً سياسياً)؛ إلا أنه في زمن الإمام محسن الحكيم وظهور حركات سياسية مثل حزب الدعوة، والشباب الإسلامي، وغيرهم، ظهرت معها ثقافة المطالبة بالحقوق الإسلامية، وتطبيق الشريعة الإسلامية، ورافقت هذه الحركة ثقافة المطالبة بالحقوق المدنية للشيعة، بل كانت أهداف التحرك هي إقامة الدولة الإسلامية، ولم نجد في أدبياتهم المطالبة بحقوق الشيعة بمعزل عن الأهداف الإسلامية؛ ولم تبرز أي ثقافة لدى الشيعة للمطالبة بالحقوق السياسية لهم في هذه المرحلة؛ لأن الأحزاب الإسلامية التي ظهرت كانت مطالبها أوسع بكثير من المطالب بحقوق الطائفة المدنية، بل تعدتها للمطالبة بحقوق الشعب العراقي الإسلامية، كما في أدبيات حزب

(١) سجلت في ملفات الوزارة بتاريخ ٢١/٧/١٩٢٢م.

(٢) لمحات اجتماعية / الورد / ص ٢٣٠ نقلاً عن جريدة العراق بتاريخ ٣ تموز / ١٩٢٣م.

الدعوة^(١). أمّا المرجعية فإنّ كلّ احتجاجاتها وما تركته من آثارٍ ووثائقٍ تؤكد أنّ المطالب فيها هي إعطاء الحقوق المدنية للشبيعة، وليس السياسيّة والحكومية، ووصف هاني الفكيكي مطالب السيد محسن الحكيم بإيتمها مطالبة بالخدمات ليست أكثر^(٢) أو ما يصطلح عليه (الحقوق المطلوبة).

وحتى البيانات الصادرة عن الشهيد الصدر الأوّل^(٣) لم نجد فيها إلاّ الدعوة لإسقاط النظام البعثي، والعودة إلى حكم الإسلام، ولم نجد أيّ إشارة للمطالبة بحقوق الشبيعة السياسيّة والمدنية بنحو مستقل، بل كانت المطالبة بحقوق الشبيعة يأتي ضمن المطلب العام.

إذن نوع الثقافة السياسيّة التفصيلية التي كانت حاكمة في أذهان الطّبقة السياسيّة الشبيعيّة (قوى سياسيّة وعلماء) في مرحلة الستينيات والثمانينيات كانت هي مواجهة الطاغوت البعثي والتركيز على إسقاط صدام حسين، ولا يوجد طرح أي برنامج محدد بديل، أو برنامج سياسيّ بديل إلاّ طرحاً عاماً^(٤)، ولم نرَ في أدبيات هذه المرحلة طرحاً لمشروع حكومي، أو بديل دستوري، أو تصوّرات، أو مبادئ عامّة لإقامة دولة وما هو شكلها وطبيعتها، فلا ذكر لنوع العملية السياسيّة، ولا لتأسيس دستورٍ يحفظ حقوق كلّ المكوّنات العراقية، ولا لنوع العملية السياسيّة، هل هي إسلامية أم ديمقراطية، أو أي حكومة إسلامية يريدون؟ هل (إسلامية بلا مذاهب)، أو إسلامية على المذهب الشيعي؟، وإذا اختاروا المذهب الشيعي هل تكون الحكومة بقيادة الأحزاب الإسلاميّة أو بقيادة الفقهاء؟^(٥)، وكان هناك جدلٌ بهذا الصدد، واستمرّ هذا الجدل حتى

(١) لأنّ حزب الدعوة كان يرفع شعار ضمن برنامجه الثقافي السياسي هو العمل على إقامة دولة إسلامية بلا مذاهب (صلاح الخرسان، تاريخ حزب الدعوة، ص ٢١١).

(٢) هاني الفكيكي، أوكار الهزيمة، ص ٧٧، وعادل رؤوف، العمل الإسلامي في العراق بين المرجعية والحزبية: قراءة نقدية لمسيرة نصف قرن (١٩٥٠ - ٢٠١٠م) ص ٦١ - ٦٨.

(٣) أحمد عبد الله أبو زيد العاملي، محمد باقر الصدر السيرة والمسيرة: في حقائق ووثائق.

(٤) بيان التقاهم، بيان صادر عن حزب الدعوة ١٩٨٢م.

(٥) بينما نجد في المقابل إن الإمام الخميني منذ الستينيات من القرن العشرين حينما حط رحال الجهاد في العراق (النجف الأشرف) أخذ يطرح برنامجه للدولة المقبلة من خلال محاضراته عن الحكومة الإسلاميّة وقبلها ب (١٧) عام ألف كتاباً في قم أسماه (كشف الأسرار) أيضاً حدد رؤيته عن نوع الدولة التي يريد وما هو برنامجه للمستقبل، غلام على رجائي، قبسات من سيرة الإمام الخميني: القيادة، ص ٣٦٥ - ٣٦٠.

في مرحلة تشكيل المجلس الأعلى؛ فقد كانت الحرب الكلامية تتمحور حول مسألة لمن القيادة للعلماء أم للأحزاب؟ مضافاً إلى الجدل والتباين الذي ظهر واضحاً وكبيراً بين رؤيتين سياسيتين ظهرتتا في أواخر السبعينيات بعد انتصار الثورة الإسلامية في إيران، وفي مرحلة الثمانينيات الأولى كانت رؤية أو اتجاه الأحزاب الإسلامية الشيعية العراقية بقيادة حزب الدعوة، والأخرى رؤية المجلس الأعلى بقيادة خط السيد محمد باقر الحكيم التي هي مدرسة خط العلماء السياسي.

أما الأحزاب فكانت ثقافتها السياسية مختلفة؛ فالدعوة حزبٌ عاش جدلاً وخلافاً مع القيادات الحوزوية والفقهاء، واستطاع حلّ المجلس الفقهي^(١)، وكان سبب هذه القطيعة مع العلماء، وحلّ المجلس الفقهي ناتجاً عن الثقافة السياسية التي يعتقدونها التي هي (إسلام بلا مذاهب)، وأن المرجعية في القرار السياسي للحزب، لا للمرجعية الدينية^(٢).

وأما منظمة العمل فهي كانت - وربما ما زالت - تعتقد أن مرجعيتها شيرازية، وهي تؤمن (بولاية الفقيه الشورية).

وأما المجلس الأعلى بقيادة المرحوم السيد محمد باقر الحكيم (شهيد المحراب) فيؤمن بإقامة حكومة إسلامية على مبدأ (ولاية الفقيه)، ولكنه بعد انتفاضة ١٩٩١م ودخول أمريكا على خطّ الموقف الدولي في القضية العراقية وصدور قانون تحرير العراق^(٣) لسنة ١٩٩٨م لوحظ تبدل الخطاب السياسي لدى المجلس الأعلى بخطاب المطالبة بحقوق الطائفة والإيمان بالدولة المدنية وليس الإسلامية، خصوصاً بعد حضور المجلس الأعلى مؤتمر لندن ١٢/١٢/٢٠٠٢م، فصار الخطاب الذي يصدر عن خطّ الحكيم يتماشى مع الخطاب الدولي آنذاك^(٤) من خلال الابتعاد عن ذكر موضوع إقامة دولة إسلامية، والاكتفاء بخطاب (حفظ حقوق الشيعة)، وحتى اللجان التي شكّلت في مؤتمر لندن وما بعده كانت تراعي هذه الثقافة الجديدة المرتكزة إلى حقوق الطائفة الشيعية في العراق،

(١) قرار الحذف، ص ٢٧.

(٢) نفس المصدر، ص ٣٢.

(٣) جريدة الشرق الأوسط ١٣/٦/١٩٩٩م.

(٤) جواد غانم، تحوّل الشيعة نحو الديمقراطية، ص ٥٦. جريدة لواء الصدر ٢٢/١٢/٢٠٠٢م.

وحقوق المكونات الأخرى، وصار التركيز على حقوق الشيعة ضمن الدولة العراقية العامة^(١).
 (د) بعد سقوط النظام الصدامي في عام ٢٠٠٣م تكوّنت لدى الشيعة ثقافة سياسية جديدة أبرز محاورها:

١ - بناء دولة العراق على أسس تحفظ حقوقهم بوصفهم مكوناً عانى التهميش تاريخياً. من خلال تأكيدهم بناء دولة العراق على أساس دستوري يلغي الشمولية، والدكتاتورية، وسيطرة الأقلية على أمور البلاد.

٢ - طرح مبدأ التعايش مع شرائح المجتمع العراقي بكل قومياته ومذاهبه، وحفظ حقوق جميع أبناء الشعب العراقي ضمن الدولة الواحدة، وإشراك الجميع في بناء دولة العراق، فالذي نلاحظه لدى الوسط الاجتماعي الشيعي من أنّ ثقافته السياسية تقوم على مبدأ التعايش مع جميع أبناء الشعب العراقي كرداً، وعرباً، مسلمين، ومسيحيين، سنّة، وشيعة، وغير ذلك، تحت خيمة الدستور، ولم نلاحظ لديهم وجود ثقافة الإلغاء أو اعتبار الطائفة الفلانية ليست عربية، أو ذات أصول تركية، أو أرمنية، بل لديهم مبدأ التعايش على أساس المواطنة راسخاً في ثقافتهم ووجداتهم.

٣ - طرح موضوع الفدرالية وإن كانت بعض القوى السياسية ذات مواقف متباينة من الفدرالية، فالمجلس الأعلى كان معها ثم أهمل المطالبة بها بعد خسارته مجالس المحافظات التي كانت بيده في انتخابات مجالس المحافظات بتاريخ ٣١/١١/٢٠٠٩م^(٢)، المهم أنّ موضوع الفدرالية مجرد أطروحة يؤمن بها القليل، ويرفضها الكثير، ويكثر الإيمان بها حينما يشعرون بخطر ضدهم، وبقي الموضوع غير ناضج في ثقافتهم، لكن بعض مكونات الشعب العراقي يرون أنه أحد الحلول.

٤ - وفي ثقافتهم السياسية التفصيلية - بعض شرائح المكون الشيعي - الإيمان بمقاومة

(١) جريدة لواء الصدر، ١١/١٢/٢٠٠٢م.

(٢) يمكن مراجعة ملخص البرنامج الانتخابي للائتلاف الشيعي لسنة ٢٠٠٥م. وملخص البرنامج الانتخابي للائتلاف

الوطني لسنة ٢٠١٠م.

المحتل، وقد استطاعوا انجاز عمل رائع في طرد المحتل الأمريكي الذي كان يريد جعل العراق قاعدة لضرب العالم الإسلامي والعرب^(١)، ولقد برزت إلى الواقع الشيعي حركات جهادية مقاومة تشكّل جزءاً بارزاً وكبيراً من المجتمع الشيعي؛ فالتيار الصدري بلا إشكال في نظر الشيعة محسوب على خط المقاومة، وهكذا أهل الحقّ (العصائب)، وكتائب حزب الله العراق، هذا ما يتعلّق بالمقاومة المسلّحة.

أمّا المقاومة بإطارها الأوسع فإننا نجد شرائح سياسيّة وشعبية واسعة جداً محسوبة في خطّ المقاومة فيهم أكاديميون، ومثقفون، وأوساط من الحوزة العلمية.

٥ - في ثقافتهم السياسيّة التفصيلية أيضاً - الإيثار بالانتخابات كصمام أمان لحفظ العملية السياسيّة، وأنّ أحد أبرز المحاور التي يؤكّدها الشيعة في ثقافتهم السياسيّة هو حفظ العملية السياسيّة، وأنّ تكون المناصب السيادية العليا (منصب رئيس الوزراء) هو من حق الشيعة الإسلاميين.

المواطن الشيعي يدرك بوضوح خطر الشخصيات والحركات غير الإسلامية، وصار يعرف بدقّة أنّ بعض أطراف العملية السياسيّة تحمل مشروعا

بعثياً، سعودياً، تركيا، قطرياً، لذا، نجد الشيعة في العراق يدافعون بقدر كبير عن القادة الإسلاميين الشيعة، وقد أكد الاستطلاع^(٢) أنّ ٦٤ / ٥٪ من الشيعة مع الشخصيات الإسلامية الشيعيّة، ولكن بنسب متفاوتة بين المالكي، والجعفري وغيره، أمّا علاوي فأثمهم بصنفوه بحسب الاستطلاع «خارج تطلّعاتهم».

٦ - أيضاً من مرتكزات ثقافتهم السياسيّة الولاء والرجوع إلى المرجعية العليا، في النجف الأشرف^(٣) الذي هو رجوع لا يخلو من تفاصيل، وهي:

(١) الدكتور علي الكعبي، كتائب حزب الله، ٢٠٠٥م، ص ٢١.
 (٢) أجرى مركز العراق للدراسات استطلاعاً على ٣٥٠٠ عينة من مختلف شرائح المجتمع العراقي في خمس محافظات شيعية بغداد، البصرة، والناصرية والنجف الاشرف والحلة. بتاريخ ٢٠١٢/٢/١٥م.
 (٣) المجلس الأعلى بالدورة التاسعة عدل من خط الولاية إلى المرجعية.

إنّ الفئات العمرية تختلف في طاعتها ورجوعها للمرجعية، فإنّ تيارات الشّباب، والحركيين، والمقاومين، وطبقات مثقفة أخرى ترجع إلى المراجع الحركيين أمثال الإمام الخامني، والسيد كاظم الحائري والفئات العمرية الاخرى ترجع الى المراجع الاخرين والجدير بالذكر. إنّ بعض الدّين يرجعون إلى المراجع الكبار في النّجف بما فيهم السيد السيستاني إنّما رجوعهم رجوعٌ عقديّ، - وهذا امر تاريخي تراكمي تبلور خلال السلوك السياسي ل الشيعي في القرن العشرين - وخلصته: إنّ هناك أشبه بالعقد أو التفاهم بين الشريحة الاجتماعية وبين المرجعية بأن تكون فتاوى المراجع في المسموحات لدى المواطن الشّيعي العراقي، وعدم اقحامهم في المواقف غير المستعدة لها الأُمَّة كالمواقف الجهادية وحمل السّلاح أو الثّورة، أو المقاومة، فكأنّ الأُمَّة تعاقبت مع الفقيه بعد ثورة العشرين وتحديدًا بعد دولة العراق عام ١٩٢١م على أن تطيع الفقيه بحدود معينة وحسب الفرض أن يصدر فتاواه ضمن هذه الحدود السّلمية.

٧- كذلك صار واضحاً جداً أنّ الشّيعَة تصاعدت لديهم القناعة وتركزت لديهم ثقافة فحواها أنّ شيعَة العراق لأنّهم في عام ٢٠٠٣م وما بعده استطاعوا أن يستعيدوا حقوقهم السّياسيّة المملّغة تاريخياً، فإنّ الجمهورية الإسلاميّة الإيرانيّة، ولاسيما خطّ الولاية له الفضل في دفع القوى السّياسيّة الشّيعيّة العراقيّة للوصول إلى هذا الحق من حيث المبدأ والاستمرارية، كما أنّهم يدركون أنّ هناك هجمة شرسة من دول الجوار العربي والإسلامي الطّائفية منذ عام ٢٠٠٣م، وأنّهم (دول الجوار) بمرور الأيام كانوا أشدّ شراسة ضدّ شيعَة العراق، وضدّ شيعَة المنطقة كاملاً، والشّيعَة العراقيون يدركون بوعيٍ سياسيٍّ مركز أنّهم جزءٌ في الصّراع الإقليمي الدّي يدور في المنطقة، والدّي يراد له من قبل الاستكبار صراعاً بين السّنة والشّيعَة لإسقاط دول المقاومة، وهم يدركون أيضاً أنّ أمريكا، وتركيا، وإسرائيل، والسّعودية، وقطر، تفعل دور هذه الجبهة ضدّ جبهة دول المقاومة الشّيعيّة؛ إيران، والعراق، وشيعَة لبنان، وحكومة سورّيّة، والبحرين، وأنّ التّشيع اليوم يركب بزورقٍ واحد، فلا يمكن أن يتخلف أيّ مكوّن شيعي عنه بما فيه شيعَة العراق من الركوب في سفينة النجاة الولاية ويدرك أنّ أغلب الشّيعَة في العراق بوعي تام وثقافة سياسيّة كاملة أنّ مواجهة هذه التّحديات يتمّ بتوحيد الموقف الشّيعي، وإسناد إيران لهم،

وأن إيران حاضنة وساندة التشيع في العراق اليوم، وأن منهج ولاية الفقيه هو المنهج الثوري القادر على الوقوف بوجه التحديات^(١).

٨ - أيضاً من ركائز الثقافة السياسية الخاصة لدى الشيعة في العراق هو عدم وجود قيادة ميدانية عليا يلتف حولها الشيعة في العراق سواء أكانت قيادة سياسية أم دينية؛ لأن وضع حوزة النجف الأشرف لا يوجد فيه تصدٍ ميداني واضح على غرار ما يحصل في الجمهورية الإسلامية الإيرانية، وهذا برأيهم السبب الأساس في كل الإشكالات الفرعية، وهذا العامل يجعل العملية السياسية التي حققت المكاسب الشيعية كلها أمام خطر المؤامرات الداخلية والخارجية؛ لعدم وجود قيادة ميدانية متصدية توجه العمل السياسي والسياسيين في العراق، نعم إن المشكلات والتحديات الهائلة والكبيرة في العراق توجب أن تكون هناك

أولاً: قيادة دينية متصدية ومطاعة، وتدخل في التفاصيل ولها متابعة واضحة ومحددة ولا تنتظر السياسيين ان يبادروا ان ياتمروا بل ممكن للمرجعية ومن خلال وسائل ضغطها الهائلة جماهيريا ان تراقب الامور بنحو اكثر ميداني

وثانياً: أن تكون القوى السياسية موحدة وملتمة حولها، فالامر لابد ملاحظته من اطراف ثلاث (مرجعية + امة + قوى سياسية) من هنا يوجد شعور عميق لدى المواطن الشيعي بأن العملية السياسية قد لا تستمر لانها تفقد اليات حفظها وصحامت امانها.

٩ - ومن الثقافة الراسخة أيضاً بأذهان الناس هو أن موقف القوى السياسية الشيعية غير موحد، وهذه الثقافة لوازم عديدة تضاف إلى ثقافة الشيعة، أبرزها أن هذه القوى السياسية غير مؤهلة لقيادة العراق؛ لأنهم بخلافاتهم هذه لم يتمكنوا من إنجاز مشروع سياسي موحد يقف بوجه التحديات، ولن يتمكنوا من إنجاز مشروع خدمي ينهض بتطوير الواقع الاجتماعي، ويعالج أبرز

(١) مقابلات خاصة وخطابات السيد نوري المالكي والجعفري أثناء أحداث البحرين بتاريخ ٢٠١١/٣/١٢م و٢٠١١/٤/١٤م. هذا فضلاً عن ان هذا الرأي مبني على عدد من الاستطلاعات ومقابلات ودراسات ميدانية لمختلف المستويات للمتقنين الشيعة وقادة الرأي العام.

الإشكالات، وفي نتائج الاستطلاع الذي أشرنا إليه آنفاً ثبت أن ٦٧٪ في أبناء الفرات الأوسط والجنوب الشيعي يرون أن القوى السياسية غير موحدة لأسباب حزبية خاصة بهم، وأن ٧٨٪ يرون الخلافات فيما بينهم السبب لتعطيل التنمية السياسية، والاجتماعية، والخدمية.

أما تأييد الشيعة بوصفهم شعباً للأحزاب والقوى السياسية العراقية فالأمر متفاوت، وإن كانت نتائج انتخابات عام ٢٠١٠م وهكذا نتائج انتخابات ٢٠١٣ (انتخابات مجالس المحافظات) وانتخابات عام ٢٠١٤م كلها دلّت أن المكوّن الشيعي موزّع بين التيار الصدري، ودولة القانون والمجلس الأعلى بدرجة اساسية، ويوجد ميل خاصّ لدى الشارع العراقي باتجاه نوري المالكي شخصياً لأسباب عديدة منها أنه استطاع انجاز بناء الدولة، ومواجهة التحديات في هذه المرحلة.

١٠ - في العراق اتجاهات عدّة ظهرت في الوجود السياسي العملي إلا أن أبرز اتجاهين متنافسين هما أولاً الدائرة الحكيمة يمثلها حالياً (المجلس الأعلى فقط)، بعد استقلال بدر رسمياً بتاريخ ١١/٣/٢٠١٢م، وكانت الدائرة الأخرى هي الصدريّة^(١)، ويدخل تحت خيمتها (حزب الدعوة المركزية، حزب الدعوة (تنظيم العراق)، وحزب الدعوة (تنظيم الداخل)، وتيار الإصلاح، والتيار الصدري (جماعة سيد مقتدى والفضيلة)، ونقصد بالدائرة هي وحدة الانتماء وليس بالضرورة تطابق الرؤى في الخط الثقافي السياسي، وليس نفي الخلافات بينهم بل الخلافات أمر حاصل واقعاً

لكن لاحظ الجمهور الشيعي مؤخراً ان التيار الصدري يتجه نحو الخروج عن بعض الثوابت الشيعية سياسياً وربما من وجهة نظر التيار للامر مبررات لكن الفهم العام شي ومبررات التيار ورويته شي اخر لانها هنا نتحدث عن روية وثقافة امة بنحو تفصيلي في الامور الخاصة والعامة. وقد ظهرت حركات جديدة على الرغم من أنّها ترتبط عقائدياً بخط ولاية الفقيه إلا أنّها تعدّ في الواقع السياسي العراقي وثقافته ضمن الدائرة الصدريّة مثل: (كتائب حزب الله والعصائب)،

(١) ليس المقصود هنا التيار الصدري الذي يقوده السيد مقتدى بل المقصود ما هو أوسع منه.

من هنا يمكن القول: إن الدائرة الصّدرية - بالمعنى العام - هي الأوسع وجوداً والأقوى تأثيراً في السّاحة العراقية وهي التي سوف تحتل مساحةً نوعاً ما في قيادة التّشيع السياسيّ العراقي، والتّنافس السياسيّ إنّ حصل مستقبلاً؛ فإنّه يحصل داخل هذه التّيّارات، وداخل شخصيات هذه الدائرة معها اختلفت، خصوصاً أنّ بعض الأحزاب المكوّنة للدائرة الصّدرية أخذوا يتقاربون مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية.

١١ - توجد قناعة عالية لدى شيعة العراق بأنّ أمريكا انسحبت من العراق في الوقت الذي تمكّن الشيعة أن يمسكوا بقياده دولة العراق. بينما بريطانيا في مطلع القرن العشرين انسحبت وتركت قيادة العراق بيد السنّة، مما يعني أنّ العراقيين الإسلاميين الشيعة قد أثبتوا وجودهم في الدّولة؛ لأنّ هناك مخططاً لبعض القوى السّياسيّة البعثية لإسقاط الإسلاميين، وإرجاع دولة العراق إلى مربع الصفر البعثي وياسناد أمريكا، مستفيدين من وجود القوّات الأمريكيّة في العراق؛ لذا، فإنّ انسحاب أمريكا من دون أن تتمكّن أمريكا ولا الدّول العربيّة من تنفيذ مآربهم جعل الشيعة يعتقدون أنّه لا يمكن لأيّ قوّة بعد اليوم أن تتمكّن من عزلهم وتهميش دورهم أو مصادرة حقوقهم.

النتيجة: إنّ ثقافة الشيعة التفصيلية لما بعد ٢٠٠٣م كانت عالية الدقة؛ لأنّها استفادت من أخطاء الماضي السّياسيّة، ولأنّ ثورة الإمام الخميني ونهضته ولدت صحوة في العقل الشّيعيّ السّياسيّ العراقي (الشيعة الإسلاميون)، وعليه، فهم مع كل خلافاتهم ومشكلاتهم إلّا أنّهم يركزون بأعمقهم الدّفاع عن المكاسب السّياسيّة للطائفة، حتى قال أحدهم: شعارنا أن (لا تنازل عن قيادة العراق، ولا عن منصب رئاسة الوزراء، ولا عن الدّستور، ولا عن مشروعنا الإسلامي) مهما بلغت التّحديات.

الفصل الثاني

الدور في مؤسسات الدولة

الحكومة والبرلمان والمؤسسات السياسية الوطنية والمحلية

بناء على تلك الخلفيات السياسية والعقائدية والفكرية لدى شيعة العراق، وبعد سقوط نظام البعث، وكرّدة فعل على معاناتهم في عهده ظلماً، ربما شكّل رقماً قياسيًّا في مسيرة المعانات الشيعية تاريخياً، لذا هبّ شيعة العراق في أول ممارسة سياسية حقيقية يعبرون فيها عن وجودهم السياسي، وحجمهم السكاني، رغم غصّة الإحتلال الأمريكي وما سببه من دمار البنى التحتية، فضلاً عن إنتهاك حقوق وكرامة الإنسان وبشكل سافر، إلا أن جميع المفاسل والمؤسسات الدينية والاجتماعية والروابط الثقافية التي تأسست بعد سقوط النظام، وكذلك بعض الشخصيات الاجتماعية والعشائرية، كان لها دور كبير في إيجاد وتنظيم حركة الشيعة، وممارسة حقهم السياسي في الإنتخاب انطلاقاً من الخزين الثقافي للجميع، وكانت أول ممارسة ديموقراطية حصلت من خلال انتخاب جمعية وطنية^(١) حوّلتها شيعة العراق من ممارسة سياسية ديموقراطية إلى وجود إنتخابي لم يشهد مثله العراق بهذا الكم الجماهيري وهذه الكيفية منذ تأسيس الدولة العراقية عام ١٩٢١م وإلى يومنا هذا.

أمام هذه التّحديات، وهذا الإنتصار هبّ شيعة العراق بقوة للحضور أمام صناديق الإقتراع لإنتخاب ممثليهم، وما يزيد من إصرارهم أن المرجعية الدينية في النّجف الأشرف شكّلت لجنة تمثّلها للإشراف على الائتلاف الشيعي في هذه الإنتخابات^(٢)، وربّما إهتمام المرجعية الدينية بهذه الدّورة البرلمانية لأنه سوف يناط بها أكبر مهمّة سياسية تأسيسية تمثّل نقطة الشروع لبناء الدولة العراقية الجديدة، وهي مرحلة كتابة أول دستور

(١) أُجريت أول انتخابات في نهاية عام ٢٠٠٤م.

(٢) اللجنة كانت بإشراف آية الله الشيخ هادي آل راضي.

دائم يعبر عن إرادة حقيقية للعراقيين^(١).

الدساتير العراقية سواء دستور عام ١٩٢٥ م ودستور عام ١٩٥٨ م ودستور عام ١٩٦٤ م كلها لن تعط للشعبة أدنى حقوقهم، ولم تكن مبنية على قواعد الديمقراطية والتداول السلمي للسلطة، وهي لا تختلف عن الدساتير العربية التي بنيت على أساس الهيمنة الفردية وتناقل السلطة بالتوريث وتغييب شرائح مهمة من أبناء الشعب العراقي، ولكن في العراق يترسخ الأمر أكثر لأسباب طائفية.

وقد جرت إنتخابات الجمعية الوطنية كأول مؤسسة تشريعية عام ٢٠٠٤ م، حصل الائتلاف العراقي الموحد على ١٢٨ مقعد من أصل ٢٧٥ مقعد كما وحصلت قائمة رساليون على مقعدين، وهي قائمة شيعية انضمت فيما بعد إلى الائتلاف الشيعي، ليصبح عدد أعضاء نوابه ١٣٠ مقعداً، وبهذا الإنجاز يكون شعبة العراق قد حققوا نجاحاً على الصعيدين السياسي والاجتماعي، المهم في البرلمان والحكومة حفظت النسبة التي يريدها الشيعة ويعتقدون أنها تمثل حقهم وهي نسبة ٥٠ + ١. أما سياسياً فقد استطاعوا أن يتحكموا ببوصلة المشروع السياسي من خلال تواجدهم بأغلبية واضحة في البرلمان، وأن أي مشروع قانون لا يمكن أن يمر إذا لم يكن متوافقاً مع رأي الائتلاف العراقي الموحد، وأما إجتماعياً فقد تبيّن وبشكل واضح أن الأغلبية الاجتماعية في العراق يمثلها شيعة العراق، كما أن الإنتخابات في وقتها تمثل أشبه بالتعداد السكاني لحجم المكونات الاجتماعية في العراق، ولهذا جاءت مقاربة مع الحجم الحقيقية للتركيبة السكانية للمجتمع العراقي. وترسخت هذه الحقيقة فيما بعد من خلال الحكومات التي تشكلت وكانت الأولى في ٢ أيلول / سبتمبر ٢٠٠٣ م، وكان الشيعة فيها يمثلون الأغلبية، ثم الحكومة التي تشكلت في ٢٨ حزيران / يونيو ٢٠٠٤ م والتي ترأسها أياد علاوي، وأيضاً كان الشيعة يشكلون فيها الأغلبية، وهذا إقرار واضح بحقهم برئاسة الوزراء، كونهم المكون الأكبر، وهكذا الحكومة التي تلتها، والتي ترأسها السيد ابراهيم الجعفري، والتي تشكلت في نيسان/ ابريل ٢٠٠٥ م وهكذا حكومة المالكي في ٢٠

(١) تم التصويت على الدستور في ١٥/١٠/٢٠٠٥ م.

آيار/ مايو ٢٠٠٦م وبعدها حكومة عام ٢٠١٠م كلّ هذه التّشكيلات رسّخت واقعاً من أن الشّيعية هم الأغلبية السّكّانية، وهم الأغلبية سياسياً، وهم أولى برئاسة الوزراء والمناصب السيادية وتعويضاً عن التّهميش التّاريخي لهم.

إنّ هذه النتائج أغاضت العديد من السياسيين في داخل العراق، بخاصّة أنّها جاءت في ظلّ أجواء من الاحتقان الطّائفي الذي عاشه العراق في تلك المدة.

فقد صرح رئيس جبهة التوافق في البرلمان العراقي عدنان الدليمي أنّ بغداد (هارون الرشيد) تتعرّض للتّغيير الديموغرافي، واعترف في مؤتمر بإسطنبول أنّه طائفي ويفخر بطائفته، وأستنجد بالمحيط العربي لما يسمّيه بإنقاذ بغداد من يد الشّيعية^(١)، وهي ردّة فعل غير طبيعية بعد أنّ حقق الشّيعية الغالبية ليس في البرلمان فحسب، بل حتّى في بغداد حصد الشّيعية أغلب الأصوات.

أمّا تواجد الشّيعية في الحكومة العراقية فبالتأكيد كان بمستوى تواجهه في البرلمان من باب تحصيل الحاصل، وأنّ تشكيل الحكومة يأتي كانعكاسٍ للنتائج الانتخابية، وتمّ تشكيل أول حكومة دستورية برئاسة السيّد ابراهيم الجعفريّ، وحصل الكرد على رئاسة الجمهورية (السيّد جلال الطالباني) ورئاسة البرلمان للسّنة (السيّد حاجم الحسني)، وأنّ رئاسة الوزراء هي السّلطة الحقيقية التّنفيذية للبلد بناء على الصّلاحيات الواسعة التي منحها إيّاه الدّستور العراقي، فبالإضافة إلى صلاحيته في السياسة الخارجيّة، وصلاحياته الماليّة، ورسم السياسة الداخليّة والخارجيّة للبلد؛ فهو القائد العام للقوات المسلّحة، هذه القوّات التي طالما تحوّلت إلى أدوات بيد نظام البعث وغيره من الأنظمة التي سبقتهم لقمع شيعية العراق، إنه إنجاز كبير بكلّ المقاييس السياسيّة والاجتماعية والتّاريخية.

النتيجة أنّ الشّيعية في العراق استطاعوا أن يمسكوا بأهمّ المفصل الرّئيسية في المؤسسات أو الوزارات الحكوميّة، وأنّ نتائج الانتخابات هي التي أعطتهم هذه الفرصة لاختيار أهمّ الوزارات

(١) انعقد المؤتمر في مدينة اسطنبول في كانون الأول من عام ٢٠٠٦م.

السيادية والخدمية في الحكومة، بل وحتى أغلب المفاصل الأمنية والمديريات الأخرى توزعت ضمن الإستحقاق الإنتخابي، فنال الشيعة بهذا حقوقهم المغيبة، مما حرك حفيظة بعض الأطراف وبخاصة السنّية منها للإعتراض على ذلك (الإستشار)، وطالبوا بضرورة إعادة التوازن في مؤسسات الدولة، بناء على الاستحقاق الاجتماعي، وليس على أساس الإستحقاق الإنتخابي ولم نعرف ما هو المقصود بـ ((الإستحقاق الاجتماعي)) لهذه اللحظة.

الجدير بالذكر أن المناصب الحكومية والبرلمانية (التشريعية والتنفيذية) في بداية تشكيل الحكومة صارت أساساً لبناء الدولة ولنيل الشيعة لمناصبهم وحقوقهم المغيبة وهذا الأساس التفت إليه الآخرون وأرادوا أن يصادروه بعدد من الإجراءات بناء على مشروع التوازن في مؤسسات الدولة الذي طرحه كراراً وركّزوا عليه في مؤتمر أربيل عام ٢٠١٠م وطرح في تظاهرات عام ٢٠١٢م وعام ٢٠١٣م كأحد شروطهم.

إنّ السنّة وبناء على حجمهم الحقيقي في المجتمع العراقي؛ حصلوا على مقاعد تتناسب وذلك الحجم الاجتماعي، في الوقت الذي كان أغلب القيادات السنّية لا تقبل بالقول: إنّ الشيعة يمثّلون الأغلبية في العراق، لكن واجه سنة العراق مشكلتين رئيسيتين هما:

الأولى: ثبت بالدليل الديموقراطي (الإنتخابات وصناديق الإقتراع) أنّ الشيعة في العراق يمثّلون الأغلبية الواضحة بلا أدنى شك.

والمشكلة الثانية: أن الأكراد الذين كانوا محسوبين على المكوّن السنّية انفصلوا بشكل صريح عن الإنتهاء السنّية المذهبي، وأعلنوا أنّ انتهاءهم القومي وحقوقهم القومية يعلو على انتهاهم المذهبي، وعلى أقلّ التقادير لو أنّ الشيعة في العراق يمثّلون نسبة ٦٥٪ من نسبة سكّان العراق، وأنّ الاقلّيات الديّنية كالمسيح والتركمان يمثّلون ٥٪ بقيت نسبة ٣٠٪ يتقاسمها كل من السنّة والأكراد، وبهذا لا يتجاوز نسبة العرب السنّة في العراق نسبة ١٣٪ على أفضل التقادير، بعد أن اعترفت القوى السياسيّة الشيعيّة والسنّية أنّ نسبة الكرد ١٧٪ بناء على إعطائهم حصّتهم من الموازنة السنوية، وهذه النسبة كانت تمثّل صعقة كبيرة أفاق عليها السياسيّون السنّة، ولم يقبلوا بهذا الواقع الجديد،

لهذا هم يطالبون مراراً وتكراراً بأن يكون التّقسيم السياسيّ في العراق على أساس ثلاثي متساوٍ بين الشّيعية والأكراد والعرب السّنة وقد نجحوا الى حدّ ما بعد المرونة التي أبدتها السياسيّون الشّيعية، فتمّ توزيع الرئاسات الثلاث على ذلك الأساس (الوزراء والجمهورية والبرلمان).

لكن رغم ذلك يبقى القرار السياسيّ والتّنفذي بيد الشّيعية بحكم المعطيات السياسيّة واستحقاق المكوّنات الذي حدده الدّستور وأسس الدّولة الجديدة بحكم المحددات الدّستورية، ولو أحسن السياسيّون الشّيعية الأداء السياسيّ مع جمهورهم لازدادت نسبة المشاركة الشّيعيّة في الانتخابات، وعندها ستزداد نسبة التمثيل في البرلمان، وبتحصيل حاصل يزداد تمثيلهم في الحكومة وبخاصّة في المناطق المختلطة، لأنّ الانتخابات الأخيرة بيّنت أن المحافظات الشّيعيّة هي أقلّ المحافظات العراقية حضوراً في الانتخابات^(١) قياساً إلى المحافظات السّنية التي حضرت بكثافة في انتخابات عام ٢٠١٠م لاثبات الوجود، وردّة فعل للتّناج ومحاولة إعادة التوازن السياسيّ من جديد.

بقي شيء لا بد من الإشارة إليه، وهو أنّ الحكومات المحليّة التي أفرزتها الانتخابات المحليّة لمجالس المحافظات بيّنت أنّ أغلب المحافظات العراقية هي محافظات شيعيّة بإسثناء محافظات إقليم كردستان، وان ثلاث محافظات فقط هي محافظات سنية بامتياز وهي الانبار، وصلاح الدّين، والموصل، إلّا أنّ المفارقة التي حصلت في إنتخابات مجالس المحافظات هي أنّ محافظة ديالى ذات الأغلبية الشّيعيّة منيت القوى الشّيعيّة فيها بخسارة كبيرة، إذ لم تحصل القوى الشّيعيّة هناك على أكثر من خمس مقاعد فقط^(٢)، في انتخابات مجالس المحافظات لعام ٢٠٠٩م و١٢ مقعد في انتخابات عام ٢٠١٣م، ويعزو العديد من المراقبين أنّ سبب ذلك يعود إلى التهجير القسري الذي طال شيعية ديالى من قبل تنظييات

(١) إذ ان نسبة المشاركة الشيعية كانت لا تتجاوز النسبة المئوية الخمسين بالمئة بينما النسبة المئوية للسنة ارتفعت الى

ستين وسبعين بالمئة.

(٢) موقع المفوضية العليا المستقلة للانتخابات.

القاعدة في عام ٢٠٠٦م وما بعدها، وكذلك التهيب الذي واجهه الناخب الشيعي هناك، فضلاً عن عزوف الناخب الشيعي من الذهاب إلى الانتخابات بسبب التقصير الواضح من قبل القيادات السياسية الشيعية بحق شيعة ديالى وهم يرونهم يتعرضون إلى القتل اليومي دون ان يحركوا ساكناً، وفوق هذا وذلك توجد هيمنة كردية واضحة على أغلب قصبات ونواحي ديالى، ووجود موظفي المفوضية العليا للانتخابات من لون واحد في الأعم الأغلب، كل ذلك حال دون حصول الشيعة على أغلبية تتناسب وحجمهم السكاني هناك كما سيأتي تفصيله لاحقاً.

وخلاصة الأمر يمكن القول أن الشيعة في العراق احتلوا مواقعهم السياسية المهمة في الدولة العراقية، فهم يحتفظون في البرلمان والحكومة والجيش والمؤسسات الأمنية وسائر الوزارات والمناصب الوزارية صعوداً ونزولاً بذات النسبة السكانية لهم، وإن كانت موزعة على القوى الشيعية حسب نتائج الانتخابات، وهنا عدد من الملاحظات نوّد الإشارة إليها:

١ - هذه الحقيقة لم تترك من الجانب الآخر، وجرت العديد من المحاولات لإفراغها من محتواها، ولإعادة رسم خارطة سياسية جديدة، وبمراجعة سريعة للمواقف التي اتخذت مع قطع النظر عن التفجيرات وسائر الأحداث الأمنية، فإن محاولات القوم كانت منذ عام ٢٠٠٥م بعد التصويت على الدستور؛ إذ طلبت تعديل الدستور وفق ما ينتهي إلى قلب الواقع السياسي، ولأجل هذا تمت مقاطعة الحكومة، وشلّ حركتها مراراً ثم اتفانق أربيل وما تلاه.

٢ - وكما ذكرنا أن تثبيت حق الشيعة دستورياً يحتاج إلى الحضور الانتخابي، وليس هذا أمراً منصوباً عليه دستورياً^(١)، من هنا تأتي أهمية ضخ الجمهور الشيعي بالوعي لحفظ

(١) الدكتور علي يوسف الشكري - دراسات في الدستور العراقي - مؤسسة افاق للدراسات والأبحاث العراقية - بغداد .

الحقوق من خلال المشاركة الفاعلة في الانتخابات، وحضورهم لوحظ عليه مستوى من التدني بين عام ٢٠٠٥م وعام ٢٠٠٩م ثم بلغ أدناه عام ٢٠١٣م، من خلال مجمل الانتخابات التي جرت ولهذا أسباب عديدة لا بد من الإلتفات إليها وعلاجها، وقد مرّ ذكر البعض منها، ولغرض بيان حضور المكونات عموماً في الحكومة وبيان نسبة الشيعة بنحو خاص نستعرض الجداول التالية التي توضّح التّشكيلات الحكومية بعد عام ٢٠٠٣م ونسب الشيعة فيها.

الحكومة الأولى التي تشكّلت بلا رئيس وزراء بتاريخ ١٢ ايلول/ سبتمبر ٢٠٠٣، واستقالت

في ١ حزيران/ يونيو ٢٠٠٤

الخارجية	هوشيار زبياري (ك)
الاتصالات	حيدر العبادي (ش)
الكهرباء	إيهم السامرائي (س)
الثقافة	مفيد الجزائري
النفط	إبراهيم بحر العلوم (ش)
العلوم والتكنولوجيا	رشاد ماندان عمر (ت)
الدّاخلية	نوري البدران (ش) ^(١)
المالية	كامل الكيلاني (س)
حقوق الإنسان	تركي عبد الرزاق
الإعمار والإسكان	باقر جبر صولاغ (ش)
التربية	علي عبد الأمير علاوي (ش)

(١) الدكتور حسن لطيف الزبيدي - موسوعة الأحزاب العراقية - مؤسسة المعارف للطبوعات - بيروت ٢٠٠٧ - ص ٦٧٧.

(٢) أقليل من منصبه وحل محله فلاح طالب النقيب.

التربية	سامي عبد المهدي المظفر (ش)
التخطيط والتعاون الإنمائي	مهدي الحافظ (س)
البلديات والأشغال العامة	نسرین برواري (ك)
التعليم العالي والبحث العلمي	زياد عبدالرزاق محمد أسود (س)

حكومة إياد علاوي تشكلت في ٢٨ حزيران/ يونيو ٢٠٠٤

رئيساً	إياد علاوي (ش)
نائب رئيس الوزراء	برهم صالح (ك)
الخارجية	هوشيار زيباري (ك)
الداخلية	فلاح النقيب
الدفاع	حازم الشعلان
الصناعة	حاجم الحسني
التنظيم	ثامر عباس الغضبان
الكهرباء	ايهم السامرائي (س)
الثقافة	مفيد الجزائري
العدل	مالك دوهان الحسن (ش)
الزراعة	سوسن علي مجيد الشريفي
الاتصالات	محمد علي الحكيم (ش)
الهجرة والمهجرين	باسكال اشو ورده
التربية	سامي المظفر
البيئة	مشكاة مؤمن
المالية	عادل عبد المهدي (ش)

الصحة	علاء الدين علوان
التعليم العالي	طاهر خلف جبر البكاء (ش)
الاسكان والتعمير	عمر الفاروق سليم الدمولوجي
حقوق الإنسان	بختيار أمين
العمل والشؤون الاجتماعية	ليلى عبد اللطيف
الأشغال العامة	نسرين مصطفى برواري (ك)
التخطيط والتعاون الانمائي	مهدي الحافظ (س)
العلوم والتكنولوجيا	رشاد ماندان عمر
وزير دولة لشؤون المحافظات	وائل عبد اللطيف (ش)
وزير دولة لشؤون المرأة	نرمين عثمان
وزير دولة	قاسم داود
وزير دولة	مامو فرهام عثمان
وزير دولة	عدنان الجنابي
وزير التجارة	محمد مصطفى الجبوري
النقل	لؤي حاتم سلطان العرس
الموارد المائية	عبد اللطيف جمال رشيد
الشباب والرياضة	على فائق الغبان (ش)

حكومة إبراهيم الجعفريّ تشكّلت في نيسان/ ابريل ٢٠٠٥، واستقلت في ٢٠ ايار/ مايو

٢٠٠٦ (مع تشكيل الحكومة الجديدة)

رئيس الوزراء	إبراهيم الجعفريّ (ش)
نائب رئيس الوزراء	روز نوري شاويس (ك)
نائب رئيس الوزراء	أحمد عبد الهادي الجليبي (ش)
نائب رئيس الوزراء	عبد مطلق الجبوري (س)
الدّفاع	سعدون جوير اللديمي (س)
الدّاخلية	باقر جبر صولاغ (ش)
الخارجية	هوشيار زيباري (ك)
الصحة	عبد المطلب الرّبيعي (ش)
التّفط	إبراهيم بحر العلوم (ش) ^(١)
المالية	علي علاوي (ش)
الكهرباء	محسن شلاش (ش)
الاعمار والاسكان	جاسم محمّد جعفر
التربية	عبد الفالح حسن
التّعليم العالي	سامي المظفر (ش)
وزير الدّولة لشؤون الأمن الوطني	عبد الكريم العنزّي (ش)
الاتصالات	جان فؤاد معصوم (ك)
التّخطيط والتعاون الانهائي	برهم صالح (ك)
التّجارة	عبد الباسط كريم مولود

(١) هدد بالإستقالة لكن لم تقبل استقالته فمنحه رئيس الوزراء اجازة لمدة شهر، لكن لم تفلح وساطات المجلس الأعلى

للثورة الإسلامية في إعادته إلى منصبه فتولى وزارة النفط هاشم الهاشمي بالوكالة.

الصناعة	اسامة التّجيفي (س)
الزراعة	علي حسين البهادلي (ش)
العمل والشؤون الاجتماعية	إدريس هادي
العدل	عبد الحسين شندل (ش)
الموارد المائية	عبد اللطيف رشيد
النقل	سلام عودة المالكى (ش)
الثقافة	نوري فرحان الراوي (س)
العلوم والتكنولوجيا	باسمة يوسف بطرس (م)
الهجرة والمهجرين	سهيلة عبد الكيناني
الشباب والرياضة	طالب عزيز زيني
وزير الدولة لشؤون المحافظات	سعد نايف الحردان
البيئة	نرمين عثمان
البلديات والأشغال العامة	نسرين برواري (ك)
وزير دولة لشؤون المجتمع المدني	علاء حبيب كاظم
وزير دولة لشؤون المرأة	أزهار الشّيخلى (س)
وزير دولة لشؤون السياحة والآثار	هاشم الهاشمي
وزير دولة لشؤون الجمعية الوطنية	صفاء الدين محمّد الصافي (ش)

حكومة نوري المالكى تشكّلت في ٢٠ ايار/ مايو ٢٠٠٦

رئيساً	نوري المالكى (ش)
نائب رئيس الوزراء	برهم صالح (ش)
نائب رئيس الوزراء	سلام الزوبعي (س)

الدفاع	عبدالقادر العبيدي
الداخلية	جواد البولاني
المالية	باقر جبر صولاغ (ش)
التنظيم	حسين الشهرستاني (ش)
الخارجية	هوشيار زيباري (ك)
العدل	هاشم الشبلي
التخطيط	علي بابان (س)
الكهرباء	كريم وحيد
الصحة	علي الشمري
التربية	خضير الخزاعي (ش)
التعليم العالي والبحث العلمي	عبد ذياب العجيلي (س)
التجارة	عبد الفلاح السوداني (ش)
الصناعة	فوزي الحريري (ك)
النقل	كريم مهدي صالح (ش) ^(١)
الاتصالات	محمد توفيق علاوي
الموارد المائية	لطيف رشيد (ك)
العمل والشؤون الاجتماعية	محمد جواد آل راضي (ش)
الزراعة	يعرب ناظم العبودي
الاسكان	بيان دزه ئي (ك)
حقوق الإنسان	وجدان ميخائيل

(١) لم يستلم الوزارة وحل محله وكالة السيد يعرب ناظم العبودي وزير الزراعة إضافة إلى وزارته، ثم حل محله السيد

الثقافة	أسعد كمال محمد (س)
العلوم والتكنولوجيا	رائد فهمي
الهجرة والمهجرين	عبد الصمد رحمن سلطان
الشباب والرياضة	جاسم محمد جعفر
البيئة	نرمين عثمان (ك)
البلديات والأشغال العامة	رياض غريب
وزير الدولة لشؤون المحافظات	سعد طاهر عبد خلف الهاشمي
وزير دولة لشؤون المجتمع المدني	عادل الاسدي (ش)
المرأة	فاتن عبدالرحمن
السياحة والآثار	لواء سميسم (ش)
وزير دولة لشؤون الأمن الوطني	شبروان الوائلي
وزير دولة لشؤون مجلس النواب	صفاء الصافي (ش)
وزير دولة للشؤون الخارجية	رافع جهاد
وزير دولة لشؤون الحوار الوطني	أكرم الحكيم (ش)
وزير دولة	حسن الساري

وبنظرة دقيقة لما تقدم من استعراض لجداول وتشكيلات الحكومات بعد ٢٠٠٣ م والتي صارت فيما بعد أساساً لتشكيلات اللاحقة نجد أنّ نسبة الشيعة يمكن أن يقال: إنّها ثبتت في كيان الدولة، ولا يمكن أن يتمّ التلاعب بها وصارت هذه النسبة ثقافة وثوابت لدى جميع المكونات الشيعية السياسية، ولم نعرف أنّ أحداً تنازل أو عارض هذه الحقيقة من القوى والأحزاب الشيعية وهو حضور لا بأس به ومهمّ جداً، وينهي عقود التهميش، والمهمّ في الأمر هو أن تبقى رئاسة الحكومة، أي رئاسة الوزراء بيد الشيعة، كون الدستور يمنح رئيس الوزراء

صلاحيات أوسع؛ خصوصاً الأمنية منها والعسكرية وقرار الحرب وغير ذلك^(١).

وعليه أن نسبة الشبيعة يلاحظ عليها مايلي:

أولاً: أنها محفوظة في كل أجهزة الدولة التشريعية والتنفيذية بنسبة عددهم السكاني، وحتى في المناصب الأخرى في الوزارات والمؤسسات المهمة في الدولة وعلى اعتبار أن ثمة إدراك لديهم وفهم استراتيجي لمستقبل الدولة وطريقة الحفاظ على الحكم والحكومة وإبقاء وجودهم في كيان ومؤسسات الدولة اعتمدوا سياسات ملخصها مايلي:

١- تمكّنوا من أخذ حصّتهم كمكوّن في الحكومة والوزارات والمؤسسات المختلفة، صعوداً ونزولاً، فمن حيث الوزارات السيادية وغيرها هم يستوفون نفس حصّتهم المعتمدة لهم في كل تضاعيف العملية السياسية وهي فوق الـ ٥٠٪.

٢- أدركوا أهمية المؤسسات الأمنية لذا ساروا بخطى حثيثة ليكون لهم وجود في الجيش؛ قيل عدد الضباط ٥٦٪ وعدد الافرد والرتب المختلفة ٥٨٪، كما تعاقدوا أن تكون أحد الوزارات الأمنية تحت سيطرتهم ضمن الدولة كوزارة الداخلية والأمن الوطني والمخابرات، ويشكل الشبيعة ٥١٪ من جهاز المخابرات، و٦٧٪ من الاستخبارات، و٧١٪ (٢) من الأمن الوطني، ولكن الكلام ليس في العدد أو في الإنتماء المذهبي، بل في عدد الذين يمتلكون عقيدة الدفاع عن الوطن، وعن التجربة السياسية الجديدة، ويمتلك عقيدة منسجمة مع الدستور والتوجه الديموقراطي الجديد.

٣- إن الشبيعة - ايضاً - أدركوا أهمية التنمية البشرية، فهم جادون في إفتتاح الجامعات والمعاهد الحكومية والأهلية، وإرسال البعثات الدراسية، وخلق جيل أكاديمي علمي يعوّضون من خلاله

(١) جمهورية العراق - دستور جمهورية العراق - الطبعة الثانية نيسان - ابريل ٢٠٠٩م.

(٢) تلك النسب تم الحصول عليها من مقابلات خاصة لمركز العراق للدراسات مع جهات ذات تخصص تتحفظ على ذكر اسمائها، كما ان أغلب السياسيين الذين تمت مقابلتهم ومحاورتهم في هذا الصدد أيدوا هذا، منهم وزير الداخلية البولاني ٢٠١٠/١١/٣م، والسيد بيان جبر وزير داخلية اسبق ٢٠٠٩/٢/٤م، والفياض وزير الأمن الوطني ٢٠١٠/٨/٩م، والسيد السنيدي عضو لجنة الامن والدفاع في البرلمان العراقي ٢٠١١/٣/١١م.

نقص الكوادر العلمية التي يعانوها، خصوصاً أن المحافظات الجنوبية والوسطي هي تحت سيطرتهم، وتحتاج إلى كوادر في مختلف الخبرات لإدراجها الإقتصادية، والسياسية، وفي النفط، والتكنولوجيا، والصناعة، والزراعة، والتجارة، والإستثمار، والاعمار، والهندسة، والطب وغير ذلك، وآخر تقرير نشرته الإجهزة المختصة أنه حصل نمو بنسبة ٢٣٪ عما كان عليه الوضع عام ٢٠٠٢م في عدد الشهادات في مختلف المستويات^(١).

ثانياً: مع هذا فان المنصب السيادي الأوّل الذي حدده الدستور العراقي وهو منصب رئاسة الوزراء بقي محفوظاً لهم، وأن الشيعة يشعرون برضا تام من خلال الحسابات العددية، كما نسبة السنّة مع كلّ التعقيدات بلغت ٢٦.٨٪ في الوقت الذي لم تتجاوز نسبة الشيعة في عهد الإحتلال البريطاني من سنة ١٩٢١م إلى سنة ١٩٣٢م نسبة ١٧.٧٪، مع أنّهم يشكّلون الأغلبية ثم أنخفضت هذه النسبة الى ١٥٪ ما بين أعوام ١٩٣٢ - ١٩٣٦^(٢).

أما عدد الأحزاب الشيعية السياسية، فإنها من حيث العدد يبلغ عددها قدرًا مهمًا قادر على استيعاب التوجّه الشيعي السياسي مثل (المجلس الأعلى، وبدر، وحزب الدعوة، وحزب الدعوة تنظيم العراق، واليتار الصدري، والفضيلة، والمستقلين، وتيار الإصلاح، والعصايب، والكتايب) هذه هي الأحزاب الأساسية وهناك إنشطارات لأحزاب صغيرة لم تشكل رقماً سياسياً مهماً في الواقع الجماهيري.

لكن هذه الأحزاب التي ذكرت شكلت رقماً سياسياً قادراً على التصدي والوجود في الواقع السياسي وموزعة على الخارطة السياسية الشيعية وفي عموم المحافظات الشيعية والمدن والأفضية. وقد فصلنا الأمر في مرونتهم السياسية، وسرعة حركتهم، وحضور الفكرة السياسية في تخطيطهم، عما ينبغي أن يفعلوه منذ عام ٢٠٠٣م، وهذا الأمر أنعكس واقعاً على مسيرتهم السياسية لاحقاً، وتمكّنوا من خلاله أن يحققوا وجوداً وثمة حقوق كانت مغيبة وملغاة.

(١) بتصريف عن احصائات الجهاز المركزي للإحصاء لسنة ٢٠١٠ م.

(٢) للمزيد يراجع حسن العلوي . الشيعة والدولة القومية . ص ٢٠٠ - ٢٠٣.

الحضور في المؤسسات المهنية والعسكرية وملاحظات عامة عن هذه المؤسسات

تأسس الجيش العراقي في ٦ كانون الثاني ١٩٢٢م^(١) وكان تأسيسه على يد نخبة من الضباط الذين خدموا في الجيش التركي أمثال نوري السعيد، وجعفر العسكري، وياسين الهاشمي، مما أدى إلى أن يكون الجيش العراقي نواته ورجالاته ومؤسسه هم ذو توجه علماني ليبرالي، وذو توجه تركي طائفي، وهم بطبيعة الحال أقرب إلى الخطّ البريطاني.

لكنّ للإنصاف إستطاع هذا الجيش أن يثبت قدرته العسكرية، ويشارك في معارك عديدة في فلسطين ١٩٤٨م، وعلى الجبهة الأردنية ١٩٦٧م، وفي حرب تشرين ١٩٧٣م في جبهات الجولان وسيناء، المهمّ أنّ هذا الجيش منذ التأسيس إلى حين قرار الحلّ أو الانحلال عام ٢٠٠٣م بلغ من العمر ٨١ عاماً، وكانت له خصائص في نشأته وتكوينه ومسيرته نستعرضها بهدف تبيان الفوارق بينه وبين التشكيلة العسكرية الجديدة وهي:

الجيش العراقي القديم أوّل جيش مارس الإرهاب السياسي والعسكري، إذ أنّ أول انقلاب عسكري حصل في العالم العربي هو انقلاب بكر صدقي ١٩٣٦م^(٢)، ثم تلتها انقلابات الضباط الأربعة التي مهّدت للحرب العراقية البريطانية ١٩٤١م^(٣)، وحركة ١٩٥٨م^(٤) التي أطاح بها الجيش بالحكم المدني الملكي، ثم مشاركته في حركة ١٩٦٨م^(٥) وأن هذه الطبقة العسكرية هي التي تولّت في مراحل لاحقة من عمر العراق السياسي قيادته سياسياً، وإدارة شؤونه والتحكّم بمصير ربطه بالغرب، وإقامة التحالفات مع الغرب، وهي التي عملت على تأسيس ثقافات داخلية تحوّلت فيما بعد قاعدة لطبيعة الحكم في عزل الشبيعة وفق هذه الثقافات التي عملت بموجها وجعلتها قاعدة للحكم والعمل.

(١) نركز حديثنا هنا في موضوع الأمن على المؤسسة العسكرية التي تتولى الأمن في المدن، ولأنها الصورة الأكثر وضوحاً في تحمل مسؤولية الأمن وهي قوة ردة مباشرة .

(٢) عامر هادي العيساوي - بكر صدقي والانقلاب الأسود - موقع النور www.alnoor.com.

(٣) عامر هادي العيساوي - انقلاب ثورة مايس - موقع النور - حلقة ٥.

(٤) حسن العلوي - عبد الكريم قاسم - منشورات دار الزوراء - لندن ١٩٨٣ - ص ٦٧.

(٥) حامد الحمداني - اسرار انقلاب ١٧ تموز عام ١٩٦٨م موقع حامد الحمداني www.hamedalhmdahni.com.

بعد عام ١٩٦٨م تحوّل الجيش العراقي إلى مؤسسة خاضعة لسيطرة الحزب الحاكم ثم إلى الفرد الحاكم، ولم يعد له أي شأن بسياسة الدولة وقراراتها العليا، ولم يكن أي من قادة الجيش مسؤولاً سياسياً كبيراً كما كان في العهد الملكي أو العهد القاسمي أو العارفي، بل تحوّلت المؤسسة العسكرية والأمنية إلى مؤسسة راعية وحارسة على مصالح الطبقة الحاكمة والفرد والمؤسسة الحزبية والايديولوجيات، وللأسف إشركت بالقمع وتغيب الدولة لصالح الدكتاتورية، وفي مراحل لاحقة وصولاً إلى عهد صدام حسين تحديداً والذي تمكّن فيه الحزب والفرد (الطّاغية) التّدخل في عقيدة وسلوك المؤسسة العسكرية والأمنية حدّاً كبيراً شمل كلّ شؤون المؤسسات من ترشيح الأفراد للدورات، واختيار القادة والمدراء إلى التّرقية، ثم اتسعت دائرة وسطوة الأمن العسكري (الإستخبارات) في الوحدات والتشكيلات تحت مبررات عديدة^(١).

بعدها عملت القيادة الصّدّامية على تفكيك الجيش العراقي والمؤسسات الأخرى، وإيجاد مؤسسات أخرى يثق بها مثل (الحرس الجمهوري - الحرس الخاصّ - الجيش الشعبي - جيش القدس - فدائيو صدام - والأمن العسكري - والأمن الخاصّ).

كانت عقيدة الجيش عقيدة ذات أبعاد إقليمية وخصوصاً فيما يتعلّق بإيران التي كان الشّاه فيها يبني ترسانه عسكرية كبيرة تسند طموحاته الامبراطورية، ثمّ ضدّ إيران في مرحلة الإمام الخميني وثورته لأسباب طائفية، ونيابة عن الغرب والصهيونية وقف النّظام البعثي يحشد كلّ امكانياته العسكرية والبشرية للوقوف بوجه هذه الثّورة ومبادئها، وكأنه يقاتل نيابة عن الغرب تحت مسميات طائفية، وكانت تلك المؤسسات تلعب دوراً في ترسيخ هذه الاجنحة الخطرة وتعطي للمؤسسات العسكرية والأمنية بعداً قومياً للعب دور فاعل في العالم العربي، لكنه ولبالغ الأسف كان له دور خطر، ما أدى إلى تمزيق العالم العربي، وإيجاد الخلافات والصّراعات كما في تدخّل البعث الصّدّامي في القضية الفلسطينية، وايضا له بعد خليجي في السعي للعب دور محوري وحام لمنطقة

(١) علي التميمي - ١٧ تموز عام ١٩٦٨م آخر انقلابات إنحلال الخلق وصناعة الرعب - موقع كتابات ٤ - ٩ - ٢٠٠٩م

وانظرهاني الفكيكي - اوكار الهزيمة، وانظر حسن العلوي عبد الكريم قاسم - مصدر سابق - ٩٨.

الخليج الذي يعاني من الانكشاف الجيوبوليتيكي لا تستطيع إلا القوة العراقية ستره^(١).
 جدير بالذكر أن الأمن أحد أهم المرتكزات الأساسية في بناء الدولة العراقية الجديدة بعيداً عن
 الدور الإقليمي والقومي، المهم أن الجيش انكفأ على الداخل العراقي، لأن المشروع الجديد في
 المنطقة والعالم (مشروع الشرق الأوسط الجديد)، ينطلق من وجود أو إيجاد صراعات طائفية أو
 عرقية أو اثنية^(٢).

إن البعض يعزو المشاكل الأمنية، وضعف المؤسسات الأمنية إلى حلّ الجيش والمؤسسات
 الأمنية في زمن نظام البعث، وأن وجود تلك المؤسسات من شأنه أن توفر الأمن لما تمتلكه من خبره
 وكفاءة وإمكانات.

إلا أن ذلك القول ينطلق من خلفيات سياسية أو جهل بطبيعة مؤسسات الأمن في زمن نظام
 البعث، فمطالعة سريعة لطبيعة وتركيبه المنظومة الأمنية السابقة نجد أنها غير مؤهلة لمواكبة
 المتغيرات التي حصلت في العراق، ونتج عنها سقوط نظام البعث المقبور للأسباب التالية:

أ. فعلى مستوى القوة العسكرية القتالية

نجد أن الأجهزة الأمنية السابقة لا تمتلك تلك المقومات التي تؤهلها للقيام بما هو مطلوب،
 ونقصد بالقوة العسكرية ماتملكه القوات الأمنية من موارد بشرية، وهذه الموارد غير قادرة لأسباب
 ذاتية موضوعية لمليء الفراغ الأمني، لأن عناصر هذه الأجهزة كانت تعيش حالة من الشيوخوخة
 والترهل والإجهاد الكبير نتيجة السياسات الإجرامية للنظام البعثي، وكذلك نتيجة للجرائم التي
 ارتكبتها هذه الأجهزة بحق أبناء الشعب العراقي، وبخاصة في الإنتفاضة الشعبانية في الوسط
 والجنوب، وفي شمال العراق، فضلا عن مشاركة الجيش العراقي في حروب متعددة ولسنوات

(١) حديث لصدام حسين جريدة الثورة ٦ - ١١ - ١٩٩٠م. وانظر حازم صاغية - بعث العراق سلطة وقيامها وحطامها - الساقية
 بيروت - ط ٢ - ٢٠٠٤ - ص ١٢٩.

(٢) http://www.alhewar.net/Basket/Taha_The_Reality_of_the_Baath_Party.htm#_edn1.

التعريف بحزب البعث العربي الاشتراكي، الموقع الرسمي للحزب.

طويلة (إبتداء من الحرب الإيرانية العراقية، والحرب ضدّ الكويت او ما يسمى بحرب الخليج الأولى ثم الحروب الداخليّة ثم معركة عام ٢٠٠٣م التي انتهت النظام الصّدّامي)، ولهذا توجد ثمة أزمة ثقة كبيرة بين عناصر وقيادات هذه الأجهزة وبين المجتمع العراقي، فجلّاد الأّمس وقامع الشّعب لا يمكن أن يكون مدافعاً عن أمن ذلك الشّعب ومحافظاً على استقراره، والذي يراجع المنهج العقائدي الذي وجهه صدام للمؤسسات الأمنية يجده يركز على البطش بالداخل، وقمع الصوت المعارض، أكثر من توجيه هذه المؤسسات إلى الأخطار الخارجيّة بما فيها إسرائيل^(١).

ب- إنّ هذه القوّات كانت تعاني من نقص كبير في زمن النّظام البعثي، فمثلاً في الجيش العراقي الذي كان مؤلفاً من سبعة فيالق، وفيلقان للحرس الجمهوري، وفيلق للحرس الخاصّ، وثلاث فرق حرس حدود، فضلاً عن فرقتي لڤدائيي صدام قد انخفضت هذه القوّات القتاليّة الى أكثر من ٥٠٪ وبخاصّة بعد هزيمتها في الكويت بعد اجتياح نظام البعث الكويت، وما ترتّب على ذلك من ضربة عسكريّة أمريكيّة كانت قاصمة لقوّة جيش صدام ومعنوياته، إلى الحدّ الذي شاهدنا قيادات الجيش العسكريّة بعد سقوط النّظام ومن خلال وسائل الإعلام يبيّن أحدهم الآخر.

كما وأنّ حالة الفساد التي أخذت تنخر بجسد المؤسسة الأمنية والعسكريّة على وجه التّحديد؛ قد باتت واضحة وبعلم رأس النّظام، إذ تحوّلت هذه المؤسسة العسكريّة إلى أشبه ماتكون بمؤسسات التمويل الذاتي من خلال الدّعوات المستورة لخدمة الاحتياط تحت مسميات (يوم النّخوة)، أو غيرها ليدفع النّاس مبالغ غير قليلة من أجل عدم الإلتحاق بالخدمة، وبشكل شبه رسمي، مما حوّل الجيش إلى أشبه ما يكون بمؤسسة لجباية الضرائب في وقت يعيش العراقيون حالة غير مسبوقّة من شظف العيش ونفسيّ الأمراض في وقت أكثرشت بطون القيادات العليا للجيش العراقي من أموال السحت التي تجبى من الجنود المساكين.

هذه المواقف المحفوظة في سجل تاريخ الجيش الصّدّامي، والمحفوظة في ذاكرة العراقيين، لا تجعله محلّ احترام وتقدير أمام الشّعب العراقي، بما هو جيش هذه المرحلة، وهذه الطّبقة، لكن

(١) Saddam Hussein's 'Official' Biography

بالمعنى العام أنه له بعد آخر، بعد وطني كريم، ولطالما سجّل التاريخ سجل الشرفاء منهم، لذا نحن إذ نتحدّث، إنما حديثنا عن طبقة خدمت وسخّرت الجيش لصالح الطّاغية وحواشيه وحوّلته إلى حامي الطّاغية، لا حامي الأمة وسيادتها.

مستوى القدرة العسكرية التسليحية

فان قدرة الجيش العراقي قبل سقوط النّظام كانت تتمثّل في ٢٢٠٠ دبابة من طراز تي ٥٥، وتي ٦٢، وتي ٧٢، و١٠٠٠ عجلة استطلاع مدرعة مثل بانهارد الفرنسية، وبي آردي أم الروسية، وكذلك مايقارب من ١٠٠٠ ناقلة اشخاص مدرعة بي أم بي ١، وبي ام بي ٢، و٢٥٠٠ ناقلة مدرعة من انواع بي تي آر ٥٠ و٦٠ الروسية، وكاسكافيل البرازيلية، وسكوت وتوباس البلجيكيتين، و١٩٠٠ قطعة مدفعية مسحوبة، و١٥٠ قطعة ذاتية الحركة، و٤٥٠٠ قاذف صاروخي متعدد، بالإضافة إلى القواذف الأنبوية، وعدد غير معروف من مدافع الهاون ١٢٠ ملم و٦٠ ملم المستوردة ومحلية الصنع.

أما القوّة الجوية فهي الأخرى كانت تمتلك أعداداً غير قليلة من الطّائرات المقاتلة والقاذفات، فالطّائرات القاذفة يتجاوز عددها ١٣٠ طائرة سوفيتية وفرنسية الصنع، ويرجع تاريخها إلى ثمانينات القرن الماضي، وكذلك تضم مايقارب ١٨٠ طائرة مقاتلة، وهي من نفس المنشأ أعلاه وأكثر من طائرتي استطلاع، وأكثر من ذلك للنقل والوقود.

وفي الدّفاع الجوّي هناك أكثر من ٦٠٠٠ مدفع مضاد للطائرات، و٥٧٥ قاذفاً صاروخياً، وتشتمل على مدفعية ذاتية الحركة ٢٣ ملم من إنتاج سوفيتي، ومدافع ٥٧ ملم ثنائية الحركة ومدفعية ٨٥ ملم ذاتية، أما صواريخ الدّفاع الجوي فتشمل ٧ و٨ و٩ و١٣ صواريخ سام ٢ و٣ و٦ و١٤ و١٦ كما وتوجد صواريخ رولاند واسيدالفرنسية.

أما على مستوى طيران الجيش فكانت القوّة العراقية تمتلك مايقارب ٥٠٠ طائرة مروحية روسية وفرنسية وإيطالية كان منها ١٣٠ طائرة مقاتلة والمتبقية للنقل والإمداد.

أما فدائيو صدام فكان عددهم يقدر بين ١٥٠٠ إلى ٢٠٠٠ مقاتل ومدربين ومسلحين بالأسلحة

الخفيفة والهوانات^(١).

كل هذه الإمكانيات لم تستطع الوقوف لأكثر من أسبوعين أمام قوات الإحتلال نظراً لفساد العقيدة العسكرية، والروح الإنهزامية التي يعيشها قادة الجيش، فضلاً عن عدم إيمان الجندي العراقي بالنظام المجرم الذي يريد أن يحوله إلى محرقة من أجل نزوات شخصية.

لذلك تحوّل هذا السلاح إلى ركام ونفايات (خردة) وتحوّل كبار قادة الجيش إلى جردان يختبئون في البيوت القديمة خوفاً من قوّات الإحتلال وخشية من إنتقام الجنود وأبناء الشعب العراقي.

لهذا يعدّ القول بأنّ قرار الحاكم المدني بريمر بحلّ الجيش خطأ كبيراً وخطيئة جسيمة قول يجانب الحقيقة، لأنّ الجيش أصبح في عداد المحلول بسبب التفكك في هيكلته، وأنهار معنويات ضباطه. هذا الجيش يمكن أن يقال عنه إنّه قد انحلّ لوحده قبل أن يتخذ برايمر قرار الحلّ، ووجدت الحكومة العراقية والدولة العراقية الجديدة انه في ظلّ ماقدّمناه لا بُد من تأسيس جيش عراقي جديد خصوصاً أنّ الجيش القديم امتاز بنقطتين وهما:

اولاً: أنه جيش صدام ومؤسسة حزب البعث، وليس جيش الدولة العراقي، وشارك بجرائم مروّعة بما فيها قمع الانتفاضة الشعبانية، وضرب الكرد بالأسلحة الكيماوية.

ثانياً: انه جيش يمتلك عقيدة طائفية فضلاً عن أنّ نسبة ٨٧٪ من ضباطه بمختلف الرتب من مكوّن معيّن ومن مدينة محددة، ومن كوادر حزب البعث وبالتالي من المقرّبين من صدام حسين، لأنه صاهر القادة وملّكهم وأعطاهم الامتيازات وأنواط الشّجاعة ومسائل ومغريات عديدة لذا فإنّ جيشاً كهذا لم يعد قادراً على تحمّل مسؤولية حماية الديمقراطية في العراق، بعد أن كان حامياً الطائفية والدكتاتورية.

المؤسسة العسكرية بعد ٢٠٠٣

أما المؤسسة العسكرية الحالية بعد ٢٠٠٣ فقد اختلفت في العديد من النّقاط، وأنتهت الكثير من

(١) وكيبديا الموسوعة الحرة.

الإشكالات التي كانت تميّزه وحلّت محلّه مؤسسة جديدة، المؤسسة العسكرية اليوم لم تكن طائفية، ولا تحمل أيّ ايديولوجية إلاّ حماية الدستور، وبعيدة غاية البعد عن الشخصية والحزبية، ولم تكن هي تلك المؤسسة التي بينها وبين الشعب نفوراً وذكريات غير حسنة، نعم توجد إشكالات أخرى سنناقشها في محلّها وبالإجمال هي إشكالات فرضت عليها بحكم الظروف القاهرة، وحادثة التأسيس والظروف الخطرة، وانهار الأمن وتصاعد العنف، فالجيش العراقي الجديد والقوى الأمنية نشأت بظروف القاهرة.

منها: وجود الإحتلال وتدخلاته السافرة وأصراره على فرض أجندات في المؤسسات الأمنية تنسجم مع استراتيجياته الإحتلالية.

ومنها: ظهور التشكيلات الإرهابية التي أستهدفتها منذ التكوين لشلّ حركته، ومنع تكامل تلك المؤسسات.

ومنها: الخلافات الدّاخلية القومية والطائفية والتي شكّلت معوّقات لمنع تطوّره ووضع استراتيجية عسكرية وطنية موحّدة.

ومنها: إعتقاد الكمّ دون النوع، وإشكالات أخرى نتعرّض لها تباعاً.

الجيش العراقي الجديد بعد عام ٢٠٠٣ بين القدرات والتحديات

القدرات

من خلال مطالعة سريعة لإمكانات الجيش العراقي، من خلال موارده البشرية، وقدراته التسلّحية، وثقافة كبار ضباطه، وعقيدتهم العسكرية، يتبيّن لنا حجم التّحديات التي تكمن في هذا الجيش وعقيدته، وكذلك تتبين عناصر القدرة والقابلية التي يمتلكها هذا الجيش.

يتكون الجيش العراقي الجديد من ٦٥٠ الف عنصر بين جندي وضابط ومراتب، يتوزّع على ١٥ فرقة، وكلّ فرقة تتكون من ثلاثة ألوية يعني أن هناك ٤٢ لواءاً أغلبهم من المشاة.

أما عدد الضباط بمختلف الرتب فيتجاوز عددهم ٣٠ الف ضابط، نسبة الشيعة منهم أكثر من ٧٠٪^(١)، كما أنّ نسبة البعثيين من الضباط الشيعة هي الأخرى تتجاوز ٧٠٪ على اعتبار أغلب

(١) في مراجعة سريعة للملف الأمني وطبيعة الأجهزة الامنية وما تتوافر فيها من قيادات تسيطر على مفاصل هذه الأجهزة، نجد ان ثمة عناصر قادرة أن تجعل من هذه الاجهزة مؤسسة قادرة على حماية النظام السياسي اذا ما احسن استخدامها وابتعدت عن المحاصصة السياسية في مفاصلها القيادية الثانوية، فلو اخذنا وزارة الدفاع على سبيل المثال . بوصفها من أخطر المؤسسات الأمنية لتاريخها وطبيعة القيادة فيها وماتمثلة من تاريخ حافل بالانقلابات العسكرية . نجد ان هذه الوزارة تتكون هيكلتها من وزير ورئيس اركان وامين عام وامين سر ومدير استخبارات. وترتبط برئيس الأركان القيادات التالية . الدفاع الجوي . قيادة القوة البحرية - قيادة طيران الجيش . القوة الجوية . القوة البرية وترتبط بالقوة البرية عشرة فرق، اما الأمانة العامة للوزارة فترتبط بها كل من ١ . الدائرة القانونية ٢ . التنظيم ٣ . مديرية الاتصالات ٤ . مديرية التسليح ٥ . الافراد ٦ . الموازنة والبنى التحتية . المنهج والمتطلبات والقوة الجوية فيها اربعة قواعد هي قاعدة الإمام علي في ذي قار قاعدة الحرية في كركوك وقاعدة البغداد في الانبار وقاعدة الكيارة وقاعدة التاجي وقاعدة الكوت وقاعدة البصرة وقاعدة الحباينة وقاعدة المثنى، وبما ان وزير الدفاع يجب ان يكون مدنيا وفق الدستور العراقي فهذا يعني ان مفاصل الوزارة ستكون بيد القيادات العسكرية، ومن المفاصل المهمة في الوزارة : رئيس اركان الجيش الامين العام، وقيادتي القوة الجوية والبرية، والمفتش العام ومعاون رئيس الأركان للإدارة والعمليات، بالاضافة الى المفتش العسكري وميرة التسليح، ومن خلال المعرفة التفصيلية بقيادة الجيش تجد ان منصب الامين العام والمفتش العام وقيادة القوة البرية بيد الشيعة، وقيادة القوة البحرية والجوية بيد الكرد، وهذا يعني ان الشيعة ماسكة بمفاصل مهمة في وزارة الدفاع، وقد وضعت الهيكلية العامة للوزارة ضمن شعار

الضباط من رتبة مقدم فما فوق هم بعثيون لا نستطيع أن نحسب هؤلاء على النظام الصدامي، للحق نقول أن مجرد إتهام أي مواطن عراقي لحزب البعث لا يعني الإيذان بهذا الفكر والخط السياسي الخطير، بل الأغلب منهم أمّا مضطر لذلك، أو يفرض عليه الإتهام، أو مهدد، وهذا الواقع يعرفه أبناء الشعب العراقي جميعاً، خصوصاً وأن المراحل الأخيرة من عمر النظام الصدامي حصلت حالة من الإفتراق نوعاً ما بينه وبين المؤسسة العسكرية وسائر المؤسسات التقليدية، وأخذ يعتمد على مؤسسات بديلة^(١)، والجدير بالذكر أن هؤلاء الضباط في الغالب منهم وقفوا مواقف بطولية في حماية العملية السياسية، نعم منهم من يحتاج إلى أن يتم التحقيق في وضعه والتدقيق في تاريخه، وبطبيعة الحال هم نسبة يعتد بها في الجيش العراقي، ولا زال البعض من هؤلاء الضباط الشيعة يحملون نفس ثقافة البعث في بعدها الاجتماعي من التزلف والتملق للمسؤول بغية الحصول على مناصب قيادية تؤهل الفاسدين للحصول على أموال طائلة، وتكوين ثروة كبيرة تساعدهم على تكوين ذاتهم، وترضي غرورهم كما وتساعدهم على شراء المناصب الكبيرة بعد أن أصبحت المناصب الكبيرة تباع وتشترى بأسعار خيالية.

إن ثقافة التزلف لدى البعض منهم تساعده في تنفيذ الأجنحة الخارجية كون بعضهم لم يؤمن بالعراق الجديد، ولا زال يشعر بالانقص، وهذه العقدة لازالت تلازمه بسبب السخط الجماهيري والسياسي من سياسات البعث، والجرائم التي ارتكبتها أغلب ضباط الجيش السابق، فكلما تذكرنا المؤسسة العسكرية والأمنية ينتهي إلى الحديث بمسلسل الجرائم التي ارتكبت في عهد نظام البعث. لكن هذا الحديث لا يمكن تعميمه على كل الضباط البعثيين، لأن بعضهم وللإنصاف كان

(لا انقلاب، لا سلطة جنرالات). أما في وزارة الداخلية فقد حصل تطور واضح في عمل هذه الوزارة الى الحد التي استطاعت ان تحل محل الجيش في اكثر من محافظة، وبخاصة بعد تشكيل قوات الشرطة الاتحادية وماتملكه من امكانيات، وموارد بشرية، وكفاءات جيدة وامكانيات عسكرية، ومعدات تساعدها على السيطرة في اغلب المحافظات. ان اعطاء منصب وزير الداخلية للشيعة سيُعطيهم مهمة حماية الناس من الارهاب والحفاظ على الامن المجتمعي، وبخاصة وان هناك مفاصل مهمة في الوزارة بيد ضباط شيعة موالين للعملية السياسية (مقابلات خاصة).

(١) ذكرت في محلها مثل الحرس الخاص وفدائي صدام وغير ذلك البديلة عن المؤسسات التقليدية.

يعامل بدونية بسبب انتهاه الطائفي من قبل زملاء لهم في الصنف العسكري رغم انتهاه للبعث وإخلاصه لهم.

كما وأن هناك بعضاً آخر كان متمياً للبعث قهراً، لكنه كان رافضاً لكل سياسات البعث، وهؤلاء رغم قتلهم إلا أن عملهم بدأ يتسم بالإخلاص للبلد.

بين هذا وذاك يوجد عدد غير قليل من الضباط والذين يمثلون نسبة ٣٠٪ من ضباط الجيش ينحدرون من المكوّن السّني والكردي، أما المكوّن الكردي فإنه يحمل مشروعاً واضح المعالم والبعث السياسيّ للكتل الكردية، ترجم الى واقع في العديد من الأحداث، وفي مقدمتها أنهم يأتمرون بأوامر مسعود بارزاني، ويتتهون بنواهيته.

أما بعض الضباط الطائفيين الصّداميين منهم وليس الجميع فهم أكثر خطراً على بناء الجيش لنفس الأسباب التي ذكرناها عن الضباط البعثيين الشّيعية وزيادة، وهذه الزيادة تكمن في أن عقيدة الضباط السّنة أكثر تشدداً من أقرانهم، كونهم بعثيين بامتياز، بمعنى أنهم جزء فاعل ومهمّ في البعث، لإيمانهم المطلق بالبعث الصّدامي وكونهم يارسون مهماتهم في الجيش بعقيدة راسخة وإيمان كبيرين، وأضيفُ إلى ذلك الإحتقان الطائفي الذي يعيشه العراق ممّا يوّلّد تعاطفاً كبيراً إلى المكوّن السّني، فضلاً عن أن بعضهم مرتبط بمشروع خارجي، وينفذه بامتياز، والحقّ يقال إنّنا هنا نتحدث عن البعض المؤدلج والذي يحمل فكراً صدامياً، أما الآخرون فهم يشكّلون قاعدةً إلى اللحمة الوطنية في المؤسسة العسكرية.

ضمن هكذا أجواء يمكن لنا أن نبين ماهي العقيدة العسكرية التي يحملها الجيش العراقي، فانه لا يمكن ان يحمل عقيدة واحدة بوصفه جيشاً مهمته حماية الوطن، ويحافظ على استقراره وحمايته من أي عدون خارجي، أو داخلي بعد أن اتضح النفس الطائفي والبعثي والقومي الذي يحرك البعض منهم، فضلاً عن الفساد المالي والإداري الكبير جداً المستشري بين كبار الضباط، فالعقيدة الطائفية، والنفس القومي، والفساد كلّ ذلك ينتج لنا عقيدة عسكرية مشوهة أو مشبوهة على أبعد التقادير.

معدات الجيش العراقي

يملك الجيش العراقي معدات وأسلحة مختلفة منها

١- القوة الجوية

تمتلك قيادة القوة الجوية ٣٠ طائرة مقاتلة منها ١٥ طائرة جيكية للتدريب المتوسط وتستخدم أحيانا للقتال.

اما طيران الجيش فيمتلك مايقارب من ١٠٠ طائرة مروحية نوع *me ١٧* روسية الصنع، وكذلك مايقارب ١٥ طائرة نوع *bel a ٤٠٧*

٢- القوة البحرية

تمتلك قواتنا البحرية سفن حربية كبيرة عدد ٢ إيطالية الصنع و٣٠ قطعة متوسطة مختلفة المناشيء منها روسي ومنها أمريكي وفرنسي وإيطالي.

٣- القوة البرية

تمتلك قواتنا البرية مايقارب ٣٠٠ مدرعة أوكرانية المنشأ وعدد من الدبابات نوع *t7٢* إضافة إلى أعداد من المدفعية والهاون والأسلحة المتوسطة.

معلومات إضافية عن التسليح والقوات النهرية العراقية

إن نفوس العراق تبلغ لغاية عام ٢٠١٢م حدود ٣٢ مليون نسمة وعدد المؤهلين للخدمة العسكرية الفعلية ٢٧٦٦٠٠ فرد.

وإن الجيش العراقي يمتلك ٣٩٦ دبابة حسب احصاء عام ٢٠١٢م بالإضافة إلى ٢٠٦٤٣ عجلة قتال مدرعة مع ٥٠٠ قطعة سلاح محمولة مضادة للدروع و٩٠٠٠ عجلة لوجستية و٢٧٨ طائرة مع ١٢٩ طائرة هليكوبتر، فيما يمتلك ٨٨ قطعة مختلفة من زوارق حربية وساندة.

كما أن الميزانية المالية المخصصة لوزارة الدفاع حسب إحصاء عام ٢٠١٢م هي (٥) مليار دولار

في حين تبلغ ديون العراق الخارجية ٥٠ دولاراً^(١).

وقد أعلنت وزارة الدفاع الأمريكية (البتاكون) في ١١ حزيران ٢٠١٢م أنها قررت منح العراق عقد مبيعات ٢٢ منظومة رادار متطور يوضع في طائرات f١٦.

وكان العراق قد وقّع إتفاقات مع واشنطن لشراء ٣٦ طائرة مقاتلة من طراز f١٦، كما أعلنت وزارة الدفاع الأوكرانية في ١٩ شباط ٢٠١٣م عن تسليم العراق ٢٠٠ مدرعة من نوع *e٤btr* ذلك في اطار العقد المبرم عام ٢٠٠٩م لتوريد ٤٢٠ مدرعة بقيمة ٤٥٧ مليون دولار، فيما تسلّم العراق بنفس العقد طائرات من نوع اتينوف المخصصة للنقل العسكري، كما أعلنت وزارة الدفاع العراقية في ١٦ كانون الثاني ٢٠١٣م تحويل فرقة المشاة الثامنة من الجيش العراقي إلى فرقة آلية بإمتلاكها سبعين مقاتلة مدرّعة. مؤكداً أنّ وزارة الدفاع وضعت خطة لتحويل بعض فرق المشاة إلى فرق آلية وبدأت من الفرقة العاشرة في جنوب العراق، والثامنة في الفرات الأوسط، والفرقة الخامسة في ديالى، على أن تشمل إضافة فرق مشاة أخرى^(٢). كما أن هناك مؤشرات عن أن القناعات الأمريكية

(١) اغلب المعلومات عن التسليح وعن المعلومات الخاصة مستقادة من موقع جلوبل فايرباور (*global firepower*) وقد تم مطابقة هذه المعلومات مع عدد من الضباط في مقابلات خاصة ومن صحيفة *THE DAILY BEAST* الأمريكية، اعداد الصحيفة ١٩ - ٨ - ٢٠١٣م، تقرير خاص عن التسليح الامريكي للجيش العراقي، والاخيرة اكدت في ظل تنامي إرهاب القاعدة فانها ستزود العراق بطائرات اباتشي.

(٢) المصدر اعلاه ١٢ - ٧ - ٢٠١١م.

جاء ذلك في موضوع نشره موقع ديفينس نيوز *Defense News* للأخبار العسكرية، واطلعت عليه (المدى برس ٢٢ - ٨ - ٢٠١٣). وقال الموقع، إن «الحكومة الأمريكية تنهياً لبيع أسلحة ومعدات عسكرية وقطع غيار تقدر قيمتها بمليارات الدولارات لإسناد العراق»، مشيراً إلى أن ذلك يأتي في «وقت تواجه في حكومة بغداد معركة داخلية مع عودة جديدة لعمليات القاعدة وفي الوقت نفسه تحاول تأمين حدودها الغربية من محاولات تسلل المسلحين بالحرب الدائرة في سوريا مع احتمالية امتلاك إيران القابضة على امتداد حدودها الشرقية لسلح نووي». وأضاف الموقع، أنه «منذ ٢٥هـ من تموز ٢٠١٣، أعلمت وزارة الدفاع (البتاغون) الكونغرس عن صفقة مبيعات عسكرية خارجية للعراق تصل قيمتها لأكثر من أربعة مليارات دولار وتتضمن كل شيء بدءاً من عجلات نقل المشاة إلى صواريخ أرض - جو الدفاعية». وقال البنتاغون في توصيته للكونغرس بشأن صفقة منظومات الدفاع الجوي، كما أورد الموقع، إن هذه «المنظومات ستزود العراق بقدرة تعزيز دفاعه الجوي الإقليمي وتقلل من مخاطر تعرضه لهجمات جوية»، عاداً أنها «تسهم أيضاً في تعزيز قدرات العمليات المشتركة القائمة بين الحكومة العراقية والولايات المتحدة مع بقية الحلفاء».

تنامت باتجاه تسليح الجيش العراقي للدفاع عن حدوده الغربية من القاعدة وتمدد الإرهاب الى العراق عبر سورية، خصوصاً بعد هروب السّجناء من سجنى التاجي وأبو غريب بتاريخ ٢٢-٧-٢٠١٣م، هذا مضافاً إلى حصول العراق على تسليح من روسيا^(١).

أبرز التحديات التي تواجه المؤسسات العسكرية . الأهمية والإستخبارية

أجمع الخبراء على أن أبرز التحديات التي تواجه المؤسسة العسكرية هي:

١. ضعف الجهد الإستخباري

وهذا أمر جزمته به جميع المصادر والمراقبون وذوو الاختصاص، فإن تكرار عملية كسر السّجون - مثلاً - خلال خمس سنوات بلغت ١٢ مرة دون أن تتمكن القوّات الأمنية من كشف العملية قبل وقوعها ولا أثناء التّفيز، علماً أن بعض العمليات بلّغ عنها الإرهابيون في الأنترنت قبل وقوعها، تحدياً للقوّات الأمنية والعسكرية العراقية كما في إقتحام سجنى التّاجي وأبوغريب بعملية تحدّ بالغة بتاريخ ٢٤-٧-٢٠١٣م، وصفتها الواشنطن بوست بأنها (مؤشّر على انهيار الإستخبارات في العراق، وهي ترمز إلى قوّة التّحديات الأمنية، وتطوّر آلياتها، مقابل ذلك ضعف المؤسسة العسكرية التي تعاني التّرهل والضعف والجمود)^(٢).

(١) نقلت وكالة الانباء الروسية الرسمية ١٧-١٢-٢٠١٣ عن حسن جهاد، عضو لجنة الأمن والدفاع البرلمانية، قوله إن روسيا ستزود العراق بمعدات عسكرية بينها عدد من المروحيات من طراز (مي . ٢٨ ان اي) المعروفة ب (صياد الليل)، وكان المستشار الإعلامي لرئيس الوزراء علي الموسوي أكد، في وقت سابق، أن روسيا بدأت بتسليم السلاح للعراق وفق الصفقة المعقودة بين البلدين سابقاً، مشيراً إلى إلغاء صفقة سابقة بعد أن شابها الفساد وعقد صفقة جديدة. وكانت صحيفة «إزهستيا» الروسية، ذكرت ان روسيا بدأت بتسليم السلاح للعراق على وفق الصفقة المبرمة بين البلدين في العام ٢٠١٢، وبموجبها يحصل العراق على ٤٠ طائرة مروحية مقاتلة من طرازي «مي . ٢٥» و«مي . ٢٨». كما اكدت الصحيفة أن أول فوج من الخبراء العراقيين انهى تدريباته على استخدام مروحيات «مي . ٢٥» في مركز التدريب التابع للقوات الجوية الروسية في مدينة تورجوك. وكانت روسيا والعراق وقعا في العام ٢٠١٢ صفقة بموجب اتفاقية التعاون العسكري التقني بينهما تبلغ قيمتها ٤ مليارات و٣٠٠ مليون دولار. وتتضمن الصفقة توريد معدات عسكرية بينها أكثر من ١٠ مروحيات من طراز «مي . ٢٨ إن إي» (صياد الليل).

(٢) الواشنطن بوست ٢٧ . ٧ . ٢٠١٣م.

أين الإستخبارات العسكرية من عملية يعلم بها الأهالي في المنطقة، ومن عمليات سابقة في كسر السّجون بلغ التّحدي أن يحفروا نفقاً للخروج منه يستمرّ الحفر شهراً، ويقدر تراب الحفر بأطنان فأين ذهب، وأين أخفيت، وكيف تمّ الحفر، وأين الحراس كما في كسر سجن صلاح الدّين، وهكذا في عمليات اخرى.

وقد وصف ممثل المرجعية في النّجف الأشرف الشّيخ عبد المهدي الكربلائي بتاريخ ٢٦ - ٧ - ٢٠١٣م العملية (بأنها فضيحة العصر، وأنها تكشف عن انعدام للجهد الإستخباري في العراق، وأن الوضع الأمني في العراق بات مهدداً لأنه مخترق)^(١)، بل أنّ العمليات التي تقع ٩٠٪ منها لم يكن للأجهزة علم به إلا بعد وقوعها، ولطالما وقعت عمليات تحمل رسائل التّحدي من التوقيت والدقة وتكرار التّنفيذ في نفس المكان، بل البعض منها أستهدف أجهزة أمنية مهمّة ومؤسسات حكومية، ووزارات ودوائر متعددة كالعملية التي حصلت مرتين على وزارة المالية^(٢)، ومرة واحدة على الخارجية^(٣)، وهكذا على مجلس محافظة بغداد.

٢. تعدد المؤثرات في المؤسسة العسكرية

فالقوى السياسية لم تمارس دوراً حيادياً في التعامل مع المؤسسة العسكرية، دوراً حيادياً يجعلها بمعزل عن الخلافات السياسيّة والإنتماءات العرقية والطائفية، بل هي الأخرى نوعاً ما تأثرت بهذا الجوّ السياسيّ الضّاغط، فالکرد لهم رؤيتهم العسكرية المختلفة عن الرّؤية العسكرية الإتحادية، وهم لا يريدون جيشاً مركزياً قوياً أقوى من جيشهم، وربما أسهموا في إفشال العديد من العقود العسكرية، كما أنّهم يسعون لتسليح القوّات العسكرية الكردية، ويعملون على أن تتعدد لديهم القوّات وتنوّع بالمهام بما يحفظ أمن الإقليم بعيداً عن المركز، وأيضاً لهم جغرافية سياسيّة خاصّة بهم وهم يفكّرون أن قوّاتهم (البيش مركة) هي من تتولّى حماية هذه الجغرافيا بمعزل عن الحكومة الإتحادية من هنا نشأت

(١) خطبة الجمعة بتاريخ ٢٦ - ٧ - ٢٠١٢م.

(٢) المدى برس ٢٠١١/٢/٣ وبتاريخ ٢٠١١/٢/٩م.

(٣) الصباح ٢٠١١/٢/٣.

الخلافات في عام ٢٠١٢م حول قوات دجلة بين الإقليم والمركز، كما أن الضباط الأكراد يمتنعون أن يستجيبوا لأوامر القيادة الاتحادية في العديد من المناسبات بما فيها أحداث التظاهرات في المدن السنّية ١٢ - ٥ - ٢٠١٣م، وقبلها امتنع بابكر زيباري قائد الأركان في وزارة الدفاع من الإمتثال لأمر المالكى بإرسال الجيش العراقي إلى خانقين في ديالى في آب/ أغسطس ٢٠٠٨م، وهناك عدد من الضباط العرب يرون أن لدى الكرد خطة لإبقاء الجيش العراقي مساوياً لهم بالقوة العسكرية والتسليحية، هذا فضلاً عن تزويد الضباط الكرد بثقافة وعقيدة عسكرية لا تؤمن بالولاء العام إلا في إطار محدود؛ لأن الأكراد ولاؤهم إلى قيادتهم السياسيّة، هذا بالإضافة إلى بناء الكرد لمؤسسات أمنية ربما يقابل بالقوة المؤسسات العسكرية والأمنية الاتحادية، ويمهّش دورها في العديد من نقاط الجغرافية، وخصوصاً المتنازع عليها مثل (البيش مركة^(١))، وقوات الزيرفاني^(٢))، والشرطة الأمنية المسماة الأسايش، وأجهزة المخابرات المسماة (باراستن)، من قبل الحزب الديمقراطي الكردستاني ويسميتها الإتحاد الوطني الكردستاني (زايناري).

ومنذ دخول الفرقة ١٢ في كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٩م حصل عدد من الأحداث كادت أن تؤدّي الى نشوب صراع مفتوح بين الإقليم والمركز، فإنّ الفرقة ١٢ التي تتكون من العرب بنسبة ٧٥٪ من أفرادها انتشرت من قبل المالكى لتحلّ محلّ اللواء ١٥ من الفرقة الرابعة وهو تحت قيادة كردية لأجل إعادة السيطرة على كركوك، وفي شباط/ يناير ٢٠١١م تمّ ارسال حوالي ١٠ آلاف جندي كردي إلى جنوب وغرب كركوك، ممّا أدى إلى تفاقم الأزمة، وتعميقاً للأزمة أعلن قائد شرطة كركوك اللواء جمال طاهر بكر الإستعداد لإطلاق النار على جنود الفرقة ١٢ إذا حاولوا دخول المدينة.

الكرد طالبوا الإدارة الأمريكية بالضمانات بأن لاتستخدم الحكومة الاتحادية السلاح ضدها، وعدم السماح للطيران العراقي بالتحليق في سماء كردستان^(٣))، ولكن الطلب جوبه بالرفض عراقياً إذ

(١) وهي قوات تتكون من الميليشيات الكرد سابقا وهي الان حرس الاقليم او الجيش الكردي ان صح التعبير.

(٢) وهي القوات التي تتولى مهمة الحرس الخاص وهي قوة أسست من قبل الحزب الديمقراطي الكردستاني لكنها تعمل تحت سلطة الحكومة المركزية في الاقليم.

(٣) المدى برس ٢٢ - ٩ - ٢٠١٠م.

أعلن الفريق الركن أنور أحمد أمين قائد القوّة الجوية العراقية (بأن الطيران العراقي حرٌّ في عامّة وكافّة الأجواء العراقية بما فيها سماء كردستان)^(١) علماً أن الكرد يطالبون بالضمانات وهم بأنفسهم يسعون إلى عقد صفقات سلاح مع الغرب والشرق وحتى مع الروس والولايات المتحدة الأمريكية، ولكنهم لم يوفّقوا لحد الآن بامتلاك السلاح الذي يمكنهم من التحوّل إلى جيش مكافئ للجيش العراقي، مع أنّ عدد فرق الجيش الكردي ١٤ فرقة.

هذه المعطيات وباختصار شديد تؤشر الإشكالات والمؤثرات السلبية الدّاخلية والعقبات بوجه المؤسسة العسكرية العراقية، وتمنع خلق مؤسسة عسكرية موحّدة برؤيتها ومهامها.

هذا فضلاً عن أن البعثيين المندسين في القوى والأحزاب السّنية تتعالى مطالبهم في سحب الجيش من مدنهم، وتكثر عملياتهم الأمنية فإن هذا التّنافس في القدرة من قبل والقرار والصّلاحيات وفي تعريف المسؤوليات من قبل المكوّن الكردي والمكوّن السّني وشحنه القومي والطائفي، ونتائج الايديولوجية بلا إشكال لا تؤدّي إلى ولادة مؤسسات وطنية يتفاعل أفرادها في اتجاه موحد، بل إنّ الثّلاثي (علاوي والنجيفي والعيساوي) نشرُوا مقالة شهيرة في صحيفة نيويورك تايمز^(٢) أعلنوا فيها رفض تسليح الجيش العراقي، لثلاث طائفة محددة دون أخرى، ولكي لا تسيطر طائفة واحدة على الحكم.

ومن المهم أن ندرك إن المناصب الأمنية - والعسكرية تعانى ممّا يلي:

- ١- إن هذه المناصب محل جدل وخلاف طائفي، وللأسف كأنها وزارة الدفاع للسّنة والدّاخلية للشّعبة، وهذه الرّؤية أهملت الكفاءة والمهنية وأهملت الرّوح الوطنية أو كادت أن تفعل ذلك.
- ٢- إن هذه المناصب تعرّضت للمتاجرة والبيع والمساومات والجدل السياسيّ والصفقات كثيراً، وهذا ما اعترف به العديد من الشّخصيات عبر الإعلام^(٣)، واستمرّ البيع فيها ليشمل أصغر

(١) الصباح ٢٢ - ١ - ٢٠١١م.

(٢) نيويورك تايمز ٤ - ١١ - ٢٠١١م.

(٣) فقد اعترف خلف العليان في قناة الاتجاه الفضائية ٢٢ - ٧ - ٢٠١١م بأنه عرضت عليه مبالغ مقابل اعطاء وزارتي الكهرباء والدفاع، واعترف الأخ طلال الزوبعي في ١٣ - ٦ - ٢٠١١م بنفس الامر عما يخص وزارتي الداخلية والدفاع، وصرح من ان القائمة العراقية باعت وزارة الدفاع بمبلغ ٢٠ مليون دولار لفرد محدد وجهة محددة.

خلاياها ومنصباها ومواقعها، والأمر معروف لدى المهتمين بالشأن العراقي.

٣- إن مناصب هذه الوزارات تدخلت الإدارة الأمريكية فيها منذ التأسيس لفرض الشخصيات والأفراد الذين ينسجمون مع تطلعاتها أمثال حازم الشعلان، ومدير المخابرات عبد الله الشهباني وفلاح النقيب والبدران، وآخرين في المناصب الثانوية وقد أحصى مركز العراق من خلال مصادره أن أكثر من ٥٦٠ شخصية كانت في الخارج، ولها علاقات كبيرة مع وزارة الدفاع والمخابرات الأمريكية وهم الآن موزعين على أبرز المؤسسات الأمنية والعسكرية العراقية.

٤- أيضاً مناصب هذه الوزارات الأساسية منها كانت على جدول أعمال المفاوضين لتشكيل حكومة العراق عام ٢٠١٠م ضمن صفقة سياسية، وهذا هو الذي جعل القائمة العراقية لا ترشح أي فرد يمتاز بالنزاهة لها، بل الستة الذين رشحتهم كلهم من المعروفين بتاريخهم في العمل البعثي، والإرتباط بجرائم صدام وحروبه، مما جعل هذه الوزارات أبان حكومة ٢٠١٠م وما بعد شاغرة وتدار بالوكالة، وطبعاً هذا أثر كثيراً على تكامل هذه المؤسسة ومهنتها وتطورها وأدائها.

٥- وبالجملة إن الملف الأمني كاملاً هو من أبرز النقاط الخلافية بين أحزاب المكون السني والمكون والحكومة منذ عام ٢٠٠٥م لغاية الآن، وفي كل مرة تقاطع الأحزاب السننية الحكومة يكون أحد شروطها هو إعادة التوازن في هذه الوزارات أو الهيمنة أو الإشتراك في الملف الأمني بما ينهي صلاحيات رئيس الوزراء الدستورية في إدارة الملف الأمني، وبمراجعة إلى المسودة التي قدمها علاوي في مؤتمر أربيل قبيل تشكيل الحكومة عن تصوّره الأولي لصلاحياته شخصياً إن تم إقرار منصب رئيس المجلس الأعلى للسياسات الوطنية وكان في مقدمتها ان يكون له الاشراف الكامل في التخطيط والتنفيذ والهيمنة على الملف الأمني كاملاً^(١).

وخارجياً انفردت الكويت بمعارضة صفقات تسليح الجيش العراقي على خلفية مخاوفها القديمة، وقالت مصادر أن الكويت أبلغت الحكومة الأمريكية رفضها إبرام صفقة طائرات f١٦، وحينها لم توفق لمنع الصفقة بادرت الكويت لمطالبة الأمريكيان بوثيقة ضمانات مكتوبة تؤكد أن

(١) جريدة الصباح ٣-٢-٢٠١١م.

الأسلحة لن تستخدم ضدّ الكويت مستقبلاً^(١)

٣ - ندرة الخبراء الأمنيين وقلة التّجارب

من الطّبيعي نجد أن الخبرة في المؤسسات الأمنية والعسكرية نادرة جدّاً لأنها جديدة العهد في التّأسيس وخصوصاً أن الضبّاط البارزين في إدارة المؤسسات والوزارات إمّا بعثيون واما رتب جديدة العهد في المؤسسة لم تتلقّ تدريباً عسكرياً كافياً، واما قديمة أحسنت الأداء مشكورة لكنها تعاني أزمات إدارية ولوجستية وأمنية وغيرها.

هذا فضلا عن أنّ التّحديات الأمنية التي تواجهها المؤسسات الأمنية في العراق مختلفة بطبيعتها وآلياتها، فالمؤسسات الأمنية في العراق لم تمارس دوراً على حروب الشوارع، والحروب الداخليّة، وهو التّحدي الرّاهن، فإن خبرتها القتالية والاستخبارية جديدة العهد بهذا الأمر، وبعيدة غاية البعد عن هذا التّحدي الجديد.

مضافا إلى أن الجيش العراقي والشرطة العراقية وأجهزة الأمن لم تتلق معلومات جديدة، ودورات وتستفيد خبرات جديدة تنسجم مع نوع التّحدي الذي تواجهه، بل لاتتعدّى خبرتهم، اما الإعتدال على الخبرات القديمة، واما الدورات البسيطة التي لا تتجاوز استخدام السّلاح الأشبه بالتقليدي .

من المؤكد أن للأمريكان دور في طبيعة بناء المؤسسة العسكرية وتغييب الخبرة والخبراء، والمؤسف أن الخبراء العسكريين في مجال التّدريب والسّلاح والإدارة وهم جزء من النّظام العسكري القديم، منهم من انهمز أو تقاعد أو عاد إلى الخدمة، ولكن إن أحسنّا الظنّ ببعضهم فإن هذا البعض لا زال على العقلية والمعلومات والسّلاح الذي استخدمه والخطط التي تدرّبها وهي مختلفة تماماً عن نوع التّحديات الرّاهنة والتي تواجه دولة العراق الجديد من حرب شوارع، وعصابات، ومليشيات، تعتمد على سبل وآليات جديدة، منها المفخخات والعبوات النّاسفة

(١) جريدة الشرق الاوسط والواشنطن بوست ٤ - ١٢ - ٢٠١٠م.

والانتحاريون والخطف والقتل، والمؤسف أن المتعارف لدى المواطن العراقي وفي ثقافته من أنه لا يثق بالمؤسسات الأمنية بأنها قادرة أن توفر له الحماية، بل لا يمكن أن توفر لنفسها ذلك بعد ما نسمع من الإغتيالات بكواتم الصوت لـ (٥٦٢)^(١) ضابط من مختلف المؤسسات خلال عامي ٢٠١٠م و٢٠١١م فكيف يثق المواطن بهذه المؤسسة أنها قادرة على حمايته. وفي استطلاع لمركز العراق^(٢) تبين أن ٤٦٪ من المواطنين لا يثقون بالمؤسسات الأمنية في حمايته، وأن ٤٣٪ يتهمون نفس الأجهزة الأمنية من بقايا البعثيين والطائفين بإسناد وتسهيل العمليات الإرهابية، وأن ٦١٪ يرون أن المؤسسات الأمنية مخترقة^(٣).

٤ - البعثيون وتواجدهم في المؤسسات العسكرية والأمنية

من أبرز الإشكالات على طبيعة الجيش العراقي ومؤسساته الأمنية الأخرى أن نجد نفوذاً كبيراً للضباط الذين كانوا جزءاً فاعلاً ومهماً من المؤسسة الصدامية، هؤلاء الذين كانوا جزءاً من نظام دكتاتوري لا يمكن أن يكونوا جزءاً من نظام ديمقراطي، هذا البعض الذي ترسخت في ثقافته عقيدة الدفاع عن الفرد والحزب لا يمكن ان يكون مسؤولاً عن حماية الدولة، ولو كان لبنان، ولا توجد لدينا بيانات دقيقة لمعرفة عدد الرتب من البعثيين بدرجات كبيرة من أعضاء شعب و فرق، ودون ذلك، إلا أن المصادر والضباط الذين التقيناهم أكدوا أن نسبتهم تتجاوز ٢٣٪ من القادة الكبار و ٣١٪^(٤) من مختلف الرتب والتي هي دون الرتب العليا في تشكيلات حزب البعث، والباقي

(١) المدى برس ١٩-٨-٢٠١٢ ونيويورك تايمز ٣-١٢-٢٠١٢م.

(٢) من عينة تبلغ ٣٠٠٠ مواطن من خمسة محافظات في الوسط والجنوب وكركوك وبغداد ومن مستويات مختلفة علمياً ووظيفياً وجنسياً بتاريخ ٢٠١٢م - ٢٠١٢م الاستطلاع محفوظ في إرشيف مركز العراق للدراسات رقم ٣٤٦ لسنة ٢٠١٢م.

(٣) إستطلاع أجري فقط على نخب مثقفة بلغ عددها ٩٨٠ عينة بتاريخ ١١ - ١١ - ٢٠١٢م والإستطلاع محفوظ في إرشيف مركز العراق للدراسات أجري لغرض إعداد هذا البحث.

٤ - معلومات خاصة بإرشيف مركز العراق للدراسات تستمد من الدراسات الدولية منها موقع الكاشف -

مختلفة أحوالهم بين الدمج والرتب الجديدة، ومن الذين تاريخهم حسن نوعاً ما، أو كانوا بعثيين صغار لا يوجد عليهم مؤشرات في الولاء للعهد الصدامي بالمعنى الأخص.

كما أن المصادر تؤكد أن نسبة ٦٧٪ من الضباط الحاليين في مختلف المؤسسات الأمنية والكوادر الثانوية هم من الوسط والجنوب العراقي، بينما النسبة الباقية موزعة بين المكونات الأخرى، وهذه النسبة قريباً منها بيانات وزارة الداخلية^(١).

والجدير بالذكر هنا عدد من الملاحظات وهي:

١- قد يصدر عن هذه الكوادر التي كانت عمل ضمن المؤسسات الأمنية في العهد الصدامي خطأ محدد، لكن من المهم أننا لم نجد أي قائد عسكري بارز قد تمرّد على قرار الدولة والمؤسسة العسكرية لأسباب طائفية أو غيرها، ولا وجود لمن اشترك بانقلابات عسكرية على الدولة إن لم يكن البعض منهم قد أسهم في بنائها ولا نريد هنا أن نذكر اشخاصاً ليكون الحديث محافظاً على طابعه الأكاديمي، وما الاستهداف والتصفيات التي قامت بها العناصر الإرهابية لعدد كبير من الضباط مع أنهم كانوا ضباطاً من العهد السابق إلا لوقوف العديد منهم بوجه المدّ الإرهابي الصادر من البعثيين والقاعدة، والذين أرادوا أن يتخذوا في المدن السنية، ويحوّلوا إلى مناطق آمنة لهم (البعثيون والقاعدة وداعش وجماعات الشيخ الضاري والنقشبندية)، أن هذا ليس إلا دليل على أن ثمة تعبيرات جوهرية في العقيدة والتوجهات لدى الإرهابيين تعتبر أن هؤلاء هم أعداء لهم كونهم من مكوّن شيعي مع قطع النظر عن تاريخهم، نعم توجد عناصر خطيرة لها تاريخ خطير ومطلوبة للقضاء أمام الشعب، هؤلاء لهم حساب آخر وهم خارج ما نتحدّث عنه، أما البقية فهم يؤدون دورهم ووظائفهم بمهنية بعيدة عن أيّ خلفيات.

٢- العديد من هؤلاء الضباط أدركوا عمق التحديات، وأنها ذات خلفيات أيديولوجية لاتستثني أحداً منهم، ومن أهلهم في الوسط والجنوب، وحتى في المدن الأخرى الغربية منها، وهذه

١ - موقع الكاشف طبيعة البنية والتركيبة العسكرية العراقية ١٥-٢-٢٠١١م، ونفس الكلام نشرته دراسات في مركز

دراسات الشرق الأوسط ٧-٩-٢٠١٠م، ومركز الأهرام للدراسات الدولية ٢٢-٩-٢٠١١م.

حقيقة وثقافة - وحسب دراساتها ومقالاتنا مع العديد من الضباط الكبار - جعلت العديد منهم منسجماً مع التحولات الجديدة في الدولة، وهذه الفئاعة عليها أبرز المسؤولين السياسيين في الدولة بما فيهم رئيس الوزراء، وهذا ما صرّح به لعدد من وسائل الإعلام ومن مصادر مقربة منه^(١). نعم يختلف الأمر مع من هم مقربون من صدام، ولهم تاريخ خاص، ومطلوبون للعدالة.

٣- الوقائع تؤشر أنّ المؤسسة العسكرية والأمنية مع كل ما فيها، إلا أنها وللإنصاف قامت بواجبات مهمّة ضدّ المتمردين والخارجين على القانون والإرهابيين، وحمت السلم الاجتماعي والديني، فالزيارات الدينية تبلغ الملايين وأنّ حماية هؤلاء هي من مسؤوليتهم بجهد عز نظيره حتى في أكبر الدول، هذا فضلاً عن هجومهم الكبير على الإرهاب في الصحراء الغربية لتطهيرها من معسكرات الإرهاب (داعش وغيرها) عام ٢٠١٤م، إلى جانب هذا يوجد كلام آخر وصحيح ونؤمّن به، مع كل ما تقدّم لابدّ من تطهير المؤسسات الأمنية كلّها من عناصر خطرة وإيجاد رقابة حادة وجادة ودقيقة لمعرفة العناصر الاختراقية والمنحرفة وذات الايديولوجيات، وهذا نداء وطني ونداء المرجعية أيضاً.

وفي نفس الاستطلاع المذكور فيما تقدم وجدنا أن ٧٨٪ يؤمنون بأهميّة إعادة النظر في الأجهزة الأمنية وتطهيرها و٥٢٪ يدعون إلى الإعتماد على الكوادر الجديدة من المحسوبين على معارضة صدام حسين، ونسبة ١٢٪ يرون أن الضباط القدامى يجب احترام خبرتهم، وهم نواة لابدّ من الإستفادة من تجاربها وخبرتها.

وعليه علينا أن نحكم على الشخص بحاضره لا بخلفيات تاريخه المحكومة لظروف معينة، وعلينا أن ندرك أن الإرهاب اليوم سببه ومبرراته أيديولوجيات جديدة تجعل تعريف البعث والبعثيين مفهوماً محدداً، هؤلاء الذين ينطبق عليهم هذا التعريف هم أصحاب الايديولوجية الجديدة، والتي تستهدف الجميع، كما أن استيعاب هؤلاء (غير المؤدلجين) والذين يريدون أن يتموا

(١) تحدث بهذا في قناة العراقية ٤ - ٢٠٠٧م، وفي قناة آفاق ٦ - ١١ - ٢٠٠٨م ونقله مقرّبين منه نتحفظ ويحفظون على اسمائهم، وهذا مانراه عملاً في سياسته التي يمارسها في المؤسسات العسكرية والأمنية.

إلى العراق الجديد، وأحسنوا المواطنة يقطع الطّريق على أن يكونوا جزءاً من المعارضة للعملية السياسيّة، وبالتالي نمنع توسيع قاعدة المعارضة، ونزيد في الإرباك للدولة. وهذا لا يمنع أن تعمل الحكومة على زجّ طاقات جديدة في المؤسسات الأمنيّة، وتعمل بدورها على الاستفادة من خبرات الكوادر القديمة في كلّ المجالات، ريثما يتمّ بناء المؤسسات الأمنيّة بناء صحيح.

بالنتيجة يجب أن يكون واضحاً أن الحديث عن البعثيين أنّما يشمل العناصر التي مازالت تؤمن فعلاً وقولاً وموقفاً بروؤية البعث، وتنتمي إلى منهجيته في الوقوف ضدّ مصالح الشعب العراقي عموماً والشّيعة بنحو خاصّ وتعمل على إسقاط العملية السياسيّة. ووفق هذا التعريف الأخير نجد أن الأمر منحصرٌ بالطبقة التي كانت في الأصل محسوبة على الحسابات الطائفية الخاصّة جداً.

٥ - قلة التجارب والخبرات العسكريّة - الأمنيّة والاستخباريّة

يجمع المراقبون على أن الإرهاب لن يتوقّف في العراق، والسبب ليس في المدّ والدعم الإقليمي والدولي، ولا في أجندة حزب البعث والقاعدة فقط و فقط، بل هناك أمران يتحدّث عنها المتخصصون والخبراء وهما:

أولاً: أن الجيش العراقي والقوى الأمنيّة في العراق لم تمتلك الخبرة في حروب العصابات وحرب الشوارع، وإنّما هي معدة عبر التاريخ لحرب من نوع آخر وهي حروب خارجيّة تختلف في عقيدتها وسلاحها وخطتها وبرامجها وطبيعة التدريبات التي تتلقاها كما أسلفنا، وأن القوى الإرهابية الآن التي تواجه المؤسسات الأمنيّة لها الخبرة سنين طويلة في حروب المدن والشوارع متزودة بخبراتها من فكر وطرق وآليات الإرهاب الدولي والإقليمي، ومن تجاربه ولوجسنياته، ومن العمل التنظيمي السري المسلح والمستفيد من تجارب الإرهابيين في العراق وخارجه، سبياً وأن الإرهاب الآن تحول إلى تنظيم واسع يشغل مساحات وجغرافيا واسعة، مضافاً إلى ما تزوّد به من معلومات خطيرة من المخابرات العربية، وحتى الغربية، ممّا يجعل هناك فارقاً كبيراً بين

قدرات المؤسسات الأمنية العراقية والعناصر الإرهابية، وحتى عناصر حزب البعث من الذين كانوا يعملون في الأجهزة الصدامية من الأمن والمخابرات والعسكر فإن تدريباتهم وقدراتهم ومعلوماتهم وخبراتهم أكفاءً بكثير من أغلب الضباط الحاليين.

ثانياً: إن الإشراف الأمريكي على تدريب الجيش العراقي وتأهيله، وهكذا باقي المؤسسات كان مخططاً له أن يقيمي مستوى فاعلية وقدرات وتدريب وتأهيل المؤسسة العسكرية دون الطموح والغرض من هذا هو إبقاء الجيش غير قادرٍ على أداء المهام الأمنية في العراق، وتنقصه الخبرة لكي تتم الاستعانة بالأمريكان وفق إتفاقية صوفاً^(١). فإن الذي ينظر في بنود هذه الإتفاقية وخصوصاً فيما يتعلّق بالأمن والدفاع يتعرّف على أن هناك مخططاً لإبقاء المؤسسة الأمنية العراقية فاقدة للخبرات والخبراء، ولقد رصدنا أكثر من ٢٩ دورة أقيمت في العراق وخارجه لم نجد تركيزاً على الجهد الإستخباري، ولم يعمل بوسائل وآليات وخبراء وتكنولوجيا متطورة، بل جلّ الدورات هي أما علوم عسكرية عامّة أو حقوق إنسان^(٢). ومن الواضح كمثال على هذا الأمر أن الولايات المتحدة الأمريكية زوّدت العراق بالخرائط عن تواجد المعسكرات الإرهابية في صحراء العراق، بعدما زار نوري المالكي الولايات المتحدة الأمريكية في تشرين الثاني ٢٠١٣م ثم زودته بصواريخ (هيل فاير) عندما تصاعد المد السلفي في العراق، وتنامت قوات داعش، ثم بطائرات إستطلاع وطائرات من دون طيار رغبة منها في وضع العراق تحت سيطرتها الأمنية، وهذا يؤشر أنها جادة وتهدف إلى هذا المخطط بأن تبقي الجيش العراقي وأمن العراق تحت هيمنتها وحمايتها.

إن الدراسات المعتمدة في دراستها للجيش العراقي والتي سلطت الضوء على الإرهاب في العراق والتقارير التي تدرس التحوّلات الأمنية في العراق^(٣) وقدرتها على مواجهة الإرهاب

(١) الدكتور عبدالحسين شعبان - بغداد - واشنطن: أي مقابضة للإحتلال العسكري في حيثيات الإتفاقية العراقية - الأمريكية - الساقية - بيروت ٢٠١١. ص: ٥٤.

(٢) لقاءات خاصة لمركز العراق مع عدد من خريجي الدورات عام ٢٣ - ١ - ٢٠٠٩م، وعام ١٩ - ٤ - ٢٠١٠م.

(٣) المجموعة الدولية لمعالجة الازمات. العراق: الأمن في العراق ودور المؤسسات الأمنية وخبرتها. تقرير الشرق الأوسط رقم (٣٧) - ٢٣ كانون الثاني - يناير ٢٠٠٩م، وتقارير خاصة مستفادة من وزارة الدفاع والأمن الوطني واستخبارات الشرطة العراقية - فضلاً عن تقارير ودراسات لمراكز متخصصة منها مركز الإهرام - العراق: الخبرات العسكرية للجيش العراقي والأمن في العراق - رقم (٦٦) نيسان - ابريل ٢٠١٠م.

شخصت مايلي:

١- إن القوّات الأمريكية هي التي يجب أن تتولّى تزويد المؤسسة العسكرية والأمنية في العراق بسائر الخبرات والتدريب، ولكنّ الخبرات التي يتلقاها أفراد تلك المؤسسات تعتمد على اجتهاداتهم كمعسكريين ميدانيين، ولا دخل للتدريبات بها، وذكرت المصادر الخاصة أن الدورات الخاصة والتي تكافح الإرهاب وتدرس خططه وتضع الطّرق والآليات التي تواجه التطّورات والاجتهادات الإرهابية غير موجودة.

٢- غياب مراكز الدّراسات العسكرية والأمنية المتخصصة التي تهتم بالشأن الأمني وترصد حركة الإرهابيين وتوزيعهم الجغرافي ونوع السّلاح والطرق المستخدمة من قبلهم ووضع الخطط اللّازمة لمواجهة التّحديات ونوعها ورسم خطة مقابلة نعم تكاد هذه المراكز تنعدم في العراق، بل الأمور توضع باجتهادات واجتماعات ومشاورات بعيدا عن المعطيات الحقيقة، ولطالما وضعت خطط وفشلت لعدم علميّتها.

٣- عدم التنسيق الأمني بين المؤسسات الأمنية والعسكرية في العراق فان أغلب المؤسسات الأمنية مثل (المخابرات العراقية) ودوائر (الاستخبارات العسكرية) و(الأمن الوطني) لم يوجد بينها وحدة تنسيق وتبادل معلومات واطلاع على أوليات الأفراد ووضع قاعدة بيانات موحّدة وتشكيل لجان تنسيق وأعضاء ارتباط يسهّل عمل هذه المؤسسات والارتباط فيما بينها، ممّا يعني أن المعلومات تبقى من إختصاص دائرة محددة، ولا تنتقل إلى دائرة أخرى ممّا يمكن الأفراد والعناصر الإرهابية أن تخترق المؤسسات وأن تتحرّك بيسر وسهولة^(١)

٤- يوجد خلل كبير في المنظومات الإسخبارية في الأفراد والآليات يؤدي إلى تسرّب المعلومات إلى العناصر الإرهابية والجهات الأخرى فضلا عن الفساد الإداري والمالي والايديولوجي الذي عمل على تعطيل الخبرات الأمنية وبيعها وتسريبها.

(١) تقرير التاييمز ١٦.٨.٢٠١٢م.

٦. الفساد الإداري والمالي والأمني

قبل البدء بمناقشة هذا الموضوع ننقل نصاً ما تحدث به كيتس وزير الدفاع الأمريكي الأسبق أمام مجلس الشيوخ الأمريكي في تقريره عن العراق^(١) قال (... إن وزارة الدفاع العراقية احتلت المرتبة المتقدمة في الفساد المالي والإداري، خصوصاً في عقود التسليح بما فيها شراء طائرات عمودية قديمة غير صالحة للعمل، وبنادق قديمة مصبوغة رفضتها اللجنة العراقية، وفرضتها بعض الشركات الأمنية، التي تم التعاقد معها، وهي شركات تعمل في العراق تم التنسيق معها للتوسط لدى الشركات المصنعة، واستيراد آليات من دول أوروبا الشرقية بنوعيات رديئة)، وأضاف (أن المشكلة الكبرى هي سعي الوزارة إلى الإحتواء وفرض السرية على ملفاتها والإمتناع عن تسليمها إلى هيئة النزاهة، وقد تم منع محققي الهيئة من الحصول على نسخ الملفات ذات العلاقة)^(٢).

وعليه أن الفساد المالي في المؤسسات الأمنية والعسكرية عامل مهم في نخر هذه المؤسسات لأنه يتضمن مايلي:

١- للمال دور في تسريب وشراء المعلومات وإفشاء الخطط الحكومية لمواجهة الإرهاب ويكفي ماحدث في سجن أبي غريب والتاجي، وما قرره اللجنة الأمنية البرلمانية من أن إدارة السجن وحماياته متهمون بالتورط في تهريب السجناء، وكسر السجن، وبيع المعلومات، هذا هو الذي أدى إلى خرق أمني كبير مكن السجناء من الهروب، وقد ذكر التقرير أن مسؤولي السجن وحماياته يحصلون رشواي تقدر ب(٢٠٠) الف دولار كما أن المسؤولين يبيعون أجهزة إتصالات متطورة منها (كلاكسي) بسعر ثلاثة مليون دينار^(٣) للسجناء يسهل عليهم التواصل مع قادة الإرهاب في الخارج، ولبالغ الأسف ان التحقيقات انتهت إلى كشف إهمال رئيس اركان الفرقة

(١) هذا النص من ترجمة مركز العراق للدراسات، ونص الحديث محفوظ في إرشيف مركز العراق رقم ٦٦٠ بتاريخ ٢٢ -

٨ - ٢٠١٠م.

(٢) واشنطن بوست ٢٢ - ٨ - ٢٠١٠م.

(٣) المدى برس ٢٤ - ٧ - ٢٠١٣م.

الرّابعة من الشّركة الإتحادية أو امر فوج الشّركة الإتحادية المكلف بحماية السّجن ومعاونه وأفراد الإستخبارات^(١).

٢- إن أغلب الأموال التي ترصدها الحكومة لمواجهة الإرهاب وترصد كموازنات عسكرية وأمنية للتسليح والتدريب وشراء المعدات؛ إما أن تنهب أو يتمّ التعاقد على نوعيات رديئة خارج الخدمة، والكلام في هذا ضجت به وسائل الإعلام، فقد أشارت تقارير بخصوص تفاوض الحكومة العراقية سرّاً حول عقد للتسليح مع صربيا بقيمة ٨٣٣ مليون دولار لتجنّب بنود مكافحة الفساد الواردة في حالة توقيع عقد مع الولايات المتحدة^(٢). وقد أبرم وفد يضم ٢٢ مسؤولاً عراقياً كبيراً، هذا العقد بين العراق وصربيا في أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٧م من دون علم المسؤولين في العراق. والاتفاق الذي تفاوض وزير الدفاع العراقي السابق عبد القادر جاسم العبيدي ووزير التخطيط علي بابان حول القسم الأكبر منه يتناول عددا كبيرا من قطع الغيار للمروحيات والطائرات و قطع غيار لمدافع الهاون والرشاشات إضافة الى تجهيزات أخرى ظهرت فيما بعد أن البعض منها فاسد، وقالت «نيويورك تايمز» (أنّ هذا الاتفاق أثار انتقادات من جانب مسؤولين عراقيين الى حدّ أن قيمته الأصلية حددت أخيراً بـ ٢٣٦ مليون دولار)^(٣). من جهة أخرى قال مسؤولون عسكريون اميركيون انه تبين ان التجهيزات المباعة ذات نوعية سيئة، او انها لا تتناسب مع مهمّات الجيش العراقي، وقالت الصحيفة ايضا: أنّ هذا الاتفاق الذي وقّع مع صربيا شدد مشاكل التجهيز لدى الجيش العراقي الذي تميز بالفساد وعدم الفعالية لمدة طويلة، وقد ألغت الحكومة العراقية بدفع من وزير الدفاع عبد القادر جاسم العبيدي اللّجنة الوطنية للعقود، وهي هيئة مكلفة بدراسة كلّ مشتريات الحكومة، التي تفوق قيمتها ٥٠ مليون دولار وفقا للصحيفة، وصرف رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي النّظر عن ذلك بعد أن عبّرت اللّجنة الاقتصادية

(١) جريدة الصباح ٢٩ . ٧ . ٢٠١٣م.

(٢) نيويورك تايمز ٢٢ . ٩ . ٢٠٠٩م.

(٣) التقرير السنوي لوزارة الدفاع الأمريكية منشور على المدي برس ٥ . ٥ . ٢٠٠٨م.

العليا عن مخاوفها حيال نقص الضمانات في العقد الصربي، وأما فساد العقد الروسي فالأمر تحدثت به وسائل الإعلام، وصار جلياً وواضحاً مما يعني أن الفساد يمكن أن يتسرب الى الخطط والسياسيات وغيره من الأمور الحساسة.

أما فضيحة وزير الدفاع حازم الشعلان فترة حكومة علاوي فقد بلغت سرقاته المالية ملياراً وثلاثمائة الف دولار أمريكي عام ٢٠٠٥م مما جعل الصنفاي تايمز تقول (ان سرقة الشعلان من موازنة وزارة الدفاع تعدّ واحدة من اكبر السرقات في العالم).^١

وفي مقابلات مع ضباط مهمين في المؤسسات الأمنية أكدوا ظاهرة تعاطي الرشوة تشمل أكثر من ٤٠٪ من الضباط سواء في تعاملاتهم مع المواطنين أم مع المتسبين مما افشى ظاهرة (الفضائين) وهم الجنود الذين لا وجود لهم بل هم وهميون او وجودهم مجرد من العمل لانهم يارسون العمل خارج المؤسسة العسكرية.

وغاية ما يقال في هذا الصدد انّ الفساد ضرب جميع ملفات ومفاصل الدولة العراقية بما فيها المؤسسة العسكرية فشمّل صفقات شراء السلاح والتدريب ونهب الأموال المخصصة للتسليح والتدريب وحصلت مجالات فساد أخرى في الإدارة وفي حفظ أسرار وأمن الأجهزة الأمنية، ومن أبرز الأمثلة انّ الإرهابيين كانوا في عام ٢٠١٠م يرصدون تحركات الضباط، ويعرفون بيوتهم وأرقام سياراتهم نوع (sane) التي وزعت من قبل وزارة الداخلية وتمكّنوا بموجب هذه المعلومات من اغتيال العديد منهم.

في ظلّ هذا الفساد، وعشرات الأمثلة بما فيها صفقات شراء أجهزة كشف المتفجرات (السونار) التي بلغت ملايين الدولارات، وظهرت فيما بعد أنّها أجهزة كشف كرة لعبة (الغولف) حينما تختفي في الحفر، في ظلّ هذا الفساد كيف يمكن اعتبار هذه الأجهزة مؤهلة لحفظ الأمن في العراق، خصوصاً وأنّ الإرهاب لم يتوقّف يوماً، بل يتكيّف يوماً بعد يوم، جغرافياً وسياسياً وعملياً ويغيّر من خطته وقدراته، ويسند ظهره إلى مسؤولين كبيرين في الدولة ويكون جزء من سياسيات إقليمية

وأجندات مهمّة وتحوّلات وأيديولوجيات كبرى.

٣- الحماية الشخصية للضباط من رتبة عميد فما فوق حيث يخصص اثنان لكل عميد يرتفع العدد كلما زادت الرتبة. رواتب كل شخص معين كحماية هو مليون دينار او اقل بقليل . أغلب افراد هؤلاء الحماية هم اما اشخاص غير موجودين فعلا او تصرف هذه الاموال لآبناء الضباط انفسهم او اقاربهم والذين يتم صرف رواتبهم بنسبة تصل ٢٥ - ٥٠ بالمائة من الراتب و حسب العمولة. لقد وصلت الأمور الى حد ان الضباط يضيف رواتب هؤلاء الى راتبه عند استلام الراتب. ان الغاء هذا النظام يجابه بمعارضة شديدة من قبل بعض الضباط المنتفعين.

٧. خضوع البلاد ومؤسساته للاحتلال الأمريكي

حينما خضعت مؤسسات الدولة العراقية عموما والعسكرية والأمنية منها بنحو خاص إلى رأي ونفوذ وتخطيط وسيطرة قوّات الإحتلال التي أشرفت على بناء المؤسسات الأمنية لينة لينة، وفق استراتيجية تنسجم مع أهدافها في خلق جيش كمي لا يعني شيئا ولا يمتلك عقيدة ولا سلاحاً يهددان إسرائيل، لعزل الجيش العراقي عن مهامّ الوطنية والقومية، ومن هنا يمكن ان نحدد بعض الآثار السلبية لسيطرة قوات الإحتلال على المؤسسات الأمنية منذ التأسيس لغاية الان، وفق ما تنصّ عليه اتفاقية صوفا، والتي تضمّنت موادها عبارات صريحة بتولّي القوّات الأمريكية الدّفاع عن العراق، وهذا يعني تهميش القوّات الأمنية عن دورها الصّحيح وحتى الدّاخلي وابقاء الأمن العراقي تحت رحمة القوّات الأمريكية.

وهنا عدد من الملاحظات وهي:

أ) انّ سلطة الإحتلال الأمريكي قررت بناء مؤسسة أمنية وعسكرية لا تتجاوز السقف المحظور من حيث التّسليح والتجهيز، ليكون العراق دائما بحاجة الى قوّة المحتلّ حتى بعد خروج القوّات الأمريكية رسميا وصوريا، وللضغط على القيادة السياسيّة لتكون هي الأخرى بحاجة الى الحماية الأمريكية في حفظ ومكافحة الإرهاب، وحتى في اسناد الجيش العراقي، لأنه فاقد لأسلحة

الإسناد الأساسية (مدفعية وطيران ودفاع جوي ورادارات ومعلومات استخبارية)^(١).

ب) القوّات الأمريكية اعتمدت البناء الكميّ، على حساب النوع والتّخصص، وتمّ التّغاضي عن الخبراء والخبرات والشّروط الصّحية والبدنية والعقلية والنفسية وغيرها التي تحكم اجراءات اختيار الأفراد للدخول الى القوّات المسلّحة والمؤسسات الأخرى، لذا نرى أحد ألولية الرّد السّريع (سوات) بأمره ضابط صنف كيميائي في مرحلة ما، او قائد فرقة لم تتعدّ تجربته أمر فوج وضابط اداري مسؤول عن مطبعة في زمن صدام، يحمل رتبة فريق، وتسند له إدارة المخبرات العراقية، وعشرات من الأمثلة، كلّ هذه الفوضى أشرف عليها المحتلّ، ولم تتخلّص منها الحكومات اللاحقة، لأنها وجدت نفسها أمام جيش هائل التّعقيد عدداً، ومتعدد في التّركيبة والانتماء والايديولوجيا، واننا نذهب الى مقولة: ان واقع العراق السياسيّ يعتمد على قوته الاقتصادية، ومن هنا نرى ان الولايات المتحدة الأمريكية لا تريد أن يشاطرها الجيش العراقي، وأي مؤسسة أمنية في حماية آبار البترول وموارد الاقتصاد العراقي، بل تريد ان يبقى العراق مكشوفاً، كي تتفرد هي بحمايته، وبالتالي تخضعه وتخضع موارده لارادتها بعد أن اخضعته لحمايتها.

لان العراق الذي يمتلك ثاني احتياطي بترولي عالميا لا يمكن لأمریکا ان تجعله خارجاً عن سيطرتها وإرادتها وقوّتها، ولاتمنح قوّاته ومؤسساته استقلالاً يجعله خارج ارادتها أو قدرة خارج قدرتها الأمنية والعسكرية.

ج) القوّات الأمريكية هي التي كلّفت الجيش العراقي بواجبات الأمن الداخلي، وتساوت مهام الجيش مع مهام ومسؤوليات الشّرطة، واستمرّ الأمر الى ما بعد رحيلها، وهذا الأمر أضعف الرّوح المعنوية والاستعداد القتالي بسبب انعدام التّدريب، وعدم التّأهيل والتّخصص، وأن القاعدة العسكرية تقول (ان تكليف اي قطعة عسكرية لسته أشهر بواجبات الأمن الداخلي يفقدها الضّبط العسكري والقدرة القتالية)^(٢)، فكيف اذا كانت هذه الوحدات - ويهدف خبيث من قبل القوّات

(١) الدكتور خيري عبد الرزاق جاسم - الإنفاقية العراقية - الأمريكية (صوفا) تحليل ونقد - الساقى بيروت (مركز العراق للدراسات) - ٢٠١١م، ص٤٨، وانظر نص الإنفاقية المنشورة بنفس الكتاب وخصوصاً المادة (٢٥) و (٢٧).

(٢) انظر تاريخ القوات العراقية المسلحة - الجزء الاول - ص٢٣١.

الأمريكية - أسندت إليها منذ التأسيس الأمن الداخلي، من نصب سيطرات في المدن والشوارع ومداهمات وغيرها من أمور هي من اختصاص الشرطة، وبالتالي يفقد الشرطة دورهم، والجيش ايضا يفقد دورهم، وتتداخل الصلاحيات والمسؤوليات حدًا لا يمكن لأي مؤسسة أن تؤدي دورها المناط بها.

وهذا الاربك مقصود من قبل قوّات الإحتلال، وهو أحد الأسباب التي أدت الى فقد المؤسسات قدراتها القتالية وتدريبها واستعدادها وانضباطها، وبالتالي عجزها عن القيام بدورها.

الجماعات المقاومة الساندة

فان العراق يمتلك قوّة عسكرية شعبية مسلّحة ومدتريّة ومجربة وولائية تتمثل بأهل الحقّ والكثائب، وقوى أخرى، وايضا قطاعاً واسعاً من بدر وغيرهم من القوّات التي يمكن أن تتعبأ في لحظات حرجة بما فيهم التيار الصدري الخطّ الولائي منه والمطيع للمرجعية، وربما قطاعات واسعة من الشيعة في العراق، ومن المؤكّد أن حركة الأئمة الساندة للقوات الأمنية في حالات الطوارئ فهم لم ولن يكونو قوة بديلة عن الأجهزة الأمنية وانما هم قوة حاميه للدولة وقد انجزت الكثير في تحقيق السيادة ومقاومة الأمريكان وان دورهم لا يكون يوما الاتبع توجيهات المرجعية وتبع وعي الأئمة ومدى استجابتها لنداء المرجعية وفهم الواقع وطبيعة المواجهة وبالاجمال ان الخطّ المقاوم في العراق يمتاز بما يلي:

١ - انه تمّ تجربتهم عسكريا وميدانيا ودخلوا في مواجهات مسلّحة مع الأمريكان وسجّلوا في تاريخهم وتاريخ شيعة العراق شرف المقاومة، واليهم يسند السبب الأساس في طرد المحتلّ، وأتهم مقاومة نظيفة بعيدة عن الإرهاب واستهداف المدنيين والأبرياء؛ لأنهم يعتمدون الأسس الشرعية.

يكفي مثلاً أن حزب الله العراق قام بأكثر من ٤٥٠٠ عملية ضدّ المحتلّ خلال فترة المقاومة، وأعطى ٢٤٤ شهيداً، ونفس الكلام يصحّ من العصائب الذين قاموا بـ ٤٥٩٠ عملية وقدموا ٢٣٠ شهيداً وكبّدوا العدو خسائر بالأرواح والمعدّات اعترفت بها وسائل الإعلام كراراً، ولمن اراد

الإطلاع ومعرفة التفاصيل يمكن ان يراجع موقع الكاشف، وموقع مركز العراق للدراسات فضلا عن مواقع الحركتين.

٢- ان هؤلاء المقاومين أظهروا بعد ان دخلوا في العملية السياسية أنهم - فعلا - يحترمون ويؤمنون بمصالح الشعب العراقي، وما يقره الدستور من تداول سلمي وغير ذلك.

لكن الكلام في مدى قوة هؤلاء في مواجهة التحديات، وقدرتهم على أن يكونوا قوة سائدة شعبيا، يعتقد المراقبون أنهم يمتلكون قوة جيدة واستعداداً وانضباطاً عالياً، وهم مهتمون جدا في قدرتهم التعبوية، وسمعتهم وهيبتهم التي فرضوها، من هنا توجه الإعلام ضدهم لتسقيطهم واسقاطهم من المعادلة السياسية والأمنية، وحماية المصالح الشيعية في العراق، ولطالما سمعنا البعثيين في منصات الإرهاب وهم يهاجمونهم، ويخلقون الأكاذيب ضدهم.

وفي استطلاع خاص اجري من قبل مركز العراق بتاريخ ٢٢-٦-٢٠١٣ أبان احداث المدن الغربية وجدنا أن ٦٠٪ من العراقيين الشيعة يرون أن المقاومين يعملون لصالح العملية السياسية، ووجدنا ان ٥٣٪ من المستطلعين يجدون فيهم القدرة على الدفاع عن مصالح الشيعة ووجدنا ان ٢٣٪ لا يريدون اشراكهم في الدفاع عن الدولة.

ومن النسب أعلاه ومن قرائتنا للواقع والميدان العراقي نجد أن المقاومين دخلوا في حسابات الآخرين، الذين يحاولون ان يفتوا في عضد الدولة وقيموا لهم كل حساب.

من المهم أن تتوجه وسائل الإعلام الشيعية العامة والخاصة بهم لأمر في غاية الأهمية هو أن نتقّف الشعب العراقي بثقافة صحيحة من أن هؤلاء هم جزء من الشعب العراقي ومصالحه وعمليته السياسية وأجندته ومستقبله ومصالحه لا كما يصوّر المغرضون.

٣- ان التحديات المحيطة بالعملية السياسية تحتاج الى مقاومين لديهم وعي خاص، وارتباط بمؤسسة المرجعية والولاية، وهذا متوفّر في هذه العناصر، فاتها تمتلك عقيدة ووعياً يمكنهم من الوقوف بوجه التحديات، ويمكنهم من أن يكون لهم دور في نشر الوعي بين الأمة بهدف تعبئتها

(١) شمل الاستطلاع ١٦٠٠ عينة من النخب المهمة والمتقفة والأكاديميين وأصحاب الرأي والسياسيين.

وتوسيع قاعدة المقاومة، وأن من عوامل ضعف الموقف الأمني للمؤسسات الأمنية هو غياب القدرات والعناصر المؤمنة بعملياتها السياسية، فهل يعقل ان تسلم دولة مدنية ديمقراطية لها خصوصياتها وتعبّر عن مرحلة مهمّة في دستورها وطبيعتها من حياة الشعب العراقي عموماً والشّيعه خصوصاً الى قادة عسكريين وأمنيين كانوا جزء من أيديولوجية أخرى، نعم أن يكونوا ضمن التحرك العام هذا أمر مقبول، أمّا أن يكونوا هم حماة التجربة فاعتقد أن هذا لايقول به عاقل، من هنا وجب العمل على تطوير الكوادر العسكرية والأمنية الخاصة استعداداً للمستقبل، خصوصاً ان الاخطار الآتية والرّهنة تحتاج الى قاعدة جماهيرية واسعة لمواجهةها.

الفصل الثالثة
الامكانات الاقتصادية لوسط
وجنوب العراق

يحمل للعراق خصوصية وطنية برغم تنوع قومياته وطوائفه والأديان فيه ، وهي تحتاج إلى إقامة نظام ديمقراطي يؤسس لدولة القانون والحكم الصالح. هذه الدولة تقوم على إعطاء تمثيل شعبي لمختلف هذه القوميات والاثنيات بما يضمن حقوقهم ضمن الدستور العراقي الذي كفل الفيدرالية. فلا مناص من اقامة وتحقيق مبدأ اللامركزية السياسية في العراق لضمان الوحدة الوطنية ضمن إطار التمثيل الشعبي للمجالس والمحافظات، ومنح الاستقلالية لإدارات الإقليم في إدارة الشؤون المحلية وتسييرها على النحو الذي يؤمن توفير احتياجات السكان وتعزيز مشاركتهم في الحكم وتحقيق التوافق والتوازن بين السلطات المحلية والمركزية. على إن حقبة الحكم الاستبدادي قد رسخت قناعات وأدت إلى استنتاجات تدفع باتجاه عدم الاعتراف بأهمية الإدارة اللامركزية والحكم الرشيد بل نجد كثيرين يدعون صراحة إلى دولة مركزية قوية بوصفها الشكل الأسمى للحكم في العراق.

لم تكن (فكرة) اللامركزية السياسية حديثة العهد، بل هي قديمة، وربما ترجع الى بدايات تأسيس الدولة العراقية، إذ عرضت سلطة الاحتلال البريطاني عدة بدائل لمستقبل الأراضي التي احتلتها من الإمبراطورية العثمانية بعد الحرب العالمية الأولى، وكان أحد تلك البدائل هو مشروع الولايات الخمس الذي أعادت إحياءه بقوة عام ١٩٤١ إبان احتلالها الثاني للعراق في أعقاب فشل انقلاب رشيد عالي الكيلاني ومرجع الضباط القوميين. وعقب سقوط النظام الملكي عام ١٩٥٨ جرى التفكير جدياً في شكل الدولة العراقية إذ نوقشت صيغ اللامركزية والحكم الذاتي لحل المسألة الكردية. ثم عادت فكرة الفيدرالية للظهور بقوة عام ١٩٩٢ عندما أصدر البرلمان الكردستاني قراره بتبني النظام الفيدرالي للعراق الذي يحمل بخفاياه النواة لتأسيس دولة كردية، على انها تمتلك مقومات الدولة وبخاصة امتلاكها للموارد الاقتصادية (النفط مؤخرًا)، الأمر الذي أثار جدلاً واسعاً من الناحيتين السياسية والفكرية. وعبر مؤتمرات المعارضة العراقية في

الخارج منذ مؤتمر بيروت وحتى مؤتمر لندن عام ٢٠٠٣ نوقش هذا المفهوم وتبنته أغلب فصائل المعارضة، بوصفه صيغة من صيغ الاتفاق بين الفرقاء السياسيين العراقيين.

يتمتع جنوب العراق ووسطه واللدان يضمنان تسع محافظات هي: بابل، كربلاء، واسط، النجف، القادسية، المثنى، ذي قار، ميسان والبصرة، بإمكانات هائلة، فهو الجزء الوحيد من العراق الذي يحظى باطلالة على الخليج، وفيه تتوافر ٨٠٪ من احتياطات البلد النفطية، ويضم حوالي نصف الاراضي الصالحة للزراعة، فضلاً عن تمتعه بكتلة بشرية مهمة تتكون من أكثر من ١٢ مليون نسمة توفر سوقاً كبيرة لصناعات وخدمات يمكن أن تنمو بما يعزز رفاهيتهم.

تسعى هذه الدراسة الى رصد الامكانات البشرية والمادية اتي تتمتع بها مناطق وسط العراق وجنوبه بما يؤهلها لتحسين أوضاع السكان فيها وبما يعوضهم عن سنوات الحرمان وهدر الثروات التي دأبت عليها النظم السابقة.

أولاً : المقومات الاقتصادية في وسط وجنوب العراق

يضم جنوب العراق ووسطه تسع محافظات هي:

١- البصرة: أسست مدينة البصرة عام ٦٣٧ م وهي ثالث أكبر محافظات العراق من حيث عدد السكان، والميناء الرئيس والوحيد للبلاد، ويخترقها شط العرب، وتضم حقول النفط الأكبر

في البلد، فهي تحتوي على ١٥ حقلاً نفطياً، ١٠ منها عاملة فيما تستثمر الخمسة الأخرى من قبل الشركات الأجنبية، وتضم حوالي ٦٠٪ من احتياطي البلد من النفط الخام. ويستقبل ميناء البصرة المسافرين والبضائع من مختلف أنحاء العالم، فضلاً عن تصدير النفط الى العالم.

٢- ميسان: تقع شرق البلاد على الحدود الإيرانية، مركزها العمارة الواقعة على نهر دجلة، وثاني أكبر المدن هي المجر الكبير، وقبل عام ١٩٧٦ كانت تعرف بمحافظة العمارة. وفي ميسان يقع قبر النبي (عزير) وهو مقدس لدى اليهود والمسلمين. وكذلك ضريح الشريف عبيد الله بن علي بن أبي طالب عليه السلام، في منقطة قلعة صالح تحديداً. وقبر الشاعر الكميت بن زيد الأسدي. وتاريخياً تعد ميسان من أكثر المحافظات طرداً للسكان الذين هاجروا منها واستقروا من بغداد وبعض محافظات العراق بحثاً عن العمل. وعموماً يمتاز اقتصاد المحافظة بالضعف، مع ذلك تعد المحافظة غنية بالنفط وفيها بعض الحقول المشتركة مع إيران، وكانت وزارة النفط قد سعت الى تشجيع الاستثمار الاجنبي فيها.

٣- ذي قار: ومركزها مدينة الناصرية، وتضم مدينة سوق الشيوخ التي يمثل أكبر تجمع سكاني في المدينة، وتقع مدنها الرئيسة على ضفتي نهر الفرات وتأتي أهميتها من وقوعها على الطريق بين البصرة وبقية المحافظات، ويمر عبرها الطريق السريع والسكة الحديدية الرئيسة. وتعد الزراعة النشاط الرئيس في المحافظة، وتحتوي على عدد من الصناعات، وفيها مصانع الألمنيوم والكابلات الكهربائية والنسيج والبطنيات. وفيها ثاني أكبر محطة حرارية لتوليد الكهرباء في البلد. فضلاً عن عدد من الآبار النفطية غير المستثمرة وفيها أيضاً مصفاة النفط رقم

(٢٢). وعدد من المواقع الاثرية المهمة مثل أور والزقورة.

٤- المثنى: ثاني أكبر محافظة عراقية من حيث المساحة لكنها الأقل من حيث السكان. ومركزها مدينة السماوة التي تقع على بعد ٢٧٠ كم عن بغداد جنوباً. يغلب على جغرافيتها الطابع الصحراوي ويشق الفرات مركز قضاء السماوة الذي يعد المصدر المائي الوحيد لأغراض ري المحاصيل الزراعية التي تعد مصدر الرزق الأول لـ ٦٥٪ من سكان المحافظة قبل عام ٢٠٠٣. تعد محافظة المثنى من المناطق الزراعية سابقاً ولكن توقف أو قللة سقوط الأمطار أدت إلى انخفاض منسوب المياه في نهر الفرات قلل إلى حد كبير الإنتاج الزراعي وبخاصة من محصولي الحنطة والشعير. كذلك تحيط بساتين النخيل كلاً من اقصية السماوة والخضر- والرميثة وتتميز بالإنتاج المتميز من اجود أنواع التمور. ويوجد فيها معملان لإنتاج الاسمنت في المحافظة..

٥- القادسية: تتبع محافظة القادسية كل من اقصية الديوانية وعفك والشامية وغماس والحمزة، ويمتدحها اغلب سكانها الزراعية. وتحوي محافظة القادسية على أكثر من ٣٠٠ موقع اثري. وتوزع من مركزها مباشرة شبكة نشطة من الطرق البرية إلى تسع محافظات تشكل دلتا وادي الرافدين. ويمر بها الطريق البري الدولي السريع وسكك الحديد بين بغداد والبصرة. وتشتهر بأنها محافظة زراعية بالدرجة الأولى وأهم زراعاتها الرز، وهي المحافظة الثالثة في العراق في زراعة النخيل، وهي معروفة أيضاً بزراعة المحاصيل الحقلية كالحنطة والشعير والقطن ومحاصيل الخضر- المختلفة، وتربية الحيوانات. وعلى هذا الأساس أقيم فيها مصنع للنسيج ومصنع للألبان.

٦- النجف: تقع النجف على حافة الهضبة الغربية ويخترقها نهر الفرات من شمالها، وتبعد حوالي ١٦٠ كم جنوب بغداد. وتعد واحدة من أهم المدن المقدسة في العالم الاسلامي وبخاصة عند الشيعة، لأنها تضم بين جنباتها ضريح الامام علي بن أبي طالب عليه السلام ومقبرة وادي السلام ومسجد الكوفة وضريح مسلم بن عقيل، وأضرحة الانبياء آدم ونوح وهود وصالح. فضلاً عن وظيفتها الدينية بوصفها مركزاً للحوزة العلمية. تعد النجف مدينة صناعية وتجارية وتضم شركات حكومية وخاصة، منها مصنعان أحدهما للإطارات، وآخر للألبسة الجاهزة، والطابوق

والاسمنت ومصفاة للنفط، فضلاً عن النشاطات الزراعية وتربية الحيوانات.

٧- واسط: بناها الحجاج بن يوسف الثقفي سنة ٧٨ هجرية وأتمها في سنة ٨٦ هجرية لتكون مقراً جديداً لجنوده. مركزها مدينة الكوت التي من سماتها الميزة أنها على شكل شبه جزيرة تحيط بها المياه من جهات الشرق والغرب والجنوب وتبعد عن بغداد التي تقع شمالها ١٨٠ كلم. يحيطها نهر دجلة وتقع فيها سدة الكوت التي بنيت عام ١٩٣٨، تحاذي محافظة واسط من الشمال الشرقي محافظة ديالى ومن الجنوب الشرقي محافظة ميسان ويحدها من الجنوب الغربي محافظة ذي قار على امتداد نهر الغراف ويمتد محاذيا له طريق بري تتخلله نواظم «ذي قار» للري وسد الأبيض الذي تبلغ طاقته التخزينية ٢٥ مليون متر مكعب. وتحاذي واسط من الغرب محافظات القادسية وبابل ويحدها من الشرق إيران. تشتهر محافظة واسط بإنتاج المواد الغذائية ولاسيما الحبوب مثل الحنطة والشعير والسمسم والتمور وغيرها وكذلك تمتاز بثروة سمكية غنية.

٨ - كربلاء: ثاني المدن المقدسة في العراق، اذ تضم بين جنباتها ضريح الامام الحسين بن علي عليه السلام، وأخيه العباس بن علي بن أبي طالب عليه السلام، وتقع على نهر دجلة وتعد منطقة زراعية غنية ببساتين النخيل والفواكه، كما تضم بعض الصناعات الغذائية.

٩- بابل: تبعد محافظة بابل على بعد ١٠٠ كم جنوب بغداد، وهي تقع على نهر الفرات شمال اقليم وسط العراق وحنوبه، ومركزها الاداري مدينة الحلة التي كانت مركزا اداريا ابان الحكم العثماني وفي ظل الحكم الوطني. ويعد موقع محافظة بابل في وسط العراق مهما اذ تعد مركز الاتصال بين بغداد وجنوب البلاد، ويمنحها وجود عدد من المستشفيات وجامعة بابل دوراً محلياً مهماً، فضلاً عن أنها تضم آثار مدينة بابل القديمة. وهي تُعد أيضاً مركزاً زراعياً مهماً وبخاصة في مجال انتاج التمور والخضر.

خريطة (١): محافظات العراق



١. الهوارد البشرية

شهد العراق تحولات ديموغرافية واقتصادية وسياسية كبيرة خلال القرن العشرين ومطلع القرن الحادي والعشرين، فقد تحول من مجتمع ريفي وبدوي يعيش حوالي ٨٠٪ من سكانه في الارياف والبادية الى مجتمع يعيش ثلاثة أرباع سكانه في المدن التي أصبحت تستقبل أعدادا متزايدة من المهاجرين بعدما ضاقت سبل العيش بهم. لذا نشأت ونمت مدن عديدة كانت حصة جنوب العراق ووسطه عددا كبيرا منها، فقد بنيت مدينة الناصرية، والكوت والعمارة وتوسعت البصرة والنجف و كربلاء والحلة.

أ) حجم السكان

ان المنطقة الوسطى والجنوبية في العراق تمتلك ثروة بشرية هائلة تمكنها من تحمل أعباء الإدارة، وتحقيق الازدهار الاقتصادي، ويمتاز سكان هذه المناطق بخصائص، لعل أهمها التجانس القومي والديني (المذهبي)، وهو عامل مهم في تحقيق الاستقرار وزيادة فاعلية العملية الديمقراطية والنأي بها عن التعقيد. يبلغ سكان وسط العراق وجنوبه ١٢٣٢٢٧٦٣ نسمة سنة ٢٠٠٩ وهو يشكل ٣٥.٥٪ من سكان العراق حسب نتائج الحصر والترقيم الذي أجرته وزارة التخطيط (ينظر الجدول ١)، وقد حاول الباحثون إجراء تقديرات للسكان حسب ما ورد في كتاب حنا بطاطو فكانت نتائج التقدير ان نسبة سكان تلك المناطق يشكل ٣٧.٥٪ كما يوضح في الجدول (٢). وتشكل البصرة الأكثر سكانا وتأتي بعدها ذي قار ثم بابل ثم النجف، في حين تعد المثنى الأقل سكانا في الإقليم.

جدول (١): محافظات وسط وجنوب العراق حسب مساحتها وحصتها النسبية من المساحة

والسكان في عامي ١٩٩٧ و ٢٠٠٩

معدل النمو السكاني ١٩٩٧ - ٢٠٠٩ (%)	٢٠٠٩		١٩٩٧		المساحة		المحافظة
	حصتها من السكان تقدير ٢٠٠٧ (%)	عدد السكان	حصتها من السكان تعداد ١٩٩٧ (%)	عدد السكان	%	كمترب مربع	
٣.٢	٥.٦	١٧٢٧.٠٣٢	٥.٤	١١٨١٧٥١	١.٢	٥١١٩	بابل
٤.٤	٣	١٠٠٣٥١٦	٢.٧	٥٩٤٢٣٥	١.٢	٥٠٣٤	كربلاء
٣.٣	٣.٦	١١٥٨٠٣٣	٣.٦	٧٨٣٦١٤	٣.٩	١٧١٥٣	واسط
٣.٥	٣.٦	١١٨٠٦٨١	٣.٥	٧٧٥٠٤٢	٦.٦	٢٨٨٢٤	التنجف
٣.٣	٣.٣	١١٢١٧٨٢	٣.٤	٧٥١٣٣١	١.٩	٨١٥٣	القادسية
٤.٢	٢.١	٧١٩٨٢٤	٢	٤٣٦٨٢٥	١١.٩	٥١٧٤٠	المنشي
٣.٧	٥.٤	١٨٤٦٧٨٨	٥.٤	١١٨٤٧٩٦	٣	١٢٩٠٠	ذي قار
٣.٨	٢.٨	١٠٠٩٥٦٥	٢.٩	٦٣٧١٢٦	٣.٧	١٦٠٧٢	ميسان
٤.١	٦.٤	٢٥٥٥٥٤٢	٧.١	١٥٥٦٤٤٥	٤.٤	١٩٠٧٠	البصرة
٣٣.٥	٣٥.٨	١٢٣٢٢٧٦٣	٣٦	٧٩٠١١٦٥	٣٧.٨	١٦٤٠٦٥	المجموع
٦٢.٣	١٠٠	٣٢١٠٤٩٨٨	١٠٠.١	٢٢٠٤٦٢٤٤	٩٩.٩	٤٣٤١٢٨	العراق
٥٣.٨	٣٥.٨	٣٨.٤	٣٦.٠	٣٥.٨	٣٧.٨	٣٧.٨	النسبة

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا

المعلومات، المجموعة الإحصائية السنوية ٢٠٠٤، ص ٦ و ٤٣، ٢٠٠٦-٢٠٠٧، جدول ٢١٧.

جدول (٢): تقديرات سكان محافظات الوسط والجنوب (٢٠٠٤)

المحافظة	عرب سنة		عرب شيعة		النسبة من سكان العراق
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	
بابل	٦٩٩٦٢	٤.٨٣	١٣٧٩٢٢٦	٩٥.١٧	١٤٤٩١٨٨
البصرة	٣٠٣٧٥٦	١٣.٩٩	١٨٠٠٨٤١	٨٢.٩٤	٢١٧١٢٠٥
ذي قار	١٥٣٨	٠.١	١٥٣٥٤٣٩	٩٩.٨	١٥٣٨٥١٥
القادسية	--	--	٩٥٥.٦٠٤	١٠٠	٩٥٥٦٠٤
كربلاء	٢٦٦٥٧	٣.٣٩	٧٥٩٦٩٦	٩٦.٣١	٧٨٦٣٥٣
المتى	--	--	٥٦٨.٢٣١	١٠٠	٥٦٨٢٣١
ميسان	--	--	٨٥٥.١٣٨	١٠٠	٨٥٥١٣٨
النجف	--	--	١.٠٠٩.٠٦٤	١٠٠	١٠٠٩٠٦٤
واسط	١٠٣٣٢	١.٢٢	٨٢٢٥٧٦	٩٧.٣٢	٨٤٥٢٤٩
المجموع	٤١٢٢٤٥	--	٦٣٠٠١٥٧	--	١٠١٧٨٥٤٧

المصدر: استقانات من عمل الباحثين بالاعتماد على حنا بطاطو

ان حجم السوق المحلي ومعدل نموه يمثل احد العناصر الاساسية في جاذبية أية منطقة للاستثمارات الاجنبية المباشرة وتوطين الشركات الاجنبية، ولم يقتصر- حجم السوق على عدد سكان السوق المحلي فحسب بل على القدرة الشرائية للمستهلكين وعلى الميل الحدي

للاستهلاك، فالشركات الأجنبية في أغلب الاوقات تفضل الاسواق المحلية التي يكون لديها منافذ كبرى نحو الاسواق الاقليمية وحتى البلدان الصغيرة المجاورة للأسواق الكبرى والتي تتمتع بموقع استراتيجي وعلاقات اقليمية يمكن ان تكون محل اهتمام الشركات الأجنبية وذلك من اجل الحصول على اسواق واسعة.

وتعد السوق في جنوب العراق ووسطه من الاسواق الاستهلاكية الكبيرة والواعدة، إذ يبلغ عدد سكان العراق نحو ١٢ مليون نسمة، ويعتمد هذا السوق في سد احتياجاته من مواد خام و سلع انتاجية واستهلاكية و سلع نصف مصنعة على الاستيراد من الخارج، وبهذا يشكل حجم السوق وحده مسوغاً يسمح بتأسيس طاقات إنتاجية بحجوم اقتصادية مقبولة في مجالات صناعية متقدمة وهذا يمثل بلا شك عامل جذب مؤثر، ولكن الأكثر تأثيراً هي الآلية التي يعمل فيها السوق ومدى إمكانية إيجاد قنوات لتصريف السلع المنتجة مع استقرار هذه القنوات، ويعد هذا السوق جزءاً مهماً من السوق العالمي الذي تنشده الشركات المتعدية الجنسية، فهو سوق ذو نزعة استهلاكية والميل الحدي للاستهلاك فيه مرتفع مما يمثل عاملاً مهماً لجذب الاستثمارات الأجنبية.

أما من حيث النوعية فان هذه المناطق تتوافر فيها الكفاءات التي يمكن تعزيزها عبر سلسلة من الإجراءات التي تستهدف تطوير الموارد البشرية مستقبلاً من خلال زيادة تقديم الخدمات الاجتماعية كالصحة والتعليم وتأهيل القوى العاملة وتدريبها وإقامة المؤسسات اللازمة لذلك. فضلاً عن تأمين شبكة ضمان اجتماعي متكاملة للفئات الضعيفة في هذه المحافظات التي تتميز باتساع حجمها نتيجة الحروب والحصار الاقتصادي والفقر والإهمال المتعمد لها إبان الحقبة السابقة.

فضلاً عن أن حجم السكان الموجود في هذه المناطق يعد من الناحية الاقتصادية سوقاً مهماً لصناعات يمكن ان تجتذب استثمارات مهمة محلية وأجنبية.

(ب) التباين الاجتماعي والفقير

يتباين الوضع الاقتصادي والاجتماعي بين المحافظات، تبعاً لعوامل تاريخية واقتصادية وسياسية، فقد عمدت الدولة خلال المدة (١٩٦٨-٢٠٠٣) إلى تركيز اهتمامها على بعض المحافظات دون الاخرى، في مجال تخصيص الاستثمارات وتوزيعها قطاعياً وجغرافياً، مما أدى إلى تعميق حدة الاختلالات البنيوية بين المحافظات وتركز ثمار التنمية في بعض المحافظات وانعدامها في محافظات أخرى، الامر الذي أدى الى زيادة حدة التفاوت في مستويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية وبالتالي تجذير ظاهرة «الثنائية المكانية» في العراق^(١).

تؤكد الإحصائيات المتاحة هذه الحقيقة ومن خلال مؤشرات خطة التنمية ١٩٧٠-١٩٧٤ التي أشرت تفوق محافظة بغداد في إجمالي التخصيصات الاستثمارية، وبنسبة ٢٣.٩٪ وكذلك محافظة البصرة وبنسبة ١٤.٨٪، مما يعني أن ٣٨.٧٪ من إجمالي التخصيصات قد تركز في محافظتين فقط. واستمر هذا النمط من التفضيل المكاني خلال خطة ١٩٧٦-١٩٨٠ مع ظهور أقطاب نمو جديدة كاستثناءات مثل (محافظة صلاح الدين، الانبار)^(٢).

واستمر هذا التركيز المفرط والمؤثر خلال خطة التنمية ١٩٨٦-١٩٩٠ وخطة ١٩٩١-١٩٩٥ مع تغير بسيط في أهدافها المكانية في مجال نشر الخدمات الاجتماعية وتوفيرها وتقليل التباين المكاني وذلك بالاعتماد على المعايير التخطيطية لكل خدمة مقدمة. وقد كشفت عدد من الدراسات الحديثة عمق هذه التفاوتات، باختلاف المنهجيات التي اتبعتها، فقد بين مسح الأحوال المعيشية ٢٠٠٤، مثلما أشارت خارطة الحرمان أن أكثر المحافظات حرماناً بحسب دليل مستوى المعيشة هي المثنى ثم بابل والقادسية وذي قار، أما أكثر المحافظات رفاهاً فهي اربيل تليها بغداد^(٣).

وبفعل ظاهرتي التركيز والاستقطاب التي ميزت توزيع الاستثمارات في العراق خلال العقود

(١) جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، خطة التنمية الوطنية ٢٠١٠-٢٠١٤، ص٢٤٣

(٢) المصدر السابق نفسه، ص٢٤٤.

(٣) الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، خارطة الحرمان ومستويات المعيشة في العراق، التقرير التحليلي.

الأربعة الأخيرة من القرن الماضي أظهرت نتائج بعض الدراسات المكانية التي أعدت عام ٢٠٠٩ آثارها وصنفت محافظات وسط وجنوب العراق وفقاً لمؤشراتها إلى الآتي^(١):

مجموعة المحافظات المتطورة وهي البصرة وتقع في المرتبة الأولى.

مجموعة المحافظات المتوسطة التطور وتمثلت في محافظات النجف، واسط، كربلاء.

مجموعة المحافظات الأقل تطوراً وتمثلت في محافظات الديوانية، ميسان، الانبار، المثنى، ذي

قار.

وكشف تحليل الفقر المبني على المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في العراق ٢٠٠٧ أن أكثر المحافظات فقراً هي المثنى (٤٩٪ من الأفراد) تليها بابل (٤١٪ من الأفراد) وصالح الدين (٤٠٪ من الأفراد). وهناك جملة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية تحدد الواقع الاقتصادي والاجتماعي في كل محافظة، فطبيعة اقتصاد المحافظة، ونسبة سكان الريف، وتوالي الظروف السلبية كلها عوامل مهمة في هذا المجال.

جدول (٣): نسبة الفقر وفجوته حسب المحافظة

فجوة الفقر	نسبة الفقر			
	ريف وحضر	حضر	ريف	
٢	١٣.٩٨	١٤.٨٨	١٣.٩١	بغداد
٩	٤٢.٤٩	٦٢.٨٦	٢٢.٤٤	بابل
٧	٣٧.٣٥	٤٣.٨٦	٣٥	كربلاء
١٩	٣٦.٠٧	٦٢.٦٢	٢١.٩٧	واسط

(١) جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، خطة التنمية الوطنية ٢٠١٠-٢٠١٤، ص ٢٥٩.

١	٢٥.٠١	٤٢.٧٨	١٧.٤١	النجف
١	٣٥.٧٩	٥٧.٨٢	٢١.٢٨	القادسية
١٤	٤٩.٨١	٧٥.٦٥	٢٣.٨٣	المتنى
١	٣٤.٤٨	٤٩.٦٤	٢٥.١٥	ذي قار
١	٢٧.٢٨	٣٧.٧٣	٢٠.٧٦	ميسان
١	٣٣.٩٧	٣٨.١٣	٣٢.٩٧	البصرة
٥	٢٣.٩٩	٤١.٠٧	١٦.٩٩	المجموع

محتسب من قاعدة بيانات المسح الاقتصادي والاجتماعي في العراق ٢٠٠٧

وطبقاً لنتائج المسح الاجتماعي والاقتصادي لعام ٢٠١٢ أعلنت اللجنة العليا لسياسات التخفيف من الفقر حصول انخفاض طفيف بنسبة الفقر في البلاد من ٢٢.٩٪ الى ١٨.٩٪ عام ٢٠١٢. مع ملاحظة أن خط الفقر في العراق ارتفع من ٧٧ ألف دينار شهرياً عام ٢٠٠٧ الى ١٠٦ آلاف دينار عام ٢٠١٢، فضلاً عن أن النتائج لم تظهر انخفاضاً واضحاً في مستوى فجوة الفقر التي تشير الى نسبة الأسر الفقيرة البعيدة عن خط الفقر، الامر الذي يعني استمرار هشاشة وضع الفقراء وأولئك القريبين من خط الفقر، وان نسبة فجوة الفقر انخفضت من ٤.٥٪ عام ٢٠٠٧ الى ٤.١٪ عام ٢٠١٢، ذلك أن شدة الفقر وإن كانت منخفضة عموماً، إلا أنها هي الأخرى لم تشهد انخفاضاً يذكر، وإن كان الانخفاض في الريف أكثر وضوحاً.

فضلاً عن أن متوسط إنفاق الفرد الشهري في العراق ارتفع من ١٤٦ ألف دينار عام ٢٠٠٧ إلى ٢٤٧ ألف دينار عام ٢٠١٢ بزيادة تقترب من الـ ٧٠٪. وإن الأسرة في العراق التي يصل متوسط حجمها الى ٦.٧ فرداً تنفق شهرياً ١.٨٠٥ مليون دينار في الوقت الحاضر على السلع والخدمات بضمنها الإيجار الحقيقي، أو التقديري للأسر التي تملك وحدة سكنية.

وفيما يتعلق بمقارنة مؤشرات الفقر في المحافظات بين عامي ٢٠٠٧ و٢٠١٢، أظهرت نتائج القياس الى حصول تحسن كبير في محافظات بابل و كربلاء وصلاح الدين و النجف و البصرة. في مقابل ذلك تراجعت مستويات المعيشة بزيادة نسبة الفقر في محافظات الديوانية و المثنى و ذي قار و ميسان^(١).

ان انتشار ظاهرة الفقر يمكن ارجاعها الى ان البلد يفتقد إلى أنموذج جيد في التنمية الاقتصادية لكون النمط الاقتصادي الحالي مشوها ويعتمد على التوزيع وعلى كفاءات ضعيفة وعلى جهود تبذلها الدولة من اجل تشغيل العاطلين عن العمل ولا تستطيع بالنتيجة استيعاب الكثيرين الذين يكتفون في نهاية الأمر بتسلم الرواتب من دون تحقيق أية إنتاجية. وبالنتيجة فالوزنة بطبيعتها، تشغيلية واستهلاكية تعتمد على الاستيراد وعلى العملة الأجنبية، أما الإنتاج فمعدوم تقريباً.

إن الاستراتيجية الناجحة لدحر الفقر والتخفيف منه، يجب ان تأخذ بعين الاعتبار شروط التنمية الاقتصادية القادرة على خلق فرص عمل للمواطنين وإتاحة الفرصة للقطاع الخاص للنمو والاستثمار، وتشغيل الايدي العاملة، وتأهيل المواطنين حرفياً ومهنياً، وتشجيعهم ودعمهم من اجل العمل والمبادرة بدلاً من ثقافة انتظار الهبات والعطايا او التشغيل في احدى المؤسسات الحكومية. ومن الجدير بالذكر أن الحكومة في العراق هي اكبر مشغل للقوى العاملة في المجتمع وبنسبة تزيد عن ٤٠٪ نظراً لعدم توفر فرص مشابهة في القطاع الخاص بسبب عدم اهليته وضعفه، وجملة شروط اخرى لا مجال لذكرها، مما يجعل حلم أي خريج او خريجة جامعية هو التوظيف في دائرة حكومية (هناك ٢.٩٠٠ مليون موظف في الحكومة العراقية يضاف اليها حوالي ٢.٥٠٠ متقاعد ومشمول بالرعاية الاجتماعية وشبكة الحماية وبذلك تتكفل الدولة بـ ٥.٤٠٠ مليون فرد و اذا كان عدد افراد الاسرة ستة اشخاص تكون الدولة مسؤولة عن اعالة ٣٣.٦٠٠ مليون من اصل ٣٥ مليون).

(١) الامانة العامة لمجلس الوزراء، اللجنة العليا لسياسات التخفيف من الفقر، بيان، الثلاثاء، ٠٩ تموز/يوليو ٢٠١٣

ان دحر الفقر يبدأ بتدخل الدولة بقوة مرحلياً من خلال وضع خطة اقتصادية ملزمة بالتنفيذ قادرة بطبيعتها على تشغيل اعداد كبيرة من العاملين وبخاصة في القطاعين الزراعي والصناعي، والبناء والاعمار، والخدمات، والسياحة.

انه لواجب وهدف نبيل، أن تسعى الحكومة للقضاء التام على الجوع والفقر، وانتشال المواطنين من هاتين الآفتين، ولكن الاعلان عن أن استراتيجيتها تهدف الى التخفيف من حدة الفقر على المستوى الوطني من ٢٣٪ الى ١٦٪ خلال السنوات الخمس المقبلة حتى نهاية العام ٢٠١٤ هو هدف متواضع ومع هذا فان الدولة لم تحقق هذا الهدف المتواضع، إذ بلغ ١٨٪، وإذا ما افترضنا ان العراق سيستمر على هذه الوتيرة فانه سيحتاج الى اكثر من ١٥ عاماً من أجل القضاء على الفقر، على اساس تأمين حصول المواطن على دولارين في اليوم الواحد، من دون الأخذ بنظر الاعتبار الزيادة السكانية المحتملة.

ونعتقد بعد جولتي التراخيص الأخيرتين في القطاع النفطي، ان استراتيجية التخفيف من وطأة الفقر بحاجة الى مراجعة دقيقة في ضوء المعطيات المتحركة، والتغيرات المتوقعة، لتكون اكثر طموحا وتضع في الاعتبار قضية دحر الفقر في العراق.

ولان الفقر ينتشر في الريف على نحو اكبر، نرى، فضلاً عما تقدم من ملاحظات، ان القضاء التام على الفقر يتطلب اولاً زيادة الاستثمار في الزراعة لتحفيز الانتاجية واستغلال امكانيات الزراعة في التنمية الاقتصادية وتعديل اسعار الغذاء والمحاصيل (علماً هذه السياسة استخدمت في فترة التسعينات)، وثانياً، تعزيز شبكات الحماية والأمن الاجتماعي للمواطنين الفقراء، تفادياً للتأثير المزدوج لارتفاع اسعار المواد الغذائية بحيث تشكل حافزاً للإنتاج الزراعي من ناحية، وتمكين الفقراء والمعدمين من الحصول على كفايتهم من الغذاء وتجنّبهم عبء زيادة الاسعار من الناحية الأخرى .

ومن الواضح أن استمرار استخدام نظام البطاقة التموينية (التي توفر ٢١٥٠ سعرة حرارية) في الظروف الجديدة نابع من أسباب ضاغطة عديدة، مضاف إليها رغبة الحكومة بتحسين الوضع الغذائي وتوفير المواد الأساسية للسكان في ظروف انتقالية صعبة تتميز بقلّة الإنتاج وانتشار الفقر

وزيادة نسبة البطالة والأعداد الكبيرة من الأراامل والمعوقين والمهجرين وضحايا الحروب والنازحين والمهمشين وغيرهم. لكن الحكومة فشلت في هذا الاتجاه فتعالت الاصوات عن تحلي الحكومة الاتحادية عن تامين مفردات البطاقة التموينية وإناطتها بالمحافظات ولم ينتج هذا عن طبيعة الادارة اللامركزية وإنما نتيجة الفشل في ادارة البطاقة التموينية وعمليات الفساد التي رافقتها.

وبرغم استمرار الدعم المادي للفقراء، عن طريق البطاقة التموينية مثلاً، او غيرها من اشكال الدعم المباشر، ان وجد، وسيلة ناجعة لمواجهة الفقر مرحلياً، إلا انه لا يمثل بأية صورة من الصور دحراً نهائياً للفقر، لأن هذا النوع من الدعم مشروط بظروف محددة، أهمها وفرة العائدات المادية من النفط التي تشكل أكثر من ٩٠٪ من الخزينة بالنسبة للعراق؛ لذلك يبقى ذلك الدعم هشاً وخاضعاً لمدى استقرار السوق النفطي، اذ لا توجد وسيلة اخرى متاحة لدى الحكومة لتسديد فاتورة البطاقة التموينية التي تزيد عن اربعة مليارات من الدولارات سنوياً التي نعتقد انها لو استثمرت تنموياً لكان العراق في وضع افضل بكثير مما هو عليه الآن، ولربما قضي- على الفقر والجوع منذ زمن، أي أن نظام تقديم المساعدات الغذائية للسكان (البطاقة التموينية) بحاجة إلى تغيير جذري يتضمن في الأقل ما يأتي:

* استمرار شمول الفئات التي تصنف تحت خط الفقر في العراق، وهي حسب الإحصائية الرسمية ٢٣٪ من السكان، ولنقل ربع سكان العراق، يضاف إليها مثلاً ١٠٪ ممن هم فوق خط الفقر المذكور، والمقدر بحوالي دولارين في اليوم، أي تغطية حوالي ٣٥٪ من السكان بالبطاقة التموينية.

* حجب البطاقة التموينية عن المستفيدين الآخرين نظراً للارتفاع النسبي في مستويات دخلهم المادي.

* التوجه الحاسم لشراء مفردات البطاقة التموينية من السوق المحلي ومنع استيراد أية مادة من تلك المفردات من الخارج إذا كانت متوفرة أو متتجة محلياً بنوعية مشابهة لما يتم استيراده.

* تطبيق صارم وعادل لأنظمة الرعاية الاجتماعية وتحقيق درجة معقولة من شبكات الأمان الاجتماعي التي تمنع تعرض العوائل العراقية للعوز والجوع وتؤمن لهم حياة كريمة إلى حين الاندماج مجددا بالعمل المنتج.

ولاشك في أن هناك كثيراً من الأفكار والإجراءات التي يمكن إيرادها ولكن الفكرة الأساسية هي في تحويل الموارد المالية الكبيرة التي أنفقت وستنق على استيراد مفردات البطاقة التموينية للاستخدام داخل العراق لخلق نهضة اقتصادية كفيلة بالقضاء على الفقر وتحقيق الأمن الغذائي للمواطنين.

والجدير بالذكر ان هناك علاقة جدلية بين الثالوث المشؤوم الفقر والبطالة والإرهاب، وهذا ما يستدعي ان تأخذ بنظر الاعتبار أية إستراتيجية للقضاء على أي منها اثارها على المتغيرين الاخرين.

إن مشكلة البطالة واحدة من أخطر المشاكل التي يواجهها العراق الآن، إن لم تكن أخطرها على الإطلاق، ولا يكمن ذلك في أن ارتفاع عدد عاطلين عن العمل يمثل هدراً في عنصر العمل البشري مع ما ينجم عنه من خسائر اقتصادية فحسب، بل من النتائج الاجتماعية الخطيرة التي ترافق حالة البطالة، ولا سيما بين الشباب عليه السلام، ذلك بأن ارتفاع البطالة يعني انعدام إمكانية الحصول على الدخل، مع ما يترتب على ذلك من خفض مستوى المعيشة ونمو عدد من يقعون تحت خط الفقر، فضلاً عن أن البطالة تعد بيئة خصبة ومؤاتية لنمو الجريمة والتطرف وأعمال العنف.

هكذا يمكن تصور العلاقة الجدلية التي ستنشأ بين الفقر والإرهاب، فالإرهاب ينمو ويزدهر في ظل الفقر ومجتمعات التهميش، وأن ضحايا الفقر هم في الغالب من ضحايا الإرهاب، سواء أكانوا ضحايا مباشرين أم غير مباشرين، والنتيجة أن أسراً وعوائل بالكامل تُزج عنوة في فقرٍ مدقع، بعد أن تفقد مُعيلها أو تنتهي قدرته على العمل، وهو ما يعني تشغيل أشخاص خارج قوة العمل من الأطفال أو من كبار السن، ويفرض على النساء الأرامل والمنكوبات بفعل العمليات

الإرهابية، البحث عن عمل في ظل فقدان المهارة الضرورية للحصول على عمل مجز. ومع عدم قدرة الاقتصاد على توليد وظائف جديدة في القطاعين العام والخاص، فإنه ينبغي على الحكومة أن تزيد من الاهتمام بتشجيع خلق الوظائف، وتعزيز المهارات والتدريب وبخاصة لدى الشباب، فضلاً عن وضع خطط اقراضية محابية للفقراء، واستجلاب تقانات منخفضة التكلفة، وتسهيل الوصول إلى المعرفة ومعلومات السوق، إذ ينبغي أن تنصب جهود التخفيف من حدة الفقر على معالجة الأسباب البنيوية للبطالة، ومعالجة أسباب نقص فرص العمل أمام القوى العاملة. على أن يجري العمل على تنوع الاقتصاد العراقي ليمتد إلى قطاعات كثيفة الاستخدام للأيدي العاملة. وينبغي أن تستهدف السياسات الاقتصادية والاجتماعية الفئات ذات الدخل المنخفض، وتوليد فرص اقتصادية أفضل في المناطق الريفية الفقيرة، وتعزيز الرعاية الاجتماعية، وتشجيع العمالة وتكافؤ الفرص. ويجب على الحكومة أيضاً أن تبادر إلى وضع إستراتيجية تدريبية وتعليمية وتنفيذها، لتكون قادرة على الاستجابة لمتطلبات سوق العمل، تعمل خلالها على تحسين نوعية الموارد البشرية على أن تتضمن المشاركة الفاعلة للقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني.

ج) تدني مستويات التنمية البشرية

كشف التقرير الوطني لحال التنمية البشرية (٢٠٠٨) جانباً من هذا التفاوت، اذ يخفي دليل التنمية البشرية، والذي تم احتسابه على المستوى الإجمالي، مستويات مختلفة من التنمية البشرية على صعيد المحافظات تظهر تفاوتات وفجوات مهمة كانت نتاجاً لتراكم الحرمان وسوء تخصيص الموارد أو نتيجة لتردي الوضع الأمني في بعض المحافظات بعد عام ٢٠٠٣. وتشير قيم دليل التنمية البشرية إلى أن محافظات إقليم كردستان حققت أفضل المستويات، إذ جاءت السلليمانية بالمرتبة الأولى بقيمة ٠.٦٩٨، ثم أربيل بالمرتبة الثانية بقيمة ٠.٦٦٩ ودهوك بالمرتبة الرابعة بقيمة ٠.٦٤٢. وأظهرت النتائج أن المحافظتين الرئيسيتين بعد العاصمة بغداد، وهما البصرة ونيوى، جاءتا في المرتبتين الثالثة والخامسة وبلغت قيمة دليل التنمية البشرية فيهما

٠.٦٤٤ و ٠.٦٣٩ على التوالي، أما المحافظات الأقل عددا في سكانها فقد جاءت في المراتب المتأخرة كميسان والمثنى (٠.٥٥٥ و ٠.٥٧٩ على التوالي). مما يدل على أن جهود التنمية تركزت في المدن الكبرى على مدى عقود من الزمن. وهناك ست محافظات كانت مستويات تنميتها البشرية مرتفعة مقارنة بالدليل الوطني وهي: السليمانية، اربيل، البصرة، دهوك، نينوى، وكركوك^(١).

وفي تحليل لجانب من التنمية البشرية ففي مجال التعليم نجد أن عدد المدارس الابتدائية قد بلغ ٦٤٦٢ مدرسة من مجموع ١٤٠٤٨ مدرسة في عموم البلد للعام الدراسي ٢٠١٠/٢٠١١ لتؤلف نسبة ٤٧.٢٪. وبلغ عدد المدارس الثانوية (المتوسطة والإعدادية) ٢٣٠٧ مدرسة من مجموع ٥٤٧٢ مدرسة لعموم القطر ونسبة ٤٢٪ الجدول (٤). نسبة الأخيرة إلى الأولى بلغت ٣٥.٧٢٪ بمعنى ان التسرب قد بلغ أكثر من نصف الطلبة وهذا يعود إلى الأوضاع الاقتصادية التي تعيشها الأسر في منطقة الوسط والجنوب حيث يترك الطلبة الدراسة ليتوجهوا إلى إعالة أسرهم. أما عدد الطلبة في جامعات المنطقة والبالغ تسع جامعات حكومية سنة ٢٠١٠/٢٠١١ فقد استوعبت ٢٧٠٥٤ طالباً، وهو أقل بكثير من عدد الطلبة المقبولين في هيئة المعاهد الفنية.

(١) بيت الحكمة والجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، التقرير الوطني لحال التنمية البشرية ٢٠٠٨، الجدول

جدول (٤): عدد المدارس الابتدائية والثانوية في الوسط والجنوب للعام الدراسي ٢٠١٠/٢٠١١

المحافظة	المدارس الابتدائية	المدارس الثانوية
بابل	٨٣٢	٣١٩
كربلاء	٤٥٧	١٨٨
واسط	٧٥٤	٢٢١
النجف	٥٤٦	٢٤٥
القادسية	٦٣١	٢٢١
الثنى	٤٥٥	١٢٥
ذي قار	١١٨٣	٤١٣
ميسان	٦١٦	١٣٤
البصرة	٩٨٨	٤٤١
المجموع	٦٤٦٢	٢٣٠٧
العراق	١٣٦٨٧	٥٤٧٢
النسبة	٪٤٧.٢	٪٤٢.٢

المجموعه الاحصائية لسنة ٢٠١٠/٢٠١١

في الجانب الصحي نلاحظ معدلات وفيات الأطفال الرضع في الوسط والجنوب هي اعلى المعدلات في العالم، فقد بلغت في البصرة ٣١٩٢ والقادسية ١٢٥٧ وكربلاء ١١٣٨ وبابل ١٧٧٢ بينما نجد المعدل العالمي هو ٥٦ وفاة وفي الدول المتقدمة ١٢ أما في البلدان النامية فيبلغ ٦١ وهذا دليل على مدى التدهور الصحي في هذه المناطق. ويمكن تتبع هذا التدهور من خلال عدد المستشفيات والعيادات الشعبية فقد بلغ عددها ٩٠ مستشفى وعدد الأسرة فيها ١٤٠٤١ سريراً وما نسبته ٤٢.١٪ من عدد الأسرة في العراق (ينظر الجدول ٥). اما ذوي المهن الصحية وبالذات

الاختصاصيين والصيادلة وأطباء الاسنان فقد كانت نسبهم متدنية اذ لا تتلاءم مع النسبة السكانية، ففي الوقت الذي يؤلف فيه السكان ٣٧٪ نجد أطباء الأسنان لا يؤلفون إلا نسبة ١٨٪ (الجدول ٦)، ولا تتناسب هذه النسب مع النسبة السكانية إلا في الأطباء الممارسين. ويظهر هذا بجلاء مدى الحرمان والتدهور الصحي الذي تعانيه هذه المناطق، ففي دراسة لخارطة الحرمان في العراق قامت بها وزارة التخطيط والتعاون الانثائي سنة ٢٠٠٦ أظهرت أن ثمانى محافظات من محافظات الوسط والجنوب التسع تعاني من الحرمان العالي في المجالات المبحوثة في التقرير وهي: التعليم، الصحة، البنى التحتية، المسكن، محيط المسكن، وضع الأسرة الاقتصادي. وعند تقسيم العراق على اربع مناطق لإغراض البحث العلمي الى الشمالية، بغداد، الوسطى والجنوبية اظهرت ان المنطقة الجنوبية هي الاسوأ تليها المنطقة الوسطى. وعلى مستوى المحافظات كانت هناك ست محافظات هي الاسوأ ومحافظه ذي قار تأتي بالمرتبة الأولى في الحرمان.

جدول (٥): عدد المستشفيات والمؤسسات الصحية الأخرى والعيادات الطبية الشعبية

بحسب المحافظات لسنة ٢٠١٠

المحافظة	المستشفيات	المؤسسات الصحية الأخرى	العيادات الطبية الشعبية	عدد الأسرة
بابل	١٧	١١١	٢٤	١٨٣٧
كربلاء	٧	٦٢	١٦	١١٢٨
النجف	١٠	٨٨	١٥	١٤٣٣
القادسية	٩	٦٦	١٢	١٢١١
المنثى	٤	٦٠	٨	١٠٥٦
ذي قار	١١	١٣٦	١٥	١٦٠٠
ميسان	٦	٨٤	١٥	١٠٤٩
البصرة	١٨	١٥١	٣٠	٣٢٧٨

١٤٤٩	١٤	٥٨	٨	واسط
١٤٠٤١	١٤٩	٨١٦	٩٠	المجموع
٣٣٣٨٠	٣١٥	١٧٤٧	٢٣٥	العراق
٤٢.١	٤٧.٣	٤٦.٧	٣٨.٣	النسبة %

المجموعة الاحصائية ٢٠١١/٢٠١٠

جدول (٦): عدد ذوي المهن الطبية العاملين في المستشفيات بحسب المهنة والجنس

والمحافظات ٢٠١٠

صيدلي		طبيب أسنان		طبيب ممارس		طبيب اختصاصي		المحافظة
إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	
١٨٤	٢١٩	١٦٢	١١٤	٤٢٥	٥٤٠	١١٤	٢٦١	بابل
١٢٠	١٧٨	٨٩	١١٥	٢٤٩	٤٠٤	٥٧	١٨١	كربلاء
١٧٣	١٧٣	٧٥	٩٧	٢٩٠	٢٩٠	٦٥	٢٢٩	النجف
٧٦	٨٦	٧٥	٧٠	٢٢٨	٣٢٠	٣٥	١٣٣	القادسية
٤٦	٣٩	٢٤	٣٠	١١٠	١٧٥	٢٠	٧٦	المتن
٧٤	١٢٨	٤٥	٦٦	١٨٣	٣٥٨	٤٨	١٤٨	ذي قار
٢١	٥٠	٢٣	٥٢	٨١	١٢٣	٢٣	٨٢	ميسان
١٣٩	٢٢٦	٣٦	٧٢	٥١٦	٧٥٠	٢١١	٤٢٠	البصرة
٧٩	٩٤	٩٠	٧٣	١٩٤	٢٨٢	٥٣	١٤٣	واسط
٩١٢	١١٩٣	٦١٩	٦٨٩	٢٢٧٦	٣٢٤٢	٦٢٦	٦٧٣١	المجموع
٢٩٧٧	٢٦٩٨	٢٧١٢	٢٠٨٧	٥٨٠٥	٧٧٢٤	١٨٦٤	٤٣٤٥	العراق
٣٠.٦	٤٤.٢	٢٢.٨	٣٣	٣٩.٢	٤٢	٣٣.٦	٣٨.٥	النسبة

المجموعة الاحصائية ٢٠١١/٢٠١٠

(د) قوة العمل والبطالة

تؤلف قوة العمل حوالي ربع سكان العراق، وهذا ما يعود الى جملة من العوامل أولها التركيب الفتي للسكان، وانخفاض مشاركة المرأة في سوق العمل، لذا عند الحديث عن قوة العمل، يجري الحديث عن حوالي ٨ مليون نسمة في عموم العراق، وعلى مستوى محافظات جنوب العراق ووسطه فان تقدير الباحثين لقوة العمل يتراوح ما بين ٣-٣.٥ مليون شخص طبقاً لتقديرات السكان لعام ٢٠١٢.

جدول (٧): قوة العمل في العراق سنوات مختارة

إناث		ذكور		قوة العمل كنسبة من السكان	السنة
٪ من قوة العمل	٪ من السكان	٪ من قوة العمل	٪ من السكان		
١٦.٨	٤.٩	٨٣.٢	٢٦.٤	٢٦.٤	١٩٩٠
١٨.٧	٤.٩	٨١.٣	٢٨.٣	٢٨.٣	١٩٩٥
١٦	٥.٠	٨٤	٢٤.٤	٢٤.٥	٢٠٠٧
١٦	٥.٠	٨٤	٢٣.٣	٢٣.٤	٢٠٠٨

بيانات قوة العمل: البنك الدولي

(<http://www.arabstats.org/indicator.asp>)

بيانات السكان: الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية، ٢٠١٠

إنّ المفارقة التي برزت بعد عام ٢٠٠٣ هي المزيد من الإفراط في نمو أجهزة الدولة وبخاصة في ظل استحداث المؤسسات الديمقراطية (برلمان، مجال محافظات، مجالس محلية) وعدد العاملين

فيها بمعدلات تفوق معدل النمو الاقتصادي. وهو أمر يجد تفسيره بعاملين أساسيين، الأول: هو أن الدولة الجديدة قد ورثت جهازاً متضخماً قياساً بالموارد التي يديرها والجماعات التي يُخضعها. وبعد الاحتلال عمدت سلطة الاحتلال والنخب الجديدة إلى المحافظة على اتجاه تضخم أجهزتها لتحقيق جملة من الغايات لعل أقواها امتصاص البطالة العالية واستيعاب أعداد متزايدة من البشر- غير المؤهلين وغير المتسلحين بالمهارات الكفيلة بحصولهم على فرص عمل^(١). كما أن القطاع الحكومي يمكن أن يستوعب البطالة في سوق العمل لدمجها في بطالة أخرى مقنعة تخفي تناقضات المجتمع والاقتصاد. وهنا جرى الانتفاع من الشعور المتنامي في المجتمع العراقي بان الأوان قد حان للارتباط بالدولة والاستمتاع بجانب من الحقوق المهضومة. أما عدد العاملين في أجهزة الدولة والقطاعين الاشتراكي والمختلط فقد بلغ ٣٤٠١٦٠ عاملاً يؤلفون نسبة ٣٦.٨ من إجمالي العاملين في العراق. (ينظر الجدول ٨)

جدول (٨): العاملون في أجهزة الدولة والقطاعين الاشتراكي والمختلط حسب المحافظة

والجنس كما في ٢٠٠٣ وتقديرها لعام ٢٠١٣

٢٠١٣ ^(٢)	٢٠٠٣			المحافظة
	مجموع	إناث	ذكور	
١٧٩٠٤٥	٥٧٠٧٢	٢٣١٠٧	٣٣٩٦٥	بابل
٦٤٧٤٨	٢٠٦٣٩	٩٤٣٢	١١٢٠٧	كربلاء
١٠١٣٥٩	٣٢٣٠٩	١٣٨٣٠	١٨٤٧٩	النجف
١٠٣٢٦٣	٣٢٩١٦	١٣٤٨٨	١٩٤٢٨	القادسية
٤٣٠٠٤	١٣٧٠٨	٥٩٢٦	٧٧٨٢	المتنى

(١) الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، وبيت الحكمة، المصدر السابق، ص ١١٦

(*) تقديرات الباحثين.

١٠٦٠٠٨	٣٣٧٩١	١١٢٦٣	٢٢٥٢٨	ذي قار
٧٩٩١٣	٢٥٤٧٣	٨٤٨٠	١٦٩٩٣	ميسان
٣٠٤١٧٢	٩٦٩٥٧	٣٠١٨٠	٦٦٧٧٧	البصرة
٨٥٦٢٩	٢٧٢٩٥	١٠٤٩٧	١٦٧٩٨	واسط
١٠٦٧١٤٣	٣٤٠١٦٠	١٢٦٢٠٣	٢١٣٩٥٧	مجموع محافظات الوسط والجنوب
٢٩٠٠٠٠٠	٩٢٤٣٩٧	٣٦٥٣٣٥	٥٥٩٠٦٢	العراق
	٣٦.٨	٣٤.٥	٣٨.٣	نسبة الاقليم الى العراق %

(٥) تقديرات الباحثين.

المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية منذ عام ٢٠٠٣ أجريت العديد من مسوحات للبطالة أشارت إلى انخفاض معدلاتها العامة في البلد من حوالي ٢٨٪ عام ٢٠٠٣ إلى ١٧.٥٪ عام ٢٠٠٦، وإلى ١١.٧ عام ٢٠٠٧، وإلى ١٥.٣ عام ٢٠٠٨، وفي عام ٢٠١١ بلغ معدل البطالة ٨.٠٪ من إجمالي قوة العمل. لكن هذه الأرقام تخفي تباينات مرعبة بين المناطق الحضرية والريفية وبين المحافظات، تبعاً لمدى تأثر هذه المنطقة أو تلك بمفاعيل توليد البطالة، وطبيعة اقتصادها. لكن تبقى تلك الفروقات وعدم المساواة بين المناطق أكثر خطورة من انعدام المساواة بين الطبقات الاجتماعية في مجتمع يمر بمرحلة انتقالية بكل ما يحمله تعبير «المرحلة الانتقالية» معنى يؤشر التحول العميق في البنى والمؤسسات والقيم.

جدول (٩): معدلات البطالة في العراق مقارنة بالمعدل العام حسب الجنس للسنوات

(٢٠١١-٢٠٠٣)

مجموع			السنة
مجموع	إناث	ذكور	
٢٨.١	١٦.٠	٣٠.٢	*٢٠٠٣

٢٦.٨	١٥.٠	٢٩.٤	*٢٠٠٤	
١٧.٩٧	١٤.١٥	١٩.٢٢	**٢٠٠٥	
١٧.٥٠	٢٢.٦٥	١٦.١٦	***٢٠٠٦	
١١.٧	١١.٧	١١.٧	***٢٠٠٧	
١٨.٢٣	٢٣.٣٥	١٧.٠٨	الربع الأول	***٢٠٠٨
١٥.٩٣	١٩.٤٧	١٥.٠٨	الربع الثاني	
١٤.٦٨	١٨.٤٨	١٣.٧٧	الربع الثالث	
١٢.٤٩	١٧.٤٠	١١.٣٢	الربع الرابع	
١٥.٣٣	١٩.٦٨	١٤.٣١	متوسط عام ٢٠٠٨***	
٨.٠٠	١٣.٠٠	٧.٠٠	٢٠١١	

* باستثناء إقليم كردستان.

** باستثناء الأنبار وأربيل ودهوك.

*** بيانات الحضر للمراكز الحضرية.

*** احتسب المتوسط من قبل الباحثين

المصادر: جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، تقرير حول نتائج مسح التشغيل والبطالة لسنة ٢٠٠٣، كانون الثاني، ٢٠٠٤، جدول (١)، ص ١٦؛ جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مديرية الإحصاء الاجتماعي، نتائج مسح التشغيل والبطالة/ المرحلة الثانية، النصف الأول لسنة ٢٠٠٤، كانون الأول، ٢٠٠٤، جدول (١)، ص ١٢؛ الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مسح التشغيل والبطالة في العراق لسنة ٢٠٠٦، تموز/

٢٠٠٧، جدول (٣-١)، ص ٢٥؛ الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مسح التشغيل والبطالة في العراق لسنة ٢٠٠٨، المرحلة الأولى؛ الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مسح التشغيل والبطالة في العراق لسنة ٢٠٠٨، المرحلة الثانية؛ الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مسح التشغيل والبطالة في العراق لسنة ٢٠٠٨، المرحلة الثالثة؛ الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مسح التشغيل والبطالة في العراق لسنة ٢٠٠٨، المرحلة الرابعة؛ الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة العراقية ٢٠٠٧، جدول ٥-٤، ص ٣٢٦-٣٢٧

تتباين معدلات البطالة بين المحافظات التي شملتها المسوحات فقد سجلت بعض المحافظات معدلات منخفضة مقارنة بالمحافظات الأخرى، في وقت استمرت محافظات تتصدر قائمة المحافظات الأعلى بطالة. ومن ملاحظة الجدول (١٠) نجد أن ذي قار استمرت تتصدر المحافظات من حيث ارتفاع معدل البطالة، تليها الأنبار ونيوى والمثنى والقادسية. فيما حققت البصرة أدنى المعدلات ثم واسط فالسليمانية وبابل وكربلاء وكركوك.

٢٠١١		٢٠٠٨		٢٠٠٧		٢٠٠٦		٢٠٠٥		٢٠٠٤		٢٠٠٣		
الترتيب	معدل البطالة	الترتيب	معدل البطالة	الترتيب	معدل البطالة	الترتيب	معدل البطالة	الترتيب	معدل البطالة	الترتيب	معدل البطالة	الترتيب	معدل البطالة	
٨	١١.١	١٣	٩.٩١	١٢	٧.٩	٨	٢٥.٠	٣	٣٣.٣	الأنبار
١٢	٧.٩	١٢	١٠.٣٩	١٣	٧.٨	١٢	١٤.١٠	١٣	١٠.٩٧	١٣	١٣.٥	١١	٢١.٦	بابل
١٠	٨.٩	٦	١٢.٨٠	٧	١٢.٣	١٤	١٢.٤٦	١٤	٧.٩٠	١٥	١٠.٥	١٥	١٥.٥	البصرة
٦	١٥.٩	١٦	٩.٢٠	٩	١٢.٠	١١	١٥.٧٤	١١	١٦.٨٠	٧	٢٨.٥	٤	٣٣.٠	بغداد
١	٣٠.٠	٧	١٢.٠٢	٢	٢٠.٤	٨	١٨.٤٧	٩	١٧.٨١	٤	٣٤.٧	٥	٣١.٢	ديالى
٣	١٨.١	١	٢٥.٤٩	١	٢٠.٩	١	٢٧.٨٢	١	٣٣.٢٤	١	٤٦.٩	١	٤٦.٢	ذي قار
١٥	٤.٣	٤	١٤.٩٨	١٤	٧.٦	٩	١٨.٣٦	٦	٢٠.١٤	١٢	١٦.٩	٩	٢٥.٤	صلاح الدين
٧	١٢.٦	٩	١١.٥٩	٦	١٢.٩	٤	١٩.٨٩	٣	٢٦.٠٣	٣	٣٥.٢	١٠	٢٣.٥	القادسية
٢	١٨.٢	١١	١٠.٤٤	٨	١٢.٣	٧	١٨.٥٣	١٠	١٧.٥٢	١٤	١٣.٠	١٦	١٤.٠	كربلاء
١٦	٣.٣	١٠	١٠.٨٩	١٥	٧.٤	١٦	٧.٩٠	٨	١٧.٩١	٥	٣١.٣	١٢	١٩.٤	كركوك
١٣	٧.٩	٣	١٧.٥٠	٥	١٤.٣	٣	٢٢.٩٤	٢	٢٧.٧٥	٦	٢٩.٩	٧	٢٨.٢	المتنى
٤	١٦.٩	١٥	٩.٢١	١٦	٥.٢	١٣	١٣.٧٥	١٢	١٢.٧٥	السليمانية
٩	١٠.٦	٥	١٣.١٩	٣	١٩.٦	٦	١٨.٦٨	٥	٢١.٧٨	٩	٢٤.٦	٢	٣٠.٥	ميسان
٥	١٦.٤	٨	١١.٧٦	١٠	١٠.٧	٥	١٨.٩٠	٤	٢٣.٧٣	١٠	٢١.٦	١٣	١٨.١	النجف
١٤	٧.٨	٢	١٩.٥٤	٤	١٤.٩	٢	٢٧.٤٨	٧	١٨.٢١	٢	٣٦.٢	٦	٣١.٢	نينوى
١١	٨.٣	١٤	٩.٥٨	١١	١٠.٣	١٥	٨.٨٢	١٥	٧.٢٥	١١	١٧.١	١٤	٠.١٦	واسط

المصادر: جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، تقرير حول نتائج مسح التشغيل والبطالة لسنة ٢٠٠٣، كانون الثاني، ٢٠٠٤، جدول (١)، ص ١٦؛ جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مديرية الإحصاء الاجتماعي، نتائج مسح التشغيل والبطالة/ المرحلة الثانية، النصف الأول لسنة ٢٠٠٤، كانون الأول ٢٠٠٤، جدول (١)، ص ١٢؛ الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مسح التشغيل والبطالة في العراق لسنة ٢٠٠٦، تموز/ ٢٠٠٧، جدول (٣-١)، ص ٢٥؛ الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مسح التشغيل والبطالة في العراق لسنة ٢٠٠٨، المرحلة الأولى؛ الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مسح التشغيل والبطالة في العراق لسنة ٢٠٠٨، المرحلة الثانية؛ الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مسح التشغيل والبطالة في العراق لسنة ٢٠٠٨، المرحلة الثالثة؛ الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مسح التشغيل والبطالة في العراق لسنة ٢٠٠٨، المرحلة الرابعة؛ الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة العراقية ٢٠٠٧، جدول ٥-٤، ص ٣٢٦-٣٢٧؛ الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مسح شبكة معرفة العراق ٢٠١١، جدول ٤-٣٢، ص ١٤٦-١٤٧

وتمثل البطالة مصدراً من مصادر التوتر الاجتماعي في العراق ومن مصادر الأزمة بين المجتمع والسلطة، لكونها من معوقات التنمية ومغذية للعنف والتطرف والإرهاب، ويعد توسعها توسعاً لدائرة الفقر، لا بل ان العاطلين سوف يشاركون العاملين في إنتاجهم، لذا لا بد من معالجة الأسباب البنيوية المغذية للبطالة و الحالات السلبية انفة الذكر المولدة لها، لتكون ايجابية بغية استيعاب قوة العمل المتزايدة، فضلاً عن ان التحول من الاقتصاد الريعي المتمحور حول النفط الى اقتصاد متنوع قادر على استيعاب العمالة وخاصة في القطاعين الصناعي والزراعي اللذين يعدان المستوعبان لقوة العمل، إضافة الى الإجراءات الأخرى التي يمكن إجمالها على النحو الآتي:

١- قامت الحكومة العراقية بمنح القروض الميسرة لتحقيق هدفين رئيسيين هما التخفيف من حدة الفقر والبطالة، لما لهما من اثر في خلق فرص العمل، وأدى هذا الإجراء الى ظهور أنماط جديدة من العمل والتشغيل المتمثلة في رفع قدرة العمل الذاتي لدى الشخص العاطل أو الذين يعملون لحسابهم الخاص من خلال اكتسابهم للمهارات والقدرة على استغلال مواردهم بكفاءة عالية، على أن العمل التقليدي غير قادر على استيعاب العاملين لذا صار الاتجاه نحو العمل الذاتي والحر.

٢- بدأ العمل بهذا الأسلوب في عام ٢٠٠٧ وتمثلت الشرائح المشمولة بالقروض الميسرة، بالخرجين والمهجرين بسبب أعمال العنف والإرهاب وأصحاب المشاريع المتضررة بسبب الإرهاب والعوائل المتضررة بسبب الإرهاب أيضا. وبدأ المشروع بأربعة مراحل الاولى في بداية العام ٢٠٠٧ بتوفير ١٨٤٤٥ فرصة عمل بتخصيص ٢٣٥ مليون دولار والمرحلة الثانية بخلق ٢٥٠ فرصة عمل بتخصيص ٣٠ مليون دولار لمحافظة بغداد والموصل والبصرة ومبلغ ٢٥ مليون دولار لبقية المحافظات، والمرحلة الثالثة اقتصرت على العاصمة بتخصيص ٦٠ مليون دولار شملت ٤٠٠٢٨ مقترض والمرحلة الأخيرة بخلق ٢٥٠ الف فرصة عمل.

وعلى الرغم من حداثة هذا المشروع إلا ان تنفيذه يؤشر على أهميته وحيويته وجدواه في امتصاص قدر معين من البطالة وبذلك فهو يحتاج الى تطوير واستمرارية وان تكون هناك برامج موازية له تتعلق في التدريب والتأهيل والتطوير^(١).

٣- إصلاح نظام التعليم

يؤدي النظام التعليمي دوراً مهماً في تحقيق النمو الاقتصادي، لأنه يؤمن موارد بشرية بالكم والنوع المطلوب، إلا ان التشوهات التي حصلت في تخصيص الموارد أثرت في اتجاه النظام التعليمي، إذ ساد التفضيل للتخصصات الأدبية على التخصصات العلمية، كذلك قلل تفضيل

(١) صباح رحيم مهدي الاسدي، مستقبل التنمية البشرية في ضوء مستجدات البيئة الاقتصادية في العراق، أطروحة

دكتوراه مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد-جامعة الكوفة، غير منشورة ٢٠١٠، ص ١٤٩١

التوظيف العام غير المرتبط بالإنتاجية من أهمية التعليم^(١)، على ان المؤهلات العلمية استخدمت لاحتساب الرواتب والأجور وليس لغرض الكفاءة الإنتاجية، وهذا يتوجب ان توثيق العلاقة بين النظام التعليمي وسوق العمل، وان يستهدف هذا النظام العاطلين عن العمل من خلال برامج التأهيل والتدريب وان توثق العلاقة بين المجتمع والجامعة لإعداد جيل من المتعلمين يلبي حاجة السوق .

٤- تفعيل دور السياسات النقدية والمالية

تعد البطالة مؤشراً للحالة التي يمر بها الاقتصاد، وعلى الرغم من صعوبة تحديد ما يظهره معدل البطالة، إلا انه يكشف عن مجموعة مركبة من اختيارات الأفراد، الإجراءات التنظيمية التي قد تتغير بمرور الزمن^(٢). ولمعالجة الحالة التي يمر بها الاقتصاد تستخدم على الأغلب السياسات النقدية والمالية بعد تشخيصها وفي حالة العراق فان الاقتصاد يمر بحالة التضخم الركودي .

إن السياسة النقدية في العراق تعمل من اجل تحقيق هدف واحد هو السيطرة على سعر صرف الدينار وهذا الهدف لم يتحقق عبر الآليات التقليدية من خلال التحكم بعرض النقد أو سعر الفائدة وإنما من خلال مزاد العملة، ففي الوقت الذي يجب أن يتدهور سعر صرف العملة بسبب زيادة عرض النقد على نحو كبير، إذ ارتفع من ٣.٧٥ ترليون دينار عام ٢٠٠٣ الى ٢٨.١٩ ترليون دينار سنة ٢٠٠٨ في حين انخفض سعر صرف الدينار من ١٩٥٧ دينار لكل دولار سنة ٢٠٠٣ الى ١١٧٠ دينار/ دولار سنة ٢٠٠٨، وبذلك فقد سعت السياسة النقدية الى استهداف التضخم من خلال السيطرة على سعر الصرف متجاهلة الأهداف الأخرى المتعلقة بالتأثير في

(١) بلقاسم العباس، حول صياغة إشكالية البطالة في الدول العربية، المعهد العربي للتخطيط، جسر التنمية، العدد الثامن والتسعون، سبتمبر/كانون الاول، ٢٠١٠، ص١٣.

(٢) جيمس جوارثيني وريجارد استروب، الاقتصاد الكلي: الاختيار العام والخاص، ترجمة وتعريب عبد الفتاح عبد الرحمن وعبد العظيم محمد، دار المريخ، الرياض، ١٩٨٨، ص١٩٩.

سياسة التشغيل، علماً أن مزاد العملة يمول عن طريق إيرادات النفط على نحو أدى الى أن تكون السلع المستوردة أرخص من السلع المحلية التي اثرت في المنتج المحلي ومن ثم تقليص فرص العمل والتأثير في المشاريع الصغيرة والمتوسطة وهذا ما يسمى بـ«المرض الهولندي»^(١).

أما السياسة المالية التي تعبر عن دور الدولة في النشاط الاقتصادي فهي الأخرى لها دور في امتصاص البطالة من خلال السياسة المالية التوسعية المتمثلة في زيادة الإنفاق العام وتخفيض الضرائب لرفع مستوى الطلب الفعال الذي يؤثر في زيادة الطلب على القوى العاملة^(٢)، على انهما يرتبطان بعلاقة ايجابية . ان هذه السياسة أدت الى ترهل الجهاز الحكومي تمثلت بالبطالة المقنعة الامر الذي يتطلب إعادة النظر في الموازنة العامة وإعادة ترتيب سلم الأولويات بحيث تهدف الى امتصاص البطالة من خلال دعم المشاريع الصغيرة ودعم القطاعين الصناعي والزراعي لأنهما القادران على استيعاب البطالة، فضلاً عن وضع موازنة استثمارية مستقلة عن الموازنة التشغيلية تأخذ على عاتقها خلق فرص عمل واستيعاب تشغيل الأيدي العاملة^(٣)، وإعدادها على نحو ينسجم مع الوضع الاقتصادي، ويتطلب الأمر أيضاً دعم القطاع الخاص.

٥- إن خلق فرص عمل إضافية تتطلب تسريع وتائر النمو وخلق دفعة قوية للاستثمار في مختلف القطاعات الاقتصادية، ولكن في العراق وعلى الرغم من القوانين والتعليقات الصادرة لخلق بيئة استثمارية جاذبة إلا أن العامل الأمني لم يزل هو المحدد الأساس لجذب تلك الاستثمارات ولاسيما الأجنبية منها، أما في مجال الاستثمار الحكومي فانه بلغ ٣١٪ من إجمالي التخصيصات وبلغت نسبته الى الناتج ٢٦.١٪ ٤، وهي نسبة مثلى الا ان المشكلة تتعلق بالظروف

(١) نانسي بيردسال، الثروة النفطية: عون كبير أم عائق أكبر أمام افاق التنمية في العراق، في: النفط والاستبداد - الاقتصاد السياسي للدولة الريعية، معهد الدراسات الاستراتيجية، بغداد، ٢٠٠٧، ص ٣٧٨.

(٢) محمد فوزي ابو السعود، مقدمة في الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، الاسكندرية، ٢٠٠٤، ص ١٨٤.

(٣) رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة: تحليل لأخطر مشكلات الراسمالية المعاصرة، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، ١٩٩٨، ص ٤٤١.

٤ التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة ٢٠١٠، ص ٢٨.

المحيطة بالبلد وبخاصة تفشي ظاهرة الفساد وعدم كفاءة الاجهزة التنفيذية، لذا لم تجد الحكومة التي تعد رب العمل الأساس رب عمل شريك يستطيع توفير فرص عمل وتأمين استمرارها الا وهو القطاع الخاص، وبخاصة أن البلد من الناحية الدستورية يتجه نحو اقتصاد السوق الذي يجب ان يكون على نحو علمي ومدروس بحيث لا يتم فسح المجال لانسياب الفائض الاقتصادي صوب القطاع الخاص وتمنعه عن الدولة^(١)، وبذلك تولد أعداد جديدة من الحيتان السمان.

٦- تصحيح مسار السياسة التجارية على نحو يؤمن ضبط الاستيراد حتى لو تطلب الامر حماية المنتج المحلي في الأجل القصير على أن تحرر على نحو تدريجي وانتقائي^(٢)، على أن الاستيراد المنفلت أدى ويؤدي الى تدمير الاقتصاد العراقي، إذ أفرزت سياسة الباب المفتوح ضخامة الخسائر التي تكبدها خلال إنتاج المزيد من التشوهات في النشاط الاقتصادي وتعاضم حجم البطالة وتدهور الأجور.....، وفي جانب الصادرات لا بد من التركيز على السلع ذات الميزة التنافسية وذات القيمة المضافة المرتفعة، كذلك اعادة النظر في التعريف الكمركية على نحو يؤمن الحماية المرحلية بالحدود التي تسمح بها التزامات العراق مع العالم الخارجي وبخاصة المؤسسات الدولية. على الرغم من تعارض هذه الإجراءات مع متطلبات تحفيز الاستثمار الأجنبي.

٧- تنشيط مكاتب التشغيل في المناطق الحضرية مع إنشائها في المناطق الريفية بغية خلق فرص العمل في ظل تقلص فرص العمل الزراعية على ان لا تقتصر فرص العمل على القطاع العام. إن هذه الآلية إحدى آليات تخفيف الفقر الواردة في إستراتيجية تخفيف الفقر في العراق من خلال خلق فرص العمل في الريف والمدينة^(٣).

٨- تؤدي القروض الصغيرة دوراً اقتصادياً واجتماعياً، إذ تؤدي الى امتلاك الأفراد اصولاً

(١) رمزي زكي "البرالية المستبدة" سينا للنشر، القاهرة، ١٩٩٣، ص ٨٣.

(٢) محمد جلال مراد "البطالة والسياسة الاقتصادية" مجلة العلوم الاقتصادية السورية، دمشق، ص ٣٩

(٣) الإستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر، مصدر سبق ذكره، ص ١٨.

جديدة تعمل على كسب دخل إضافي واستيعاب عمالة أكثر، لذا لا بد من استمرار العمل بها وضمان ديمومتها وبخاصة في المناطق الزراعية، إذ اثبتت نجاحها فخلال عام ٢٠٠٧ تم خلق ١٨١٣٩ فرصة عمل وخلال المدة ٢٠٠٣-٢٠٠٩ تم خلق ٢٤٤١٤٤ فرصة عمل توزعت ٢٢٨٢١٣ للذكور و ١٥٩٣١ للإناث تدرّب منهم ٧٦٦ متدرّباً.

٢ . النفط والثروات الهيدنية

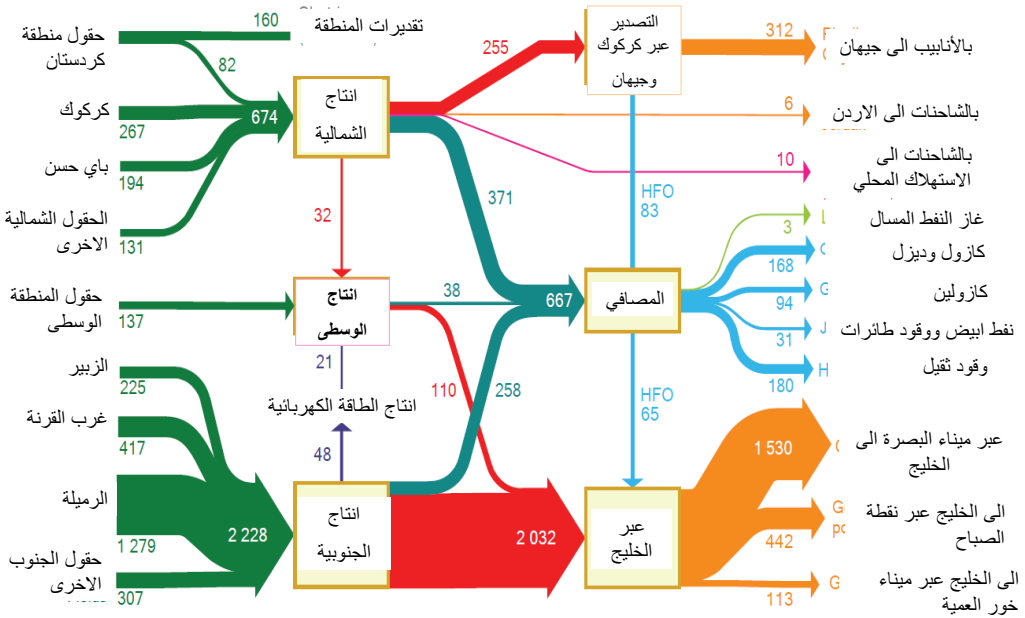
يتمتع العراق بطاقات نفطية هائلة، إذ تشير التقديرات الحديثة الى أن حجم الاحتياطيات النفطية يبلغ ١٤١.٤ مليار برميل عام ٢٠١١ تؤلف حوالي ١١.٤٪ من احتياطي العالم، وحوالي ١٤.٢ من احتياطي منظمة الاوبك^(١). فمن أصل حقوله النفطية الأربعة والسبعين المكتشفة والمقيّمة، لم يستغل منها سوى ١٥ حقلاً. علماً أن هناك نحو عشرة حقول من الـ ٥٨ المتبقية تعد حقولاً عملاقة^(٢). أما حقول الإنتاج المستغلة حالياً فتتوزع على ستة حقول فيها حوالي ٢٠٠٠ بئراً وهذه الحقول هي: حقول الرميّة وفيها حوالي ٦٣٠ بئراً؛ حقول غرب القرنة؛ والزبير ونهر عمر وتسهم هذه الحقول بحوالي ٦٠٪ من إنتاج النفط؛ وحقول كركوك وتسهم بحوالي ٤٠٪ من إنتاج النفط؛ أما حقول مجنون فهي لم تستغل بعد. وقد تراوح إنتاج جميع هذه الحقول خلال السنتين ٢٠٠١ و ٢٠٠٢ حول ٢.٥ مليون برميل يومياً في ظل طاقة إنتاجية لم تتعد، بحسب غالبية التقديرات ٢.٨ مليون برميل يومياً مقارنة مع مستواه الذي بلغ ٣.٥ مليون برميل يومياً قبل الحرب العراقية الإيرانية. وطبقاً لما يراه الخبراء فأن كلا من حقول النفط بات يحتاج إلى فحص وتقويم لرسم خطط تطوير وبرامج حفر جديدة. وتحتاج منشآت ومعدات الحقول إلى تبديل وصيانة واسعة وخصوصاً في ما يتعلق بمعاملة الخام والغاز المرافق له وأنظمة الضخ. وجدير بالذكر أن العديد من الشركات المشترية للنفط العراقي تحدثت في الآونة الأخيرة عن

(١) منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، التقرير الاحصائي السنوي ٢٠١٢، المنظمة، الكويت، ٢٠١٢، ص ٨

(٢) صالح ياسر، قطاع النفط بين التخصصة وخيارات أخرى، الثقافة الجديدة، المصدر السابق، ص ١٨.

انخفاض نوعية خام كركوك. فضلاً عن أن دراسة صادرة عن الأمم المتحدة قبل سنوات قد رسمت صورة قائمة عن الأوضاع في جميع آبار النفط العراقية والتدهور الذي أصاب مخزوناتهما وتختلف التكنولوجيا المستخدمة فيها.

شكل (١): انتاج النفط وتصديره حسب مناطق العراق (ألف برميل)



ويشير الشكل انف الذكر إلى اتجاهات الانتاج والتصدير من الحقول العراقية، اذ تقدر إدارة معلومات الطاقة التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي في المجال التنموي أن الحقول الجنوبية تصدر حوالي ٨٨٪ من اجمالي النفط المصدر من العراق. وهي نسبة قريبة من تلك البيانات الرسمية التي تطلقها وزارة النفط كما يبينها الجدول ١١.

جدول (١١): النفط المصدر من حقول البصرة وكركوك للمدة تموز ٢٠١٢- ايار ٢٠١٣

السنة	الشهر	نفط البصرة		نفط كركوك		المجموع		معدل السعر (دور/ برميل)	المليارات (الف دولارات)
		النسبة الى مليون	الكمية الى مليون	النسبة الى مليون	الكمية الى مليون	النسبة الى الصادات الكلية	الكمية الى الصادات الكلية		
٢٠١٢	تموز	٨٨.٠٨	٦٨.٧٠	١١.٩٢	٩.٣٠	١٠٠.٠٠	٧٨.٠٠	٩٧.١٤	٧٥٧٧.٠
	آب	٨٧.٨٠	٦٩.٨٠	١٢.٢٠	٩.٧٠	١٠٠.٠٠	٧٩.٥٠	١٠٦.٢٣	٨٤٤٥.٠
	ايلول	٨٣.٨٠	٦٥.٢٠	١٢.٦٠	١٢.٦٠	١٠٠.٠٠	٧٧.٨٠	١٠٧.٦٠	٨٣٧١.٠
	تشرين الاول	٨٤.٥٠	٧٦.٣٠	١٤.٠٠	١٤.٠٠	١٠٠.٠٠	٩٠.٣٠	١٠٥.٥١	٩٥٢٧.٦
	تشرين الثاني	٨٣.٧٢	٦٥.٨٠	١٢.٨٠	١٢.٨٠	١٠٠.٠٠	٧٨.٦٠	١٠٤.٢٨	٨١٩٦.٠
	كانون الاول	٨٦.١٣	٦٢.٧٠	١٠.١٠	١٠.١٠	١٠٠.٠٠	٧٢.٨٠	١٠٣.٧٢	٧٥٥١.٠
٢٠١٣	كانون الثاني	٨٨.٧٨	٦٤.٩٠	٨.٢٠	٨.٢٠	١٠٠.٠٠	٧٣.١٠	١٠٤.٨٦	٧٦٦٤.٩
	شباط	٨٦.٤٨	٦١.٤٠	٩.٦٠	٩.٦٠	١٠٠.٠٠	٧١.٠٠	١٠٧.٥٩	٧٦٣٩.٠
	آذار	٨٦.٩٣	٦٥.٢٠	٩.٨٠	٩.٨٠	١٠٠.٠٠	٧٥.٠٠	١٠٣.٦٣	٧٧٧٢.٠
	نيسان	٨٨.٣١	٦٩.٥٠	٩.٢٠	٩.٢٠	١٠٠.٠٠	٧٨.٧٠	٩٨.٧١	٧٧٦٨.١
	ايار	٨٨.٥٦	٦٨.١٠	٨.٨٠	٨.٨٠	١٠٠.٠٠	٧٦.٩٠	٩٧.٢٣	٧٤٧٧.٠
	المجموع	٨٦.٦٤	٧٣٧.٦٠	١١٤.١٠	١٣.٣٦	٨٥١.٧٠	١٠٣.٣٢	١٠٣.٣٢	٨٧٩٨٨.٥٦

المصدر: جمهورية العراق، وزارة النفط، صادرات النفط الخام (www.oil.gov.iq) تمت

الزيارة في (٢٣ حزيران ٢٠١٣)

إن كلفة الإنتاج في العراق هي الأوطأ في العالم وذلك بسبب وجود الحقول بالقرب من

السواحل والتي تتميز بتكوين جيولوجي بسيط. كما وإن تكلفة حفر بئر استكشافية في العراق يكلف ما بين ٦-١٠ ملايين دولار، ويحتاج تطويرها إلى ٤ أو ٥ ملايين دولار إضافية. وهذه الكلف زهيدة جدا مقارنة بمواقع أخرى تصل فيها التكاليف إلى عشرات أضعاف هذه الأرقام.

جدول (١٢): حقول النفط غير المطورة في جنوب العراق

الحقل	الاحتياطي (مليار برميل)	أقصى إنتاج (ألف برميل يوميا)	تكلفة التطوير (مليار دولار)
الخلفايا	٣.٥	٢٢٥	٢
ابن عمر	٦	٤٧٠	٣.٤
مجنون	٢١	٦٠٠	٤
القرنة الغربي	١٥	٨٠٠	٤
الغراف	١	١٠٠	٠.٧
الناصرية	٢	٣٠٠	١.٩
الرافدين	٠.٥	٧٥	٠.٧٥
العمارة	٠.٣	٨٠	٠.٥
النور	غير معروف	غير معروف	غير معروف
توبة	١	١٨٠	١.٢٥
الرطاوي	٢	٢٠٠	١.٣

كريج موتيت، عقود مشاركة الإنتاج: التنازل عن مصدر سيادة العراق، جدول (٣١-١)،

ص ٣٩

جدول (١٣): إنتاج وصادرات النفط في العراق (مليون برميل يوميا)

٢٠١١		٢٠١٠		٢٠٠٩		٢٠٠٨		
صادرات	إنتاج	صادرات	إنتاج	صادرات	إنتاج	صادرات	إنتاج	
٢.١٦	٢.٦٣	١.٩٢	٢.٤٥	١.٨٩	٢.١٥	١.٩٣	٢.٢٤	كانون الثاني
٢.٢٠	٢.٥٢	٢.٠٥	٢.٤٤	١.٦٩	٢.٣٢	١.٩٣	٢.٣٩	شباط
٢.١٦	٢.٤٨	١.٨٤	٢.٢٥	١.٩٣	٢.٣٨	١.٩٣	٢.٣٨	آذار
٢.١٣	٢.٥٢	١.٧٤	٢.٣٨	١.٨٢	٢.٣٧	١.٨٨	٢.٤٠	نيسان
٢.٠٣	٢.٥٥	١.٨٨	٢.٣٥	١.٩٠	٢.٤١	١.٩٦	٢.٥٠	أيار
٢.١٩	٢.٥٦	١.٨٦	٢.٤١	١.٩١	٢.٤٣	١.٩٦	٢.٥٢	حزيران
١.٨٢	٢.٣٧	١.٨٢	٢.٣٠	٢.٠٣	٢.٤٨	١.٨٥	٢.٥٤	تموز
		١.٨٢	٢.٣٢	٢.٠٠	٢.٤٨	١.٧٠	٢.٥٠	آب
		٢.٠٠	٢.٣٥	١.٩٥	٢.٥٠	١.٦٥	٢.٣٧	أيلول
		١.٨٩	٢.٣٥	١.٨٩	٢.٥٠	١.٦٩	٢.٣٧	تشرين الأول
		١.٩٢	٢.٣٥	١.٩٢	٢.٣٧	١.٨٨	٢.٤٠	تشرين الثاني
		٢.٠٤	٢.٥٠	١.٩١	٢.٤٠	١.٧٣	٢.٣٥	كانون الأول
١٤.٦٩	١٧.٦٣	٢٢.٧٨	٢٨.٤٥	٢٢.٨٤	٢٨.٧٩	٢٢.٠٩	٢٨.٩٦	اجمالي الانتاج (مليون برميل)
٣٧٠٠٠		٢٨٠٠٠		٢٣٦٠٠		٤٢٥٠٠		العوائد من التصدير (مليون دولار)

الجدول من عمل الباحث بالاستناد إلى البيانات الواردة في:

Source| *The Brookings Institution, Iraq Index: Tracking Variables Of Reconstruction & Security In Post- Saddam Iraq, July, ٢٠١٢, P.*

صنفت وزارة النفط فرص الاستثمار للنفط في مجموعتين الأولى للحقول المنتجة حالياً والثانية للمكتشفة غير المطورة ومجموعة أخرى لعقود الغاز، وصنفت الشركات بحسب درجات التأهل إلى كبيرة يمكنها الدخول في التنافس على حقول الرمييلة وكركوك، ومجموعة من الشركات صنفت على أنها مشغلة ذات امكانيات محدود، وأخرى ليست مشغلة بمعنى لا تتحمل بنفسها مسؤولية التعاقد، ورابعة صنفت على انها مشغلة لحقول الغاز هذا وتأهلت شركات نفطية وعددها ٣٥ شركة من اصل ١٢٠ شركة ومن جنسيات مختلفة^(١). وكانت خطة الوزارة تقضي برفع سقف الإنتاج، ووضعت أسلوباً استثمارياً جديداً يختلف عن الأساليب المعتادة ويدعى بجولات التراخيص النفطية^(٢) ويشابه إلى حد ما نظام الرقع الاستثمارية المعمول به في النرويج^(٣) أما الشروط العامة لعقد الترخيص فهي كما يأتي^(٤):

(أ) مدة العقد تمتد لمدة عشرين عاماً قابلة للتديد لمدة خمسة أعوام أخرى بمفاوضات جديدة

١ للمزيد ينظر: احمد البريهي العلي، اقتصاد النفط وتراخيص الاستثمار، جريدة المدى، العدد ٢٢٠٥، الجمعة ٢٩ تموز (يوليو) ٢٠١١

(٢) هو نوع من انواع عقود الخدمة يتفق مع عقد المشاركة من حيث قيام الشركة الاجنبية بالبحث عن النفط في المنطقة المحددة في العقد في اثناء المدة المحددة في الامتياز مع تعهد المقاول بإنفاق مبالغ معينة حدا ادنى وتحمله المخاطر في اثناء مدة البحث فضلا عن شرط التخلي، ويتعهد المقاول غالبا بتمويل عمليات الانتاج والتطوير وتنفيذها بعد اكتشاف النفط بكميات تجارية على التعريف الذي يحققه العقد، غير ان عقد المقاوله يتميز عن غيره من العقود من حيث عودة النفط المنتج الى الدولة المتعاقدة، اذ تصبح وحدها صاحبة الحق في التصرف فيه على ان تلتزم برد النفقات الفعلية جميعا التي تكبدها واستخراجه، وهذا ما تتميز به عقود التراخيص.

للمزيد: علي عبد الرزاق علي الانباري، اثر القانون الدولي العام في تطور عقود الامتيازات النفطية، موسوعة القوانين العراقية، بغداد، ٢٠١٠، ص٧٦.

(٣) عن موضوع الرقع الاستثمارية يراجع: فاروق القاسم، النموذج النرويجي: إدارة المصادر البترولية، عالم المعرفة، الكويت، ٢٠١٠، ص٩٢ وما بعدها.

(٤) حسن رشك غياض، السياسة النفطية في العراق محددات الاستثمار الأجنبي والاستثمار الوطني، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد العلمين للدراسات العليا، قسم الدراسات السياسية، النجف الاشرف، ٢٠١٢

وبشروط أخرى جديدة وبموافقة الطرفين.

(ب) تعد الشركات الوطنية الحالية (نפט الجنوب والشمال وميسان ونפט الوسط) التابعة لوزارة النفط أو أي شركة وطنية تستحدث لاحقاً شريكا وطنيا وبنسبة لا تقل عن ٢٥٪.

(ج) يتحمل المقاول الأجنبي الأعباء المالية كافة حتى يتم اكتشاف النفط بكميات تجارية فإن اخفق في ذلك تحمل الخسائر وحده وان تحقق ذلك ألزمت الدولة بتسديده.

(د) الإنتاج الحالي (الأولي) فيما يخص دورة التراخيص الأولى وهو خط الشروع في احتساب نصيب الشريك الأجنبي، إذ يحصل المستثمر الأجنبي على نصيبه بشكل مكافأة عن كل برميل إضافي منتج أكثر من خط الشروع.

(هـ) لا يحق للشريك الأجنبي استخدام الاحتياطي النفطي للحقل رهيناً من اجل الحصول على القروض كما هو دارج في عقود المشاركة.

(و) تحدد الدولة حداً أدنى من التكاليف التي يكون الشريك الأجنبي ملزماً بإنفاقها على الحقل.

(ز) تحصل الحكومة العراقية على مكافأة العقد أو كما يطلق عليها هبة التوقيع لتعزيز الموازنة العامة للدولة وهذه المكافأة أو الهبة غير قابلة للاسترجاع عدا واحدة هي هبة عقد الرميبة فهي بشكل قرض يعاد من دون فوائد بعد سنتين وعلى مدى خمس سنوات.

(ح) يمكن للمقاول الأجنبي أن يحصل على أجوره نقداً أو عيناً فإذا كانت عينا يحتسب على أساس السعر السائد والذي يباع فيه النفط العراقي.

(ط) الشريك الأجنبي ملزم بتدريب الأيدي العاملة العراقية أو إدخالهم في دورات تدريبية ٢٠١٠ وإطلاعهم على أحدث أنواع التكنولوجيا المستخدمة في الصناعة النفطية.

(ي) تخضع الأرباح التي يحصل عليها الشريك الأجنبي للضريبة وبحسب ما يحدده قانون ١٩ لسنة ٢٠١٠ وتعليقاته رقم (٥) لعام ٢٠١١. وبحسب العقود فإنها لا تقل عن ٣٥٪.

(ك) الشريك الأجنبي ملزم بإجراء عمليات البحث والتنقيب بعد (٦) أشهر من تاريخ توقيع العقد.

ل) الشريك الأجنبي ملزم بزيادة الإنتاج بنسبة ١٠٪ بعد ثلاث سنوات من تاريخ توقيع العقد فيما يخص جولة التراخيص الأولى.

وعرضت الوزارة في ٢٩ حزيران (يونيو) ٢٠٠٩ اسلوباً استثمارياً جديداً يختلف عن الأساليب المعتادة، أطلق عليه جولة التراخيص الأولى لتطوير ستة حقول نفطية هي: الرملة (الشمالي والجنوبي) وحقل الزبير وحقل غرب القرنة المرحلة (١) وحقول ميسان الثلاثة (بزركان، ابو غرب، الفكّة) وحقل باي حسن وحقل كركوك وحقول غازين هما عكاز (الانبار) والمنصورية (ديالى). أما جولة التراخيص الثانية فقد أعلن عنها في ٣١ كانون الاول (ديسمبر) ٢٠٠٨، وتقدمت ٣٨ شركة وتم تأهيل ١١ شركة فقط. وقد شملت هذه الجولة الحقول غرب القرنة المرحلة ٢ ومجنون والحلفاية والغراف وبدرة ونجمة والقيارة وحقول شرق بغداد-ديالى وحقول وسط الفرات والحقول الشرقية في ديالى^(١).

٣ . الهياكل

ارتبطت حضارة العراق منذ فجر التاريخ بوجود المياه، فقد تركز السكان بأعداد ضخمة في وادي الرافدين والشريطين الضيقين بمحاذاة نهري دجلة والفرات، فمن خلال رواسيهما الغرينية كوّنا تدريجياً هذه الأرض الغنية. ومنذ أقدم العصور حفز القبائل الرحالة إلى الانتقال من حياة الرعي إلى حياة الاستقرار^(٢) في نمط يشابه استقرار السكان في دلتا انهار مصر- والهند والصين. وكان الإنسان الذي استقر في ارض ما بين النهرين منذ أن أصبحت صالحة للسكن قد شيد مدناً على منحدرات صناعية وبني بيوتاً ومعابد وعرف كيف يروي مزروعاته ويحفر القنوات ويصنع آلات الري^(٣)، فازدهرت البلاد واستوطنت فيها أقوام عديدة وبنيت حضارات كبيرة.

(١) حسن رشك عياض، مصدر سبق ذكره.

(٢) عبد العزيز الدوري، تاريخ العراق الاقتصادي في القرن الرابع الهجري، ط ٣، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٥، ص ٢٦

(٣) ل. ديلا بورت، بلاد ما بين النهرين، ط ٢، ترجمة: محرم كرم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٧،

وقد أدى نظام نهري دجلة والفرات دورا مهما في توطين السكان، فدجلة بشطآنه المرتفعة والصلبة ومجرى مياهه السريع كان يفيض في بداية آذار ليلغ الذروة في الأيام الأولى من شهر أيار وينتهي في منتصف حزيران وتوجد على شواطئه المستنقعات. أما الفرات فمياهه أقل مرتين فيبدأ فيضانه متأخرا نحو خمسة عشر يوما ولا ينتهي قبل شهر أيلول. ولما كانت ضفافه أقل ارتفاعا فانه ينتشر بسهولة في السهل، ويضفي عليه فيضانا مباركا مليئا بالخيرات. ولقد فضل السكان الأوائل ضفافه ليؤسسوا عليها مدنهم. ومجرى الفرات الحالي لا يصل إلى أطلال أغلب المدن القديمة ومع أن بابل وأور يقعان على مقربة من مجراه فان المدن الأخرى تقع على مسافة ما إلى الغرب في السهل^(١). وترتكز النشاط الاقتصادي للسكان في نمطين من الزراعة تبعا لطريقة الإرواء، الديمة والسيحية، ففي الأراضي الديمة في شمال العراق تؤدي معدلات هبوط الأمطار دورا محددا لمستويات الإنتاج من المحاصيل الشتوية (القمح بالدرجة الأساس)، أما في المناطق التي تعتمد النمط السحي في وسط وجنوب البلاد فتغلب المحاصيل الصيفية التي تتركز في الغالب على زراعة الخضروات. وهنا نجد أن استيطان السكان يرتبط بطبيعة الأرض وبالنظام الزراعي الذي يقوم على الري من الأنهار أو من المياه الجوفية التي تزود من مجاري الأنهار القريبة وعلى أساس تلك العلاقة قامت حياة السكان وأنهاطها الاقتصادية والاجتماعية، لذا ما كان يمكن للبنى الاجتماعية المحلية إلا ان تحمل آثار وقائع طبيعية مثل تكرار الطوفانات المدمرة في المناطق الجنوبية والوسطى من العراق، في مقابل نجاة المناطق الشمالية من الطوفان^(٢) او آثار الجفاف التي لم تكن تحدث دائما بفعل اسباب طبيعية. فعلى سبيل المثال أسهمت مشروعات المياه التركية والتغيرات المناخية في انخفاض واردات نهري دجلة والفرات في التسعينات الى ٤٧٪ و ٣١٪^(٣)، في محدودية

(١) المصدر السابق ، ص١٧-١٨

(٢) ينظر: حنا بطاطو، العراق الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية، الكتاب

الاول، ط٢، مؤسسة الابحاث العربية بيروت، ١٩٩٥، ص ٢٧

(٣) عماد احمد عبد الصاحب الجواهري ورضا عبد الجبار الشمري، مشكلات المياه في العراق، الواقع والحلول المقترحة،

مجلة القادسية للقانون والعلوم السياسية، العدد الاول، المجلد الثاني، تموز ٢٠٠٩، ص٤١.

الموارد المائية المتاحة للزراعة، فضلاً عن قصور الطاقة الخزنينة مقارنة بالحاجة الفعلية. وبسبب الاستعمال العشوائي وانعدام الارشاد المائي، وعدم رشادة الري الحقلي ولاسيما السيجي، والتلوث نتيجة رمي المياه العادمة غير المعاملة الى مجاري الانهار والمبازل الى جانب ضائعات النقل والتبخر من المسطحات المائية والخزانات التي تقدر بحوالي ٩ مليارات متر مكعب، من المتوقع ان تكون للمشكلة المائية آثار سلبية خطيرة وبخاصة في سنوات الجفاف اذ سيخرج حوالي ٢.٧ مليون دونم من الاراضي الزراعية مما يزيد من مساحة التصحر، فضلاً عن الاضرار التي ستلحق بسكان الريف نتيجة فقدانهم مصادر عيشهم، ويمكن لشحة المياه أن تؤثر سلباً في مشروع احياء الاهوار الذي بدأ عام ٢٠٠٤ وتعرض مناطق الاهوار للجفاف مرة اخرى. ان جميع هذه العوامل اثرت وستؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر في الانتاج الزراعي وتدفع بأفواج كبيرة من السكان الى هجرة المناطق الريفية والاتجاه صوب المدن التي استقطبت المهاجرين تاريخياً، وترشح بغداد و مراكز محافظات كالبصرة و كربلاء لاستقطابهم من جديد. والمياه تعد ثروة طبيعية هامة، بل ربما ستفوق أهميتها، في العشرين سنة القادمة، أهمية النفط والغاز وقد ورد ذكرها الدستور في كل من الفقرة ثامنا من المادة (١١٠) الخاصة بالاختصاصات الحصرية والفقرة سابعاً من المادة (١١٤) الخاصة بالاختصاصات المشتركة، مما يستدعي الوقوف عندهما معرفة موقف هذا الدستور من مسألة المياه كثروة طبيعية^(١). إذ نصت الفقرة (ثامنا) من المادة (١١٠) على ما يأتي: «تخطيط السياسات المتعلقة بمصادر المياه من خارج العراق وضمن مناسبة تدفق المياه إليه وتوزيعها العادل داخل العراق وفقاً للقوانين والأعراف الدولية» وهذه المادة هي المادة الوحيدة التي حددت الاختصاصات الحصرية للحكومة الاتحادية كما سبق لنا بيانه.

ومن تلك الفقرة نستنتج أن ما يدخل ضمن الاختصاصات الحصرية للحكومة الاتحادية فيما

(١) جواد البكري، الفيدرالية في العراق: جدلية المفهوم وصراع الإرادات، مجلة حمورابي (بغداد: مركز حمورابي للبحوث

والدراسات الاستراتيجية)، العدد ٢، السنة الاولى، آذار/ مارس ٢٠١٢، ص ١٠٢

يخص المياه مقتصر على تخطيط السياسات فقط، وليس تنفيذها هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن هذا التخطيط للسياسة هو ما يتعلق بمصادر المياه من خارج العراق لضمان مناسب المياه وتوزيعها العادل داخل العراق، وذلك وفقا للقوانين والأعراف الدولية، وهذه العبارة الأخيرة تساعدنا كثيرا في تحليل معنى ومغزى هذه المادة وفهمه، ونستنتج منها أن الأمر يتعلق بالأمن الدولي التي تدخل الحدود العراقية وضرورة الحفاظ على حقوق العراق فيها واتخاذ ما يلزم لضمان تدفق المياه إليها على نحو يتناسب مع حقوق العراق في تلك المياه وفقا للاتفاقيات التي تربط العراق بالدول التي تتدفق منها المياه إلى العراق^(١).

* نصت الفقرة (سابعاً) من المادة (١١٤) الخاصة بالاختصاصات المشتركة على ما يأتي: «رسم سياسة الموارد المائية الداخلية وتنظيمها بما يضمن توزيعها توزيعاً عادلاً وينظم ذلك بقانون» وتأتي هذه الفقرة ضمن المادة (١١٤) الخاصة بالاختصاصات المشتركة بين السلطات الاتحادية وسلطات الأقاليم، وهذا يعني أنها لا تقع في دائرة الاختصاصات الحصرية للحكومة الاتحادية ولكنها أيضاً ليست من الاختصاصات المتروكة للأقاليم على وجه الانفراد. وهنا ترد الملاحظات الآتية^(٢):

* تتعلق هذه الفقرة برسم سياسة الموارد المائية الداخلية وتنظيمها بهدف التوزيع العادل وذلك يشمل السدود والخزانات المائية ومشاريع الري داخل الدولة العراقية وشق الجداول والترع والمشاريع الأروائية.

* ولأنها من الاختصاصات المشتركة، فهذا يعني وجوب التعاون والتنسيق والتشاور واتخاذ القرار مشتركاً بين الحكومة الاتحادية وحكومة الإقليم بشأن رسم سياساتها وتنظيمها.

* ولأنها من الاختصاصات المشتركة فإن الحكم الذي ورد في عجز المادة (١١٥) يشملها، ونصه ما يأتي: «تكون الأولوية فيها لقانون الإقليم، والمحافظات غير المنتظمة في إقليم، في حالة

(١) المصدر السابق نفسه، ص ١٠٣

(٢) المصدر السابق نفسه، ص ١٠٣

الخلاف بينهما)، أي بين الحكومة الاتحادية وحكومة الإقليم.

وخلاصة القول أن الكلمة العليا في رسم سياسة الموارد المائية الداخلية وتنظيمها تكون لحكومة الإقليم لأنه عند تعارض قانون يسنه الإقليم مع حكم قانون اتحادي بشأن رسم سياسة المياه الداخلية وتنظيمها تكون الأولوية لقانون الإقليم^(١).

٤. النراضي الزراعية

يتمتع وسط العراق وجنوبه بالعديد من المزايا وتأتي في مقدمة هذه المزايا الأراضي الزراعية، إذ تبلغ الأراضي الصالحة للزراعة في العراق ٤٤.٤٦ مليون دونم وهي تؤلف ٢٥.٤٤ من الأراضي الكلية في العراق والبالغة ١٧٤.٦٩٧ مليون دونم، بضمنها مساحة المياه البالغة ٤.٤٠٤ مليون دونم. إلا أن المساحة المزروعة فعلا تتراوح بين ٩.٦٥ مليون دونم إلى ١٥.٥ مليون دونم، وبالمتوسط تبلغ ١٢.٣١٣ مليون دونم. ونظرا لأهمية الحبوب الإستراتيجية فإننا سنركز على هذا الجانب. شكلت المساحة المزروعة بمحصول الرز ٩٩.٥٪ عام ٢٠١٠ في إقليم الوسط والجنوب، وشكل إنتاجها ٩٩.٤٨٪ من إجمالي الإنتاج، فضلاً عن أن الإنتاجية فيها كانت من أعلى الانتاجيات في القطر فقد بلغت ٨١٣.٧ كغم/ دونم الجدول (١٤)، في حين شكلت المساحة المزروعة بمحصول الحنطة ٢٩.١٪ وللشعير ٢٦.٦٣٪. الجدول (١٥)

(١) المصدر السابق نفسه، ص ١٠٤

الجدول (١٤): المؤشرات الرئيسية لمحصولي الشلب وزهرة الشمس بحسب المحافظة لسنة ٢٠١٠

زهرة الشمس			الشلب			المحافظة
الغلة كغم/دونم	الإنتاج طن	المساحة المزروعة دونم	الغلة كغم/دونم	الإنتاج طن	المساحة المزروعة دونم	
٢٣١.٢	٤٠	١٧٣	٨٣٨.٦	١٤٦٠	١٧٤١	بابل
١٧٨.٦	٥	٢٨	-	-	-	كربلاء
-	-	-	٨٢٦.٤	٨٢٥٤٦	٩٩٨٨٧	النجف
-	-	-	٧٨٨.٦	٦٥٩٣٠	٨٣٦٠٠	القادسية
٢٥٠	١	٤	٨٩٨.٥	٤١٥٠	٤٦١٦	المتن
-	-	-	٨٤٩.٩	٧٧٦	٩١٣	ذي قار
-	-	-	٦٨٠	١٧٠	٢٥٠	ميسان
	٤٦	٢٠٥		١٥٥٠٣٢	١٩١٠٠٧	المجموع
٣٣١.٦	٧٥١٢	٢٢٦٥٥	٨١٢.١	١٥٥٨٢٩	١٩١٨٩٥	العراق
	٠.٠٠٦	٠.٠٠٩		٩٩.٥	٩٩.٥	النسبة

المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية

جدول (١٥): المؤشرات الرئيسية لمحصولي الخنطة والشعير بحسب المحافظة لسنة ٢٠١٠

الشعير			الخنطة			المحافظة
الغلة كغم/دونم	الإنتاج طن	المساحة المزروعة دونم	الغلة كغم/دونم	الإنتاج طن	المساحة المزروعة دونم	
٢١٨.٧	٢٠٧١٨	٩٨٨٢٠	٥١٥.٦	١٦١٧٣٣	٣١٣٦٩٣	بابل
٣٥٩.٣	٣٩٨٨	١١٠٩٨	٥٢٩.٩	٩٣٣٩	١٧٦٢٥	كربلاء
٤٤٢.٤	٣٧٤٩	٨٤٧٥	٥٩٣.٣	١٢٨٦١١	٢١٦٧٧٧	النجف
٤٤١.٢	١٣١١٧٩	٢٩٧٣٤٩	٦١٤.٥	٢١٨٤٢٦	٣٥٥٤٤٣	القادسية
٢٩٥.٣	٣٠٩٨٧	١٠٤٩٥١	٣٩٥.٧	٢٦٥٢٣	٦٧٠٣٢	المنشي
٣٢٧.٤	٨٩٦٩٤	٢٧٣٩٢٢	٤٩١.٣	٩٢٤١٢	١٨٨٠٨٥	ذي قار
٢٨٨.٨	٦٦٨٥٤	٢٣١٤٩٢	٣٦١.٩	٨١٤٢٠	٢٢٤٩٦٠	ميسان
٣١٠.٨	٣٩٢٧	١٢٦٣٦	٢٩١.٦	١٦٩٧٠	٥٨١٨٧	البصرة
٢٥٦.٥	٦٤٨٦٨	٢٥٢٨٥٣	٤٥٨.٢	٢٨٨٤٤٧	٦٢٦٥٥٥	واسط
٣٢٦.٧	٤١٥٩٦٤	١٢٩١٥٩٦	٤٧٢.٤	١٠٢٣٨٨١	٢٠٦٨٣٥٧	المجموع ١
٢٨٢.٤	١١٣٧١٦٩	٤٠٢٦٦٧٤	٤٩٥.٨	٢٧٤٨٨٤٠	٥٥٤٣٨٨٠	العراق ٢
--	%٣٦.٦	%٣٢.١	--	%٣٧.٢	%٣٧.٣	نسبة ٢/١

المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية

جدول (١٦): عدد الحيازات ومساحتها بحسب التعداد الزراعي لسنة ٢٠٠١

المحافظة	عدد الحيازات	المساحة دونم
بابل	٣٤٣٦٠	٦٩١٣٣٦
كربلاء	١٦٣٨٤	١٣٥٨٥٢
النجف	١٥٥٤١	٢١٤٧٢٧
القادسية	٢١٧١٧	٧٩٨٨٥٨
المنجى	١٢٩٧٤	٢٨٠٦٨٦
ذي قار	٣١٧٩٤	٦٦٦١١٧
ميسان	١٤٦١٠	٦٦٢٣٥٦
البصرة	١٧٥٤٧	٢٣٤٢٢٤
المجموع	١٦٤٩٢٧	٣٦٨٤١٥٦
العراق	٣٩٧٧٤٤	١٣٨٧٠٨١١
النسبة	٤١.٥	٢٦.٧

المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية

الجدول (١٧): إنتاج التمور بحسب المحافظة لسنة ٢٠١٠

المحافظة	مجموع أشجار النخيل الإناث (١٠٠٠) نخلة	مجموع أشجار النخيل المثمرة (١٠٠٠) نخلة	متوسط إنتاج النخلة المثمرة الواحدة/ كغم	مجموع الإنتاج ١٠ طن
بابل	١٥٧١	١٢١٣	٧٦.٥	٩١٥٠
كربلاء	١٤٤٣	٩٨١	٦٦.١	٦٤٨١
النجف	٥٤٦	٤٣٤	٦٣.٨	٢٧٦٦
القادسية	٥٤٨	٣٨٢	٧١.٥	٢٧٣٢
المنشي	٦٥٤	٣٥٢	٥٥.٤	١٩٥١
ذي قار	١٠٣٨	٥٥١	٥٩.٣	٣٢٦٧
ميسان	١٧١	١٢٨	٥٩	٧٥٨
البصرة	١٢٥٠	٨٨٧	٦١.٥	٥٤٥١
واسط	٦٥٥	٤٥٨	٨٢	٣٧٥٧
المجموع	٧٨٧٦	٥٣٨٦	٦٦.١	٣٦٣١٣
العراق	١٢٦٩٣	٨٣٩٤	٦٧.٦	٥٦٦٨٣
النسبة	٦٢	٦٤.٢		٦٤.١

المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية

الجدول (١٨): المؤشرات الرئيسة لنتائج المسح الشامل للملكية الزراعية حسب المحافظات

وعلى مستوى العراق كما في ١/٩/٢٠٠١

المحافظة	مجموع المساحة	الملكيات الخاصة	وزارة الزراعة		الأوقاف	اموال القاصرين	عقارات الدولة		
			الموزعة	المؤجرة			مجددة	مصادرة	محموزة
بابل	١٦٨٥٧٦١	٨١٩٥٦٣	٣٤٣٣٣٧	٥١٣٨٢٤	٧١٨٧	-	١٨٣٩	١٠	-
كربلاء	٤٢١٣١٤	٢٢٩٩٤٨	٣٠٧٣٥	١٥٩٦٨٣	٥٦٣	١٤	-	٣٧١	-
النجف	٦١٧٦٥٣	٢٥٩٩٧٥	٣٠٨٢٢	٣٢٦٦٨٩	١٢٥	٢٤	-	٣	١٥
القادسية	٢٢٢٤٤٦٦	١٠٨٦٤٦٧	١٨٢٨٣٦	٩٥١٦١٥	١٠	٢٨٧	٣٢٤٨	-	٢
المتن	٨٨٧٨١٧	٣٣٩٦٨٧	١١٣١٧٢	٤٣٤٨٢٦	١١١	٥	-	١٧	-
ذي قار	١٥٦١٥٩٣	٦٩٤٩٨	٧١٣٨٩٣	٧٧٨٢٠١	١	١	-	-	-
ميسان	١١٥٠٦٦٣	١٥٤٢١١	٤٦٩٩٠٩	٥٢٥٧٢١	-	-	٨١١	١١	-
البصرة	٥١٥٢٨٣	٤٦١٨٢	٣٣٤١٩	٤٢٨٥٨٤	٥٨٦٨	١٢٣٠	-	-	-
واسط	٢٩٧٩٩٤٢	٨٧٦١٨٧	٥٣٣١٣١	١٥٦٣٦٩٦	٥٥	٢٣٦٦	-	٣٤٢٤	١٠٨١

المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية

٥. النشاطات الاقتصادية

تؤلف قاعدة الموارد أهم مقومات تكوين الفيدراليات، إذ تتمتع المنطقة الوسطى والجنوبية بقاعدة واسعة من الموارد وبخاصة في المجال الصناعي والتجاري وفي مجال السياحة التي تشكل مورداً من موارد تمويل الموازنة ولاسيما السياحة الدينية. والفقرات الآتية توضح الامكانيات التي تتمتع بها المنطقة الوسطى والجنوبية.

(أ) الصناعة

في العراق وابتداءً من عام (١٩٨٣) صُنفت المنشآت التي تستخدم أكثر من (٣٠) مستخدماً وتستثمر أكثر من (مائة ألف دينار) في المكائن هي منشآت كبيرة، وصنفت المنشآت التي تستخدم (١٠-٢٩) مستخدماً وتستثمر اقل من (مائة ألف دينار) في المكائن هي منشآت متوسطة، أما المنشآت التي تستخدم اقل من عشرة مستخدمين وتستثمر اقل من (مائة ألف دينار) في المكائن فهي منشآت صغيرة الحجم^(١). وتوجد في محافظات الوسط والجنوب ٢٥ منشأة متوسطة تؤلف حوالي ٤٤٪ من مجموع المنشآت الصناعية المتوسطة في البلد، وتشغل ٥٤٣ عاملاً من أصل ١١١٧ عاملاً، وتظهر هذه الارقام ضعف القطاع الصناعي في هذه المحافظات وعموم البلد، وان كان الوضع أفضل حالاً بالنسبة للمنشآت الصغيرة. مع ذلك فان امكانيات النمو التطور لهذا القطاع تبدو واعدة في ظل حجم السوق وحاجته للمزيد من السلع التي ينبغي أن تحل محل المستوردة.

(١) وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية ٢٠٠٠، ص ١٧٢ وص ١٧٦.

جدول (١٩): عدد المنشآت والمشتغلين وأجورهم وقيمة الإنتاج ومستلزمات الإنتاج في المنشآت الصناعية المتوسطة في محافظات وسط العراق وجنوبه لسنة ٢٠٠٧ (ألف دينار)

المحافظة	عدد المنشآت	عدد المشتغلين	الأجور والمزايا	قيمة الإنتاج	قيمة مستلزمات الانتاج
بابل	١٤	٣٥٧	٧٩٣١٤٥	٤٤٤٤١٥٥	٢٥٨٣٣٩٤
كربلاء	١	٨	٢٥٣٢١	١١١٩٦٠	٨٩٥٧٠
واسط	٠	٠	٠	٠	٠
النجف	١	١٦	٥٠٤٠٠	٢٨٧٦٠٢	١١٧٧٥٧
القادسية	٠	٠	٠	٠	٠
المنشي	٠	٠	٠	٠	٠
ذي قار	٠	٠	٠	٠	٠
ميسان	٠	٠	٠	٠	٠
البصرة	٩	١٦٢	٦١٧٧٤٢	٢٩٢٦٠٠٧	١٩٦٧٥٢٢
المجموع	٢٥	٥٤٣	١٤٨٦٦٠٨	٧٧٦٩٧٢٤	٤٧٥٨٢٤٣
العراق	٥٧	١١١٧	٢٨٣٦٥٦٧	١٨٤٦٨٧٤٣	١١٤٤٤٥٢٠
النسبة المئوية	٤٣.٩	٤٨.٦	٥٢.٤	٤٢.١	٤١.٦

المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية

جدول (٢٠): عدد المنشآت والمشتغلين وأجورهم وقيمة الإنتاج والمستلزمات في المنشآت الصناعية الصغيرة بحسب المحافظة لسنة ٢٠٠٧ (ألف دينار)

المحافظة	عدد المنشآت	عدد المشتغلين	الأجور والمزايا	قيمة الإنتاج	قيمة مستلزمات الانتاج
بابل	١٤٥٠	٣٨١٢	٥٣٦٧٦٧٤	٤٥٩٣٦٨٩٤	٢٨١٣٥٢٢٢
كربلاء	٨٧٥	٢٤٥٠	٥٦٣٨٣٠٠	٧٨٧٨٧٥٨٠	٣٢٢٠٠٢٠٢
واسط	٧١٤	١٥٦١	٣٢٠٤٧٦٧	٥٤٨٠٠٢٩٠	٢٤٠٠٥٧٧٨
النجف	١١٧٣	٣٧١٦	١٠٣٦٤٠٨٠	٨٢٤٧٩٤١٤	٥١٨٠٨١٩٤
القادسية	١١٥١	٣١٠٥	٥٦٤٠٥٦٠	٤١٩٧٤١٣٨	٢٥٦٤٥٣٧٠
المنشي	٦٠١	١٠٨٨	١٥٦١٤٨٥	٤٦٥٣٥٤٠٠	٣٨٥٧٧١٦٢
ذي قار	٨٥٤	١٨٠٤	٢٩٨٢٣٤٠	٤٣٤٣٠١٨٠	١١١٣٥٠٥٦
ميسان	٥٩٤	١٤٥٤	١٩٦٣٧٤٦	٣٥٤٦٢٢١٨	١٥٨١٧٣٠٠
البصرة	٤٥٥	١٤٥٩	٣٩٦٢٦٢٦	٣٥٤٧٥٥٠٤	١٩٣٥٧٢٨٤
المجموع	٧٨٦٧	٢٠٤٤٩	٤٠٦٨٥٥٧٨	٤٦٤٨٨١٦١٨	٢٤٦٦٨١٥٦٨
العراق	١٣٤٠٦	٥٣٦٧٩	٩٦٣٢٨٦٢٧	٨١٢٤٤١١٥١	٤٦٧١٨٩٧٣٧
النسبة المئوية	٥٨.٧	٣٨.١	٤٢.٢	٥٧.٢	٥٢.٨

المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية

جدول (٢١): المشاريع الصناعية الخاصة المسجلة قيد التأسيس ونوع الصناعة بحسب

المحافظة كما في ١ نيسان ٢٠١١

المجموع	غذائية	نسيجية	كيمياوية	انشائية	معدنية	
١٢٤٧	٢٧٣	١٦	١٣٢	٥٤٤	٢٨٢	البصرة
٤٤٧	٩٥	١٢	٢١	٢٢١	٩٨	القادسية
٥١٧	٤٩	٢٦	٢١	٢٦٢	١٥٩	المتن
١٢٧٤	٣٢٤	٤٤	١٠٩	٤٩٦	٣٠١	النجف
٦٠١	٢٢٥	٢٦	٤٤	١٦٣	١٤٣	بابل
٥١٩	١٩٦	٦	٤٠	٢٤١	٣٦	ذي قار
٦٦٠	١٨١	٣٤	٩٨	١٨٥	١٦٢	كربلاء
٢٣٠	٧٠	١٢	١٤	٨١	٥٣	ميسان
٦٩٩	١٧٦	٢١	٢٧	٢٨١	١٩٤	واسط
٦١٩٤	١٥٨٩	١٩٧	٥٠٦	٢٤٧٤	١٤٢٨	مجموع المحافظات
١٢٣٤٥	٣٥٤٣	٤٩٣	١٢٢٦	٤٥٨٣	٢٥٠٠	العراق
٥٠.٢	٤٤.٨	٤٠.٠	٤١.٣	٥٤.٠	٥٧.١	نسبة المحافظات الى العراق

المصدر: وزارة الصناعة والمعادن/ التنمية الصناعية – قسم التخطيط ٢٠١٢

(ب) التجارة

للتجارة دور مهم في حياة الامم الاقتصادية والاجتماعية، على أنها المنشط للنمو والتنمية من خلال تنظيم استغلال الموارد الاقتصادية. ورغم تنامي أهمية التجارة في كثير من بلدان العالم إلا أن التجارة العراقية مع العالم الخارجي لم تتسارع إلا مع تزايد أهمية قطاع النفط ودوره في الاقتصاد الوطني.

المنافذ الحدودية

يقصد بالمنافذ الحدودية المطارات ونقاط العبور الحدودية والموانئ، ويوجد في العراق ٢٠ مركزاً جمرانياً تتوزع بين المنافذ الحدودية والمناطق الحرة التي يسمح بإدخال المواد لها من دون تحصيل الرسوم الجمركية لحين إخراجها من هذه المناطق. وأغلب هذه المراكز هي مراكز برية أو مناطق حرة والمنفذ الجوي الوحيد هو مطار بغداد الدولي فضلاً عن منفذين بحريين في كل من مينائي أم قصر وخور الزبير والبقية تتوزع بواقع منفذ واحد على الحدود الأردنية هو طريبيل وثلاثة منافذ على الحدود السورية هي الوليد والقائم وربيعة ومنفذ إبراهيم الخليل على الحدود التركية والمنذرية على الحدود الإيرانية وعرعر على الحدود السعودية وصفوان على الحدود الكويتية.

ويجري الكشف الحسي الظاهري للإرساليات المستوردة وتؤخذ عينات مما نسبته ٤٠٪ من هذه الإرساليات وترسل لإجراء التحاليل المخبرية. وتجب الإشارة هنا إلى الحجم الهائل من التجارة الخارجية في النباتات والمنتجات النباتية والأغذية التي تتعامل هذه المراكز الحدودية معها والتي يتم التعامل معها بالأسلوب نفسه. وتعاني أغلب هذه المنافذ الحدودية من نقص حاد في الأجهزة والمعدات اللازمة للفحص والمنفذ الوحيد الذي يُعد مجهزاً تجهيزاً جيداً هو المطار الدولي.

يوجد في جميع المنافذ الحدودية في العراق كادر بشري مؤهل تأهيلاً جيداً وتعد هذه الموارد البشرية كافية لإدارة العمل وإنجازه بالسرعة والدقة اللازمين، ولا تشكو هذه المنافذ من أي نقص

في أية مهنة من المهن الفنية اللازمة لمتابعة العمل، وتحتوي هذه المنافذ على محطات تربية وحظائر كافية لاستقبال إرساليات الحيوانات الحية وإجراء الحجر المطلوب، ويسير العمل في هذه المنافذ بسهولة وسلاسة نظراً لتوفر اللوائح والقوانين والتشريعات المكتوبة التي تسمح بالإطلاع عليها عند الحاجة كذلك ترتبط هذه المنافذ الحدودية معاً بوسائل إتصال متعددة تسمح بتبادل المعلومات البيانات اللازمة لحسن سير العمل. وبرغم كل ذلك فإن هذه المنافذ الحدودية تعاني من نقص حاد في المختبرات الميدانية وتظهر الحاجة جلية في معظم هذه المراكز للأجهزة والمعدات التي تعد ضرورية لسير العمل كذلك لا تتوفر في أغلب هذه المنافذ محطات للحجر النباتي.

يوجد في العراق اليوم ١٦ منفذاً حدودياً، فضلاً عن ٤ مديريات للكمارك في مطارات الموصل وأربيل والنجف والبصرة. وفي الأخيرة تقع أهم المنافذ الحدودية وأكثرها ازدحاماً بالسلع والمسافرين، على أنها تربط العراق بالمنطقة عبر الخليج وبدولتين هما إيران والكويت، حيث تعبر الحدود سنوياً تجارة تقدر بمليارات الدولارات.

جدول (٢٢): مديريات الكمارك في العراق وأسماء المنافذ الحدودية

اسماء المنافذ	عدد المنافذ	المديرية
ربيعية / إبراهيم الخليل / حاج عمران كمرك مطار الموصل / كمرك مطار أربيل	٥	مديرية كمرك المنطقة الشمالية
طربيل / الوليد / عرعر / القائم	٤	مديرية كمرك المنطقة الغربية
زرباطية / المنذرية كمرك مطار النجف	٣	مديرية كمرك المنطقة الوسطى
كمرك مطار البصرة / الشلاحة / الشيب خور الزبير / أبو فلوس / أم قصر / المعقل / سفوان	٨	مديرية كمرك المنطقة الجنوبية

وللتجارة الخارجية مع دول الجوار دور مهم في استدامة الامن الغذائي من السلع غير التموينية، وبخاصة في ظل اعتماد هذا الامن على دور الدولة في تأمين مفردات البطاقة التموينية، وبخاصة مع العجز المحلي من القمح والرز والبقوليات، وبُعد كثير من مناطق العراق عن الاسواق الغذائية الكبرى. مع ذلك فمن اللافت غياب الاسواق الغذائية الكبرى في عموم مناطق العراق، ومنها مناطق وسط العراق وجنوبه، وهذا ما يؤثر سلباً في حركة التبادل التجاري مع دول الجوار ولاسيما ايران والسعودية والكويت مما يجعل عملية التبادل عبر الحدود أمراً غير مرغوب فيه. ويمكن أن يؤثر التبادل التجاري عبر الحدود في حركة الاسعار بالنسبة للمناطق الحدودية وهو أمر يمكن ملاحظته في المناطق الشرقية والشمالية من العراق، لكنه ضعيف في مناطق جنوب العراق.

المناطق الحرة

في عام ١٩٩٧ تم اصدار قرار جمركي ينص على اقامة منطقة حرة تجارية - صناعية في خور الزبير جنوب العراق، وتهدف الى جذب الاستثمارات الأجنبية والعربية والمحلية^(١). ثم صدر القانون رقم (٣) في ٧ أيار ١٩٩٨ الذي أسست بموجبه «الهيئة العامة للمناطق الحرة»، بهدف «الرغبة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الى الامام من خلال جذب رؤوس الاموال الوطنية والعربية والأجنبية وإدخال تكنولوجيا متطورة وخلق فرص عمل وزيادة حجم الصادرات والواردات والنقد الاجنبي». وبموجب هذا القانون اصدرت الحكومة التشريعات التي تمنح المزايا والحوافز والتسهيلات والامتيازات للمستثمر الاجنبي من اجل تشجيعه على الاستثمار في المناطق الحرة وتهيئة المناخ الاستثماري الملائم.

كان الهدف من تشكيل الهيئة العامة للمناطق الحرة هو العمل على تأسيس بنية تحتية

(١) اسعد السعدون، المنطقة الحرة في خور الزبير وآفاق الاستثمار في العراق، مجلة الاقتصادي، عدد خاص، عام ١٩٩٩.

جمعية الاقتصاديين العراقية، بغداد، ص ١٤٠ .

قانونية وإدارية ملائمة. أما القانون رقم (١٧٠) فقد صدر في ١٩ تشرين الأول ١٩٩٨ والذي تم بموجبه:

تحديد بدلات الإيجار للأراضي والمباني وكما يأتي:

١- أراضي غير مبلطة (٢) دولار للمتر المربع سنوياً.. أراضي مبلطة (٣) دولار للمتر المربع سنوياً.. مباني ومنشآت تتراوح بين (٥ - ١٥) دولار للمتر المربع سنوياً.. منح تخفيض (٢٥٪) من بدل الإيجار المقرر للمشاريع الصناعية للأراضي المبلطة وغير المبلطة^(١).

٢- إعفاء رأس المال والأرباح والإيرادات الناجمة عن الاستثمار من الضرائب والرسوم كافة طوال عمر المشروع.

٣- إعفاء أجور العاملين العرب والأجانب من الضرائب والسماح بتحويل دخولهم الى خارج العراق، اما مدخولات العراقيين فتعفى بنسبة (٥٠٪) من ضريبة الدخل^(٢).

٤- إعفاء عمليات الاستيراد والتصدير الخاصة بالمناطق الحرة من قيود الاستيراد والتصدير.

٥- لا يخضع إدخال وإخراج العملات الأجنبية او التعامل بها داخل المنطقة الحرة الى أي قيد او شرط، مع السماح للمستثمرين في المناطق الحرة بفتح حسابات في مصارف معينة تغذى بعملات وارده من الخارج مع السماح لهم بإدخال وسائط النقل الى المنطقة الحرة سواء لأغراض نقل البضائع أم للأغراض الشخصية.

٦- ضمان حق المستثمر بالتصرف بالمشروع بأسلوب التنازل كلياً أو جزئياً سواء في أثناء مدة التشغيل أم بعد انتهاء العقد.

٧- مدة عقد الاستثمار (١٥) سنة للمشروع التجاري والخدمي قابل للتجديد و (٢٥) سنة للمشاريع الصناعية قابلة للتجديد مع العمل على تسهيل عملية التعاقد بشروط ميسرة وتبسيط

(١) حميد شكر محمود، المقومات الاقتصادية لإنشاء المناطق الحرة مع اشارة خاصة لتجربة العراق، ملتقى اقتصاديات

المناطق الحرة، دمشق، ٢٠٠٢، ص ١٢ .

(٢) الوقائع العراقية، العدد (٢٧٢٢)، في ١٨ أيار ١٩٩٨ .

اجراءاتها من حيث المستمسكات او الوثائق.

٨- السماح للعراقي والعربي والأجنبي بالاستثمار في المناطق الحرة من دون اشتراط الشريك المقيم وذلك على اساس المساطحة أي انشاء وبناء وتشغيل المشروع ومن ثم التنازل عنه لإدارة المنطقة الحرة بعد مدة محددة.

٩- السماح بممارسة أي نشاط في المنطقة الحرة عدا المحظور منها، مع السماح بخزن السلع والمواد داخل المنطقة الحرة لأية مدة يرغب بها المستثمر بشرط ان لا يترتب عليها أي تأثير سلبي في البيئة. وسمح القانون كذلك بمزاولة مجموعة من الاعمال منها: النشاط الصناعي ويشمل الصناعات الانتاجية والاستهلاكية وعمليات التجميع والتركيب والفرز وإعادة التعبئة؛ وعمليات التخزين وإعادة التصدير والمتاجرة؛ والمشاريع الخدمية والمخزنية والنقل بأنواعها كافة؛ والنشاطات المصرفية والتأمين والنشاطات المهنية والخدمية المكتملة والمساندة للعمل.

وكان التركيز على الاستثمار المباشر في القطاعات الانتاجية والاستثمار العيني من دون السماح للاستثمار غير المباشر في الاسهم والسندات بهدف تجنب سلبيات التقلبات الحادة في الاسعار مع الاستفادة من استخدام التكنولوجيا المتطورة في المنطقة.

وفي منطقة جنوب العراق توجد المنطقة الحرة في خور الزبير التي تقع الى الجنوب الغربي من مدينة البصرة وعلى بعد (٤٠) كم منها وبمساحة (٤٠٠) دونم قابلة للتوسع، وتتميز بموقعها الإستراتيجي المطل على الخليج العربي مما يجعلها نقطة وصل جغرافي مهم لخطوط التجارة الدولية بين الشرق والغرب، وهي تمتلك عمقاً تجارياً نحو السوق العراقية والخليجية، فضلاً عن قربها من ميناء خور الزبير ذي البنية الارتكازية الاساسية المتكاملة كالأرصفة وخدمات الموانئ الاخرى وقربها من مواقع الخامات (النفط والغاز) والمواد الاولية والسلع نصف المصنعة، مع وفرة الايدي العاملة سواء من محافظة البصرة ام من المحافظات الجنوبية القريبة منها.

وخلال النصف الثاني من عام ١٩٩٩، شهدت المنطقة اقبالاً التجار والصناعيين المحليين وبعض المستثمرين والشركات العربية والأجنبية، فقد بلغ مجموع طلبات الاستثمار في هذه المنطقة الحرة اكثر من ١٠٠ طلب استثماري. وفي بداية عام ٢٠٠٠ تم توقيع اول عقد استثماري في

القطاع التجاري من قبل شركة اردنية وبعدها في العام نفسه تم توقيع ستة عقود استثمارية جميعها في القطاع التجاري، وبلغت المساحة المخصصة لهذه المشاريع الاستثمارية ٢١٦٤٥ متر مربع^(١). وفي عام ٢٠٠١ تم التعاقد مع سبعة مشاريع استثمارية، خمسة منها مشاريع في القطاع التجاري ومشروع واحد في القطاع الصناعي وآخر في القطاع الخدمي، وقد بلغت المساحة المخصصة لهذه المشاريع الاستثمارية ٢٢٨٤٠ متر مربع^(٢). وفي عام ٢٠٠٢ ازداد عدد المشاريع المستثمرة في هذه المنطقة حتى وصل الى ١٦ مشروعاً، توزعت هذه المشاريع ما بين ١٣ مشروعاً في القطاع التجاري ومشروعين في القطاع الصناعي ومشروع واحد في القطاع الخدمي، وقد بلغت المساحة المستثمرة لهذه المشاريع ٢١٥٠٠ متر مربع^(٣). وعلى نحو اجمالي، بلغ عدد المشاريع المستثمرة خلال الاعوام الثلاثة ٢٩ مشروعاً وبمساحة اجمالية بلغت ٦٥٩٨٥ متر مربع، تشكل نسبة ١٢٪ من اجمالي المساحة المخصصة للاستثمار في هذه المنطقة وكما موضح بالجدولين (٢٣) و (٢٤).

جدول (٢٣): توزيع المشاريع المستثمرة حسب القطاعات في المنطقة الحرة في خور الزبير

للمدة (٢٠٠٢-٢٠٠٠)

السنة	القطاع التجاري	القطاع الصناعي	القطاع الخدمي	المجموع
٢٠٠٠	٦	—	—	٦
٢٠٠١	٥	١	١	٧
٢٠٠٢	١٣	٢	١	١٦
المجموع	٢٤	٣	٢	٢٩

المصدر: مديرية المنطقة الحرة في خور الزبير، التقرير السنوي لعام ٢٠٠٣.

(١) مديرية المنطقة الحرة في خور الزبير، التقرير السنوي لعام ٢٠٠٠.

(٢) مديرية المنطقة الحرة في خور الزبير، التقرير السنوي لعام ٢٠٠١.

(٣) مديرية المنطقة الحرة في خور الزبير، التقرير السنوي لعام ٢٠٠٢.

ويشير الجدول (٢٣) الى توزيع المشاريع المستثمرة على القطاعات خلال الاعوام ٢٠٠٠-٢٠٠٢ وبواقع ٢٤ مشروعاً استثمارياً في القطاع التجاري وهي تؤلف ٨٢.٧٪ من اجمالي المشاريع المستثمرة، وبمساحة اجمالية ٥٢٩٣٥ متر مربع التي تؤلف نسبة ٨٠٪ من اجمالي المساحة المستثمرة كما يشير اليها الجدول (٢٤). اما بالنسبة للمشاريع الصناعية فبلغ عددها ثلاثة مشاريع صناعية وعلى مساحة بلغت ١٢٠٥٠ متراً مربعاً وهي تؤلف ١٨.٥٪ من اجمالي المساحة المستثمرة .

جدول (٢٤): توزيع المساحات المستثمرة حسب القطاعات في المنطقة الحرة في خور الزبير

للمدة (٢٠٠٢-٢٠٠٠)

نسبة المساحة المستثمرة الى المساحة الكلية للاستثمار	المجموع متر مربع	المساحة المستثمرة (متر مربع)			السنة
		القطاع الخدمي	القطاع الصناعي	القطاع التجاري	
٤٪	٢١٦٤٥	—	—	٢١٦٤٥	٢٠٠٠
٤,٢٪	٢٢٨٤٠	٥٠٠	١٠٥٥٠	١٢٢٩٠	٢٠٠١
٣,٨٪	٢١٥٠٠	٥٠٠	٢٠٠٠	١٩٠٠٠	٢٠٠٢
١٢٪	٦٥٩٨٥	١٠٠٠	١٢٠٥٠	٥٢٩٣٥	المجموع

المصدر: مديرية المنطقة الحرة في خور الزبير - التقرير السنوي لعام ٢٠٠٢

أما من حيث جنسيات المشاريع المستثمرة فأن أغلبها يرجع لمستثمرين عراقيين، إذ بلغ عددها ١١ مشروعاً، في حين بلغت حصة المشاريع العربية المستثمرة تسعة مشاريع، بينما كان نصيب المشاريع الأجنبية سبعة مشاريع، وهناك مشروعان يقعان ضمن المشاريع المشتركة^(١). وفي نهاية عام ٢٠٠٣، بلغ عدد طلبات الاستثمار في هذه المنطقة ٧٨ طلباً، منها ٤٤ طلباً للاستثمار في القطاع التجاري و ٢٤ طلباً للاستثمار في القطاع الصناعي و ١٠ طلبات للاستثمار في القطاع الخدمي، وبلغ اجمالي المساحة المخصصة لهذه المشاريع ٨١٧٠٠٠ متر مربع.

(١) مديرية المنطقة الحرة في خور الزبير، بيانات داخلية.

أما حجم الاستثمارات في هذه المنطقة خلال السنوات ٢٠٠٠-٢٠٠٢ فلم يتجاوز الخمسة ملايين دولار، إذ يتبين بأن نصف المشاريع تقريباً بلغ حجم استثمارها (٥٠) ألف دولار، والنصف الآخر بلغ ما بين (١٠٠-٢٠٠) ألف دولار، ما عدا مشروع صناعي واحد بلغ حجم استثماره (٢.٥) مليون دولار. لذا نلاحظ أن حجم الاستثمارات انفة الذكر لا يمكن ان تؤلف رقماً كبيراً يمكن مقارنته بحجم الاستثمارات العاملة في المناطق الحرة في الدول المجاورة حيث بلغت حجم الاستثمارات في المنطقة الحرة في جبل علي في المدة نفسها ٢٠٠٠-٢٠٠٢ حوالي ١٢٠ مليون دولار.

ج) السياحة

تؤلف السياحة الدينية نمطاً متميزاً من السياحة انطلاقاً من المكانة الدينية المرموقة التي يحتلها العراق بين الدول الإسلامية، ففي العراق توجد المدن المقدسة وكذلك الأماكن المنتشرة من شماله إلى جنوبه حيث مرقد أهل البيت (عليهم السلام)، وهي هدف لزيارة المسلمين كالنجف، وكربلاء المقدسة والكاظمية، وسامراء وتكاد تؤلف (٧٠٪) مع السياحة الثقافية من مجمل حركة السياحة الوافدة إلى العراق.

وإن هذا النوع من السياحة يشمل السفر إلى الأماكن الدينية المقدسة التي لا تقتصر أهميتها على العراق فقط وإنما تشمل جميع منطقة الشرق الأوسط والعالم الإسلامي. ويعد والعراق من الدول القليلة التي تتميز بجذب كبير للسياحة الدينية بدافع الأيمان بهذه المشاهد المقدسة الذي يكاد يكون الدافع الرئيس لهذا النوع من السياحة.

* الروضة الحيدرية: مرقد الإمام أمير المؤمنين علي ابن أبي طالب عليه السلام.

* الروضة الحسينية: مرقد سيد الشهداء الإمام الحسين بن علي عليه السلام.

* الروضة العباسية: مرقد الإمام العباس بن علي عليه السلام.

* مسجد الكوفة والأضرحة المقدسة فيه.

* مسجد السهلة في مدينة الكوفة.

- * ميثم التمار في مدينة الكوفة.
 - * مرقد زيد بن علي بن الحسين في الكوفة.
 - * مرقد رُشيد الهجري في الكوفة.
 - * مرقد النبيين هود عليه السلام وصالح عليه السلام في مقبرة وادي السلام في النجف الاشرف.
 - * مرقد النبي أيوب عليه السلام في بابل.
 - * ذو الكفل (النبي حزقيال) في مدينة الكفل.
 - * مرقد أولاد مسلم في بابل.
 - * مرقد القاسم بن الامام موسى الكاظم في بابل.
 - * مرقد السيد أحمد الرفاعي في محافظة ميسان.
 - * مرقد العُزير في محافظة ميسان
 - * مقام الخضر عليه السلام في محافظة المثنى.
 - * مسجد الإمام أمير المؤمنين علي ابن أبي طالب عليه السلام في محافظة البصرة.
 - * ضريح الحسن البصري في مدينة الزبير.
 - * ضريح الزبير بن العوام.
 - * ضريح طلحة بن عبيد الله على طريق الزبير - سفوان.
 - * ضريح عتبة بن غزوان.
 - * ضريح أنس بن مالك.
 - * ضريح ابن الجوزي في أبي الخصيب.
 - * ضريح ابن سيرين.
- إن أهم ما يمكن ان يحتويه هذا الإقليم من المقومات الحضارية والأثرية هي اثار بابل والنمرود في بابل وآثار (أور) التي ولد فيها سيدنا نبي الله إبراهيم عليه السلام و(أريدو) و(الوركاء) وحضارة السومريين الأوائل أولى الحضارات التي عرفها الإنسان والإقليم الجنوبي محوي

مقومات حضارية وأثرية جديرة بان تكون من عناصر الجذب السياحي وأهم موقع من المواقع ذات الإرث الفريد هي مدينة البصرة التي ترتبط سمعتها بنشاطها التجاري البحري وتوجد فيها معالم تراثية وحضارية لا بأس بها ويمكن تنميتها مستقبلاً وفيها آثار لا تزال شاخصة لأولى الحضارات الإسلامية التي دخلت العراق.

أهم المزايا المساعدة للتنمية السياحية في الإقليم الجنوبي:

(أ) سهولة الانتقال والتنقل فيه الى المواقع السياحية والدينية بفعل سهولة الجغرافية وتوفر وسائل النقل.

(ب) وجود غابات النخيل.

(ج) يكسب وجود الموانئ على الخليج العربي المنطقة ميزة مضافة لاستقطاب السياحة الوافدة عبر الخليج.

(د) إن وجود نهري دجلة والفرات وشط العرب يكسب هذا الإقليم ميزة قيام سياحة ترويحية وإقامة السفرات النهرية.

(و) وجود مطارات دولية في مدينة البصرة والنجف فضلاً عن مشروع مطار كربلاء المقترح اقامته يجعلها من المراكز المهمة في استقطاب السياحة الداخلية والوافدة.

(ز) ان وجود المراقد المقدسة يوفر امكانية ازدهار السياحة الدينية على مدار السنة.

(ح) تعد الاطلالة على البحر مناسبة لإقامة منتجعات بحرية.

(ط) وجود الاهوار في محافظات البصرة وميسان وذي قار تكسبه ميزة مهمة ويمكن أن تكون مقصداً للسياحة البيئية الداخلية والخارجية.

أماكن الإيواء والفنادق

وتعد صناعة الفنادق هي الصناعة الأساس التي تظهر مستوى صناعة الضيافة وصناعة السياحة لأنها تمثل العامل الأساس في نشوء أي منها وتطويرها، وكذلك تعدّ ركناً أساسياً من أركان السياحة نظراً لما تقدمه من خدمات وظيفية في ميدان الاقتصاد الوطني، ذلك بأنها تعد

وسيلة للحصول على العملة الصعبة اللازمة لتنفيذ خطط التنمية السياحية المستدامة^(١). للفنادق وأماكن الإيواء الأخرى الدور الرئيس في تنمية صناعة السياحة في أي بلد، فالسائح يحتاج الى الاستقرار في الفنادق، على أن ما يقضيه السائح في مكان الإيواء عادة يقدر بنصف وقته في البلد المقصود^(٢) وقد أثبتت التجربة العالمية أن لأماكن الإقامة وخدمات الطعام الجيد تأثيراً قويا في اجتذاب المزيد من السياح، أي أن الفنادق تؤدي دوراً مهماً في اجتذاب السائحين، ويعد الإيواء صناعة (صناعة الضيافة)؛ لأنه يقدم المأوى والطعام والشراب ويعد ضمن الصناعات المتقدمة في العالم وهي سابع صناعة من حيث الاتساع^(٣).

جدول (٢٥): عدد المرافق السياحية بحسب المحافظة لسنة ٢٠٠٧

المحافظة	مجموع المرافق السياحية	عدد الغرف		عدد الأسرة المشغولة (سرير / يوم)	عدد الأسرة المخصصة للزلاء	عدد النزلاء
		للزلاء	أخرى			
بابل	٩	١٦٨	٣٠	٣٩٠١٩	٣٦٧	٢٠٧٢٣
كربلاء	٥٩	٢١٢٧	١٨	٤٨٠٦٦٧	٥٧٠٧	٩٨٨٦٢٨
واسط	٨	١٩٨	٣٤	١٣٣٤٠٢	٤٢٨	٤٣٩٦
النجف	٩٤	٣٢٩٣	٢٨٨	١٣٩٨١٩٤	٨١٧٣	٥٨١٠٧٥

(١) مشن طه الحوري وآخرون، المبادئ العامة للسياحة، مكتب الرواد للطباعة والنشر، الجامعة المستنصرية، مجانية التعليم، بغداد، ص ١٠٣.

(١) مروان أبو رحمة وآخرون، مبادئ السياحة، دار البركة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠١، ص ٢١.

(٢) حميد عبد النبي الطائي، الأسس العلمية في إدارة المنشآت الفندقية، دار زهران للنشر والتوزيع، جامعة الزيتونة، عمان، ٢٠٠٠، ص ٢٢.

١٨٣٥٩	١٩٩٨٨	٢٤٨	١١	٨٧	٤	القادسية
٤٥٤٨٥	٤٥٤٨٥	١١١٤	٦١	٤٥٩	١٤	المنشي
١٨٧٨٦	٤٠١٨٥	٤٨١	٦٤	٢٤٢	١٦	ذي قار
٢١٣١٨	٢٣٠٦٣	٣٠٢	١٨	١٢٨	٩	ميسان
١٧٥٢٨١	٥٤٢٢١٧	٣٤٤١	١٣٨	١٦١٣	٦١	البصرة
١٨٧٤٠٥١	٢٧٢٢٢٢٠	٢٠٢٦١	٦٦٢	٨٣١٥	٢٧٤	مجموع المحافظات
٢٥٩٧٣٢٧	٤٣٧٦٩١٨	٤١٠٢٩	١٣٨٦	١٨٨١٢	٥٧٢	العراق
٧٢.٢	٦٢.٢	٤٩.٤	٤٧.٨	٤٤.٢	٤٧.٩	نسبة المحافظات الى العراق

المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية

جدول (٢٦): عدد الفنادق بحسب درجات التصنيف والمحافظات لسنة ٢٠١٠

المجموع	درجات التصنيف						المحافظة
	خامسة	رابعة	ثالثة	ثانية	أولى	ممتاز	
٦	١	١	٠	٣	١	٠	بابل
١٠٠	٠	١٠	٣٣	٥٦	١	٠	كربلاء
١١٩	١٢	١٩	٣٠	٤٦	١١	١	النجف

٥	٣	٠	١	٠	١	٠	القادسية
١٢	٥	٣	١	٢	١	٠	المتنى
١٤	١٣	٠	٠	٠	١	٠	ذي قار
٥	١	١	٣	٠	٠	٠	ميسان
٦٠	٢٥	١٠	٢	١٣	٩	١	البصرة
٧	٧	٠	٠	٠	٠	٠	واسط
٣٢٨	٦٧	٤٤	٧٠	١٢٠	٢٥	٢	المجموع
٥٩٠	١٨٤	٨٧	١١٤	١٥٥	٤٣	٧	العراق
٥٥.٦	٣٦.٤	٥٠.٦	٦١.٤	٧٧.٤	٥٨.١	٢٨.٥	النسبة

المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية

جدول (٢٧): توزيع النزلاء في الفنادق بحسب الجنسية والمحافظة لسنة ٢٠١٠

المحافظة	عراقيون	عرب	أجانب	المجموع الكلي
بابل	١٥١٥٥	0	٠	١٥١٥٥
كربلاء	٤٨٦٨٣	٨٣٦٠	٤٦٢١٣٤	٥١٩١٧٧
النجف	٦٤٢٤١	١٤٠٧٨	٧٠١٧٧٩	٧٨٠٠٩٨
القادسية	١٩٠٢٥	١٩	١٩	١٩٠٦٣
المتنى	٥٣٧٧	١٨٨	١١	٥٥٧٦
ذي قار	١١٣٦٥	٠	٠	١١٣٦٥

١٣٦٢٢	٠	٠	١٣٦٢٢	ميسان
٢٥٧٦٤٦	٧٨٦٨	١٠٨٧٩	٢٣٨٨٩٩	البصرة
٢٢٢٣	٠	٠	٢٢٢٣	واسط
١٦٢٣٩٢٥	١١٧١٨١١	٣٣٥٢٤	٤١٨٥٩٠	المجموع
٢٤٩٥٠٩٧	١٢٦٤٧٣٥	٣٧٨١٨	١١٩٢٥٤٤	العراق
٦٥.١	٩٢.٧	٨٨.٦	٣٥.١	النسبة

المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية

جدول (٢٨): الإيرادات والمصروفات والمشتريات للفنادق بحسب المحافظة لسنة ٢٠١٠

المشتريات	المصروفات	الإيرادات	المحافظة
١٥٢٥٠	١٢٠٢١٠	٤٣١٤٠٠	بابل
٠	٥٩٠٢٧٨٠	٢١٥٠٨١٠٩	كربلاء
٠	١٩١٨٥٠٥	٥٦٧٨٦٧٢٩	النجف
٨٠٠٠	١٣٤٥٥٢	٦٠٣٣٧٧	القادسية
٠	٥٥٤٠٧٦	١٤٩٨٠٨٢	الثنى
٠	١٥٥٥٣٥	٤٦٠٨٤٠	ذي قار
٠	١٢٧٦٦٠	٣٧٤٦٣٥	ميسان
١٢٦٧٨٨٠	٢٠٣٦٣٢٥	١٣٠٢٠١٥١	البصرة
٠	٧٦٣٠٠	٩٩٢٧٣٣	واسط

١٢٩١١٣٠	١١٠٢٥٩٤٣	٩٥٦٧٦٠٥٦	المجموع
٢٥٢٨٤٥٦	٢٥٣٩٦١٦٧	١٢٨٩٣٤٨٠٦	العراق
٥١.١	٤٣.٤	٧٤.٢	النسبة

المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية

النقل

يعد النقل العمود الفقري لصناعة السياحة والسفر، أي الصلة بين مكان الإقامة والمقصد السياحي والفندق والموقع السياحي وأي مكان آخر وكفاءة النقل والسلامة فيه هي عنوان صلاحيته وفي مجال إنفاق السائح يؤلف النقل جانباً كبيراً وبخاصة في السياحة الدولية^(١) وهناك علاقة متينة ومباشرة بين تقدم خدمات النقل والتنمية السياحية، ومن ثم دعم السياحة الوافدة فالنقل المتطور يزيد من الطلب السياحي إن السياحة والنقل مرتبطان بقوة فكلما ازداد النشاط السياحي تزداد الحاجة الى النقل.

من خلال استعراض اتجاهات النقل وإسهامه في النشاط السياحي العالمي نرى ان النقل الجوي هو الغالب ويؤلف نسبة عالية من حركة السفر العالمية وهو الغالب بين السياح والمقاصد السياحية البعيدة. وتعد الخطوط الجوية العراقية الناقل الوطني الرئيس، وقد كان لها دور مهم في حركة السياحة بالاتجاهات الآتية:

النقل الفردي للسياح.

نقل الجامعات السياحية.

منح سمات الدخول التحضيرية مقترنة ببرامج سياحية^(٢).

(١) صلاح الدين خربوطلي، السياحة صناعة العصر: مكوناتها - ظواهرها - آفاقها، دار حازم للطباعة والنشر، دمشق،

٢٠٠٢، ص ٤٩

(٢) الخطوط الجوية العراقية، قسم الدراسات والتخطيط، شعبة الإحصاء.

وللنقل الجوي دور مهم في النشاط السياحي فهو يمنح السائح إمكانية الوصول إلى مقاصد سياحية كثيرة وهو الذي يحفز الطلب السياحي^(١) ينظر الجدول (٢٩).

جدول (٢٩): حركة النقل الجوي للخطوط الجوية العراقية لسنة ٢٠٠٨

٢٠٠٨		
٣١٨٤	الهابطة	عدد الطائرات
٣١٨٤	المغادرة	
١٩٧١١٩	القادمون	عدد المسافرين
١٨٨٦٧٣	المغادرون	
٣٨٥٧٩٢	المجموع	
٥٢٢٠٤	المحملة	كمية المواد البريدية المنقولة (كغم)
—	المفرغة	
٥٢٢٠٤	المجموع	

المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية ٢٠٠٨/٢٠٠٩، جدول (٦/١٦).

(١) WTO, *Tourism in the age of alliances, Mergers and Acquisitions* ISBN, Madrid, ٢٠٠٢, p. ٦٠.

(د) النشاط المصرفي

إن تحقيق الاستقرار الاقتصادي يتطلب أن يكون هناك جهاز مصرفي فعال، ويتمتع بالعمق المطلوب والكثافة المناسبة لكل افراد المجتمع بحيث يترك هذا الجهاز بصماته على السياسة النقدية في البلد. ولم يقتصر في تأثيراته على السياسة النقدية بل يتعدى ذلك الى السياسات الاقتصادية الاخرى، ولاسيما تلك المتعلقة بتعبئة المدخرات والتمويل وتقديم الاستشارات، ولهذا فان تطوير الجهاز المصرفي ورفع كفاءته وتحسين البيئة المصرفية وتطوير قدرة العاملين في المؤسسات المصرفية يعد شرطاً ضرورياً للتنمية والتطور.

ان وسط العراق وجنوبه يمتلك ثروة نفطية كبيرة واحتياطات هائلة من الغاز الطبيعي الذي يذهب هدرأً فضلاً عن امتلاكها اراضي زراعية ومعادن اخرى، والاهم من ذلك يمتلك ثروة بشرية ضخمة، كل ذلك يجعل ابواب الاستثمار مفتوحة فيها. لكن المشكلة التي تقف امام الاستثمار هي ضعف الجهاز المصرفي وعدم وجود سوق مالية.

يتكون الجهاز المصرفي في العراق من البنك المركزي العراقي الذي حصل على استقلاله على وفق قانونه الجديد ذي الرقم ٥٦ لسنة ٢٠٠٤. وله فروع رسمية في البصرة والموصل، وله فرعان في السلبيانية وأربيل لا تتوفر عنهما اي معلومات حتى من المصادر الرسمية. يضاف الى ذلك المصارف الحكومية التجارية والتخصصية والتي يبلغ عدد فروعها ٤٠٧ فرع، أما المصارف الاهلية فقد بلغ المحلي منها ٢٣ مصرفاً تجارياً و تسعة مصارف اسلامية ويبلغ عدد فروعها ٤٥٩ فرعاً، والمصارف الاجنبية بلغت ١٥ مصرفاً، أما اذا اضفنا المؤسسات المالية وشركات التحويل وشركات الاستثمار المالي والتي عددها ٤٩ فرع يكون الجهاز المصرفي العراقي يتكون من ٩١٥ مصرف و فرع.

إن عدد المصارف العراقية يعد منخفضاً جداً في العراق ذلك بأن هناك مصرفاً لكل ٥٥ الف نسمة تقريباً، وهي نسبة مرتفعة جداً مقارنة النسبة المعيارية مصرف لكل ١٥٠٠ نسمة؟، وهذا يعني ضعف الخدمات المصرفية التي يرجع جزء كبير منها الى تردي الوضع الامني والنمو

السكاني المرتفع، فضلاً عن سيطرة الجهاز المصرفي الحكومي في العراق، إن التخلف الحاصل في الجهاز المصرفي أثر أيضاً في انخفاض الكثافة المصرفية (عدد الفروع لكل عشرة آلاف نسمة) التي بلغت حوالي ٠.١٧٧ وهو من اقل النسب ما عدى اليمن التي تبلغ فيه ٠.٠٨ . كذلك أثر التخلف المصرفي في تركيبة عرض النقد إذ تؤلف العملة في التداول النسبة الأكبر.

إن الجهاز المصرفي الحالي يحتاج الى اعادة هيكلة والى عملية اصلاح حتى يواكب التطور على الصعيد العالمي وعملية البناء الجديدة وتبدأ بإنشاء فرع للبنك المركزي في منطقة الفرات الاوسط، ثم فتح فروع للمصارف الحكومية والأهلية تتناسب مع الكثافة السكانية والإمكانات الاقتصادية في وسط العراق وجنوبه.

الفيدرالية الحجاج والمبررات

١. خلفية تاريخية

عقب سقوط نظام صدام حسين، أقرت الترتيبات المقامة مبدأ الفيدرالية، ودعمته بصيغ قانونية. فقد أقر قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية بأن «نظام الحكم في العراق جمهوري، اتحادي (فيدرالي)، ديمقراطي، تعددي، ويجري تقاسم السلطات فيه بين الحكومة الاتحادية والحكومات الإقليمية والمحافظات والبلديات والإدارات المحلية. ويقوم النظام الاتحادي على أساس الحقائق الجغرافية والتاريخية والفصل بين السلطات وليس على أساس الأصل أو العرق أو الاثنية أو القومية أو المذهب»^(١). وأقر الدستور الدائم النظام الاتحادي وحدد الخطوات اللازمة لتكوين أقاليم جديدة فضلاً عن إقليم كردستان، وحدد بدقة صلاحيات الحكومات المحلية وحدود سلطات الحكومة الاتحادية. وباتت الأمور أكثر تمهيداً للعمل جدياً في إقامة الفيدرالية في الوسط والجنوب^(٢).

إن ارث الماضي وطبيعة الممارسة السياسية المنحازة شكلت عبئاً ثقيلاً على الجانب الاقتصادي وتفاوتاً مجتمعيًا كبيراً و تبايناً منطقيًا، أثر في توزيع الثروة، فتخلفت المناطق التي تمتلك الثروة وازدهرت المناطق التي لا تمتلك الثروة. ولهذا قدم مفهوم الفيدرالية بعد سقوط النظام البعثي في ٩ نيسان ٢٠٠٣ الذي أنهى سنوات من الاستبداد والقهر امتدت إلى زمن سبق بعقود استيلاء البعث على السلطة. وكان من نتائج الولايات التي جرها ذلك النظام الشمولي أن برزت الضرورة الى وضع الضمانات التي تمنع عودة الحكم الاستبدادي بل يجب على الشعب أن

(١) قانون ادارة الدولة للمرحلة الانتقالية، المادة الرابعة

(٢) دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥، المادة ١١٩ و ١٢٠ و ١٢١

يحكم نفسه بنفسه من خلال مؤسساته الدستورية في إطار نظام الحكم البرلماني السائد في العراق اليوم والاستفادة من مواردها المتاحة

ان شكل الدولة قد تأرجح بين المركزية المقيّنة مرة والليبرالية مرة اخرى وبينهما مدى واسع يتحدد على وفق ظروف ومتغيرات كثيرة، والفيدرالية أحد هذه الأشكال التي لها مسوغاتها في صنع التعددية السياسية وإرساء أسس الديمقراطية على نحو فاعل وعادل بعيداً عن احتكار السلطات والتفرد بالحكم، لان حكم الفرد ينشأ عنه الظلم والاستبداد والقهر، وفي العراق وبعد استيلاء البعث على الحكم فقد أغرق الشعب بالدموية والاستبداد واستلاب الحقوق وانتهاك القانون.

٢. مبررات الفدرالية

شغلت الفيدرالية حيزاً مهماً في التفكير العام في العراق، بوصفها الضمانة التي تمنع عودة الديكتاتورية وتؤدي إلى سيادة حكم الجماعة لأنها الأكثر عدلاً في ظل سيادة القانون والمؤسسات الدستورية وجاء الدستور ليؤكد هذا المبدأ.

إن من أهم الأسباب التي تسوغ الأخذ بنظام الفيدرالية هو خلق التعددية والمشاركة الفاعلة في الحياة السياسية بصورة ديمقراطية وعادلة. وتتوقف درجة نجاح الفيدرالية على مدى رجوع الإدارات المحلية أو الأقاليم إلى الوزارات للتصرف في المسائل المختلفة المتعلقة بشؤون تلك الأقاليم، فالفيدرالية هي تنظيم أو وسيلة تقاسم السلطات.

وللفيدرالية المراد تشكيلها في وسط العراق وجنوبه لها عدد من المسوغات أهمها:

١- دعم العملية الديمقراطية وضمها لحقوق مواطني تلك المناطق بعدما سلبتهم النظم التي تعاقبت على الحكم منها طوال قرون.

٢- تحقيق التوازن بين مصلحة الدولة ومصلحة المحافظات وتنظيم العلاقات بين المستويات الإدارية المختلفة وتقسيم الحقوق والواجبات.

٣- تحقيق الاستغلال الأمثل للموارد المحلية (البشرية والطبيعية والمالية) لصالح التنمية

المتوازنة بين المناطق المختلفة بغية تلبية حاجات سكان المحافظات الوسطى والجنوبية، وخلق تنمية حقيقية تسهم فيها تلك المحافظات من اجل النهوض الاقتصادي والاجتماعي وزيادة مساهماتها في الناتج المحلي الإجمالي ورفع المستوى المعاشي للسكان،

٤- زيادة مشاركة سكان المحافظات في وضع السياسات واتخاذ القرارات، من خلال تأسيس نظام يسهم في تعزيز دور الإدارات الفرعية للمناطق الصغيرة صعوداً إلى الأعلى ومن ثم زيادة إلمام المواطنين بأمور الإدارة والسلطة والسياسات والإستراتيجيات، والمشاركة وخلق الثقة لديهم ووضعهم أمام الشعور بالمسؤولية وأداء الواجب والالتزام.

٥- إن تعدد مراكز السلطة في ظل الفيدرالية تشجع على إزالة الخوف من عودة الاستبداد وتحقيق التوازن بين القوى السياسية المختلفة من خلال توزيع السلطة بين مستويي الحكم (المحلي والوطني).

٦- تسريع إنجاز التحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في تلك المناطق لخلق شروط تساعد على دفع عجلة التقدم في الميادين كافة.

٧- بناء هذه المحافظات بما يتناسب وما تمتلكه من ثروات وما تضيفه إلى الثروة الوطنية في العراق.

٨- الحد من ثنائية التنمية المكانية في العراق وإزالة التفاوت الواضح في مستويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية بين محافظات العراق المختلفة من جهة وبين المناطق الحضرية والريفية من جهة اخرى.

٩- توفير فرص استثمار الميزات النسبية التي تتمتع بها بعض المحافظات وتطويرها وتوجيه الأنشطة التنموية بما ينسجم وتعزيز هذه الميزات وتعزيز القدرات التنموية والإدارية والتنظيمية للمحافظات والإدارات المحلية والبلديات وضمان الكفاءة والعدالة لعملية التنمية على المستوى القطري.

١٠- اعمار تلك المحافظات وإعادة البناء فيها، إذ تمتاز بالاستقرار.

٣ . عقبات

أ) مشكلة الحدود الادارية

ارتبطت نشأة مؤسسات الحكم المحلي في العراق، كما هي الحال في أغلب بلدان الشرق الأوسط، بحقبة الاستعمار الأجنبي، إذ كانت مؤسسات الحكم المحلي أدوات لتنفيذ سياسات الحكم المركزي. فمند منتصف القرن التاسع عشر بدأت السلطات العثمانية بتصنيف المدن إلى أقضية ونواح بحسب أهمية المدينة وحجمها السكاني والمكاني^(١). وفي ظل الحكم الوطني عام ١٩٢١ تم تطوير تلك المؤسسات مركزياً، انطلاقاً من حاجة المركز وتفضيله لمنط الحكم السائد، واليات بناء الدولة، فاستمرت مؤسسات الحكم المحلي تابعة لإرادة السلطة المركزية، واستمرت الدولة في اعتماد المركزية الإدارية^(٢). وعند تأسيس الحكم الوطني، قُسم العراق على ١٤ لواءً، هي: بغداد، الكوت، الدليم، ديالى، البصرة، الحلة، الديوانية، المنتفك، العمارة، الموصل، كركوك، السليمانية، اربيل، وكربلاء.

وقد سمي الحاكم الإداري لكل لواء بـ «المتصرف» الذي يرتبط بمركز وزارة الداخلية، ووقف كل من القائم مقام على رأس إدارة القضاء، و«مدير الناحية» في إدارة الناحية. وكان لمتصرفية كل لواء ديوان كبير يشكله جهاز إداري ويتنظم في عدة دوائر. وكان في اللواء مجلس إدارة بموجب قانون إدارة الألوية رقم ١٦ لسنة ١٩٤٥، يتولى مهمة التصديق على بعض القرارات، ويترأسه المتصرف.

وقد بقي هذا القانون الإداري سارياً حتى صدور قانون المحافظات رقم (١٥٩) لسنة ١٩٦٩، الذي ألغى الألوية، وأوجد بدلها المحافظات. ونصت المادة (٧٧) من القانون آنف الذكر

(١) جميل موسى النجار، الإدارة العثمانية في ولاية بغداد من عهد الوالي مدحت باشا إلى نهاية الحكم العثماني ١٨٦٩ -

١٩١٧، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩١، ص ٨٨

(٢) بيت الحكمة وآخرون، دعم اللامركزية والحكم المحلي للمساعدة في تقديم الخدمات في العراق، الاسكوا، ٢٠١١،

دراسة غير منشورة.

على تقسيم العراق على وحدات إدارية تنظم وتدار وفقاً للقانون، ونصت المادة (٧٨) منه على تثبيت الهيئات الممثلة للوحدات الإدارية بكل ما يهم الوحدات التي تمثلها وتسهم في تنفيذ الخطة العامة للدولة، ولها أن تنشئ المرافق والمشروعات الاقتصادية والاجتماعية والصحية والتربوية وتديرها على وفق القانون.

وبرغم أن نظام إدارة الدولة يفترض أنه يأخذ بعض مظاهر نظام اللامركزية في الإدارة ذلك بأن دستور عام ١٩٧٠ الذي بقي مطبقاً في العراق لغاية ٢٠٠٣ قد نص في المادة (٨/ ب) على تقسيم البلاد على وحدات إدارية تنظم على أساس الإدارة اللامركزية. واعترف الدستور لمنطقة كردستان بالحكم الذاتي على وفق ما يحدده القانون. ولكن الواقع العملي ابتعد كثيراً عن الأخذ باللامركزية، وفي أثناء ذلك سيطر الأعضاء المعينون في المجالس المذكورة على الشؤون التنفيذية للوحدات المحلية، وكان المحافظون الذين يمثلون الإدارة المركزية في المحافظات المعينين فيها المسيطرين الحقيقيين على الشؤون المحلية، والمنفذين المباشرين للقوانين المركزية الصادرة إليهم عن العاصمة، فضلاً عن أن رؤساء الدوائر المحلية في المحافظات يعينون ويعزلون من السلطة المركزية، فيما انحصر دورهم في تقديم التقارير إلى المحافظين عن الأمور التي تدخل ضمن اختصاص دوائرهم. لذا كان النظام الإداري صدى لفلسفة النظام السياسي وتوجهاته وإرادته في الحكم^(١).

وفي إطار التغييرات التي طرأت على نظام الحكم في عام ٢٠٠٣ والتحول نحو الديمقراطية، نصت المادة ١١٦ من الدستور الجديد لعام ٢٠٠٥ على أنه «يتكون النظام الاتحادي في جمهورية العراق من عاصمة وأقاليم ومحافظات لامركزية وإدارات محلية» ونصت المادة ١١٧/ أولاً على أنه «يقر هذا الدستور عند نفاذه إقليم كردستان وسلطاته القائمة إقليمياً اتحادياً» في حين تقضي المادة ١٢٢ من الدستور بمنح المحافظات التي لم تنظم في إقليم الصلاحيات الإدارية والمالية الواسعة بما يمكنها من إدارة شؤونها على وفق مبدأ اللامركزية الإدارية. ولكي تمارس الهيئة الإدارية المحلية هذه الصلاحيات الواسعة فانه من الضروري أن تكون هذه الهيئة منتخبة من مواطني

(١) بيت الحكمة وآخرون، دعم اللامركزية والحكم المحلي للمساعدة في تقديم الخدمات في العراق، الاسكوا، ٢٠١١

الوحدة الإدارية.

وفي الوقت الحاضر، يتكون العراق من ١٨ محافظة تختلف من حيث مساحتها وحجم سكانها (ينظر الجدول ٣٠)، وتتمتع محافظات إقليم كردستان الثلاث بوضع إداري (إقليم فدرالي) مختلف عن بقية محافظات العراق. ومن الناحية الإدارية تنقسم المحافظات بدورها على مجموعة من الاقضية حيث يوجد ١١٨ قضاء تتبع محافظات العراق، فيما تعد النواحي اصغر الوحدات الإدارية حيث توجد ٣٩٣ ناحية تتبع إدارياً هذه المحافظات^(١).

جدول (٣٠): المساحة وعدد الاقضية والنواحي للمحافظات

عدد النواحي	عدد الاقضية	المساحة		المحافظة	
		%	كـمـتـر مـرـبـع		
١٢	٤	١.٢	٥١١٩	بابل	اقليم الوسط والجنوب
٤	٣	١.١	٥٠٣٤	كربلاء	
١١	٦	٣.٩	١٧١٥٣	واسط	
٧	٣	٦.٦	٢٨٨٢٤	النجف	
١١	٤	١.٩	٨١٥٣	القادسية	
٧	٤	١١.٩	٥١٧٤٠	المتن	
١٥	٥	٣	١٢٩٠٠	ذي قار	
٩	٦	٣.٧	١٦٠٧٢	ميسان	

(١) الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية ٢٠١٠-٢٠١١، جدول (١/١).

٨	٨	٤.٤	١٩٠٧٠	البصرة	
٥	٤	١.٥	٦٥٥٣	دهوك	اقليم كردستان
١٠	٤	٣.٥	١٥٠٧٤	اربيل	
٨	٨	٣.٩	١٧٠٢٣	السليمانية	
١٨	٩	٨.٦	٣٧٣٢٣	نينوى	بقية المحافظات
٩	٤	٢.٢	٩٦٧٩	كركوك	
١٦	٦	٤.١	١٧٦٨٥	ديالى	
١٤	٨	٣١.٧	١٣٨٢٨٨	الانبار	
١٨	٩	١.٥	٤٥٥٥	بغداد	
٩	٨	٥.٦	٢٤٠٧٥	صلاح الدين	
١٩١	١٠٣	١٠٠	٤٣٤٣٢٠	المجموع	
٢٣	١٦	٨.٩	٣٨٦٥٠	اقليم كردستان (ثلاث محافظات)	
٨٤	٤٣	٣٧.٧	١٦٤٠٦٥	اقليم وسط وجنوب العراق (٩ محافظات)	
٨٤	٤٤	٥٣.٧	٢٣١٦٠٥	باقي محافظات العراق (٦ محافظات)	

وقد عبث النظام السابق بالحدود الادارية لعموم المحافظات، وهي تبرز بوصفها عقبة كأداء في طريق تحقيق الفيدرالية، فأغلب المحافظات فيها مناطق متنازع عليها ينبغي تطبيع أوضاعها. أما محافظات وسط وجنوب العراق (٩ محافظات) وبقية محافظات العراق (٦ محافظات) فمحافظة كربلاء وألحقها اداريا بالانبار قبيل سقوط النظام بأشهر.

(ب) اشكالية اقتسام النفط

أضافت نصوص الدستور المتعلقة بالنفط المزيد من التعقيد للمسألة النفطية، ومهدت السبيل لظهور تفسيرات متعددة لمواده، فقد نصت المادة (١١١) من الدستور على أن «النفط والغاز هو ملك كل الشعب العراقي في كل الأقاليم والمحافظات» وهنا تؤكد لا يقبل الشك على أحقية جميع العراقيين بهذين الموردتين المهمين. وأشركت المادة (١١٢) إدارة النفط والغاز الحكومة الاتحادية وحكومات الأقاليم والمحافظات المنتجة، فقد نصت «أولاً: تقوم الحكومة الاتحادية بإدارة النفط والغاز المستخرج من الحقول الحالية مع حكومات الأقاليم والمحافظات المنتجة، على أن توزع وارداتها على نحو منصف يتناسب مع التوزيع السكاني في جميع أنحاء البلاد، مع تحديد حصة محددة للأقاليم المتضررة، والتي حرمت منها بصورة مجحفة من قبل النظام السابق، والتي تضررت بعد ذلك، بما يؤمن التنمية المتوازنة للمناطق المختلفة من البلاد، وينظم ذلك بقانون.

ثانياً: تقوم الحكومة الاتحادية وحكومات الأقاليم والمحافظات المنتجة معا برسم السياسات الإستراتيجية اللازمة لتطوير ثروة النفط والغاز، بما يحقق أعلى منفعة للشعب العراقي، معتمدة أحدث تقنيات مبادئ السوق وتشجيع الاستثمار»^(١) وتعد هاتان المادتان من المواد الخلافية بين الفرقاء السياسيين، فهما تتحدثان بلغة صياغة المظلوم أكثر مما تتحدثان بلغة صياغة المشاركة والتعاون التي تنطوي عليها الدساتير في العادة. ويمكن التوصل إلى صياغة بديلة تقوم على مبادئ المشاركة والتعاون والمواطنة وعدم التمييز.

وهناك من يجادل بأن مواد الدستور المتعلقة بالنفط تشير - رغم عدم الوضوح - إلى أن الكلمة النهائية لموضوع النفط هو للمحافظات والأقاليم، وبخاصة المادة ١١٥ من الدستور التي تنص «كل ما لم ينص عليه في الاختصاصات الحصرية للسلطات الاتحادية، يكون من صلاحية الأقاليم والمحافظات غير المنتظمة في إقليم، والصلاحيات الأخرى المشتركة بين

(١) جمهورية العراق، دستور جمهورية العراق، الطبعة الثانية، نيسان/ ابريل ٢٠٠٦، المادتان (١١١) و (١١٢)

الحكومة الاتحادية والأقاليم، تكون الأولوية فيها لقانون الأقاليم والمحافظات غير المنتظمة في إقليم، في حالة الخلاف بينهما». وهذا يعني أن الثروات الطبيعية باستثناء النفط والغاز كالحديد والزنك والنحاس والذهب والماس والفحم الحجري واليورانيوم والحجر والمرمر وغيرها من المعادن، هي من اختصاص حكومات الأقاليم حصراً لأنه لم يرد لها ذكر في المادة (١١٠) الخاصة بتحديد الاختصاصات الحصرية للسلطات الاتحادية ولا في المادة (١١٤) الخاصة بالقضايا المشتركة بين الحكومة الفيدرالية وحكومات الأقاليم. وفي ضوء ما تقدم فأن حكومات الأقاليم تملك حق استثمار هذه المعادن والبحث عنها واستخراجها وإدارتها وبيعها وتصديرها أو استخدامها في الصناعات المحلية، أي أنها تملك حق التصرف بها بكل أنواع التصرفات المادية والقانونية لاستثمارها على الوجه الذي تراه مناسباً لا يشاركها فيها احد^(١).

وفي ضمن قانون الموازنة لعام ٢٠١٠ نجد لأول مرة حصة تعويضية للمحافظات المنتجة للنفط الخام والغاز، إذ يقضي هذا القانون بتخصيص (١) دولار عن كل برميل منتج ودولار عن كل برميل مصفى ودولار واحد مقابل إنتاج كل (١٥٠) متر مكعب من الغاز الطبيعي. ويمنح هذا القانون الصلاحية لوزير المالية الاتحادي بتخصيص ٢٠ دولاراً من كل سمة دخول للزائر الأجنبي للعبات المقدسة من باب الإيرادات الأخرى التي توزع إلى المحافظات المعنية على أن تصرف لتطوير مدن العبوات المقدسة. لتكون مكملة لتخصيصات برنامج تنمية الأقاليم الممول من الموازنة التي تقرها الحكومة الاتحادية، محققاً أهداف التنمية المكانية و مترجماً لأولوياتها الإقليمية ومقلصاً لنسب الحرمان بين سكانها^(٢).

أما موازنة عام ٢٠١١^(٣) فقد خصصت ٢٦٥٧٢٥٦ مليون دينار لاعمار مشاريع الأقاليم والمحافظات وتنميتها، بضمنها إقليم كردستان على أن يتم توزيعها على النحو الآتي:

(١) جواد البكري، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٢

(٢) قانون الموازنة الاتحادية لسنة ٢٠١٠، المادة ٤٣ /أولاً، و ثانياً

(٣) مشروع قانون الموازنة العامة الاتحادية للسنة المالية ٢٠١١.

أ) بحسب نفوس كل محافظة.

ب) بحسب المحرومية عند إعداد وزارة التخطيط الاتحادية معايير هذه المحرومية على أن لا يعطل ذلك التوزيع بحسب نفوس كل محافظة وينفذ على النحو الآتي:

١- يقدم المحافظ خطة اعمار اقتصادية للمحافظة والاقضية والنواحي التابعة لها، بعد أن يقرها مجلس المحافظة، إلى وزارة التخطيط لدراستها وإقرارها على أن تراعى المناطق الأكثر تضرراً في المحافظة.

٢- يتولى المحافظ تنفيذ خطة الإعمار المقررة ويتولى مجلس المحافظة مسؤولية مراقبة التنفيذ. وخصص مبلغ ١٦٣٣٧٨٨ مليون دينار إلى المحافظات ما يعادل (١) دولار عن كل برميل منتج و (١) دولار عن كل برميل مكرر في مصافي المحافظة و (١) دولار مقابل إنتاج كل (١٥٠) متر مكعب من الغاز الطبيعي في المحافظة يتم توزيعه حسب إنتاج كل محافظة، وعلى أن تجرى التسويات الحسابية بعد تدقيقها من قبل ديوان الرقابة المالية (المادة ٢ / د). كما مُنح وزير المالية الاتحادي صلاحية تخصيص مبالغ عن الكميات المعادلة لهذه الحصص عن مستحقات المحافظة لعام ٢٠١٠ التي لم تدرج ضمن موازنة ٢٠١٠ بسبب تأخر إرسال المشاريع الجديدة من المحافظة المعنية إلى وزارة التخطيط بوصفها حقوقاً مكتسبة واجبة الدفع للمحافظة (المادة ٢٥ / ثانياً).

وأعطى القانون الوزير الاتحادي المختص ورؤساء الجهات غير المرتبطة بوزارة والمحافظين ورؤساء المحافظات صلاحية الصرف في ضوء التخصيصات المعتمدة ضمن موازنتهم السنوية وتحويل رؤساء الدوائر التابعة لوزارته أو الجهة غير المرتبطة بوزارة صلاحية الصرف كلاً أو جزءاً على وفق اعتمادات محددة (المادة ٨).

وقد منع القانون إجراء أية مناقلة ضمن تخصيصات (اعمار وتنمية مشاريع الأقاليم والمحافظات) بين المحافظات (المادة ٩ / ثانياً).

وقد حددت الموازنة حصص المحافظات غير المنتظمة بإقليم بنسبة عدد سكانها من إجمالي

النفقات بعد استبعاد حصة إقليم كردستان البالغة ١٧٪، على أن لا يتم صرف هذه الحصة إلا بعد التشاور والتنسيق بين الوزارة المعنية في الحكومة الاتحادية والوزارة المعنية في الإقليم (المادة ١٣ / أولاً وثانياً). وربط القانون هذه الحصة بالزيادة أو النقصان الذي قد يحصل في إجمالي النفقات العامة الاتحادية (المادة ١٣ / رابعاً).

وطبقاً للمادة ١٥ فإنه سيعاد النظر في حصة إقليم كردستان وحصة المحافظات غير المنتظمة بإقليم في الموازنة الاتحادية في ضوء نتائج التعداد السكاني لسنة ٢٠١٠. وفرضت المادة ١٩ مراعاة عدالة توزيع القروض التي تقدم للحكومة الاتحادية على الأقاليم والمحافظات وبحسب نسبة سكانها بعد الأخذ بنظر الاعتبار المشاريع الإستراتيجية الممولة من هذه القروض حصراً. وبالنسبة للتنسيق بين الوزارات الاتحادية والمحافظات فقد وجه القانون الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة بالتنسيق المسبق مع المحافظات ومجالسها عند اختيار المشاريع. وأجاز للوزارة الاتحادية تكليف المحافظة بتنفيذ المشاريع الاستثمارية المخصصة في موازنتها والعائدة لتلك المحافظة، مثلما أجاز للمحافظة تكليف أية وزارة من الوزارات الاتحادية أو بحسب الاختصاص لتنفيذ المشاريع الاستثمارية في تلك المحافظة حسب تخصيصات اعمار وتنمية الأقاليم والمحافظات المخصصة لها (المادة ٢٠).

وأعطت موازنة ٢٠١١ (المادة ٢٥ / أولاً) وزير المالية الاتحادي صلاحية إعادة تخصيص المبالغ المعتمدة ضمن موازنة ٢٠١٠ لأغراض المشاريع الاستثمارية للوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة ومشاريع تنمية وتسريع اعمار المحافظات وإنعاش الأهوار ومشاريع البترول ودولار غير المصروفة إلى تخصيصات الجهة المستفيدة حصراً لصرها خلال سنة ٢٠١١ لانجاز المشاريع الاستثمارية استثناءً من أحكام قانون الإدارة المالية والدين العام رقم ٩٥ لسنة ٢٠٠٤.

جدول (٣١): تقديرات نفقات إقليم كردستان والمحافظات غير المنتظمة بإقليم ٢٠١١

(تقديرات أولية/ ألف دينار)

إجمالي النفقات الاتحادية	إجمالي النفقات	نفقات المشاريع الاستشارية	النفقات التشغيلية	% من إجمالي النفقات الاتحادية
١١.٦	١٠٧٧٧٨٩٤٨٩٨	٤٢٦٢٣١١١٨٤	٦٥١٥٥٨٣٧١٤	إقليم كردستان
٠.١	١٣٣١١٦٢٣٥	٠٠	١٣٣١١٦٢٣٥	المجالس المحلية في المحافظات
٥.١	٤٦٩٩٧٣٨٣٩٧	٤٣١٨٦٠٠٠٠٠	٣٨١١٣٨٣٩٧	الإدارات العامة والمحلية في المحافظات
٠.٠٣	٢٥٨١٢٧٨٢	٠٠	٢٥٨١٢٧٨٢	هيئات الاستشار في المحافظات
١٦.٨	١٥٦٣٦٥٦٢٣١٢	٨٥٨٠٩١١١٨٤	٧٠٥٥٦٥١١٢٨	مجموع نفقات المؤسسات المحلية
١٠٠.٠	٩٢٩٨٠٥٨٢٩٧٠	٢٨٩٥٧٩٥٧٨٠	٦٤٠٢٢٦٢٥١٦٦	مجموع نفقات المؤسسات الاتحادية
١٠٠.٠	١٦.٨	٢٩.٦	١١.٠	النفقات المحلية كنسبة من النفقات الاتحادية %

المصدر: مشروع الموازنة الاتحادية ٢٠١١، جدول (ب).

تخصيصات تنمية الاقاليم

وتعد تخصيصات برنامج تنمية الأقاليم في الموازنة الاتحادية العامة تجسيداً للتوزيع الدستوري للموارد المالية بين المحافظات على اساس لامركزية، اما آليات التنفيذ فتتم من خلال قيام المؤسسات القطاعية في المحافظات وبالتنسيق مع مؤسسات المركز بوضع التخصيصات المالية في موازنات المحافظات. حيث تقوم لجان مجلس المحافظة بالتنسيق مع المجالس المحلية بالإشراف على تنفيذ خطط تقديم الخدمات. وتضع مجالس المحافظات بالتنسيق مع الإدارة المدنية في المحافظة والدوائر القطاعية خطة لتقديم الخدمات بالاعتماد على خطط مؤسسات المحافظة ومؤسسات المركز. وجدير بالإشارة الى أن بعض المحافظات كانت خلال السنوات ٢٠٠٣-٢٠٠٥ اشتك من قلة تخصيصات الإعمار فيها، كما اشتك من أن الحكومات المحلية لم تكن تملك صلاحيات إدارتها وإنما كانت تدار من قبل الحكومة المركزية^(١). إلا أن موازنة عام ٢٠٠٦ أعطت ولأول مرة في تاريخ العراق صلاحية إدارة الأموال وصرفها وإحالتها للحكومات المحلية منسجمة مع توجهات الدولة نحو اللامركزية. حيث بلغ حجم تخصيصات المشاريع الاستثمارية في الموازنة العامة الاتحادية للسنوات (٢٠٠٦-٢٠١٠) مبلغ ٨٥٩٦٦.٥ مليار دينار تعادل ٢٥٪ من إجمالي النفقات العامة، منها ٦٦٤٠٦.٢ مليار دينار (حوالي ٢٣٪) لمشاريع الوزارات الاتحادية و٣.١٩٥٦٠.٣ مليار دينار (حوالي ٢٣٪) لبرامج تنمية وأعمار الأقاليم والمحافظات. يؤثر اضطراب انخفاض التخصيصات وبخاصة بعد عام ٢٠٠٨، إلا أن الالافت هو زيادة في عدد المشاريع ضمن الموازنة الاستثمارية الاتحادية.

وعلى الرغم من توفير الحكومة الاتحادية لتلك التخصيصات، لم تحقق المحافظات سوى نسب صرف متواضعة ضمن تخصيصات تنمية الأقاليم، حيث ارتفعت نسبة التنفيذ الفعلي لتلك

(١) ينظر: عباس ماهر كاظم، الإعمار والتطوير لعام ٢٠٠٧: استعراض لمشاريع إعادة الأعمال والبناء لجميع القطاعات

ولمختلف الجهات، مجلس محافظة البصرة، لجنة التطوير والإعمار، ص ١٢

التخصيصات من حوالي ٢٨٪ إلى ٣٤٪ ثم إلى ٤٧٪ للسنوات ٢٠٠٦، ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ على التوالي. وهو أمر يعود الى جملة من الاسباب في مقدمتها: عدم كفاءة الحكومات المحلية ونقص خبرتها وتفشي الفساد الاداري والمالي. ويوضح الجدول (٣٢) إجمالي المصروفات ونسبة التنفيذ للمدة ٢٠٠٦-٢٠٠٠.

جدول (٣٢): تخصيصات برنامج تنمية الأقاليم ونسبة التنفيذ منها للسنوات ٢٠٠٦-٢٠٠٨

٢٠٠٨ (مليون دينار)

٢٠٠٨		٢٠٠٧		٢٠٠٦		المحافظة
نسبة التنفيذ	التخصيصات	نسبة التنفيذ	التخصيصات	نسبة التنفيذ	التخصيصات	
٦٨.٦	٤٥٤٣٤٨	٥١.٠	٢١٠٤٠٠	٢٤.٨	١٦٧٠٠٠	بابل
٦٧.٧	٢٤٧٨٩٩	٧٢.٠	٩٠٠٠٠	٢٧.١	٩٣٠٠٠	كربلاء
٥١.٨	٢٧١١٥٣	٥٢.٦	١٠٥٠٠٠	٥٨.٥	١١١٠٠٠	واسط
٩٣.٢	٣١٩٩٠٣	٥٢.٣	١٨٠٣٠٠	٦١.٠	١١٨٠٠٠	النجف
٤٤.٧	٢٦٥٢٣٢	٦٠.٠	٨١٠٠٠	٣٥.١	١١١٠٠٠	الديوانية
٣٤.٠	١٦٣٢٩٦	٥٠.٩	٦٦٠٠٠	٢٣.٨	٦٩٠٠٠	المتن
٣٨.٥	٣٨٩١٧٨	٥٢.٢	١٧٤٠٠٠	٤٨.٨	١٧٩٠٠٠	ذي قار
١٠٠.٠	١٩٨٠٥٣	٦٥.٨	٦٩٠٠٠	٣٥.٦	٩٩٠٠٠	ميسان
٤٩.١	٧٠١٦٣٦	٢٦.٣	٢٧١٠٠٠	٢٣.٧	٢٥٨٠٠٠	البصرة
٦٠.٨	٣٠١٠٦٩٨	٥٣.٧	١٢٤٦٧٠٠	٣٧.٦	١٢٠٥٠٠٠	المجموع

العراق	٣٠٠٠٠٠٠	٢٧.٧	٢٨٨٤٦٧٠	٣٤.٤	٧٣٠١١٥٥	٤٧.٥
النسبة						
المئوية	٤٠.٢		٤٣.٢		٤١.٢	

(..) تعني غير متوفرة

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، دائرة الاستثمار الحكومي، قسم الموازنة الاستثمارية، الكراس الإحصائي للموازنة الاستثمارية للسنوات ١٩٩٠-٢٠٠٩، نيسان ٢٠٠٩
جدول (٣٣): كميات النفط المتوقع تصديرها وعوائدها للسنوات من ٢٠١١-٢٠٢٠

السنة	الكمية المنتجة مليون ب/يوميا	العوائد المتوقعة سنويا (مليار دولار) وفق اسعار مختارة		
		\$٧٥	\$٨٥	\$١٠٠
٢٠١٤	٤.٥٠٠	١٢١.٥	١٣٧.٧	١٦٢
٢٠١٥	٥	١٣٥	١٥٣	١٨٠
٢٠١٦	٦	١٦٢	١٨٣.٦	٢١٦
٢٠١٧	٦	١٦٢	١٨٣.٦	٢١٦
٢٠١٨	٧	١٨٩	٢١٤.٢	٢٥٢
٢٠١٩	٨	٢١٦	٢٤٤.٨	٢٨٨
٢٠٢٠	٨	٢١٦	٢٤٤.٨	٢٨٨
المجموع		١٤٣٧.٧	١٦٢٩.٤	١٩١٧.٠

المصدر: عبد على كاظم المعموري ومالك دحام الجميلي، النفط والاحتلال في العراق، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، بغداد، ٢٠١١، ص ٢٩٠.

إطار (١): الملامح الأساسية لمسودة قانون النفط والغاز	
<p>وهو صاحب الصلاحيات الأوسع حيث يتولى وضع السياسات الاتحادية وخطط التنقيب وتطوير الحقول ومراجعة العقود، ووضع التعليقات الخاصة بالتفاوض على منح التراخيص أو عقود التطوير والإنتاج ووضع معايير أهلية الشركات.</p>	<p>المجلس الاتحادي للنفط والغاز (يضم: وزراء النفط والمالية والتخطيط في الحكومة الاتحادية ومحافظ البنك المركزي وممثل عن كل إقليم بدرجة وزير وممثل عن كل محافظة منتجة يزيد إنتاجها عن مائة ألف برميل يوميا والرؤساء التنفيذيون لأهم المؤسسات النفطية وخبراء متخصصون لا يزيد عددهم عن ثلاثة.)</p>
<p>التوصية بالقوانين، إقرار السياسة النفطية.</p>	<p>مجلس الوزراء</p>
<p>الجهة صاحبة الصلاحية لاقتراح السياسة النفطية ونماذج العقود وتعليقات التفاوض والتعاقد وتتولى أعمال الرقابة والإشراف، وتمثيل العراق في المحافل الدولية، وعقد الاتفاقيات الدولية، وتنفيذ العقود.</p>	<p>وزارة النفط</p>
<p>اقتراح النشاطات، إجراءات التراخيص للحقول غير المطورة، حضور المداورات في المجلس الاستشاري، والتعاون مع الوزارة. كما أن عليها أن تساعد السلطات الاتحادية في المداورات التي تقود إلى إتمام الخطط الاتحادية وذلك وفقا للمتطلبات. كما تقوم بإجراءات التراخيص المتعلقة بالنشاطات في الإقليم في مجال التنقيب وتطوير الحقول المكتشفة</p>	<p>هيئة الأقاليم</p>

<p>غير المطورة وبعتماد النماذج التعاقدية المعدة من قبل المجلس الاتحادي للنفط والغاز، وبناء على التعليمات الصادرة من المجلس الاتحادي للنفط والغاز ومع الشركات النفطية العالمية المؤهلة وفق الأسس التي يضعها المجلس الاتحادي للنفط والغاز.</p>		
<p>أعطى القانون للمجلس صلاحية تشريع جميع القوانين الاتحادية للعمليات المرتبطة بقطاع النفط والغاز لمجلس النواب العراقي، كما منحه صلاحية المصادقة على جميع الاتفاقيات النفطية الدولية المعدة وذات الاتصال بالعمليات في قطاع النفط والغاز.</p>	<p>مجلس النواب</p>	
<p>دعا الفانون إلى تأسيس شركة النفط الوطنية العراقية، شركة قابضة مملوكة بالكامل من قبل حكومة جمهورية العراق مركزها بغداد، مستقلة ماليا وإداريا، وتعمل على أسس تجارية.</p>	<p>شركة النفط الوطنية</p>	
<p>تقوم الوزارة أو شركة النفط الوطنية أو الهيئة الإقليمية، كل حسب اختصاصه ومسؤوليته، وبعد استكمال الإجراءات الأولية للتراخيص بالتوقيع الأولي على عقد التنقيب والإنتاج مع المقاول المختار.</p>	<p>التفاوض والتعاقد</p>	
<p>تودع فيه الواردات النفطية والتي تتضمن المبالغ المستحصلة من مبيعات النفط والغاز العائدة للدولة والربيع ومكافآت التوقيع ومكافآت الإنتاج عن العقود النفطية مع الشركات الأجنبية والمحلية. ويخصص لهذا الغرض وينظم قانون الموارد المالية</p>	<p>صندوق الإيرادات النفطية</p>	<p>توزيع العوائد النفطية</p>

الاتحادية آليات إدارة الصندوق وضمان توزيعها العادل حسب الدستور.		
تودع فيه نسبة من الموارد النفطية وينظم ذلك بقانون.	صندوق المستقبل	
تمنح مهلة لا تتجاوز أربعة سنوات للتنقيب ولكنها قابلة للتمديد لمدة سنتين آخرين إن كانت هناك أسباب وجيهة. وعند الوصول إلى اكتشاف يمنح حامل الترخيص ستان للتقييم التجاري لذلك الاكتشاف وإذا كان التقييم إيجابياً فيتم توقيع عقد التطوير والإنتاج لمدة لا تزيد عن ٢٠ سنة.		التعاقد
ألزم القانون الشركات النفطية العاملة في العراق أن تلجأ إلى عطاءات عامة على أسس تنافسية وذلك عند استدراجها لأي سلع أو خدمات وفق القواعد العامة المتعارف عليها.		الشفافية

أثيرت منذ أواخر عام ٢٠٠٧ مناقشات حادة حول مسودة قانون النفط والغاز العراقي الذي أعلن في منتصف آذار/ مارس ٢٠٠٧، ويتكون القانون من (٤٣) مادة موزعة على سبعة فصول، فضلاً عن أربعة ملاحق. ويستمر القانون في إظهار أجواء التوتر التي رافقت العملية السياسية وبخاصة في أثناء صياغة الدستور. ويظهر الإطار الآتي أبرز ملامح هذا القانون.

جدول (٣٣): مضامين الملاحق الأربعة لمسودة قانون النفط والغاز

الملاحق	عنوان الملاحق	الحقول	الجهة المستثمرة
الملاحق رقم (١)	الحقول المنتجة	(٢٧) حقل: منها: مجنون، نهر عمر، طوبا، غرب القرنة، الحلفايا، بلد وكر كوك (خرمالة) وتكرت	خصصت لشركة النفط الوطنية
الملاحق رقم (٢)	الحقول غير المنتجة القريبة من عقد	(٢٥) حقل: أهمها الرطاوي في البصرة	خصصت لشركة النفط الوطنية

		الإنتاج	
ستعرض للتنافس بين الشركات النفطية المؤهلة	(٢٦) حقل: الأحذب، الغراف، حقل الناصرية، وحقل الرافدين، قمر في محافظة ديالى، وحقل طفطق في محافظة اربيل، وحقلي جلابات وخشم الأحمر، وحقل عطاس الغازي ^(١) .	الحقول غير المنتجة البعيدة عن عقد الإنتاج	الملحق رقم (٣)
ستعرض للتنافس بين الشركات النفطية المؤهلة	(٦٥) رقعة في مختلف أنحاء العراق	الرقع الاستكشافية	الملحق رقم (٤)

(١) وهو الحقل الذي اكتشف مؤخراً في الأنبار.

الجدول من إعداد الباحثين بالاستناد إلى الملاحق.

إن الإسراع في مناقشة قانون النفط والغاز وتحويله إلى البرلمان يمكن أن يرسم ملامح إدارة الثروة النفطية على النحو الذي يحقق الاستغلال الأمثل لها بمشاركة الحكومة الاتحادية وبمشورة الأقاليم والمحافظات، إذن نحن أمام مهمتين أساسيتين: إدارة الثروة النفطية وإدارة عائداتها، وهاتان المهمتان بحاجة إلى أن تُنظما بقانون يحمل في مضامينه تحقيق الإنصاف والعدالة في التوزيع والمهنية في الإدارة لصالح كل الشعب العراقي. مع ذلك تتضارب الآراء حول القانون، فقد وصفه عبد الهادي الحساني نائب رئيس لجنة النفط والغاز في مجلس النواب في أثناء حديثه في الندوة التي عقدت في لندن (١٩ شباط/ فبراير ٢٠٠٧) بأنه «قنبلة موقوتة ستسبب خسارة اقتصادية كبيرة للشعب العراقي في حالة حدوثها». فيما يجادل بعض ممن ناقشوا هذا القانون أنه يحوي عدداً من الايجابيات ينبغي الاستفادة منها، وأنه ينطوي على عيوب وثغرات ينبغي الالتفات إليها، لكنه في الإجمال طبقاً للوزير النفط العراقي الأسبق

إبراهيم بحر العلوم خطوة متقدمة إلى الأمام^(١). فيما عد وزير النفط الحالي حسين الشهرستاني تشريع القانون «انجازاً وطنياً لكل العراقيين بكل أطيافهم وقواهم المخلصة التي أسهمت في تخضير هذا القانون وسوف يكون له تأثيره الايجابي والحاسم في ترسيخ الوحدة الوطنية والنسيج الاجتماعي لمكونات الشعب العراقي»^(٢). وعد آخرون تأسيس شركة النفط الوطنية العراقية للقيام بالسياسة النفطية للحكومة أمراً إيجابياً بحد ذاته، بعدما منحها القانون الوسائل والأدوات الكفيلة للقيام بعملها^(٣). وهو أمر لا يمكن التسليم به، لأن مثل هذه الشركة لا تعدو أن تكون بيروقراطية بديلة تمتاز بأنها «قابضة»^(٤) مملوكة بالكامل من قبل حكومة جمهورية العراق..... ترتبط بها كل من شركة نفط الجنوب وشركة نفط العراق»^(٥).

وبرغم ذلك فقد رفض أشطي هوراني وزير نفط إقليم كردستان القانون في أثناء ندوة عقدت في دبي نظمها البرلمان العراقي بدعوة من مجلس الأعمال العراقي لمناقشة مسودة القانون وعد النسخة المعدلة مخالفة للدستور، وقال «إن الأكراد سيتابعون العمل بموجب العقود التي أبرمها سابقاً. ودعا الوزير الكردي إلى رمي المسودة الجديدة "في سلة النفايات" متهماً إياها بأنها "بعثية وقومية" بسبب تشديدها على مركزية القرار النفطي، وتضمنها قرار إعادة تشكيل شركة النفط الوطنية العراقية»^(٦).

وتذهب وجهة النظر الكردية بعيداً بالتمسك بالرؤية الفيدرالية في التعامل مع النصوص

(١) محاضرة ألقاها السيد إبراهيم بحر العلوم في غرفة تجارة النجف الأشرف، في ٩ نيسان / أبريل ٢٠٠٧

(٢) حسين الشهرستاني، ملامح قانون النفط والغاز، مجلة العراق للإصلاح الاقتصادي، العدد الرابع، ١٠ آذار ٢٠٠٧،

ص ١٩

(٣) مسودة قانون النفط والغاز العراقي، المادة (٦)

(*) الشركة القابضة هي شركة تملك ولكن لا تنتج سلعا أو خدمات.

(٤) المصدر السابق.

(٥) الأكراد يعتبرون مشروع قانون النفط والغاز العراقي بعثياً، CNN العربية، (١٩/٤/٢٠٠٧)

القانونية والدستورية، وأن الأكراد يبدون أكثر تلهفا واستعجالا للتعاقد مع الشركات الأجنبية^(١). من جهة أخرى، ينطوي القانون على حل توفيقى للرؤى المتعارضة حول مستقبل النفط العراقي، فهو يتضمن قدرا مجهولا من الخصخصة يرتبط بطبيعة العقود التي ستبرم مع الأفراد أو الشركات. وبالمثل يتضمن صيغة معدلة من الحل الترويجي، من خلال تأسيس «صندوق الموارد النفطية» لإيداع إيرادات^(٢) النفط فيه. إلى جانب هذا الصندوق هناك صندوق آخر هو صندوق المستقبل الذي تودع فيه نسبة من الإيرادات النفطية^(٣).

ويعتقد بعضهم القانون من جهة انه منح الهيآت الإقليمية القيام بإجراء التراخيص المتعلقة بالأنشطة في الإقليم في مجال التنقيب والتطوير والحقول المكتشفة وغير المطورة المذكورة في الملحق رقم (٣)^(٤). وقد أوصى مجلس شورى الدولة «أن تكون صلاحية منح تراخيص التنقيب والتطوير والإنتاج وتراخيص التطوير والإنتاج محصورة بالسلطة المركزية (الاتحادية) باعتبار إن النفط والغاز ملك للشعب العراقي، وأن الحكومة تمثل الشعب العراقي عموما، إضافة إلى أن الأقاليم والمحافظات ليست لها خبرات في هذا المجال»^(٥).

ينبغي أن يتجه النقاش حول القانون أيضا إلى الجوانب المتعلقة بآلية توزيع عوائد النفط بدلاً من التركيز على المواد القانونية المتعلقة بالإنتاج والية إبرام العقود، فلم يجز حتى الآن نقاش جدي حول هذه المسائل التي تعد أكثر أهمية لان الآثار الاقتصادية تكون أكبر من هذه المواد على

(١) في حزيران/ يونيو وقعت حكومة إقليم كردستان على اتفاق مع شركة (D.N.O) النرويجية، وفي تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٥ مع شركة كيه للبترول للقيام بدراسات عن حقل طقطق، ثم مع شركة تركية، وفي نيسان/ ابريل ٢٠٠٧ مع شركة دانة للغاز الإماراتية.

(٢) يخلط القانون بين مفهوم الإيرادات والواردات، ففي الوقت الذي تشير فيه الأولى إلى المبالغ المالية التي تترتب على بيع النفط وهي المعنية في القانون ولكنها غائبة عن موضع استعمالها فيه، تشير الواردات إلى الاستيرادات من السلع والخدمات من خارج البلد وهو التعبير الذي يستخدمه القانون للإشارة إلى الموارد المالية.

(٣) مسودة قانون النفط والغاز العراقي، المادة (١١)

(٤) مسودة قانون النفط والغاز العراقي، المادة (٥/ ثانيا)، والمادة (٩/ أ)

(٥) مجلس شورى الدولة، رقم الكتاب ٩١١ في ١٣/٥/٢٠٠٧، التوصية (٥).

المجتمع العراقي. وينبغي أن تعزز آلية التصرف العقلانية بعوائد النفط وكيفية توزيع الإيرادات النفطية والكيفية التي تدار بها الصناديق المالية التي ستؤسس على وفق القانون. وعموماً يمكن القول إن القانون يتضمن عدداً من الثغرات ينبغي للصياغة النهائية أن تتجاوزها، وبخاصة في المواد التي تنطوي على مقولات عمومية وغير محددة ويمكن حملها وتفسيرها بمعان مختلفة. لكن الأخطر هو نوعية العقود التي ستبرم في ظل هذا القانون، ووزارة النفط تبدو أكثر تحمسا لنمط عقود مشاركة الإنتاج التي تنطوي على مضامين خطيرة بالنسبة لمستقبل النفط والغاز في العراق. وتنطوي على خسارة كبيرة لا مسوغ لتقديمها هبةً مجانية للشركات الأجنبية.

ينظر الأكراد إلى أن مستقبلهم الاقتصادي يعتمد على المدى الذي يمكنهم به الاقتراب من الموارد النفطية وسيطرتهم على حصة متنامية من الأموال النفطية، لذا فإنهم يتطلعون لفرض سيطرتهم على نفط كركوك لتأمين هذه الحصة، وإدامة فيدرالية كردستان وتوكيد استقلالها عن الحكومة المركزية مالياً ثم فعلياً.

هناك من يرى «أن النفط وحده هو أحد أهم أسباب الدعوة للفيدرالية [...] وأن التفريط بالفيدرالية سيعني حتماً التفريط بسلاح النفط أو بغالبيتته»^(١). وإذا كان الأكراد واضحين في ابداء رأيهم في مسألة النفط، فإن للشبيعة في الجنوب أسبابهم التي تسوغ دعوة كثير من قياداتهم السياسية والفكرية إلى الأخذ بالمبدأ الفيدرالي، لأن «الفيدرالية هي الحل الوحيد الذي سيمكن أهالي إقليم الجنوب من السيطرة على نفطهم، وسيطرة أهالي الإقليم على نفطهم تعني سيطرتهم على حاضرهم ومستقبلهم ودرء تدخل الآخرين في شؤونهم تحت مسميات وشعارات فضفاضة زائفة...»^(٢). في مقابل ذلك يذهب العرب السنة إلى الحفاظ على بقاء العائدات النفطية وطنية

(١) باسم العوادي، جنوب العراق والفيدرالية، في: الفيدرالية ومستقبل العراق، محمد صادق الهاشمي، باسم العوادي وأبو

منتظر الكنانة، مركز العراق للدراسات، (د.ت)، ص٧٧-٧٨

(٢) المصدر السابق، ص٧٨

توزيعاً وتخصيصاً^(١). لذا فإن المسألة النفطية باتت تخضع لتوجهات المكونات الثلاثة (الاكراد والشيعية والسنة).

وعلى سبيل المثال، يرى معارضو مشروع قانون النفط والغاز انه يعمق الشقاق والعداء بين مكونات الشعب العراقي، لان موضوعات كالفيدرالية وإعطاء أدوار ذات أهمية للإقليم والمحافظات مازالت موضوعات بعيدة عن الثقافة السائدة، وتزيد من تعقيد الحالة العراقية، إذ يمكن مع مرور الزمن وعلى نحو تدريجي إدخال مفاهيم كالفيدرالية في الصناعة النفطية التي تكتسي بحساسية شديدة من الناحية السياسية. وطالما أن الدستور نص على أن النفط هو ملك الشعب العراقي، لذا يتوجب على قيام جهة مركزية واحدة بوضع السياسات النفطية وإبرام الاتفاقيات ومتابعة العقود الموقعة وتطوير الحقول وإدارة الاحتياطات، فأية جهة فنية واحدة قادرة على ضمان مصلحة العراقيين أينما كانوا، وهي مواصفات لا تتوافر إلا في شركة النفط الوطنية أو وزارة النفط الفيدرالية، يمكن أن تنفذ هذه المهام بالتعاون مع الإقليم أو المحافظة، لكن تبقى اليد العليا بيد الوزارة أو المجلس الاتحادي للنفط والغاز وان تكون وزارة سيادية بالكامل. ففي جميع الأنظمة الفيدرالية في العالم ما عدا الولايات المتحدة، يدار النفط مركزياً، ويسهم الإقليم في إدارة العمليات الإنتاجية مع المركز الذي يكون له الكلمة العليا، حيث يكون التعاقد بيد المركز حصرياً أيضاً، وأمثلة ذلك بريطانيا والدول الاسكندنافية والهند وماليزيا واندونيسيا وجميع دول أمريكا اللاتينية التي فيها أنظمة فيدرالية^(٢).

ويمكن أن تسهم الفيدرالية في تعزيز إنتاج الحقول المنتجة للنفط في جنوب العراق ذلك أن الدستور ينص على أن ترسم الإستراتيجيات الخاصة بالإنتاج والتطوير بالاتفاق بين الحكومة المحلية والحكومة المركزية. الأمر الذي يمهد لتعزيز هذا القطاع الذي يمثل القاطرة التي يمكنها جر الاقتصاد العراقي إلى حيث التقدم والرفاه الاقتصادي إذا أحسن استخدامه.

(١) أونر أوزلو، تنمية وإعادة بناء الاقتصاد العراقي، مركز العراق للأبحاث، بغداد ٢٠٠٦، ص ٩٨-٩٩

(٢) عبد الهادي الحساني، المصدر السابق، ص ٦٠

الفصل الرابع
العلاقة والروابط مع الجماعات
السياسية العراقية

يمكن القول لمن يراجع تاريخ العراق السياسي أن علاقات الشيعة بالمكونات العراقية الأخرى هي أفضل علاقات عبر التاريخ وذلك يرجع لكونهم لديهم مرجعية تؤكد على التفاعل ضمن محيط الدولة الواحدة وعدم التقاطع مع الآخرين والإيمان بالسلام والتعايش.

للتحديث عن العلاقة ما بين شيعة العراق وبقية المكونات الأخرى تارة ننظر إليها من زاوية اجتماعية، وأخرى من زاوية سياسية، بمعنى آخر مرة ننظر إلى العلاقة ما بين المكونات الاجتماعية، وأخرى ما بين المكونات السياسية، وهناك ثمة فارق بين العلاقتين.

فالأولى (الاجتماعية) يمكن القول أن مجموعة علاقات حميمة تربط المكونات الاجتماعية في العراق طيلة العقود المنصرمة من حياة العراقيين، فالتواصل الاجتماعي والتزاوج وتواصل ما بين كل المكونات، بل في غالب الأحيان في المصاهرات لايسأل الزوج عن مذهبه، بقدر ما يسأل عن عمله وعشيرته من أجل معرفة جذور الشخص العشائرية، وإن علاقة شيعة العراق ببقية المكونات الاجتماعية هي في أرقى صورها، رغم ان جميع المكونات الاجتماعية، من السنة والمسيح والكرد والصائبة وسائر المكونات الأخرى يعلمون أن هناك استهدافاً سياسياً من قبل نظام البعث، وحتى من قبل الأنظمة التي سبقته.

شيعة العراق في الأعم الأغلب لم يربطوا استهدافهم السياسي من قبل الأنظمة البائدة بمذهب أو دين أو عرق، ويعدون استهدافهم واقصائهم من قبل الحاكم السني لايعبر بالضرورة عن ارادة مذهبية من قبل هذا المكون، بقدر ما هي ثقافة موروثه لدى طبقة محددة توارثها الحزب او الأحزاب الحاكمة، وقد خلا خطاب الشيعة من أي تصريح - في السر والعلن - ضد المكونات الأخرى، بل العكس هو الصحيح، فقد كانت بيانات الشهيد الصدر ضد صدام حسين واضحة في تجاوز هذا المفهوم الطائفي، والنظر إلى المسلمين في العراق برؤية واحدة، إذ يقول: (أخي السني أخي الشيعي)، وأما السيد السيستاني فقد كان وما زال يقول (لاتقولوا للسنة إخواننا بل

قولوا أنفسنا^(١)، ورغم أنّ شبيعة العراق لم يشعروا بأي تعاطف أو تأييد من قبل المكوّنات الأخرى جرّاء ما جرى وما يجري لهم من تهميش وقتل واعتقالات، إلا أنّهم برروا عدم التعاطف لقساوة الأنظمة الحاكمة، وليس لرضا من بقية المكوّنات على ما يجري بحق شبيعة العراق، ولهذا بقوا يواجهون النّظام البعثي لوحدهم باستثناء الأخوة الكرد الذين مرّوا هم أيضا بمحنٍ ومواجهات مع نظام البعث لاتقلّ عن محن شبيعة العراق.

العلاقة بين الهكون الشيعي والهكون السني

من خلال مراجعة العديد من المصادر والحقائق على الأرض وجدنا بين المكوّن السّني والمكوّن الشّيعي تقارباً أكثر مما بين الشّيعي والكردّي إلا في العلاقات السّياسيّة. فلم يغيّر استهداف النّظام الحاكم في العراق طبيعة العلاقات التي تربط الشّبيعة بسائر المكوّنات. لكن بعد سقوط النّظام تغيرت طبيعة المعادلة السّياسيّة، وتغيّرت على أثرها المعادلة الاجتماعيّة^(٢)، ففي الوقت الذي كان ينظر سنة العراق إلى أنّهم أصحاب الحقّ التاريخي لحكم العراق وجدوا أنفسهم اليوم محكومين بمعادلة سياسيّة جديدة لاتعطيهم ذلك الحقّ (بان يتفرّدوا بحكم العراق لوحدهم) وأن مايسمونه حقاً بالأمس لا يعدّ كذلك اليوم، فالواقع السّياسيّ الذي يحكم العالم اليوم هو ان يكون للأغلبية الدّور الأكبر في حكم وإدارة الدّول، سواء كانت هذه الأغلبية سياسيّة أو عرقية أو مذهبيّة، وأن الدّستور العراقي المقر عام ٢٠٠٥ م قام على هذا الاساس وانه يعطي لكلّ ذي حقّ حقّه.

لم تقبل بعض القوى السّياسيّة السّنية في العراق بهذه المعادلة الجديدة، لكنّهم في الوقت نفسه ليس أمامهم خيارات أخرى يتحرّكون من خلالها لإعادة المعادلة السّابقة، وأنّ ما يحصل في العراق ما هو إلا صورة مصعّرة للمتغيّرات السّياسيّة التي شهدها العالم، ويشهدها الشّرق الاوسط.

(١) محمد صادق الهاشمي . الثقافة السّياسيّة للشعب العراقي . مطبعة السّاقبي . بيروت . ٢٠١٢ م . ص ٤٧٧ .

(٢) الدكتور طه جبار العلواني . العراق الحديث بين الثوابت والتغيّرات . دار الانتشار العربي . بيروت . ط١ . ٢٠١١ م . ص ١١٦ .

أن انفصال المكوّن الكردي عن المكوّن السنّي يجعل المكوّن السنّي لايمثّله إلاّ العرب السنّة، وارتباط الأكراد الاستراتيجي مع الشيعة في العراق وغيره من الأمور يجعل حجمهم الاجتماعي (السنّة) كما هو السياسي لايتجاوز الحجم الكردي الاجتماعي والسياسي، فإذا ما كان الحجم السكاني الكردي لايتعدّى محافظات الإقليم الثلاث (السليمانية ودهوك واربيل) فإنّ محافظات العرب السنّة لاتتجاوز محافظات (الموصل والانبار وصلاح الدين)، أما سائر المحافظات الأخرى فهي بين خليط لمختلف المكوّنات العراقية أو محلّ نزاع بين تلك المكوّنات وهي محافظتي ديالى وكركوك^(١).

أمام هذه المتغيّرات السياسيّة حاول بعض العرب السنّة ان يتعدوا كثيراً عن العملية السياسيّة، بل وصلوا من الانزعاج الاجتماعي عمّا يحصل من متغيّرات سياسيّة إلى الحدّ الذي تحوّلت فيه بعض المناطق السنّية الى حاضنات لتنظيمات القاعدة أو فلول البعث الصدامي بالإكراه، وقد وعدت تلك التنظيمات الإرهابية أبناء السنّة بأنهم يدافعون عن حقوق العرب السنّة التي صادرها شيعة العراق.

هذه هي من عوامل تصدّع العلاقة الشيعيّة السنّية وبداية ظهور الاحتقانات الطائفية فضلاً عن العملية الإجرامية التي ارتكبتها تنظيم القاعدة بمعية البعثيين في تلك المناطق بقيامهم بتفجير قبة الامامين العسكريين في سامراء^(٢) وما رافقها من ردّة فعل من قبل بعض الأطراف الشيعيّة ضدّ بعض المناطق السنّية راح ضحيتها الالاف من كلا الجانبين، وبهذا نجح تنظيم القاعدة بمعية البعث في إيجاد حالة من الإحتقان الطائفي لم يشهده العراق من قبل^(٣)، لكن هذه الحالة سرعان ما انتهت بعد أن تيقّن الجميع أن لا رابع من هذا الإحتقان إلاّ الدّين يريدون ان يحولوا القضية الطائفية إلى أداة سياسيّة للحصول على مكاسب حزبية على حساب حياة العراقيين، فرجعت

(١) مجموعة باحثين، أبرز التحولات السياسية لسنة العراق بعد عام ٢٠٠٣م، الساقبي، بيروت، ٢٠١٣م، ص ٢٢٨.

(٢) الاربعاء صباحا ٢٢ فبراير ٢٠٠٦ م.

(٣) مصادر دولية ومحلية كوزارة الداخلية ووزارة الصحة العراقية قدرت عدد الجرحى منذ عام ٢٠٠٥م لغاية عام

٢٠١٢م بـ ٢٣٠ الف جريح و٥٦٠ الف شهيد وتم تهجير ٦٠٠ اسرة في الداخل العراقي.

العلاقة والتعايش السلمي من جديد، لكن آثار تلك الجرائم لازالت تمثل حالة من الهدوء المشوب بالحذر والترقب، بسبب العناصر المتدسة داخل المكوّن السني، والمؤدجة بايديولوجيا العقد التاريخية العقائدية والسياسية التي أراد صدام حسين ان يرسخها كثقافة في أعماق العقل السني ضد الشبيعة في العراق^(١). حينما يقول (... ان هذا الصنف من الناس في احوار العراق هم من أصول جاءت مع الجاموس الذي استورده القائد العربي محمد القاسم من الهند... ان هذا النمط ابتلي بعقدة الجوع إلى المال ولايسألون احداً من أفراد عوائلهم رجالا ونساء عن أي طريق ومصدر يجمعون منه أموالهم والعياذ بالله، وانما كل الذي يهتمهم هو أن لا يأتي أحد إلى البيت في نهاية النهار وهو خالي اليدين من دراهم ترضي كبيرهم...) ويقول بنفس المقال (... كما ان معايير الحلال والحرام في الهور وأطرافه والمجتمعات النازحة عنه هي ليست معايير الحلال والحرام التي يفهمها أهل بغداد في حقوق الملكية أو العلاقات الجنسية والزواج، وغالبا ما تجد عند هؤلاء نمطا من الانحرافات تترك الفم فاغراً لما يصيب المرء من دهشة، ومن المعروف أن الكثير من الذين اعدموا بقرارات من محكمة الثورة جراء الزنا بالمحارم هم من بين هذا الصنف من الناس...)^(٢).

اما العلاقة السياسية بين المكوّنات السياسية العراقية فهي الأخرى تنقسم على أقسام منها العلاقات الشبيعية الكردية وأخرى العلاقات الشبيعية السنية.

ويلاحظ على العلاقة الشبيعية بالمكوّن السني مايلي:

١ - ان بين المكوّنين الشبيعي والسني نقاط تقارب مهمة، فانّ عدداً كبيراً من العشائر العراقية نصفها سني والاخر شبيعي مثل عشيرة شمرفهي سنية في الموصل وشبيعية في الوسط والجنوب وعشيرة آل بوريشة فانّ أغلبهم شبيعة في السهابة وعشيرة آل عيسى فانّ نصفهم الآخر في النجف شبيعة، وهكذا حتى قيل: ان نسبة التداخل العشائري قد تصل الى نسبة تتجاوز ٣٠٪ من عدد

(١) انظر جريدة بابل، الحلقة الثالثة، ٥ نيسان ١٩٩١م، تحت عنوان: التعصب الشيعي، وفساد أخلاق أهل الأهوار.

(٢) من المعروف ان محكمة أمن الثورة محكمة لاتنظر بالقضايا الجنائية، بل في القضايا السياسية والأمنية، وهذا يعني ان صدام اراد ان يشير الى ان القرارات التي صدرت ضد المحكومين بهذه المحكمة خصوصاً الإسلاميين هم زناة تشويها لصورتهم. وهذا مايقصده صدام بعبارته (هذا الصنف من الناس).

العشائر العراقية^(١).

٢ - أيضا يوجد تداخل نسبي فان نسبة عالية من المكوّنين بينهما تزاوج وعلاقات مصاهرة قيل: أنّها تتجاوز ٢٠٪ تقريبا، ومن لطائف المواقف السياسية في العراق أن صالح المطلق وقائمه (الحوار) وجمال الكربولي وقائمه (الحلّ) حينما انشقوا عن العراقية كتبت أحد الصحف السنّية^(٢) (من ان هؤلاء يطيعون نساءهم ومتأثرون بأحوال أولادهم)، لأن الرّجلين متزوّجان من شيعيّات. ٣ - أيضا يوجد تداخل جغرافي فان نسبة عالية من السنّة يعيشون في المدن الشّيعيّة ومن الشّيعيّة في المدن السنّية او يعيشون بمدن مختلطة.

٤ - نسبة عالية من السنّة من الأشراف (اي أنّهم من سلالة آل البيت) وقد جمعهم السّابون بكتاب الأشراف بحدود ٢٣٩٩ عشيرة موزّعة على المدن السنّية^(٣).

٥ - ان عقائد سنة العراق باعتبارهم أحناف هي الأقرب الى عقائد آل البيت عليهم السّلام، فهم لم يميلوا فكراً تكفيرياً ضدّ الشّيعيّة، ولم يحملوا عقائد منحرفة ضدّ آل البيت، مما يعني أن ثمة تقارباً عقائدياً يضاف الى العلاقة بين المكوّنين فضلا عن المؤثّرات الأخرى ونقاط التقارب الأخرى.

وعليه فالخلاف بين المكوّنين هو خلاف سياسيّ فرضته الطبقات الحاكمة والمرتبطة بأجندة خارجية كما قدمنا، ومن هنا نجد أن المكوّن السنّي كمجتمع بينه وبين الشّيعيّة نقاط تقارب كبيرة، وأنّ الخلافات تبرز بين القوى السياسيّة والأحزاب والحركات والايديولوجيات السياسيّة والتي تتصل بالمحيط الخارجي.

(١) . مقابلات اجراها مركز العراق لكبار المؤرخين في عشائر العراق السنّية والشّيعيّة، وهكذا مراجعة لمصنّفات تاريخ العشائر العراقيّة، فضلا عن مراجعة التقرير الذي نشرته واشنطن بوست عن التركيبة العشائريّة في العراق مذهبياً ٧ - ١٢ . ٢٠٠٥م.

(٢) صحيفة أخبار العراق الإلكترونيّة التابعة لطارق الهاشمي وموقع جاكوج ٩/١٢/٢٠١٢م.

(٣) معتز الياس الحديثي - أشراف العراق: قرارات وزارة الداخلية العراقيّة في صحة أنساب عشائر أشراف العراق سنة ١٩٩٩م - دار سعد الدين - بيروت ط ١ - ٢٠١٢م.

والجدير بالذكر ان مصادر الخلاف ليس الاحزاب القومية كحزب البعث والفكر السلفي المنحرف بل هناك امور واسباب اخرى وهي:-

اولاً: انّ الذي يعزز الخلاف بين المكوّنين هو المحيط الخارجي الإقليمي، ويشند قوّة مع تنامي خطّ المقاومة ضدّ المشروع الأمريكي، ومع تنامي نهضة الشبيعة ونيلهم لحقوهم السياسيّة في المنطقة عموماً والعراق خصوصاً^(١) هذا المحيط الخارجي ينطلق في تعزيز الخلاف لأسباب عديدة:
منها: السبب الطائفي.

ومنها: السبب الديمقراطي، لأنها لا تريد من شعوبها ان تستنسخ تجربة العراق الديمقراطيّة. وقد حصل بالفعل.

ومنها: انها تعتقد أن أي قوّة لشبيعة العراق هي قوّة لإيران استراتيجياً واقتصادياً وامنياً، اقليمياً ودولياً وهذا برأيهم يعمل تدريجياً على تغيير خارطة المنطقة سياسياً وفكرياً.

ومنها: اسباب استراتيجية خلاصتها خشية تكامل الهلال الشيعي المقاوم في المنطقة. وهناك سبب جيوبوليتيكي، لأن شبيعة العراق - وهم على رأس الهرم الحكومي - يقودون بلدًا من أغنى الدول العربية، ومن اهم الدول موقعاً جغرافياً.

هذا وغيره من الأسباب أدت إلى أن تشنّ تلك الدول عداواتها، وتوسّع كراهيتها للشعب العراقي ونظامه السياسي، وتعرّز وجودها داخل طبقات معقدة بعقد التاريخ من المكوّن السني، وهي طبقات قومية وطائفية وسلفية، ومنها تقود عصابات نفطية كانت تهيمن على أهم موارد العراق وتجارته.

ثانياً: ان هذا الخلاف السياسي ليس خلافاً يعيشه المكوّن السني كمجتمع، بل هو محصور ببعض الطبقات السياسيّة الحاكمة الآن وسابقاً^(٢). وقد عملت الحكومات منذ العهد العثماني لغاية العهد الصدامي على ترسيخه، وهذا الجهد التاريخي ارتبط في مراحل متأخرة بالغرب بنحو

(١) محمد صادق الهاشمي . الثقافة السياسية للشعب العراقي . الساقية بيروت ٢٠١٢م - ص٣٤٤.

(٢) الشيخ العطوانني ومحمد صادق . القائمة العراقية: ضوء في تحولاتها الفكرية والسياسية . البينة . بيروت . ٢٠١٠م - ص٣٧.

مؤكّد وهذا الأمر لا يتحمّله المكوّن السنّي^(١).

ثالثاً: ان الخلاف السياسيّ الذي عملت عليه الأنظمة والحكّام السنّة العراقيين عبر التاريخ تحوّل الى ثقافة وايدولوجية لها أبعادها لدى بعض الطبقات السنّية، فقد عملت على تفعيل هذه الثقافة المؤسسة الحكومية عبر التاريخ منذ العهد العثماني، ثم مراحل أخرى بعد دولة العراق القومية عام ١٩٢١م، وانتشرت وترسّخت في طبقات ثانوية من حواشي ومقرّبين من هؤلاء، هذه الثقافة هي التي تظهر بين آونة وأخرى لتكون معياراً في الخلاف والخطاب ومبرراً للعديد من التشنجات والتوترات الأمنية.

رابعاً: المؤثرات التي تدفع لتأزيم الخلاف بين المكوّنين تجاوزت العقد التاريخيّة والموروثات ونقاط الخلاف السياسيّة بين الطبقات السياسيّة العراقية إلى نقاط خلاف تملّحها الظروف الرّاهنة والسّاخنة والتوترات القائمة اليوم، وهي على أشدها، والتي تكاد تفجّر حرباً إقليميّة أو دولية.

بعد عام ٢٠١٠م وبعد التّغيرات التي حصلت في العالم العربي (الربيع العربي) وما تركه من آثار على سورية، ومتغيّرات في الخطاب الذي يسود في العالم العربي والإسلامي، والذي مثّله قوّة إعلامية كبيرة ومؤسسات ومنظّمات ورجالات تكفيرون جدد أمثال (القرضاي والضاري وغيرهما من العمام التي ظهرت في التّظاهرات في المدن السنّية العراقية وفي السّعودية وغيرها) هذا الحدث الدّولي الإقليمي ترك آثاراً على طبيعة العلاقات والظّروف السياسيّة في العراق وسوف تستمرّ وتبقى السّاحة السياسيّة العراقية ومكوّناتها متأثرة بها إلى أن تسفر الأمور إلى نوع من الاستقرار، وأن كان هذا أمراً بعيد المنال، وعليه ما دام العالم العربي متأزماً، وغير محسومة خلافته، وبسبب أزماته تتداخل الأجنّات والايديولوجيات الدّولية والإقليمية والسّلفية، فإنّ وضع العراق وعلاقة المكوّن السنّي بالشيعة يكون متأثراً بهذا الواقع. وتتلخّص مواقف المكوّن السنّي بالإجمال من العملية السياسية بين المشاركة والإيمان بالواقع السياسي الجديد، ومنهم من يشارك

(١) الدكتور عبد الخالق حسين - الطائفة السياسية ومشكلة الحكم في العراق - دارميزوبوتايا - بغداد - ٢٠١١م. ص ١٧١ - ٢٠١.

٢ - كفتاة الجزيرة الفضائية، وفتاة العربية، البغداديّة، وغيرهم من القنوات المحلية والعالمية التي تحمل ذات المشروع.

ولكنه يمارس دور المعطل للعملية السياسية ومنهم من يقاطعها ويدعوا إلى مقاطعتها، ومنهم من يشارك فيها ولكنه وكما قال مام جلال الطالباني (نهارا في العملية السياسية وليلا في الإرهاب)^(١) كما تباينت رؤيتهم من العملية السياسية ومن شكل الدولة وطبيعة نظام الحكم بين من يريد عراق موحد، وآخر يريد الانفصال، وآخر يريد الفدرالية، وآخر يقف ضدها، وآخر يريد توسيع صلاحيات المحافظات، وآخر يقف ضد الإرهاب والقاعدة، وآخر يشكل له حاضنة، وهذه الرؤى المتباينة انعكست على موقفهم السياسي الموحد فتحولت القائمة العراقية الموحدة التي شاركت في انتخابات عام ٢٠١٠م إلى قوائم متعددة في انتخابات ٢٠١٣م (مجالس المحافظات) والانتخابات البرلمانية عام ٢٠١٤م، وأخذت الشقة تتسع وليس هذا عيب يعابون به وحدهم، بل حتى الشيعة هم الآخرون تمزقت قوتهم السياسية، لكن يوجد فرق كبير بين السنة والشيعة فالقوى السياسية الشيعية لديها مشتركات وثوابت ولديها مرجعية تصون مسيرتها وتوحد رؤيتها، وتنقاد الرؤية الاجتماعية والسياسية لها، بينما ليس هذا الفرض موجود لدى القوى السنية السياسية، مما يعرقل طبيعة العلاقات مع المكونات الأخرى بما فيها المكون الشيعي. وعليه أي أيديولوجية سياسية تنتصر أخيرا وتسيطر على العقل السني؟ هل المشاركة؟ أم القطيعة؟ الحرب أم السلام؟ التقدم والاعمار ام شل حركة الدولة؟ ان الاستراتيجية المنتصرة أخيرا هي التي تحدد طبيعة العلاقة مستقبلا.

ملاحظات في العلاقات الشيعية السنية

تحدثنا عن العلاقات الشيعية السنية على المستوى الاجتماعي، وستحدث عن طبيعة العلاقات السياسية بين المكونات الشيعية السياسية ونظيرتها السنية، ولهذا يمكن القول: ان العلاقات بين المكونات الشيعية والسنية هي من أكثر العلاقات توترا، خلال السنوات الماضية، وأغلب الظن أسباب هذا التوتر يعزى الى:

(١) جريدة الصباح ٢٣ . ١ . ٢٠٠٦م.

١. عقدة الموروث التاريخي السياسي ودور حزب البعث والقاعدة

ان (الموروث السياسي) المفقود لدى هذا المكوّن له تأثيرا واضحا على ردود الافعال السياسية للساسة السنّة، مثلما له ردود افعال سلبية لدى المكوّن الاجتماعي السنّي نفسه، بل أغلب الظن ان ردود الافعال الاجتماعية السنّية ما هي إلا انعكاس سياسات اتبعت من القادة والحركات المؤدجلة، فالإعلام الموجّه والتحميد السياسي والتصريحات المثيرة لحفيظة المجتمع السنّي لها أبلغ الأثر في خلق رأي عام شعبي، ولّد ثقافات سياسية ترجمت على شكل انفعالات تحوّلت فيما بعد إلى اعمال إرهابية استغلّتها تنظيمات القاعدة وفلول البعث المجرم.

ودقة هذا الرّأي تتبين من تصريحات بعض السياسيين السنّة الذين صرحوا أحيانا بان الشيعة ازاحوهم عن حقهم ومناصبهم التي كانت لهم عبر التاريخ، وبان الشيعة يهمشون السنّة الان ولاجل هذه العقدة والعقيدة انكر - بعضهم - وجود مقابر جماعية، وان هذه الرفات الموجودة في المقابر الجماعية ما هي إلا بقايا الجنود المارين من الخدمة العسكرية ابان الحرب بين العراق وإيران، بل ان بعضهم تمادي في الإثارة إلى الحد الذي عد حزب البعث الإجرامي افضل حزب قاد العراق على طول تاريخ دولة العراق^(١). المهم ان هذا الموروث يتم استحضاره دوما في عقلية البعض من السياسيين وهم يشاركون في العملية السياسية ويعبرون عنه باساليب وتصريحات مختلفة، ومن خلال التحليل الدقيق لها نجد انهم مأزومون بثقافة عقدة الموروث التاريخي.

٢. الدول العربية اهم اسباب توتر العلاقة بين الشيعة والسنّة

ان من عوامل ديمومة التوتر بين السنّة والشيعة على المستوى السياسي هو تدخل أنظمة الدّول العربية بشكل واضح وفاضح وتصريحات لاتقل سخونة وإثارة عن تصريحات سياسيي الدّاخل السنّي، بل من المؤكّد ان تصريحات سياسيي سنة العراق هي ترجمة للحث المستمر من قادة الأنظمة العربية، وإلا ماذا يمكن ان تفعل تصريحات بعض الزعماء العرب بسياسي سنة العراق

(١) هذا ما صرح به ظافر العاني لقناة الحرة عراق ١٢/٨/٢٠٠٩م.

عندما يصرح أولئك القادة ان شبيعة العراق ولاؤهم ليس لوطنهم^(١) أو بعضهم يصرح بان الخطر القادم يتمثل بالهلال الشيعي^(٢)، وهذا الأمر لم يعد خافياً أو حديثاً وراء الكواليس، بل هي سياسة يترجمها الإعلام والمواقف العملية منذ تأسيس دولة العراق الجديدة لغاية إعداد الدراسة.

كما ان هذا التّدخل العربي البندري (نسبة إلى بندر بن عبد العزيز) لم يقف عند مستوى التصريحات والإثارات الإعلامية، بل تجاوز ذلك ليصل إلى مستوى التّدخل السياسيّ والدعم المالي منقطع النظر للإرهاب في العراق، وفتح الخزائن المالية من قبل هذه الدّول إلى المنظّمات الإرهابية، وهذا المال مدعوم بالسّلاح وفتاوى التّكفير التي تبيح دم الشّيعيّ بمختلف عنواناته وشرائحه^(٣).

تلك الدول أحد أبرز العوامل في ضخ الموقف الوطني في العراق بالأزمات والعد والتشنج لما يخدم مصالحهم ويمنع قيام وحدة وطنية، ويوجّه البعض من السياسيين السنة الذين هم أبناء الطبقة المأزومة تاريخياً بإيكال الدور إليهم بان يكونوا عامل معطلّ لهيكل دولة عراقية تقوم على اسس وحدة وطنية، وان مصلحة هذه الدول لا تتحقق إلا بإدامة التوتر بين المكونات العراقية.

تركيا وتازيم الموقف الشيعي السني

كما ان موضوع الدعم الإعلامي والمالي تجاوز بعض الأنظمة العربية ليصل إلى بعض الدّول الإسلامية وتحديدًا تركيا التي ما انفكت تتعاطف مع بعض المتطرّفين السّنة في العراق، وعمدت على إقامة مؤتمرات في اسطنبول للعديد من السياسيين السّنة، منهم قادة كتل سياسيّة امثال عدنان الدليمي، وبعضهم قادة للإرهاب امثال حارث الضاري وطارق الهاشمي^(٤)، ولكن ما يميز الدعم التركي انه جاء بشكل تدريجي وغير محسوس في بداية الأمر، وكان تدخلاً اقتصادياً

(١) حسني مبارك رئيس مصر المخلوع لقناة العربية ١/٧/٢٠٠٦م.

(٢) تصريح الملك عبد الله ملك الأردن قناة العربية ١٣/٨/٢٠٠٦م.

(٣) الشيخ سعيد الجنابي، فتاوى القتل والمنهج الوهابي، مركز الهدى للدراسات الجوزوية، ص٣٤.

(٤) الصباح ١٢/٤/٢٠١٣م، كان آخر مؤتمر عقد في اسطنبول حضره قادة الإرهاب كل من طارق الهاشمي، وناصر الجنابي،

والدايني، وكان بعنوان حقوق الإنسان في العراق.

ومعنوياً وإشراف وتنظيم وتنسيق وتحوّل فيما بعد إلى دعم للإرهاب وتدخل سافر في الشأن الداخلي العراقي، وأن هذا التدخل جاء بتنسيق مع الأكراد في صفقات سياسية واضحة إلى الحد الذي قامت به القوّات التركية بضرب مواقع ومناطق تابعة لإقليم كردستان العراق تحت ذريعة ملاحقة حزب العمال الكردستاني (التركي)، دون أن نسمع ردود أفعال كردية أو عربية سنوية وأن سمعنا بها من مواقف فهي مخجلة إلى الحد الذي لا يتناسب وحجم التدخل التركي^(١).

تركيا اوردغان جهدت نفسها لتعيد رسم خارطة العالم العربي والإسلامي بما يجعلها في قلب هذا العالم قيادياً؛ لاستعادة دورها العثماني الذي يحلم به أوردغان وأستاذه ووزير خارجيته اوغلو^(٢)، بيد أن تركيا التي تريد تصدير الأزمات إلى العالم العربي والإسلامي لم تكن موفقة في ما كانت تحلم، فقد فشلت اقليمياً ولاحقها الفشل داخلياً، لكن لا يمكن إنكار دورها في تأزيم الأزمات واحتضان المؤتمرات وإدامة ايديولوجيات الفتن في العراق ولبالغ الأسف أن مؤامرات تركيا مررت عبر بعض عناصر المكون السني وتركت آثارها السلبية على العلاقات بين المكونات.

٤. أمريكا ودورها في تأزيم العلاقات السنية الشيعية

ان الدور الذي لعبته قوات الإحتلال الأمريكي كان له الأثر الكبير في اشعال الاحتقانات الطائفية وكان عاملاً مهماً دعا أغلب سياسيي السنّة ان يستنفروا امكاناتهم السياسيّة والإعلامية للوقوف ضد ما يسمونه المد الشيعي^(٣)، هذا الدور الأمريكي تمثّل في قيام بعض مرتزقتهم وجنودهم بالقيام باغتيالات عشوائية، بل ومنظمة أحياناً تحت عناوين شيعية وسنية، وقضية المترجم الأمريكي الجنسية اللبناني الأصل المدعو فادي الذي يتّمي إلى مجموعة لحد غير خافية على الكثير^(٤).

(١) جوست هيلترمان - مستقبل الأكراد في العراق - مطبعة دار الانتشار العربي - بيروت ٢٠٠٩م ص ٥٥

(٢) دوواد اوغلو - كتاب العمق الاستراتيجي التركي - ص ٧٦.

(٣) الدكتور عبد الرزاق محمد جعفر - عودة الطائفية في العراق: منذ العهد الملكي في ١٤ تموز ولغاية احتلال بغداد في ٩ نيسان

٢٠٠٣م - دار الكتاب الجامعي، الامارات العربية المتحدة - ٢٠١٠م - ص ١٦٢.

(٤) قاسم الخفاجي - أمريكا مصدر الارهاب في العراق - البيئة - بغداد - مركز العراق للدراسات - ٢٠٠٦م - ص ١٢٣ - ١٢٠.

كما ان الضَّغط الأمريكي على الحكومة العراقية ايام السَّيد الجعفري أو المالكي بدورتيه من أجل زج أكبر عدد ممكن من القيادات البعثية السَّياسية والعسكرية والأمنية^(١)، أو وجد حالة من الصَّراع بين معارضي الأَمس (القوى الشَّيعية) وقادة نظام الأَمس (البعثيون)، وحاول الأمريكيان أن يكونوا بيضة القبان في إيجاد حالة من التوازن بين الطَّرفين، وقد سوَّقا البعثيين على أنَّهم ممثلي السَّنة، وتحركَّ هؤلاء على هذا الأساس، إلا أنَّهم يحملون في داخلهم ضغينة أصحاب الأثر البعثي المفقود، ولذا كانت تصريحاتهم تحمل الكثير من الحقد المغطى بغطاء سياسي^(٢)، وأجمع السياسيون على أن السفير الأمريكي زلماي خليل زاد حول السفارة الأمريكية إلى غرفة عمليات شحن طائفي^(٣).

٥ - العراق والرَّبيع الطائفي العربي

تزامن مع سقوط نظام البعث انهيار العديد من الأنظمة العربية وظهور أنظمة بديلة بحلة إسلامية لكنها تحمل صورة الإسلام الطائفي الضيق، فما حصل في مصر وتونس وليبيا وكذلك ما يحصل في سورية لحد هذه اللحظة كان له ردود افعال عكسية على الشَّارع السَّني العراقي اذ شعر سنة العراق على المستوى السَّياسي والجهيري ان وجود أنظمة تحمل هوية سنية وسلفية متطرَّفة أحيانا يمثِّل رسالة إلى سنة العراق بضرورة التحركَّ لتغيير النِّظام السَّياسي في العراق مادام هناك عمق مذهبي ذو بعدٍ طائفي داعم لسنة العراق وان العراق هو جزء من العمق العربي وبما ان العرب الغالبية فيهم من السَّنة فالعراق لا بد ان يعود إلى عمقه وتعود القيادة فيه إلى سنة العراق كما كان معمول به قبل سقوط النِّظام^(٤)، هذا الإحساس حرك عدد غير قليل من سياسيي السَّنة إلى

(١) جريدة البيئنة ٢٢/٨/٢٠٠٧م.

(٢) ابراهيم الغالبي - ذاكرة الموت - مركز العراق للدراسات ٢٠١٠م - ص٧٦.

(٣) مقابلات خاصة مع الدكتور ابراهيم الجعفري ٦-١٢-٢٠٠٧م، والدكتور سعدون الدليمي ٣-١٠-٢٠٠٧م.

(٤) هذا ما صرح به طارق الهاشمي لقناة الجزيرة ٢٧/٨/٢٠١٠م، وهو ما صرح به حارث الضاري لقناة الرافدين

القيام بأعمال إرهابية بصورة مباشرة أو غير مباشرة من خلال دعم الجماعات المسلحة، وما طارق الهاشمي إلا نموذج بسيط لقيادة سنوية تستغل منصبها الرسمي للقيام بأعمال قتل ضد الشيعة في أكثر من منطقة ولأكثر من جريمة، وغيره من الشخصيات المطلوبة للقضاء والتي لاذت بالفرار أو القيادات المسكوت عنها لإعتبارات سياسية.

كل تلك العوامل جعلت من العلاقة السياسية بين السنة والشيعة علاقة قد تكون هادئة أحيانا، إلا أنها مشوبة بالحذر والترقب وكل طرف لم يطمئن للطرف الآخر إلى الحد الذي يعدّه شريك في الوطن والسلطة. وكل تلك المؤشرات تدل على أن الخلاف بين السنة والشيعة هو خلاف سياسي ومتجذّر ومحصور بطبقة وايديولوجية محددة وهي الايديولوجية السلطوية تعززها القوى الإقليمية، ولا تستقيم في العراق مالم تظهر طبقة سنوية تدرك واقعية ومصصلحة التغيير الديمقراطي في العراق.

نعم يمكن ان نستثني بعض الأدوار التي قامت بها بعض الشخصيات والرموز العشائرية والنخبوية الأخرى التي تحسست حجم وعمق ما يخطط للعراق من أطراف إقليمية أو دولية من أجل إيجاد صراعات مذهبية، فصعدت من خلال مؤتمرات أو ندوات أو زيارات بين زعماء المحافظات ومن كلا الطائفتين لتذويب حالة التوتر والحساسية التي تحتلج مشاعر الطرفين، ولعلمهم ان الخاسر الوحيد من هكذا توترات هو المواطن البسيط من السنة والشيعة على حد سواء، ولهم في احداث عام ٢٠٠٦م وما بعدها انموذجا للمآسي التي تنتظر العراق اذا ما تجددت تلك الأحداث، وعلموا جيدا ان السياسيين من الجانبين لم يلحقهم أي أذى من تلك الاحداث الدموية وان الضحايا هم من بسطاء الشارعين الشيعي والسني معا.

إلا ان تلك المحاولات الأخيرة لاتقف امام حجم التحديات التي تعد لها وبانتظام دوائر إقليمية ودولية ضمن المشروع الأمريكي في الشرق الاوسط الجديد، والذي يعتمد على أساس فوضى خلاقة هذه الفوضى تتكأ على أساس وجود خلافات وصراعات مذهبية تفضي إلى وجود إحتراب مسلح بين المكونات الاجتماعية والدينية والعرقية تنتهي بتقسيم الدول على ذلك الأساس.

ولنا فيما يخص علاقات الطبقات السياسية السنّية بالعملية السياسية وبالاحزاب والحركات الشّيعية عدد من الاشارات وهي:

دور الاحزاب السنّية في العملية السياسية

اولاً: الدور المعطل والمربك

كان القادة السياسيين للمكوّن السنّية منذ عام ٢٠٠٣م في الغالب مارسوا دوراً معطلاً أو مؤخراً للعملية السياسية والذي يتابع الادوار التي قاموا بها لم يجد إلا سلسلة من المواقف المتتابعة في التعطيل، فهم منذ بدء العملية السياسية وجدنا أبرز مواقفهم تلخصت بالتعطيل والامتناع عن السير في العملية السياسية عام ٢٠٠٥م والامتناع عن التصويت على الدستور بنفس السنة، ثم العودة الى العملية السياسية بعد الاشرط بأن تشكّل لجنة لتعديل الدستور، ثم مقاطعة العملية السياسية عام ٢٠٠٧م، ثم مقاطعة العملية السياسية عام ٢٠٠٩م، ثم طرح إشرطات عديدة في مؤتمر اربيل منها (التوازن) ومنها (حل هيئة اجتثاث البعث) ومنها إعادة دور علاوي بموقع أعلى من موقع رئاسة الوزراء (المجلس الأعلى للسياسات الاستراتيجية)، ثم تم طرح موضوع الفيدراليات، وبعدها تم مقاطعة الحكومة عام ٢٠١١م، وبعد ذلك اندلعت تظاهرات عام ٢٠١٢م وعام ٢٠١٣م^(١) حينها طرحوا شروطاً جديدة وبسقف جديد.

ثانياً: تباين الرؤية لدى الاحزاب السنّية عن شكل الدولة والعلاقة

ان علاقات القادة السنّية بالعملية السياسية يمكن ان يقال عنها علاقات متباينة غالباً فمنهم من يؤمن بوحدة العراق، ومنهم من يريد الفدراليات، ومنهم من يقترب من العملية السياسية، ومنهم من يتبعد عنها، ومنهم من له علاقات حسنة مع بعض القوى السياسية الشّيعية وغير حسنة مع أخرى، اذن لا يوجد توجه موحد لدى الجميع وحتى مواقف القوى السياسية الشّيعية

(١) للمزيد انظر: محمد صادق الهاشمي - القائمة العراقية: رؤية تحليلية - الساقى للنشر - مركز العراق للدراسات - ٢٠١٢م.

هي الأخرى متباينة في علاقاتها مع القوى السنّة السياسيّة، فأى من هذه الاتجاهات تنتصر وتحسم امر السيطرة على الموقف السياسي السنّي وبموجبه تتقرر وتتحدد طبيعة العلاقة مع المكون الشيعي والذي ينعكس على بناء الدولة العراقية.

وقد لوحظ على القوى السياسيّة السنّة بعد عام ٢٠١٣م تفكّكهم إلى ثلاث كتل سياسيّة، وتوزع هذه الكتل على ثلاث قيادات منها تحت خيمة (متحدون) برئاسة النجيفي ومنها برئاسة صالح المطلك ومنها برئاسة علاوي^(١). بل وظهرت إلى الواقع السنّي قيادات وحركات جديدة منها أفرزتها الحركات الشيعية والسياسية، ومنها أفرزتها التطورات الإقليمية ومنهولاء مثلاً خميس الخنجر وغيرهم علماً ان مساحات الكتل الثلاث وغيرها وديموغرافيتها متقاربة جداً يقابل ذلك ان القوى السياسيّة الشيعيّة ايضاً ظهرت فيها ثلاث كيانات وربما اكثر وهي دولة القانون (خط الدّعوة) والمواطن (خط المجلس) والاحرار (خط التّيار الصّدري) وتيار الاصلاح.

من هنا نفهم ان ثمة تباين في مواقف القوى السياسيّة سيكون مؤثراً على تحالفات القوى السياسيّة الشيعيّة - السنّة يتعمق هذا التّباين ويتضح دوره وأثره بمرور الأيام، وتقادم العملية السياسيّة واختلاف المصالح، ويتضح فيما بعد أثره على تغيير خارطة التّحالفات والعلاقات والايديولوجيات ومن المؤكّد لها آثار سلبية على مستقبل مصالح الشيعية، خصوصاً ان الخصوم يستفيدون بقوة من الخلافات في البيت الشيعي كما يأتي، خصوصاً في ظل غياب رؤية موحّدة وكيان شيعي مبني على أسس وقواعد وثوابت، بل جل مواقفهم خاضعة لمصالح الأحزاب واجتهاداتها.

ثالثاً: الكتلة الوسطية السياسية لدى المكون السنّي

قيل ان تباين المواقف السياسيّة للأحزاب السنّة ونتائج هذا التّباين أفرز كتلة تؤمن بالسير قدماً بالعملية السياسيّة يجعل - والأمر مبني على نتائج الانتخابات وما يتمخض عنها في كل مرحلة - بناء

(١) القوائم السنّة التي تشظت عن القائمة العراقية عام ٢٠١٣م هي: ١. متحدون (اسامة النجيفي) ٢. ائتلاف العراقية الموحد

(علاوي) ٣. القائمة العراقية العربية (صالح المطلك) ٤. الجماهير العراقية.

حكومة أغلبية تقي البلاد مشاريع التّقسيم والتّحطيم والتّعطيل، لكن الواقع يفضي إلى ان الواقع السياسيّ العراقي لا يمكن التنبؤ به، وكيف تنمو وتتكامل كتلة وسطية وطنية تريد السير قدما في بناء العراق وترك الخلافات وتعميق العلاقة بين المكونات والأحزاب والإيمان بالدستور والعملية السياسية في ظل أجواء ملبدة بالموت والتفرقة وتضخ الموت والمال والدم والدمار.

رابعاً: - خيارات المكون السني الأربعة

تمكّن بعض السياسيين من الإندساس في الجمهور السّني المتظاهر ليطرحوا أجندة في غاية الخطورة وما زالت الأمور تشتد سخونة كلما سخنت الإجواء إقليمياً وخلال متابعتنا الميدانية وجدنا ان المكوّن السّني في هذه المرحلة وحتى مستقبلاً أمامه خيارات أربعة لا خامس لها تلك الخيارات هي التي تحدد مستقبل السنة وتحدد علاقتهم السياسية والوطنية بالشيعة وتحدد علاقتهم بالتالي بالدولة.

الخيارات السّنية الاستراتيجية:

١. خيار المطالب

بان يكون القصد من تحركهم ومن تظاهراتهم ومقاطعاتهم وضغطهم ان تكون لهم مطالب محددة من إصلاحات إقتصادية وقانونية وسياسية ضمن العملية السّياسية، كما يطالب أبناء الجنوب بأي حق اجتماعي وسياسي وخدمي، وهذا يؤشر ان المكوّن السّني مؤمن بعملية السّياسية وهو في إطارها ويحدود الدّستور، وما ضمنه له ولغيره من المواطنين لهم ثمة مطالب، وحتى لو خرجت مطالبهم نوعاً ما عن الدّستور يمكن علاجها، وحتى لو لم يمكن فان كان هذا هو خيارهم فهذا لازمه انهم يؤمنون بالعملية السياسية، والنظام الذي تعاهد عليه الشعب العراقي في شكل الدولة وطبيعة الدّستور، ولكن لديهم مطالب في هذا الإطار، واعتقد ان نسبة تتجاوز ٥٥٪ من المكون السّني من الذين يتظاهرون أو الذين يعبرون عن سخطهم هم في هذا الاطار، مهما حاول البعثيون والقاعدة والمؤدلجون تغيير بوصلة توجهاتهم السياسية، ونسبة أقل

تردد بين بين، حسب الأمزجة والمؤثرات، ونسبة أقل من ١٠٪ هي النسبة المؤدجلة^(١)، وهذا الأقل قد يكون ١٪ أو أقل أو أكثر، المهم لا يتجاوز الـ (١٠٪) وهم بقايا الطبقة السياسية تاريخياً، والتي تحدثنا عنها والتي استولى عليها وعلى توجهاتها حزب البعث والسلفيين.

٢. خيار الفيدرالية

وقد يكون خيار المكون السني هو الفدرالية ونعتقد جازمين ان المكوّن السني لا يمكن له ان يجمع على امر كهذا، خصوصا ان هذا الخيار يعني اعتراف منهم بانهم الأقلية، فهل يرضى سنة العراق ان يكون مصيرهم السياسي والاقتصادي والعسكري بيد الشيعة وينكمشوا على انفسهم؟ وهل يرضى لهم المحيط العربي هذا الخيار وهو يريد ان يكونوا ضمن المسار العربي الإقليمي، وان يكون وزنهم اكثر من اوزان المكونات الاخرى، ان لم يكن عددا فلا اقل تأثيرا؟ ثم كيف يمكن ان نتصور ان السنة في العراق يتركوا دورهم في رسم السياسة الاقتصادية والاشترك مع الشيعة وسائر المكونات في رسم السياسة النفطية والاقتصادية للعراق ويكتفوا بثمة مبلغ (موازنة فيدرالية) يحدد لهم برلمانا يتلائم مع عددهم الذي يقر ويستقر عليه الامر فيما بعد اسوة بالکرد؟ واعتقد ان الروح القومية العربية التي تطبع عقول السنة في العراق تحول دون هذا الخيار، وإلا لماذا رفضوا الفيدرالية قبل غيرهم عام ٢٠٠٥م واعتبروها تأمر على العراق ووحدته وعروبتة^(٢). المهم ان الحسابات الدقيقة للمكون السني لا تنتهي بهذا الخيار ولا تقبل به .

٣. خيار الانفصال

أو أن يتجه السنّة نحو خيار الانفصال، والأمر لا يمكن تصوره فضلا عن تصديقه لأن ثقافة

(١) السيد ابراهيم الجعفري قناة العربية ١١-٣-٢٠١٣م والسيد نوري المالكي قناة أفق الفضائية ١٨-٨-٢٠١٣م.

(٢) هذا ما صرح به حارث الضاري لقناة الجزيرة الفضائية ٢٤ . ٣ . ٢٠٠٥م، وصرح به طارق الهاشمي لقناة العربية

الفضائية ٢٣ . ١١ . ٢٠٠٥م، وعدنان الدليمي موقع أور ٣٠ . ٧ . ٢٠٠٦م، وخلف العليان موقع الكاشف ٩ . ١٢ .

المكوّن السّني القوميّة العربيّة الوحديّة لا تقبل هذه الأطروحة، فضلا عن عدم وجود مقومات إقتصادية تؤهل السّنة لنشوء هكذا تجربة وكيف ينفصل السّنة ويتركوا نفط العراق وقدراته الهائلة خارج سيطرتهم الجغرافية؛ لأن ٧٠٪ من النّفط حقولا ومكامن وقدرات استخراجية في الجنوب (البصرة العمارة والناصرية).

نعم يتعارض مع هذا الأمر أمور عديدة تحول وتقف موانع دون طرحه وتحقيقه وهي:-
منها: ان هذا الامر لا يمكن قبوله إقليميا فان الدول العربيّة لا تقبل للسّنة العراقيين - وهذا ما تؤكده علانية مقولاتهم ومواقفهم وتصريحاتهم الآنفة - إلا ان يكون العراق موحدا، وان مفهوم الوحدة الذي يطرحه العرب من المحيط الإقليمي هو ان يكون العراق محكوم لمكون واحد دون غيره وهذا ما سار عليه الواقع السياسي العراقي عقودا وقرون.

ومنها: ان الانفصال ليس بصالح الجغرافيا السياسية السّنية لانهم فضلا عن فقدانهم الجغرافيا الاقتصادية لوقوع اكثر ابار النفط في الجنوب، فان الجنوب والوسط الشيعي سوف يكون فاصلا بينهم وبين الدول الخليجية، ولأن المنافذ البحرية التي تربط العراق بمحيطه الدولي وهي منافذ وحيدة تقع ضمن الجغرافيا الشيعية ان صح التعبير تكون تحت تصرف ويد المكون الشيعي.

ومنها: ان الموقف الدولي بما فيه موقف الولايات المتحدة الأمريكية لحد الآن غير محسوما وان كان مشروع جوزيف بايدن^(١) قريبا من هذا الطرح وهذا الخيار ولكن في ظل نشوء وتنامي دولة اراهبية لـ (داعش) لا يمكن ان نتصور ان الموقف الأمريكي يقبل بنشوء دولة سنية تسيطر عليها فيما بعد القوى الإرهابية السلفية والإخوانية لا يمكن ان نتصور هذا الافتراض بقبول أمريكا به وهي جربت الإخوان المسلمين المصريين ثم اسقطتهم بنفسها ومكنت السبي سي والعسكر منهم.

(١) طرح نائب الرئيس الأمريكي جو بايدن عام ٢٠٠٧م مشروع اقامة ثلاث فيدراليات في العراق، كردية وشيعية وسنية، وقد عرض هذا المشروع على مجلس الشيوخ الأمريكي وتم التصويت عليه بنسبة ٥٧٪، فقد علقوا عليه انه غير ملزم مع ان قانون تحرير العراق المشرع عام ١٩٩١م الذي تم بموجبه دخول القوات الأمريكية إلى العراق عام ٢٠٠٣م ايضا غير ملزم.

ومنها: ان إعلان الانفصال للسنة معناه إعداد الأجواء قويا للشيعه ان يعلنوا دولة شيعية لهم ويتحمل المسؤولية حينها السنة.

وعليه ان هذا خيار لا يمكن الذهاب إليه من قبل المكون السني لعدم وجود فرصة لنجاحه لا ثقافياً ولا اقتصادياً ولا سياسياً ولا استراتيجياً ولا أمنياً ولا أي بعد خرا اقليمي كان او دولي

٤. خيار حكم العراق لوحدهم

واما ان يكون خيارهم العودة لحكم العراق على ضوء الخلفيات التاريخية التي يؤمن بها البعض منهم و نعتقد ان التحوّلات السياسية في العراق وبناء دستور حاكم على العملية السياسية لا يسمح بالتحكم في القرار من اي جهة خصوصا ان العملية السياسية وضعت صهومات امان تمنع التلاعب والقفز على الواقع السياسي الجديد او السعي لانقلابات عسكرية او غير ذلك و التي تنتهي بتهميش مكّون او استبعاده.

وعليه في ظل الخيارات المتقدمة وفي ظل المعوقات في العلاقات وطبيعة مجريات الامور في كل ماقدمناه نعتقد ان طبيعة العلاقة بين المكون السني والشيعي تبقى اسيرة التدخل الخارجي وتأثيرات حزب البعث والقوى السلفية المتطرفة، ويتج عن هذا اشكالات عديدة لا يمكن تجاوزها بيسر مهما كانت الاجتهادات ومهما امتد الزمن، لكن لا يصل الامر بالعملية السياسية إلى التوقف؛ لأن وضع الشيعة في دولة العراق - وعلى ضوء المعطيات التي قدمناها - فيه من القوة بما يمكنه من السير بالعملية السياسية كما يمكنه ان يؤسسها.

ولكل ما تقدم دخل في رسم طبيعة العلاقة بين المكونين السني والشيعي، ولكن لأن الموقف السياسي السني تحكمه اتجاهات وخيارات وايدولوجيات متعددة ويقع تحت تأثيرات عدة فان العلاقة بين المكونين هي الأخرى تبقى محكومة لهذه الاتجاهات والخيارات والمؤثرات، وان انتصار اي خيار هو من يقرر مصير العلاقة.

مبررات الدّاعين الى إقليم سنّي

فمن بين دوافع ومبررات دعاة الإقليم للمكوّن السنّي ما يمكن حصره بالتّالي:
 أولاً: إن إقامة إقليم للسنة في المنطقة الغربية يحدّد من سطوة الحكومة التي أصبح متيقنا أنّها لن تخرج رئاسة جانبها التّنفيذي عن شخصية شيعيّة، خاصّة بعد فشل سيناريو الولوج من خلال شخصية شيعيّة تقود السنة عبر القائمة العراقية، وهي محاولة من الصّعب جدّاً أن يتمّ تكرارها في المستقبل المنظور^(١)، الإقليم كما يرى هؤلاء سيكون ضماناً لحقوق السنة العرب، وحفظاً لكرامتهم ودرءاً للممارسات التي يقال إن الحكومة تمارسها ضدّهم، انطلاقاً من رغبة في تهميشهم وإقصائهم.

ثانياً: إن إنشاء إقليم سنّي يؤمّن وجوداً لكل التّشكيلات والجهات الفاعلة على السّاحة السنّيّة، بعيداً عن محددات الدّستور المركزي، وبشكل خاصّ حزب البعث والجماعات التّكفيرية. ولهذا فمؤيّدو هذه الجماعات يلبّون اليوم على إقامة هذا الإقليم. وقيل ان محمود المشهداني له حديث بهذا الصّدد لايجاد ملاذ آمن للبعثيين الهاريين من العراق بعد تأزم أوضاعهم في العالم العربي إثر الرّبيع العربي^(٢).

ثالثاً: الإقليم سيوفّر للأحزاب الإسلامية السنّيّة فرصة انطلاقة جديدة بعد ما مُنيت به من خسارة واضحة أمام القوى ذات الطّابع العلماني التي جمعت برعاية إقليمية تحت مسمّى القائمة العراقية. للإقليم أن يعيد تشكيل الحالة السّياسيّة، وخلق توازنات جديدة، تمنح لمن اختنقوا في الدائرة الوطنية الأوسع أن يتنفسوا عبر دائرة الطّائفة الضّيقة.

رابعاً: الوضع الإقليمي ومتغيّرات ما بعد الرّبيع العربي عززت هي الأخرى من الدّفع باتجاه خيار الإقليم، ويراهن الدّاعون إليه على الدّعم السّياسي والإعلامي والاقتصادي الذي يمكن أن يتوفّر لهم من قبل أنظمة المنطقة بدءاً من تركيا وصولاً إلى قطر، ومروراً بالسّعودية. فليس خافياً

(١) تصريح قريب من هذا ادلى به اسامة النجيفي لقناة الجزيرة ٨/٤/٢٠١٣م.

(٢) مصادر خاصة لمركز العراق للدراسات. ٢٢ - ٣ - ٢٠١١م.

أنَّ العراق لم يستطع بعدَّ العودَة إلى المحيط العربي بفاعلية نتيجة رفض الدَّول التي باتت متحكِّمة بالجامعة العربية والتي ترفض عودة العراق، ودعم استعادة مكانته في ظل ما تراه عدم تكافؤ في صناعة القرار بين السنة والشيعة، وأنَّ الشيعة هم من يحكم البلاد، أنَّ وجود إقليم سني سيشح فرصة التَّعامل معه على أساس أنه وريث العراق القديم صاحب الوجه القومي العربي الذي يقف إلى جانب المعسكر السني الإقليمي بوجه إيران.

خامساً: القوى والشخصيات السياسيَّة والعشائرية التي تدعم فكرة الإقليم ترى أنها ستعزز من مكاسبها السياسيَّة والاقتصادية في حالة إنشائه، وربما يتكئ هذا التَّصوُّر على وعود من جهات خارجية تراهن عليها هذه الشخصيات^(١).

سادساً: هناك رأي لجزء من الشَّارع السني، بل والعراقي عموماً يرى أنَّ إنشاء الأقاليم بل وحتى التَّقسيم الفعلي هو خيار أفضل من السير باتجاه المجهول، ونشوب حرب أهلية.

دوافع وهبورات الرِّفض للفريق الآخر

أولاً: إنَّ الإقليم لن ينهي المشاكل القائمة مع المركز، فهو فكرة دستورية تستمد شرعيتها من مواده التي تلزم بصلاحيات معيَّنة للإقليم، وصلاحيات أخرى سيادية للمركز، والكثير مما يُدعى حلُّه عبر الإقليم لن يتحقق لاصطدامه بعقبات دستورية وقانونية. بل أكثر من ذلك له أن يزيد من حدَّة الصِّراعات عبر فتح ملفَّات خلاف جديدة، وبالتالي يرون على عكس الطَّرف الأوَّل أنَّ الدَّهاب باتجاه الإقليم السني مؤداه إشعال الحرب الأهلية وليس منعها.

ثانياً: الإقليم سيوفِّر فرصة عودة القوى المتطرِّفة (حزب البعث والقاعدة) وفرضها لإرادتها على المجتمع السني، التَّشدد الدِّيني الذي تنتهجه القاعدة لا يتناسب و التوجُّه العلماني الغالب على المجتمع السني القبلي الذي يجعل الدِّين واحداً من بين مرجعيات أخرى، وليس هو المرجعية الوحيدة لهم.

(١) مجموعة الأزمات الدولية - من بكلماتهم انفسهم: قراءة في التمرد العراقي. تقرير الشرق الأوسط رقم (٥٠) - ١٥

ثالثاً: إن المحافظات التي يراد إنشاء إقليم لها هي محافظات فقيرة من ناحية الموارد، وستبقى تعتمد على ميزانية المركز، وما يخصصه لها، ولا يخفى أن انكفاء السنة على إقليمهم سيضعف نفوذهم في المركز بطريقة أو بأخرى، ولا يمكن مقارنتهم بوضع الأكراد، فطوال السنوات الماضية كان ما تحصل عليه القوى السنّية يقع جزء غير قليل منه في خانة استرضائهم، وضمن محاولات إشراكهم بفاعلية في العملية السياسيّة، حفاظاً على وحدة البلاد، وبعد انعزالهم في إقليم لا يبدو ثمة موجب لإتباع نفس سياسة الاسترضاء السابقة.

رابعاً: إنَّ عدم تحقيق الطّموحات التي بُني على أساسها الإقليم، والحسابات الخاطئة لقدرته على تحقيقها سيدفع إلى خطوة التّقسيم.. مضافاً إليها عوامل عديدة معروفة ستعزز من واقع أن تقسيم البلاد سيبدأ من إنشاء إقليم تحت عنوان طائفي كما هو مقترح.

خامساً: ان بعض الأحزاب السنّية ترفض الفيدرالية لأنها تعني الاقرار ضمناً بأنهم الأقلية، وهم لا يقولون بهذا بل يقولون العكس من ذلك ويرون أنّهم الأكثرية^(١)، ويترتب على هذا (فيما لو تحققت الفيدرالية) الأمور الكثيرة وهي لوازم الفيدرالية، منها ان تكون حقول النفط الجنوبي التي هي عماد الاقتصاد العراقي بيد الشبيعة، ولا دخل لهم (السنة) في رسم السياسة النفطية للبلاد، بل هم معنيون فقط بحصّتهم من الموازنة الاتحادية على غرار مايفعل الكرد، وايضا من لوازم ذلك ان يكون مطالبتهم بالفدرالية الإقرار للشبيعة بأنهم هم الأكثرية، وان إدارة البلاد بيدهم إلى آخرة من الأمور التي لا يقولون بها لحد الان، وهي التي رفعت الصّوت المعارض للفيدرالية في الإقليم السنّي.

يمكن القول إنه برغم أن الصّوت الأعلى ضجيجا هو صوت أولئك المنادين بالأقلية والتّقسيم خلال الفترة الأخيرة، إلا أنّ قطاعات سنّية واسعة لا تزال ترفض ذلك. ومع هذا فمن المشكوك فيه أن تستطيع الجمعية الإعلامية تحويل الرّغبة إلى حقيقة على الأرض إلا بتوافر

(١) ادعى ذلك احمد أبو ريشة من قناة البغدادية ٣-١٢-٢٠١٢م وادعى ذلك إسامة النجيفي في قناة الجزيرة ٢٢-١٢-

عوامل تتأزر فيما بينها لخلق جوٍّ لا يمكن احتمال تبعاته، وهذه العوامل تتنوع بين السياسي والأمني، والتدخلات الخارجية.

وأيا كان الحال فتهممة كتقسيم البلاد ستبقى لصيقة بالشيعة العراقيين فترة طويلة، سيجاهد خلالها الشيعة من جانبهم بالحفاظ على وحدة التراب العراقي، فحتى إذا ما كان الإقليم خياراً سنياً مجمعا عليه، وتحوّل إلى واقع فإنه سيتمّ عنونته في الذاكرة السنية على أنه بفعل الحكومة العراقية الشيعية التي يُطلب منها أن تقدّم سلسلة لا محدودة من التنازلات كي تُبقي القوى الممثلة للسنة على استعداد للسكوت عن فكرة الإقليم.

وبالإجمال ان اطروحة الفيدرالية السنية هي الأخرى رؤية نجدها تنعكس على العلاقة الشيعية السنية سلبا وربما ايجابا، المهم انها احدى المؤثرات في هذا الصدد، ونهاية القول ان الاطروحة والجهة التي تنتصر في المكون السني هي من يحدد العلاقة للمكون السني مع الشيعة.

العلاقات الشيعية الكردية

يمكن اعتبار العلاقات الشيعية الكردية النموذج الجيد في العلاقة بين المكونات السياسية والاجتماعية في العراق، فعلى الصعيد الاجتماعي يشعر الشعب الكردي كما هو الشيعي أن ما مرّ به الشعبان من مآسي وحروب ودماء بسبب الانتماء العرقي والمذهبي يعدّ من العوامل المشتركة التي تجمع كلا الشعبين وتوحد مصيرهم مستقبلاً، كما وحّدته في ما مضى، وقد يجد الأكراد في اعماق ثقافتهم السياسية وتوجهاتهم العاطفية أن موقف مرجعية النجف منهم في الدفاع عنهم وحرمة قتالهم بالفتاوى الصادرة من الإمام محسن الحكيم أمراً لا يمكن لهم أن يتجاوزوه جيلاً بعد جيل على اختلاف توجهاتهم السياسية^(١)، وقد لاحظنا عملاً أن الكرد في موقفهم السياسي يثمنون دور المرجعية التاريخية ويحرصون على احترام المرجعية والوقوف عندها، وقد عبّروا كثيراً عن رؤيتهم واعتقادهم في أن المرجعية صمام أمان العراق مع أنهم تنطبع توجهاتهم بطابع العلمانية^(٢)، ولا يوجد أي قول وموقف ناقض الأكراد فيه حقيقة احترامهم للمرجعية.

فالأكراد يشعرون أنهم مضطهدون من قبل نظام البعث بسبب انتمائهم القومي، والشيعية يشعرون كذلك بسبب انتمائهم المذهبي، كما وأن الظالم لكلا الشعبين هو نظام البعث والطبقة التي أشرنا إليها آنفاً، فأوجدت هذه المظلومية حالة من التوحد والتعاطف بينهما وربطت مصيرهما قبل وبعد ٢٠٠٣م، وخلقت بينهما قواسم مشتركة موحدة انعكست على العملية السياسية وعلى ثوابتهم في بناء الدولة وطبيعة النظام السياسي.

كما أنه لا توجد داخل المحافظات الشيعية والكردية المشتركة حالة من الاحتكاك الاجتماعي السلبي الذي ربّما يولّد حالة من التنافر والتخاصم، إذ أن محافظات الكرد غير متجاورة مع

(١) جريدة لواء الصدر - نص اللقاء مع السيد محمد باقر الحكيم ٢٠٠٠ - ٢٠١١م.

(٢) نص تصريحات مام جلال قناة الحرة الفضائية ٢٢ - ١٠ - ٢٠٠٧م، ولقاء خاص لمركز العراق مع محمود عثمان، أما

الأستاذ مسعود فانه الآخر له تصريحات بهذا، الصدق قناة السومرية ٨ - ١٢ - ٢٠٠٨م.

المحافظات الشيعيّة، وعليه ففي الوقت الراهن، وتاريخياً لا يوجد أي خلاف بين هذين المكوّنين أو تركة من تاريخ دموي أو غير ذلك، وعكس ذلك بالنسبة للمحافظات السنية إذ ان التجاور بين تلك المحافظات وحاكمية الطبقة السنية عبر خمسة قرون تاريخياً أوجد حالة من التنافر.

كما ان عدم التجاور جغرافياً بين المكوّنين حال دون نشوء الازمات المشابهة للازمات التي تحكم المكون السني والكردي والاختلاف على بعض المناطق المختلطة، أو المتنازع على حدودها الإدارية، فضلاً عن وجود قيادات بعثية سنية مسؤولة عن تلك المناطق المختلطة، أو حتى المحافظات السنية، وكذلك فإن قيادات الجيش العراقية والتي قادت المعارك مع الكرد أو التي قتلهم في الانفال وحلبجة أغلبهم من المناطق السنية كما يقولون هم^(١).

وما يقال على الصّعيد الاجتماعي والجغرافي يقال على الصّعيد السياسيّ، بل ان ما ذكرناه على الصّعيد الاجتماعي كان من جملة أسباب تحالف القوى الشيعيّة مع القوى الكردية، سواء في مرحلة مقارعتهم لنظام البعث وبعد سقوطه، كما ان مواقف المرجعية الدّينية في النّجف الأشرف واصدراها فتاوى تحرّم مقاتلة الكرد زمن حكومات البعث^(٢) يعدّ من العوامل المهمّة في إيجاد حالة من التّوحد والتعاطف ما بين القوى السياسيّة الكردية مع القوى السياسيّة الشيعيّة، هذا التعاطف دخل في خزين العقل الباطني للشعب الكردي، فصارت ثقافة المكوّن الكردي (السياسيين منهم وغيرهم) ميّالة الى الشيعة والى مرجعيتهم، كما وأنّ احتضان الجمهورية الإسلامية في إيران لقوى المعارضة الشيعيّة والكردية ولّد حالة من الاطمئنان لدى السياسيين الكرد بأنّ تكون القوى السياسيّة الشيعيّة الحليف الاستراتيجي للكرد، وقد نقل عن السيّد محمد باقر الحكيم رحمته الله انه كان دائماً يقول (ان الكرد يعدون الحليف الاستراتيجي للشيعة)، طبعاً للأسباب التي

(١) مجلة سردم الكردية . العدد (٢) سنة ٢٠٠٧م . ص ٢٤.

(٢) اشارة الى نص فتوى الإمام محسن الحكيم بتحريم قتال الكرد نص الفتوى منشورة في مجلة الموسم العدد ٤٥

ذكرناها انفا^(١).

ولهذا كانت العلاقات السياسية بين المكونين الشيعي والكردي هي النموذج الذي تسعى كل الأطراف الأخرى أن ترتقي بمستوى علاقاتها إليه، فبعد سقوط النظام كان للتحالف الشيعي الكردي دور كبير في تعجيل حركة العملية السياسية والإسراع في بناء مؤسسات الدولة، وكتابة دستور دائم للبلاد، رغم صعوبة المعترك السياسي والظروف الأمنية المتعثرة فضلا عن هيمنة الإحتلال الأمريكي.

إن الانسجام بين المكونين السياسيين الشيعي والكردي ينطلق من عدم وجود تقاطعات سياسية في مختلف القضايا الاستراتيجية بين الطرفين، إلا ان هذا لايعني عدم وجود نقاط خلاف واختلاف قد تؤدي هذا النقاط إلى تجذير الهوة او تطوير العلاقة لان الامر رهين بمدى تفهم المكونين لطبيعة التحديات التي تواجههم وسبل الحل، فالکرد يريدون من خلال المشروع السياسي تحقيق عدّة مطالب تعدّ ثوابت أساسية لمطالباتهم ولها اثر في مستقبل علاقتهم بالشبيعة من أهمها:

أولاً: الكرد يريدون إدارة الإقليم من قبل الحكومة الكردية دون تدخل الحكومة الإتحادية وهذا يعد ثابت أساسي يناضل من اجله الكرد.

ثانياً: تعدّ قضية كركوك من الركائز الأساسية في المطالب الكردية، وأن كركوك تعدّ قدس الأقداس بالنسبة للکرد، حسب التعبير السيد جلال طالباني. لما تمتلكه من خزين نفطي هائل^(٢).

ثالثاً: قانون النفط والغاز يعدّ الركيزة الاقتصادية والتي يتوقّف عليها تنفيذ كل المشروع الكردي وطموحاتهم سواء في الإدارة المحلية أو تنمية الإقليم، أو حتى الاستقلال كحللم كرديّ مستقبليّ، ولهذا يريد قادة الكرد أن تعطى صلاحيات واسعة للإقليم في إجراء عقود الاستثمار مع

(١) مجموعة مؤلفين - أبحاث: المؤتمر الثاني لإحياء التراث الفكري والعلمي للشهيد آية الله السيد محمد باقر الحكيم - مؤسسة تراث الشهيد الحكيم - النجف الاشرف - ٢٠٠٧م.

(٢) دهام محمد العزاوي - الإحتلال الامريكي للعراق وأبعاد الفيدرالية الكردية - الدار العربية للعلوم ناشرون - ط١ - ٢٠٠٩م - ص٦٠ - ٦٧.

الشركات النفطية، وكذلك في التصدير أو ما شابه ذلك.

رابعاً: يريد الأكراد فكّ الاشتباك الحاصل بين بعض المحافظات التي حاول نظام البعث أن يتلاعب بالتركيب الديموغرافية لها، والتي يتواجد فيها خليط اجتماعي بين المكونات الكردية والسنية، ومنها على سبيل المثال مناطق خانقين ومنبلي في ديالى وبرطلا وسهل نينوى في الموصل، وغيرها من المناطق في صلاح الدين والكوت حسب المادة ١٤٠ من الدستور العراقي لسنة ٢٠٠٥م^(١).

خامساً: يؤكّد الأكراد على حقّهم في تقرير المصير متى ما شأؤوا، وهذا ما أكّدوه في الدّستور الخاص بهم.

سادساً: أنّ الأكراد يريدون أن تكون لهم حرية اجراء العقود مع الشركات النفطية العالمية، وقد أجرت ثمة عقود إلاّ أنها تعثّرت بسبب رفض الحكومة الإتحادية، والأمر خاضع للجدل لحدّ الآن في المفاوضات التي اجراها الإقليم مع عدد من الشركات مثل شركة توتال^(٢) وشركة اكسون موبيل^(٣) وشركة شيفرون^(٤).

هذه أهم الثّوابت الكردية في المشروع السياسيّ العراقي، في المقابل لا يعارض الشيعة أغلب

(١) جاريت ستانسفيلد، التوصل الى التوازن خطر: السياسة الكردية في عراق ما بعد صدام، في: د. فالح عبد الجبار وهشام داود (محرران) الاثنية والدولة: الأكراد في العراق وايران وتركيا، ترجمة عبد الاله النعيمي، بغداد وبيروت، مركز الدراسات الاستراتيجية، ص٤٢٧-٤٢٩.

(٢) وهي شركة فرنسية، وهي واحدة من اكبر ست شركات عالمية مقرها الرئيس في فرنسا تاسست عام ١٩٢٤م والشركة يعمل فيها ٦٩ موظف ولديها عائد فاق ١٣٠ مليار عام ٢٠٠٧م (عن الموسوعة العالمية ويكيبيديا).

(٣) وهي شركة أمريكية متعددة الجنسيات ولديها اكثر من ٨٢ موظف في جميع أنحاء العالم، وقد حققت أرباح في عام ٢٠٠٨م قدرت ب(٣٧) مليار دولار (ويكيبيديا).

(٤) شيفرون، وهي شركة أمريكية متعددة الجنسيات مقرها كاليفورنيا يعمل فيها ١٨٠ الف موظف، وتشارك في مجال الغاز والنفط وصناعات الطاقة الحرارية، بما في ذلك الاستكشاف والإنتاج والتكرير والتسويق وغير ذلك، وتعتبر شركة شيفرون وعلى مدى الخمس سنوات الماضية واحدة من اكبر ست شركات عالمية في مجال النفط، وهي اكبر شركات امريكا النفطية، وتحتل التسلسل رقم ٥ في امريكا (ويكيبيديا).

هذه النقاط الكردية، لأنها لا تهدد وجودهم من جهة، ولا تتقاطع مع مصالح الشبيعة في العراق، لعدة اعتبارات أهمها:

أولاً: ان اعطاء حقّ الكرد في إدارة الإقليم لا يؤثر على الوجود الشيعي في الحكومة الاتحادية ولكنهم عارضوا ما يمس الأسس الوطنية العامة.

ثانياً: ان قضية كركوك، وحقّ التطبيع فيها بالإضافة إلى كونها حقّ دستوري يجب أن يحترم من قبل الشبيعة، فانها على جميع الأحوال لا تؤثر على الوجود الشيعي السياسي والاجتماعي، اما الاجتماعي فانّ مكونات كركوك هي خليط من الوجود الكردي والعربي السني والتركماني، وأن كركوك اذا تمّ الاستفتاء عليها فهي اما أن تذهب الى إقليم كردستان او تبقى ضمن المركز. ولكن ستدخل ضمن الحسابات السنوية السياسية والاجتماعية، ثمّ ان احتمالات إقامة إقليم سني في المنطقة الغربية يعني بالضرورة ستلتحق كركوك بهذا الإقليم السني ممّا يعطي الإقليم العربي السني بعداً اقتصادياً مضافاً الى الابعاد الجيوسياسية الأخرى لوجود النفط فيها، وفي جميع الأحوال فان الشبيعة لا يدخل في حساباتهم من ضمّ كركوك إلى أي إقليم شيء، بل ربّما ضمّ كركوك إلى الإقليم الكردي أفضل بكثير للشبيعة من ضمّها إلى الإقليم السني المفترض لاعتبارات سياسية مختلفة.

ثالثاً: اما بالنسبة إلى مطالبة الكرد بفكّ الارتباط بين بعض المحافظات التي حاول نظام صدام أن يغيّر من تركيبها الديموغرافية او التبعية الإدارية لتلك المناطق فمن المؤكّد انّ المكوّن الشيعي لا ناقة له ولاجل من تلك المطالب، وهي لاتعدو إلا ان تكون صراعاً كردياً - سنياً في جميع الأحوال، بالإضافة الى ذلك فانّ نتائج هذا التطبيع سيكون لصالح المكوّن الشيعي بقدر ما لصالح المكوّن الكردي، لان الفقرة باء من المادة ١٤٠ من الدستور تؤكد أن التطبيع سيكون في جميع المناطق المتنازع عليها، وأنّ هناك مناطق شيعية استطاع صدام ان يلحقها بمحافظات سنية؛ مثل منطقة النخيب، وحتى مناطق الدجيل، وبلد اللتين كانتا جزء من محافظة بغداد، وأنّ التطبيع اذا ما حصل سيكون في جميع المحافظات ولجميع المناطق المتنازع عليها، ومنها المناطق الشيعية

الملتحنة بالمحافظات السنية^(١).

رابعاً: أمّا قضية تقرير المصير بالإضافة الى كونها مطلب غير دستوريّ وافتراضيّ وغير واقعيّ على المستوى المنظور، لاعتبارات سياسية وإقليمية ستمنع الأكراد عن الانفصال، رغم ذلك فإنّه لو حصل مثل هكذا انفصال فإنّ العراق سيقوده الشيعة بامتياز كون نفوس العراق سيمثّل الشيعة فيها نسبة ٨٠٪ من السكّان وربّما أكثر في مدنها، وأنّ ثروات العراق ستكون جميعها في المحافظات الشيعية، وعندها سيكون الشيعة أصحاب القرار السياسيّ كما هم أصحاب القرار الإقتصاديّ^(٢).

وهنا ملاحظة في غاية الأهمية نوّد أن نوّكدها وهي أنه اذا كان المجتمع الكرديّ يخبّرن في ذاكرته الموت والقتل والتشريد من الأنظمة المحسوبة على المكوّن السنيّ، ممّا ولد حساسيات عالية بين المكوّنين فضلاً عن الحساسيات الجديدة فيما يتعلّق بكروك والمناطق المتنازع عليها وغيرها، فإنّ المكوّن الكردي لا يخبّرن في ذاكرته شيئاً سلبياً وموقفاً دمويّاً ولا خلاف وصراع دموي واعدام وقتل وتشريد وقتل بالأسلحة الكيماوية مع الشيعة في العراق - كما قلنا - وهذا يوحد مصيرهم مهما اختلفوا.

مضافاً إلى ان الكرد لا يوجد لهم أي منفذ استراتيجي إقليمي وقومي وجيوسياسي غير الشيعة مما يجعلهم في ظرف لا خيار لهم غير السير قدماً بتحالف مع الشيعة العراقيين^(٣).

في كل المواضيع التي تقدمت لا يمكن للشيعة ان يتفردوا بالحلّ في ما يخص المشاكل مع المكون الكردي رفضاً او موافقة، بل جميع الحلول تمرر من خلال الدّستور، ومن خلال البرلمان، وتشريك جميع القوى السياسيّة، بالتالي ليس من مصلحة الشيعة في العراق اتخاذ أي موقفٍ منعاً

(١) د. علي عبد الامير الكعبي، التوزيع الجغرافي والسكاني لمدينة كركوك عبر التاريخ، مركز العراق للدراسات، ط١، ص١٥.

(٢) ايمن ابراهيم الدسوقي، هل التومية الكردية انفصالية، دراسة حالة كردستان العراق، مجلة المستقبل العربي، عدد ٣٧٥، تشرين الثاني ٢٠٠٨م، ص١٤٢.

(٣) جوست هيلترمان، مستقبل الأكراد في العراق، في:

أو إعطاء مع الأكراد ليضرّوا بالعلاقات المتينة بين المكوّنين.

بل لا بد من إشعار الكرد أنّ الحلول ليس بيد الشبيعة وحدهم، بل لا بد من إجماع وطني تشترك فيه جميع القوى، لأن المنع يوقعهم في دائرة الخلاف، والمنع يوقعهم في دائرة التفريط والخيانة وغير ذلك، فلا بد أن تساوق خطواتهم خطوات الجميع.

ولا يغيب عن القوى الشيعية امر مهم له مدخلية حساسة في رسم طبيعة العلاقة بين المكوّنين؛ وهو ان الأحزاب الكردية هي الأخرى تعاني من التشظي (الاتحاد الوطني الكردستاني والديمقراطي الكردستاني والتغيير والأحزاب الإسلامية وغيرها)، والخلافات الداخلية هي الأخرى تؤثر في مستقبل العلاقات فتخفض من مستوى المطالب الكردية وتؤجل بعضها وتغير أخرى مهما حاول الإستاذ مسعود ان يكون القرار الكردي الاستراتيجي بيده ومهما حاول الكرد ان يكونوا موحدين في الاستراتيجيات، وقد أكدت الأحداث ومجريات الأوضاع السياسية انهم ليس على نمط واحد في التعاطي والتعامل مع القضايا السياسية الداخلية والخارجية وفي ما يتعلق بالنقاط المرتبطة مع الحكومة الإتحادية^(١).

(١) www.moqatel.com/openshare/behoth/siasia%akrad/sec%odc_cut.htm.

علاقة الشيعة العراقيين بالمذاهب والأقليات

يتمتع العراق بتنوع في الأديان والمذاهب والقوميات بما لا نكاد نجد له نظيراً في كثير من البلاد العربية، ولاشك أن هذا الحشد من الأقوام والطوائف المختلفة في أديانها ومعتقداتها وثقافتها لا بد أن يكون له آثاره وتنتائج، ومن بين هذه النتائج والآثار تبرز نفس قراءة الواقع وتحليله بما تحمله من اختلافات في وجهات النظر، حيث تراوح الطرح بين المثالية والجدل الانتمائي، أي بين من ينظر إلى أن هذا التعدد كونه يتبلور كحالة إغناء ومثلاً مشتهراً في التعايش بين الفئات المتنوعة، وذلك الذي يرى فيه جدلاً مستمراً لا ينتهي بين هويات غير متجانسة، الأمر الذي قاد إلى ضياع الهوية الوطنية الجامعة أو بالأحرى أنها هوية مزيفة غير موجودة أصلاً. بعبارة أخرى أن هناك من ينظر إلى الأمر نظرة متفائلة ترسم لوحة وردية ويتغنى بتاريخ رائع ومدهش في الإخاء والتوادد بين المكونات العراقية وفي المقابل ثمة من يرى الأمر على غير ذلك ويشير إلى أن الحقيقة التاريخية تنطق بلسان حاد بأن العراقيين لم يعرفوا يوماً من الأيام كيف يتقبل أحدهم الآخر وما مسألة بقاء بعض الأقليات في العراق إلا لظروف معينة ومنها: أن هذه الأقليات قد اختارت العزلة والانغلاق على نفسها. والحقيقة أن كلا الرأيين فيه نحو من الإفراط والمبالغة. فبعض مراحل التاريخ تؤيد القول الأول تأييداً واضحاً وبذات القدر تؤيد مراحل أخرى القول الثاني. فالعراقيون تعايشوا وتقبلوا هذا التنوع فيما بينهم ولكنه لم يكن حالة مطلقة مؤبدة فهي تظهر بجلاء حيناً وتختفي حيناً آخر. وثمة شواهد تاريخية عديدة تشير إلى حالة الصّراع والتناحر بين أكثر من طرف على امتداد الرقعة الجغرافية لما يسمى بالعراق انذاك.

كان الشيعة طرفاً مميزاً في هذه الظاهرة على مرّ التاريخ الإسلامي والغريب أنهم في أغلب تلك المراحل والحقب مثلوا الطرف المضطهد الطرف الذي يكابر من أجل الدفاع عن نفسه وحقه في الوجود والبقاء والانتفاء إلى هذا البلد. إن تقييم العلاقة مع الآخر لا يمكن أن تنأى عن تحليل فلسفة هذا التعامل في نسق ومنظومة الفكر والثقافة للطرف المعني. فحيث يراد الوقوف

على نظرتة تجاه الغير لابد من الوقوف على الأفكار والمعتقدات التي يؤمن بها ويتبناها. وفي الحالة الشيعية فإن من صلب العقيدة الإمامية ومن زاوية كونها عقيدة دينية هو تعاملها الحذر والمرن مع قضية الإيمان والكفر. إن الفكر والفقه الشيعي حددا للإيمان مساحة ضافية تشمل كل من نطق بالشهادتين ولم ينكر شيئاً من ثوابت الإسلام الأساسية، ومثل هذه المساحة لا يمكن مقارنتها بغيرها مما هي أضيقت لدى كثير من المذاهب الأخرى حيث يكفي حلق اللحية أو لبس الجينز ليكون الإنسان كافراً، وقلما يحظى المتبع بفتوى عالم شيعي تحكم بتكفير فئة أو فرد كما نراه لدى غيرهم حيث يكون التكفير مرادفاً لمفاهيم أخرى مغايرة، إن الفقيه الشيعي في أغلب الأحوال إذا أراد إصدار فتوى بحق شخص أو مجموعة فإنه يميل إلى القول بفسقه وانحرافه وهو عكس ما يدأب عليه فقهاء آخرون من مذاهب مختلفة بالقتل والتمثيل به، والشيعي العراقي بفعل كونه عانى من الاضطهاد والتهميش انطوت سيكولوجيته على طابع خاص يدفع به إلى التعاطف مع الأقليات التي تعاني الاضطهاد والتهميش هي الأخرى^(١). إنه ببساطة بريء من عواقب السلطنة لأنه لم يمارسها يوماً ما بصورة مباشرة؛ ولذلك فلم تسهم في تشكيل قناعته ورؤاه بما يوافق الروح الحاكمة المتسلطة، لقد تعود على أن يكون معارضاً للطبقة السياسية حتى تلك التي بنت عقيدته في بعض الأحيان ورفعت شعاراته على الساحة السياسية، وهذا يفسر بقدر أو بآخر الرغبة في الابتعاد عن السياسة في العصور المتأخرة إلا بعد أن فرض عليه الواقع التزامات دخلت ضمن النطاق الشرعي وأوجبت عليه الانخراط في أروقة السياسة^(٢).

إن التدليل على حقيقة التسامح الشيعي مع الآخر المذهبي والدني يتخذ شكل القراءة التاريخية للفترات التي كانت بعض السلطات متمية إلى مذهب الشيعة أو تدعي هذا الانتماء هي الحاكمة والمتنفذة ولا بد أن تتيح للشيعة قدراً وافراً من الحرية ولدينا في الأمر عدد من النقاط وهي:

(١) د علي رافت علي - سايكولوجية شيعة العراق وتأثيرها بالموثوث الحسيني - دار الطليعة - بيروت - ٢٠٠٢م - ص ٧٦.

وانظر بعض من هذا المفهوم يؤكد الورد في لمحات ج ٥ - ص ١٥١.

(٢) علي المؤمن - سنوات الجمر - بيروت - ٢٠١٠م - ص ٢٥٥.

أولاً: نرى في العهد البويهي على سبيل المثال أن السّنة لم يعانوا من الطّروف التي عانى منها الشّيعة حين كان الحكّام من المذهب السّني. وشكوى المؤرّخين السّنة لهذه الفترة يتمحور حول حرية الآخر لا حرية الذات. إنها معادلة طبيعية - رغم غرابتها - لدى من ترسّخ في وعيه الشعور بالتفوق على الآخر وأحقّيته المطلقة في كل شيء وأولها السّلطة والحكم. لهذا نرى أن المؤرّخين والفقهاء من المذاهب السّنية ينوحون وباء للأسف على الواقع الذي وصل إليه المجتمع البغدادي حيث أظهر الشّيعة طقوسهم بتشجيع من البويهيين. هذا مع أن حرية الشّيعة من جهة في هذا الجانب قيدت أكثر من مرة كالذي أقدم عليه ابن المعلم عام ٣٨٢هـ عندما منع الشّيعة من إقامة المأتم الحسيني وقد أدى قرار ابن المعلم إلى اضطرابات واسعة في منطقة الكرخ الشّيعة ومن جهة أخرى لم يمنع السّنة من ممارستهم لشعائهم الدّينية إلا في حالات عامّة تشمل معهم الشّيعة أيضاً لتلافي التدهور الأمني بفعل الاحتقانات المذهبية، والغريب أن المنظرين لطائفية في العراق لم يحددوا العوامل المنتجة لها بشكل دقيق ويتعمقوا في دراسة جذورها التّاريخية والاجتماعية وتناولوا جانب التحليل للظاهرة من حيث التطبيق والممارسة السياسيّة، والحقيقة أن أصحاب الشأن من السّنة وليس النّاس العاديين يرون أن الحكم والسّلطة خطأ أحمر لا يحق للشّيعة أن يتجاوزوه، فعقلية فقهاء أهل السّنة وأتباعهم متشعبة بمفاهيم وآراء لا تقرّ التّعاش السّلمي مع الآخر مع بالغ الأسف إلا في حدود تسليم الآخر وانقياده لسّلتهم، إنها عقلية الجزية والحراج، فلسفة الملك العضوض وإمبراطورية الخلفاء الموكلين من الله بحراسة الدّين. ولكن لماذا؟ ما هي الأسباب التي تقود إلى جعل النفوذ والتسلط خياراً أوحد لبقاء السّنة والإسلام كما يرونه؟! الولوج إلى تحليل هذه الدوافع لا يتم إلا بالنّظر إلى الفارق العقدي، إلى اختلاف الطرحين الأزليين الشّيعيّ والسّني. ولا يمكن التعويل على القول بكون فقد السّلطة هو فقد القدرة على البقاء لأن مثل هذا الأمر لم يحدث مطلقاً ولم يُستأصل السّنة في العراق أو غيره يوماً لكونهم قد فقدوا زمام الحكم ومصر مثال واضح في هذا الصّد، بل أن ما تناولناه في الموضوع السّابق من حيث أنّهم أنفسهم إلا النادر منهم الذي لم تسعفه الوقائع التّاريخية قد أرجعوا أبرز أسباب انتشار التّشيع بين قبائل قيل أنها كانت سنية إلى عوامل لم يكن من بينها «التسلط الشّيعيّ أو حكومة

شبيعية» كفيل بإثبات هذه الحقيقة. وبعبارة ادق ان شبيعة العراق كانت قوتهم في وجودهم كمكوّن في عدده ووجوده وعاداته وحوزاته ومرجعياته دون ان يكون القوى في السّلطة لذا تبنى القوم (السّنة السياسيّين) على ان تكون قوتهم لافي وجودهم المجرد بل في وجودهم في السّلطة^(١).

ثانياً: إن أهم نقطة يجدر الالتفات إليها هي أن المذهب الشّيعيّ يكاد يكون المذهب الوحيد الذي يولي اهتماماً كبيراً بإظهار الطقوس والشعائر الدّينية المذهبية الخاصّة به، هذه الطقوس لا يمكن أن تمارس إلا بغياب القمع والتضييق عليهم ولا بد من موافقة السّلطات الحاكمة كي تقام المآتم والعزاءات والمظاهر الشعائرية الأخرى لكونها ممارسات جماعية لا تخلو من طابع التّحدي وإثبات الذات.

إن هذه المظاهر تثير لدى المتعصبة من الآخرين حساسية مفرطة كونها تتوخى جانباً عاطفياً ينتهي بنهايات سياسية يغلب عليها بوضوح، ومن وجهة نظر اجتماعية فإن المظهر أو التّعبير العاطفي يثير عاطفة الآخر ويؤججها، بمعنى آخر فإننا نقف إزاء انتقال للمواجهة من ساحة الخلاف الفكري إلى الخلاف العاطفي لو صح الوصف.

لهذا يمكن جعل إظهار الطقوس الشّيعية معياراً للحرية التي تعطى لهم، فأينما وجدت هذه الطقوس علم أنّهم يتمتعون بقدر من الحرية ومتى اختفت وتلاشت أو تم تأديتها سراً أصبح معلوماً أنّهم يتنون تحت وطأة القمع والتّنكيل، وهو الظرف الذي تنشر فيه صدور الآخرين ويرون أن الدّين بخير وأن مظاهرهم الطقسية واللاطقسية هي المتسيّدة.

ثالثاً: وعلى أية حال فعلاقة الشّبيعة بالطائفة السّنية في العراق علاقة غير مستقرة عبر التّاريخ الإسلامي ولكن لا يعني هذا حصول جفوة تامّة بين الطرفين، ففترات الهدوء كانت مديدة وضمور النزاعات المذهبية أفرزت مقومات للتقارب يبقى لها أثرها والتأثيرها في الواقع، مثال ذلك الزيجات المتبادلة بين الطائفتين والاستقرار في منطقة واحدة وقيام بعض الأحلاف العشائرية وغيرها، إلا أن ارتباط السّنة بالأنظمة القمعية التي حكمت البلاد وإصرار النظم

(١) محمد صادق الهاشمي . الثقافة السياسية للشعب العراقي . مصدر سابق . ٣٤٤ .

الحاكمة على لبس الرداء السنّي وإظهار نفسها منافحاً عقائدياً عن الإسلام كان له سلبياته الواضحة على علاقتهم بالشيعة ونظرة كل طرف إلى آخر أيضاً لاسيما في العقود الأخيرة، ومع كل ما نال الشيعة من أذى وقهر وعدوان فما زالوا يتتهجون نهجاً متسامحاً ويأخذون بأسباب التقارب ونبد الخلافات والأحقاد الطائفية. ولهذا التسامح ما يبرره وليس أقله كما يرى الدارس هو تهمة التشدد والغلوّ التي يتهم بها التشيع إذ يحاول الشيعة نفي هذه التهمة عن طريق إبداء أقصى قدر من المرونة والانفتاح على الآخرين مهما كانت مواقفهم. ولعل في الانتفاضة الشعبانية وما رافقها من أحداث دليل ساطع على أن الشيعة لا يملكون نزعة أو بغضاً طائفيين، لقد انطلقت هذه الانتفاضة من البصرة وبدأت تتساقط المدن العراقية الواحدة تلو الأخرى في الجنوب والوسط وتفجرت في بعض مناطق العاصمة ولكن للأسف لم تقم المدن الغربية بدورها وبقيت مصدر اطمئنان نسبي لنظام صدام حسين وجلاوزته.

يقول مشعان الجبوري «قال لي وقتها الفريق حسين كامل أن الرئيس صدام حسين استدعاه في أحد أيام شهر شباط من عام ١٩٩١ وقال له بالحرف الواحد: لقد انتهينا وأعتقد أن بغداد ستسقط وعلينا أن نفكر بالخطوة التالية. وقال الفريق حسين كامل أن الرئيس صدام حسين كان يفكر بالهرب إلى الأردن وأن الوضع في ذلك اليوم كان يشير إلى أن جميع أعضاء القيادة العراقية قد هربوا من بغداد وأصبحت الانتفاضة على بعد أربعين كيلومتراً من مدينة بغداد حيث سقطت تقريباً جميع المحافظات الجنوبية، وفي الوقت ذاته شهدت بعض أحياء مدينة بغداد تحدياً للسلطة تم التعبير عنه بأعمال مسلّحة مثل مهاجمة مقرات الأمن ومقرات للحزب الحاكم في مدينة الثورة والشعلة.

وأكد لي الفريق حسين كامل بحضور السيد «العلي» بأنه قال للرئيس صدام حسين: سيدي لا تهتم فلن نسقط أعطني صلاحياتك وسأريك ماذا أفعل، ووافق الرئيس صدام على إعطاء صلاحياته للفريق حسين»^(١).

(١) قصة هروب حسين كامل - مشعان الجبوري - ص ١٢.

وعلى أية حال ما يهمننا هنا أن هذه الانتفاضة الشيعية وبكل هذه القوة والتأثير ومع وجود الشرخ الطائفي الذي صنعه صدام^(١) لم تقدم على ارتكاب أية مجزرة أو قتل جماعي ما خلا حالات إعدام محدودة لبعض الجلادين من البعثيين وأغلبهم بل يكاد يكونوا كلهم من الشيعة، لقد امتلك الثائرون الشيعة زمام الأمور ولكن لم يسمع أن سنياً واحداً قد قتل أو مسيحياً أو غيره من الأقليات، إن هذه الميزة لنادرة في تاريخ الانتفاضات التي تقوم بها طائفة مذهبية إن دلت على شيء فإنما تدل على حقيقة التسامح الشيعي والبعد عن العصبية والتطرف الديني وأتهم رغم نخلي السنة عنهم واعتماد النظام على رجالهم وضباطهم وما هو راسخ من أن النظام متزمل برداء أهل السنة فلم يقدموا على عمل ذي بعد طائفي على الإطلاق وما عدا السنة فهناك العديد من الأقليات الدينية والقومية أمام الشيعة معها كما نرى.

الشيعة والصابئة

أقام الشيعة روابط مهمة وحسنة مع الاقليات عبر التاريخ فله - مثلاً - مع الصابئة علاقات وروابط جيدة مبنية على التألف والتواد. ففي الجنوب الشيعي توجد ديانة من أقدم الديانات المعروفة في المنطقة وأعني ديانة الصابئة المندائيين. فقد تعايش هؤلاء مع الشيعة بروح من الأخوة والمودة ولم يكن الاختلاف الديني بينهم سبباً في نقض عرى التوافق والانسجام. إن الصابئة متواجدون في مناطق العمارة وقلعة صالح على وجه التحديد وكذلك في الناصرية وبعض الأفضية التابعة لها ومنهم عدد قليل يقطنون في مدينة البصرة، نعم لقد تعرض هؤلاء لفتاوى تقضي باستباحة دمائهم وحلية قتلهم ولكن ممن جاءت هذه الفتوى القاتلة يا ترى؟ لقد جاءت من أبي سعيد الأصبخري حيث استفته القاهر بالله فأفتاه بقتلهم، يقول الخطيب البغدادي «وكان القاهر الخليفة قد استفته في الصابئين فأفتاه بقتلهم لأنه تبين له أنهم يخالفون اليهود والنصارى وأتهم يعبدون الكواكب فعزم الخليفة على ذلك حتى جمعوا بينهم له مالا كثيراً له قدر

(١) جعفر الحسيني - على حافة الهاوية: العراق ١٩٦٨ - ٢٠٠٢ م - ص ٤٢١.

فكفّ عنهم»^(١)، هذا في الوقت الذي تقرأ في التاريخ أن من أروع الرسائل الوجدانية هي تلك التي كانت بين نقيب الطالبين السيد الشريف الرضي وإبراهيم بن إسحاق الصابئي حتى أنها استغرقت كتاباً كاملاً صدر بعنوان «رسائل الصابئي والشريف الرضي» وقد كتب الشريف في رثاء إبراهيم بن إسحاق واحدة من أروع قصائده المكوّنة من اثنين وثمانين بيتاً موجودة في ديوانه.

وأخيراً لا يفوتنا التنويه إلى أن من أجمل القصائد وأشهرها في الإمام الحسين كانت من قبل الشاعر الصابئي عبد الرزاق عبد الواحد الذي حظي بإطراء بعض المراجع الدينية في النجف لقصائده الرائعة ذات العاطفة المشبوبة المتوهجة حباً وولاءً في قضية الحسين، وما زال الكثير من الشباب والأدباء الشيعة يتداولون نسخها بينهم.

وخلال قرون نجد ان الصابئة اثر ما قدمناه من حقائق القتل والافتاء الاباحي ضدهم وجدوا انفسهم اقرب الى المكوّن الشيعي، فسكنوا مع الشيعة وفي مدنهم ولهم معابد ومزارات ويؤدون الطقوس والعادات واي شيء، إلا اننا لم نجد صابئي واحد في المدن السنّية، وبعد عام ٢٠٠٣ وجدنا الصابئة يكررون زياراتهم إلى النجف الأشرف، وفي لقاءات خاصّة مع زعيمهم الشيخ عبد الجبار أكد حبه وتقديره للإمام الخامنّي لان قال بتوحيدهم وليس كما يقال من أنّهم عبدة النجوم والكواكب^(٢).

والأمر الأبرز وضوحا ان الصابئة عاشوا عبر التاريخ مع الشيعة في الجنوب لأنهم بكل امان دون ان يتعرّض احد لهم بالقتل أو التكفير أو التهميش وحتى بعد احداث عام ٢٠٠٣ لم يتعرّضوا الى تهجير او اضطهاد او نفي او سلب في الوقت الذي كانت القاعدة تشن عليهم الحملات وتسميهم اشباه الروافض^٢ لأنهم تاريخيا وجغرافيا يعيشون مع الشيعة.

(١) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ص ٢٨٠، وينظر ايضا ابن الفوطي الحوادث الجامعة: سير اعلام النبلاء ج ١٥ - ص ٢٥٢.

(٢) الموقع المندائي www.manda.com ٩ - ١١ - ٢٠٠٨م.

(٣) موقع جيش التحرير الإسلامي التابع لدولة الإسلام ٢٢ - ٣ - ٢٠٠٨م.

الشبيعة واليزيدية

ومن الطوائف الأخرى والأقليات الدينية في العراق هم اليزيدية أو الإيزيدية على اختلاف التسمية بين الباحثين ومنشئها، فقد شاع أن بين الطرفين عداءً لدوداً ويبدو أن المسألة متعلقة بما يقال عن تقديسهم المفرط ليزيد بن معاوية قاتل الإمام الحسين عليه السلام، ويقال أن سبب تقديس يزيد بن معاوية هو ردُّ على تقديس علي عليه السلام من قبل الشيعة المجاورين لهم، ولا نرى أية صلة واضحة في هذا الشأن وعن مغزى مثل هكذا رد فعل تقديسي، ولكن في الكلام السابق وهو مجاورة الشيعة لهم ثمة نقطة هامة بالنسبة لموضوعنا، إذ أن هذه الأقلية الدينية كانت قد تعرّضت لحملة إبادة شرسة من قبل العثمانيين السنة وبعض أختهم الأكراد ولم يشترك أي شيعي في اضطهاد هؤلاء رغم أن بعض الشيعة كانوا مجاورين لهم كما مر علينا في النص المقتبس من كتاب جدل الهويات للاستاذ سليم مطر، ولكن يبدو غريباً بعض الشيء القول بالعداء اللدود بين اليزيدية والشيعة الجعفرية مع توفر بعض الحقائق التي تشير إلى تقارب ربما حصل في مراحل تاريخية معينة، ومن هذه الحقائق أن أسماء شيعية مثل علي وحسن وحسين منتشرة بكثرة بين أبناء هذه الطائفة، بل أن بعضهم قام بزيارة العتبات المقدسة في النجف وكربلاء. يقول الأمير أنور معاوية أمير هذه الطائفة في مقالة نشرت له بأنه شخصياً تشرف بزيارة هذه المراقد وأن اسم جده الأعلى هو علي بك، أما القوميات الأخرى كالأكراد والتركمان فإن ثمة علاقة توطدت بينهم وبين الشيعة منذ زمن بعيد واسهم الاضطهاد والقمع لهم من قبل السلطات المتعاقبة لا سيما سلطة البعث في تقريب هذه المكونات من بعضها بعضاً، ووقفوا في خندق واحد ضد النظام، وما زال الأكراد يحتفظون بتقدير وامتنان عالين لموقف المرجعية النجفية أيام مرجعية السيد الحكيم الذي حرم قتالهم وأفتى تلك الفتوى الجريئة المعروفة بعدم جواز محاربتهم.

إن نظرة الشيعة إلى الأقليات واحترام حقوقها وإتاحة الفرصة لها في ممارسة شعائرها لا يتضح إلا إذا كان الشيعة في موقع الحكم والوقوف على حقيقة هذا الموقف يتم بتحقيق الحكم لهم ولا شك، من هنا يمكن تقييم التسامح والانفتاح الشيعي في ما رسخته تجربة الحكومة الإسلامية في إيران. فقد تعاملت هذه الحكومة بروح منفتحة متسامحة خالية من التعصب ورغبة الإقصاء،

فباستثناء الطائفة البهائية وطائفة أخرى تعرف بـ «علي إلهية» المغالية باعتقادها أن علياً إله لم تعتمد أغلب المرجعيات ولاسيما المرشد الأعلى إلى التشدد أو منع التعامل معهم في إطار المجتمع الإيراني، أما في عراق ما بعد صدام حسين وباحتلال الشيعة لموقعهم الطبيعي في المعادلة السياسيّة وأثرهم في صناعة القرار فقد تجلّى واضحاً الحرص الذي أبدته القيادات الشيعيّة والأحزاب والمرجعيات الدنيّة على عدم تهميش وإبعاد أيّ مكوّن أو أقلّيّة عرقية أو طائفية، ولابد من ضمان حقوق الجميع في عراق لا تحتكر فيه السّلطة بيد طائفة قليلة تنظر إلى غيرها كونهم عبيداً حكم عليهم إلى الأبد بإطاعة السادة من آل صدام والمتنفعين في ظل حكمه، والغريب أن هذه النظرة ما زالت تتكرر بكل وقاحة وصراف على السّنة البعثيين وبقايا الصّدّامين؛ ففي ٢٤ / ٣ / ٢٠٠٦م عرضت قناة الجزيرة لقاءً بالمدعو إبراهيم الشمري الناطق باسم ما يعرف بالجيش الإسلامي وكان مما قاله: يوجد في السّاحة العراقية سيدان هما المقاومة والأمريكان، ويصف بعد ذلك الأحزاب الشيعيّة بأنهم عبيد لسادتهم مع التسليم بأن هذه الأحزاب وإن لم تمثّل كل الشيعة إلا أن كل حزب له من الأتباع ما يصل إلى مئات الآلاف، وثمة ملاحظتان ننبه لهما القارئ الكريم، الأولى أن ينظر إلى أن القائل هو من أعضاء «الجيش الإسلامي»، والثانية أن قناة الجزيرة وقبيل نهاية ذلك اللقاء الخالص أعلنت أن إبراهيم الشمري هذا اشترط أمرين، عدم إظهار ملامح وجهه وعدم ذكر المكان الذي جرى فيه اللقاء، وفاتهم فيما يبدو ذكر الشرط الثالث المتمثّل بأن يقوم الضيف الكريم بوضع وصياغة الأسئلة، ومع ذلك فإن الصحفي الجزيري الذي أجرى الحوار كان في وضع لا يحسد عليه وقد تعاطفت شخصياً معه إذ كان صوته طيلة اللقاء منبغماً لا يكاد يبين ويدها ترتجفان وهو يجاهد بافتعاله لهدوء لم يظفر منه شيئاً حتى نهاية اللقاء.

ملاحظات ختامية

ونحن نتحدث عن علاقة المكوّن الشيعيّ بالمكوّنات الأخرى ننقل ما أكّده علماء الاجتماع السياسيّ عن طبيعة علاقات المكوّن الشيعيّ بالمكوّنات الأخرى وما جدناه ميدانياً وبحكم التجربة وبلاستفادة من التّاريخ والحقائق العملية وهي:

١- لا يوجد تاريخياً خلاف او صدام مسلح بين الشبيعة واي مكوّن كان مسيحي، أو سني بما هو سني وبها هو مكوّن ومجتمع، ولا مع الكرد، ولا مع أي مكوّن آخر كبر أم صغر، مكون قومي أم ديني، بل على العكس فان المكوّن السني تحمل أمام المكوّنات العراقية الأخرى مسؤوليات الظلم الذي قامت به طبقة سياسية دون أن يكون له أي ذنب، تاريخياً حكم العراق العثمانيون الذين سجلوا تاريخاً دمويّاً حتى مع المسيح وهكذا مع الكرد ثم الأنظمة الأخرى وصولاً الى صدام و لبالغ الاسف ان ثقافة الشعب العراقي اختزنت هذه المظلومية سلبا اذ حملوا المسؤولية فيها الى المجتمع السني بينما الواقع يشهد ان هذه الممارسة قامت بها طبقة مؤدلجة خصوصا ان البعض من القادة مازال يلوح بعصاه ويستعمل الشعارات القومية ويدعو الى نسف أسس الدولة الجديدة وعليه ان العلاقة بين المكوّن الشيعي لما قدّمناه حسنة عبر التاريخ جدا مع المكوّنات الأخرى وان حصلت خلافات فان المرجعية تحصرها بخلافات بين القوى السياسية لابين المكوّنات.

ولا يخفى دور المرجعية في ترسيخ مبداء التعايش بين الشبيعة والمكوّنات الأخرى في العراق^(١).

٢- لوحظ وجود المكوّنات الأخرى ذات الأقلية الآن وسابقاً في المدن الشيعية أكثر من وجودهم في المدن السنية فان مدينة صلاح الدين والرمادي لا يوجد فيها عدد معتد به من المسيح ولا صابئة بينما يتواجدون بكل حرية وممارسات لشعائهم بارتياح وضمنان في المدن الشيعية واما نسبة الشبيعة في المدن السنية فهي اقل من نسبة السنة في المدن الشيعية وقد قدرت نسبة الشبيعة في المدن السنية تقدر بـ (١.٣٪) بينما نسبة السنة في المدن الشيعية باستثناء بغداد بلغت حدود ٥.٣٪.

(١) بمراجعة الى ما كتب عن المرجعية وتاريخها في النجف الأشرف، خصوصا في التاريخ القريب والمعاصر، وجدنا اهتماما للمرجعية بخصوص التعايش السلمي، وقد أكدّه الشهيد محمد باقر الحكيم في العديد من أبحاثه وكتبه، أبرزها في هذا الصدد كتابه المرجعية الدينية - طبع مؤسسة تراث الشهيد الحكيم - النجف الأشرف - ص ١٥٩ - ١٩٥. وكتابه المنهاج الثقافي السياسي الاجتماعي - ج ١ - مؤسسة تراث الحكيم - ص ٢١٣ و ٢٣٧.

هذا غير منظور به المدن المختلطة مثل بغداد وديالى وغيرها^(١).

وهذا مؤشر واضح على تقارب المكوّن الشيعي مع المكوّنات الأخرى، وهذا يعني ان علاقات المكوّن الشيعي بالمكوّنات الأخرى حسنة جدا عبر التاريخ، نعم علاقة الشيعة مع بعض شرائح المكوّن السني السياسية (وهي طبقة محددة ومحدودة) غير حسنة ربما لخلفيات تاريخية أو ايديولوجيات راهنة، ولكن القدر الذي تختلف فيه المكوّنات الشيعية مع الأحزاب السنية أو بعضها هو نفس القدر الذي تختلف فيه المكوّنات العراقية السياسية الأخرى القومية والدينية مع هذا البعض السني تاريخيا، وتبقى القاعدة الاجتماعية في العراق حاكمة بان الخلاف مع الأحزاب السنية أو المكوّنات السياسية لاعلاقة له بالمكون السني في نظر عقلاء ومراجع الشيعة ما لم يكونوا ضمن توجههم السياسي وآليات الأداء.

هذه الملاحظات هي التي جعلت المرجعية تركز عبر توصياتها وتوجهاتها وخطبائها على حفظ هذه الخصوصية كي يحافظ الشيعة كمكوّن ومجتمع وقوى سياسية على علاقتهم الحسنة بالمكوّنات الأخرى بإيجابية عالية، والعمل على منع ان يتم نقل الخلافات من الطبقات السياسية الشيعية الى المجتمع الشيعي.

(١) هذه النسب تم اعتمادها من قبل مركز العراق بعد مراجعة الارقام التي تحتفظ بها ادارات مجالس المحافظات العراقية المذكورة.

الفصل الخامس

تسيعة العراق وتكم الخطوم

١. تهمة الإرهاب الشيعي

دأب الإعلام البعثي القومي المرتبط بالأجندات العربية أن يصوّر المقاومة العراقية (من الصّدرين وأهل الحقّ، وحزب الله العراق) وغيرهم من أنّهم عناصر خارجة عن القانون، ومليشيات وغيرها من الأوصاف، ولطالما توجّهت اليهم تهم القتل زوراً وبهتاناً ونفس الكلام، والحملة سُنت على بدر مطلع عام ٢٠٠٥، والجدير بالقول أنّ الإرهاب أمر واضح من حقيقة تعريفه وجوهر ثقافته وفكره الإلغائي. فهو بذاته قضية واضحة مبسطة، ولكنّ تعقيده وخلق الاختلافات والإشكاليات حول مفهومه وتحديدته يخدم أكثر من جهة، فهذا التّعديد برأي البعض تعقيد مفتعل هدفه الإطاحة بالإجماع على المعنى الواضح والبسيط له، فكُلّ ممارسة عنفية ضدّ الأبرياء بسبب خلفياتهم الدّينية والعنصرية وفكرهم السياسيّ هو إرهاب أيّاً كانت الجهة التي تمارسه وتبناه.

ومن جهة الغرب - طرف الخلاف الأوّل - تمثّل قضية المقاومة الفلسطينية ضدّ إسرائيل وتحديدًا ردّة الفعل عليها من قبل الدّولة اليهودية واضطرابهم للتدخل العسكري هنا أو هناك وفق إستراتيجية الضربات الإستباقية حائلاً دون التسليم بالمعنى الواضح والبديهي للإرهاب^(١).

أمّا من جانب المسلمين عموماً والعرب خصوصاً - الطّرف الثّاني - فما يحول دون تسليمهم كشعوب أيضاً هو انطباق هذا التعريف على الحركات الإسلامية المتطرّفة المدعومة من بعض الحكومات، ويقترّب ممّا يخاله البعض ثوابت شرعية في الدّين الإسلامي، وهو يعكس خضوع بعض السّلطات للمؤسسات الدّينية التي تدعم بشكل أو بآخر الإرهاب وأهدافه. ويفضي أيضاً إلى التسليم بما هو رائج في الغرب من اقتران الإرهاب بالمسلمين. الأمر الذي يعني لديهم

(١) د. مهدي الخفاجي - الإرهاب صناعة أمريكية - الساقبي - بيروت - ٢٠٠٩م - ص ١٢.

أنه لا بد من وضع نقاط معينه على حروف مختارة لتكتمل جملة الإرهاب.

فلماذا يلتصق الإرهاب بالإسلام في البروباغندا الغربية ولا يقترب من اليهودية؟
وأية ضمانة على أن استتباب هذا التعريف لا يؤدي أخذه كاعتراف بكون الإسلام ديناً
إرهابياً بناء على تصرفات بعض الحركات المتطرفة والسلفية؟ ومن يضمن ألا تنتهي الأمور إلى
أن يفسح المجال لنظام أو ثقافة جديدة يكون فيها التماهي ضمن سياقاتها وأطرها قياساً
للمسافة الفاصلة بين ثقافة المسلمين والإرهاب؟
وهل ما تقدّم عليه الأنظمة الحاكمة لأجل بقائها في السلطة يدخل ضمن تعريف
الإرهاب؟

هل يعني التسليم بهذا التعريف تأييداً لحدود الخارطة السياسيّة الدّينية والتّخلي عن حلم
انتظار انهيار الآخر للانقضاض عليه وشغل مكانه؟
وأخيراً من يمتلك صلاحية التوقيع على هذا التعريف وتوثيقه؟ السلطات، أم الأحزاب
السياسيّة، أم الهيئات الدّينية أم الشعوب.

إن عدم وضع تعريف محدد ومتفق عليه يخدم الطرفين على حدّ سواء ونقولها هنا بجرأة وثقة
حيث: إنّ طرفي الصّراع بأشكاله المختلفة، المهاجم والمدافع، يستعملان الإرهاب بمعناه
الفضفاض والهلامي والمتسع لكلّ فعل يرفضه طرف بعينه ليصم به الطرف الآخر.

لقد وصل الأمر إلى اتهام الشّبيعة بتدبير تفجيرات فنادق عمّان، وهو اتهام وجّهه أحد كبار قادة
الأحزاب الإسلاميّة الأردنيّة الذي أشار بوضوح إلى أن الفاعلين هم من الميليشيات الشّبيعيّة^(١)
ويقصد بها منظمة بدر التي يعلم الجميع أنها لا تملك أجنحة للعمل في الأراضي الأردنيّة على
الإطلاق، كلّ هذا قبل أن تتضح الحقيقة، ويتمّ إلقاء القبض على ساجدة الرّيشاوي التي كانت
عضواً في المجموعة التي قامت بتلك التفجيرات، وفشلت هي في تفجير حزامها النّاسف،
وأذيعت اعترافاتها في التلفزيون الأردني، معلنة أنها أحد أعضاء تنظيم القاعدة في العراق. بل أكثر

(١) جريدة الشرق الأوسط، ٢٢/٨/٢٠٠٦م.

من ذلك فعقب مأساة سامراء وتفجير قبة الإمامين هناك وجّهت أكثر من جهة سنّية سياسيّة أصابع الاتهام تلميحاً وتصريحاً إلى الشّيعيّة لكون الحادثة في رأيهم تصبّ في خدمة مصالح الأحزاب الشّيعيّة، في محاولة لإحراج السنّة أثناء معمرة تشكيل الحكومة الدائمة لأول مرّة منذ سقوط النّظام.

قد يرى البعض أن ذلك لا يعني الشّيعيّة، بل الأحزاب التي يرى الآخرون أنها فرضت نفسها على الواقع الشّيعيّ، وهي كذبة أخرى لا أساس لها من الصحة تمّ فضحها بعد الانتخابات البرلمانية، والتي أظهرت تأييداً واسع النطاق لهذه الأحزاب بين عموم طبقات المجتمع الشّيعيّ في وسط وجنوب العراق، والمسألة لا تتعدّى أكثر من تباين في حجم التأييد لهذا الحزب أو ذاك من هذه الأحزاب وهذا طبيعي للغاية، الأمر الذي دفع باتجاه خلق تبريرات جديدة حين تمّ الادعاء بأن عمليات تزوير واسعة اعترت تلك الانتخابات وأن ثمة تغلغل إيراني لم يتردد البعض في وصفه استيطاناً واسعاً للإيرانيين في الجنوب، وأنّ مدناً كالبصرة والعمارة ساقطة في يد المخابرات الإيرانية^(١) وسبقه إلى ذلك هارون محمّد القابع في لندن وبعض حثالة البعثيين الصّداميين والقوميين المتشربين هنا وهناك.

إنّ محاولة إصاق تهمة الإرهاب بالشّيعيّة هو للتغطية على حقيقة واضحة تتمثّل في أن البيئّة السنّية آخذة بالتطرّف المتزايد وللأسف، ويزداد عدد المتعاطفين مع أسامة بن لادن والزرّقاوي ومن ثمّ البغدادي ومن ثمّ داعش والمجاميع التّكفيرية المرتبطة والمتشعبة عنهما يوماً بعد آخر. وتجدر الإشارة هنا إلى نقطة غاية في الأهمّيّة تعيدنا إلى الجوّ السياسيّ للإرهاب إن صحّ القول. إذ يرى البعض أنّ هذه الزّمر الدّموية السّائدة الموغلة في القتل والتدمير إنما هي صنّعة الغرب، وتحديدًا الولايات المتحدة الأمريكية وأجهزة مخابراتها، وأسباب هذا الاعتقاد تعود إلى تقسيم نتائج الفعل والآثار المترتبة عليه، كون هذه النتائج كما ينظر لها هؤلاء تصبّ في خدمة المشروع

(١) هذا ما قاله عبد الباري عطوان في مقابلة له بثت عبر قناة الجزيرة القطرية قبيل الانتخابات في الخامس عشر من

الأمريكي وتفيت وإضعاف الجانب المعادي لها، وهو هنا الإسلام والشعوب المسلمة. إن ما ينتج عن هذا التقييم هو تجاهل قاعدة الإرهاب إلى حدّ الجذّر وفرض عقلانية مسلّمة لفكره وأطروحته غير موجودة أساساً. وكلاهما يتعارضان مع حقائق الواقع كلية. إنّ العقلية التي تحكم تفكير بعض الجهات الإسلامية السياسيّة تنطلق من أساس غريب نوعاً ما عن عالم السياسة، يتمثّل في أنّ النتيجة تثبت السبب، وأنّ المعلول يثبت بالضرورة العلة. من هنا سنّوا هجوماتهم ضدّ القوى الشيعيّة المقاومة، ووصفوها بالإرهاب بينما الإرهاب هم حاضنته، كلّ ذلك للتغطية على حجم الإرهاب الذي تمدد في العقل والمكوّن السنّي في العالم العربي، ولإلغاء ونفي الدّور المقاوم عن الشيعيّة.

وخلاصة القول: إن اتهام الشيعة بالإرهاب تهمة ساقطة، ولا يمكن أن تصمد على الإطلاق للتباين الحادّ بين الفكر الشيعيّ الإمامي وأطروحته المتسامحة وما يدعو إليه من إخاء وتقارب من جهة وبين الفكر الإقصائي والتصفوي القائم على التكفير واجتثاث الآخر المخالف وإلغائه من الوجود، ورفض التعايش معه بأي شكل من الأشكال. وحتى تلك الآليات والوسائل المشينة كالأعمال الانتحارية، وتفخيخ الأجساد، وتبرير قتل النفس البريئة - ولو كانت نفساً واحدة - لقتل مجموعة ممن يستحقّون شرعاً القتل على سبيل الفرض كلّها أمور يرفضها الفقه الجعفريّ، ولا تقرّها الفقهاء. وحسب المذهب الشيعيّ اعتدالاً وتوسطاً أن أدراج علمائه لا تحتوي على فتاوى القتل بالجملة «فتاوى التّكفير» وليس من موضوع لهذا الحكم سوى قضية النصب وسبّ المعصومين جهاراً مع شروط معينة من أهمها أنها لا تستتبع مفسدة وإفساداً أو إلحاق الأذى بالنفس.

وهنا يستوقفنا رأي أحمد القبانجي^(١) الذي جاء في كتابه (الإسلام المدني) حيث برر فتاوى التّكفير السلفية كونها ردّ فعل لفتاوى علماء الشيعة وحملهم قسطاً وافراً من المسؤولية. يقول القبانجي «بل أعتقد أنّ فتاوى علماء الوهابية بقتل الشيعة وإباحة دمائهم وممارسات جيش

(١) احمد القبانجي، الإسلام المدني، ص ٣٤.

الصَّحابة والطلابان في هذا المجال إنما جاء كردّ فعل لفتوى فقهاء الشَّيعة بجواز سب ولعن الصَّحابة من جهة، وجواز قتل السَّابِّ للأئمة من أهل البيت من جهة أخرى» ونحن إذ نوافق الكاتب على أن سبَّ الصَّحابة والإفتاء بوجود قتل السَّابِّ للمعصومين لهما ردّ فعل لدى الأطراف الأخرى بشكل مؤكَّد، ولكن نختلف معه في حجم هذا التأثير الذي يصوغ طبيعة ردّ الفعل ونوعيته. فهو قد جعل فلسفة القتل والتَّصفية الجسدية للشَّيعة على يد جزاري التطرّف السَّلفي مجرد ردّة فعل لهذه الفتاوى، والحقيقة التي لا يجهلها أحد هي أن قتل الشَّيعة واستباحة دمائهم فكرة ضارية في عمق نشوء وصيرورة هذه الحركة التَّكفيرية قبل قرنين.

ترى كيف نشر الوهابيون حركتهم وفرضوا سيطرتهم على وسط الجزيرة العربية؟ لقد كان ذلك بقتل النَّاس وإبادة قرى كاملة مع أنّها لم تكن شيعيّة كلّها، بل كثير منها من السَّنة الذين لم يشاطروا محمّد بن الوهاب وأتباعه آراءهم وأفكارهم. لم يكن شعار هؤلاء الجزارين هو يا لثارات الصَّحابة، بل حكموا على كل من يزور مرقدًا أو يتوجه إلى الله بحق وليّ من الأوَّلياء مشركًا يجب قتله. وإذا سائر الشَّيعة رأي القبانجي فلا بدّ إذن من تغيير كلّ معتقدات الشَّيعة وآرائهم، لأنها ببساطة تؤدّي إلى ردّة فعل لدى الوهابية والسَّلفية، ولا أعرف إن كان هذا الأمر بعد كلّ ذلك سيؤدّي إلى حقن دماء الشَّيعة وتغيير نظرة السَّلفيين للروافض المشركين!! على أننا لا نرى في الواقع تطبيقاً لفتوى قتل السَّابِّ ولم نسمع بحادثة من هذا القبيل، وهي إن حدثت فلن تعدو كونها نادرة جدًّا ومع هذه النُدرة يصعب إعطاء المبررات للإرهاب السَّلفي، وتحميل الصَّحابة الذَّنْب والجريرة.

٢. تهمة الخيانة الشَّيعيّة والعهالة للشَّيطان الأُمريكي

الخيانة من أخطّ الصفات وأقذرهما، وممّا تنفرّ منها الأسماع وتستهجنها الأذواق والقلوب. وحين يكون الوصف على هذا القدر من السوء والقذارة البالغة فهو يمتلك الأهلية الفدّة والصَّلاحية الكاملة ليكون صفة العدو، ووصمة الغريم ورذيلة المخالف. وبطبيعة الحال لم يخل خصوم الشَّيعة والمتطرّفون ذوو العداة المقيت في لصق هذا الوصف على أتباع الطَّائفة الشَّيعيّة،

فبعد سقوط صنم صدام حسين أطلقوا على شبيعة العراق صفة الخونة والعملاء للمحتلين، ودليل ذلك أنهم لم يقاتلوا هؤلاء الغزاة، ولم ينتصروا لبلدهم، إن لم يتعام البعض ويقول: أنهم لم ينصروا حكومتهم التي انتخبوها بنسبة ٩٩.٩٩%! (١) وهذه النسبة تعني حتماً أن الشبيعة قد صوتوا بنعم لصدام حسين بأغلبية مطلقة كاسحة!

إن تليفق تهمة الخيانة للشبيعة ليست بالأمر الجديد، بل عمل القوم على توجيهها لشبيعة العراق عبر التاريخ، وهم اليوم يستنسخونها ثانية عليهم بغطاء جديد، وإليك بعض الأمثلة:

أولاً: فقد كانت حاضرة في أذهان أعداء أهل البيت وأتباعهم منذ قرون عدّة. لقد خوّن الشبيعة في العصر الأموي أثناء ثورة الحسين عليه السلام وقيل: إنّها كانت إقلاقاً للوضع الداخلي وإثارة للفتنة لصالح المتربّصين بالإسلام، وخروجاً على واجب الطاعة، وشقاً لعصا المسلمين (٢).

ثانياً: ولتعميق تلك التهمة اختلقت شخصية عبد الله بن سبأ اليهودي، لإثبات خيانة عظمى وشاملة للشبيعة بحق الإسلام الأصيل، ومحاولة تشويه العقائد الحقّة التي جاء بها النبي محمد ﷺ لصالح اليهود والنصارى (٣).

ثالثاً: واستمرّ المسلسل بحلقات متواصلة مروراً بإبداع ابن تيمية الذي اخترع شخصية أخرى أتاحت الفرصة لاجتياح هولاءكو لبغداد وأواخر الدولة العباسية، هذا رغم أن الخليفة كان عباسياً وجميع قاداته من السنّة لا الشبيعة، وهذه تهمة سياسيّة تعود ونهج القوم عليها واستعملوها اليوم، ممّا يدلّ على ان القوم لديهم منهج بهذا الصدد، وليس الأمر بجديد.

رابعاً: أوّماً البعض إلى مسؤوليّة الشبيعة عن الإحتلال الإنكليزي للعراق عن طريق تواطئ أمير المحمرة الشّيخ خزعل وهو شيعي مع المستعمرين، وطموحه في ملك العراق، في عملية تغافل عن حقيقة تاريخية لا يشكّ فيها عاقل من أن الشبيعة هم من تصدى للبريطانيين وأوقفوا

(١) جريدة الثورة ١١/٢/١٩٩٠م.

(٢) الشرح الكبير لابن قدامة ج ١٠ - ص ٥٣ وانظر الكافي ج ١ - ص ٤٧١.

(٣) فاضل البراك - المدارس اليهودية والفارسية في العراق - ص ٤٣.

زحفهم تجاه بغداد الذي استمر ثلاثة أعوام كاملة^(١).

ويبدو أن هذا المسلسل وصل إلى حلقة جديدة، وهي خيانة الشيعة بالتخلي عن حماية نظام البعث وقبول الإحتلال الأمريكي.

خامساً: فإن معنى الخيانة ضد الشيعة الذي ابتكره صدام حسين لم يعد مجرد فعل فقط، بل أصبح فكرة في ذهن أي فرد، فهي صفة من يحمل فكرة وعقيدة مخالفة، فالجميع خونة لأنهم لا يؤمنون بمبادئ الثورة أو يشككون بأهلية حزب البعث للحكم، والطرف الذي يخان هنا ليس البعث أو الثورة بل الجماهير قاطبة، وانتهى الأمر للإشارة إلى أن جميع المعارضة الشيعة خونة^(٢).

إنها المعادلة العجيبة الغربية التي أبدعها صدام حسين تحديداً، وقيل تسلمه السلطة بشكل رسمي، وكان أغلب الضحايا من هؤلاء الخونة هم من الشيعة حتى ليكاد في مرحلة ما أن يجزم المرء أن كل شيعي في العراق هو خائن وعميل ومتآمر على القومية العربية والوطن لمصلحة الأعداء والحاقدين من الإمبراليين والصهاينة والفرس المجوس.

ونتيجة للخطاب القومي الصدامي الذي أغرم به الكثير من العرب فقد أخذت مفرداته ومفاهيمه الغامضة أحياناً كثيرة مكانها في الوعي العربي الذي رأى في بعض القادة أصحاب الخطابات الطنانة الرنانة المثل الأعلى الذي ينظرون من خلاله لتحقيق ما عجزوا عن تحقيقه فأمنوا بقدسية عبد الناصر وصدام حسين ورأوهما كبطلين منقذين^(٣)، ولا شك أن تعريف صدام للخيانة سيجد صداه الممنوع لدى هؤلاء.

إن من سخرية القدر أن يكون الشيعة العراقيون على الدوام مطالبين بوثائق وهويات وكشوفات وأدلة وبراهين ومستمسكات وشهود وملائكة تنزل من السماء لإثبات وجودهم ووطنيتهم وواقع هذا الوجود من زواياه ومستوياته المتحققة فعلاً. فعليهم أن يثبتوا أنهم مسلمون

(١) الفريق سر المروالدين. ثورة العراق ١٩٢٠م ترجمة فؤاد جميل. مؤسسة الرافدين ٢٠١٠م. ص ٢٤.

(٢) يراجع كتاب صدام والعروبة ج ١. طبع وزارة الثقافة العراقية ١٩٩٩م. ص ٦٥.

(٣) شاكر النابلسي. محامي الشيطان. ص ٢٢٩.

لم يخرجوا عن الإسلام، ولم يرفضوه، وعليهم أن يدفعوا بدليل يثبت انتماءهم الوطني، لا للدول الأخرى، كما يقول الرئيس المصري مبارك في أول تصريح علني من رئيس دولة عربية يتهم الشيعة بعدم الولاء لأوطانهم^(١)، وآخر يردّ القول بكونهم أقلية بحملة تهريب وترغيب لتشييع القبائل العراقية السنية، وأن يقنعوا كل من هبّ ودبّ على وجه الأرض بأنهم ليسوا على صلة بأمريكا وإسرائيل وأن أقوالهم تطابق أفعالهم، وأنهم لا يقومون بقتل وتهجير السنة من مناطقهم بأوامر مباشرة من مراجعهم، بينما يحدث العكس، وهم ليسوا طائفيين متعالين رافضين لانتماء الآخرين وهوياتهم، ولا يسعون إلى احتكار السلطة، وتمهيش بقية المكونات... الخ!!

وغير خفي أن نظام البعث الذي حكم العراق حتى التاسع من نيسان ٢٠٠٣م كان ينفق أموالاً طائلة لشراء ذمم وأقلام الكتّاب والصحفيين الذين أغلبهم من العرب مع مجموعة أخرى من دول غربية.

ومن العرض السابق يمكن تصوّر كيفية التفاعل الصمّيمي بين الكاتب الطّارح لأفكار النّظام والمتلقّي العربي.

وعلى أية حال فإن من أهم القضايا والحقائق التي قفز عليها الإعلام العربي والشارع المتأثر إلى حدّ كبير به هو مظلومية الشيعة العراقيين، وحجم الاضطهاد الذي تعرّضوا له. إذ أن المفهوم الصّدّامي للخيانة والعمالة هو الحاكم في الذهنية العربية، فالمطلوب أن يحرق الشيعة أنفسهم قرابين لبقاء النّظام كي يبرّؤا أنفسهم من تهمة الخيانة، بالرغم من أنهم فعلوا ذلك من قبل لدى دخول الإنكليز، ولم يسلموا من هذه التّهمة كما سبق وأن ذكرنا ذلك.

إن الشيعة ورغم حجم الاضطهاد والقمع الواقع عليهم من صدام وجلاوزته والذي بلغ ذروته - وربما في ذلك شيء من المفارقة - قبيل الحرب لخشية النّظام من حركة الشعب وانتفاضته بوجهه وهو ما صرح به علي حسن المجيد في اجتماع عقده قبل أسبوع من اندلاع الحرب في مقرّ قيادة فرع الحزب في الناصرية حيث وجّه كلامه للحاضرين من تشكيلات البعث والمليشيات

(١) جريدة الشرق الأوسط ٤/١١/٢٠٠٥.

المسلّحة وبعض وجوه المدينة «بأنّ عيناً ونصفاً مفتوحةً على الدّاخل، ونصف عين على الخارج». رغم ذلك القمع وتلك القسوة التي لم تقف عند حدّ فإنّ الشّيعة لم يقفوا إلى جانب القوّات الدّاخلية لإسقاط صدام.

ما يدفعنا إلى هذا التّأكيد أمران هو أن أعين النّاس وأكثرهم جهالة لم يكن ليشكّ بأنّ الحرب لإسقاط صدام واقعة لا محالة، وقد بقيت المناطق الجنوبية والوسطى ذات الأغلبية الشّيعة هادئة نسبياً حتى بعد انهيار بغداد ومشاهدة الدّبابات والدّروع الأمريكية في بعض مناطقها وكان أعضاء الحزب الحاكم وقتئذ ما زالوا يراهنون على معجزة لبقاء رأس النّظام.

والأمر الثّاني أنّ الأوضاع كانت غاية في الاحتقان، ومسوّغات نشوب الانتفاضة عديدة ومتكرّرة، وإذا أخذنا بالحسبان تاريخ الثّورات والانتفاضات ومقاومة الشّيعة للنّظام القمعي البعثي فإنّ القول بأنّ مجرّد شعورهم بعدم مساندة الولايات المتحدة لهم كان كافياً في هدوئهم ووقوفهم على الحياد لا يقرّ به المنطق ولا تقرّه الوقائع التاريخية، فضلاً عن طبيعة وسايكولوجية الإنسان العراقي الشّيوعي العادي الذي يبتعد غالباً عن الاعتماد على تقييم التّجارب السابقة، وأنّ العاطفة هي أبرز المحرّكات الفعلية له، ويميل ميلاً واضحاً لتبرير الحوادث مهما تكن جزئية لينأى بالتطابق التام للحقائق والأحداث. إذن ثمة سبب آخر أكثر قوّة والتأثيراً حكم الوعي العام، وجعله يفكر بطريقة مختلفة بعض الشّيء عمّا سبق ونرى أنه يتمثّل في إحساس الإنسان بوطنيته، أو بقاياها بعد أن مسخ صدام الجزء الأكبر منها، بشكل ممنهج ووفق برنامج ثابت ومركز.

ان المحافظات الشّيوعيّة كانت عصية على دخول قوات الإحتلال أكثر من المحافظات السّنية اذ ان محافظة النّجف على سبيل المثال لم تدخلها القوّات الأمريكية مطلقاً، وكذلك كانت البصرة عصية، بينما وجدنا ان المحافظات السّنية كانت جنة غناء لدخول قوات الإحتلال وحصلت صفقات ومتاجرة بين بعض زعامات تلك المحافظات وبين قوات الإحتلال.

وبغية المحافظة على ذلك الشّريط متحرّكاً أمام المتفرجين في الشّارع العربي تحديداً أنقل الأمر إلى التّفكير بديمومة «الخيانة الشّيوعيّة» وذلك بعد بروز ما يعرف بالمقاومة السّنية في نهاية

شهر أبريل وانطلاقها بأولى العمليات الانتحارية قرب الفلوجة، ثم أخذت تتصاعد وتعمّ المحافظات الغربية. هذا بالرغم أن المراجع والأحزاب الشيعية انطلقت بوحي ثاقب، وحصافة واضحة في بلورة المقاومة ضمن الإطار السلمي، مع أن المقاومة السلمية أو السياسية ليست بدعة من البدع، فالتاريخ مليء بهذا النمط من المقاومة، وكثيراً ما أجدى وأعطى ثماره لشعوب عديدة، ويكفي الإشارة هنا حقيقة واحدة هي أنه لا توجد دولة عربية استطاعت أن تخرج المستعمرين من أراضيها عن طريق العنف المسلح وحده، وهو أمر ساهم الخطاب القومي في محوه من ذاكرة الشعوب، والتغني بانتصارات لا وجود لها.

يعيدنا هذا الأمر إلى أولى مربعات القضية لنؤكد هنا على أن الشيعة بعد سقوط صنم بغداد لم يقفوا موقفاً مؤيداً للاحتلال، بل رفعوا شعار المقاومة، ولكن بوجهها السياسي لا الدموي وفي مرحلة لاحقة مارسوا المقاومة المسلحة.

ثم أية رسالة عملية لمرجع ديني لم يفسح فيها باباً واسعاً لمعالجة مسائل الجهاد وخاصة الجهاد الدفاعي ولم توضع الشرائط الخاصة بوجوبه، وموارد تحقيقه التعيني وسبل معاملة الطرف المعتدي وأحكام الخطأ الواردة في ساحة الحرب وغيرها من التفاصيل التي يتوقع الفقيه حدوثها وتحققها قبل ظهور المهدي، وإلا فلا معنى لها لأن هذه الأحكام الاجتهادية لن تكون لها قيمة مع وجود المعصوم كما عليه الفهم الإمامي؟.

لقد دأب الفقهاء الشيعة على القول بوجوب الجهاد ولم يسقطه أحد، وإنما اشترطوا وجود الإمام المعصوم في خصوص الجهاد الابتدائي على خلاف بينهم، ومن شاء فليراجع كتبهم الفقهية ورسائلهم العملية. نعم توجد شروط أخرى هي في طبيعتها خاضعة للتقييم المتباين أملاها الفكر الاجتهادي الشيعي بما يتيح مرونة لا بد من توفرها في شريعة خاتمة يراد لها أن تقاوم كلّ متغيّرات الزمان والمكان وتحافظ على وجودها وتتعامل بواقعية وعقلانية من الظروف المحيطة من حولها، وهي سمة قوّة، وعامل بقاء، وديدن إصلاح، وليس العكس، وهل يمكن لأيّ عروبي متأثر بصدام حسين الذي يتهم الشيعة بالخيانة ان ينسى دور المراجع عبر التاريخ في مقاومة الاحتلال البريطاني، في الوقت الذي كان التقيب وجماعته يشكلون

الحكومة مستبعدين الشيعة، وهل ينسى أو يتجاهل أحد دور المقاومة العراقية الإسلامية ضد طغيان صدام، وضد الإحتلال الأمريكي على يد أبناء الشعب العراقي من البدرين والكتائب والعصائب واليوم الموعد والتي بلغت ٣٤ الف عملية صغيرة وكبيرة كما تحدّث عنها الإعلام الغربي والواشنطن بوست مرارا^(١).

وخلاصة الأمر ان القوم يريدون زرع ثقافة جديدة إحياء لثقافتهم القديمة ضدّ المكوّن الشيعيّ أنه عبر التاريخ عميل للمحتل، كما لفقوا تهمة العمالة للمغول زمن بن العلقمي، وكان صدام عبر وسائل الإعلام يكرر (لاسمح لابن العلقمي ان يخون العراق)^(٢) قاصدا المقاومة الإسلامية والمعارضة له.

المهم هل ينكر أحد دور المقاومة الشيعية عبر التاريخ في مقاومة المحتل البريطاني مطلع القرن العشرين وابان الإحتلال الأمريكي وقد تصدت كتائب جيش المهدي واهل الحق والكتائب وغيرهم من خلايا مهمة لتلقنهم بدرس لايقبل المساومة اعترف به الأمريكان قبل غيرهم.

٣ تهمة توريث الديمقراطية الكافرة

ربما لا يرى البعض أن تمة معنى للبحث في تهمة الديمقراطية وحصرها بالشيعة. فرفض أو قبول هذه الديمقراطية هو إشكالية عربية وإسلامية عامة في كلّ مجتمعات الشرق العربي والإسلامي. بمعنى أن الانقسام حول الديمقراطية بين قابل ورافض، وما بينهما من منظر لنوع أو شكل جديد للديمقراطية غير مقتصر على طائفة دون أخرى من الطوائف الدينية الإسلامية داخل العراق وخارجه، وبالتالي فإن التهمة «الديمقراطية الكافرة» ليست خاصّة بالشيعة وحدهم، بل بكلّ التيارات والأحزاب الإسلامية شيعية كانت أم سنية التي تؤمن بالمبادئ

(١) الواشنطن بوست، ٢٢/٣/٢٠٠٩م.

(٢) جريدة الثورة، ١١/٧/١٩٨٢م.

الديمقراطية وصلاحيّة النظام الديمقراطي لإدارة شؤون المجتمعات المسلمة ولو بعد تنقيحه وتعديله، فمثلها هناك من يرفع شعار الحرية والديمقراطية ويتبناه من الشيعة عن قناعة راسخة بجدوى النظام الديمقراطي ففي المقابل هناك من يرفضه رفضاً قاطعاً بين الشيعة وذات الشّيء بحذافيره ينطبق على السنة. ولكننا في الواقع لسنا معنيين بهذه الإشكالية ولا بالجانب التنظيري، بل بما هو حقيقة واقعة على الأرض بين طرف الصراع الرئيسيين كما هو تحديدهما ونعني الشيعة والتكفيريين، كون هذه الأخيرة هي التي فرضت نفسها نقيضاً حاداً للشيعة على المستويين الفكري والسياسي، وتحاول أن تصبح ذات مدّ يتسع على رقعة الجغرافيا السنية في العراق، تناصرها بعض الجهات السياسية التي تبدو واجهات مؤاربة للفكر السلفي، وهي إذا ما نادى بالديمقراطية فإن صوتها يبدو مبوحاً ومنبعهاً، وتعود دعوتها على مساحة ضبابية واسعة، وهو على العكس من الوضوح الذي نجده في الجانب الآخر لدى الآخذين بالنظرية الديمقراطية من الشيعة. فحتى لو قلنا: إنّ بعضاً من السنة ينادون بالديمقراطية، وأن بعضاً من الشيعة يرفضونها، فالأمر ليس ذا التأثير كبير على الواقع الذي نراه، من كونها أصبحت تهمة ضدّ الشيعة، ذلك أن الديمقراطية الآن في العراق مقصورة في مفهومها على كونها نظاماً سياسياً حسب، يضمن نحواً من التّداول السلمي والمشاركة في السّلمة مع رجحان كفة الأغلبية، وبما أن الصراع قائم بين الشيعة وخصومهم من البعثيين والتكفيريين فإنّ الخاسر رافض بالضرورة لمنطق النظام وآلياته التي أودت به إلى تلك الخسارة، إضافة إلى تقاطعه الحادّ من فلسفتها ومنطقها الخاصّ في الحكم.

أقول: إنّ كلّ ذلك يجعل ثمة معنى لمناقشة «تهمة توريد الديمقراطية» التي توجّه ضدّ الشيعة.

ترسم النقاط الآتية صورة أوضح في هذا المجال:

أولاً: إنّ الواقع يتجلّى يوماً بعد آخر عن حقيقة أن أغلب الشيعة هم دعاة للديمقراطية، بل وقبلوا بها مع تحفظات لم تمنعهم من ممارستها، بينما هي بالنسبة لساكنة الأخوة السنة - على فرض إسقاط الطرح والنظر السلفي الرافض قطعياً وبشكل حازم وصارم لها - لم تعد كونها وصفة إغاثة، وحكمها حكم أكل الميتة من موقع الضرورة.

ثانياً: الديمقراطية بالنسبة لكثير من الشيعة خيار استراتيجي لأنه ضامن لحقوقهم، وكفيل باحتلال موقعهم المناسب الذي ينسجم مع ثقلمهم ووزنهم بينما هو لدى الساسة السنة ورجال الدين ذوي التعصب والطائفية لا يمثل أكثر من وسيلة لكسب امتيازات وسلطات، هي ليست من حقهم أصلاً وسلبها من ذوي الحق فيها استغلالاً لواحدة من أهم سمات القوانين التي تسنّ في النظم الديمقراطية وهي المرونة، حيث تميل النظم الديمقراطية إلى عدم التحديد الصّارم والوضوح التّام في القوانين والتشريعات، بل أن بعضاً من هذه النظم أخذت بما يعرف بالقانون الحي *Living law* وهو قانون غير معلن يجري كأعراف يتسلم عليها الفرقاء السياسيون والفئات الجماعية المختلفة، ويبرز ذلك في المجتمعات التي تتألف من تراكيب ومكوّنات متعددة. ومن المعروف أن أرسخ الديمقراطيات مالت في توطيد هذه المرونة عن طريق عدم تدوين بعض القواعد الدستورية كما في بريطانيا، ويكون الأساس هو استقرارها كعرف ملزم للجميع.

المهم أن بعض هذه الواجهات السياسيّة تحاول استغلال المسألة قدر المستطاع إلى حدّ أنه وصل الطّموح لدى بعضهم إلى القول: إنهم قادرون على تخريب العملية السياسيّة من داخلها.

ثالثاً: إن الديمقراطية دخلت الواقع العراقي عن طريق الإحتلال الأمريكي، ومع اختيار بعض السنة للمقاومة المسلّحة يغدو من الصّعب الموازنة بين قبول فكرة المحتل ومحاربه في آن. أما بالنسبة للشيعة فمع رفضهم لمبدأ الغزو الخارجي ودخول القوّات الأجنبية إلا أن النسبية الواقعية متحكّمة في نظرهم حيث إنّ الغزو يعني الإحتلال ولكنه، أيضاً يعني إلغاء لاحتلال داخلي آخر، كان جائئاً على صدورهم. نعم هو غزو جاء لتلبية مصالح الدّول الغازية ولكنه في ذات الوقت يتوفّر على ما يقع في خدمة المصلحة الوطنية وفق ما يعرف بمبدأ التّقاء المصالح^(١). ثم إن اختيار المقاومة السياسيّة السّلمية من قبل الشيعة، ثم المقاومة المسلّحة بعد أن تمكّن الشيعة من بناء دولة العراق لا يمكن تنفيذه بدون الاحتكام إلى الآليات الديمقراطيّة كون هذه الأخيرة الهدف المعلن لأمريكا وحلفائها، وإقامته ترتفع مبررات البقاء والإحتلال.

(١) وقد أشار إلى هذا المعنى السيد محمد باقر الحكيم بمحاضرة له قبل سقوط النظام نقلتها جريدة لواء الصدر ٢٠٠٠/١٢/٣م.

وانظر الدكتور النجدي عبد الحميد - الديمقراطية في تفكير الإسلاميين - دمشق ١٩٩٦م.

رابعاً: يقع السنّة تحت التأثير الخارجي من أطراف وأنظمة تخشى سماع كلمة الديمقراطية خشيتها من الموت، كآل سعود وآل نهبان وآل الصباح وغيرهم، بينما ليس الأمر كذلك مع الشبيعة الذين لو فرض أن ثمة تأثيراً يمارس عليهم من الخارج، فإن الطرف الوحيد الذي يشار إليه هنا هو إيران، وفي إيران ممارسة ديمقراطية متقدّمة على ديمقراطيات أنظمة وحكومات المنطقة، وإن لم تعجب أمريكا لأسباب سياسية وإيديولوجية^(١).

خامساً: إنّ الحركة الفكرية والثقافية في الجانبين «الشيعي والسني» تجري باتجاهين متعاكسين تماماً، ففي حين تتعالى دعوات التحديث والإصلاح والرغبة في الانفتاح على تجارب الأمم والشعوب، وأن رجال دين ومرجعيات بارزة شيعية تنظر في هذا الجانب، فإن ما يلاحظ أنّ ثمة نكوصاً وتراجعاً في الطرف الآخر صوب الأصولية الخانقة، والتراثية العمياء، والسلفية الجامدة.

وهذا الأمر ليس عصبياً على التفسير من وجهة نظر اجتماعية ونفسية حيث مارست فكرة الجهاد دورها هنا في تقويض وتضييق آفاق الرؤية الشاملة المنفتحة على قراءة الواقع وتحديد جهات الانطلاق والحركة، إذ يشعر الـ«مجاهدون» من السنّة وكأثم بين أيدي الرسول أو قادة الفتوح الإسلامية الأوائل، أنهم يعيشون في القرن الأول الهجري، بكلّ صحبه الظّافر ونشوته الجهادية، وعناوينه الرجالية، وأجوائه التي لا يمكن معها التعاطي، أو النظر في أفكار ليست من سنخ عصرنا وطبيعة بيئتها أو مسار غاياتها. فالمجتمع تمت عسكرته امتداداً للعسكرة الصدامية، ولكن بشعار جديد، وروحية أكثر تصلّباً وتطرّفاً. لم يعد النظر إلى الأمام أمراً ممكناً إلا بحدود لا تملك أن تعيّر من الواقع شيئاً.

الآن وبعد أن غدا واضحاً أن التّهمة لها أساسها ومبرراتها ودوافعها، ونحسب أننا بذلك حددنا حيز المناقشة، يأتي التساؤل: هل حقاً أن الديمقراطية أو بالأحرى ممارستها وجعلها نظاماً لحكم الدولة، وآلية معقولة من آليات الوصول إلى السّلطة يعدّ أمراً محرّماً وكفراً بيّناً، وبالتالي فهي تهمة خطيرة ما بعدها تهمة أخطر؟

(١) مهدي الخفاجي - المشروع السياسي لشبيعة العراق ودول الجوار الطائفي - الساقبي - بيروت (مركز العراق للدراسات) -

الحقيقة أن الكثير من رجال الدين الشيعة الذين قلنا بأنهم ساندوا الديمقراطية من كونها «ممارسة الشعب لحقه الطبيعي في اختيار الحكومة التي تتولى زمام الأمور».

وجاء الجدل أخيراً حول مصدر التشريع الذي يمكن اعتماده دستورياً في دولة العراق الديمقراطي الاتحادي ليضع حداً للجدل سابق. ورغم أن المسودة النهائية للدستور حملت شيئاً من التناقض والغموض إلا أنه يمكن القول: إن الديمقراطية بشكلها ونكهتها الغربية الخالصة التي كانت تطمح إليها الولايات المتحدة الأمريكية لم تتحقق وحلت محلها أخرى ذات روح عراقية، ولكن ليست خالصة أيضاً. لقد اختارت الأغلبية الشيعية في العراق النهج الديمقراطي السبيل الأوحده لضمان حقوقهم، ولعدم وجود أية بدائل أخرى متاحة. إن جعل هذا الاختيار تهمة كونه اختياراً لبضاعة صنعتها الدول الكافرة مرده في الأساس لعاملين:

الأول: هو الثابت العقدي للسلفية

والثاني: أنها الطريق الذي ضمنت من خلاله الشيعة بعضاً من حقوقها. ولكنها تنطوي أيضاً على تلك الرغبة السلطوية الجاحمة، فحيث يتخلى الشيعة عن الديمقراطية فلا يتصور أن ذلك لأجل تسليمهم السلطة طبعاً، بل لإبعادهم وفرض الوصاية عليهم.

إن شكل الحكم الذي تنادي به تنظيمات القاعدة هو الحكم الأموي، الإمارة الأموية العالمية كما يحلو لبعض المتبحرين منهم أن يسميها. الغريب أن رفض هؤلاء للديمقراطية - والحقيقة هو الحال ذاته لدى الأطراف الشيعية الرافضة لها - لا ينهض على أساس مناقشة علمية ومنطقية لموضوع الديمقراطية ذاتها، بل يقتصر على أمرين: الأول: كونها ذات منشأ غربي. والثاني: السلبيات التي رافقت تطبيقها في الدول الغربية^(١).

إن جعل الديمقراطية ضرباً من الكفر كما يدأب السلفيون والزرقاويون ورجالات داعش

(١) غانم جواد - الشيعة والانتقال الديمقراطي - مصدر سابق - ص ٨٧. وانظر حسين درويش العادلي - نحو عراق جديد - ص ٤٨. وانظر الدكتور عبد الحسين السعدي - نظرة تقويمية في الدستور العراقي الجديد - ندوة عقدها مدرسة الدراسات الأفريقية والشرقية (سوس) تابعة الى جامعة لندن ١٧/٩/٢٠٠٥ م.

على ترديده هو قول يرسلونه دون أي دليل يذكر، وقد بحثت في كتبهم ومقالاتهم وخطاباتهم فلم أجد سوى القول بأن في تطبيق الديمقراطية تشبهه وتقليد للغرب الكافر وهو حرام بالدليل القطعي، ويروون في هذا الصدد بعضاً من الأحاديث. وأما ما يسمونه أدلة غير هذا فهي لا تعدو خطابات إنشائية كالتّي يكتبها طلاب المدارس الابتدائية، ولا تستحق الذكر على الإطلاق. يعد القول السابق من أقوى أدلة الإقناع لديهم، ويكثر ترديده على ألسنة أتباعهم. ولو شئنا أن نناقش هذا الدليل الواهي فأبرز ما يلاحظ عليه:

أولاً: إذا أردنا أن نمضي معهم في طريق التقليد للغرب فمن الواجب إذن التّخّي عن كلّ المظاهر الحديثة من لبس البنطال، وربطة العنق، والأكل بالملاعق، وقراءة الكتب المطبوعة، إلى اللقاء الصّحفي والانترنت - المولعين به أشدّ الوقع - واستعمال أجهزة التّلفزيون، والمسجلات، واللّاقطات الفضائية وركوب السيّارات وغيرها. إذ أن من المقطوع به أنها جميعاً من نتاج الحضارة الغربية، وهي تقتضي ممارسة تختلف عمّا ألفه العرب من قبل في الصّحراء، وأول من قام بها هم الغربيون، ولا يمكن أن يكون فعلها من قبل المسلمين إلا تقليداً للغربيين!

ثانياً: إن الفكرة المكتشفة على الصّعيد العالمي أو الفكري لا علاقة لها بالمكتشف وثقافته وديانته من حيث ذاتها، فالكتابة على سبيل المثال اكتشفها السومريون وهم أقوام وثنية، ولكن لم يمنع ذلك الأنبياء وآخر هؤلاء النبي محمد ﷺ من استعمالها كأداة لنقل الملفوظ إلى مدوّن لغرض حفظه من الضياع، فهل تشبه في ذلك بالوثنيين... هل يعقل ذلك!

وفي اللغة العربية التي يستعملها المسلمون العرب في بحوثهم ودراساتهم ومقالاتهم والتي يطلقون عليها اللغة الحديثة ذات الأسلوب المشرق وغيرها من الأوصاف، أقول: إنّ فيها مئات التراكيب غير العربية، ووليدة مخيلة الغرب، انتقلت عن طريق التّرجمة وأصبحت هذه التراكيب اللغوية التي لا تمتّ إلى الأسلوب والبيان العربي بصلّة شائعة رائجة بيننا، بل لا نعرف بديلاً لها.

ثالثاً: هذه تركيا عروس قبلة توجهاتهم ومصر وتونس والمغرب بعد الرّبيع العربي، أليس هم من أوّل المبادرين الى تطبيقات النّظام الديمقراطي الذي يشكّلون به على شبيعة العراق، أم ان تركيا أقامت دستوراً إسلامياً؟

أعتقد أن الشيعة سيمضون في طريقهم عبر الديمقراطية المنضبطة بضوابط الإسلام والقيم والأعراف والأخلاق لنيل بعض من حقوقهم المشروعة، كونهم مواطنين لهم ما لغيرهم، وعليه ما على هذا الغير، وهذه المعادلة لن يكون لها واقع بدون الديمقراطية، وصندوق الانتخابات. واتهامات التيارات السلفية ورجال الدين السنة المتعاطفين مع هذه التيارات بقناعة أو بلا قناعة كما يدعي البعض لن يثني الطائفة الشيعية عن خيارها، وأعتقد أن التجربة الشيعية العراقية سوف يكون لها انعكاسها وصددها المؤكدان على تلك الأطراف والشخصيات العلمانية الشيعية نفسها التي ترفض أو تضع تحفظات ثقيلة على النظام الديمقراطي القائم على الانتخابات الحرة وتمكين إرادة الشعب من المشاركة في صنع القرار، خصوصا وأن أول تجربة إسلامية ديمقراطية اقيمت في العالم الإسلامي والعربي هي تجربة إيران الإسلامية بقيادة الامام الخميني، وأول تجربة ديمقراطية في العالم العربي أقامها الشيعة في العراق^(١).

٤ . تهمه الطائفية وتمهيش الآخر

كانت تهمة الطائفية تلاحق الشيعة العراقيين حتى في أحلامهم، لقد كانت كلمة طائفي مرادفة لكلمة شيعي والشيوعي لا يمكن أن يكون سوى طائفي بغض لا يريد أكثر من فرض آرائه وعقائده على الآخرين وانتهاك حقوقهم وعقائدهم. والطائفية كما يعرفها الكثيرون هي ممارسة سياسة بالدرجة الأولى تنتهك حريات وحقوق الآخر ومصادرتها بالتعسف والتنكيل أو كما يقول العلوي: إنها تمارس مع موقع القوة.

بعد سقوط صنم البعث في العراق كان من المتوقع جداً أن تزداد الضغوط على الشيعة في هذا الجانب ويتواصل وصفهم بالطائفية، فإذا كانت هذه التهمة لصيقة بهم، وهم ليسوا في موقع الحكم - واتهامهم كان لأجل إقصائهم عن الحكم - فكيف سيكون الأمر بعد أن يرتقوا سلم السلطة ويأخذوا دورهم في صياغة القرار؟

(١) الدكتور صلاح عبد الرزاق - الإسلاميون في العراق وتجربة الديمقراطية - الساقى (مركز العراق للدراسات) . ٢٠٠٨م -

تجراً الأستاذ محمد الطائي صاحب فضائية الفيحاء ذات يوم قائلاً في برنامج مباشر على الهواء: «سأقول شيئاً لم أقله من قبل هو أننا لو نطقنا باسم الشيعة فإن فضائية الفيحاء سوف تغلق على الفور» كان ذلك ردّاً على استفسار من أحد المتصلين الذي عبّر عن امتعاضه متسائلاً: لماذا يتحدث الآخرون عن أنفسهم كطائفة فيما نخشى نحن الحديث عن أنفسنا كشيعة، ونطالب بحقوقنا كوننا شيعة^(١)؟ وقد صدق توقع الأستاذ الطائي فقد رفضت السلطات الإماراتية تجديد عقد المحطة وأصرّت على ذلك لو لا تدخل من بعض الجهات ويقابل قناة الفيحاء التي اغلقت بتهمة الطائفية لمجرد دفاعها عن الشيعة والمحرومين وهناك قنوات تجاهر بنشر الطائفية وهي (بغداد والشرقية والرافدين والفلوجة والغربة والانبار والتغيير وقوات أخرى). وعلى أية حال فإن اتهام الشيعة بالطائفية تعاضم بعد سقوط النظام كما قلنا، وزادت التهمة رواجاً وترديداً مع مضي العملية السياسية بزخم شيعي واضح. ولا أريد التحدث هنا عن هذه القضية الحساسة كي لا تنتهم بالطائفية طبعاً. واليك أهم الموارد التي يتهمون الشيعة من خلالها بالطائفية وهي:

أ) الدستور العراقي وتهمة الديباجة

لم يسبق للشيعة العراقيين أن شاركوا في صياغة أي من الدساتير السابقة لبلادهم، وكان من الطبيعي أن تُغبن حقوقهم، ولا يعترف بها ما دام القائمون على كتابة الدساتير لا يعبرون إلا عن وجهة نظرهم^(٢). بعد سقوط النظام البعثي السابق أتيحت لهم فرصة نادرة لسنّ قوانين دستورية تلي جانباً من طموحاتهم المشروعة دون أن يغبنوا حتى الآخر أيضاً كان مذهبه أو انتهاؤه الطائفي أو العرقي، وكان من المنتظر أن يعترض القوميون والصدّاميون وأصحاب الهوى التكفيري على جملة من مواد هذا الدستور. قد بدا واضحاً ومنذ إعلان مسودة الدستور قبل طرحها للاستفتاء

(١) قناة الفيحاء . برنامج فضاء الحرية، ٢٣/٨/٢٠٠٦م.

(٢) نص ما تحدث به السيد الجعفري لقناة العربية يوم ١٢/٨/٢٠٠٥، وهذا ما نشر من احاديثهم على موقع كتابات

أن أولى المؤاخذات على تلك المسودة تتمثل في ديباجتها وهي كما هو معروف ليست مادة دستورية، بل نصّ يؤكّد هوية البلاد، وينصّ على بعض الثوابت المشتركة التقليدية التي تركز على واقعيّات مجرّدة. غير أن المعارضين وصفوها بكونها مقدّمة طائفية بعيدة عن اللّغة القانونية. ولننظر الآن إلى النّقاط والجمل الـ «طائفية» بنظرهم والتي وصفها أحد البعثيين^(١) بكونها تمثّل تهديداً لوحدة البلاد وهويتها العربية. نقتطف من الديباجة هذه الفقرات التي رفضها هؤلاء وللقارئ الكريم أن يمعن النّظر فيها مستحضراً في ذهنه التهم التي ردها البعثيون والواجهات السّلفية التّكفيرية ليرى مدى الحقد والتعصب والنزعة المريضة لديهم:

«نحن أبناء وادي الرافدين موطن الرسل والأنبياء ومثوى الأئمة الأطهار...»

«واستجابة لنداء وطننا ومواطنينا واستجابة لدعوة قياداتنا الدّينية وقوانا الوطنية وإصرار

مراجعتنا العظام وزعمائنا وسياسيّنا...»

«مستذكرين مواجع القمع الطّائفي من قبل الطغمة المستبدة..»

«ومستوحين ظلّامة استباحة المدن المقدّسة والجنوب في الانتفاضة الشّعبانية»

«ومكتوبين بشجن المقابر الجماعية والأهوار والدجيل»

«لم يشنّا التّكفير والإرهاب...»^(٢).

إن الكلمات والجمل المكتوبة اعلاه هي التي أعلن قادة الأحزاب المنسوين للمكوّن السّني اعتراضهم عليها، ووصفوها بكونها تمثّل نزعة طائفية، وتهدف إلى تمزيق العراق، وتمثّل خطراً على مستقبله!!!^(٣) إن العجب لا ينقطع من هذه الاعتراضات في الوقت الذي يدعون فيه أنّهم حريصون كلّ الحرص على نبد التّفرقة والكرهية، ويدّعون أنّهم لم يشتركوا مع النّظام السّابق في شيء من مجازره ضدّ الشّيعة، ويعلنون البراءة منها. لقد فات هؤلاء أن اعتراضهم ذاته يمثّل نزعة

(١) وهو الآن شخصية سياسيّة بارزة مقيمة في إحدى دول الجوار ولا يكاد يذهب إلى العراق إلا نادراً.

(٢) جمهورية العراق - دستور جمهورية العراق - ط ٢ نيسان - ابريل ٢٠٠٦م.

(٣) www.arabinfoecenter.net تشرين الثاني - نوفمبر ٢٠٠٦م، وانظر إعلان شوري المجاهدين في العراق حول

مغالطات الإعلام الصليبي وأقوالهم بخصوص الدستور ١٤ - اب - اغسطس ٢٠٠٦م.

طائفية واضحة وضوحاً لا مزيد بعده، فمسألة ذكر أن العراق موطن الأئمة الأطهار وأن ثمة قداسة للأماكن الشيعية المتمثلة بمراقدهم، والمراجع الدينية، وضرورة المحافظة عليها، وعدم تكرار ما فعله نظام البعث السابق والقول بأن التكفير والإرهاب لم يثنا عن مواصلة طريقنا لا يشكل بحال من الأحوال انتقاصاً أو تهميشاً أو إلغاءً للآخر، أو قسراً لأتباع المذاهب الأخرى على ممارسات لا يعتقدون بها، أو سلبهم حقاً من حقوقهم وهذا ما يفهمه العاقل من معنى الطائفية.

ينطبق هذا المعنى على أصحاب تلك القراءة الذين يتحسسون من تأكيد حق لا يضر ببعض المواطنين، ولا يصادر حقوقهم، ولا يدعو قانونياً إلى إلزام عقائدي من أي نوع قدر ما يعطي حقاً ولو على صعيد المواطنة المعنوية لأغلبية من المواطنين العراقيين، الذين فقدوا حقوقهم وتعرضوا للقمع والإبادة والتتكيل^(١). إن لمن الغريب حقاً أن تثير كلمة «العتبات المقدسة» أو «المراجع العظام» كل هذه الردود والانفعالات، وتكفي لوصم الديباجة بكونها ذات روح طائفية ومثيرة للنعرات!!

ب) الإرهاب والتكفير.. والحظر الطائفي!

أوغل البعض في تماديه إلى حد أن اعتبر حظر الإرهاب والتكفير في الدستور العراقي حظراً طائفيًا مع أن الخطاب المعلن يتجه باتجاه نبذ التكفير والإرهاب، وكونه منتجاً خارجياً تم تصديره إلى الداخل بفعل تداعيات وظروف ما بعد الإحتلال، كما تدعيه أكثر من جهة متسترة على الواقع المؤسف. وأن هذه القوى المتقدمة تظهر تأكيدها على براءتها من التكفيريين والإرهابيين، وإن كان خطابها وبياناتها قد نحت منحى محتشماً وحيياً في أكثر من مناسبة. ومن بين الحجج المطروحة في هذا السياق هو أن التكفير تم تحديده وحصره بالتيار السلفي عملياً، وليس جميع السلفيين ممن

(١) مجموعة تصريحات المسؤولين العراقيين بهذا الصدد مجموعة لدى مركز العراق للدراسات في الإرشيف رقم ٢٣٤

يدعون ويؤمنون بضرورة قتل الذين يكفرونهم، وإن كانوا نظرياً واجتهادياً يقولون بتكفير بعض الطوائف الأخرى كذلك قد يستغل هذا الحظر لأهداف سياسية تطال من لا علاقة لهم بهؤلاء^(١). إن تشعب السلفية إلى تيارات متطرفة ومعتدلة أمر مقبول نظرياً، ولكن إلى أي حدّ يتتبع هذا التشعب نتائج لها أثرها مع الآخر؟ ترى ما هو الفرق في المواقف بين السلفية الجهادية وتلك الموصوفة بالاعتدال إزاء الشيعة تحديداً الرقم الصّعب في المعادلة الرّاهنة؟

لقد أظهر المقدسي المنظر للسلفية في الأردن والرّعيم الرّوحي لجماعة أبي مصعب الزرقاوي رأياً وصف بالمعتدل رددته قناة الجزيرة القطرية سبعين مرة في يوم واحد. خلاصة هذا الرّأي هو التّحفظ «هكذا» على عمليات تفجير المساجد والحسينيات الشّيعية لكون من يرتادون هذه الأماكن من العامّة الجهلة الذين قد لا يؤمنون ويعتقدون عن علم بما ينطوي عليه المذهب الرّافضي من مكفّرات أجمعت عليها الأئمة كتحرّيف القرآن، ومظاهر الشّرك وغيرها على حدّ قوله.

ومع ذلك لم يفت المقدسي أن يلتمس العذر للـ «مجاهدين» فيما يفعلونه من قتل وتفجيرات لأنّهم يجتهدون في السّاحة وهم أعلم بما يحدث هناك^(٢). ما يستفاد بوضوح من رأي المقدسي هو أن قتل الشيعة أمر جائز، بل يقع في خانة الجهاد الشّرعي، ولكنه يتحفّظ على تفجير المساجد لأنّ بعضاً ممن يرتادونها جهلة لا يعرفون عن دينهم وأمور مذهبهم شيئاً، ثم يترك الأمر لاجتهاد الزرقاوي في تقدير الوضع، ومن الواضح أن موضوعة التّقدير هنا هو علم هؤلاء النّاس بأمور ومعتقدات المذهب الإمامي الذين يعتنقونه منذ مئات السّنين، وليس لعاقل أن يفترض أن ثمة شيعياً لا يعرف ما يميّز مذهبه عن غيره لاسيما أنه من أشدّ المذاهب تمايزاً عن غيره، بالإضافة إلى كثرة التّهم التّكفيرية لهذا المذهب والتي أتت على أغلب المعتقدات والطقوس التي يقوم بها

(١) إحسان العارضي - التكفيريون في العراق: الأبعاد والنتائج والملقّى (بغداد: مؤسسة آفاق للدراسات والأبحاث العقائدية) - العدد (٣) صيف ٢٠٠٦م، وانظر مجموعة الازمات الدولية - الحرب الإيرانية؟ الطائفية والتراغ الاهلي - تقرير كرايسزجروب رقم ٥٢ حول الشرق الاوسط - ٢٧ شباط - فبراير ٢٠٠٦م.

(٢) الجزيرة ٢٠٠٦/١٠/٤ وانظر مجلس شورى المجاهدين في العراق - بيان عن إعلان تشكيل مجلس شورى المجاهدين وانظر موقع .www.al-shaab.org

الشبيعة الإثنا عشرية.

مع كل ما سبق تتهم الأطراف التي تقول بأنها تمثل السنة العراقيين هذه المادة من الدستور بكونها ذات روح طائفية إقصائية، وإنَّ من وضعها - المقصود هنا السياسة الشبيعة وتبعاً لهم من صوّت لصالح الدستور عن قناعة - أناس طائفيون، يمثلون الصفويين والبويهيين الجدد!!

ج) القتل على الهوية وطريق الموت

رغم أن عمليات القتل والتّهجير التي طالت أتباع الطائفة الشيعية أمر لم يكن في يوم من الأيام بخفي عن المراقبين ووسائل الإعلام، وأنه لم يقابل على الإطلاق بما يماثله ضدَّ السنة القاطنين في جنوب ووسط العراق لحدّ الآن، فقد استمرَّ إنكاره من قبل قيادات سنية بارزة، وأصرّوا على نفي حدوثه إلا بافتراض كونه حالات فردية لا ترقى إلى الوصف الذي تداوله المواطنون، والمراسلون، الصحفيون، الذين يصوّرون الوقائع لحظة بلحظة رغم التعمية الواضحة والانتقائية في إبراز حقائق المشهد المساوية. هذا النفي لم يقوَ أصحابه على الاستمرار به إزاء الحقائق المنقولة والمصوّرة والنّاصعة نصوع الدّم الجاري على الأرض. فراحوا يبحثون عن ردود نقضية مدّعين أن المواطنين السنة تعرّضوا هم أيضاً في المناطق الشيعية إلى أعمال تصفية طائفية في محاول مكشوفة لزيادة الاحتقان، وشقّ الصفوف بين المواطنين العاديين، وقد ذكر النّاطق الرسمي باسم إحدى الهيئات السنّية مشى الضّاري في مقابلة تلفزيونية^(١) أنه يمتلك أدلّة على قيام مليشيات شيعية بقتل تجّار من السنة على طريق ناصرية - بصرة، والمثير أنه حدد زمن ما بعد السّقوط مباشرة كزمن لوقوع تلك الحوادث، وعندما طولب بإهية تلك الأدلّة ردّ بالقول أنّهم لا يرغبون في إبرازها والحديث عنها حفاظاً على الوحدة الوطنية.

(١) قناة الجزيرة . مع الحدث ٢٠٠٧/٢/٣م، وانظر اسعد كاظم . مجلس الحكم والحكومات الانتقالية . منشورات دار البيئة للطباعة والنشر ٢٠٠٨م . ص٢٣. وانظر هيئة علماء المسلمين . رسالى مفتوحة الى الشعب العراقي العظيم بمناسبة الذكرى الرابعة لاحتلال العراق . يوجد في هذا البيان نصوص ما ذكره مشى على قناة الجزيرة ومانشر في جريدة الشرق الأوسط ٢٠٠٦/٣/٢٢م.

هذا مع أنّ القاضي والدّاني يعلم أنّ هذا الطّريق قتل فيه من الشّيعيّة أكثر من السنّة عقب السّقوط على يد لصوص دمويين وثلة من قطاع الطّرق، ولم تسلم من شرّهم حتى قوافل الحجّاج والزّائرين القادمين من إيران سعيّاً وراء المال وسرقة السيّارات، لاسيّما وأن من أشير لهم كانوا من التّجار المتجهين إلى الموالي لاستلام بضائعهم حسب تصرّيح الصّاري نفسه، وهو وضع لم يقتصر على هذا الطّريق، بل شمل كلّ طرق وشوارع العراق عقب انهيار الدّولة ومؤسساتها. إذن فالشّيعيّة أناس طائفيون يقدمون على تصفية خصومهم وفق أدلّة لا يُرغب في كشفها لأسباب وطنية، أما ما يحدث من قتل وتهجير واغتيالات في مناطق الوسط والغرب العراقي فهي مختلقات يروّج لها الطّائفيون الصّفويون، وأنّ العوائل الشّيعيّة التي نزحت تحت التّهديد من مناطق مختلفة والت يبلغ عددها أكثر من سبعة الاف اسرة^(١)، والتي يتزايد عددها يوماً بعد آخر هم مخلوقات نزلت من المريخ، وبحاجة إلى دراسة وتحقيق دولي محايد لإثبات بشريتهم، والتأكد من عدم وجود جينات طائفية في دمائهم!!! ثم أنّ طريق الموت المارّ بعزرائيل اللّطيفية من نسج خيال الطّائفيين الشّيعيّة، وأنّ ما يحدث هناك إنّ حدث فهو عن طريق القوّات الأمريكيّة وبعض أعداء العراق، ولا صلة للقاعدة بهذا الأمر لا من قريب ولا بعيد، وهو أكذوبة وتزييف للحقائق كما يقول عبد السلام الكبيسي الناطق باسم الهيئة!!!^(٢).

٥ . تهمة الجهل السياسيّ وسوء إدارة الدّولة

لابد من القول: إنّ التّاريخ السياسيّ للشّيعيّة مرّ بمرحلتين تشتركان كليهما في غياب هذه الشريحة المهمّة عن مسرح أو بلاط السّلطة السياسيّة، لا السياسة بإطارها العام. في المرحلة الأولى مثّلت الشّيعيّة القطب الأبرز في المعارضة للأنظمة والسّلطات القائمة في العهدين الأموي

(١) الدكتور علي عبد الأمير - التهجير الطائفي في العراق بعد ٢٠٠٦م وآثاره الخطرة - البينة (مركز العراق للدراسات) - ٢٠٠٨م - ص ٨٧.

(٢) عبد السلام الكبيسي نص حديثه مسجل لدى مركز العراق للدراسات مقتبس من مواقع الانترنت ومنشور ايضا في جريدة الشرق الاوسط . العدد ١٠٣٦٨ . الاربعاء ١٨ نيسان . ابريل ٢٠٠٧م.

والعباسي، واستمرَّ هذا الدَّور حتى غيبة الإمام الثَّاني عشر.

وأما المرحلة الثَّانية فيجب الاعتراف بأنَّ الشَّيعة مالوا خلالها إلى الابتعاد عن الحلقة السَّياسية، والرَّهْد في ممارسة السَّياسة، ولا تنهض الحالات الفردية هنا وهناك كمؤشِّر على دخول فاعل لهم، واشتراك حقيقي على الصَّعيد السَّياسي، كان ذلك بسبب أنَّ فكرة الانتظار كانت مهيمنة على أذهان الغالبية من الشَّيعة لاقتناع بعض المرجعيات والفقهاء ذوي الثقل والتأثير في الوسط الشَّيعي العام بعدم جدوى أو عدم مشروعية الأتِّهات أصلاً في هذا الصَّعيد، لما يراه البعض من غضبية لمقام المعصوم، أو عدم مشروعية التَّعاون مع سلاطين الجور، أضف إلى أنَّهم أساساً مبعدون قسراً عن الممارسة السَّياسية^(١).

ثمة تفسيرات تنطلق من خلفيات طائفية وسَّياسية لأصحابها، ولنرَّ مثلاً ابن كثير المؤرِّخ المعروف يرى أنَّ الفشل السَّياسي، وعدم القدرة على الصَّمود والاستمرار، والإخفاقات العسكريَّة للشَّيعة تبدو عنده أمراً مبرراً وبديهاً، فهو يرى أنَّ الأمور تجري بتوفيق من الله، والله لا يوفق الروافض الشَّيعة! يقول معقَّباً على انكسار سيف الدَّولة الحمداني أمام الرُّوم ما نصه: «... وكذلك سيف الدَّولة بن حمدان بحلب فيه تشيع وميل إلى الروافض لا جرم أن الله لا ينصر أمثال هؤلاء، بل لديهم أعداؤهم لمتابعتهم أهواءهم، وتقليدهم ساداتهم وكبراءهم وآباءهم، وتركهم أنبياءه وعلماءهم، ولهذا لما ملك الفاطميون بلاد مصر والشَّام، وكان فيهم الرِّفض وغيره، استحوذ الفرنج على سواحل الشَّام، وبلاد الشَّام كلَّها، حتى بيت المقدس، ولم يبق مع المسلمين سوى حلب وحمص وحماء ودمشق وبعض أعمالها، وجميع السواحل وغيرها مع الفرنج...»^(٢).

هذا مع أنَّه لم يقدم لنا تبريراً لسقوط الأمويين والعباسيين، فهم أيضاً لهم هزائمهم المنكرة،

(١) تقريباً جميع الذين كتبوا عن علم الاجتماع السَّياسي للشَّيعة في العراق مالوا إلى هذا الرأْي منهم اسحاق نقاش - شيعية العراق - انتشارات المكتبة الحيدرية - قم - ١٩٩٨م - ص٢٣ ومنهم حنا بطاطو: الطبقات الإجماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية - الكتاب الأول - ترجمة عفيف الرزاز - مؤسسة الأبحاث العربية - بيروت - ١٩٩٠م - ص٣٤٤ وآخرين.

(٢) ابن كثير - البداية والنهاية ج ١١ - ص٢٧٤.

وانتصاراتهم الباهرة، كحال الفاطميين وكحال سيف الدولة تماماً كما ذكرها المؤرخ نفسه في أربعة مواضع من كتابه البداية والنهاية، انتصر فيها سيف الدولة على الروم.

ويذكر ابن خلدون تحت عنوان «انقلاب حال الدولة بما تجدد في الجباية والإقطاع» أي دولة بني العباس بعد سيطرة البويهيين على مقاليد الأمور فعلياً، أن ما كان بأيدي العامة والأتباع عظم خرابه، لما كان يعمّ من الغلاء والنهب واختلاف الأيدي، وما يزيد من الظلم ومصادرات الرعايا والحيث في الجباية، وإهمال النظر في تعديل القناطر والمشارب، وقسم المياه على الأرضين.

ويعود سبب ذلك إلى اهتمام البويهيين بأهل عصبيتهم على غيرهم، وطبقاً لمفهوم العصبية الخلدونية فإنه يقصد المواليين لآل بويه من الشيعة، وقد صرح ابن خلدون بأن السلطان كان للشيعة في ذلك الوقت. فسياستهم كانت قائمة على الطائفية، ولهذا السبب أهملوا تعمير البلاد، وأشاعوا فيها الخراب!! وتبدو كارلا ال كلاوسنر في دراستها للإدارة المدنية في العصر العباسي أكثر ضيقاً وتحاملاً على البويهيين، حيث تقول «أظهر قرن من الفوضى والاضطراب السياسي والإداري تحت حكم البويهيين فشلهم المعنوي والعملي»، وترى بأن الأمور عادت إلى نصابها بعد انتهاء الحكم البويهي وإفلاسه^(١). ويُستشفّ من قولها: «إن إفلاس السلطنة البويهية في آسيا الغربية قد مهد الطريق نحو إرساء منهج جديد للمذهب السني» أنها في موضع مقارنة بين البويهيين كشيعة والسلاجقة الذين جاءوا بعدهم كسنة.

ويبدو كذلك من مجمل دراستها في مواضع متفرقة أن السبب في إخفاق البويهيين يتمثل في عاملين الأوّل جهلهم بالإدارة المدنية، وتكوّن مؤسسات الدولة.

والثاني النظام الإقطاعي الذي تبنّوه لسدّ مؤونة الجنود وتفضيل حلفائهم.

وقد سبق السيدة كارلا في التحامل على الشيعة بوجه واضح في هذا الجانب توماس ليل الذي كان موظفاً أيام الاحتلال الإنكليزي للعراق إذ يرى أن الرجل الشيعي على وجه الخصوص غير لائق للحكم الذاتي وهو إنما يطلب الحكم الذاتي لأنه يجد فيه فرصة لأجل

(١) كارلا كلاوسنر. الإدارة المدنية في العصر العباسي: الوزارة انموذجاً. ص ٢١ - ٢٢.

التخلص من القانون والنظام^(١).

وعلى أية حال فإن الرأي القائل بضعف الشيعة سياسياً يمتد موعلاً في التاريخ إلى عهد الإمام علي عليه السلام وحره مع معاوية بن أبي سفيان، وربما قبله. فقد انتقد خصوم الشيعة الإمام علي عليه السلام بكونه لم يحسن فن السياسة القائم على جملة من الثوابت والأصول التي لا مفر من التمسك بها وتطبيقها لينتظم الأمر للقائد السياسي الذي يوصف حيثئذ بكونه محتكاً وفذاً ماهراً. إن مدار هذا الانتقاد يتركز حول ما تفضي إليه المقارنة بين إنجازات علي بن أبي طالب وعهد خلافته وما تحقق في خلافة الآخرين، إذ أن علياً لم يستتب له الأمر داخلياً ضمن إطار الدولة الإسلامية، وما بدا من ظهور وتزايد في انشقاق الصفوف واندلاع الحروب بين أطراف تنتمي إلى دين وقومية واحدة. إذن فالقائد لهذه الدولة لم يكن قوياً ولا مؤهلاً للزعامة التي تتطلب أمور عديدة طرحها الإمام من أجدته وبرنامجه السياسي ما أدى إلى زعزعة الأوضاع، وتمكّن المعارضة لحكمه في نهاية المطاف من الاستحواذ على مقاليد الأمور، أمر يضيق به الكثيرون ولاشك، لاسبيا من مؤيدي الإمام أنفسهم، ولهذا فلا نستغرب أن رجلاً يمثل واحداً من أساطين العلم والمعرفة كالشيخ الرئيس ابن سينا وغيره يذهب إلى أن عمر بن الخطاب أسوس من علي، وإن كان علياً أعلم من عمر^(٢).

لقد وردت أقوال عديدة للإمام في مسألة السياسة ويمكن لحديث واحد أن يلخص قضية هذا الجدل، ويضع الفارق الحقيقي بين علي وغيره من الخلفاء والملوك. لقد قالها علي ذات يوم «بئس السياسة الجور»، إن الذين يقولون: إن علياً لا يفهم ولا يعرف السياسة يريدون من علي عليه السلام أن يكون كمعاوية بن أبي سفيان، يغدر ويفجر ويخون الله في أموال وأعراض ونفوس المسلمين، وبأبي علي إلا أن يكون مجسداً للإسلام وأن يكون عين الطهر والنزاهة.

إذن فالمشكلة ليست في الشيعة أو في الجهل السياسي لهم كما يدعي البعض، ويريد تصويره

(١) Thomas l yell . the sand outs of Mesopotamia . london ١٩٣٣.

(٢) شرح نهج البلاغة ابن أبي الحديد - ج ١٠ - ص ٢١٢.

وجعله حقيقة من الحقائق التي لا تقبل المناقشة. إنَّ المشكلة الحقيقية في سياسة خصومهم القائمة على ثابت مبدئي لديهم يرفض أن يتولَّى الشيعة القيادة السياسيَّة، ولهذا الأمر تأصَّل في الموروث السلفي الذي ينقل أن النساء تحرم على رجالها إذا تملكَّ يهود هذه الأمة، ويقصدون بهم الشيعة!! إن المحاولات الدائبة لإقصاء الشيعة بدأ من مرحلة قريبة من وفاة النبي ﷺ لا أحالها ستنهي إلى أن يأذن الله بذلك.

ومن يقراء كتاب السيِّد الجعفريِّ (تجربة حكم) ومن يطلع على تصريحات السياسيِّين الشيعة وتقييمات المراكز الدوليَّة يجد انه من غير الممكن في أجواء غير أمنية وإرهاب وعنف ودم ونزيف اجتماعي هائل وكبقايا من فلول البعث الصدَّامي تمضي قدما في تخريب البلاد لايمكن بهذه الاجواء ان يحكم على شيعة العراق أنَّهم فاشلون سياسياً واداريا في حكم العراق^(١).

٦ . تهمة الارتباط بالأجندات الخارجية

ما انفكت القوى السياسيَّة المعارضة للحكومة العراقية عن اتهامها بالارتباط بالأجندات الخارجية، والمقصود بذلك على وجه التَّحديد هو الارتباط بالجمهورية الإسلاميَّة في إيران، يدعم الإعلام العربي و يروِّج بقوَّة لهذه الفرضية، وهو أمر ليس بالغريب طالما كان إعلاما مرتعنا بيد الحكومات، وخاضعا لتوجَّهات المؤسسات السياسيَّة والدينيَّة المتشددة تجاه الشيعة في العراق وخارجه، وأهمُّ ما يتصف به هو الازدواجية والانتقائيَّة الفاضحة، أمور تفوق حدَّ الاحصاء، وهي فاضحة ووقحة، ومع هذا يتَّهمون شيعة العراق بالارتباط بالخارج، ويتَّهمون إيران بالتَّدخُّل ومن أمثلة تدخلاتهم.

أ) تدخلات الدَّول العربيَّة في سورية

ففي الحرب الطاحنة التي تجري اليوم على السَّاحة السَّورية بغية تدمير هذا البلد كان واضحا،

(١) مجموعة الأزمات الدوليَّة - تفكيك العراق: عملية دستورية تتعثر - عمان - بروكسل ٢٦ - أيلول - سبتمبر ٢٠٠٥م.

بل وفي عداد البديهيّات والمسلّمات أنّ المقاتلين الأجنبيّين الذين دخلوا إلى سورّيّة من كلّ حدب وصوب برعاية أطراف إقليميّة و دولية هم جزء لا يتجزأ من المعارضة المسلّحة السورّيّة، بل يمثّلون ثقلها الأهم والأكثر تأثيراً وشراسة، ولم يجد الإعلام العربيّ غضاضة في هذا التّدخل السافر بشؤون دولة ذات سيادة مهما كانت المبررات، لكنه وجد في دفاع بضعة شيعة من العراق ولبنان عن المراقدين المقدّسة في سورّيّة تدخلاً يستوجب الوقوف عنده وإدانته وإعداد التقارير والبرامج المكثّفة حوله، مشاركة حزب الله بجهد عسكريّ لحفظ أمن بعض المدن الشيعيّة على الحدود السورّيّة اللبنيّة من هجمات التّكفيريين اعتبر أيضاً تدخلاً مشيناً أقيمت لأجله الدنّيّ ولم تقعد حتى ساعة كتابة هذه السطور، مع أنّ سورّيّة اليوم صارت أرضاً تنبت الإرهاب والفكر والإرهابيين ضدّ التّشيع في العالم، ومصدراً للقلق الأمنيّ في العالم الإسلاميّ والعربيّ ببال قطريّ وسعوديّ وتركيّ، وتعزيز عالٍ لدعم واسناد الإرهابيين سرّاً وعلانيّة الا أنّهم يلومون الشبيعة ان دافعوا عن المراقدين المقدّسة، وعن السّلم الاجتماعيّ.

ب) التّدخل السّعودي القطريّ في البحرين

فان تدخّل السّعوديّة والطّريقة التي تعاملوا بها لقمع الشّعب البحرينيّ الذي يريد أن يؤسس لديمقراطيّة، فيها يتساوي الجميع أمام القانون، كانت هذه الطّريقة مخالفة للقانون الدّوليّ، ولقوانين الجامعة العربيّة، وخلاف مقتضيات السّلم الدّوليّ، ولو أن قانوناً منصفاً يحكم المنظمة الدّوليّة (الامم المتحدّة) لحكم على السّعوديّة وقطر وفق أحكام البند السّابع لتدخّلها في الشّؤون السّياسيّة لبلدان مجاورة وتهديدهما السّلم الأمنيّ والاجتماعيّ فيها، كما حصل مع العراق حينما احتلّ الكويت، ولكن حرف الجر في الامم المتحدّة لا تجرّ، حدّد ان السّيد السّيسستانيّ كلّف الدّكتور حسين الشهرستانيّ ان يوصل صوته الى الامم المتحدّة، والى اوباما ليسجّل اعتراضه على الكيل بمكيالين فيما يخصّ التّطورات في العالم العربيّ والإسلامي^(١).

(١) مصادر خاصة لمركز العراق للدراسات.

- الأمر بعينه مورس على الصّعيد السياسي، فلا مشكلة من ارتباط قوى عراقية بأطراف خارجية تتمثل بدول عربية وتركيا وعملها بموجب أجنداتها، بيد أن أمّ المشاكل التي تعصف بالواقع العراقي غير المستقر تكمن في ارتباط القوى الشّيعية بإيران!!

ج.- تدخّل السّعودية في العراق

تدخّلات دول الجوار بالشّؤون العراقية كانت عقب الإحتلال الأمريكي الذي أشرع الأبواب من الجهات الأربع لتمارس تدخّلاً سافراً علنياً وسرياً عبر أجهزة مخابراتها، وأقرت واشنطن بهذا التدخّل طوال سنوات احتلالها للعراق، الذي أتى بعد ما فتح زلماي خليل زاد الباب واسعاً أمام السّعودية ودول عربية أخرى للتدخّل بحجّة تهديّة الأوضاع في العراق، داعياً إياها لمساعدة أمريكا هناك^(١).

وفي عام ٢٠٠٧ أعلنت السّعودية للولايات المتحدة عن نيّتها التدخّل المباشر في العراق لحماية السّنة، و خاض مسؤولون أمريكيون لقاءات مكثفة في أكثر من عاصمة عربية لتدارس الطلب السّعودي^(٢). وأثناء الحديث عن احتمالية انسحاب القوّات الأمريكية في ذروة العنف الطائفي عام ٢٠٠٦، علت الأصوات العربية والسّعودية تحديداً مطالبةً واشنطن بضرورة عدم ترك البلد للأغلبية الشّيعية التي تدعمها إيران.

ولعلّ أكثر التصريحات فظاظة و وقاحة جاءت في مقال كتبه أحد المستشارين الأمنيين للحكومة السّعودية نواف عبيد في صحيفة واشنطن بوست قائلاً: إنّ القيادة السّعودية تستعد لمراجعة سياستها بشأن العراق للتعامل مع تداعيات انسحاب أمريكي محتمل، وأضاف أنّ التدخّل السّعودي في العراق يحمل مخاطر كبيرة حيث يمكنه إثارة حرب إقليمية، وليكن الأمر كذلك.. فعواقب عدم التدخّل أسوأ بكثير، ووعد بتزويد البعثيين الذين يمثلون العمود الفقري

(١) جريدة الشرق الاوسط ٩/٧/٢٠٠٧م.

(٢) جريدة الصباح ٩/١٠/٢٠٠٦م.

للمتمردين السنة بالأسلحة والعتاد^(١).

ولم يتوقف التدخّل السعودي حتى بعد استتباب الأوضاع الأمنية النسبي وخروج القوات الأمريكية، ففي الشهر الأوّل من عام ٢٠١٢ ذكرت مصادر سعودية أنّ ملك السعودية عبد الله بن عبد العزيز تسلّم بنفسه ملف العراق، وطلب من أمين المجلس الأعلى للأمن القومي بندر بن سلطان، ووزير خارجيته سعود الفيصل توظيف جميع الإمكانات لضرب العراق سياسياً، مؤكّداً استعداده لرصد ٢٥٠ مليار لزعزعة العملية السياسيّة الحالية في العراق التي قال إنها تشكّل خطراً على السعودية^(٢).

إنّ التدخّل بالشأن العراقي من قبل المعسكر الرفض للعراق ما بعد ٢٠٠٣ لم يأخذ طبيعة وحيدة أو مستوى واحدا بل كان متنوعاً ومتعدد الأساليب والصيغ، وتوزّع بين المادي والإعلامي والسياسي، وبالنسبة للأخير فإنّ العربية السعودية وتركيا وقطر تمثّل ثلاثياً لامعا في مجال التدخّلات عبر صناعة واجهات سياسيّة تنفّذ الأجندة الإقليمية المطبوخة في عواصم هذه الدّول، والتّجربة الأبرز لجهود هذا المعسكر هو صناعة القائمة العراقية، وما تلقته الأطراف التي عملت على تشكيلها من دعم هائل وغير خفي. واعترف بذلك أعضاء كانوا ضمن هذه القائمة التي دخلت الانتخابات البرلمانية عام ٢٠١٠ بقوة، وراهن الداعمون على تحقيقها تغييرا كبيرا على السّاحة السياسيّة العراقية. بل كشف حسن العلوي وهو من بين الأعضاء الأوائل الذين شاركوا في تشكيل القائمة عن تلقي طارق الهاشمي مبلغ ملياري دولار من الملك السعودي، لهدف وحيد هو إسقاط الشّبيعة وإزاحتهم عن الحكم^(٣).

قد تطرح التساؤلات حول الدوافع الحقيقية وراء تدخّلات تجمعها الرّغبة في عرقلة العملية السياسيّة واستقرار الوضع في البلاد.. والحقيقة أن جملة من الأسباب تقف وراء هذه السياسة

(١) جريدة المدى ٢٢/٨/٢٠١٢م.

(٢) جريدة الحياة ٨/١٢/٢٠٠٩م.

(٣) جريدة الصباح والبيئة ٤/٩/٢٠٠٩م.

التي تحرمها المواثيق الدولية والمعاهدات التي تحظر على الدول انتهاك سيادة دول أخرى والتدخل في شؤونها الداخلية. ومن هذه الأسباب والدوافع هو الطائفية التي تعتنقها السعودية وبعض الأنظمة العربية التي لا تود رؤية عراقٍ يتمتع فيه الجميع بحقوقهم، وفقا للآليات الديمقراطية، وتتخوف السعودية على وجه الخصوص من نجاح الشيعة في بناء الديمقراطية خشية من أن يحرك ذلك الشيعة في شرق المملكة للمطالبة بحقوقهم، ويرون أن داعما عربيا جديدا له ثقله يمكن أن يدعم مطالبهم، ومن هنا يأتي السبب الثاني الذي يشير إليه العديد من المتابعين، وهو عدم الرغبة في رؤية العراق لاعبا إقليميا له دوره المؤثر، ولذا يجب إبقاؤه منشغلا بمشكلات داخلية مزمنة، ولن يتم هذا إلا عبر وسيلتين الأولى زعزعة الأمن الداخلي ودعم القوى الإرهابية مهما كانت توجهاتها، والثانية عبر الواجهات السياسية التي يجري الإشراف على تشكيلها وزجها في كل انتخابات عامة، سواء فازت أو لم تفز ففي الحالتين ستكون طرفا رئيسيا لإشعال الصراعات السياسية، وتوتير الأجواء، وما يعنيه ذلك من انعكاسات على مجمل الوضع في العراق أمينا واقتصاديا وسياسيا.

لا يجد أي متابع صعوبة في فهم حقيقة الصورة و ما تتوفر عليه من ملامح التدخلات الإقليمية في العراق، والتي باتت منذ عام ٢٠١١ مكشوفة بعهر سياسي واضح، ممثلة بالمحور التركي-العربي^(١)، والأخير تقف على رأسه كل من السعودية وقطر بعد أن كان التدخل يركز على جانب إرباك الأمن بحجة دعم المقاومة.

يبدو أن القوى الممثلة للسنة العراقيين لا تستطيع العيش في البيئة السياسية الديمقراطية من غير الاستناد على الدعم الخارجي، لأنها تعتقد بفقدانها لأية قدرة على استيعاب الوضع الجديد بدون الثوابت القديمة في عهد الدكتاتورية البائدة.. ولا تجد أن ما حصل يؤمن لها وللسنة الدور الذي تطمح إليه، والذي تكمن مشكلته في أنه دور أوسع من حجمها، هذه الحقيقة مضافا إليها المصالح الشخصية جعلت من الارتقاء بأحضان العواصم الخارجية خيارها المفضل، وقد

(١) محمد ذنون . تركيا والعرب . الإصدارات العربية . بيروت . ٢٠٠٩م . ص٢٢.

حاولت الحكومة العراقية وأحزاب التحالف الوطني العمل على إغراء هذه القوى بامتيازات و حلول توافقية لكن اللعبة الإقليمية كانت أكبر من أن تستوعب من خلال ذلك.

الإرث الثقافي للبعث القومي العراقي ما زال فاعلا في توجيه قطاعات واسعة داخل المجتمع السني، وبنفس القدر داخل الحلبة السياسية أيضا، إنَّ التدخّل العربي لا ينظر إليه من قبل هؤلاء على أنه تدخّل أجنبي في الشأن الوطني ويعتبر عاملا سلبيا ومزعزا للوضع العراقي في الداخل، بل يرونه وقفه أخوية مباركة وواجبة على الأشقاء حتى ولو كان ذلك يأتي لأجل تحجيم أغلبية الشعب، وينطلق أساسا من منطلقات طائفية وسياسية محكومة بواقع المنطقة المتوتر وغير المستقر والمعبأ بالمشاكل. ذلك أن القناعة الراسخة لدى هؤلاء هي أن الأحزاب التي تمثل الشيعة تُدعم من قبل إيران، و أن التدخّل الإيراني خلافا للتدخل السعودي والقطري والتركي يأتي لأغراض الهيمنة والطموحات التوسعية والعمل على إضعاف العراق.. الأمر الذي يجعل الشيعة العراقيين وقواهم لا سيما الإسلامية أمام تحدٍّ كبير ومشكلة يصعب حلّها، ومحيرة إلى أبعد الحدود، فهم يرتبطون بالجمهورية الإسلامية بروابط ودية مبنية في عمقها على ما يربط الشيعيين من روابط عديدة، بينما هم مطالبون بمعاداة إيران والتنكيل بها إعلاميا ومقاطعتها سياسيا واقتصاديا والسير في ركب عداء غير مفهوم لها من قبل الدول الغربية والإقليمية! وهذا وضعهم في قفص الاتهام بأنهم يعملون على أنغام الأجندة الإيرانية التي لا تخدم سوى المصالح القومية العليا للإيرانيين.. أتهم عملاء إيران، و متهاونون في مشروعتها، الذي يستهدف أمن شعوب المنطقة والشعب العراقي من بينها؟

المشكلة أن هذه الاتهامات لا جدوى من الحديث عنها، ولا يركّز الشيعة على مناقشتها وردّها، لأن أية ردود لن تكون مقنعة طالما كانت التهمة جاهزة، ومبنية على أساس البوصلة الطائفية والسياسية، ولكنهم بذلوا محاولات عديدة سعيا لإعادة صياغة وتعديل هذه الصورة التي أصبحت نمطية في أذهان السنة داخل العراق وخارجه، ومن بين ذلك أن بعض أهمّ أحزابهم وشخصياتها الإسلامية على وجه التحديد حاولت عكس صورة لعلاقتها مع إيران

بعيدا عمّا تتهم به، فمثلا حاول المجلس الأعلى الإسلامي أن يفتح على السّاحة العربية، وراح السيّد عمار الحكيم يكرر الحديث عن أهمّية العمق العربي للعراق، وأنّ العراق يقع في محيط سني مائج يجب التّعامل معه بحكمة^(١)، وركّز طوال السّنوات الأخيرة على خطاب وسطي معتدل رافقته جهود في نسج علاقات ودية تساعده على تسويق هذا الخطاب، وتأكيد مصداقيته. ولعلّ ما يعزز ذلك ويمنحه شيئا من الانسجام هو اقتناع السيّد عمّار زعيم المجلس الأعلى بعد وفاة والده بضرورة الفصل في العلاقة مع إيران بين الرّؤية ذات البعد الشّرعي، والرّؤية التي تراعي اعتبارات سياسيّة لا تلزمه بتبني المواقف الإيرانيّة^(٢) مع أنه الجهة الشّيعيّة التي طالما نظّر إليها أنها الأشدّ ارتباطا بإيران منذ تشكيلها.

وبالمثل حاول السيّد مقتدى الصّدر من جانبه أن يترسّم خطوات أبعد في العلاقة مع إيران بلغت أحيانا حدود الإعلان عن رفضه لأية تدخّلات من طهران^(٣) واتهم خصمه حزب الدّعوة وتحديدا المالكي بصورة غير مباشرة بأنه يعمل بأجندة لا تراعي المصالح العراقيّة، ونتيجة لهذه المواقف التي لم تكن في بعض الأحيان تنسجم مع الخط الشّيعي العام ارتأى إنهاء إقامته في قم وانتقل إلى لبنان، ممّا ترك الباب مفتوحاً لتكهنات أن تلك الخطوة جاءت للتخلّص من الضّغوط الإيرانيّة. ولكنّ السّؤال هنا: هل أسهمت هذه المحاولات في تبديد تلك الصّورة التي تحدّثنا عنها؟ من المؤكّد أنها لم تثمر عن شيء ملموس خلا ترحيب من جهات سياسيّة عراقية يُفهم موقفها هذا من خلال حقائق الصّراع السياسيّ وتوازناته.

(١) جريدة الشرق الاوسط ١٣/١٣/٢٠٠٩م، والحياة ٢٠/٢/٢٠١٠م، وموقع الفرات نيوز (www.fourat). ونفس الحديث نقلته الواشنطن بوست ٩/٩/٢٠١١م، وايضا حديث السيد عمار لقناة العربية الفضائية في ١٦ شباط - فبراير ٢٠٠٩م.

(٢) هذه الرّؤية يمكن تحديدها من خلال عدد من مواقف السيد عمار الحكيم، منها موقفه من تشكيل الحكومة عام ٢٠١٠م، ومنها ما ادلى به الأخوة مسؤولي بدر لتبرير الانفصال عن المجلس.

(٣) الحياة ٥ حزيران - يونيو ٢٠٠٠م، وموقع العمارة ١١/٩/٢٠١٢م، وقناة الجزيرة الفضائية ٤/٣/٢٠١٢م (لقاء خاص مع السيّد مقتدى الصّدر). هذا فضلا عن تصريحات ومواقف السيّد وتحالفاته الاخيرة مع متحدون ومايلق هو بنفسه عن هذا التحالف، وايضا هذا ما رشح من حديث مقربين منه لقاءات خاصة وتصريحات إعلامية لهم.

إذن كيف تتبدد هذه الصورة القارّة في الذهن السّنيّ؟

اعتقد أن من الصعوبة بمكان تغيير شيء من ملاحظها، والحالة الوحيدة لكسب الرضا هو المجاهرة بعداء إيران، وهذا أمر غير منطقي وغير مبرر بالنسبة للشبيعة العراقيين. في إيران في واقع الأمر تمثّل للشبيعة بشكل عام ما تمثله السعودية مثلا للسنة من رمزية دينية مقدّسة. إن هذا الأمر يتعلّق بجانب المعتقدات الدّينية والمذهبية، ولا يسع لباحث أن ينتهي إلى غير الحقيقة القائلة إنّ الإيديولوجيا الدّينية لا يمكن أن تفصل الدّيني عن السياسيّ، وعن سائر تجلياته الاجتماعية والثقافية. ومع هذا فإنّ وضع الشبيعة في العراق يمنحهم خصوصية ما في علاقاتهم مع إيران على المستوى السياسيّ، فالحقّ أن هناك ما يدعو ونحن نقرأ الكمّ المهول من المقالات والكتب، ونستمع لتقارير وبرامج تلفزيونية إلى الدهشة من طبيعة التعاطي غير الحكيم مع ملفّ العلاقات العراقية الإيرانية، وعلى وجه التّحديد علاقات الشبيعة العراقيين بإيران، وانعكاس هذه العلاقات على السنة فضلا عن رؤية النّخب المثقّفة والعلمانيين لتلك العلاقات وقراءتهم لها، ذلك أنّ القضية يتمّ حصرها بجانب ضيق للغاية يقفز على حقائق موضوعية لا يجدر القفر فوقها والتغافل عنها، فالقول: إنّ الحلّ هو أنّ يثبت الشبيعة قوى سياسية واجتماعية عدم تأثرهم بالقرار الإيراني، وأتهم ليسوا في وارد قبول نصائح أو إملاءات من طهران هو حلّ مثالي يستلزم وضعاً مثاليا للشبيعة، وهو وضع غير متوافر لهم^(١)، فطالما كان الشبيعة في العراق محسوبين على إيران، ويتمّ التّوسل بكلّ الأساليب لأجل إفشالهم سياسياً، وممارسة الضغوط، وفرض العزلة عليهم إقليمياً فسوف لا يكون بوسعهم التّفكير بأية خيارات أخرى.

يضاف إلى ذلك حقيقة وواقع أنّ الوضع الشّيعي الداخلي ليس بتلك الصّلابة، وهو عرضة للخلافات المستمرّة، وهذا ما يشعر به المختلفون أنفسهم، ما يجعل من إيران ملاذاً لأجل تقريب وجهات النّظر، إن هذا الدّور الذي يحتاجه الشبيعة العراقيون لا تريد أية جهة لعه، وتكتفي

(١) الحياة - ٥ حزيران - يونيو ٢٠٠٥م، وانظر كلمة الشيخ حارث الضاري (الأمين العام لهيئة علماء المسلمين في العراق) في مؤتمر الوفاق العراقي في القاهرة - تشرين الثاني - نوفمبر ٢٠٠٥م - موقع الهيئة نت، www.iraq-amsi.org.

بترديد أن إيران تتدخل في العراق، أو أن الشيعة عملاء لها مرتبطون بأجندتها السياسية والطائفية التي تنفذها في المنطقة! بل لا تريد فعل ما هو أقل من هذا الذي قد يبدو مثاليا هو الآخر، ونقصد طمأنتهم وتبديد هواجسهم بأنهم ليسوا عرضة لأجندات تحاول إعادة التاريخ إلى الوراء، على العكس من كل ذلك يجري مطالبتهم بطمأنة السنة، وتبديد هواجس الدول الإقليمية المناوئة لتجربتهم فيما يفترض أن يطالب السنة على المستويين السياسي والاجتماعي بمصافحة اليد الإيرانية، وتبديد هواجسهم بأنفسهم لأنها هواجس و مخاوف مبنية على الظن السيئ على طول الخط، ونابعة من خلفية طائفية مقبلة للغاية، ومن ثقافة شوفينية أسسها حزب البعث.

والحقيقة أن التقارب السني من إيران له أن يبدد الكثير من سحب العتمة التي تتكدس في سماء العلاقات بين البلدين والمنطقة بأسرها، فمن الذي يمنع أن تكون الجمهورية الإسلامية من أقرب الحلفاء للعراق الجديد؟ وما الذي يمنع من أن يرتبط البلدان بعلاقات مميزة، وهما أكبر دولتين إسلاميتين في الشرق الأوسط، والأكثر غنى على مستوى الثروات المتنوعة، والإرث التاريخي، والحضاري، ويشتركان بأطول خط حدودي من بين دول الشرق الأوسط؟ من هنا فإن سنة العراق مسؤولون بشكل كبير عن الحالة الاستثنائية الغريبة من نوعها التي تعتور العلاقة بين العراق وإيران، فهم مطالبون بالتخلي عن ثقافة العداة لهذه الجارة التي يستحيل نقلها بعيداً عن العراق، أو نقل العراق بعيداً عنها، إنه قدر شعبين جارين، ولا يوجد سبب منطقي لأن تكون الحساسية من إيران بكل هذا القدر المبالغ فيه، لكن وللأسف الشديد فإن الموقف السني من إيران مرتبط بأجندة خارجية تطرحها بعض دول المنطقة، وتنسجم تماما مع ما تريده واشنطن وإسرائيل أيضا وهما الطرف الوحيد المستفيد من حالة العداة والكرهية بين العرب السنة والشيعة عربا وغير عرب. وها هي التحذيرات اليوم من وصول المنطقة إلى حالة الانفجار، وحدوث حرب مذهبية بين طوائف المسلمين، و بلا شك فإن الرابح الوحيد من حرب كهذه هي الولايات المتحدة وإسرائيل، فهل ثمة من يشك في أن تفتيت الدول والمجتمعات الشرق أوسطية لا يصب في خدمة الصهاينة؟ وهل هناك من تشوشت لديه الصورة إلى درجة يرى أن ذلك يصب في خدمة إيران باستثناء جوقه من المطبلين المرتبطين بالمخابرات الأمريكية والموساد؟

ثم أليس من الأمور الذي لا يجهلها الجميع أن مخططات تقسيم وبعثرة الأوراق العربية والإسلامية إستراتيجية وضعت لها المخططات والأساليب اللازمة لتنفيذها فلماذا يتغابى البعض في هذا الوقت شديد الخطورة والحساسية ليقلب الأمور رأساً على عقب؟ من دون شك أن هناك من السنة متطرفين، ربّما لا يرتبطون مباشرة بالقوى الأمريكية الصهيونية، ولكنهم من حيث يشعرون أو لا يشعرون يُسدون أجزل الخدمات لها، ويعملون على تنفيذ مشروعها بأقل الكلفة، وأيسر الجهود من جانبها، وقد كشفت الأزمة السورية هذه الحقيقة، حيث يجري اليوم تدمير مقدرات واحدة من أهم الدول التي وقفت داعمة للحق الفلسطيني ضد إسرائيل، ورفضت برغم كل المغريات التي وضعت على الطاولة أن تغيّر من مواقفها وامتنيات سياستها الخارجية، وإذا ما كان السبب المعلن هو إقامة نظام ديمقراطي في سورية فإن مجريات الأحداث تؤكد أن القضية لا ترتبط بهذه الشعارات، فمن جانب رفضت القوى المسلحة المعارضة كل الإصلاحات التي قامت بها الحكومة السورية، وهي إصلاحات لم تقم في دول كالسعودية وقطر والإمارات مثلاً لتعزيز واقع التداول السلمي للسلطة، وضمان الحريات السياسية والإعلامية وغيرها، ومن جانب آخر فإن هذه المعارضة لم تثبت على الإطلاق أنها صاحبة مشروع ديمقراطي، بل على عكس ذلك تماماً، فكل ما فعلته من دمار وخراب في بعض مناطق سورية انتهى بإقامة حكم بربري متخلف من شذاذ الآفاق، أعدم عشرات الأبرياء وفرض أسلوباً لا يناسب حياة أهل الشام، ولم يألّفوا تشدده وتطرفه.

إذن يبدو واضحاً أن دعم و تأييد هذه الأعمال الإرهابية هو لأجل تدمير أكبر قدر من مؤسسات وإمكانات الدولة السورية، وإخراجها من معادلة الصراع مع إسرائيل.. وهذا كل ما في الموضوع.

وعلى أية حال فإنّ تهمة الارتباط بالأجندات الخارجية التي يجري توجيهها للشبيعة عامّة، وللعراقيين منهم بشكل خاصّ تهمة مبنية على وهم و قلب للحقائق، وإذا ما شاء المرء الانسياق وراء لعبة التهم والانتهاكات هذه فله أن يجد مبررات عديدة وحقائق كثيرة تثبت العكس من أن الشبيعة لم يتعاملوا مع أجندة خارجية، ولم يكونوا رهن حالة العمالة على حساب وطنيتهم التي

نرى اليوم في العراق إصراراً عجيباً على إبرازها، والذي يأتي في سياق محافظتهم على وحدة بلادهم، ورفضهم للفدرالية إلى حدّ يثرون أحيانا عدم رضا بعض المواطنين الغاضبين ضمن قواعدهم الشعبيّة، والساخطين بفعل تردي الأوضاع الاقتصادية والأمنية، ويرون في الفدرالية إمكانية تجبّب ذلك، لكن في مقابل هذه الحقيقة تأتي تهمة أخرى توجّه للشّيعه.. وتحديداً في موضوعه التّقسيم!

٧. تهمة تقسيم العراق

اعتادت الأنظمة السياسيّة الدّكتاتورية على مرّ التاريخ لا سيّما الحديث اتهم معارضيها بأنهم أقلية تعبت بأمن البلاد، وأن معارضتها للنّظام خيانة وطنية كبرى، وأبرز تهمة يمكن سوقها من بين تهم عديدة تصدق معها مفردة الخيانة والعمالة هي تقسيم الوطن، سواء على مستوى الجغرافيا أو على المستوى الاجتماعيّ أو كليهما، مع أنّ التجارب أثبتت كون هذه الأنظمة هي من يتسبب في تقسيم البلاد ومجتمعها. وهذا الأمر لا يأتي من فراغ، ففي التاريخ العربي ومنطقة الشرق الأوسط تبرز حقيقة ثابتة أنّ واحدة من الشّعارات التي تستغلّها الأنظمة السياسيّة الحاكمة هي وحدة الصفّ لتكريس سلطانها، في العهد الأموي والعباسي اتّهم كلّ المعارضين للملوك والأمراء الحاكمين باسم الدّين بأنهم يعملون على شقّ وحدة المسلمين، قتل الإمام الحسين كان من بين مبرراته الأكثر مثارا للاستغراب هو خروجه على الحاكم الشرعي بنظر الفكر الأموي، وما خلقه ذلك من شقّ عصا الطّاعة^(١) وتوهين المسلمين الذين استباح الأمويون حرّمتهم حدّ هتك حرمة بيت الله الحرام، واستمرارا في الفكر السياسي نفسه اتّهم الشّيعه العراقيون بأنهم يعملون على تقسيم البلاد بعد إسقاط صدام ونظامه التعسفي.

المبررات التي وضعت للقول إنّ الشّيعه العراقيين يهدفون إلى تقسيم العراق كانت تسوّق وما زالت على أسس:

(١) تصريح الفيضي لقناة العربية الفضائية ٩ يونيو. فبراير ٢٠٠٦م.

أولاً: إنَّ الشَّيعة أيدوا الإحتلال الأمريكي للبلاد، وإنَّ هدف هذا الإحتلال الواضح في نهاية المطاف هو تقسيم البلد، وعليه فإنَّ تأييدهم للاحتلال هو بالضرورة تأييد لمخططاته، والتَّمهيد والمشاركة في تحقيق أهدافه، وعلى رأسها التَّقسيم.

وهذا الادعاء كما يتضح بُني على تهمة واضحة البطلان تمَّت مناقشتها وردَّها في الصَّفحات السابقة من هذا البحث، وبيِّنا أن الحديث عن تأييد شيعيِّ لاحتلال الولايات المتحدة وبريطانيا ببلادهم محض زعم فارغ، ولا يستند إلى أيِّ شيء واقعي بالمرَّة، جُلَّ ما في الأمر أنَّ الشَّيعة استفادوا من التَّجربة التَّاريخية الَّتِي مرَّت بهم إبان تأسيس الدَّولة العراقية الحديثة، وحاولوا تجاوز بعض الأخطاء فأخذوا بخيارين: العمل السياسيِّ لسحب البساط من تحت أقدام الإحتلال لتلافي كلِّ مبررات بقائه وعدم تركه يعث بمصير البلد كيفما شاء، وهو ما سميَّ بالمقاومة السَّلمية على غرار تجارب عديدة في العالم، والثَّاني جرى جنبا إلى جنب مع الخيار الأوَّل وهو المقاومة المسلَّحة، وتضافر هذين الخيارين أدَّى في النهاية إلى الاستقلال واستعادة السيادة الوطنية.

ثانياً: إنَّ الشَّيعة مرتبطون بإيران وينفَّذون أجندة تخدم أهداف الأمن القومي الإيراني، وإحدى هذه الأهداف هو تمزيق العراق وإضعافه إلى الحدِّ الَّذِي لا يشكِّل أي تهديد مستقبلي لإيران الَّتِي خاضت حرباً معه في الثمانينيات. وبلا أدنى شكِّ فإنَّ هذا الادعاء يرتبط بموقف طائفي وعنصري ضدَّ الشَّيعة، ويتعلَّق بتهمة سبق مناقشتها أيضاً وهي العمالة الشَّيعية، ورددنا عليها بما يكفي. ونضيف هنا فقط أنَّ التَّجربة ومعطياتها أثبتت خلال كلِّ هذه السَّنوات الَّتِي تبعت سقوط البعث وصدام حسين بأنَّ القوى الشَّيعية العراقية و الطيف المجتمعي أبعدا ما يكون عن تهمة سخيفة تُصوِّرهم أنَّهم يبيعون وطنهم لأجل مصالح دولة أخرى حتى وإن كانت إيران الَّتِي يرتبطون معها بعلاقات ودِّيَّة طيبة، لكنَّ المطلوب من الشَّيعة فيما يبدو ليكونوا وطنيين هو إعادة ملاحم البعث ومعاركه المدمِّرة الَّتِي لم تبق ولم تذر، وهي المسؤولة عن كلِّ هذا الخراب الَّذِي لحق بالبلاد وشعبها.

ثالثاً: إن الشيعة لم يعتادوا على التعايش مع الآخر، وما هو راسخ في فكرهم وسلوكهم بعيد عن فلسفة التسامح والعيش المشترك مع المختلف عنهم، وعليه فأتتهم في العراق وبعد وصولهم للحكم يجبرون الآخر على الوقوف بين خيارين لا ثالث لهما، إما أن يخضع لهم مهمّساً مسحوقاً غير قادر على التعبير عن نفسه وحفظ كرامته وهويته، أو أن يندفع باتجاه المطالبة بالتقسيم لأجل الخروج من تحت سطوتهم، وبهذا فهم من يتحمّلون تبعات هذا الخيار الأخير، لأنه خيار المضطر.

ولعلّ هذا القول هو ما أخذ يتردد أخيراً أكثر من أية فترة سابقة، وبرز بقوة في الخطاب السنّي منذ عام ٢٠٠٩ مع ظهور دعوات بالإقليم السنّي على لسان رئيس البرلمان أسامة النجيفي، وتصاعد إلى أن صار من مستهلكات الخطاب اليومي المعتادة في ساحات الاعتصام التي نظمها الحزب الإسلامي العراقي، ومجاميع من الوجوه العشائرية في المنطقة الغربية نهاية عام ٢٠١٢ مضافاً إليهم خليط من البعثيين والقاعدة اللذين يدفعان باتجاه خيار التمرد المسلّح على الحكومة. وبطبيعة الحال فإنّ تهمة تهمة الشيعة لغيرهم ناقشناها في مبحث «تهمة الطائفية وتهميش الآخر»، ونضيف أنه خلال السنوات القليلة الماضية أصبحت قضية تهميش المكوّن السنّي القضية الأكثر حضوراً، ولكنها توسّعت لتستقرّ في خطاب قوى أخرى غير السنّة، ما أعطاه بعض المصدّقية في الإعلام العربي والعالمي، فقد انضم الأكراد وبعض القوى الشيعية التي تنتمي أصلاً للتحالف الوطني على خلفية خصومتها السياسيّة مع المالكي إلى هذا الخطاب المبالغ فيه، والذي يبدو ظاهراً أنه يحوّل المشكلة في قضايا جزئية وتفاصيل تتعلق بآليات التشارك في صناعة القرار التّفيذي، لكنه في جوهره أكثر تعلقاً بمشكلة قدرة السنّة على التعايش مع واقع ما بعد التغيير السياسيّ في العراق، ففي الوقت الذي يفرض السيد أسامة النجيفي هيمنته على مجلس النواب، ويوجّهه بالاتجاه الذي يلبي رغباته وأجندته السياسيّة، يأتي الحديث عن تفرد رئيس الوزراء بالجانب التّفيذي للحكومة وضربه مبدأ المشاركة الوطنية، وهو مبدأ قابل لتعريفات مختلفة هلامية وغير واضحة المعنى، الأمر الذي يركّز من حقيقة أن الصّراع صراع ذو أبعاد

طائفية - سياسية يتصل بهوية الدولة وطبيعة المعادلة السياسية القائمة بعد سقوط البعث. في صيف ٢٠٠٥ جرت محادثات بين الحكومة العراقية، ويبدو أنها كانت ممثلة بأطراف من وزارة الدفاع بقيادة سعدون الدليمي، وأطراف ممثلت حركات التمرد البعثية والسلفية في محافظة الأنبار، وكانت المفاوضات تهدف إلى وضع حدٍّ لأعمال العنف المسلح والإرهاب المستشري في المنطقة، والذي يجري تصديره إلى مناطق أخرى أهمها العاصمة بغداد. وقد طرحت تلك الجماعات المسلحة شروطاً لوقف عملياتها، كشف وزير الدفاع عن بعض منها في لقاء عرضته قناة العراقية مع مجموعة من شيوخ وجهاء مدينة سامراء. ومن أبرز تلك المطالب هو سحب القوات العائدة للحكومة المركزية، لا سيما قوات الداخلية، واستبدالها بعناصر من القوات العائدة لجيش صدام حسين، وأن يشرف عليها ضباط من المنطقة، هم أيضاً من المنتسبين للجيش السابق. كذلك يحرم على غير هذه القوات دخول المحافظة لأي سبب كان، أضف إلى ذلك فإنَّ شؤون المحافظة تدار من قبل حكومة محلية تمتلك صلاحيات واسعة لا تقتضها أوامر مركزية، وطالبوا كذلك بحل مجلس المحافظة، واختيار أعضاء جدد، وطالبوا بالتعويض عن كل الخسائر التي لحقت بهم بصرف مبلغ خيالي يكاد يعادل ميزانية الحكومة كاملة. وطلبات أخرى لم يفصح الوزير عن مضمونها. وقد تكفل السيد سعدون الدليمي بالتعقيب الشافي على هذه الطلبات إذ عبّر عن استغرابه موجهاً خطابه لهم قائلاً:.. كيف تنادون من جانب بوحدة العراق، وأنكم ضدَّ الفيدرالية وضد التّقسيم في حين تقدّمون مثل هذه الأمور التي لا تعني سوى خروج المحافظة عن سلطة الحكومة المركزية ولا تعني إلا تقسيم العراق!

وعلى أية حال فإنَّ ما سبق لا يعدو في أفضل الأحوال مشاكسات وتعبيراً عن الرّغبات، فهو موقف ملتبس ينادي بالوحدة، ويرفض الدّستور، بحجّة احتوائه على الفدرالية التي تمهد للتقسيم، وفي الوقت ذاته السّعي إلى التّمرد على الحكومة المركزية، إلى أن بدأ الموقف بالتطور

(١) لقاء خاص لمركز العراق للدراسات مع وزير الدفاع بالوكالة السيد سعدون الدليمي ١٨ - ٢٠ - ٢٠١٣م وايضا هذا

مانقلته مصادر الإعلام ومنها تحديداً جريدة الصباح ٢٢ - ٢٠ - ٢٠١٣م.

والوضوح، وهنا انقسم الشارع السني في السنتين الأخيرتين بين منادٍ بشكل واضح بالانفصال تحت مسمى الإقليم السني، وبين رافض لهذا الطرح حتى في مدينة متشددة دينياً كالفلوجة، حيث رُمي خطيب جمعته بقناني المياه والانسحاب من الصلاة اعتراضاً على عرضه فكرة الإقليم، هذا فضلاً عن موقف عشائرها^(١).

يمكن القول إن هناك مساحة اختلاف وتباين بين موقفين الأول يمثل أغلبية القوى السياسية على الساحة السنية والقواعد التي ترتبط بها إيديولوجياً، والثاني يمثل رأي عدد غير قليل من الشرائح الاجتماعية في الوسط السني الرافضة لتقسيم البلاد. والحقيقة أن ماهية الموقف السني تتضح اليوم في هذا الانقسام الواضح والمعلن، وبالتأكيد فلكل طرف أسبابه ودوافعه وتصوراته.

شيعة العراق والفدرالية رؤية وحل

لقد سبق التنويه إلى أن اتهام الشيعة العراقيين بالتقسيم مرده دعوات بعض قواهم السياسية بالفدرالية الإدارية، هذه الدعوات تراجعت كثيراً، بل واختفت تقريباً من خطاب تلك القوى التي كانت متحمسة لإقامة الفدرالية، ولأن موضوع الفدرالية مع كل ذلك يظهر بين حين وآخر على استحياء، خاصة بعد الهزات الأمنية العنيفة التي تودّي بأرواح الأبرياء، وأنها يمكن أن تكون حلاً لوقف الاستهداف الطائفي، فإن مناقشة الفدرالية هنا تتأتى لها بعض الأهمية لبيان ما إذا كانت نافعة أم لا.

إن شكل الفيدرالية الذي طرحته بعض القوى الشيعية لم يتجاوز صيغة الفدرالية الإدارية، وهي من أجدر الأشكال بحفظ وحدة البلاد ذات التعددية، والتي ترغب مكوناتها بممارسة صلاحيات إدارة شأنها ضمن إطار الدولة الاتحادية. حيث إنها قائمة على مبدأ توزيع الصلاحيات الإدارية بين المركز والإقليم، وجرى تثبيت صلاحيات المركز والإقليم دستورياً، أما

(١) بيان مجلس عموم عشائر الفلوجة ١٤/٥/٢٠١٣م، وتصريحات حارث الضاري من قنطرة الجزيرة والرافدين بيوم

تجاوز هذه الصيغة فسيكون مثاراً لمشكلات عديدة وتهديداً جدياً لوحدة البلاد، لأنها صيغة تقفز على الدستور، وعلى ما هو سائد في عرف إنشاء الفدراليات ضمن دولة واحدة، ولأن هذه الصيغة لم يقرها الدستور العراقي، فإن ما يترتب عليها كم هائل من المشكلات، كالقائمة فعلا اليوم بين المركز وكرديستان. وعلى أية حال فإن الأطراف المعارضة والمتقدمة للنظام الفيدرالي - من بين هؤلاء بعض الأطراف الشيعية - لا سيما في مناطق العراق غير إقليم كردستان ترى ثمة نتائج تهدد الوحدة الوطنية العراقية، وتقود إلى إشكاليات عدّة من هنا سنعرض الاشكالات لدى المكوّن الشيعي على الفيدرالية والرد عليها ليومن من امن بها عن بينة ويرفضها من يرفض عن بينة ويمكن حصر الاعتراضات والانتقادات بمايلي مع طرحنا لمناقشة سريعة لكل منها:

أولاً: إن الفيدرالية المقترحة قائمة على أساس طائفي فهي تقترح قيام فيدرالية للشبيعة وأخرى للسنة، وهذا يقود بشكل حتمي إلى إلغاء الهوية الوطنية، وتأكيد هويات طائفية، تترسخ و تغدو واقعا له عواقبه الوخيمة. فالتجارب الفيدرالية في أغلب الدول المتقدمة غير قائمة على مثل هذا الأساس، كما هو الحال في الولايات المتحدة الأمريكية، وروسيا، وسويسرا، والأرجنتين وغيرها من الدول الأوروبية.

مناقشة: يبدو واضحا أن المنظرين لهذا الرأي قد غابت عنهم حقيقة بسيطة هي أن الدافع لقيام الفيدرالية يتمثل بسدّ الباب نهائيا على عودة الدكتاتورية لطبيعة التجربة العراقية التي تغذيها الانقسامات القومية والطائفية، ثم إن هذا التقسيم الطائفي إذا كان المقصود منه تجلياته السياسية فهي واقعة أصلا مع وجود الحكومة المركزية، وإن كان القصد التقسيم الديموغرافي فهو الآخر واقع ملموس، وهنا يبدو أنّ العلاج واحد في الحالتين فديمومته فدراليا لها فرصة تطابق فرصة ديمومته الحالية مع وجود المركزية.

ثم إنّ هذا الانتقاد قائم على أساس فهم الفدرالية كونها تقسيما، والمطالبة منحصرة في الواقع بفدرالية إدارية يطالب على الأقلّ بترسيخها كحق مشروع للشعب العراقي بمختلف مكوّناته، وشخصيا أرى من الأفضل دراسة الظروف دراسة جدية وعميقة قبل المبادرة إلى التطبيق، خشية

من فشل التجربة وظهر معوقات لها في الواقع.

ثانياً: إن الوضع الحالي غير مهياً لقبول الفيدرالية حتى ضمن نطاق الإقليم الواحد. إذ أن تعدد الأحزاب واختلاف الأجندات لكل منها مع وجود بعض الميليشيات المسلحة سيؤدي إلى احتراب داخلي على سلطة الإقليم، ويكون ما هرب منه المؤيدون للفيدرالية لتجاوز الاختلاف والصراع قد ذهبوا إليه عن طريق الفيدرالية نفسها، والتجربة الكردية دليل ساند لهذا التوقع.

مناقشة:

في استطلاع لوجهات النظر بين أوساط النخب المثقفة في الجنوب يبدو أن هذا الهاجس موجود فعلاً، ولا يزال يشكل واحداً من أهم أسباب عدم التحمس لإقامة الفدراليات، كانت الإجابة على مثل هذا الاعتراض تتلخص بأن مؤيدي الفيدرالية لا يلحون على تطبيقها في الوقت الحاضر، وهم مرنون في هذا الجانب، وجل ما ركزوا عليه هو الضمانة الدستورية لهذا الحق، ولكن ماذا بعد أن مضت عشرة أعوام، وبعد أن سحب أولئك الداعمون للفدرالية الإدارية مطالب إقامتها، أو حتى ذكرها كحق دستوري أحياناً؟ يبدو وطبقاً للمتغيرات التي طرأت خلال السنوات الأخيرة المنصرمة أن التخوف من نشوب حرب أهلية داخل الإقليم الواحد بفعل الفدرالية قد تراجع لصالح مخاوف الاقتتال بين الفدراليات نفسها دون أن يختفي كما أشرنا التخوف من أن يحدث ذلك داخل الأقاليم.

وربما يسعنا القول: إن هذه المخاوف من حروب داخلية بين جهات تنتمي إلى نفس المكوّن تبرز أكثر في المناطق السنية، حيث هو اجس أبنائها من أن يكونوا حطبا لصراعات دموية بين جهات عدّة، فلا يخفى أن القاعدة التي باتت متمثلة اليوم في ما يعرف بدولة العراق الإسلامية غير مرحّب بها من قبل عدد غير قليل من العشائر العربية التي اعتادت نمطا من الحياة والعادات بعيداً عما تفرضه القوى التكفيرية المترمّنة.

وحتى بقايا حزب البعث وبرغم ما طرأ على خطابه وأطروحاته من ميل نحو الدين إلا أنه يبقى مدينا لفكر علماني لا يلتقي مع فكر الحركات الدينية كالقاعدة، والتقارب الذي حدث له

أسبابه المعروفة والواضحة للجميع. ومن المتغيرات الهامة وشديدة الخطورة التي حصلت خلال السنوات الأخيرة هو أن الأطراف الإقليمية التي كانت حتى وقت قريب ترفض إنشاء أقاليم في العراق باتت أحد أقوى الداعمين خاصة للإقليم السني. وأكثر التفسيرات منطقية لمثل هذا التغيير في مواقفها هو أنها تسعى لإغراق العراق بمشاكل داخلية طويلة الأمد، ما يرفع منسوب التخوفات من أنها ستتقل بعد ذلك إلى مرحلة زرع القلاقل في كل إقليم على حدة. فيما يكون هدفها الاستراتيجي هو عزل الشبيعة إضافة إلى إنهاكهم في معارك وصراعات في المركز أو مع الفدراليات الأخرى.

اما الخشية من حصول خلافات ونزاع بين القوى السياسية الشيعية كالتي حصلت بين الاحزاب الكردية في السبعينات فالجواب: أن من أبرز مظاهر قوة المكون الشيعي العراقي هو توفره على أحزاب ذات لون واحد فهي أحزاب إسلامية عقائدية، وأهمها نشأ منذ حقب ولها تاريخها الحافل وترتبط لبناتها التأسيسية بالمرجعية، هذه المرجعية التي تمثل هي الأخرى مظهراً فريداً من مظاهر القوة الشيعية، والحقيقة أنها تعتبر صمام الأمان حاضراً ومستقبلاً، وفي ظل وجودها فإن صراعاً حزبياً يصل إلى حدود سفك الدم الشيعي سيعتبر من الأمور المستبعدة. ولعل خير دليل على ما سبق هو حالة الخلاف المستعصية بين المالكي والتيار الصدري، فبرغم هذا الخلاف الشديد فإن التيار الصدري اختار في اللحظات الحرجة دعم المالكي.

ثالثاً: إن الفيدرالية إذا ما نشأت في الوسط والجنوب فهذا يعني احتكار الموارد والثروات بيد الشبيعة، وعندها سيجد السنة أنفسهم مضطرين إلى الذهاب إلى الحرب. إذن فالفيدرالية ستؤدي إلى حرب أهلية، وليس العكس من القول إنها ستخفف وطأة المعاناة الأمنية، وتفك عقدة الأزمة المستعصية، وأعمال العنف المتواصلة.

مناقشة: إن مسألة توزيع الثروات قد تم حلها في الدستور العراقي ومعروف أن تلك الثروات المشار إليها تتعلق أساساً بالنفط والغاز، وقد نصت المادة (١٠٨) على أن النفط والغاز هو ملك كل الشعب العراقي في كل الأقاليم والمحافظات، وفي المادة (١٠٩) ثمة نص على

التوزيع العادل لهذه الثروات بين السكّان في جميع أنحاء البلاد، وحدد المواد الخاصّة بالنّفط، وهي (١١١) والمادة (١١٢) بينها المادة (١١٠) خصصها للصّلاحيات الحصرية بالحكومة الإتحادية، لكن ما يبرر هذه المخاوف هو أنها ستتحقق في حالة إنشاء إقليم سني بالمواصفات التي يتم التّرويج لها من قبل السّنة المطالبين به، ذلك أنه إذا ما ذهب هذا الإقليم أبعد من صلاحياته الدّستورية فحينها ستتوتر العلاقات مع المركز، و لن يجد الشّيعة أنفسهم مضطرين للخضوع لواقع أن كيانا أقرب إلى دولة أخرى مجاورة يتقاسمون معه ثرواتهم. فالنتيجة إذن أنّ صراعاً على الثروات يمكن أن يندلع في حال التجاوز على الدّستور، حيث لا يمكن القبول بواقع انتقاء طرف ما يريده من هذا الدّستور، ورفض ما لا يريده، وللأسف تتعزز هذه الفرضية في الشّعارات المعلنة منذ نهاية عام ٢٠١٢ والتي تروّج لإقليم سني مستقلّ، بينما تتضاءل فرصه إذا ما تمّ الالتزام بالمواد الدّستورية، ولعلّ تحوّف الجهات الرّافضة للأقليم، وفيما يتعلّق بهذه النّقطة مرده أن التّجربة أثبتت أن القوى السّياسيّة كثيراً ما تصّرفت خارج الأطر الدّستورية، والقوى الممثّلة للمكوّن السّني تقف في طليعة من يتعامل بازدواجية واضحة وانتقائيّة عالية، وخير شاهد هو قضية الإقليم السّني نفسه، ففضلاً عن أن الدّستور لا يقرّ إقليمياً على أساس طائفي وعرقي فإنّ الأهم هو أن الأسباب المدرجة في قوائم المنادين به تضع مبررات تضرب عرض الحائط بصلاحيات المركز التي اقرها الدّستور، وترفض الواقع الحالي المتوافق معه أيضاً.

رابعاً: أشكل البعض على أن قيام فيدرالية في العراق بهذه الطّريقة حيث يريدها طرف و يرفضها آخر أمر غير ممكن، وهو خلاف القانون الدّولي الذي ينصّ على وجوب استفتاء الطّرفين الرّاعيين في دخول عملية الفدرلة.

مناقشة: بالرّغم أن أيّ من الدّول التي قامت على أساس النّظام الفيدرالي لم تلجأ إلى بنود هذا القانون الدّولي فإنّ أهم ما يلاحظ على هذا الإشكال المطروح هو أن الدّستور العراقي أغنى عن مثل هذا الاستفتاء حيث صوتت عليه غالبية الشّعب العراقي بمختلف مكوّناته القوميّة والمذهبيّة. وكان واضحاً في هذا الدّستور أنه يقرّ نظام الفيدرالية كحقّ للجميع في المادة (١١٤)،

إذ نصّ على أن لكل محافظة أو أكثر حق تكوين إقليم بناءً على طلب بالاستفتاء عليه، صحيح جداً أن السّنة لم يلقوا بزخهم الكامل في ذلك الاستفتاء وقاطعته بعض القوى مع قواعدها الشّعبية، ولكن ما قيمة ذلك الآن وسط انقسام السّنة على أنفسهم تجاه قضية الفدرالية وإنشاء الأقاليم؟ بل إن تلك القوى التي رفضته بالذات هي من تطالب به اليوم، كما هو واضح ومعروف.

خامساً: لا توجد حاجة للفيدرالية، إذ يمكن التّحويل على الحكومات المحليّة بإعطائها صلاحيات واسعة ومجالاً للتّصرف ضمن نطاق المحافظة، وتبقى الحكومة المركزية متمتعة بقوتها ونفوذها الضّامن لوحدة البلاد.

مناقشة: تركّز هذه النّقطة على جانب غاية في الأهميّة وهو جانب الإدارة لشؤون المحافظات، وهو ما يقال: إنّ الفدرالية الإدارية ترتقي به وتنظّمه، وفي الحقيقة فإنه بعد أكثر عشر سنوات من الفشل المستمرّ لمجالس المحافظات كثرت مبررات هذا الإخفاق ومن بينها القول بقلّة الصّلاحيات الممنوحة، ويبدو أن جزءاً كبيراً من تواضع أداء المجالس المحليّة مرده بالفعل إلى الصّلاحيات المحدودة، وتعارض القرارات والأولويات بين المركز ومجلس المحافظة، ولكن ليس هو السّبب الوحيد بطبيعة الحال، حيث يشكّل الفساد والمحسوبية وعدم استغلال الكفاءات الوطنية وغيرها حزمة من الأسباب التي أعاقت تقديم أي إنجاز للمواطن في كلّ المحافظات العراقية دون استثناء، إلا أنه حين ننظر بعمق لهذا المشهد المخيب للأمال نرى أن تلك الحزمة من العقبات يمكن أن تحدّ منها الفدرالية الإدارية، بعد فشل أغلبية المعالجات والبرامج التي وضعتها الحكومة المركزية.

إن من أسباب فشل مجالس المحافظات الذي رده أعضاء المجالس أنفسهم وبعض السياسيين هو عدم منحها التّخصيصات المالية التي تساعد على إنشاء مشاريع مهمّة وتقديم الخدمات، وإذا كانت قضية قلّة التّخصيصات غير مقنعة لمواطني بعض المحافظات التي تعيد سنوياً إلى الخزينة المركزية جزءاً كبيراً من تلك التّخصيصات إلا أن محافظات أخرى عانت بالفعل من هذه الشّحة في تخصيص ما يناسب أوضاعها المتردية.

إن العجز عن صرف المبالغ المخصصة يعود إلى عدّة أسباب أهمها سوء التخطيط، وغياب العقلية الإدارية الناجحة و تفشي الفساد والمحسوبية، وهي أمور بحاجة إلى أن يوضع لها برنامج عمل متكامل في كلّ محافظة على حدة يتصدّى لمثل هذه الظواهر، وضرورة التفكير بآليات غير تقليدية لمعالجتها، والاكتفاء بعشر سنوات من الحديث الذي لا طائل تحته.

مثل هذا البرنامج وسائر البرامج والخطط الإستراتيجية يجب أن يستعان لأجل وضعها وتطبيقها بالكفاءات العلمية والطّاقات والخبرات المتوفّرة، فمهما يكن من شأن أعضاء الحكومات المحلية فأهمّهم بحاجة إلى توظيف تلك الطّاقات والاستفادة منها إن أرادوا التّجّاح بالفعل. على سبيل المثال يمكن اقتراح تشكيل لجنة خاصّة في كلّ مجلس مهمتها البحث وتوظيف الأشخاص ذوي الخبرات والطّاقات المتميزة في فنون الإدارة والتّخطيط الاستراتيجي، ومجالات مختلفة تتعلّق بالبنى التحتية لتتضافر الجهود بين المجلس وأبناء المحافظة بغية الرقي بواقعها الخدمي والعمراني ومكافحة الظواهر التي باتت تنهش المؤسسات والدوائر الرّسمية

سادساً: لا يوجد اعتراض على الفيدرالية كونها نظاماً إدارياً أثبت نجاحه في تجارب عالمية كبرى وعديدة، ولكنّ الخوف من مؤامرة إيرانية مع بعض الأطراف الشّيعية تهدف إلى فرض حكومة تسلطية شيعية على الجنوب مقدّمة لإلحاقه بإيران الأمر الذي يعني فوق أنه تقسيم و استيلاء على جزء من البلد تهديداً لمصالح الدّول الإقليمية والدّولية^(١).

مناقشة:

إن هذا الاعتراض يعبرّ كما هو واضح عن مخاوف مفترضة لا يملك القائلون بها دليلاً على إثباتها. والشّيعه العراقيون ليسوا سُذجاً إلى هذه الدّرجة التي يفكّرون فيها بعمل من هذا النوع،

(١) الدكتور زهير المخ . العراق ومعضلة الجار الإيراني (<http://www.iraqoftomorrow.org>)، وايضا موقع

كتابات يمكننا تحديد اكثر من ٣٤٩ مقال يحتفظ به إرشيف مركز العراق، كتب بهذا الصدد من مختلف المثقفين

ومن مختلف التوجهات الشيعية والسنية والليبرالية.

يعلمون تماما انه لن يرضي الدول الكبرى، ولا دول المنطقة، وهم جروا في تعاملهم السياسي بروح الواقعية و الموضوعية، وإذا ما وقع مثل هذا الأمر فلن يكون مختلفا عن غزو صدام للكوييت، خصوصا مع استحكام الخلاف بين إيران و الغرب، لا سيما أمريكا، فيصبح التفكير في هكذا رغبة مغامرة كبرى و خطيرة لا تأتي بمنفعة تذكر على الطرفين، فضلا عن ذلك فهو اتهام ينطوي على تجريد الشبيعة العراقيين من أي وازع وطني، و تغليب لمصلحة دولة و إن تكن جارة و صديقة على حساب مصالحهم الوطنية. فأى وزن لهم بعد تحقق مثل هذا الإلحاق بدولة مترامية الأطراف ذات إمكانات هائلة كإيران! على أن نفس هذا التشكيك يحق لهم أن يتهموا به الآخرين دون استثناء. أضف إلى ذلك أنه لم يؤثر في تاريخ عن الشبيعة العراقيين أنهم أظهروا ميلا مثل هذه الادعاءات، كما لم يسمع من الجانب الإيراني أن ثمة فكرة من هذا القبيل طرحت ذات يوم أو فكر أحد في طرحها، بل أنها من منظور استراتيجي لا تصب في مصلحة إيران.

على أن هذا كله يمكن أن يجد له مكانا في الذهن فيما لو كانت الفيدرالية على غير الوصف الذي يطالبون به وهو الفيدرالية الإدارية التي ترسخ جزئية الجنوب و الوسط من العراق الموحد... فترى تحت أي مسوغ أو حجة يمكن لهم الانسلاخ من وطنهم، والتحاقهم بإيران وهم الذين قاوموا رغبة الأكراد في إدراج حق تقرير المصير في الدستور العراقي!... إنها مجرد أوهام لا تدور للأسف إلا في ذهن المتخندقين بالطائفية البغيضة و القومية الرعناء^(١).

(١) النقاط المذكورة أعلاه ومناقشاتها تمت مناقشتها مع العديد من المسؤولين والسياسيين من المجلس الأعلى والدعوة من مختلف الفئات والصدريين والفضيلة، فضلا عن الإطلاع على آرائهم عبر مواقعهم في الانترنت والفيس بوك، وآخرين تم التعرف على آرائهم من خلال المحاورات التي جرت لهم عبر الفضائيات، وآخرين تعرفنا على آرائهم مباشرة ويحتفظ مركز العراق للدراسات باحاديثهم بالنص من خلال التسجيلات، أو من خلال الوثائق التي تحدد آرائهم، وايضا تعرفنا على آراء القوم من خلال الحوار الذي تم رصده على شبكات الانترنت بين مختلف متقضي الجهات والقوى السياسية العراقية الشيعية منها والسني، وأهم المواقع التي طرحت عليها أفكار المنقذين هي موقع آفاق وموقع كتابات والحوار المتمدن.

خاتمة:

إذا كان التّقسيم كفيلاً بحلّ مشاكل البلاد، ووضع حدّ لمشكلات يعاني منها المواطن العراقي أمنياً واقتصادياً فلا يوجد مانع من تبنيه. ومع هذا يبدو أن أغلبية الشّيعَة العراقيين لا يرغبون بطرح فكرة من هذا النّوع، رغم أن الكثير من الطوائف والأقليات التي تعرّضت إلى أقلّ من عشر ما تعرّض له شيعة العراق كانت ستطالب بالانفصال وحقّ تقرير المصير، بل حدث هذا بالفعل في أكثر من مكان، ويواصل بعضها النّضال المسلّح لأجل هذا الحقّ، كالأكراد في تركيا وإيران والعراق، والقبارصة، والألبان، ومجموعة من قبائل البربر في الجزائر، ومثلها في الصّحراء المغربية المتمثلة بجهة البوليساريو التي شكلت جمهورية غير معترف بها دولياً، والأقلية المسيحية في جنوب السودان والجيش الجمهوري الأيرلندي في المملكة المتحدة الذي تؤيّده قطاعات واسعة، وبعض الأقليات في دول شرق آسيا، والشّيشان في الاتحاد الرّوسيّ^(١) وعشرات الأمثلة في مختلف بقاع العالم، بل لماذا نذهب بعيداً والجميع يسمع دعوات قوى سنية مؤثرة مع مؤيديها تنادي بالتّقسيم على أساس طائفي، لأنها كما ترى من وجهة نظرها قد تعرّضت للتّهيمش، ولا تحظى بفرصة متكافئة في صناعة القرار لمدة عشر سنوات.

ما يلاحظ فيما يكال من اتهامات للشّيعَة العراقيين أنها كانت في أغلبها الأعمّ بدوافع سياسيّة، ولا شكّ أن حملات الاتهام ستزداد شراسة وقوّة كلّما اقترب الشّيعَة من القضايا السياسيّة أو دخلوا طرفاً فيها، خذ على سبيل المثال تهمة أعجمية الشّيعَة، انطلقت هذه الفرية في أوّل أمرها بقوة على يد سكرتيرة المندوب السّامي البريطاني (المس بيل) فقد وصفت الشّيعَة بالأغراب)، بعد قيامهم بثورة العشرين، وراح يردد ذلك بعض السنّة ممن تعاملوا مع الإنكليز مثل عبد المحسن السعدون، ومزاحم الباججي، الذي يقول: إن الحركة الحالية - يقصد ثورة العشرين - ليست حركة عربية خالصة، بل إنّها اختلط بها عنصر أجنبي، ويقصد بالعنصر الأجنبي بعض

(١) موسوعة الوكيبيديا وايضا يمكن مراجعة الموسوعة السياسية للكيالي - ج ٣ - ص ١٢٩.

العلماء الذين قادوا حركة الجهاد ضد الإنكليز، وكانوا يحملون أساء وألقاباً إيرانية^(١)، وقد مرّ علينا أن رمي الشيعة بالرّفص أو التّرفص إنّما كان بسبب من رفضهم للحكومات المستبدة، ودخولهم في حلبة السياسة كمعارضة، وباستمرار هذا الرّفص أخذ المفهوم بعداً آخر حيث أسهمت وسائل الدّولة الإعلامية ومنابرها وأقلامها المأجورة بتعريفه على أساس كونه رفضاً لمبادئ الإسلام، لا رفضاً للسلطات المستبدة المضطّدة، أمّا تهمة الإرهاب والتطرّف وما إلى ذلك من مدّعات باطلة فهي معروفة التّوايا مكشوفة الدّوافع. ويمكن القول إنّها في ذاتها تمثّل ردة فعل عكسية للتّسامح الشّيعي.

وهذه التّهم الباطلة ألصقتها صدام بالشيعة مباشرة في أكثر من مناسبة، ولا سيما في سلسلة مقالاته التي نشرت في جريدة الثّورة عقب الانتفاضة الشّعبانية التي عمّت أغلب مدن العراق الجنوبية والوسطى^(٢).

كان النّظام قد أفلح إلى حدّ غير قليل، وفي مراحل معيّنة في رسم الصّورة التي يريدّها هو للمعارضين له، ولا سيما الذين يجاهدون بالفعل بين قصب وبرد الأهور، أو الذين اتخذوا من الجبال والكهوف قلاعاً ومراكز لانطلاقهم ضده. فقد صوّر المجاهد كوحش كاسر، يخشى بعض العراقيين البسطاء والمخدوعين بزيف النّظام أن ينطّ عليهم من بين الجدران، إنه إنسان همّه تخريب البلاد، وإفلاق العباد، ولا يتورّع عن فعل أي شيء في سبيل إيقاع الأذى بالشّعب، وفي سبيل الأجنبي الإيراني تحديداً، هذا رغم أنّ المقاومة الشّيعية للنّظام لم تعتمد إلى وسائل وأساليب تلحق أي ضرر بالمواطن، أو البنى التّحتية للبلاد، وأغلب هذه الأساليب ميسورة، وليست معجزة من المعجزات.

إنّ التّاريخ ليقف إلى جانب الشيعة في كونهم دعاة للديمقراطية والتّعايش مع الآخر وبعدهم عن التّفكير الثيوقراطي، فهم في كلّ حركاتهم وانتفاضاتهم لم يرفعوا شعار الدّولة الدّينية. لم

(١) الدكتور سعيد السامرائي - صدام حسين وشيعة العراق - ص ٢٦.

(٢) المصدر السابق - حيث تناول صدام فيه أراجيف صدام وتهمة التي نسبها للشيعة وقام بالرد عليها لاسيما في الجنوب.

يحدث هذا في ثورة العشرين التي تزعمتها مراجعهم، ولا في الحركة الاستقلالية عام ١٩٢٤م، وكذلك الحال في الانتفاضة التي قادها الشيخ محمد حسين آل كاشف الغطاء ضد الأتاتورية، إذ لم يُطرح مشروع الدولة الإسلامية الدينية في العراق، وإنما دار المشروع السياسي حول قيام دولة عربية وطنية، يرأسها ملك عربي مسلم مقيد بمجلس تشريعي، أو دعوة إلى نظام ديمقراطي برلماني^(١).

لا أعتقد أن نهجا استمر أكثر من ألف وأربعمائة عام سينتهي في يوم قريب. فقد اعتاد الشيعة أينما وجدوا وكيفما تصرّفوا أن تُخلق ضدّهم الاتهامات، وتلفق على كلّ المستويات التي يتعاطون معها. وهم مع كلّ انفتاحهم وتسامحهم مع الآخر مذهبيا كان أو دينيا، سياسيا أو غيره لم ينجوا من الطعن والتّهم المزيّفة التي تحاول الانتفاص من شأنهم. إن ثمة صورة نمطية ثابتة قد رسخت في أذهان الكثير من المسلمين عربا وغير عرب عن الشيعة وهي حافلة بملامح التشويه والزيف وألوان من الأباطيل والأراجيف التي لا تبررها سوى روح طائفية أو نزعة عنصرية مقبّية. سيبقى التسامح الشيعي المتهم الوحيد أمام الإرهاب الحاكم المستبد، سواء كان من داخل الكيان الإسلامي أو من خارجه.

(١) حسن العلوي - دولة الإستعارة القومية - ص ٢٢٣.

الفصل السادس

التحديات والأفاق الداخلية للتبعية

التحديات والآفات السياسية

بعد استعراض أهم القدرات والقابليات والفرص المتوفرة لدى شيعة العراق على الصعد الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية، فإن هناك جملة تحديات تهدد شيعة العراق، ووجودهم السياسي، بل وسائر مقومات نجاح الشيعة على حدّ سواء، وبعض هذه التحديات ذاتية، وأخرى خارجية، بمعنى أن بعض التحديات التي تهدد الوجود الشيعي هي من نتاج القوى الشيعية نفسها، أما التحديات الخارجية هي التحديات الآتية من خارج البيت الشيعي، كالتحديات الإقليمية والمحلية والدولية أيضاً، ولهذا لا بدّ من المرور بشيء من التفصيل على أهم تلك التحديات، كي تكون الصورة متكاملة.

وكما أن هناك قدرات وقابليات وفرص شيعية في المجالات السياسية والأمنية والاقتصادية فيقبلها تحديات من سنخ الفرص والقدرات، ولهذا سنمرّ عليها كما فعلنا في الفصل الأول.

التحديات الداخلية

يمكن حصر التحديات السياسية الداخلية بمجموعة عوامل أهمها:

التحديات الذاتية

الاختلافات السياسية الداخلية للأحزاب الشيعية

ذكرنا باختصار في الفصل الأول أهمّ خواصّ او خصوصيات القوى السياسية الشيعية، ومتبنياتهم ودواعي التأسيس، لكننا هنا سنذكر أهم نقاط الخلاف، او الاختلاف بين تلك المكونات السياسية.

فلهذه الخلافات بعد تاريخي، فإن طبيعة المواجهة مع نظام البعث في نهاية سبعينات وبداية ثمانينات القرن الماضي جعلت ثمة شرخاً كبيراً بين بعض القيادات الشيعية، وهي في بداية

المواجهة مع نظام البعث^(١)، وبطبيعة الحال أنّ مثل هكذا اختلافات قد تكون منطقية ومتوقّعة، وبخاصّة عندما يكون مرتبطاً بقضية سياسيّة تختمل أكثر من وجه، وأكثر من رأي، لكن ما حصل من خلافات بعضها قد تجاوز المنحى السياسيّ في الخلاف، ووصل الى المنحى الشّخصي فيه، وأتصوّر أن قرار السيّد الشهيد محمّد باقر الصّدر بالاقدام على مواجهة النّظام بكلّ السّبل المتاحة، ومنها المواجهة المسلّحة، واقدامه على ايجاد قيادة بديلة^(٢) في حال استشهاده، واحدة من الأدلّة التي تعكس عوامل تعمّق الخلافات بين الشّخصيات السياسيّة التي كانت تعمل ضمن مشروع وحزب واحد، فضلا عن الطّموح الشّخصي والتّنافس على قيادة المشروع يُعدّ أول مسمار في نعش العلاقات، كما ان الاختلاف في طبيعة المواجهة وآلياتها هي الأخرى أوجدت شرخا كبيرا بين تلك القيادات السياسيّة، وكما أسلفنا في الحديث عن متبنيات كلّ كيان سياسيّ، فان مبنى حزب الدّعوة في بداية تأسيسه هو تبني مشروع ثقافي يكون كفيلاً بتوعية الأمتة وزرع ثقافة دينية وفكرية لدى شيعة العراق، تساعدهم على مواجهة النّظام بأدوات غير مسلّحة، في الوقت الذي تأسس المجلس الأعلى في ضوء معطيات تختلف عن معطيات تأسيس حزب الدّعوة، فليس أمام المعارضة في ثمانينات القرن الماضي الا حمل السّلاح بعد التّصفيات السياسيّة لخصوم البعث من كبار قيادات حزب الدّعوة، وبتعبير آخر فإنّ نظام البعث أعلن حرباً مفتوحة على القيادات السياسيّة الشّيعية، وعلى شيعة العراق بصورة عامّة الى الدّرجة التي أخذ يعاقب بالاعدام من يظنّ انه ضدّ نظام صدام^(٣).

كما وان الاختلاف في قيادة المعارضة الشّيعية بين المجلس الأعلى وحزب الدّعوة جعل الطّرفين يتنازعان حول القيادة، وهذا التّنازع أضيف الى الاشكاليات الجوهرية الأخرى مثل

(١) هذه الحقائق أشار إليها الكثير ممن كتبوا وأرخوا لهذه الفترة منهم السيد حسن شبر وصلاح الخرسان وعلي المؤمن وغيرهم، وحتى الأخ عادل رؤوف ببعض كتاباته جميعا أشاروا الى ثمة تباين حصل في الرّؤى ادى الى هذا الخلاف الحزبي. وقد أشير الى كتبهم في تضاعيف الكتاب.

(٢) محمد رضا النعماني، مصدر سابق، ص ٢١٤.

(٣) جريدة الشهادة ١٢/٧/١٩٩٤م.

المرجعية الدينية ودور الفقيه داخل الحزب، مما جعل الشرخ يزداد أكثر، ونتج عن ذلك وجود اختلاف أدى الى أشبه بالقطيعة بين قيادات الكيانيين، تسرب الى القاعدة الجماهيرية التي تأثرت هي الأخرى بهذه الخلافات بين القيادتين^(١).

كما وظهر للفاق في بداية تسعينيات القرن الماضي خطأ جهاديا وفكريا جديدا على الساحة السياسية في العراق، بعد الانتفاضة الشعبانية تحديدا، كانت عصا القيادة بيد السيد الشهيد محمد محمد صادق الصدر، وهذا الخط يمثل امتدادا للجنبة الحركية التي قادها السيد الشهيد محمد باقر الصدر من حيث الانتماء الفكري السياسي أو الانتماء النسبي، فمحمد محمد صادق الصدر هو ابن عم السيد باقر الصدر وتلميذه حوزويا وفكريا، ويتبنى نفس أفكار السيد باقر الصدر، ولهذا لم يدخر جهدا في التحرك لابقاظ الأمة من سباتها، وتحريك مكامن الغيرة والشجاعة التي كادت ان تفارق الجسد الشيعي بعد انتفاضة شعبان عام ١٩٩٠ م وقوة وبطش النظام فيها، رغم أن حركته لم تدم طويلا الا أنها استطاعت أن تحقق من أهدافها وهي ايقاظ الأمة من ذلك التردد والشك، واستطاعت هذه الحركة ان تدوم وتنمو وتحوّل بمرور الزمن الى مشروع يتحرك اليوم على الأرض، ويكون له وجود في العملية السياسية في العراق الجديد.

هذه الحركة بفعل وجودها داخل العراق ومواجهتها للنظام الصدامي ميدانياً أخذت تنحو باللائمة على المعارضة المهاجرة وبالوقت نفسه ان بعض الحركات المهاجرة لطالما وجهت النقد الى حركة السيد وبعض وجهات نظره.

لهذا وجدنا من الصعوبة بمكان ان يحصل ثمة انسجام بين اتباع مدرسة الشهيد محمد الصدر وبين غيرهم من القيادات الشيعية بسهولة، لأن كلاً منهم يستحضر في خلفيات أفكاره وما سجّله على الآخر من ملاحظات، بل ان اتباع المدرسة الصدرية الأولى ونقصد بالتحديد قيادات حزب الدعوة حاولوا ان يستوعبوا ويحتوا اتباع الشهيد محمد الصدر من خلال تسويق مفهوم

(١) هادي التميمي - اضواء على المسيرة السياسية للقوى السياسية الشيعية في العراق - مركز العراق للدراسات البيئية -

مفاده أنّ المدرسة الصّدرية واحدة في متبنيّاتها وأفكارها ومنهجها، ولا بدّ أن تتوحد ضدّ خصومها في الدّاخل والخارج^(١)، إلا أن هذه المحاولات فشلت على مذبح المصالح الحكومية، وتباين الآراء والمناهج بين الطّرفين.

هذه التّحديات الذاتيّة لم تقف عند الخلاف والاختلاف السياسيّ والفكري، بل انها تعدّت ذلك حتى وصلت الى حدّ الاحتراب المسلّح الذي اجتاحت جميع المحافظات الشّيعية، سواء تلك التي حدثت بين التيار الصّدري من جهة، والمجلس الأعلى وبدر من جهة أخرى^(٢)، أو تلك التي حدثت بين حزب الدّعوة (بصفته الحكومية)، وبين التيار الصّدري فيما سمّيت بـ (صولة الفرسان)^(٣).

ان مشروع التّشيع في العراق والذي كان يقض مضاجع الآخرين بسبب توحدّه السياسيّ ووحدة فكره وتوجّهاته أصبح اليوم يمثّل عدّة مشاريع وتوجّهات، وان الاختلاف فيما بينهم صار واضحا في العديد من النّقاط والسياسات بيد انه لم يصل حد القتال سواء بين الأحزاب الشّيعية أو بين الأحزاب الأخرى، كما حصل للكرد في منتصف تسعينيات القرن الماضي^(٤) كما وأن الخصومة ما بين المجلس الأعلى وحزب الدّعوة قد انتقلت هي الأخرى من أيّام المعارضة إلى داخل السّلطة ولا زالت الأجواء محكومة بهذا المستوى من العلاقة المترددة (حتى قيل ان الدّعوة لديهم استراتيجية لتهميش المجلس)^(٥).

ما نريد ان نخلص إليه أنّ هذه الخلافات تاريخية، وترحلت إلى مابعد عام ٢٠٠٣م وتلك

(١) حديث أدلى به السيد الجعفري بتاريخ ٩ - ١٠ - ٢٠٠٦م والأخ عبد الكريم العتري سنة ٢٠٠٦م، والاخ نوري المالكي عام

٢٠٠٥/٤/٢٢م، بتصور إمكانية احتواء هذا الخط وإيجاد قواسم اشترك معه - مصادر خاصة.

(٢) حصلت هذه الاحداث في اب من عام ٢٠٠٧م.

(٣) حصلت صولة الفرسان بتاريخ ٢٥/٢/٢٠٠٨م.

(٤) حصلت مواجهات دموية بين الإتحاد الوطني بزعامة جلال طالباني والحزب الديمقراطي بزعامة مسعود بارزاني،

والاخير استعان بقوات صدام حسين لطرده جلال طالباني ونجح بذلك.

(٥) هكذا تداول هذا الخبر بين الأوساط الإعلامية والسياسية الى حد التواتر، وقد تسربت ورقة من داخل مقر حزب

الدعوة الى المجلس الأعلى بهذا الخصوص.

الاختلافات تمثل تحدياً، بل تهديداً حقيقياً لوحدة المشروع الشيعي في مرحلة تتكالب عليه الخصوم من كل حذب وصوب، وهو أحوج ما يكون إلى الوحدة والتكاتف، لأن المستهدف واحد، والمصير واحد، وأن العدو واحد أيضاً.

ان مايزيد من نظرة التشاؤم ويقلق المراقب الشيعي هو أننا بدأنا نسمع الدعوات من القيادات الشيعية في تشكيل تحالف عابر للطائفية يمكن أن يفضي إلى تشكيل حكومة أغلبية سياسية، أو إذا لم يتحقق هذا الطموح فليس أقل من تشكيل حكومة أغلبية سياسية عابرة للطائفية، أو المكوناتية الاجتماعية.

ربما يفهم لأول وهلة أن هذه الدعوات تمثل الخلاص من المشاكل التي تضم في جنباتها أبعاد طائفية أو عرقية وبالتالي يتم التبادل السلمي للسلطة، ويختزل الخلاف والاختلاف في مشاكل سياسية كالمشاكل التي تتعاطى بها الدول الديمقراطية، وهي لا تتعدى التنافس على السلطة أو الخدمة. لكن هناك زاوية أو زوايا لم يلتفت إليها أصحاب هذا الرأي:

١ - اننا نتحدث عن شيعة العراق، وعندما نقول شيعة العراق نلاحظ بهذا المفهوم لحاظاً ضمنياً، اننا نتحدث عن مشروع شيعي فيه ثوابت وفيه أصول ومبادي بسببها تحركت القيادات والمرجعيات الدينية الحركية لتصدر الفتاوى وتسترخص الأرواح من أجلها، ولا أظن ان مجرد الوصول الى السلطة السياسية يستحق تلك التضحيات، بقدر ما أن الوصول الى السلطة يعدّ الخطوة الأولى لتنفيذ وتطبيق تلك الثوابت والمبادئ الأساسية في المشروع الشيعي.

٢ - كما أن خصوم التشيع لديهم ثوابت ورؤى تتضاد إلى حد التقاطع مع أغلب ثوابت التشيع السياسية وإن التحالف مع هذه الأطراف لا يعني بالضرورة التنازل عن أغلب تلك الثوابت.

ونؤكد أنه يستحيل الوصول الى تفاهم وطني من منظار المحددات التي تضعها القوى السياسية الشيعية، بل محددات الآخرين واشتراطاتهم هي الفيصل في الأمرهما حاولوا، كما أن دخول التحويلات الإقليمية على الخط واشتداد الصراع الطائفي المؤدلج إقليمياً له الأثر في رسم طبيعة المشروع السياسي في إقامة علاقات وطنية بين القوى المختلفة سياسياً ومذهبياً.

٣ - ان تشكيل حكومة أو كتلة سياسية تمثل الإسلام والعلماني وسائر المكونات السياسية

الأخرى يعني بالتأكيد أننا لا بد أن نصلي صلاة الوحشة على مشروع الامام الصدر والامام الخميني، فالإسلام في هذه الصورة قد طوت صفحته تلك الأحزاب الشيعية، وأن السلطة في نظرهم وأدبياتهم كانت وسيلة لغاية كبرى، وهي تربية الأمة^(١) يوم كانوا في المعارضة ومرحلة الجهاد، فهل متطلبات الحياة السياسية اليوم في نظرهم (القوى السياسية الشيعية) تتطلب ان نتنازل عن ثوابتنا في إقامة الحكومة الإسلامية التي كنا نبغ لها، وناضل من أجلها، وهذا ليس إدعاء بقدر ما اننا وجدنا له شواهد كثيرة على أرض الواقع، فأين أصبح قانون المساءلة والعدالة^(٢)، الذي يمثل أبسط بلسم يداوي جراحات أبناء المقابر الجماعية؟ ويحصن العملية السياسية، انه بالتأكيد في ظل هذه التنازلات قد أفرغ من محتواه، وهامهم كبار الصداميين لم يكتفوا بالعودة إلى المشهد السياسي فحسب، بل أتهم يتحكمون بالقرار السياسي، بل ويمارسون القتل والإرهاب بأجلى صورته.

علينا ان نتصور حال المشروع الشيعي الذي طمست معالمه الرئيسة عندما يتحالف الإسلامي مع العلماني لرسم مستقبل العراق، فأى تنازل بقي نقدّمه لأجل ذلك؟ مع أنّ هناك مبررات ضاغطة لهذا التوجه نسأل الله ان يوفق الجميع لما يصبون إليه ونقدر لهم مبرراتهم.

٤ - ان تشكيل حكومة أغلبية سياسية وتحالف عابر للطائفية يعني أن لا يوجد تحالف شيعي بالمعنى الذي نفهمه اليوم، لأن وجود تحالف شيعي يشكل حكومة أغلبية سياسية هكذا مشروع مرفوض من قبل الآخرين والسبب لأن ذلك في نظرهم تشكيل طائفي، يريد أن يهّمس الآخرين هذا من جانب، ومن جانب آخر أنّ استقطاب شخص سني هنا أو كردي هناك لا يغير حقيقة هوية هذا التحالف، وهذا ما لمسناه خلال انتخابات ٢٠١٠م، بل اننا نسمع من قيادات شيعية أنّ تشكيل حكومة أغلبية سياسية متعددة للطائفية يعني أنّ بعض الشيعة مع بعض السنة مع بعض أو كلّ الكرد هم من يشكل الحكومة، وأن أبعاض المكونات الشيعية والسنية والكردية ستكون في صف المعارضة! وهو أمر غير ممكن.

(١) حسن شبر - تاريخ العراق السياسي: حزب الدعوة الإسلامية - ج ٣ - الناشر باقيات - قم - ٢٠٠٠م - ص ١٦٨.

(٢) راجع اتفاقات اربيل والذي يتضمن شرط العراقية؛ وهو الغاء قانون المساءلة والعدالة.

ونستنج من ذلك أيضا أنّ لاتحالف شيعي حقيقي بعد اليوم، والنتيجة أيضا أن لامشروع شيعي بعد اليوم، ويعني بالضرورة ان لاثوابت سياسيّة بعد اليوم الا مصالح الشّيع، وإن كانت هناك ثمة ثوابت فهي التي تملّها الضرورة والمتغيّرات السياسيّة.

كلّ ذلك يجعلنا نتخوّف على مستقبل المشروع الشّيعي، لو كنا نسّمّي ما تتحرّك به القوى الشّيعية مشروعا شيعيا.

٥ - قد يقال: إنّ التحالف الشّيعي ثابت، الا أنه يتخذ صوراً متعدّدة حسب التّطوّرات السياسيّة، فتارة داخل التحالف يوجد تحالف بين المجلس وحزب الدّعوة، والذي توسّع فيما بعد ليكون تحالفا رابعيا طرح من قبل المرحوم السيّد عبد العزيز الحكيم عام ٢٠٠٧م، وتارة ينفصّ هذا التحالف ليحلّ محلّه تحالف بين المجلس والتيار الصّدري وبعض السنّة، وبما أنّ الذي يهمننا هو تحالف المواطن والاحرار في كلامنا هذا لنسلط الضوء عليه فاننا نعتقد أنّ هذا التحالف لا يحالفه الحظّ مستقبلاً مع أنّ السيّد مقتدى قال: (المهم ان يعلم الجميع انني قررت وبفضل الله ان يكون هذا التحالف تحالفاً استراتيجياً كما يعبرون)، وقال: (هذا التحالف يجعل السّاحة السياسيّة ذات تكافؤ واضح، يمحو كلّ تسلّط وتفرد)، وقال: (سأبقى ساعياً من أجل تقريب وجهات النّظر بين القواعد الشّيعية، لكلا الجهتين ومحو ما كان او سيكون لا سمح الله^(١)) ليس لأن تاريخ القوتين السياسيّتين يشوبه الخلاف، بل لأن هناك ثمة خلافات قد تبدو جلية مستقبلاً خصوصاً مع ظهور نفس المسببات التي أدت الى تعميق الخلاف بين التيار الصّدري ودولة القانون، لا لخلل في أحدهما، بل لأن أي تحالف كليّ أو جزئي لم توضع له ثمة ضوابط ومحددات وأسس، بل يخضع للمزاج والطّروف، والدليل أنّ التحالف بين التيار الصّدري وحزب الدّعوة كان أقوى بكثير من التحالف بين المجلس والتيار الصّدري اليوم.

غاية ما نريد قوله أنّ أي تحالف لا تكون له أسس ومباديء وقواعد وثوابت لا يكتب له النجاح وهذا حال التحالف الشّيعي بأسره.

(١) جريدة الشرق الأوسط ١١/٧/٢٠١٣م.

والخلاصة ان الذي يهدد الموقف الشيعي السياسي هو عدم وجود ضوابط جامعة أو هيئة او كيان او قانون لهم تحول - الضوابط - دون أن تحد من الخلفات التاريخية والتي تتولد بسبب المستجدات وتكون نتيجة تباين الرؤى.

وهنا تبرز ثمة ملاحظات هامة في هذا الصدد وهي:

١- لا توجد مؤسسة تنظم طبيعة العلاقات بين القوى السياسية وما يقال عن الائتلاف فكما ذكرنا انه غير خاضع لقانون محدد ولا يمتلك نظام داخلي ولا تشريعات وضوابط ومحددات ومؤسسات تنظم العلاقة بينهم وترتكز على الخطوط الحمراء والثوابت الشيعية.

٢- يلاحظ المراقبون ان القوى السياسية الشيعية بمرور الأيام تتباين المواقف بينهم، وتبتعد الاستراتيجيات والأسس والثوابت، فلو قرنا الأمر بتحالفاتهم ومواقفهم في إنتخابات عام ٢٠٠٥م لغاية ٢٠١٤م لوجدنا ان الفرق واضحاً بين المراحل، فان عام ٢٠٠٥م فما بعد كانوا في بداية عمر العملية السياسية، ولكن نجد انهم في عام ٢٠١٤م تدرعوا بقانون (سانت ليغو) ليدخلوا الى الإنتخابات في قوائم وتحالفات متعددة مع غزل مسبق لقوائم سنوية وأخرى علمانية وكردية تمهيدا لخلق جو سياسي مناسب لكل كتلة بما يحقق لها الفوز بمنصب رئاسة الوزراء.

٣- وجد المحللون والمتابعون للشأن السياسي أن المؤثرات (المرجعية والجمهورية الإسلامية) المهمة على القوى والأحزاب الشيعية أخذت تفقد بريقها وقوتها، وتحل محلها آراء واجتهادات الأحزاب نفسها، وهذا يعرّض العملية السياسية لخطر تلك الإجتهدات، خصوصاً مع تنامي خط يعارض بقوة الأخذ بنصح الجمهورية الإسلامية ويعده خطأً احمرأً في حياته السياسية في ظل هكذا واقع يتعذر نوعاً ما خلق الموقف السياسي الموحد وتتعمق الهوة وتتسع دائرة الخلافات.

٤- تتجه بعض القوى السياسية الشيعية إلى الإعتقاد بإقامة علاقات مع المحيط العربي الطائفي (السعودية وقطر) وهم وراء الكواليس يروجون إلى ثقافة سياسية ومركزات وايدولوجيات مفادها ان مصلحة الشيعة في العراق هي اقامة هكذا علاقات ما استطاعوا لذلك من سبيل.

والامر لا يقتصر على العلن في الممارسة كما لدى البعض، وانما هناك تواصل سري أشار إليه نوري المالكي في رسالته الموجهة إلى إحدى القوى السياسية الشيعية حينما اعترضوا على

زيارته لأمريكا^(١).

ومن المؤكد ان بعض الأحزاب الشيعة لا تريد ان تكون ضمن استراتيجية الجمهورية الإسلامية وعلاقتها الدولية والإقليمية ورؤيتها وفكرها. من هنا نجد أن أبرز التحديات التي تواجه الشيعة داخليا هي ان هذه الأحزاب الشيعة تعاني من أزمات داخلية وتفكك وانهايار في علاقاتها وتباين في ايديولوجياتها تتعمق الهوة بينهم كلما واجهوا مشكلة، وكلما تقادم الزمن من عمر العملية السياسية.

الفساد الاداري والمالي

يتذكر أغلبنا ما حصل في حكومة السيد أياد علاوي من فساد مالي من قبل وزراء في حكومته، وضباط في جيش الإحتلال، وكانت الماكنة الإعلامية والانتخابية للسياسيين ضد حكومة علاوي وضد العلمانيين، لان السبب والباعث وعدم المانع متوافرة للتشهير بحكومة التكنوقراط التي طالما طبل وزمر لها العلمانيون من أجل إبعاد الإسلاميين عن الحكومة والوزارة، على اعتبار أن أغلب التكنوقراط هم من العلمانيين، وأن الإسلاميين لاحظوة لهم في ذلك، بسبب ما مروا به من حرمان أيام نظام البعث، (وهذا الكلام فيه ما فيه)، وبعد أن تبين أن مايسمّونهم بالتكنوقراط هم كذلك، لكن ليس في اختصاصاتهم العلمية بقدر ما هم تكنوقراط في عملية غسيل الأموال وسرقته، حتى بلغ الأمر بوزير الدفاع ان يحمل ما يقارب من ٥٠٠ مليون دولار في حقيبة متجهاً الى بيروت التي تحوّلت إلى عاصمة تكنوقراط حكومة علاوي^(٢).

ان الحديث عن مصاديق لكلامنا ربّما سيأخذ منا صفحات و صفحات، لكن علينا ان نتذكر حجم الفساد في وزارة التجارة في زمن السيد فلاح السوداني، وليس انتهاء بصفقة السلاح الروسي والذي أشارت اليه التقارير، ولجان التحقيق ان أغلب المتهمين به من القيادات الشيعية،

(١) الصباح ٢٥ - ١١ - ٢٠١٣م وموقع رئاسة الوزراء بنفس التاريخ.

(٢) جريدة الشرق الاوسط ١١/٩/٢٠٠٥م، وتحدث عن نفس الأمر الاستاذ احمد الجلبي للإعلام في جريدة الصباح

ومروراً بالمصرف التجاري، أو البنك المركزي العراقي، الذي يمثل قلب الاقتصاد العراقي النابض، أما إذا أردنا ان نزل الى مستوى المحافظين ورؤساء الحكومات المحلية فاننا سنحتاج إلى وقت أطول، ومساحة أكبر للكتابة، ولكن ما يجعل الإنسان الشيعي يشعر بالإحباط والخيبة أن الأمر لم يتوقف عند صغار الموظفين المحسوبين على هذه الجهة أو تلك، بل سرى إلى مفاصل مهمّة في أجهزة الدولة.

إنّ حجم الفساد هذا جعل المواطن الشيعي تحديداً يعيش صدمة، وهو يستحضر تلك الشعارات المنمّقة من هذه النخبة السياسيّة التي كانت تحمل شعار عليّ عليه السلام، (الا وانّ إمامكم قد اكتفى من عيشه بقرصيه ومن ثيابه بطمريه)^(١)، بل لازالت شعاراتهم وهم يحثون الناس على مقاتلة نظام البعث بأنهم يريدون (إسقاط دولة بني أمية وإحلال دولة عليّ محلّها).

ملاحظات مهمّة:

أ) إنّ ملفات الفساد كثيرة ومتعددة ويكاد لا يمر يوم إلا ويعلن الإعلام والجهات المسؤولة عن فضيحة، بل ان ٣٠٪ من حديث الإعلام في العراق وبرامجه هي مخصصة للفساد في العراق، لكن الشاخص منها هي ملفات وزارة الكهرباء للسنوات (٢٠٠٦ - ٢٠١٢م) والتي بلغت أكثر من عشرين مليار دولار^(٢). وعقد السلاح مع صربيا بقيمة (٨٣٣) مليون دولار في ايلول/ سبتمبر ٢٠٠٧م وقد كشف التحقيق أنّ قيمة الصفقة بلغت (٢٣٦) مليون دولار فقط. ووزارة التجارة، وأمانة العاصمة، ووزارة الدفاع، وصفقة شراء الأسلحة الروسية، وصفقة شراء أجهزة الكشف عن المتفجرات (السونار) التي ظهرت فيما بعد أنها أجهزة مزوّرة، ووزارة الكهرباء، وسرقة بنك الزويّة، وأموال تصل إلى حساب الوزراء

(١) محمد عبده - نهج البلاغة للإمام علي، طبعة انتشارات فيروز ابايدي - طهران ١٩٩٠م - ص٢٤٣ الخطبة رقم ٤٤.

(٢) الدكتور عبد الحسين العنبيكي - السياسية النفطية غير المتوازنة وتعطيل الإعمار - الساقبي - مركز العراق للدراسات -

ومكتب رئيس الوزراء لم يتم تصفيتها، وملف البنك المركزي، قدرت تلك الأموال بـ(٤٥) مليار دولار خلال مرحلتين من حكومة المالكي^(١).

ب) نقل فقط ما كشفته هيئة النزاهة في تقريرها السنوي لعام ٢٠١٢م والتي بلغت نحو ثلاثة ترليون دينار عراقي اي نحو ١٣٣ مليار دولار، اما مجموع الدعاوى بلغت نحو(٤٢٧٨)، وعدد المتهمين، و المظلومين للقضاء بلغ (٨٦٩٦) منهم ٢٤ وزيراً وقد تم الحكم على ١٦ منهم، وعدد الموقوفين بتهمة الفساد المالي ١٢٢٦ متهماً، منهم وزير سابق و١٦ مدير عام، ويين التقرير أن عدد الذين تحقق الهيئة عن ملفاتهم منذ عام ٢٠٠٤ لغاية ٢٠١٢ هم (١٢٧٨٠) في أموال بلغت قيمتها (٧٤.٩٣٨.٢٣٧.٣٢٩) دينار عراقي، علماً أن هذه الهيئة تأسست عام ٢٠٠٤م وفق قرار سلطة الائتلاف المؤقتة، المنحلة بقرار رقم ٥٥ و اخر التقرير يذكران الأموال التي هربت الى خارج العراق بلغت أكثر من ترليون دينار عراقي وان ثلاثة وزراء هربوا خارج العراق، وذكر التقرير أن حجم ملفات الفساد في العراق وضعه بالمرتبة الثالثة في الفساد عالمياً^(٢)، كما أن التقديرات اختلفت في حجم أضرار الفساد المالي والاداري، قيل: إنها تجاوزت ١٥٠ مليار دولار.

ج) لايضاح خطورة الأمر أكثر أن خطباء الجمعة والمرجعية في أغلب الجمع يتحدثون عن ملفات الفساد الخطرة، ويحذرون المسؤولين من مغبة السير بهذا الاتجاه، ففي إحدى الخطب للشيخ عبد المهدي الكربلائي - خطيب جمعة كربلاء المقدسة - أكد (أن المسؤولين مرفّهون في الخضراء ومحسنون، والشعب يموت من المتفجرات، ويتألم من الجوع والفقر، وأن لم يتم علاج

(١) مع ان رئيس الوزراء نوري المالكي قد أعلن في اجتماع مع المحافظين بتاريخ ٢٠٠٧/١٢/٢م بان عام ٢٠٠٨م سيكون عام محاربة الفساد، وكذلك أعلن في المؤتمر الثالث لإعمار البصرة في ٢٠٠٧/١٢/١٢م بانه وجد دوائر الدولة والدوائر المعنية بمحاربة الفساد، لكن كل المصادر تؤشر ان ما تمت محاربته أو كشفه في الفساد لا يتجاوز ١٥% فقط.

(٢) أما المنظمات الدولية فأبرزها نشرته منظمة الشفافية الدولية العالمية، بان العراق احتل عام ٢٠٠٣م المرتبة (١٦) من حيث الفساد، وفي عام ٢٠٠٤م جاء العراق في المرتبة (١٢٩)، وفي عام ٢٠٠٥م في المرتبة (١٣٧)، وفي عام ٢٠٠٦م جاء في مرتبة (١٦٠)، واستمرت هذه المرتبة تزيد وتقص لغاية عام ٢٠١٢م، أي انه دوماً يحتل المرتبة ما قبل الاخيرة من الدول الفاسدة.

الفساد فاننا نحذر المسؤولين من مغبة ثورة شعبية يقودها الفقراء^(١).

(د) من المؤلم أن الإعلام المعرض وقنوات البعثيين بكل وسائلهم الإعلامية يتحدثون عن الفساد بأرقام يطول الحديث فيها، مما ولد لدى المواطن العراقي ثقافة وقناعة لاتقبل التفسير والتأويل عن فساد في زمن حكم الإسلاميين، وأثر هذا تأثيرات سلبية انعكست على قناعتهم بالعملية السياسية، فالمواطن يسمع من هذه الوسائل عن أرقام الفقر التي بلغت ٣٢٪ وقيل اقل من هذا ٢٥٪ من أبناء الشعب العراقي، ونقص الخدمات في الصحة والتعليم والمياه وغيرها، ويعاني من سوء الخدمات الأمنية، في الوقت الذي يسمع عن سرقة المليارات فكيف ستكون قناعاته وولائه؟

(هـ) المؤسف جداً أن النتيجة النهائية لكل ماقدّمناه، وأكرر أنه مؤسف جداً أن المجتمع العراقي والشيعي بنحو خاص تركّز في ثقافته أن أغلب المسؤولين مفسدون، وذلك هو المنفذ القاتل لاخرق العملية السياسيّة لاحقاً. او ان السياسيين الشيعة لديهم ضعف إداري، وعلى سبيل المثال أن رئيس الوزراء يعترف في ٢٣ - ٧ - ٢٠١٣م من أن الوزارات تقدّم له معلومات غير صحيحة، وان وزارة الكهرباء أبلغته أن عدد ساعات الكهرباء للمحافظات (٢٢)، وتبين أن هذا الرقم غير صحيح، كما هاجم نائبه لشؤون الطاقة حسين الشهرستاني إذ قال: انه تعاقد على إنشاء محطّات غازية لإنتاج الطّاقة الكهربائيّة، وبعد إكمال تلك المحطّات تبين أنّها فاشلة، لعدم وجود الغاز في العراق، وإذا عملت بالوقود البديل وهو(التّفط الأسود) سوف تقلّ طاقتها الى ٤٠٪، فأى سوء إدارة، وأي جهل، وأين الخبراء، وأين التخطيط، وأين المشاورين؟

هذا الفساد المالي والإداري بلا اشكال له نتائج وآثار خطيرة جدا على الدولة برمتها، وعلى الشعب العراقي، وعلى ولاء الشيعة بعمليتهم السياسية، وعلى الايمان بالسياسيين الذين يدورون البلاد.

(١) موقع براثا ٢٠١٣/٥/١٥م وان هذه الخطب محفوظة في ارشيف مركز الهدى برقم ٤٥٥ بتاريخ ٢٠١٣م.

(٢) الارقام عن الفقر العراقي متباينة جدا ولكن الجهاز المركزي للإحصاء الذي يراجع بياناته لعام ٢٠١٠م وما بعدها، يجد انها تقترب من النسبة الاخيرة اجمالا مع انها تتباين من محافظة لأخرى.

الذثار الإقتصادية والإجتهاعية للفساد في العراق

أ) الأثار الإقتصادية

تظهر آثار الفساد الإداري بشكل عام على مؤشرات التنمية، وعلى القدرة التنافسية للإقتصاد، حيث توجد علاقة بين إنتشار سلوك الفساد وقدرة الإقتصاد على التنافس الخارجي، وفي هذا الخصوص سيتم التركيز على أثر الفساد في أهم المتغيرات الاقتصادية.

أولاً: أثر الفساد في تعزيز التضخم:

شهد الإقتصاد العراقي مشكلة من أهم المشاكل الاقتصادية المتعلقة بالتضخم، الذي تزايدت نسبه بشكل كبير بعد عام ٢٠٠٣، بسبب الاختلالات الهيكلية، وقيام الكثيرين من المسؤولين الذين لا يتمتعون بالكفاءة بإدارة الوزارات والمؤسسات، الذين كانت لهم مساهمة كبيرة في إحداث الأزمات، وعززت من حالات الفساد الإداري والمالي في أجهزة الدولة، وتأسيساً لذلك تزايدت موجات للتضخم، إذ أن الارتفاع التدريجي في الأسعار بدأ مع حدوث أزمة المنتجات النفطية، ثم انتقل ليصيب قطاع النقل والمواصلات، ثم اشتدت الأزمة لتتقل وتمس حياة المواطن مع اشتداد أزمة الطاقة الكهربائية، وازدياد الطلب على البنزين لتشغيل مولدات الطاقة الكهربائية، وقد ساهم ذلك في تدني مستويات المعيشة، وتفاوت مستويات الأجور بين أفراد المجتمع، فأصبحت هناك فئات تتمتع بمستويات عالية من الرفاهية لارتفاع أجورهم، وهذه الفئات هي القريبة من مركز القرار، وأصحاب المسؤوليات الإدارية العليا في الدولة، أما الفئات الأخرى التي تمثل حسب تقديرونا (٧٠٪) من المجتمع فتستلم أجوراً تكاد لا تكفي متطلبات المعيشة في ظل الارتفاع الكبير في أسعار جميع السلع والخدمات في السوق المحلية، ويعكس الجدول (١) مدى التغيير الكبير في حركة الأسعار منذ ٢٠٠٣م، وخصوصاً الوقود والإضاءة التي تغيرت أسعارها بحدود العشرين ضعفاً، وهذا يعني أن الفرد العراقي الذي كان يحتاج إلى إنفاق (١٠٠) دينار عام ١٩٩٣م للحصول على سلعة معينة، أصبح يحتاج إلى إنفاق (٢٤٢) ألف

دينار عام ٢٠٠٧م للحصول على السلعة نفسها، أي بفارق (١٤٢) ضعفاً مما يشير إلى تآكل القيمة الحقيقية للنقود وانعكاس ذلك على تدني نوعية السلع، حيث إن فقدان ثقة الفرد بقيمة العملة المحلية يؤدي إلى قيامه بزيادة طلبه على السلع والخدمات مما يدفع المتعجين إلى عدم الإهتمام بنوعية السلع طالما أن هنالك طلباً كبيراً عليها.^١

ثانياً: زيادة التفاوت في الدّخول وتدني مستويات المعيشة.

وعلى الرّغم من قيام الحكومة بخلق زيادات في رواتب الموظفين العاملين لديها في الآونة الأخيرة لتغطية الزيادة في الأسعار، غير أنّ النقص الكبير في الخدمات الصّورية بسبب حالات الفساد الإداري والمالي في قطاع الخدمات، وتحمل الفرد تكاليف أغلبها سوف يبدد هذه الزيادات، بل الأسوء من ذلك تضرر الفئات العاطلة عن العمل من هذه الزيادات، لأنهم سوف يتحملون الارتفاع في الأسعار الناتج عنها دون أن يصيبهم أي دخول إضافية، مما يعني أنّ تقاوم حدة الفساد الإداري والمالي في المجتمع العراقي سيساهم في تعزيز مشكلة التّضخم.

(١) يتلقى اليوم ٨٥٪ من مجموع الشعب العراقي البالغ عدده ٢٧ مليوناً وربما أكثر الطاقة الكهربائية بشكل متقطع، وان ٨٣٪ ليس لها مصدر موثوق للمياه النقية، ٣٧٪ فقط ترتبط بشبكة الصرف الصحي (المجاري) في الوقت الذي بلغ به معدل دخل الأسرة ١٤٤ دولاراً عام ٢٠٠٤م قياساً بـ ٢٥٥ دولار لعام ٢٠٠٣م. ان ٧٥٪ من الدور يسكنها مالكوها لكن ٢٥٪ تعرضت للدمار في العامين الأخيرين فقط، لا سيما في المناطق الساخنة من البلاد. وبالنسبة لمعدل الوفيات الطبيعية يذكر أن من مجموع ١٠٠ ألف مواطن يتوفى اليوم ١٩٣ مواطن في حين تبلغ النسبة ٢٣ حالة وفاة طبيعية مقارنة مع السعودية. . . . ويعاني نحو ٢٥٪ من أطفال العراق من حالة النقص الغذائي طويلة الأمد. أن ٨٤٪ من مؤسسات التعليم العالي في العراق تعرضت «للتدمير والتخريب والنهب» منذ بدء الاحتلال الاميركي عام ٢٠٠٣م. إضافة إلى اغتيال حوالي ٥٠ أستاذاً جامعياً والتهديدات الموجهة إلى الآخرين في هذا القطاع. أن عملية إعادة الإعمار الجارية تشمل ٤٠٪ فقط من مؤسسات التعليم العالي. وتتواصل هجرة الأساتذة المتفوقين إلى المناطق الأخرى بحيث غادر حوالي ٤٠٪ منهم منذ عام ١٩٩٠م، والعزلة الطويلة التي يعاني منها الجسم التعليمي غير المؤهل أصلاً. ولازالت نسبة الدوام الدراسي للطلبة المسجلين يبلغ ٥٥٪ حيث كان النظام الدراسي من أفضل الأنظمة التعليمية والأكاديمية في الشرق الأوسط في عقد الثمانينات، وان ٧٤٪ فقط من الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ - ٢٤ قادرون على القراءة والكتابة (نقلاً عن هيومن رايتس . العراق . أزمات أمنية ومالية وإدارية في العراق ١٢ - ٦ - ٢٠١٠م).

الجدول (١)^(١)

الرقم القياسي للأسعار خلال الفترة (٢٠٠٣-٢٠٠٧)

$$100 = 1993$$

السنة	المواد الغذائية	الوقود والإضاءة	النقل والمواصلات	الرقم القياسي العام
٢٠٠٣	٤١٧٨.٨	٤٩٠١.٥	٦٢٨٥.٦	٦٩٤٣.٥
٢٠٠٤	٤٥٤٤.٢	٣٢٢٢٦.٥	٧٠٩٦.٧	٨٨١٥.٦
٢٠٠٥	٥٥٥٨.١	٦٤١٦١.٤	١٠٩٠٣.٧	١٢٠٧٣.٨
٢٠٠٦	٧٢١٧.٥	١٨٣٥١٥.٣	٢٤٩٩٦	١٨٥٠٠.٨
٢٠٠٧	٨٢٢٠.٤	٣١٤٨٦٤.١	٣٢٣٢٥.٧	٢٤٢٠٥.٥

- أثر الفساد في تعزيز البطالة:

تعزيزت مشكلة البطالة في المجتمع العراقي بعد أحداث ١٩٩١م وفرض العقوبات الاقتصادية، وقيام الكثير من الموظفين بترك وظائفهم، والعمل لدى القطاع الخاص، أو في المجال الحرفي لسدّ متطلبات المعيشة غير أن التغير السياسي عام ٢٠٠٣م قد عمّق من حالة البطالة بشكل كبير وبجميع أنواعها (المقنعة، الاحتكاكية، الإجبارية...) من خلال تسريح أعداد كبيرة من منتسبي الجيش العراقي السابق والأجهزة الأمنية وموظفي بعض الوزارات الذين يقدر عددهم بحدود (مليون شخص) لتزداد بذلك الكلفة الاجتماعية التي تحملتها الدولة، وبهذا الخصوص أوضح محمود الشيخ راضي - وزير العمل والشؤون الاجتماعية - أنّ نسبة البطالة تجاوزت (٥٢٪) وهي أعلى نسبة في دول المنطقة بسبب توقّف المشاريع الانتاجية بنسبة (٩٠٪)، وأنّ الكثير من الأموال التي تمّ تخصيصها لبناء المشروعات وحملات الإعمار قد تمّ إفشالها

(١) المصدر - وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي - الجهاز المركزي للإحصاء - شعبة الأرقام القياسية.

(٢) هذه النسبة اعلنها الوزير آل راضي سنة ٢٠٠٦م، إلّا ان الجهاز المركزي للإحصاء اشار الى انخفاض هذه النسبة

وسرقتها ضمن حلقات متسلسلة لتصل في النهاية إلى (١٠٪) من المبلغ الأصلي المخصص، إذ أن (٨ - ١٠) مليارات من الميزان السنوي تذهب هباءً بسبب حالات الفساد الإداري والمالي لأجهزة الدولة ومؤسساتها، والتي جعلت المنظمات الدولية المعنية بالكشف ومراقبة الفساد تصنّف العراق في المراكز المتقدمة لحالات الفساد، (أنظر الجدول ٢).

ويكفي أن لجنة النزاهة النيابية أعلنت بتاريخ ٢٧ - ٧ - ٢٠١٣م أن المبلغ المصروف على قطاع الكهرباء لغاية ٢٠١٢م هو ٤٠ مليار دولار وسوف يصل بحلول عام ٢٠١٣م إلى ٥٠ مليار، بينما نسبة الكهرباء المنتجة هي ١١ ميكاواط وواقع حاجة العراق هي ١٤ مليار، وأن ثلث المبلغ يكفي لإنجاز القطاع الكهربائي، ويسدّ حاجة العراق^(١).

الجدول (٢)^(٢)

مؤشر مدركات الفساد للعام ٢٠٠٧: ترتيب الدول العربية

البلد	المرتبة العالمية ٢٠٠٧	المرتبة العربية ٢٠٠٧	عدد النقاط وفق مؤشر إدراك الفساد (CPI) ٢٠٠٧
قطر	٢٢	١	٦.٠
الإمارات	٣٤	٢	٥.٧
البحرين	٤٦	٣	٥.٠
عمان	٥٣	٤	٤.٧
الأردن	٥٣	٥	٤.٧
الكويت	٦٠	٦	٤.٣
تونس	٦١	٧	٢.٤

(١) المدى برس ٢٧ - ٧ - ٢٠١٣م.

(٢) المصدر: ٢٠٠٧ *Corruption in judicial Transparency international Global corruption Report* systems

٣.٥	٨	٧٢	المغرب
٣.٤	٩	٧٩	السّعودية
٣.٠	١٠	٩٩	الجزائر
٣.٠	١١	٩٩	لبنان
٢.٩	١٢	١٠٥	مصر
٢.٦	١٣	١٢٣	موريتانيا
٢.٥	١٤	١٣١	ليبيا
٢.٥	١٥	١٣١	اليمن
٢.٤	١٦	١٣٨	سوريّة
١.٨	١٧	١٧٤	السودان
١.٥	١٨	١٧٨	العراق
١.٤	١٩	١٧٩	الصومال

ملاحظة: (*) إن ترتيب الدّول العربية في هذا الجدول يعتمد على عدد نقاط مؤشر إدراك الفساد (CPI) التي حازتها كل دولة في ٢٠٠٧م، وتتراوح بين ١٠ (خالٍ من الفساد) وصفر (فاسد جداً).

إنّ هدر الأموال بسبب الفساد التي كان يتأمّل أن يكون لها دور كبير، ومساهمة فاعلة، وحقيقية في انتشار وتخفيف حجم البطالة التي تزايدت بشكل كبير كما تكشفه نسب بيانات الجدول (٣)، وهذه النسب قللت من أهميّة العاطلين عن العمل بالمساهمة في الإنتاج، وأجبرت الكثير منهم بالقبول بأية فرصة للعمل، حتى ولو كانت بأجور متدنّية، إذ أصبحت البطالة الإجمالية هي النّوع السائد في الاقتصاد العراقي، وهذا ما خلق آثاراً اجتماعية تمثّلت بزيادة حالات السرقة والجريمة والاحتيال للحصول على الأموال، واستخدام كثير منهم في العمليات الإرهابية والتفجيرات وغيرها.

الجدول (٣)^(١)

معدل البطالة في العراق ٢٠٠٣-٢٠٠٧

السنة	المعدل العام للبطالة	ذكور	إناث
٢٠٠٣	٪٢٨.١	٪٣٠.٢	٪١٦
٢٠٠٤	٪٣١	٪٢٣.٦	٪٦.٥٣
٢٠٠٥	٪٣٧.٩	٪١٩.٢	٪١٤.١
٢٠٠٦	٪٥٢	٪٣٨.١	٪١٨.٣
٢٠٠٧	٪٦٢	٪٤٨.١	٪١٨.٥

ثالثاً: أثر الفساد في تعزيز المديونية الخارجية

تحمّل الاقتصاد العراقي أعباءً كبيرة تمثلت بحجم المديونية الكبيرة لصالح الدول الأجنبية والعربية التي أثقلت كاهله وأصبحت من أهمّ المعوّقات التي تواجه عملية التّمية في العراق، فبعد أن كان يحتلّ المرتبة الرابعة من حيث حجم الفوائض المالية على الصّعيد العربي أصبح الآن وبفعل السياسات الخاطئة يحتلّ مراتب متقدّمة في حجم المديونية المترتبة عليه لصالح العالم الخارجي (انظر جدول ٤).

(١) المصدر - وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي - الجهاز المركزي للإحصاء - نتائج مسح التشغيل والبطالة.

الجدول (٤) (١)

ديون العراق إلى دول العالم حتى عام ٢٠٠٤

الدولة	المبلغ	الدولة	المبلغ
دول الخليج*	٣٠ مليار دولار	المانيا	٢.٤٠٣.٩٠٠ مليار دولار
إيطاليا	١.٧٢٦ مليون دولار	اليابان	٤.١٠٨.٦٠٠ مليار دولار
الأردن	٢٩٥ مليون دولار	الولايات المتحدة	٤.١ مليار دولار
المغرب	٣٢ مليون دولار	كوريا	٥٤.٧٠٠ مليون دولار
روسيا	١٢ مليار دولار	اسبانيا	٣٢١.٢٠٠ مليون دولار
يوغسلافيا	١ مليار دولار	السويد	١٨٥.٨٠٠ مليون دولار
تركيا	٨٠٠ مليون دولار	سويسرا	١١٧.٥٠٠ مليون دولار
بولندا	٥٠٠ مليون دولار	المملكة المتحدة	٩٣٠.٨٠٠ مليون دولار
هنغاريا	١٧ مليون دولار	هولندا	٩٦.٧٠٠ مليار دولار
الصين	٨٠ مليون دولار	فرنسا	٢.٩٩٣.٧٠٠ مليار دولار
مصر	٧٤٠ مليون دولار	فنلندا	١٥٢.٢٠٠ مليون دولار
استراليا	٤٩٩.٣٠٠ مليون دولار	الدنمارك	٣٠.٨٠٠ مليون دولار
البرازيل	١٩٢.٩٠٠ مليون دولار	الدين لكلي	١٢٧ مليار دولار
كندا	٥٦٤.٢٠٠ مليون دولار	العقود المعلقة	٥٧.٢ مليار دولار
		الفوائد	٤٧ مليار دولار

(١) Anthony H.Cordesman *An Attack on Iraq; the military political and Economic Cosequences*. center for strategic and international studies ,Washington ,٢٠٠٤ p ٢٧.

إنَّ الواقع الحالي يجعل المهمة صعبة للتخلُّص من حجم المديونية الخارجية، وهذه الصَّعوبة تكمن في حجم الاضطرابات الداخليَّة، فالعراق يعتمد على مورده الرئيسي من النفط كمصدر للإيرادات الماليَّة، وهذا المورد يتعرَّض يومياً لعمليات التَّهريب، وحالات الفساد المالي التي تبدد من القيمة الحقيقيَّة لهذه الثروة، والتي تجعل مهمَّة الحكومة الحاليَّة صعبة للتخلُّص من ديون العراق الخارجيَّة، خاصَّة أنَّ الكثير من الدَّول ما زالت تقدِّم القروض له من أجل مساعدته على إعادة إعمار البنية التَّحتيَّة، وهذه القروض تترتب عليها فوائد وفترات زمنية طويلة، ولعلَّ آخر هذه القروض ما قدَّمته اليابان عام ٢٠٠٧ الذي بلغ (٨٥٠) مليون دولار ولمدة (٤٠) سنة مقابل حصولها على العقود الكبيرة عند البدء بإعادة إعمار العراق، ولعلَّ ذلك يجعل حالة التَّشاؤم كبيرة في إمكانية انتشال الواقع العراقي في ظلِّ تزايد حالات الفساد الإداري والمالي رغم إملاكه للثروة النَّفطيَّة التي تجعله يحتلُّ المراتب الأولى في حجم الاحتياطي العالمي.

ب) الآثار الاجتماعيَّة

إنَّ الآثار الاقتصاديَّة السيئة لا بد أن تنعكس سلبياً على الواقع الاجتماعي، لوجود ترابط وثيق بين الجانبين، ولعلَّ أهمَّ الآثار الاجتماعيَّة التي نجمت عن حالات الفساد الإداري والمالي تتلخَّص بالآتي:

أثر الفساد في تدني مستوى التَّعليم

تخصَّص أغلب الدَّول ميزانيات ضخمة للتَّعليم من أجل بناء القدرات البشريَّة التي تعتبر حجر الزاوية في عملية التَّمتية البشريَّة ورفع مستوى التَّعليم والتَّحضر في المجتمع، غير أنَّ سلوك الفساد الإداري والمالي بدأ يمتصُّ كثيراً من أموال هذه الميزانيات، ويحرف المتبقي منها عن أهدافها، وبالتالي يساهم في انحدار التَّعليم إلى أدنى المستويات، وقد بدا ذلك واضحاً منذ التَّغيير السياسيِّ في العراق ٢٠٠٣، حيث يعكس الواقع العملي عزوف المعلِّمين والمدرِّسين عن أداء واجباتهم التربويَّة والتَّعليميَّة في مدارس البلد من أجل الضَّغط على الطَّلبة لدفع الرِّشاوى عبر

واجهت الدروس الخصوصية، وبالتالي تدهور مستوى التعليم بكافة مراحلها، إلى جانب انخفاض أعداد الطلبة سنوياً، حيث تشير الإحصائيات إلى انخفاض هذا العدد في المرحلة الابتدائية من (٣.٢) مليون طالب عام ٢٠٠٠م إلى (٢.٩) مليون طالب عام ٢٠٠٦م * وزيادة نسبة رسوب الطلبة لأسباب منها وضع أسئلة تعجيزية تحتمل عدّة وجوه للأجابة في محاولة لاضطرار الطلبة إلى دفع الرشاوى والهدايا.

من ناحية أخرى لعبت إدارات المدارس دوراً في امتصاص الأموال المخصصة العملية التعليمية من خلال لجان المشتريات التي تزيد أسعارها عن الأسعار الحقيقية للشراء بعدة أضعاف، ناهيك عن تدني كفاءة الأجهزة والأدوات التي تقوم لجان المشتريات بشرائها مما يستدعي استبدالها في أوقات قصيرة لتكون مجالاً للفساد مرة أخرى.

وفي إطار التعليم الجامعي فإن تخصيص الدراسات العليا، والمنح الدراسية على أساس الانتماء الحزبي، والمحسوبية، أو مقابل الرشاوى ساهم في استبعاد أصحاب الكفاءات الحقيقية الذين يمكن أن يقدموا إنجازات عملية حقيقية للبلد، وإحلال حملة شهادات عليا لا يملكون من قدرات الخلق والإبداع شيئاً يذكر.

إنّ حالة الفساد قد توسّعت لتشمل القاعات الامتحانية، ومزاولة الطلاب الغش بموافقة الأساتذة المراقبين، ممّا ترك آثاره على نوعية الخريجين، حيث أصبح الطلبة لا يهتمهم سوى الحصول على الشهادة كجزء من متطلبات التّخرج على حساب افتقار الكثير منهم للثقافة العامة في مجال الاختصاص أو في المجالات الأخرى.

ج) أثر الفساد في تدني المستوى الصحي:

تهدف عملية التنمية إلى ضمان حصول الأفراد على القدر الكافي من الإهتمام والرعاية الصحية إذ أنّ هذا المؤشر يُعتبر معياراً من المعايير التي تؤخذ بنظر الاعتبار عند الحكم على مدى تقدّم وتطورّ الدّول، وفي العراق كانت الخدمات الصحية توفّر لغالبية السكّان بأجور رمزية في المؤسسات الصحية الحكومية، حتى بات العراق خالياً بشكل تامّ من الأمراض المستعصية التي

تشكّل مصدر قلق لكثير من الدّول المتقدّمة كالأيدز وغيرها.

لكنّ هذا الوضع في الميدان الصّحي قد تدهور مع بداية ٢٠٠٣م، فإلى جانب التّدمير الّذي حصل في البنية التحتية وبضمنها المؤسسات الصّحية، فإنّ الفساد الإداري والمالي في القطاع الصّحي أسهم بشكل كبير في تدهور مستوى الخدمات الصّحية في المستشفيات الحكومية، الّتي تكاد تكون خالية من الأدوية، وإن توفّرت فإنّها تتعرّض للسرقة من قبل الكادر الوظيفي لتباع إلى المستشفيات الأهلية بأسعار مضاعفة، كذلك يتمّ استبدال الأدوية ذات الجودة العالية بأخرى أقلّ جودة أو مغشوشة ممّا تسبب بالكثير من حالات الوفيات، إلى جانب التزوير والغش في نظام التّأمينات الصّحية من خلال إدخال أسماء لأشخاص وهميين لغرض صرف الوصفات الطّبية وسرقة الأدوية، وقد تزايدت حالات الفساد لتشمل أيضاً منظمات المجتمع المدني الّتي تتلقّى المساعدات الطّبية ومواد الإغاثة الّتي تتصرّف بها من خلال بيعها واختلاس الأموال المقدّمة كمساعدات في المجال الصحي.

مستوى الشّعبية وتحديات المشروعية

من خلال مراجعة ومقارنة بسيطة وسريعة لطبيعة نتائج الانتخابات الّتي جرت في عامي ٢٠٠٥م و٢٠١٠م و٢٠١٣م يوجد ثمة فارق في حجم المشاركة الجماهيرية في تلك الانتخابات، بل يوجد تدنّي في المستوى، فلو قارنا فقط بين انتخابات مجالس المحافظات لعام ٢٠٠٩م وعام ٢٠١٣م نجد مايلي:

تفاوت نسب المشاركة بين سنة ٢٠٠٩م وسنة ٢٠١٣م

نسب المشاركة في انتخابات مجالس المحافظات بالمقارنة مع انتخابات عام ٢٠٠٩م وجدنا ان النّسبة انخفضت في ١٠ محافظات، بينما حافظت محافظتان على نسبة المشاركة فيها، ولم تسجّل أي محافظة زيادة في نسبة المشاركة فيها. ويشير التقرير الجديد إلى أن أعلى نسبة انخفاض سجّلت في بغداد، وهي ٧٪ إذ انخفضت من ٤٠٪ إلى ٣٣٪، وسجّلت ثلاث محافظات انخفاضاً بـ ٦٪ هي

البصرة من ٤٨ إلى ٤٢٪، وديالى من ٥٧ إلى ٥١٪، وكربلاء من ٦٠ إلى ٥٤٪، وسجّلت محافظة واحدة هي صلاح الدّين انخفاضا قدره ٤٪ من ٦٥ إلى ٦١٪، وسجّلت أربع محافظات انخفاضا قدره ٢٪ هي بابل، من ٥٦ إلى ٥٤٪، والنّجف من ٥٥ إلى ٥٣٪، وواسط من ٥٤ إلى ٥٢٪ وميسان من ٤٦ إلى ٤٤٪. وسجّلت محافظة واحدة انخفاضا قدره ١٪ هي محافظة المثنى من ٦٠ إلى ٥٩٪، وحافظت محافظتان على نفس النّسبة في المشاركة في الانتخابات الحالية مع انتخابات ٢٠٠٩م وهما الديوانية ٥٨٪ وذي قار ٥٠٪.

بينما في المحافظات الشّيعية نجد أنّ أعلى مشاركة جماهيرية في إنتخابات عام ٢٠٠٥م كانت في محافظة بابل، اذ بلغت نسبة المشاركة ٧٩٪ بينما أقل محافظة كانت من حصة محافظة السّماوة اذ بلغت ٦٦٪.

ولم تختلف كثيرا هذه النسب في انتخابات عام ٢٠١٠م باستثناء محافظة الانبار التي انخفضت نسبة المشاركة بمقدار (١٢٣) ألف صوتاً عمّا هي عليه في عام ٢٠٠٥م، بينما ارتفعت مشاركة محافظة نينوى بمقدار (١١١.٣٣٦) صوتاً عمّا عليه في الانتخابات الأولى^(١).

اما نسب القوى السّياسية في الانتخابات مقارنة بين عام ٢٠٠٩ وبين عام ٢٠١٣ في انتخابات مجالس المحافظات فهي:

النسب المئوية لقوائم القانون والمواطن والاحرار والتفاوت في انتخابات ٢٠٠٩ و٢٠١٣					
القائمة	عدد المقاعد	٢٠٠٩	عدد المقاعد	٢٠١٣	التفاوت النسبي ٢٠٠٩-٢٠١٣
دولة القانون	١٢٢	٢٧٪	٩٧	٢١٪	٦٪
المواطن	٥٣	١١٪	٦١	١٣٪	٢٪
الاحرار	٤١	٩.١٪	٥٨	٩.٨٪	٠.٧٪

(١) موقع المفوضية العليا المستقلة للانتخابات.

من خلال الجدول نلاحظ أنَّ دولة القانون قد نزلت ٦٪ عن انتخابات ٢٠٠٩ والمواطن صعدت ٢٪ عن انتخابات ٢٠٠٩، والاحرار صعدت ٠.٧٪ عن انتخابات ٢٠٠٩. ويمكن تحليل سبب ارتفاع نسبة المشاركة في المحافظات السنية في انتخابات عام ٢٠٠٥ م هو التَّحدي الطائفي، والشعور بحالة من الانكسار بسبب فقدان السُّلطة، ومن المحتمل ان تكون نسبة التزوير كانت مرتفعة ايضا في تلك المحافظات، لأنَّ تلك المحافظات كانت عصية على المراقبين الدوليين والحكوميين الوصول اليها بسبب سيطرة تنظيم القاعدة عليها في وقتها. بالعودة الى المحافظات الشيعية، فإنَّ نسبة المشاركة كانت متقاربة في دورتي الإبتخاب، وربما يمكن ان نعزو هذه المشاركة البسيطة قياسا للمحافظات السنية والكردية يعود إلى الاطمئنان على مستقبل الشبيعة كونهم يشكِّلون الأغلبية الواضحة في العراق، رغم حث المرجعيات الدينية على ضرورة المشاركة فيها، ورغم شدَّة الابتهاج بسقوط الطاغية. اذ عجز أغلب القوى السياسيَّة الشيعية في تحريك الشارع الشيعي للمشاركة في الإبتخابات.

والسؤال الذي يطرح نفسه أن عدم ايفاء سياسيي الشبيعة بوعودهم، وعدم انسجام بعضهم مع مشاعر المواطنين ينبغي أن يوجد حالة من العزوف عن المشاركة في الإبتخابات، ولكننا وجدنا أنَّ المشاركة في انتخابات عام ٢٠١٠م لم تنخفض عن مثيلتها في عام ٢٠٠٥م مع مضي خمس سنوات تقريبا دون ثمرة شعر بها شبيعة العراق؟

أصوِّر أنَّ ما شفع للقيادات الشيعية في عدم انخفاض تلك المشاركة عدة عوامل أهمها:

١ - ثقة النَّاس بالمرجعية الدينية التي حثت النَّاس على المشاركة فيها، بل واوجبتها في بيانات واضحة^(١)، ولهذا تعاطى المواطن الشيعي مع الإبتخابات تعاطياً عبادياً شرعياً أكثر منه ممارسة سياسية.

٢ - استغلال عواطف الشبيعة من قبل الكتل والأحزاب السياسيَّة من خلال الشعارات الطائفية، ليس من قبل سياسيي الشبيعة فحسب، بل ان شعارات الأحزاب السنية الطائفية حفرت

(١) موقع الامام السيستاني. وانظر ايضا بيانات السيد التي جمعها الخفاف في كتابه وتمت الاشارة اليه سابقا.

هي الأخرى الجمهور الشّيعي على عدم التكاسل من المشاركة.

٣ - البرنامج الانتخابي للقائمة العراقية الذي يدعو في احدى بنوده الى الغاء قانون المساءلة والعدالة وعدم محاسبة البعثيين أو اجتثاثهم رَسَخ القناعة بالشّعارات التي رفعها التّحالف الوطني (دولة القانون - الائتلاف الوطني العراقي) بأنّ البعث سيعود من جديد، ولكن بوجوه جديدة، بل ربّما بأغلب الوجوه البعثية القديمة، وما طارق الهاشمي، وظافر العاني، واحمد العلواني، وعدد غير قليل ممن هم معروفون ببعثيتهم أو ولائهم للبعث إلاّ دليلٌ على صحّة ادّعاء التّحالف الوطني.

٤ - كما أن تشكيل تحالفات على أسس طائفية وعرقية ولّد حالةً من التّنافس بين الطّوائف، ممّا حرّك مشاعر هذه الطّوائف في التسابق للحضور لتلك الانتخابات.

٥ - وأتصوّر أن ما قامت به الحكومة برئاسة السيّد المالكي في بسط الأمن في أغلب المحافظات الشّيعية بعد أن كانت مستباحة، وخارج سيطرة الحكومة، أو جد حالة من الأمل طالما كان ينشدها أبناء المحافظات الجنوبية، وشعروا أنّ الحكومة جادّة في توفير الخدمات بعد جدّيتها في توفير الأمن، ولهذا وجدنا أنّ السيّد المالكي قد حصد أصوات أبناء الوسط والجنوب بشكل لافت للانتباه إلى الدّرجة التي حصل أغلب رؤساء القوائم في انتخابات مجالس المحافظات لعام ٢٠٠٩م^(١) على أصوات عالية حبا بالمالكي، بل بعض النّاس يتصور ان المالكي مشارك بتلك القوائم، وهو الذي يحمل تسلسل واحد.

هذه الأسباب مجتمعة جعلت شيعة العراق يغصّون النّظر عن معاناتهم، ويبررون للمسؤولين اخفقاتهم، ويعطونهم فرصة جديدة لإثبات جدارتهم.

أمّا نتائج الانتخابات عام ٢٠١٣م فإنّها أثّرت نوعاً من الانخفاض كما قدّمنا، لكن النسبة تعدّ نوعاً ما مؤشراً على تناقص عدد المشاركين، وربّما عدم تفاعل الجمهور لأسباب بيّناها، أبرزها عدم ثقة المواطن بحكومته. وهنا عدد من الملاحظات وهي:

(١) موقع المفوضية العليا المستقلة للانتخابات.

أ) ان الشّارع الشّيعي مشدود لعمليته السّياسيّة بنحو مقبول لحدّ الآن خوفاً من التّحديات واطاعة للمرجعية، ولكنّ هذا الشّارع - وبتقدير كلّ المراقبين والمرجعية - انه لا يمكن التّعويل عليه لآخر المطاف، فإنّ الاحباطات المستمرّة ربّما تنهي علاقة الأُمّة بعمليتها السّياسيّة، وبصندوق الانتخابات.

ب) ان الميل لحدّ الآن ولحين إعداد البحث يؤشّر درجة اعلى نسبيا الى دولة القانون منه الى المواطن والأحرار، ربّما السّبب يرجع الى شخص المالك، أو لأنّ دولة القانون يقود العمل الحكومي في العراق ممّا مكّنه أن يحتلّ وجوداً شعبياً جيّداً، ومع هذا لا يمكن التنبؤ بالسّاحة السّياسيّة ونتائجها، لأنّها تعتمد على رأي الناخب الصادر عن ثقافته السّياسيّة، والتي تتغيّر بين أونة وأخرى حسب الطّروف، وحسب المستجدات.

ج) للخطباء وائمة المساجد والإعلام الشّيعي دور جيّد للنهوض بمهمّة الشّد الشّيعي نحو العملية السّياسيّة وتوعية الأُمّة الى المخاطر الدّاخلية والخارجية المحيطة بالعملية السّياسيّة، وفي استطلاع أجراه مركز العراق للدراسات ظهر فيه أنّ نسبة ٦٦٪ من أبناء الشّعب العراقي يتأثرون بما يقوله الخطباء المحسوبين على المرجعية، وهم الشّيخ عبد المهدي الكربلائي، والسّيد احمد الصّافي، والنسبة الباقية موزّعة بين خطباء وائمة مختلفين حسب أحزابهم ومحيطهم^(١).

د) الظرف الإقليمي ومتغيّرات الأحداث التي حصلت في العالم العربي، وبروز قطر، وتركيا، والسّعودية، بأداء دور طائفي يستهدف الشّبيعة في المنطقة، وما يجري في سورية تحديداً جعل إدراك المجتمع الشّيعي العراقي يتحسس الأخطار المحيطة به، وما الشّعارات التي رفعت مؤخّراً من القاعدة وحزب البعث ذات الهدف والأسلوب الطائفي في التّظاهرات التي أقيمت في بعض المدن إلّا مؤشرات أدركها العقل الشّيعي، اتجهت به الى تأييد العملية السّياسيّة بنحو جيّد نوعاً ما

(١) تم الاستطلاع في ٢٠١١/٦/٨م على عينة من مختلف الشرائح مؤلفة من ١٧٠٠ منهم ١٠٠ اساتذة جامعات وطلبة جامعات ٤٠٠ ومدربين ومعلمين ومتقنين وكسبة ١٠٠٠ وشرائح اخرى منهم ٤٠٪ نساء والباقي رجال، الاستطلاع محفوظ في مركز العراق للدراسات.

حرّكت حتى الرّائد منهم، وغيرت قناعاتهم، وجعلتهم بوضع أكثر تأييداً للقوى السّياسيّة المتصدية، بالخصوص منها دولة القانون، باعتبارها تمتلك خطابا واضحا في مواجهة تلك الأخطار ولم يكن خطابها - بنظر المكوّن الشّيعي - منحازا للسّنة، كما في التّيار الصّدري، أو حياديا كما في المجلس الأعلى، لأن مجمل الأحداث الإقليمية وانعكاساتها الدّاخلية جعلت العقل الشّيعي لا يقبل الخطاب الحيادي، أو المنحاز، بل اتجهت الى الخطاب الفيصل كما قيل، إلّا أن نتائج انتخابات ٢٠١٣ م غيرت من هذه الرّؤية نوعا ما لدى المراقبين.

احتمالات المشاركة في الإنتخابات المستقبلية

نتصور أنّ الإنتخابات في العراق، بالتأكيد سوف لن تكون بذلك الزحف المليونى الذي شاهدناه من ذي قبل، فالإجباط وخيبة الأمل والحرمان يمثل الهاجس الذي يعيشه المواطن الشيعي، بعد أن فقد الأمل المادي والمعنوي، اذ لا يوجد من يتأسى بأمر المؤمنين في البساطة، وشظف العيش، ولا من يقدم لهم عدل علي في الحقوق.

نعم أنّ القضايا الروحية مؤثرة للغاية في توجهات الأمة نحو تأييد العملية السياسية فضلا عن القضايا المادية من خدمات وغيرها.

لكن ذلك لا يعني عدم المشاركة في تلك الإنتخابات، لأن الأحزاب الشيعية قد نجحت في ايجاد بطانة لها، وجمهور خاص بكل حزب منهم، فما كنا نقرأه عن حزب الأمة ذهب أدراج الرياح، وبدأنا نتعاطى مع أمة الحزب. أي انه في العراق ليس الحزب ينتمي الى الأمة، بل الأمة تنتمي الى الأحزاب، ووجود أمة لكل حزب جعل كل حزب يستغني عمّا في أيدي الناس من العوام، وبذلك نجحوا في أمرين معاً.

النتيجة ان الإنتخابات القادمة وعلى المدى البعيد للشيعية في العراق ستجري لكن بغير شعارات انتخابات عام ٢٠٠٦م، ولا انتخابات عام ٢٠١٠م، ولا التي بعدها بل ستجري بشعارات دولة مدنية، عصرية، ومدينة فاضلة لا طعم للإسلام فيها، ولا لون، ولا رائحة. نعم ما قدمناه أعلاه يجري ويلقي ظلاله على مستقبل الأحداث في الإنتخابات، لا لأسس دينية، بل لأن مصالح الناس وحياتهم وأمنهم ودستورهم مهددة بالخطر، ولكنّ السؤال يبقى الى أي مدى ستبقى هذه المؤثرات تحرك الشيعية نحو عملياتهم السياسية، الى الآن نجزم وبفعل التحديات، ودور المرجعية، وقوة بعض الشخصيات الشيعية.

إنّ حضوراً للأمة سيبقى فاعلاً ومؤثراً في توجه الأمة نحو الإنتخابات، لكن من المتوقع أن التحالفات السنية مع بعض القوى الشيعية والأكراد سوف يؤدى الى أن تخلق الإشكالات لما

يطمح اليه الناخب الشيعي في المسؤولين وفي العملية السياسية التي يريدها. ويبدو من المجتمع الشيعي انه لا ينتخب أحزابه الإسلامية على أسس دينية، أو بمعنى أدق لم تكن توجهات الناخب نحو المسؤولين الذين ينتخبهم لأنهم يوفرون له برنامج إسلامي في ثقافته وتربيته وتشريعاته، بل الجهد منصباً والتوجه العام متجهاً الى انتخاب من يحفظ الحياة المدنية، ويمنع انزلاق الدولة الى الفوضى، وانعدام الأمن واستيلاء البعث والقاعدة وعودة المشاريع والأجندات الإقليمية من هنا نتوقع مايلي:

أولاً: أن تكون انتخابات الدورات الالية مقارنة جداً بنتائجها من عام ٢٠١٠م، وعام ٢٠١٤م وربما يتجه المجتمع الى دولة القانون أكثر، يأتي بعده المجلس في الأصوات، ثم التيار الصدري، مع ظهور تيارات جديدة وقوى لم تكن معروفة يوماً في الساحة السياسية الشيعية أما نسبة المشاركة تبقى بعدد معتد به قد يتجاوز الـ ٥٠٪ في متوسط الأحوال، وفي أحسنه قد يتجاوز اجمالاً الـ ٥٥٪ بفعل المؤثرات التي ذكرناها، وهذا مبني على دراسات ميدانية، ومعايشة، واستطلاعات عامة ودولية^(١).

ونؤكد أن حث المرجعية على الانتخابات له الدور الأول ولنا كامل الأمل ان خطاب المرجعية لا يتخلى عن هذا الأمر مهما كانت الظروف، ولكن الأهم أن يفكر الشيعة في إيجاد قوى سياسية بديلة قادره ان تملأ الفراغ السياسي لأن الأحزاب الشيعية في طريقها الى الافول .

ثانياً: نلاحظ أن أبناء الارياف والمحافظات أكثر تأييداً للعملية السياسية من المدن، وأكثر حضوراً في الميدان وأن أبناء الجنوب أصلاً أو انتماءهم رصيد الحراك السياسي، وهم الذين يمنحون العملية السياسية قوة ودفاعاً، وهم متفاعلون معها، ومستعدّين للتضحية لأجلها، وأن موقف أبناء المدن واضح وجلي خلال ماتقدم ونقصد بأبناء المدن هم الطبقة الغنية (الارستقراطية).

ويمكن ان نقول حتى في الخطّ البدري، والمقاومة من الكتائب، وأهل الحقّ فهم أبناء

(١) هذه الرؤية يتفرد بها مركز العراق للدراسات بناء على معرفته للمتغيرات في العقل الشيعي وثقافتهم والتطورات

التي تحصل، وتحليله للمتغيرات .

الجنوب، والفرات الأوسط، ومن الاحياء الفقيرة أصلاً، من هنا يأتي المثل القائل تعبيراً عن أبناء الجنوب وموقفهم (أنهم أبناء شمهودة) (١).

ثالثاً: هناك أمر آخر مهم جداً ان التوزيع الجغرافي (الجيوسياسي) مؤثر جداً في مشاركة المجتمع الشيعي وتحديد توجهاته نحو العملية السياسية، ونحو القوى السياسية، وبمعني أدق أن عمر العملية السياسية منذ ٢٠٠٣م الى الآن جعل للقوى السياسية قدرة وتأثيراً في أماكن ومدن ومجتمعات سكانية وعشائرية محددة، فبغداد وكربلاء، والنجف، مثلاً والفرات الا الديوانية منها، والبصرة، وبعض أطراف واسط، هي لدولة القانون، والمجلس والتيار الصّدري يتنافسون بينها على المرتبتين الثانية والثالثة في هذه المدن، ولا يمكن للآخرين ان ينافسوا دولة القانون - من خلال مؤشرات الاستطلاعات ونتائج الانتخابات هذه الحقيقة الجيوسياسية قد تفرض نفسها لعقدين في اقل تقدير.

رابعاً: ومن الجدير بالذكر أن نوّكد أن المجتمع الشيعي نمت لديه بدرجة كبيرة قضية الميل للخطاب الثوري، وتوجهات الجمهورية الإسلامية في إيران، وتوجهات الإمام الخامني كلّها عوامل مساعدة في تنمية الوعي نحو العملية السياسية، وتجعل الأمة، الشيعية قادرة على ان تتفاعل مع مشروعها السياسي، مع ما تعانية من إحباطات، واننا اذ نذكر مفردة الإحباط هنا لأنها الكلمة الواقعية التي كررها خطاب المرجعية عبر الخطباء المنسويين لها، كرروها كثيراً، وكأثمم يعبرون ويحذرون عن واقع الأمة، وينبهون المسؤولين الى تفادي الموقف (٢)، وقد نقل عن السيد محمد رضا السيستاني قوله خلال اجتماع له مع معتمدين ووكلاء السيد السيستاني (لم أر أمة نبيلة كشبيعة العراق يصدّهم الموت والفقير والحرمان مع هذا هم ثابتون على موقفهم في تأييد العملية السياسية والدّفاع عن مصالحهم، وقال: إنَّ الأمة تطيع المرجعية أكثر من طاعة السياسيين لنا

(١) مثل جنوبي يقال لمن يبذل الجهد مع الكبار لكنه حينما تقسم الفنائم يكونوا مع الفقراء.

(٢) ارشيف مركز الهدى للدراسات العوزوية يحتفظ بخطب ائمة الجمعة، وقد قمنا بإحصاء عبارات الخطباء المحسوبين على المرجعية وجدنا أكثر من ٢٧ مرة كررت عبارة الإحباط خلال سنة ٢٠١٢م تحديداً، واعطى اسباب الإحباط لدى الائمة فقط من الشيخ عبد المهدي الكربلائي والسيد احمد الصافي.

وقال لذا نخجل من هذه الأمة^(١). لكننا وجدنا الى جانب معاناة الأمة وهمومها الداخلية والخارجية والإخفاقات التي المتهم، نجد الى جانب ذلك ان الأمة تزداد قوة ومعنوية كلما شعرت بالخطر واقتربت من عمليتها السياسية، كلما نجم قرن الشر ورجعت الى قيادة الخط الثوري كحصن امين لها في التحديات، وقبلت بتوجيهاته في جميع الأمور بما فيها حثه على الإنتخابات والمشاركة السياسية الفاعلة.

نعم ان خطاب الإمام الخامني، ودور اسناد الجمهورية، له الأثر الكبير في تنمية الوعي لدى شيعة العراق نحو الإنشداد الى العملية السياسيّة، فالشارع الذي كان يتحسس من دور إيران اليوم تتوجّه أنظاره إليها عند الأزمات ويشعر أن المصير مرتبطا بها.

خامساً: نعتقد ان الإنتخابات التي مرّت، والآتية أيضاً محكومة لظروف متغيّرة، وظروف ثابتة، وأبرز هذه الظروف الثابتة والمؤثّرة والتي تؤثّر بالمشاركة قلة وكثرة وصعودا ونزولا هو الأداء الإعلامي، فان شيعة العراق اليوم يمتلكون عدداً من وسائل الإعلام المؤثّرة من القنوات والإذاعات والجرائد ومواقع الانترنت، ممّا لها الدور الثابت والكبير في رفع مستوى قناعات الأمة للمشاركة، وحشد الجماهير بالإتجاه الانتخابي، هذا فضلا عن النشرات والندوات والمؤتمرات والتوجيهات الخاصّة وتوجيهات المرجعية وتوجيهات الأحزاب ومنظّمات المجتمع المدني ومراكز الدراسات والمراكز الثقافية.

نعتقد ان هذه العوامل الثابتة سوف تبقي الأمة حاضرة في الميدان السياسي للمشاركة، وبما قدّمناه من النسبة أعلاه ومن خلال دراساتنا الميدانية ومراجعة العديد من الاستطلاعات ومن خلال الاستطلاع الذي اجراه مركزنا على ٣٢٠٠ عينة، وجدنا أن نسبة الشّباب الرّاعيين في دعم العملية السياسية من خلال المشاركة في الإنتخابات دوماً ومهما كانت الظروف المشاركة لا تتجاوز ٣٢٪، وان نسبة النّساء في الرّغبة للمشاركة وصلت الى ٢٣٪. والباقي لأعمار متفاوتة، وأبناء المدن ١٣٪. بينما أبناء الأرياف والاحياء المزدهمة والفقيرة وصلت النسبة الى ٣٦٪، ووجدنا

(١) مصادر خاصة لمركز الهدى للدراسات الحوزوية.

أن المؤثرات التي تدفع الى الإنتخابات هي ٥٨٪ المرجعية وخطباء المساجد، ووسائل الإعلام والباقي ٤٢٪ موزع على تصاعد التّحديات الخارجية والداّخلية، وتحسين الوضع المعاشي والخدمي.

وهذه النسب التي قدّمناها هي مقارنة للنسب التي ظهرت في نتائج الإنتخابات لعام ٢٠٠٩ و٢٠١٠ و٢٠١٣ و٢٠١٤ م^(١).

هذه هي ابرز التحديات الداخلية التي تواجه الدولة في العراق برمتها وتواجه الشبيعة، والمؤكد ومن خلال الدراسات والاستطلاعات والتواجد الميداني وجدنا ان الخلافات الداخلية للقوى السياسية والفساد الإداري والمالي أدت الى هبوط المستوى الشعبي في الإنتخابات وهذا مؤثر على تقلص ولاء الشبيعة لعملياتهم السياسية، وهذه هي ابرز التحديات التي تنخر داخليا بالواقع السياسي.

(١) عينات واستمارات الاستطلاع ونتائجه محفوظة في ارشيف مركز العراق للدراسات رقم ٤٣٢ - لسنة ٢٠١٣م شهر ٨.

التحديات الخارجية

الهشوع الكردي وأثره على شيعة العراق

أما الحديث عن المشروع الكرديّ فالمتصود منه ليس الحديث عن الحقوق المشروعة التي أقرها الدستور العراقي، وإنما الحديث هنا عن طموحات كردية تتجاوز ما أقره الدستور لهم من حقوق، أو ما تحتزنه العقلية الكردية من طموحات سياسية قد تتعارض مع الاسس التي تقوم عليها الدولة العراقية حالياً، وعليه فالحديث عن المشروع الكردي هو حديث عن أهمّ مشروع متكامل سياسياً وثقافياً واجتماعياً، فمنذ تأسيس حركة التمرد الكردي والى يومنا هذا لم يتزلزل قيد أنملة، بل يمكن القول إنّ المشروع الكرديّ في العراق أصبح اليوم أكثر وضوحاً وأعلى صوتاً من غيره، فحقّ تقرير المصير ثابت دستوريّ، ومقدّمات (تقرير المصير أو الانفصال) لازال الكرد يناضلون من أجل تحقيقها، كما أن هذا المشروع هو المقدّس لدى الكرد على مختلف أحزابهم، فهي تختلف على كلّ شيء الا وحدة الكرد ومستقبلهم، وأنّ كلّ المناصب والوجودات السياسيّة التي يحصل عليها الكرد لم تجعلهم ياملون على حساب مشروعهم، فرئيس الجمهورية جلال طالباني في الوقت الذي هو زعيم لكلّ العراقيين الا انه في قضية كركوك عدّها (قدس كردستان)^(١) للكرد، ولم يمنعه منصبه السيادي من ان ينحاز لقضية كركوك، ويتعامل معها انها قضية كردية، لاتنازل عنها، وعدّها قدس الأقداس للاكراد، بل لم يقتصر موقف مام جلال على التصريحات، بل تجاوزه الى مواقف عملية في الدفاع عن حقوق الكرد، وكأنه ليس رئيساً لجمهورية العراق، حتى قيل: انه يستغل منصبه لتحقيق مكاسب الكرد حتى غير الدّستورية منها بما فيها الأراضي المتنازع عليها، وتكريد كركوك، وأمور أخرى^(٢)، كما وان الخلافات بين الطّبقة السياسيّة الحاكمة في الإقليم والمعارضة لم تجعل أحدهم يتنصل عن الآخر في قضيتهم المصيرية، لأنهم أصحاب

(١) قالها السيد جلال طالباني في كلمة بمناسبة إحياء ذكرى انتفاضة السليمانية ضد النظام المبور عام ١٩٩١م، للمزيد

يراجع موقع الجزيرة نت.

(٢) نيويورك تايمز ٢٠٠٨/٢/١٣م، وانظر تقريرهيو من رايتس . القضية الكردية وموقف القادة الكرد ٢٠٠٨/٢/٩م.

مشروع ينال إجماعهم على مختلف المستويات، سواء الحزبين الرئيسيين، أو التغيير، أو الأحزاب الإسلامية الثلاث.

أما هل لدى الطبقة السياسية مشروع، وما ملامح ذلك المشروع؟ وإلى أي حد يتقاطع مع غيره من المشاريع الأخرى؟

ان الاجابة عن ذلك لا تحتاج الى مزيد من مؤونة التفكير، وبما أن الشَّيء أحياناً يعرّف من خلال مصاديقه، لهذا يمكن القول ان لدى القوى السياسية الشَّيعية مشاريع حزبية - كمقارنة بين المشروع الكردي والشيعي - وليس مشروعاً شيعياً يحمل ملامحه ويدافع عنه، ويعد من الثوابت المشتركة لدى كلّ القوى الشَّيعية، كما هو الحال في المشروع الكردي، وان الخلافات بين القوى الشَّيعية هي التي تتحدّث بنفسها عن عدم وجود جامع لها في رؤيتها السياسية، وأن الرّؤية الحزبية الضيقة هي التي تتحرّك في الأجواء السياسية، وتتقدّم على غيرها. وهذا ما أكّده الأحداث التفصيلية، فمجرّد ان تعلن الحكومة عن موقف حتى يختلف الآخرون من القوى السياسية معها، وبالجملة ان التعاطي السياسي الشيعي مع الأكراد لم يكن موقفاً موحداً، بل هو الآخر يخضع لاجتهادات عدّة، ومع قطع النظر عن الحكم في صواب أي من القوى لكن حقيقة الموقف هي هكذا، وهذا يعني ان الشيعة يقابلون المشروع الكردي الموحد برؤية مختلفة هذا فضلاً عن المشروع السني المشتت.

قد يقول قائل: إنّ المشروع الشيعي موجود وواضح، وهو بناء دولة مدنية عصرية تلبي حاجات المواطن اليومية، ويتحرّك المشروع باتجاه ايجاد دولة مستقرّة ومستقلّة وفاعلة ومؤثّرة في المنطقة!

وهذا الكلام غير دقيق بالمرّة، ولا ينمّ عن مشروع شيعي، لأن الجميع يرفع تلك الشعارات بمن فيهم الاخوة الكرد، رغم احتفاظهم بحقّهم في تقرير المصير، كذلك الاخوة العرب السّنة لا يختلفون عن غيرهم في تلك الشعارات والمبادئ العامّة، بل ان تلك المبادئ هي من ثوابت المشروع العلماني الذي يدعو الى ايجاد دولة علمانية مدنية تواكب الرقي العالمي، وتطالب باللاحاق بذلك الركب، ولا يمكن لأحد مزايدها على متبنياتها الثابتة، مما يعني أن القاسم المشترك علنا هو التوجّه لدولة علمانية ومدنية، الا أن الواقع لدى كلّ المكونات التي تدير البلاد اختلافات

جوهرية تنبع من ايديولوجياتهم وأهدافهم السياسية، وتنعكس تلك على طبيعة التعاطي مع الحكومة وعلى تصوّرات وطبيعة الخطوات المتخذة للتعامل مع الحكومة، ثم ينعكس هذا التوجّه على طبيعة العلاقات التي تحكم الجميع، فالكرد مثلاً مازالوا يتحالفون مع الشيعة، ولكن بشرط أن يحقق لهم هذا التحالف ما يريدون من مصالحهم، سواء وافقت الدستور او عارضته.

وأنّ عدم وجود مشروع شيعي واضح في اختلاف تلك القوى في طريقة ادارة الدولة ومشاريعها، وعدم وجود محددات في التعامل او في حل الاشكالات مع الكرد، ومع السنة، ومع التعامل الإقليمي والدولي، وخضوعه للاجتهادات الحزبية هي مركز الاشكال الحقيقي، نعم أنّ القوى السياسية متباينة في مجمل الأمور، فمنهم من يطالب بإقامة إقليم شيعي لتسع محافظات يكون بمثابة الحاضنة لذلك المشروع، ومصدداً لكلّ التحديات التي تعصف بالبلاد، وبخاصة بعد التحديات الإقليمية التي تعيشها المنطقة، والبعض الآخر يرفض فكرة إقامة إقليم على أي أساس، ويدعو الى ايجاد دولة مركزية بامتياز مبنية على أساس حكومة قوية وفاعلة ومانعة من حصول انقسامات طائفية او عرقية، وتمثّل كلّ المكونات الاجتماعية في العراق، ومنهم من يعارض هذا وذاك.

كما وان الاختلاف في وجهات النظر في بناء علاقات مع بقية الأطراف السياسية يعني بالضرورة عدم وجود رؤية مشتركة في إقامة مشروع جامع لتلك القوى الشيعية، فمنهم من يرى أن العلاقة مع الكرد مقدّسة واستراتيجية ولا يمكن الحياد عنها، وان القيادات الكردية فضلاً عن الشعب الكردي لم تتلخّص أيديهم بدماء شيعة العراق طيلة سنوات المحنة، بل أنّ الكرد قد شاركوا مع الشيعة في تحديات، ولا يمكن التفريط بهذا التاريخ المشترك^(١).

بالمقابل هناك من القوى الشيعية من يرى ان التمدد الكردي سيقوّظ الدولة ويضعفها وبالتالي سيتحيز الفرصة للانفصال من الدولة، ويقتطع مناطق اضافية ليضمّها الى الدولة الكردية (الحلم)، وهذا يتقاطع مع مشروع وحدة واستقرار العراق^(٢).

(١) تقريباً هذا هو رأي المجلس الأعلى تاريخياً وراهناً.

(٢) هذا ما يؤكده المالكي والعديد من طاقمه الحكومي من أفراد حزب الدعوة في الإعلام واللقاءات الخاصة.

بناء على ذلك لا يمكن أن نتحدث عن مشروع شيعيٍّ موحد له رؤية واحدة، تخدم شيعة العراق، ومن خلاهم تخدم العراق ككل، ولهذا لا يمكن الحديث أيضا عن مدى تقاطع المشروع الكردي مع المشروع الشيعي المزعوم.

ما يؤكد عدم وجود مشروع شيعيٍّ واحد للقوى السياسية الشيعية في العراق، أيضا هو اختلاف المواقف بين تلك القوى أزاء الأزمة السياسية بين المكونات السياسية، وآخرها قضية (المناطق المتنازع عليها مثلا)، فاننا في الوقت الذي نجد فيه ان ائتلاف دولة القانون بزعامة رئيس الوزراء يتبنى موقفا عروبياً أكثر من العرب السنة أنفسهم، بل ويقف السيد أسامة النجيفي العروبي بامتياز وسيطاً لحل الأزمة بين الكرد ودولة القانون على مشاكل المناطق المتنازع عليها، والقائمة العراقية والنجيفي هم المعنيون أكثر من غيرهم في الدفاع عن تلك المناطق كونها أراضي سنية، نقول أمام تلك المواقف من قبل دولة القانون نجد في الطرف الآخر وبالمقابل يقف التيار الصدري موقفاً مناقضاً تماماً من موقف المالكي ودولة القانون، إذ أنهم وقفوا مع الكرد والقائمة العراقية الى أبعد الحدود، إذ بلغ الأمر في خضم الاشكالات الى أن يبادر التيار الصدري لمشروع سحب الثقة عن المالكي، وغيرها من المواقف السياسية الأخرى، ووضعوا المالكي وحكومته بأصعب الأوصاف المحرجة.

أما رجال المجلس الأعلى فكما هو معهود منهم في الوقوف موقفاً حيادياً متساوياً بين هذا وذاك، ولم يحسموا أمرهم بأي اتجاه يسرون، فمسك العصا من الوسط يمثل سياسة ثابتة من ثوابت المجلس الأعلى، فأتهم لخصم لهم، ولاعدو في العملية السياسية كما يعبرون وكما هو ملاحظ عملياً، بل أنّ علاقة المجلس مع الكرد وُصفت وتوصّفت لصالح المجلس راهنا ومستقبلاً، لا الى صالح المشروع الشيعي ككل، هذا ما اجمع عليه المراقبون، وما تحدث به عموم النخب والاكاديميون في العراق، بل في خضم الأزمات لم نجد علاقة المجلس الأعلى بالكرد - مع أهميتها - وُصفت لصالح المشروع الشيعي حتى حينما قاطع الكرد الحكومة والبرلمان^(١) لم نجد حتى وساطة من المجلس بهذا الاتجاه صونا للعملية السياسية من الجمود والخمود والفشل، وكأتهم يملون المالكي وحكومته المسؤولية، نعم توجد أخطاء من المالكي وحكومته

(١) حصل هذا عام ٢٠١٢م كردة فعل للكرد على اقرار الموازنة دون حضورهم جلسات التصويت.

لكنها لا تبرر الموقف الساكت والحيادي للمجلس بنظر الأمة، لكن من المؤكّد أن المجلس لا يتنازل عن ثوابته الشّيعية البتّة، نعم في تعاملاته مع الكرد ومع السّنة ومع الملفّات الأخرى له رؤيته التي قد تكون هي الأفضل، والتي تعتمد الحوار والرجوع الى الدّستور، وان فسّر هذا بانه مسك للعصا من الوسط، فلا تشاح في المسّميات.

بقي شيء واحد يمكن الإشارة اليه ولو سريعاً وهو أن بعض متبنيات القوى السّياسيّة الكردية تتقاطع مع متبنيات شيعة العراق كأمة وشعب، وليس كطبقة سياسيّة، وهذا التقاطع يكمن في طبيعة العلاقة التي تربط الكرد بالكيان الإسرائيلي، وهذا الكيان الذي يحمل مشروعا منسجماً تماماً مع المشروع الأمريكي في الشّرق الأوسط^(١) مبني على أساس تقسيم الدّول على أسس عرقية، واثنية، وما شاكل ذلك، وان قوّة العلاقة بين الكرد والكيان الإسرائيلي يهدد ثوابت شيعة العراق، والتي تعدّ هي الأخرى ثوابت لكلّ شيعة العالم، كما وان الميول الكردية الواضحة باتجاه العلمانية تتقاطع مع توجّهات شيعة العراق باتجاه الإسلام السّياسيّ المعتدل، وأن شيعة العراق يعلمون أنّهم ما قدّموا تلك التّضحيات في تصديهم لنظام البعث الا لأنه يريد تفتيت ثوابتهم الإسلاميّة. وهنا عدد من الملاحظات:

أ) الكرد في مرحلة غياب جلال وصعود نجم مسعود البرزاني وتمدده في المركزية حتى الى السّليمانية وعلاقاته القويه دولياً واقليمياً وسطوته وهيمنته على القرار الكردي وضعف جبهة السّليمانية من خلال تشتت الاتحاد الوطني الى اتجاهات عدّة، بين قيادات ومحاور بين أسرة الطّالباني، وبين كوسرت وبرهم صالح وانشقاق جبهة كوران (التّغيير) عنهم؛ مكّن ويمكّن مسعود في فرض سياسته وتوجّهاته القومية التي يريد على كل الكرد سياسياً، فضلاً عن تعامل مسعود مع تركيا، وتقاربه مع اليسار السّني المتطرّف في العراق، له الأثر في خلق أجواء سياسيّة لا تنفيذ في ابقاء التّحالف السّيعي كما كان عليه سابقاً.

مسعود قائد قومي كردي بينما جلال خلال فترة حكمه فهو قائد قومي ووطني بأن واحد،

(١) يمكن الرجوع الى جريدة الواشنطن بوست ٢٢/١/٢٠٠٥م وموقع الجزيرة نت ١١/٣/٢٠٠٦م وموقع كتابات

١٢/٧/٢٠٠٧م، وهذا ما أكدته مجلة سردم الكردية في عددها الصادر ١٢ . سنة ٢٠٠٨م، خالد الناشف . أبرز

النشاطات الإسرائيليّة في كردستان العراق . مطبعة طلاس . دمشق . ٢٠٠٥م . ص٨٧.

ومسعود تتجه بوصلة علاقاته الى تركيا بينما جلال كانت بوصلته السياسية متوازنة جدا في علاقاته الإقليمية، مسعود يضع يده على مواقع الشبيعة العراقيين اقليميا، بينما جلال يعالج الأمور ببعد وطني لا يمس سياسة وطنية ولا يستعدي احد ولا يغازل خصوم على حساب المصالح السننية أو الشيعية، في ظل هذا الواقع المسعودي فان العلاقات الشيعية الكردية لا تجد لها أفق واضح لكن الثوابت ستبقى كما قلنا والخلاف يكمن في التفاصيل.

(ب) تصدّع الجبهة الشيعية الى جهات متعددة من دولة القانون، والمواطن، والتّيار الصّدرى، يمكن ان يكون عامل ضعف في الجبهة الشّيعية يرسم خارطة سياسيّة جديدة، يتمكّن الكرد من خلالها ان يفرضوا مزيدا من الضّغوط والشروط كي يقدّم اي رئيس وزراء جديد - على فرض نجاح مخطط مسعود وبعض القوى في الاتيان برئاسة وزراء جديدة من كيانات شيعية اخرى يكون فيها رئيس الوزراء اكثر مرونة - مزيدا من التنازلات التي قد تؤدّي هي الأخرى الى تفجّر الأوضاع خصوصا اذا تعلق الأمر باعطاء الأكراد مزيدا من سقف الطّموحات بما يتعارض مع حقوق العرب والتركمان وحق السيادة العراقية الوطنية العامّة.

(ج) الأكراد الى الآن لم يتعاملوا مع الخارج من المحيط الدّولي والإقليمي بما ينسجم مع الدّستور، ومع احترام حقّ الحكومة الإتحادية التي يرأسها الشّيعية، بل نجد أن السيّد مسعود برزاني يزور أيّ بلد أوروبي ودولي ويجري أي تحالف ثنائي دون اعلام المركز بالأمر، وهذا بدوره يضعف الموقف الشّيعي، وحكومة المركز خارجيا، ويقلل من سيادتها وهيبته الدّولية، ويشوّش طبيعة العلاقات الخارجية، هذا اذا اضفنا أمثلة أخرى أدّت الى ان يكون الموقف الكردي سببا في خرق سيادة العراق، كما في ادخال أوغلو بتاريخ ٢٣/٦/٢٠١١م الى كردستان دون علم المركز^(١) وقبول الكرد بإدخال حزب العمال الكردي الى العراق مقابل اتفاقية انهاء الحرب بينهم وبين الدّولة التركية^(٢).

(د) الكرد وقفوا وما زالوا يقفون ضدّ تسليم الجيش العراقي تسليحا ستراتيجيا، وهذا بدوره

(١) جريدة الصباح ٢٣/٦/٢٠١١م.

(٢) جريدة الشرق الاوسط ١٦/٥/٢٠١٣م.

يؤدّي الى إضعاف الحكومة في مواجهة الإرهاب، وقد اعلنوا كرارا من خشيتهم من تنامي قوة الجيش العراقي تسليحيا بما لا يحفظ لهم قوة عسكرية متوازنة مع المركز^١. وايضا سعوا جاهدين الى فرض قوة عسكرية على مناطق كركوك المتنازع عليها وادى هذا الامر الى تشنج الموقف مع الحكومة الاتحادية وكاد ان يقع نزاع مسلح اثر تشكيل المالكي لقوات دجلة لحماية هذه المناطق^(٢).

هـ) وقفوا بالصد من العديد من المشاريع المهمة كما في التصويت على الموازنة لعام ٢٠١٣م وكما في قوانين أخرى.

هذه وغيرها من الأمور تؤدّي الى ان يكون الموقف الكردي نوعا ما موقفاً ليس منسجماً مع الحكومة الاتحادية التي يقودها الشيعة، بل ويجعل الشيعة في بعض الأحيان في مواقف حرجة، لان الكرد بمواقفهم يجعلون الحكومة بين خيارين اما الاستجابة لمطالبهم، أو يتمّ الاتفاق مع الآخرين كما تمّ الاتفاق على حجب الثقة عن المالكي مع قوى سياسية أخرى لمجرد أنّ المالكي لم يستجب لبعض مطالبهم^(٣)، ومن الخطأ جداً فهم أن طبيعة الاشكالات القائمة بين الكرد هي اشكالات بينهم وبين المالكي، بل الأمر يتعداه الى حقيقة الموقف الكردي قبل المالكي وبعده.

و) إنّ الأكراد في تعاملاتهم مع المشروع السياسي العراقي عموماً يجدون أنفسهم مستحضرين للتاريخ والتحوّلات الإقليمية والدولية، وعارفين بالمستقبل جدياً وجيداً ويعرفون كيف يسلكون الطرق الشائكة بين الالغام لتحقيق أهدافهم، ومن هنا نجدهم يعتمدون كثيراً على تحالفاتهم مع الغرب بمعناه الأوسع، ويستعدّون للتعامل معه بحدود كبيرة، وأن يكونوا نقطة ارتكازه في المنطقة، وهذا ما أشير اليه في عدد من المصادر قبيل عام ٢٠٠٣^(٤).

(١) نص تصريح السيد مسعود البرزاني لجريدة نيويورك تايمز ٧/١٠/٢٠١٠م.

(٢) جريدة الصباح ١٣/٨/٢٠١٢م.

(٣) الصباح ٢٢ - أيار/مايو ٢٠١٢م.

(٤) موسى السيد علي - القضية الكردية في العراق من الإستتراف الى تهديد الجغرافيا السياسية - مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية - ابو ظبي ٢٠٠١ وقد نجد اشارات واضحة في مجلة سردم في دعوة عدد من الكتّاب والباحثين قد أشاروا في العدد ٣ ص٦٥ والعدد ٦ ص٧٦ ما يؤكد هذا من خلال توصيات الباحثين لإيجاد حاضنة دولية انطلقا من المتغيرات الإقليمية. ومن حاجة إسرائيل لثابة في المنطقة خصوصا مع مجاورة الكرد لإيران ووجود البترول فيها.

وهم اليوم يناضلون لتغيير الجغرافيا السياسية في العراق، مستفيدين من خلافات السنة والشبيعة، وأراد الاستاذ مسعود استغلال هذا الواقع فطرح سحب الثقة من المالكي في مايو - آيار ٢٠١٢م بدعم من القائمة العراقية والتيار الصدري، مما جعل المالكي يرد في وقت لاحق بتشكيل قوات دجلة للاشراف على الملف الأمني في محافظات ديالى وكركوك وصلاح الدين في يوليو - تموز ٢٠١٢م، ثم تصاعد الخلاف بشأن الميزانية الاتحادية، ليصل الأمر الى سحب الوزراء، ونواب، وموظفين كبار في الدولة من الحكومة، حتى (بابكر زيباري رئيس أركان الجيش العراقي) احتجاجاً على قرار الميزانية في ١٣ فبراير - شباط ٢٠١٣م إلا أن الأزمة تم تطويقها حينها أعلن نيجرفان برزاني الذي ترأس وفداً في مايو - ايار ٢٠١٣م عن نجاح الوفد في وضع اطار مؤلف من سبع نقاط، تكون أساساً للحوار مع بغداد، فضلاً عن تكليف لجان للتفاوض، مما يعني أن الأزمات مهما بلغت الا أن الطرف الذي عليه المنطقة إقليمياً، والتحديات القائمة الجديد القديم، والعدو المشترك يجعل الاثنين في خيار لا يمكن أن يجيدوا عنه، وكأنتهم - شئت اقدارهم - ان يكونوا مرتبطين مصيرياً، وبينهم زواج كاثوليكي لا يعرف الطلاق في الكليات، لذا عقد لقاء مشترك من خلال زيارة السيد المالكي لكردستان في ١/٦/٢٠١٣م، ثم زيارة السيد مسعود لبغداد في ١/٧/٢٠١٣م يفهم من هذا أن مستقبل العلاقات الشيعية يستمر في خلاف، ولكن لا يمكن ان يصل حدّ الطلاق، وتستمر العلاقة لكن لا تكون الا بأن يحقق الكرد ما يصبون اليه^(١).

(١) ابرز نقاط الإتفاق الكردي - الشيعي، أولاً: تشكيل لجنة مشتركة لحسم قانون النفط والغاز على أساس اتفاق فبراير شباط ٢٠٠٧م بين الجانبين، وثانياً: تعديل قانون الموازنة لعام ٢٠١٣م، وثالثاً: معالجة مشاكل قيادات عمليات دجلة وبنوي والجزيرة، حيث تكون إدارة الملف الأمني في المناطق المتنازع عليها بشكل مشترك، ورابعاً: يعمل الجانبان على المصادقة على قانون ترسيم الحدود للمناطق المتنازع عليها، وخامساً: إدارة ملف التأشير والدخول والمطارات بصورة مشتركة، وسادساً: ان تقوم الحكومة الاتحادية بتعويض ضحايا القصف الكيميائي والمؤقتين (نسبة إلى حملة الأنفال)، وسابعاً: تعزيز التعاون من خلال تعيين ممثل إقليم كردستان في بغداد، وممثل بغداد في إقليم كردستان، (مركز العراق للدراسات - نقلا عن جريدة الصباح ١١/٦/٢٠١٣م).

المشروع العربي السنّي الطائفي واثره على شيعة العراق

لايعدّ المشروع العربي السنّي الطائفي ممثلاً للمكوّن السنّي، بل يمثّل أصحاب الأجنّات الخارجيّة والدّاخليّة، وهم المسؤولون عن كلّ مآسي العراق سنة وشيعة، وأنّ الحديث عنهم ليس حديثاً عن السنّة، فالمكوّن السنّي له حقّ الحياة السّياسيّة بعيداً عن التوتّرات والأجنّات الخارجيّة، والذي يؤمن بالعملية السّياسيّة اليوم بينما اصحاب الاجنّدة (القديمة الجديدة) يريدون جر العراق الى مصالحهم ومناصبهم مها كلف العراق من ثمن ودم تراهم يوماً قوميون واخر عثمانيون ويوما بعثيون واخر سلفيون وطائفيون وزرقاويون وداعشيون انهم هم الفتنة بعينها مها تجلت وارتدت من ثوب جديد رحم الله الشهيد الشيخ طارق الديراوي الداعية الذي قال فيها في الستينيات قصيدته التي وصفهم بمطلعها (هاك من الرجال ناهذا.. يتلونون تلون الحرباء).

المهم نكرّر ونؤكد اننا في كل بحثنا نتحدث عن هذه الطبقة، لا عن السنة المكون الشريف الكريم، هؤلاء لديهم مشروع، وهذا المشروع يُعدّ أحد أخطر المشاريع في تاريخ العراق، والتي تمثّل تحدياً كبيراً على شيعة العراق وعموم شعبه ومكوناته، ونقصد بالمشروع العربي السنّي ليس المشروع السياسيّ في العراق، بل في كلّ المنطقة العربيّة، لأنّ بعض العرب السنّة المؤدجين، والذين يحملون روااسب تاريخية هؤلاء ينظرون بطائفية كبيرة للمشروع الشّيوعي، على الرغم من أنّ المشروع الشّيوعي في العراق قام على أسس ديمقراطية لم يشهد تاريخ العراق السياسيّ لها مثيلاً، لأنّ أشراك كلّ مكونات الشعب العراقي بدستور يوحدّهم، ويلغي قاعدة التّهيمش، أو الحياة العسكريّة أو الحياة السّياسيّة المبنية على الانقلابات والتأمّر والغاء دور المكوّن مها كبر هذا المكوّن أم صغر، المفروض ان يؤدي هذا المشروع الجمعي لوحدّة العراق سياسياً، وانسجام مكوناته، إلا اننا مع هذا نجد أنّ البعض يعدّه عهداً لا يبدّد من العمل على إغائه وإسقاطة ما وجدوا الى ذلك سيلاً.

ان قسماً من الطبقة السياسية السنية في العراق تعدّ نفسها جزءاً من محيطها العربي، وهي بهذا تمثل أكثرية طائفية في ذلك المحيط، وإن إدارة السلطة بيد الأحزاب الشيعية يعدّ حاكمية للأقلية على الأغلبية، وهو مخالف لمنطية التاريخ السياسي في العراق - بنظر هؤلاء - خلال العقود، بل القرون الماضية، ولا بدّ من تعديل بوصلة المسيرة التاريخية من جديد وإعادتها إلى مسارها الأوّل.

كما وان الإرث البعثي يعدّ إرثاً سنياً بامتياز في نظر الطبقة السياسية السنية، ولم تكن هذه الثقافة موجودة قبل عام ٢٠٠٣م، إلا أنّ البعث تمكّن من أن يتخذ بالملكون السني، ليكون حاضنة له في تحركاته، لأنه انتقل من ايديولوجية عربية إلى ايديولوجية طائفية مقبولة^(١)، ولذا هي (الطبقة المؤدجلة) تدافع عنه بقوة وبكلّ صراحة زوراً وبهتاناً، رغم الجرائم التي يندى لها جبين وضمير الإنسانية، ورغم أنّ هذه الطبقة السياسية - ظاهراً - لا تريد أن ينسب إليها البعث، فعندما نوجه سؤالاً إلى بعض السياسيين من الطبقة السنية نجعلهم يستنكرون جرائم صدام لانهم طبقة لا تريد أن تتحمّل مسؤولية البعث تاريخياً، عندما يكون الحديث عن وحشية الجرائم، وتحاول ان تستحضر اسماء بعض الشخصيات السنية التي اعدمها نظام البعث على قتلهم وندرتهم، وتحاول أن تثبت أنّ صدام وزّع جرائمه بالتساوي على العراقيين من خلال ذكر أولئك الاحاد من الضحايا السنية، إلا أنه وعلى الرغم من أن البعث يضمّ السنة والشبيعة وغيرهما من المكونات الاجتماعية العراقية على اعتبار أنه حزب علماني يجارب الدين في مراحل التكوين الاولى، إلا أنّهم يعدّون العمق البعثي هو عمق سني، وأن وجود الشبيعة فيه هو وجود كمّي لا قيادي، بمعنى أنّ القيادة السياسية لهذا الحزب هي قيادة سنية بامتياز^(٢)، وأنّ وجود الشبيعة البعثيين هم أتباع لهذا الحزب وليسوا أصحاب قرار فيه، وأنّ من يصل الى درجة مهمّة في قيادة الحزب والدولة والسلطة والحكم من الوسط الشيعي فلا بد ان تمسح هويته بشكل كامل، ويثبت ولاؤه للحزب

(١) مقابلة للسيد نوري المالكي - قتلى العراقية الفضائية ٢٥/٤/٢٠١٣م، وايضا مقابلة مع مستشار المالكي الإعلامي السيد علي الموسوي في قناة الفيحاء ٤٩/٤/٢٠١٣م.

(٢) حسن العلوي. الشبيعة والدولة القومية - مصدر سابق - ص ٦٥ وانظر على محمد سعيد . التحولات الأيديولوجية في فكر الملكون السني بعد عام ٢٠٠٣م - مجلة عراق - العدد (١٢) كانون الثاني/يناير ٢٠١٢م.

من خلال الجرائم التي يرتكبها بحق طائفته وذويه ومحيطه الاجتماعي^(١)، والذي يراجع مصادر التاريخ القريبة بما فيها ما كتبه حسن العلوي^(٢) يدرك التحولات الكبيرة في حزب البعث منذ التأسيس إلى حين الأعوام المتأخرة لسقوطه كيف تقلصت مساحات الوجود الشيعي القيادي فيه وتحوّل إلى وجود سني طائفي بامتياز فليراجع.

وبعد عام ٢٠٠٣ تمحّض حزب البعث الى الطائفية، وتمذهب حدّاً لا يمكن القول أنّ كوادر شيعية فيه، وما إعلان المتظاهرين في المدن الغربية من أن اجتثاث البعث هو اجتثاث للسنة، وأنّ المادة (٤) إرهاب هي مادة (٤) سنة، وهكذا من التثقيف القاسي الذي جعل المكوّن السني يشعر وكأنّ الدستور وسعي الحكومة لاجتثاث البعث انها هو موجّه بالصدّد من السنة لتقليص دورهم وقوّتهم ووجودهم السياسي.

لانريد الخوض أكثر بطبيعة البعث لكن نريد ان نمرّ سريعاً للوصول الى أن المشروع العربي السني الطائفي منه في العراق يمثل تهديداً للوجود الشيعي السياسي، اذا أخذنا بنظر الاعتبار أن نسبة الحساسية والحنق الذي يكنه المحيط العربي للوجود الشيعي يتجاوز حتى الحساسية التي تحملها بعض من الطبقة السياسية السنية العراقية، بل ان الكراهية التي تحملها الأنظمة العربية لشيعية العراق تعطي زخماً إضافياً في حساسية سنة العراق لشيعته، ولهذا وجدنا ان المشروع العربي يحاول أن يسلب هوية شيعة العراق العربية منه أو يشكك بانتهاه مرة أخرى كي يجد مبرراً للطعن فيهم ومحاربتهم وسلب الشرعية عن وجودهم السياسي وتصويرهم وكأنهم محتلين للعراق، (لأنهم اجانب عنه)، وانتهاه هذه الثقافة لا تحتاج إلى تأمل ومتابعة للتأكد من صحتها وصدورها، بل هي ممارسات علنية ويومية يتداولها الإعلام وخطباء ساحات التمرد (الاعتصام) والسياسيون ومختلف الشرائح المؤدجلة.

إن دوائر القرار العالمي الغربي والأمريكي هي الأخرى تحرك الأوساط السياسية العربية

(١) كما فعل المجرم محمد حمزة الزبيدي والمجرم عزيز صالح النومان وغيرهما.

(٢) حسن العلوي. الشيعة والدولة القومية. مصدر سابق. ص ٦٥ وانظر على محمد سعيد. التحولات الأيديولوجية في فكر المكون

السني بعد عام ٢٠٠٣م. مجلة عراق. العدد (١٢) كانون الثاني/يناير ٢٠١٢م.

لمحاربة الوجود الشيعي في العراق، لأن تلك الدوائر تطمئن للعمق السني العربي البعثي منه أكثر من اطمئنانها للعمق الشيعي، الذي يحمل ايدلوجية دينية وسياسية لايساوم عليها ولايتعاطى بمرونة فيها، كما وان هذه الدوائر السياسية تعاطت مع الأنظمة العربية السنية وخبرتها وعلمت أنها مرنة الى حدّ التماهي مع المشروع الغربي، ولأن لاثوابت تقف عندها، وان التاريخ السياسي كاشفٌ عن ذلك فهذه الأنظمة العربية في الخليج من آل سعود وآل صباح وآل نهيان وآل خليفة وإلى آخر الآل المتحكّمين بالعالم العربي كلّهم مرتبطون بالغرب، ويمثّلون امتداداً للاستراتيجية الغربية عبر التاريخ، وهم أصحاب النظرية العقدية الاستعمارية^(١)، فها هي القضية الفلسطينية يفترض أن تكون أهمّ قضية عربية تقاوم من أجلها الأنظمة العربية، إلا أن الغرب وأمريكا وجدت في تلك الأنظمة العربية خير معين في سلب الأرض المقدّسة من أصحابها الشرعيين، بل ان انتهاك حقوق الإنسان، وقتل الأطفال والشيوخ الفلسطينيين لا يقابل إلا بإدانة واستنكار خجول فحسب من قبل العرب السنة، في الوقت الذي نجد أن القوى الشيعية والمتمثلة بالجمهورية الإسلامية في إيران وحزب الله ما انفكّا يمطران الإحتلال الإسرائيلي بصواريخ (فجر)، وغيرها من الصواريخ التي تشتري بأموال إيرانية من أجل الدفاع عن كرامة وعرض الفلسطينيين، كما وانّ إيران هي الأكثر دفاعاً عن الحقوق الفلسطينية في المحافل الدولية، كلّ ذلك يجعل الغرب وأمريكا يدفغان باتجاه ان لا يكون هناك وجود شيعي في العراق، يزيد من العمق

(١) هذه النظرية مفادها ان الغرب (الرجل الابيض يحتاج الى مصادر الطاقة والمواقع الاستراتيجية في عالمنا العربي) مقابل حاجة العالم العربي الى الخبرات الأجنبية لذا تعاقبوا (الحكام العرب) مع الغرب عبر التاريخ ليحفظوا لهم مصالحهم ويكوّنوا حراسات لهم لقمع أي نهضة تحرر تخالف العقد المذكور غير المعلن هذه الحقيقة هي التي فرضت واقعاً، بأن حرس الغرب كراسي آل سعود وغيرهم، وجعلوهم أمراء، وباتوا يحرسون على مناصبهم؛ لأن الطرفين مستفيدين من التعامل المشترك، ونجد في خطب الإمام الخميني إشارات الى هذه العقدية التي تعني العمالة، وانها اتت ضد مصالح الشعوب وهي التي كانت سبباً في تعبيدهم ونهب خيراتهم وتركيعهم وعدم العمل بالاسلام الحنيف وجعل البلاد عرضة للتأمر الغربي والإنقلابات وسفك الدماء. (مركز العراق للدراسات - تقرير العرب ثقافتهم السياسية خلال قرن وتأثيرات الثورة الخمينية عليها - مجلة أوراق خاصة - العدد (٤) كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧م.

الشيعي في العالم والمتمثل بإيران وسورية وحزب الله، وتفكيك حلقات المقاومة والممانعة، والعمل على منع نهضة شيعة العراق، ومنع تكامل حقوقهم ضمن دولة العراق الجديد؛ كي لا تكون ساندة حقيقية لنهضة التشيع في العالم العربي والإسلامي، خصوصاً بعد أن أدركت مقدار تأثير شيعة العراق قيادة وشعباً بثورة الإمام الخميني، وهذا لا يتأتى إلا من خلال دعم الضد النوعي المتمثل بالوجود العربي السني في العراق، ولذا التقت المصلحة الغربية - الأمريكية من جهة مع المصلحة العربية السنية، ومن جهة أخرى في محاولة لتقزيم الوجود الشيعي في العراق.

ان الإتكاء على البعث والبعثيين يعد من الركائز الأساسية التي يتحرك من خلالها البعض من سنة العراق بحكم الخبرة السياسية التي يمتلكها حزب البعث، وبحكم التجربة التي تفاعل من خلالها مع شيعة العراق أيام حكمه في العقود الماضية، فهو نظام متكامل في السلطة والسيطرة والبطش والوحشية، وأن قياداته قيادت سنية، وتمتلك اختصاصات مختلفة في الأمن والدفاع والاقتصاد والتجربة السياسية، كما انها لا تحتاج إلى مزيد من ثقافة الكراهية لشيعة العراق بحكم التجربة الطويلة معهم، وبحكم كونهم - الشيعة - سبباً رئيسياً في فقد السلطة، بل أن شيعة العراق سبباً رئيسياً فيما لحق بالبعثيين من خزي وعار في تاريخهم المعاصر، ولهذا فان الإتكاء عليهم في تقويض شيعة العراق يعدّ نقطة مهمّة في طريق المشروع العربي السني. ولحزب البعث والقوميين ميزات تحتاجها أمريكا وهي تحركهم لاجل تلك الميزات وهي:

(أ) ان البعثيين لديهم تجربة عملية في ضرب التحرك الإسلامي الشيعي في العراق، وهم يعرفون جيداً كل ملفات التحرك الشيعي الإسلامي العراقي من عام ١٩٦٣م، بل ان سبب وجودهم والمجيء بهم هو لهذا الغرض، فضلا عن وجود الخلاف التاريخي بين البعثيين والإسلاميين، وأنهم قاموا بمواجهة الإسلاميين عملاً من خلال الاعدامات والقتل والتشريعات الجائرة ومواجهتهم للإسلاميين بالدم والحديد، وبلغت الكراهية أعلى مراحلها بعد الجرائم المروعة التي أقدم عليها البعث بقيادة صدام حسين في قتل المؤمنين وتسفيرهم، وقتل المراجع من آل الصدر وآل الحكيم وغيرهم.

(ب) ان حزب البعث استطاع أن يقف موقفاً عدائياً ضدّ الثورة الإسلامية في إيران، وان يكون ذراع الغرب في شنّ العدوان عليها، وأنّ النظام العربي الذي كان تحت سيطرة البعثيين هو أول نظام

عربي استعدّ لشنّ الحرب علانية على الجمهورية الإسلامية الإيرانية، وتلك الحرب رافقتها حرب إعلامية وثقافية وتعبوية عالية ضدّ إيران من خلال استثارة نقاط العداء التاريخي، وتربية أجيال في العراق على ذلك، ومن هنا يجد الغرب أنّ البعثيين كأفراد وكمجموعات متأثرة بفكره هم الأجلر بان يقودوا العراق، ليكونوا من خلال خلفياتهم سدّاً يكون قادراً على منع دولة العراق أن تحسّن علاقاتها مع إيران، ويمنع بالتالي تمدد إيران الى المحيط العربي والإسلامي، وليتمّ محاصرة إيران وتطويقها وعزلها عن الأمة العربية، ولكي لا تتمكّن من ربط الجسور بين الشيعة في العراق وإيران.

(ج) ان الغرب يدرك أنّ حزب البعث لديه قوّة عسكرية، وقدرة على تكوين مليشيات عسكرية فاعلة قد تحتاج إليها في أيّ وقت تشاء بالنظر الى أن المؤسسات التي حاربت إيران في الثمانينيات من رجال العسكر والأمن والمخابرات والشّرطة هم اليوم الذين يشنّون الحملات ضدّ العملية السياسيّة في العراق، ويعتقدون أنّ إسقاطهم لا يتمّ الا بعد عزل تأثيرات إيران في العملية السياسيّة في العراق، من هنا وجدنا البعثيين يرددون كلا كلا إيران في التظاهرات التي اندسوا بها في المناطق الغربية.

(د) ان الغرب يدرك أنّ حزب البعث مازالت له تأثيرات على الشارع السني، وعلى القيادات السنية في العراق، من كل المسؤولين السنة الذين تجمعهم القائمة العراقية الموحدة والتي تفرقت الى قوائم متعددة فيما بعد عام ٢٠١٤ م، التي مؤلّت - بعضها - من البعثيين القدامى، وعناصر المخابرات.

(هـ) ان البعثيين اليوم موزّعين على الدّول العربية بنحو تمكّنوا من أن ينسقوا ويربطوا جسوراً قوية ليكونوا الاداة الطّيعية والتّنفيذية لأجندات الإقليم العربي الطّائفي، ولأجندات إسرائيل، وهم مستعدّون كما فعلوا بالأمس بان يوظّفوا كلّ طاقاتهم لضرب العملية السياسيّة ارتباطاً بالغرب، وتنفيذا لتوجيهاته.

(و) ان البعث له وجود في المكون الشيعي كمكون وكافراد في الدولة ومؤسساتها وهؤلاء يشكلون بطانة خطيرة وجاهزة لضرب الموقف السياسي الشيعي وهؤلاء هم تحدي آخر يضاف إلى تحديات حزب البعث وتجلياته الحالية (داعش) وغيرها.

طبعاً ان الموانع التي صنعها الغرب وإسرائيل للحيلولة دون نمو تكامل في العلاقات بين

العراق وإيران اليوم يجري تفعيلها بقوة وهي:

أولاً: تنمية خلايا حزب البعث أو العمل على تقوية وجوده وسياسته وإعلامه وأفكاره وايدئولوجيته المبنية على ترسيخ العدوان والكرهيات بين إيران والعراق.

ثانياً: العمل على احتضان القاعدة العدو للددود للجمهورية الإسلامية والذي يتغذى بعقيدة وعقد خطيرة وضاربة في عمق التّاريخ لانها تشحن فكر خلاياها بالتّفكير والتّكفير الوهابي لابن تيمية ضد الشّيعية فضلاً عن افكار آهنة تصدرها السّعودية وتركيا ومن ورائهم إسرائيل.

ثالثاً: معروف ان عقائد سنة العراق ليست تكفيرية ضد التّشيع لأتّهم احناف قرييون جدا من الخط العقائدي الشّيعي، أو لا أقل ان عقائدهم لا تكفر الشّيعية، هذه الحقيقة اليوم يجري العمل على حرفها إلى عقائد حنبلية وهابية وعقائد قاعدية لدى الجيل الجديد من الشّباب المتطرّف وخلايا البعث، كي تكون مبررا للهجوم على الشّيعية وقتلهم تحت نفس مبررات المنهج الوهابي، وبالتالي تحويل الخلاف بين سنة العراق وشيعته من خلاف سياسيّ إلى خلاف سياسيّ وعقائدي، وان هذا المخطط سوف يسهم في خلق الموانع بالتالي وتقوية الخلافات بين العراق وإيران.

رابعاً: ومن الموانع ايضا هو وجود العدد الكبير من الجرحى والقتلى الذين وقعوا من الشّيعية العراقيين في الحرب التي فرضها صدام على الجمهورية الإسلامية الإيرانية في الثمانينات من القرن الماضي، فاليوم يجري تغذية هذه الأسر بالاحقاد الجديدة والقديمة بأن واحد عبر وسائل الإعلام البعثية والمؤثرة للأسف؛ كقناة الشّرقية وغيرها واختلاق الاكاذيب التي تنمي الكراهية وتفرض موانع جديدة بين الشّعبين؛ كالإدعاء بان إيران سبب لتعطيش العراق وغير ذلك، نعم اننا من خلال متابعتنا الميدانية ودراساتنا واستطلاعاتنا^(١) وجدنا ان ٥٨٪ من هذه الأسر تتأثر بهذه الدعايات، خصوصا انها أسر لديها متضررين أثر الحرب المذكورة، ايضا ان هذه المخططات تجد طريقها في العقلية الشّيعية ذات الخلفية البعثية بما يعني البعث من معنى مؤدّج.

(١) استطلاع أجراه مركز العراق للدراسات بتاريخ ٣ - ٩ - ٢٠٠٩م شمل ٣٤٠ أسرة بمعدل ١٧٠٠ فرد رجل وامرأة من الأسر الذين لديهم قتلى أو جرحى في الحرب الإيرانية - العراقية (ارشيف مركز العراق رقم ٢٢٠ بتاريخ ١٠ - ١٠ - ٢٠٠٩م)

خامساً: وجود أحزاب داخل العملية السياسية تنتمي إلى فكر وسياسة حزب البعث في السعي لتعميق الهوية بين البلدين وإيجاد الموانع، وخلق الأزمات، وتوسيع ثقافة شعبية مضادة لدى المكوّن السني والسعي ضد إيران ودورها في العراق، وتصويره بأنه دور يستهدف المكوّن السني والتدخل في الشؤون الداخلية للعراق، وهذا ما نجده جلياً في مواقفهم العملية وتصريحاتهم ضد إيران ودورها، ويوجد سعي لإيجاد عقيدة لدى المؤسسة العسكرية العراقية لجعل إيران هي العدو الاستراتيجي^(١) لخلق موانع تحول دون تجسير العلاقات وإبقاء الموانع قائمة بين البلدين.

سادساً: الإحتلال الأمريكي والذي مازال قائمة اثاره المؤسساتية ومن خلال سفارته ونقاط تأثيره المختلفة، وهكذا إسرائيل والدول العربية الطائفية، وتركيا هي الأخرى تسعى لإيجاد الموانع وترسيخها بين الدولتين والشعبين بغية منع تمدد إيران عبر العراق بتأثيرها الثقافي والفكري والاستراتيجي والجيوليتيكي الى العالم العربي كما يدعون^(٢)، وقد سخرت وسائل اعلام تهتم بهذا الأمر، بل احد مفردات برامجها هو احياء هذا المنهج كالثورية والسومرية والرافدين والفلوجة والبغدادية والحرة - عراق ومواقع واقلام عديدة.

والجدير بالذكر لو نظرنا الى البعض من المكوّن السني العراقي بنحو أدق نجد أنه متأثر بواقعه الخارجي الإقليمي، ويتأثر بفكره وطروحاته، وعليه ربّما سيكون الربيع العربي (السني) الذي يجري في المنطقة عاملاً مهماً للبعثيين في العراق للتحرك باتجاه عودة السلطة من جديد لهم، وأن الهوية الطائفية التي يحملها الربيع السني في المنطقة العربية سيجعل سنة العراق يتحركون بزخم أكبر باتجاه عودة العراق الى المحيط السني البعثي، بل ربّما ستكون أنظمة الربيع السني

(١) فقد عمل وزير الدفاع الأول حازم الشعلان بهذا الإتجاه، ويساعده عدد من الضباط البعثيين، ولدى مركز العراق إرشيف كامل لتصريحاتهم ضد إيران (٣٤٩). كما أن بعض محاضر الندوات والدورات العقائدية التي يقوم بها البعض من البعثيين والاكاديميين الذين تم التعاقد معهم، وهم من البعثيين وحملة شهادات في الفكر القومي البعثي، وكانوا يدرسون هذه المادة في الجامعات للجيش العراقي هذه الدورات والمحاضرات تحدثت بوضوح عن جعل إيران عدواً استراتيجياً في العقيدة العسكرية للجيش العراقي، وهي محفوظة في إرشيف مركز العراق للدراسات رقم ٣٤٩ تاريخ ١٤ - ١١ - ٢٠٠٩م.

(٢) التاييمز ٢٢ - ١ - ٢٠١٠م.

العربي هي الأخرى داعمة لسنة العراق للوصول الى السّلطة، وأنّ شيعة العراق سيعودون من جديد يمثّلون أقلّيّة داخل محيطهم العربي هذا اذا اعترفت تلك الأنظمة بان شيعة العراق هم عرب أقلّيّة، اما اذا اصرّوا على ان الشّيعَة ليسوا عربا، فالكلام سيكون من نوع آخر ويتم التّعامل معهم كالّتعامّل مع بقية الاقليات الدّينية الأخرى غير العربيّة.

إنّ التّخندق الطّائفي الدّنيّ تعيشه المنطقة يجعل شيعة العراق يعيشون تحديات حقيقية، وبخاصّة اذا أخذنا بنظر الاعتبار أنّ الرّبيع السنّي العربي الذي تقوده السعودية لا يمتثل في التّعامل مع الغرب وأمريكا، بل والكيان الإسرائيلي عن الأنظمة السّابقة، فان علاقة الصداقة وعدم التّصادم تمثّل سمة بارزة بين البعض من الإسلاميين السنة (كالاخوان المسلمين) والكيان الإسرائيلي، فالدّكتور محمّد مرسي - مثلا - قبل سقوطه، والدّنيّ يمثّل نتاج الإخوان المسلمين الأوّل في تاريخهم في السّلطة والحكم يصف رئيس الكيان الإسرائيلي على انه الصديق العظيم^(١)،

(١) نص رسالة الدكتور محمد مرسي رئيس مصر الى رئيس الكيان الصهيوني

بسم الله الرحمن الرحيم

محمد مرسي رئيس الجمهورية

صاحب الفخامة السيد شيمون بيريز رئيس دولة اسرائيل

عزيزي وصديقي العظيم

لما لي من شديد الرغبة في ان أطوّر علاقات المحبة التي تربط لحن بلدينا، فقد اخترت السيد السفير عاطف محمد سالم سيد ليكون سفيرا فوق العادة، ومفوضا من قبلي لدى فخامتكم، وان ماخبرته من اخلاصه وهمته، ولأسيما ان كان لي شرف بان اعرب لفخامتكم عما اتمناه لشخصكم من السعادة، ولبلادكم من الرغد، وما رايته من مقدرته في المناصب العليا التي تقلدها، مما يجعل لي وطيد الرجاء في ان يكون النجاح نصيبه في تأدية المهمة التي عهدت اليه فيها والاعتماد على غيرته، وعلى ما سيبدل من صادق الجهد ليكون أهلاً لعطف فخامتكم وحسن تقديرها، ارجو من فخامتكم ان تتفضلوا فتحوطوه بتأييدكم، وتلقوا منه بالقبول وتامام الثقة، ما يبلغه اليكم من جانبي.

صديقكم الوفي

محمد مرسي

تحرير بقصر الجمهورية بالقاهرة

في ٢٩ شعبان ١٤٢٣هـ

١٩ أيلول ٢٠١٢م

وان الانسجام (الغربي - الأمريكي - الإسرائيلي) مع بعض المحيط السني يمثل هو الآخر تحدياً لشيعة العراق والمنطقة. وبالإجمال أنّ المشروع السني في المنطقة لنا عليه عدد من الملاحظات وهي:

(أ) انه وسط تعامل بوضوح وبانحياز طائفي ضدّ الحكومة العراقية، وامتنع عن الاعتراف بها، وعن إقامة العلاقات والصلّات معها، وامتنع عن التفاعل الحسن الذي يؤدّي الى تمتين العلاقات بين البلدين ابتغاء عزل شيعة العراق عن المحيط العربي، فهم يتعاملون اقتصادياً وتجارياً بما يجعل السوق العراقية سوقاً استهلاكية لهم، دون ان يسهموا في إعمار وتطوير العراق، فمثلاً قطر اجمالي تواريخها للعراق بلغ ٤ مليار دولار سنوياً لغاية عام ٢٠١٠م، والإمارات ٣ مليار دولار، والأردن ٦ مليار دولار، ومصر ٦ مليار دولار، وتركيا ١٢ مليار دولار^(١). بالمقابل يمنعون ان يكون للعراق أي تطور اقتصادي بطرق شتى وعراقيل متعددة ومتنوعة أبرزها ميناء مبارك الذي يحاصر الإقتصاد العراقي والمساحات والمنافذ البحرية الوحيدة للعراق، وقد عرقل المحيط العربي السياسات النفطية للعراق وما زال^(٢).

وانه من المؤسف في مجال تبادل الخبرات والطاقة والتعاملات الفعلية دبلوماسياً واتخاذ مواقف توفّق الإرهاب وتمدّد الجسور بين العراق ومحيطه العربي، هذا الأمر لا وجود له.

(ب) ان بعض الدّول الطائفية عملت على تغذية الإرهاب في العراق، وإرسال الإرهابيين واحتضائهم وتمكينهم لوجستياً وإعلامياً، وتسهيل استثمار ثرواتهم في بلدانهم، وقد ذكرت المصادر والتقارير الدّولية أن نسبة ٧٠٪ من الإرهابيين الذين يتفّذون العمليات في العراق يتلقّون تدريباً في الدّول العربية، وان ٢٠٪ من العناصر الإرهابية هم من جنسيات عربية، و٤٥٪ من

(١) بيانات واحصائات مستفادّة من الجهاز المركز للإحصاء عام ٢٠١٠م، وانظر مجلّي الحكمة - التبادل التجاري بين العراق ودول الجوار - الحكمة (بغداد: بيت الحكمة) العدد (٤٥) - تموز/يوليو ٢٠١٠م، وانظر جمهورية العراق - وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي - الهيئة الإستراتيجية لإعادة الاعمار - استراتيجية التنمية الوطنية ٢٠١٠ - ٢٠١١م، حزيران ٢٠١٠م.

(٢) ربيع ياغي - اقتصاد العراق المحاصر عربياً - منشور عبر الموقع الخاص به www.yagi.com.

دول إسلامية من أفغانستان وباكستان، وأن تمويل هذا الإرهاب في العراق، وبنسبة ٨٧٪ يأتي من دول الجوار منه ٤٥٪ من الجهات الرسمية، ومنه من منظمات وتجمّعات غير رسمية^(١).

ج) شكّل نظام الحكم في العراق عامل قلق للدّول السّنية الملكية خصوصا الخليجية، لا لأنها شيعية، ولا لأنها تشكّل مع إيران منظومة قوّة تنموية ونهضوية لشيعة المنطقة، بل لأن تجربة الديمقراطية في العالم العربي، وفي الجزء الخليجي منه يكشف سوءات الحكّام العرب، وينمّي الوعي لدى الشّعوب ضدّ هذه الأنظمة، لذا عملوا على تغيير شعوبهم منه تحت ذريعة أنّهم نظام شيعي، وعملوا جاهدين على تطويقه وعزله ومحاربتة حتى مثّلت بعض وسائل الإعلام أن الحصار الدّي واجه به النّظام العربي التّعيرات في العراق هو ذات الحصار الذي حاصرت به الأنظمة العربية ثورة الإمام الخميني في إيران.

(١) مجموعة الأزمات الدولية - الحرب العراقية المقبلة ودور الجوار العربي فيه - تقرير كرايسز جروب رقم ٥٢ حول

الشرق الاوسط، ٢٩ - شباط (فبراير) ٢٠٠٩م.

حواضن التمرد على حكم الشيعة

بناء على ماتقدم يمكن تشخيص حواضن التمرد على حكم (الشيعة)، فإن مواقف الطبقة السياسية السنية وما تضمه بين صفوفها من قيادات بعثية أو رجال أعمال كونوا ثرواتهم في ظل حكم نظام البعث، وتحولوا الى ممولين لبعض الكتل والشخصيات السياسية ضمن توافق واتفق على ان يكون البرنامج السياسي لتلك الكتل والشخصيات مبني على أساس تقويض حكم (الشيعة)، والعودة بالمشروع السياسي الى الحاضنة العروبية - البعثية ، لهذا عندما يصرح زعيم جبهة الحوار السيد صالح المطلك من أن (نظام حزب البعث هو أفضل نظام سياسي حكم العراق)^(١) لم يكن تصريح الرجل نابعا عن انفعال سياسي، أو موقف آني بقدر ما هو جزء من سياسة مدروسة ومعدّة سلفاً، وتعبّر عن مشروع سياسي يريد العودة بالمشروع السياسي إلى الجذور العروبية التي تبنّاها حزب البعث، ولو بوجوه جديدة - قديمة.

كما وان الرعاية التي يديها السيد المطلك وغيره من القيادات السنية لمنظمة خلق الإرهابية في العراق، وإقامة المؤتمرات السياسية داخل معسكر أشرف الذي يأوي عناصر هذه المنظمة؛ ما هو الا جزء من سياسة (قديمة جديدة) لأصحاب هذا المشروع، والذين اتخذوا من عناصر هذه المنظمة أداة لقمع شيعة العراق، بل وحتى شعب كردستان، الهدف منها هو إعادة المشروع من جديد بوجوه جديدة، ولكن بنفس الأساليب القديمة، وعناصر خلق هم إحدى الأساليب القديمة المتجددة والتي يراد لها أن تلعب نفس الدور القدر التي قامت به في ثمانينات وتسعينيات القرن الماضي أمام مرأى ومسمع وأشرف من بعض القيادات السياسية السنية التي دخلت العملية السياسية اليوم باتفاق مع الإدارة الأمريكية للقيام بنفس الادوار السابقة.

ولهذا أيضا تحوّلت بعض المناطق داخل محافظات ديالى وصلاح الدين والموصل والأنبار -

رغبة من بعضهم وبعضاً مكرهين - الى حواضن لأغلب القيادات الإرهابية، سواء من تنظيم القاعدة، أو لفلول البعث الصدامي^(١)، وكلما انشطرت وتكاثرت خلايا تنظيم القاعدة فانك تجد هذه المناطق هي الحواضن المناسبة لانشطار هذه الخلايا النائمة شاءت أم أبى، بل ومنطلق للقيام بعمليات إرهابية، واختيار هذه المناطق كونها تمثل العمق الاستراتيجي لتلك الشخصيات السياسية التي دخلت العملية السياسية، وهي تحمل مشروعاً بعثياً معادياً لشيعة العراق، وتجدد تواجد الإرهاب (داعش) في الانبار والفلوجة بعد ان كانت القاعدة والزرقاوي يهيمنون على هذه المدن فهرا خير دليل على الاحتضان القسري.

وفي محافظة ديالى على سبيل المثال يوجد نشاط واضح لفلول البعث، ويتضح ذلك من خلال الدعم المباشر أو غير المباشر من بعض أبناء هذه المحافظة لحزب البعث من خلال الدفاع عن فكر الحزب ومتبنياته وبخاصة عندما يحصل اخفاق أو تلوؤ في الخدمات أو الأمن، وان هذا الخطّ البعثي يحظى بدعم كبير من قبل أنظمة الخليج العربية، ويفضّلونهم على الإسلاميين السنة في نفس المحافظة.

ومن المؤكد ان السنة كشعب يؤثرون السلامة والمواخاة في محافظتهم، إلا ان الإرهاب هم الآخريين استهدفهم^(٢). فقد قتل في صلاح الدين أكثر من ٣٤ مبلّغ سني، وفي الرمادي ٤٤، وفي الموصل ٢٦ هذا ما أعلن عنه الوقف السني.

يمكن لنا من خلال تلك المعطيات ان نتبين حجم التحديات التي تواجه شيعة العراق، بل والعراق كلّ من خلال وجود هكذا منابع للإرهاب القاعدي والبعثي رغم مرور أكثر من عشر سنوات لسقوط النظام البعثي، وبهذا أيضاً يجب ان لانستغرب من وجود جيل ثان وثالث، وربّما

(١) مثل الجيش الإسلامي في العراق وكثائب ثورة العشرين والجهة الإسلامية للمقاومة العراقية (جامع) وجيش انصار السنة وجيش الراشدين وقاعدة الجهاد في بلاد الرافدين وجيش محمد والجهة الوطنية لتحرير العراق (حق) وعشرات المسميات (نقلا عن كتاب التحولات السياسية والأمنية للأحزاب السنية بعد عام ٢٠٠٣م - مركز العراق للدراسات. ٢٠١٢م).

(٢) جريدة الصباح ٢٢/٨/٢٠١١م.

رابع من خلايا تنظيمات القاعدة اذا ما تصوّرنا عمق الحواضن وحجمها في مناطق بعيدة وصعبة على القوّات الأمنية.

ان هذا الاستعراض السريع والموجز لمصادر الإرهاب في المناطق التي تمثل تهديداً للعملية السياسيّة ولشبيعة العراق بحكم انتهاء تلك الجماعات الطائفية والسياسيّة والمدعومة من قيادات سياسيّة مشاركة في العملية السياسيّة، ومدعومة بقوة من أنظمة الخليج، كما ويؤكد أن منابع الإرهاب في العراق وان كانت نائمة يوماً لأبي سبب كان؛ فاتّما على استعداد أن تعيد نشاطها من جديد، وبخاصّة مع التّطورات السياسيّة الجارية في سورّيّة وارتداداتها العكسية على المشهد الأمني والسياسي في العراق.

كما وان هذا الإستعراض السريع للوضع الأمني والاجتماعي في ديالى مثلاً يبيّن أسباب ودواعي خسارة الشبيعة في هذه المحافظة، رغم أن تعدادهم فيها يتجاوز نسبة ٤٦٪ من نفوس المحافظة، بينما نسبة السّنة تقارب ٤١٪ والأكراد ١١٪ والتركمان ٢٪، بل انه يفسّر أيضاً أسباب خسارة حتى الإسلاميين السّنة في هذه المحافظة، لأن البعث له وجود فاعل في المحافظة من خلال عمقه المتجذّر فيها، أو من خلال الدّعم المالي الكبير، فضلاً عن عمليات التّرهيب والسيطرة على المراكز الانتخابية، إذ أن مشاركة الشبيعة في انتخابات البرلمان لعام ٢٠١٠م كان بنسبة ٣٠٪ بينما مشاركة السّنة كانت بنسبة ٨٠٪، وهذه المشاركة السّنية لم تكن كلّها حقيقية بقدر ماكان للتزوير دور كبير فيها.

ان استعراضاً بسيطاً لأعضاء المفوضية العليا في كل مراحل الإنتخابات في المحافظة يبيّن حجم التّزوير والسيطرة على مراكز الإنتخابات، ولهذا حصل السّنة على ثمان مقاعد من اصل ثلاثة عشر مقعداً، بينما حصل الشبيعة على أربعة مقاعد وهذا لايتناسب مع حجمهم السكاني، لكن في انتخابات مجالس المحافظات لعام ٢٠١٣م كانت النتائج مغايرة، وحصل الشبيعة على أصوات مهمّة (١٢) صوت، لكن مع هذا بسبب اجتهاد التيار الصّدري اعطيت المحافظة الى (متحدون)، وهكذا بفعل الإرهاب والارتباك الأمني أو الإختلافات في المواقف السياسيّة بين القوى الشبيعية بقي وضع هذه المحافظة غير مستقرّ وفي حديثنا عن الحواضن نؤشر بالإجمال مايلي:

أنواع الحواضن للإرهاب في العراق

أ) الحواضن الجغرافية

إنَّ المدن السَّنية بعضها شكَّلت حواضن جغرافية، وآخرين شكَّلوا حواضن اجتماعية، إذ آوت تلك العشائر الإِهابيين، ومكَّنتهم من التَّنقل والسَّكن، وجندت أبناءها معهم تحت ثقافة سرِّية خاصَّة انتشرت مفادها تحرير العراق من الإحتلال الصَّفوي الشَّيعي، ويلحظ أنَّ كلَّ مدينة احتضنت نوعاً وكتلة خاصَّة وتشكيباً محدداً من هذه التَّشكيلات التي ظهرت.

علماً أنَّ أغلب أفراد هذه التَّشكيلات هم من البعثيين الصَّدّامين وفلول صدام من أجهزته الأمنية والمخابراتية وغيرهما^(١) وآخرها حواضن المخيمات التي نصبت في الأنبار على الطريق الدولي، والتي تحولت باعتراف الجميع - وهذا ما أكدته الوقائع والأحداث - انها تحتضن القاعدة وعناصر المتطرفين من جميع دول العالم، والمؤسف فان هذه المدن منذ عام ٢٠٠٤ الى الان لم يغادرها الإِهاب مستفيداً من الظروف الداخلية لنفس المدينة واطليمية لتجديد تواجدة وتكثير عناصره، فلم نجد الإِهاب ترك الموصل أو الانبار أو صلاح الدين يوماً، بل ما زال يحاول ان يرغم أهلها على ان يكونوا حواضنه مع اعتراض الأغلب وحملهم السلاح ضده.

كما أنهم يستفيدون من جغرافية المكان كون هذه المدن فيها إمكانية لتحركهم، لوجود عشائر البعض منهم والممتدة بين العراق وسورية والسعودية، ولوجود رعاة الغنم وأقرباء وغيرهم، أو أنها مدن صحراوية ومجاورة للسعودية وسورية وتشكل إمتداد جغرافي مذهبي، لذا لغاية عام ٢٠١٤م أعلن عن وجود (١٨٠) معسكر في الصحراء وفي جبال حميرين وغيرها^(٢).

(١) معلومات خاصة مستقاة من وزارة الأمن الوطني واستخبارات وزارة الداخلية العراقية والشرطة الإتحادية.

(٢) هذا ما أعلن عنه وزير الدفاع سعدون الدليمي عبر قناة الحرة - عراق ٢٥ - ١٢ - ٢٠١٣م، وأكده جريدة واشنطن

بوست ٣٠ - ١٢ - ٢٠١٢م، وجريدة الصباح ١ - ١ - ٢٠١٤م، وتحدث به عضو لجنة الامن والدفاع البرلمانية حسن

السنيد ١ - ٢ - ٢٠١٤م.

ب) الحواضن الثقافية

الثقافة التي انتشرت في المدن السنية لدى بعض الطبقات ضد السياسيين الشيعة والتي كانت جزءاً من النظام البائد، والتي عملت على نشرها الحركات السلفية والقاعدة والبعثيين والحزب الإسلامي الاخواني والقوميين وفلول النظام، كل تلك المعطيات لهذه الثقافة شكّلت حاضنة كبرى لتحرك التمرد العسكري تارة، والسياسي تارة أخرى، ضد العملية السياسية، وان التظاهرات الأخيرة و(الاعتصامات) كشفت عن وحدة الخطاب، وانسجام الثقافة الموحدة ضد العملية السياسية، إذ نجد أنّ الخطاب في الموصل لا يختلف في طرحه عن خطيب في الرمادي أو صلاح الدين، وهكذا بقية الخطباء فالجميع لديهم أن الحكومة غير شرعية، وأن الأحقية في حكم العراق لستته، وأن الحكم اليوم هم صفويون، وان صلاح الدين الأيوبي سوف ينهض من جديد لانهاء دولة الشيعة في العراق، كما أنهى صلاح الدين الدولة الفاطمية في مصر، وأن الشيعة غازون ومحتلون، الى غيره من الأحاديث، وبالغوا بشر وطهم التي لو نفذت لتغيّرت أبرز أسس العملية السياسية.

ففي الوقت الذي نجد الجيش العراقي ينزف دماً للدفاع عن ابناء الرمادي، نجد إعلاميين وكتاب ومثقفين محتضنون الإرهاب ويدافعون عنه، فالإعلام يصفه جيش غازي يتتهك الحرمات، ويدافع هؤلاء ايضا عن السجناء المجرمين ويغطون جرائمهم بغطاء قانوني، الى غيره من النشاطات التي ترسخ ثقافة كبيرة في الدفاع عن الإرهاب.

ونجد الإرهاب - ايضا - له قنوات وفضائيات وجرائد ومواقع وحضور في شبكة الانترنت الواسعة.

ج) الحواضن السياسية

وجد الإرهاب له حواضن سياسية تدافع عنه، وتشكّل له حامية قانونية وسياسية، ويظهر هذا الأمر جلياً من خلال العمل السياسي المستمر، لإلغاء قانون العقوبات بحق المجرمين، والعمل على إطلاق سراحهم، وسنّ قوانين لإطلاق سراحهم، فضلاً عن العمل على إلغاء قانون إجتهات البعث، والعمل جاري والمطالبات مستمرة لإلغاء المادة (٤) إرهاب، وحلّ والغاء قانون

المسائلة والعدالة، اما تحركات البعض ممن حشدتهم القاعدة والمغرر بهم والذين تمكنوا من حشد الشّارع السنّي بتظاهرات مؤدجلة في كلّ المدن السنّية، فإنّ أكثر من نصف مطالبهم كانت سياسيّة، وبعضها لحماية الإرهاب، وللأسف ان الحكومة استجابت بسخاء لا مسؤول لهم، وتنازلت عن أهمّ الثّواب التي كانوا يصرون عليها ونفّذت لهم ما لا يطمحون به، إذ عوّضت المفصولين، وروّجت معاملات العديد، ورفعت الحظر عن ممتلكاتهم وعقاراتهم^(١) ولم يجدي هذا نفعاً بل انتهت تلك التظاهرات باختراق ارهاب داعش لها.

(د) الحواضن الدّينية

أيضا لقي الإرهاب والإرهابيون حاضنة دينية من خلال الفتاوى السّاندة لهم، والمبررة للكثير من أعمالهم ويمكن أن نراجع أي موقع سلفي لتتعرف على الفتاوي التي صدرت بجواز قتل شيعة العراق، وسفك دمائهم، وهتك حرمتهم من العريفي وغيره^(٢) ومن بعض العلماء في العراق امثال الرافعي وعشرات ممن ظهروا في ساحات الاعتصام شتموا وسبوا المكون الشيعي بما يحلوا لهم، وباحوا حرمتهم ودمائهم (سنقطع رقابهم) (نحز رؤوسهم) (انهم خونة وعملاء لإيران يجب استئصال شافتهم) (انهم افعى رأسها في إيران وجسدها في العراق ولا بد من قتل الافعى) (اولاد الخنازير والخنثى يجب قتلهم وتخليص البلاد منهم) (اولاد الزنى)^(٣).

(هـ) الحاضنة الحكومية

ومن المؤلم جداً أنّ الإرهاب في العراق لقي سنداً حكومياً عالياً بامتياز، إذ ان بعض أبرز

(١) جريدة الصباح ٢٠١٣/٧/٣م.

(٢) للمزيد راجع مهدي الخفاجي - الدول العربية الطائفية وتصدير الإرهاب للعراق - البينة - بغداد - ٢٠٠٨م.

(٣) هذه مجمل ماصدرت من عبارات عن الخطباء في ساحات الاعتصام، راجع ارشيف موقع المدى برس وموقع براتا وموقع الجزيرة نت وموقع كتابات وموقع اور وموقع واشنطن بوست من تاريخ ١٢ - ١٢ - ٢٠١٢ الى غاية ١ - ٢ - ٢٠١٤.

المسؤولين السّنة ثبت تورّطهم بقيادة وتمويل الإرهاب، أمثال طارق الهاشمي، ورافع العيساوي، وقبله ناصر الجنابي، ومحمد الدايني، وعدنان الدليمي واحمد العلواني.

بل ان جدل ومحاولات جهات سياسيّة وحكومية مستمرّ عبر هذه المرحلة من العملية السياسيّة تارة لاطلاق سراح الإرهابيين، وتارة لمنع توقيع أحكام الإعدام، وتارة لتغيير العناوين التي تجرم البعثيين، وقد توسّلوا لهذا الأمر بوسائل عدّة من خلال الإعلام، ومن خلال مقاطعة العملية السياسيّة، ومن خلال العديد من الوسائل بما فيها استخدام المنابر الحكومية والجهادية، وتحريك الشارع السّني بهذا الاتجاه، ونذكر بهذا الصّدد طارق الهاشمي حينما كان يزور السّجون، وهو يمسك بشاربيه على طريقة صدام حسين، يعدهم باطلاق سراحهم والى جانبه يرافقه عادل عبد المهدي، وقد حصل هذا، مع أنّ وزارة الدّاخلية قدّمت تقريراً في ٢٤ / ٤ / ٢٠٠٩ م من ان نسبة ٦٠٪ من هؤلاء الذين اطلق سراحهم رجعوا الممارسة الاعمال الإرهابية والاجرامية^(١)، وقد قاطعت الأحزاب السّنية العملية السياسيّة، وجمّدت عملها سنة ٢٠٠٧ م، وكان أحد شروطها عدم ملاحقة الإرهابيين وإطلاق سراح المعتقلين، وتخفيف أحكامهم وهذا القبيل من الاجراءات كثير .

ما قدّمناه هو صوراً أو بعض الصّور للسّند والاحتضان للإرهاب، وهي العوامل التي مكّنت الإرهاب من ان يمارس دوره بارتياح، ويستعصي على الأجهزة الأمنية من القضاء عليه، بل كما ذكرنا أن الخلايا النّائمة أو خلايا جديدة تفرزها المعطيات والتحوّلات السياسيّة والإقليمية سوف تعزز وجود الإرهاب، كما ضنّحت ساحات الاعتصام والتمرّد على العملية السياسية بشباب لداعش، وفي ظلّ هذه المعطيات نجزم بانه لا يتمكّن الجهاز الأمني العراقي وضع نهاية محددة للإرهاب، وهو يتغلّدى بسندٍ أيديولوجي وسياسي، وحماية قانونية، ومبررات وتبريرات دينية، وهناك حواضن إعلامية وثقافية وجغرافية ومالية.

(١) هذا ما تحدث به الاستاذ عدنان الاسدي لصحيفة الصباح بنفس التاريخ، وتحدث به الناطق الرسمي باسم وزارة الدفاع العراقية محمد العسكري لقناة الفيحاء بتاريخ ١٠/١٠/٢٠٠٩ م.

ولكن للتّاريخ نقول ان المكوّن السّني بريء من إسناد الإرهاب في العراق، بل الذي ساندوه هم طبقة حاكمة عبر التّاريخ، وهم أصحاب الأيديولوجيات التي حكمت العراق عبر التّاريخ، وعلى رأسهم حزب البعث ومن تبعه بسوء.

الفصل السابع
المخاطر الخارجية
[الاقليمية والعالمية]
التي تكبد الشيعة

تحديات إقليمية ودولية

أولاً: التحديات الطائفية

إنّ المخاضات التي تمرّ بها المنطقة بصورة عامّة، والعربية بصورة خاصّة تنبئ بحصول متغيّرات كبيرة فيها، إنّ هذه المتغيّرات لم يستطع أحد من المراقبين الاستراتيجيين ان يحدد بالدقّة بأيّ اتجاه سير، ففي الوقت الذي يرى كثيرون أنّ (الرّبيع العربي) الذي تعيشه منطقتنا العربية هو ربيع ذو جذور ومتبنيات إسلامية بامتياز، وأنّ هوية المتغيّرات هي هوية إسلامية، وأنّ الشّارع العربي قد جرّب الأنظمة الليبرالية عقوداً من الزّمان، وانه لم يحن من شعاراتها المنمّقة في الدّعوة الى الحرية والسعادة والرقي الا الشّعارات، وثبت له مدى ارتباط هذه الأنظمة بالغرب، وقد وجد في الإسلام المتضمن للقيم والثوابت التي تتماشى مع فطرة الإنسان في التوازن بين متطلباته الحيّاتية، وبين حقوق الآخرين، وان هذا التوازن يمثّل الحدّ المقبول في الحقوق والواجبات، ثم انه النّظام الوحيد الذي لم يجربه المسلمون منذ قرون، وان مشروع الإسلام السياسي يعدّ الحلّ النّاجع أمام تلك التّحديات، وتكالب دول الاستكبار العالمي على قضم مقدرات المسلمين الاقتصادية والفكرية والسياسيّة، ويحاول مسخ هوية الإنسان المسلم وتجويعه وتركيعة ومسخ تاريخه وحاضره وثقافته وبالتالي كرامته.

ولهذا كانت الانتفاضات التي اشعلت الشّارع العربي تمثّل ردّة فعل للعودة الى الذات والقيم والموروث الإسلامي والناموس الإنساني الذي جبل عليه منذ وجوده على الأرض، لأنّها الوحيدة التي تحفظ للإنسان إنسانيته، وللمسلم إسلامه.

الا أنّ هذا المخاض العربي لم يستقرّ بعد، ولم يفصح عن شيء بعد، لأن المشكلة القادمة لا تكمن بالمبادئ العامّة التي حسمها الشّارع العربي في إبراز الإسلام كمطلب رئيس في انتفاضته، لكن المشكلة تكمن في التّفصيل، وانعكاسات التّفصيل على سلوكه ولنا في السقوط المدوي للاخوان في مصر عبرة في في وجوب اعادة قراءة وتقييم الربيع باي اتجاه سير.

ان الاستكبار العالمي سوف لن يقف موقف المتفرج أزاء حركة الشَّعوب، وهو يعلم أن الإسلام السياسي الذي تريده تلك الشَّعوب يمثل صعقة كبيرة تهدد وجوده ومشروعه الذي يخطط له منذ عقود طويلة في كيفية تحويل العالم كله، فضلا عن المنطقة العربية، الى قرية صغيرة ذي ثقافة واحدة ونمط عيش واحد وهوية واحدة، وهويته الواحدة هي (اللاهوية)، وهذا الإنسان يخضع لقوة واحدة، وسياسة واحدة ونمط اجتماعي واحد، وان هذه الصحوه ورده الفعل التي تعيشها المنطقة العربية تعدّ بمثابة (التسونامي) الذي يهد كل مابناه الغرب طيلة العقود الماضية.

لهذا ليس من المعقول أو المنطقي أن يتفرّج الغرب وهو يتابع حركة ذلك (التسونامي) باتجاه القضاء على كلّ البناءات التي بناها الغرب وضرب مصالحه، ولهذا أيضا نجد أن الغرب سيسعى بكلّ جهده للتفحص عن نقاط الضعف، وعن المناطق الرخوة في مشروع الإسلام السياسي واستغلالها من أجل تفويض هذا المشروع من داخله، وأن البعد الطائفي يعدّ من أخطر الآفات التي تهدد الوجود الإسلامي هذا اليوم والني يمكن ان ينفذ من خلالها وهو اداة الغرب في هذه المرحلة لضرب الإسلام والمنطقة وبالتالي تهديد مشروع المقاومة الذي يقوده المحور الشيعي في المنطقة.

انّ أمريكا والغرب شعرا جليا بان الإسلام الصاعد لا يمكن إيقافه إلا من خلال بعده الطائفي، خصوصا وانه أدرك أن الثورات الشعبية في طبيعة وايدولوجية تحركها قاربت وشارفت أن تكون منطلقة من أسس ثورة وأفكار الإمام الخميني التي تدعوا الى مواجهة الاستكبار^(١)، وأن هذا البعد الطائفي لا يمكن إيقافه إلا من خلال التطرف الإسلامي، وان تنظيمات القاعدة والمدرسة السلفية هي خير أداة لإيقاظ هذا البعد، وقد نجحوا جميعا في إشعال الفتنة الطائفية في المنطقة العربية، وان توجه الاخوان المتطرف والذي أرادوا من خلاله ان يكونوا

(١) مجموعة باحثين - تأثيرات الثورة الإيرانية على الصحوه الإسلامية في العالم العربي - دار الكتاب العربي - بيروت

حاضنة للإسلام السياسي السلفي المتطرف في المنطقة مقابل إيران حاضنة الإسلام الشيعي كما يدعون هم، وتصرفوا بشكل أثار قلق المنطقة العربية والإسلامية، وانتهت تجربتهم بالسقوط، هذا قطعاً لا يعني سقوط التجربة الإسلامية بقدر ما يعني سقوط الإسلام السلفي المتطرف كما هو معروف، ولا يعني ان الأخوان هم خلاصة حركة الشعوب العربية الإسلامية، كما ان اردوغان لا يمثل الإسلام فهم واجهات اضررت بصورة الإسلام والمؤكد ان حركة الشعوب ليس هي حركة الاحزاب السلفية وان الامة الإسلامية ما زالت تحتزن بداخلها الربيع الإسلامي لذا ان سقوط الاخوان لايعني سقوط الصحوة الإسلامية.

ان الخشية كل الخشية في تقسيم الإسلام السياسي الى إسلام شيعي متمثل بالجمهورية الإسلامية في إيران والعراق وجنوب لبنان وربما تلتحق بها البحرين التي تعيش مخاض ولادة، رغم أنها ولادة قصيرة، والإسلام السياسي السني متمثلاً بمصر وسورية التي بانت طلائع سلفيها تظهر على سطح الساحة السورية، مدعومة بقوة من الرياض عاصمة (الوهابية)، فضلاً عن قطر التي تمول المشروع الغربي في إيجاد تطرف طائفي يقوّض المد الإسلامي بسهولة، ويمتد المشروع السني إلى غزّة حيث حماس الإخوانية ناهيك عن تركيا التي تمثل الوريث الشرعي للدولة العثمانية السنية ثم تحويل هذه الانعكاسات الى الساحة العراقية السياسية.

انّ تحويل انظار الشارع العربي من مشروع الإسلام الأعم من الخصوصيات المذهبية الى الانشغال بالجزئيات الطائفية؛ سيولّد حالة من الاحتقان الطائفي في المنطقة بكاملها، وسيستج صراعات (إسلامية - إسلامية) يتحمى على نارها الغرب وأمريكا، وربما ستحوّل المنطقة بحربها الى خير وسيلة لتصدير الأسلحة، وتكون خير مصدر اقتصادي يقضي على الوجود الإسلامي من جهة، ويعود بالنفع الاقتصادي على الغرب من جهة أخرى، واضعاف جذوة الأمة وهي في مهدها من جهة ثالثة.

إن الشيعة أكثر المتضررين من هذا الاحتقان لو حصل، وأن تصور أن طلائعه تنم عن ذلك. ان الضرر الذي سيلحق بالمحور الشيعي (المقاوم) من جرّاء نجاح أصحاب المشروع المعادي لمشروع الصحوة ناتج عن أن القيادات الإسلامية في الدول العربية جميعها قيادات تمثل نتاجاً حزبياً اخوانياً

أو سلفياً، وهي مرتبطة ارتباطاً استراتيجياً مع النظام السعودي، ومتكأة على المال القطري، ومتناغمة الى حد كبير مع السياسة الأمريكية، أو على أقل التقدير أنها لا تريد أن تتصادم مع السياسة الأمريكية، وهي تعيش لحظات ولادة سياسة، وهي الأخرى تعيش تحديات داخلية وخارجية.

ان تناغم المشروع الاخواني - السلفي في المنطقة العربية مع المشروع الأمريكي - الخليجي، ربّما سيدفع الى تشكيل محور سني معادي للمحور الشيعي، من خلال إعادة طرح الجدليات الإسلامية التي عاشها الإسلام في مراحلهُ الأولى واشغال الشارع العربي والإسلامي، بقضايا جانبية تشغلها عن القضايا المعاصرة التي تعدّ من أولويات المشروع الإسلامي المعاصر.

انّ عدم وجود تغير واضح في الموقف الاخواني المصري أزاء القضايا الاستراتيجية التي تمرّ بها المنطقة والعالم، وفي مقدّمها القضية الفلسطينية يؤثّر على وجود تردد، ربّما من قبل إخوان مصر في الولوج بهذا المعترك، وربّما وبمرور الوقت ستنجح أمريكا وحلفاؤها العرب في ترويض المارد الاخواني الى الحدّ الذي تستطيع السيطرة عليه، ليكون ضمن الاستراتيجية الأمريكية على طريقة الاخوان الأتراك، اي الأردوغانية الاخوانية التي حملت في جوهرها احياءاً للتاريخ العثماني السلفي، وتجديدياً للمشروع الغربي، وتمازجا في مصالح الغرب مع الإسلام السلفي، لكن الولايات المتحدة روّضت المارد الإخواني حد الاعتراف بكامب ديفيد، مع هذا عملت على اسقاطه شعبياً وعسكرياً وعربياً، ودعت الدّول العربية الى التخلي عنه، ودعم الحكومة البديلة، كلّ ذلك لأن الاخوان ركبوا مركباً خطيراً مؤلفاً من:

أ) مركب الإسلام السلفي

وثانيا - مركب العمالة والتعامل مع الغرب، وقبول إسرائيل برؤية برغمانية أردوغانية، ممّا جعل قواعدهم الجماهيرية ترفضهم وتخرج لاسقاطهم، وحينها رفضت الولايات المتحدة يدها منهم.

إنه إسلام جديد يدعوا له أردوغان في غاية الخطورة، يضع مصالح المسلمين على الهاوية، ويمنع الاستقرار وتوحيد الجهود الإسلامية باتجاه صحيح، ويحرف الصّحوات في العالم العربي

الى نزاع سني - شيعي بدلا مع صراع إسلامي - صهيوني، وان وصف الرئيس المصري الاخواني محمد مرسي لرئيس الكيان الإسرائيلي بانه (الاخ العظيم) يؤشر الى ترسخ تلك القناعات والمخاوف التي ذكرناها، كما أنّ موقف الاخوان الرسمي أزاء حرب الثمانية أيام بين حماس والكيان الإسرائيلي يؤكّد أن سياسة الاخوان أزاء القضايا الاستراتيجية سوف لن تذهب بها بعيدا عن سياسة مبارك، وهذه المواقف ناتجة عن الضّغط الخليجي والأمريكي، وربما طبيعة ظروف مصر الاقتصادية وغيرها، من هنا نجد أن الشّارع المصري رفضهم.

كما أن أحداث سورية وما ستشهده من تغيّرات متوقّعة في تغيير النّظام الحاكم، ووصول الاخوان فيها، وما ينتج عنها من موقف من النّظام الحاكم الجديد ضدّ العراق وإيران، بل والمحور الشّيعي بصورة عامّة نتيجة مواقف هذا المحور أزاء تغيير النّظام بالقوّة بالتأكيد سيولّد تهديداً أمنياً وسياسياً تغذيه دوائر الغرب السّياسيّة وصنّاع القرار الأمريكي، وربما سيرسم علاقة متوترة تنتج عنها اصطفايات طائفية، تغيّر بوصلة الصّراع من (إسلامي - إسرائيلي) الى (إسلامي - إسلامي)، وتحديدًا شيعي - سني.

كما أن دخول تركيا على خطّ المعادلة الجديدة المرسومة سيزيد الأمر تعقيداً، فتركيا التي تربطها علاقات أكثر من طيبة مع أمريكا، والدور الذي رسمته أمريكا لها، إذ أنها طرحتها ضدّ نوعا للجمهورية الإسلامية وعمقها التاريخي، وتراثها الإسلامي، بوصفها وريثة الدولة العثمانية، وهويتها السّنية، ونظامها الذي يحمل شكل الإسلام وموقفها من سورّيّة ودعمها للمعارضة كلّ ذلك يعطيها دوراً كبيراً في رسم ملامح المشروع المستوعب للمتغيّرات في المنطقة، ممّا يولّد معادلة جديدة تكون ضاغطة على الوجود الشّيعي بصورة عامّة والشّيعي العراقي بصورة خاصّة.

إنّ القوى السّياسيّة الشّيعية في العراق، والتي تنازلت عن مشروعها الإسلامي ونظريتها الإسلامية بعد غزو العراق في عام ٢٠٠٣م امام هذه المعطيات الجديدة سيجعلها تتعاطى مع الواقع الجديد أكثر مرونة، وربّما تتخلّى عن الكثير من ثوابتها التاريخية والدينية، يساعد على ذلك الخلافات الدّاخلية بين المكوّنات الشّيعية، وتنافسها على السّلطة وانقسامها على أكثر من وجهة، نظر سيجعل مواقفها متذبذبة وتستجيب للضغوطات الخارجية.

كما وان فتح الملفات المؤجلة في العراق، والقوانين التي ينتظر تشريعها في البرلمان، والقضايا الحساسة التي تحمل بعدا طائفيا او مناطقيا ستثير الكثير من الإرهابات الداخلية مما توجد مبررا كافيا لاصطفافات جديدة في ظل المتغيرات في المنطقة العربية.

ولنا ثمة ملاحظات عن البعد الطائفي الذي يتهدد شبيعة العالم، والعراق بنحو خاص وهي:

١ - لقد تأكد أن بعض الحكومات العربية خصوصا الخليجية هي من تقود التوجه الطائفي في العراق، وأنها هي من مؤلت الإرهاب، وأرسلت الإرهابيين، وعززتهم بالفتوى والموقف السياسي، وساندتهم بالتخطيط والاحتضان وغير ذلك، تحت شعار مفاده إرجاع العراق الى السيطرة السنّية، ومن المؤكد أن هذه الأنظمة لم يعنها الشان السنّي في العراق بقدر ما يعينها ضرب العملية السياسيّة في العراق، كي لاتنجح تجربتهم الديمقراطيّة التي يمكن ان تكون نموذجا في العالم العربي، وسببا ليقظة شعوبهم، وبالفعل أن الربيع العربي الذي عمّ العالم العربي نجد أن أحد أسبابه والتي عملت على تغيير العقل العربي هي ديمقراطية العراق، ومن قبل التجربة الرائدة في العالم الإسلامي، وهي تجربة الجمهورية الإسلامية الإيرانية، لكن هذه الأنظمة ما كان لها أن تقول: إنها تخشى من يقظة الشعوب العربية، ومن وعيها أثر التجربة الديمقراطيّة في العراق، بل تقول أمراً آخر - زورا وهبتانا - وتدّعي أنها تدافع عن سنة العراق ومستقبلهم السياسي، وتستنفر كل أدواتها الطائفية لهذا الغرض البغيض، ولو كانوا صادقين أين هم - اذن - من سنّة شعب فلسطين، ومن عروبته، وأين هم من سنة العراق يوم أدخلوا القوّات الغازية الأمريكية من بلدانهم ومولوها بالنفط والاسناد؟

٢ - للخطر الطائفي المصدر من الحكّام العرب والكواليس الصهيونية والغربية ورجال ومؤسسات المخابرات العربية أثره في العراق، الذي لايتهي بسهولة، ولايسمح للعملية

(١) موقع وزارة الأمن الوطني في العراق نشر بتاريخ ٢٢/٩/٢٠١٠م ان عدد السعوديين الارهابيين بلغ منذ عام ٢٠٠٣م (٦٩٠)، وعدد المصريين (٥٦٦)، وعدد اليمانيون (٢٠٠)، وعدد الليبيين (٣٦٥)، وعدد السوريين (٢٣١)، وعدد الاردنيين (٦٧٦)، وان مبالغ التمويل السعودي بلغت بما لا يقل عن (٢٠) مليون دولار منحت كسلاح واسناد وقنوات اعلامية وموترات وغير ذلك ونفس التقرير نشرته جريدة الصباح ٢٤/٩/٢٠١٠م.

السياسية أن تستقر، بل تنتقل من عقبة الى اخرى سياسية وامنية واقتصادية واجتماعية وغيرها، وان التظاهرات الأخيرة التي خرجت من المكوّن السنّي لإناس يطالبون بحقوقهم لسرعان ما تحوّلت الى مطالب قومية وعربية وبعثية وسياسية وإقليمية، ورفعت صور أردوغان والجيش الحرّ ومهدت لتشكيل داعش وغير ذلك مما يعني أن للمدّ الطائفي آثاره في العراق، وأن الإرهاب لا يمكن ان ينتهي ما لم تحفف موارد في العالم العربي الايديولوجية والاقتصادية واللوجستية.

٣- هذا التمييز الطائفي لم يمارس فقط على مستوى الدّاخل العراقي والقوى السياسية، بل ما رسته دول كبرى مثل السعودية وقطر اللتان جاهرتا بمقاطعة العملية السياسية في العراق، وعدم الاعتراف بها، ومقاطعته لا لشي ولا لاي سبب معلن الا الطائفية التي تعيش في عقول هؤلاء الحكّام، بل حتى العلاقات الخارجية للعراق تمذهبت، ونجد أن تركيا فتحت أبوابها للسياسيين السنّة في العراق^(١)، وهكذا السعودية وقطر دون أن يسمح لأي شيعيّ بزيارة هذه الدّول من السياسيين.

ثانياً: التهديدات الناشئة من الولايات المتحدة الأمريكية

الولايات المتحدة الأمريكية لم تأت الى غزو العراق، وتقدّم الالاف من خيرة جيشها ونفقات مالية قدرّت بتقديرات مختلفة، المتوسط منها يتجاوز للسنة الواحدة ب (٣٠٠) مليار من سنة ٢٠٠٥م لغاية سنة ٢٠٠٩م^(٢)، وقيل أكثر من ذلك لهذا العام ولفترات لاحقة.

بل كلّ ما تقدّم كان لأجل هدف ومشروع قدرت الولايات المتحدة الأمريكية أهميته، واسترخصت لأجله كلّ ما ذكر، وربّما أكثر من هذا بكثير فضلاً عن مخالفتها للشرعية الدولية، لأنها احتلت العراق دون مسوّغ دولي، بل خالفت كلّ قرارات الشّريعة الدولية، ومن هنا

(١) فقد استقبلت تركيا الأستاذ النجيفي خلال عام ٢٠١٠م أكثر من ٩ مرات وفي عام ٢٠١١م بحدود ١٤مرة وهكذا استقبلت سياسيين آخرين من مختلف الطبقات، وهكذا أوت إليها طارق الهاشمي بعد ان حكم عليه القضاء العراقي باحكام جنائية لتمويله الإرهاب والقتل لأبرياء في العراق.

(٢) مركز دراسات الشرق الأوسط ومعهد هيومن رايتس /٩/٢٢/٢٠٠٩م، وكتاب الدكتور خالد المعيني - نفقات الإحتلال الأمريكي - مؤسسة طلاس للنشر والتوزيع - دمشق - ٢٠٠٩م - ص٣٤١.

صدرت عدد من القرارات من مجلس الأمن (قرار رقم ١٣٤٨ وقرار ١٥١١ وقرار ١٤٥٦)^(١) لإنهاء الإحتلال عسكرياً، أو تقليص دوره وتواجده، مع ان عدد قواعده التي بلغت ٥٦٠ عام ٢٠٠٨ موزعة على جميع المحافظات العراقية^(٢).

الإحتلال الأمريكي للعراق جاء بعد تحولات دولية عالمية، وهي تتلخص بسيطرة الولايات المتحدة الأمريكية على العالم عقب انحلال الإتحاد السوفيتي عام ١٩٩١ م، وتفرد أمريكا بالعالم، مما شجّع اليمين المتطرف ان يفكر جدياً بتنفيذ (مشروع الشرق الأوسط الكبير)، والذي يتلخص بحماية إسرائيل، ونزع السلاح المتطور في الشرق الأوسط تأميناً لإسرائيل، والسيطرة على منافذ البترول ودمج دولة إسرائيل في العالم العربي، وتفعيل ما قرره منتدى دافوس لعام ٢٠٠١ م، وتغيير ايدولوجية العالم العربي والإسلامي، ومنع انتشار الثورة ومباني الثورة الإسلامية للإمام الخميني عليه السلام وضرب الصّحوة، وحركات التحرر في العالم الإسلامي، وضرب المقاومة وتأمين الخطّ العميل، بأن يكون وحده فاعلاً ومؤثراً وله دور في المنطقة^(٣).

وعليه ومن خلال عدد من المصادر والدّراسات يمكن إجمال أسباب احتلال الولايات المتحدة الأمريكية للعراق بمايلي:

١ - العامل الإقتصادي

ويتلخص بالهيمنة على منابع البترول العربي ضمن المخطط الأمريكي الذي تعتمد أغلب سياساته التّركيز على العامل الإقتصادي كسبب أساس في تحريك عجلة العمل والحوار والعلاقات والروابط والمخططات، فان أمريكا طامعة بكلّ قوّة وشراسة وقسوة للاستيلاء على

(١) علي ابو الخير - القرارات الدولية بحق العراق: عرض وتحليل - انتشارات مكتبة مدبولي - القاهرة - ص٨٧.

(٢) الدكتور امين حطيط - أمريكا وستراتيجيتها من خلال القواعد العسكرية - بحث منشور موقع مركز العراق للدراسات ٢٢/٩/٢٠٠٩م، وانظر مجموعة مؤلفين - الإستراتيجية الأمريكية في العراق - البينة (مركز العراق للدراسات) - ص٨٧.

(٣) الدكتور وليد ابو لبد - التغييرات الدولية وأثرها في إحتلال العراق - عمان - ص٣٣ - ٣٤. انظر عبد الله الهاشمي - التغييرات الدولية وصراع الأقطاب سبب لاحتلال العراق - مكتبة الدار البيضاء - بيروت - ٤٧.

نفت الخليج، وتأمين مصادر وصوله بيسر إليها بعد أن أدركت من خلال مراكز دراساتها حاجتها الماسّة إلى النّفط العربي، والعراقي على نحو خاصّ^(١).

فالولايات المتحدة الأمريكية أرادت ان تسيطر على آبار البترول في الخليج كسيطرتها على نـفـط اوربا الشرقية سيطرة تمكّنها من رسم عالم جديد، وخارطة اقتصادية سياسيّة للعالم خصوصاً بعد أن خرج السّوفيت منكسرين، ومن هنا أتت مبررات ودواعي سياستها في الضربة الإستباقية التي أدّعتها كوسيلة للدخول الى المنطقة.

نعم الولايات المتحدة الأمريكية مع انتاجها البالغ (٨) مليون برميل يوميا تعتبر أكبر مستورد للنّفط، اذ بلغت أعلى مستوى لها هو (١٠) مليون برميل يوميا، تليها الصين التي تنتج (٦) مليون برميل، ثم اليابان والتي تنتج (٤.٥) مليون برميل يوميا^(٢).

ولعلّ المتابع للسياسات الأمريكية منذ ١١ سبتمبر عام ٢٠١١م وحتى السّاعة يلحظ توجّهاً رسمياً يعسكه الإهتمام الأمريكي بالبحث عن الطّاقة، وما الحروب إلّا آليّة لهذه السّياسة، وتذكّر أن الرّئيس بوش الابن قد حدد موعداً عام ٢٠٢٥م بأن يتمّ الخلاص مما أسماه عبودية أمريكا لنّفط الشّرق الأوسط، والخليج العربي، وأن تصرّحه هذا أدلى به في توقيت عجيب، وهو أبان فورة وثورة تفجيرات نيويورك وواشنطن.

وقد اعترف على سبيل المثال مدير بنك الاحتياط الفدرالي الأمريكي السّابق جرينسبان عقب استقالته من منصبه: أنّ النّفط كان هو السّبب الأوّل وراء غزو العراق^(٣). وقد أكّدت المصادر أن

(١) الدكتور سمير صارم . انه النفط . مطبعة طلاس . ط ١ . دمشق . عام ٢٠٠٠م . ص ٥٦.

(٢) نفس المصدر، ص ٦٥، وانظر جوردن جونسون ومجيد الهيتي . لعنة النفط: الاقتصاد السياسي للإستبداد . معهد الدراسات الاستراتيجية . بغداد . بيروت . ٢٠٠٦م، وانظر جيف سيمونز . عراق المستقبل السّياسة الأمريكية في إعادة تشكيل الشرق الأوسط . دار السّاقى . بيروت . ٢٠٠٣م، وانظر امارتزيا بارام . من هم المتعمدون؟ الثوار من العرب السنة . معهد السلام الأمريكي . تقرير خاص رقم (١٢٤) . نيسان/ابريل ٢٠٠٧م واشنطن.

(٣) جريدة الاندبندت البريطانية ١/٩/٢٠٠٧م.

أمريكا تحتاج عام ٢٠٢٠م إلى إستيراد ضعف ما كانت تستورده من النّفط الخام عام ١٩٩٠م. من هنا سابت أمريكا الريح للسيطرة على آبار البترول في الخليج كي لا يخرج العراق عن سيطرة أمريكا، خصوصاً أن طبيعة المعارضة الدينية الخارجة من عباءة الإمام الخميني تشير لدى الولايات بأهمية السيطرة على العراق قبل ان يخرج من خيمتها وسيطرتها خصوصاً بعد ضعف النّظام الصّدّامي في العراق والمنطقة بيد القوى الشيعية.

٢ - العامل الاستراتيجي

ويتمحور التّركيز لدى أغلب الباحثين المهتمين في هذا المجال حول عدد من المتغيّرات وتحوّلات كبرى، يعود إليها الفضل في التّحوّل نحو نظام دولي جديد، وتتمثل تلك المتغيّرات الاستراتيجية بانهيار الإتحاد السوفيتي وتفكّكه، وحرب الخليج الثانية، وقيل في أسباب الإنهيار نقاط عدّة منها: إفلاس الايديولوجية الاشتراكية.

كلّ هذه العوامل أدّت إلى انهيار الإتحاد السوفيتي وتفكّكه، وقد كان هذا المنفذ الكبير للولايات المتحدة الأمريكية في أن تتفرد بحكم العالم، وتفرض سيطرتها النهائية من خلال الرّحف على آبار البترول في العالم العربي^(١).

أما حرب الخليج الثانية فقد كشف النّظام الغربي، والولايات المتحدة الأمريكية قدرتها الكبيرة في إمكانية تحشيد الرّأي العام العالمي لضرب أية نقطة تمرد على نظامها الدولي، بنفس الوقت مكنتها التكنولوجيا العسكرية التي تمتلكها والنّجاح الحاسم لها في حرب الخليج الثانية أن ترسل من خلاله رسالة الى كلّ من حلفائها في أوروبا واليابان وخصومها الصّين وروسيا بان عليهم التّغاضي عن الدّور الأمريكي في الخليج، كما فعلت ذلك من قبل في البلقان، وهذا يتوجب أن يتقدّم الدّور الأمريكي باتجاه حسم السيطرة على الخليج والعالم العربي بعد أن أحرز

(١) محمد حسنين هيكل - العرب على اعتاب القرن الـ (٢١) - المستقبل العربي - العدد ١٩٠ - كانون الاول -

نقطة تواجد، ومبررات تواجد سياسية وعسكرية ودولية^(١).

٣. العامل الايديولوجي

ويتمثل بمنع الصحوة الإسلامية من النمو والتكامل، ومنع الثورة الإسلامية من أن تتوسّع لأفق أوسع وتؤثّر بالعقلية العربية والإسلامية، وقد كتبت جميع المصادر التي يعتمد عليها: أن الولايات المتحدة الأمريكية حددت عدوّها الأوّل هو الإسلام، وعمدت إلى أن تجعل من هذا الأمر استراتيجية وآلية تعتمدها في السّير لما بعد الحرب العالمية الثانية، ويمكن مراجعة ما كتبه (صموئيل هنكتون) في كتابه صدام الحضارات، وهكذا ما كتبه فوكاياما وما كتبه هنري كسنجر في مقالاته المنشورة على موقع الكاشف، كلّ تلك الدّراسات تشير الى أن أمريكا عليها ان تعالج الخطر الإسلامي القادم من إيران، لأن هذه الثورة ستعمل على تغيير العقل العربي والإسلامي ضدّ التحرك الأمريكي في المنطقة، وان صحوة إسلامية ستشهدا المنطقة، فلا بدّ من التحرك لاحتواء هذا الخط، وهذا يستلزم قطع الطّريق على الثورة الإسلامية في إيران من أن تتمدد^(٢).

حماية إسرائيل

ويتمّ ذلك من خلال:

أولاً: جعل المنطقة العربية والإسلامية منزوعة السّلاح، خصوصاً السّلاح النووي، وهكذا فعلت مع ليبيا، وأرادت أن تعمل مع إيران، وبررت غزوها للعراق بنزع السّلاح المتطوّر وهذا ما

(١) جمال فنان - نظام عالمي جديد أم سيطرة استعمارية - المستقبل العربي - عدد ١٨٠ فبراير - شباط ١٩٩٤م - ص٧٦ - ٧٧ التقرير الإستراتيجي العربي ١٩٩٠م - ص٧٣ وانظر كمال ديب - زلزال في أرض الشقاق: العراق ١٩١٥ - ٢٠١٥ - بيروت ٢٠٠٣م.

(٢) علاء عبد الوهاب - الشرق الأوسط الجديد: سيناريو الهيمنة الإسرائيلية - سينا للنشر - القاهرة - ١٩٩٥م - ص٢٩٦ وانظر عايدة العلي - الحرب الأمريكية على أفغانستان والعالم الإسلامي - دار الهادي - بيروت - ٢٠٠٢م ص٣٤٩ وانظر:

اكده بوش الابن في وثيقته التي قدمها الى الكونكرس الأمريكي بتاريخ ٢٢ / ٢ / ٢٠٠٢م والتي تضمنت هذه الأسس.

ثانياً: العمل على تفعيل مشاريع السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين كما يصطلح الإعلام العالمي والذي يعني في واقع الأمر تطبيع العلاقات مع إسرائيل ثم الاعتراف بها ضمن مخططات تخدم إسرائيل.

كل ماتقدّم يفرض على التواجد الأمريكي الذي وجد مبرراته، وأراد أن يحقق أهدافه بأن يرسّخ وجوده في العراق، قانونياً وأمنياً وعسكرياً، وحتى أيديولوجياً وثقافياً ان يغزوا العراق كمحطة أولى لغزو العراق^(١)، من هنا يمكن إجمال التهديدات الأمريكية للعملية السياسية في العراق بما يلي:

أ) وجود الإحتلال بنحو مغاير لوجوده العسكري، اذ اتخذ أسلوباً مؤسسياً، يفعل دوره من خلال الشركات الأمنية والسفارة التي تعدّ من أكبر سفارات أمريكا في العالم بعد سفارتها في فرنسا، كي تتمكن من خلال عدد الموظفين الكبير أن ترسم مصير العراق سياسياً وأمنياً واقتصادياً وربطه أمنياً واقتصادياً بدوائر الولايات المتحدة الأمريكية وجعله تحت نفوذها وهيمنتها في جميع المجالات.

ب) التهديد الأخطر هو من خلال تشريك العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية والعراق من خلال إتفاقية صوفا التي وقّعت عام ٢٠٠٨م، وملحقاتها التي تنصّ على إتفاقية إطار ستراتيحي يعمل على ربط وتوثيق العلاقات بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية أمنياً وعسكرياً وثقافياً وغيره من الملفات العسكرية والتسليحية واللوجستية^(٢).

تلك الإتفاقية لايمكن للعراق بموجبها، أي دفاع أو امتلاك سلاح دفاعي خارج حدوده أو

(١) هذا ما اكده الامام الخامنئي بتاريخ ٢٢/٣/٢٠٠٥م.

(٢) عبد الحسين شعبان - بغداد - واشنطن: مقايضة الاحتلال - الساقى بغداد ٢٠٠٩م - ص٦٥. وانظر مجموعة

مولفين - الاستراتيجية الامريكية في العراق والمنطقة - الساقى - بيروت ٢٠١٠م - ص٢٣.

داخلها، بل الذي يتولى حماية العراق هي القوات الأمريكية، والذي وجده المراقبون عملاً أدى إلى تعثر التسليح للجيش العراقي، والاستخباراتي، ومن المؤكد أن لأمريكا دوراً في جعل الجيش العراقي جيشاً ثانوياً غير فعال يعتمد الكم دون القدرة والعقيدة والكفاءة ومنشغل بمعالجة الإرهاب داخليا دون ان يتطلع الى اي مشاركة استراتيجية خارج حدوده ضد اسرائيل مثلا.

(ج) أمريكا تشكل خطراً على شيعة العراق، لأنها لا تريد ربط الحكومة العراقية الشيعية وشيعة العراق بإيران بأي نوع من الترابط الاقتصادي والعسكري والأمني، وكل ما يؤدي إلى تمتين العلاقات الاستراتيجية بين البلدين، وتحاول أن تستفيد من فرص التمرد السني للضغط على الشيعة بقبول خيارات وأجندات أمريكية تصب في صالح تمتين العلاقات بين الحكومة العراقية وبين الولايات المتحدة الأمريكية، وسوف تمارس أمريكا سياسة الاحتواء المزدوج للشيعة والسنة، بما يصب في صالحها، وبما يزيد من فرص التدخل الأمريكي في العملية السياسية في العراق.

(د) أمريكا لا تريد إسقاط العملية السياسية في العراق، لكنها لا تريد ان يكون شيعة العراق خارج طاعتها وخارج نظامها العالمي والإقليمي، وان لا يكون بيدهم أي خيار لإدارة الموارد النفطية، دون ان ترسم أمريكا طبيعة السياسة النفطية بنفسها بما يليبها حاجة أسواقها العالمية، وحاجتها من النفط فان أمريكا وحدها تحتاج الى ٤٥ مليون برميل يومياً لغاية عام ٢٠١٨م، مما يعني أنها لا يمكن أن تستغني عن ربط علاقاتها بالعراق نفطاً، ولا تسمح للعراق أن يرسم سياسته النفطية بنفسه دون تدخل أمريكي، كي لا ترسم الحكومة سياسة قد تخرج العراق من التعامل مع أمريكا والغرب الى معسكر وأسواق جديدة في روسيا والصين وإيران.

(هـ) أمريكا تشكل تهديداً قاسياً على أمن العراق، لأنها تحوّل دون تسليح العراق بما ينهض به كدولة قادرة على حماية أرضها وبرها ومياهها، ومنذ عام ٢٠٠٣ الى الآن فان الجيش العراقي يعاني أزمة السلاح والعقيدة والقدرة والكفاءة وغياب الجهد الاستخباري والاختراقات الكبيرة، وقد بذلت الحكومة العراقية جهوداً، دون أن تحقق اي إمكانية لتسليح الجيش العراقي، مما جعل مهمته الى الآن مناصرة بضبط الأمن الداخلي أسوة بالشرطة والقوات الاتحادية الأخرى.

(و) أمريكا تحاول أن توجد لها طبقات ليبرالية مؤمنة بها، وتدافع عنها وتنفذ مصالحها، وهي

لأجل هذا توجد لها عناصر مقرّبة لها في مؤسسات الدّولة، وفي الأجهزة الأمنية والمؤسسات الثقافية والفكرية والاجتماعية، وتوجد لها أحزاباً تدافع عن مصالحها، وعن أهميّة الارتباط بالغرب، وحتى الأحزاب الإسلامية الشّيعية تمكّنت أمريكا من احتوائها وجعلها مؤمنة عملاً، ان لم تؤمن نظرياً بأن يكون جهدها منصباً لإقامة الدّولة المدنية التي لاعلاقة لها بالإسلام، وبمشروع ولاية الفقيه.

ز) أمريكا تعمل على إرباك العملية السّياسيّة كثيراً من خلال دعم الأكراد وتوجّهاتهم لا أقل من خلال الشّركات النّفطية التي لها مصالحها الخاصّة والمرتبطة بالرّأس مال الأمريكي الوطني، والتي تريد أن تستثمر النّفط في كردستان أو المناطق المتنازع عليها، وهذا ما حصل مع شركة أكسن موبيل وغيرها التي انحازت كثيراً للأكراد، ولتشريعاتهم النّفطية، ولحقّهم في الاستثمار دون الرجوع الى الحكومة الإتحادية في تقرير مصير النّفط والتّعاملات النّفطية، علماً ان النّفط الذي تريد أن تستولي عليه الشّركات الأجنبيّة من خلال كردستان يشكّل ٣٣٪ من اجمالي النّفط الوطني العراقي^(١) وقيل ٤٠٪.

ح) تريد زجّ العراق بسياستها الإقليمية والخارجة بدفع العراق مثلاً إما أن يكون ساندّاً للموقف الأمريكي العربي ضدّ حكومة سورية أو محايداً، وما الضّغط وتكرار التّصريحات الأمريكية على الحكومة العراقية بأهميّة ان يمنع العراق الطّائرات الإيرانية من أن تنقل (كما يدعون) السّلاح والمؤون الى سورية عبر الاجواء العراقية، إلّا مؤشّر على أن أمريكا تريد جرّ العراق الى سياستها في المنطقة، وهي وإن غصّت الطّرف عن موقف المالكي والشّيعية، ولكنها لأجل ان تدفع بمشروعها الإقليمي الى التّحقيق لا بدّ أن تختار مستقبلاً حكومة أكثر حيادية او ميلاً وانسجاماً مع المشروع الأمريكي الإقليمي.

(١) الدكتور عبد الحسين العنبيكي . اقتصاد العراق النفطي . الساقى . بيروت (مركز العراق للدراسات) . ٢٠١٢م .

ص٧٦ . وانظر مجموعة باحثين: النفط العراقي والسياسة النفطية في العراق والمنطقة في ظل الإحتلال

الأمريكي . الساقى . مركز العراق للدراسات . ٢٠٠٩م . ٢٣ .

ط) ان تشكيل مجلس الحكم في العراق جاء وفق المعايير المكوّناتية الاجتماعية والدينية لكن بنسبة خمسين زائد واحد للمكوّن الشيعي مقابل خمسين ناقص واحد لباقي المكوّنات، بينما يعلم الجميع بمن فيهم الإدارة الأمريكية أنّ نسبة الشيعة في العراق تتجاوز نسبة ٦٥٪ كما ذكرنا سابقاً، وأصبح هناك عرف قانوني بالتعاطي الثلاثي بين المكوّنات الرئيسية في العراق (الشيعة والسنة العرب والکرد)، وكان النسبة الاجتماعية هي ٣٠٪ لكل من المكوّنات الثلاث.

ي) العلاقات الأمريكية مع بعض كبار البعثيين، ومع من يحرّضون على العنف، ويرفضون قيادة الشيعة للعملية السياسية مستمراً، وفي مقدّمهم المتهم الهارب حارث الضاري، وخميس الخنجر وغيرهم، وأكد مصدر مقرب من رئاسة الوزراء في تشرين الثاني من سنة ٢٠٠٩م أنه تمّ تنظيم مؤتمر لاستضافة مسؤولين وقادة بعثيين لدراسة إمكانية إشراكهم في العملية السياسية، والسّماح لهم بالاشتراك في الإنتخابات المقبلة - انتخابات البرلمان لعام ٢٠١٠م - وأنّ هذا المؤتمر تم برعاية أمريكية - سعودية قطرية^١.

بل أنّ الأمر تجاوز ذلك، حيث أكّد تايه عبد الكريم، أنه (أجرى عدّة لقاءات مع الأمريكيين، وأنه التقى بنائب وزير الخارجية البريطاني لمناقشة الوضع السياسي في العراق، والبحث عن عودة البعثيين الى مناصبهم)^٢، علماً أنّ تايه عبد الكريم تمّ تعيينه ناطقاً رسمياً لما يسمّى بـ (المجلس الأعلى للمقاومة العراقية)، وقد قطع للجانب الأمريكي عهداً بتنفيذ أي اتفاق مع الجانب الأمريكي في حال الوصول الى اتفاقات تلبي مطالب المجلس، ومن أهمّ المطالب التي تقدّم بها تايه عبد الكريم بناء الجيش العراقي من جديد، وعودة جميع قياداته السابقة، وتشكيل حكومة تكنوقراط وغير ذلك.

وما يؤكّد استمرار التّواصل مع القيادات البعثية من جانب الإدارة الأمريكية هو ما كشف عنه تايه عبد الكريم من أن (الجانين الأمريكي والبريطاني اتصلا برئيس المؤتمر القومي العربي

(١) جريدة الشرق الأوسط ٢٢ - ٧ - ٢٠٠٧م.

(٢) جريدة نيويورك تايمز ٢٢ - ٧ - ٢٠٠٧م.

المدعو معن بشور في لبنان، وهو بعثي قديم له صلات بالطاغية المجرم صدام حسين، لتجديد الصّلة مع قادة الفصائل المسلّحة في العراق، والتقى في إطار مفاوضاته مع نائب وزير الخارجية البريطاني في إحدى الدّول الأوروبية.

انّ تعيين بعض كبار ضباط البعث في أول أيام سقوط نظام البعث، من أمثال المجرم طاهر جليل حبّوش، والمجرم صالح جاسم من قبل الحاكم المدني بول بريمر لتتويّ شؤون الأمن في الفلوجة، على الرّغم من رفض أغلب أعضاء مجلس الحكم ذلك، يدلّ بلا أدنى شكّ أن هناك تنسيقاً واضحاً بين الجانبين البعثي والأمريكي، لأنّ أمريكا ليس لديها مشكلة سياسية أو أيولوجية مع نظام البعث، بقدر ما أن طبيعة المتغيّرات السياسيّة الجديدة التي تمرّ بها المنطقة تحتم على الإدارة الأمريكية أن تغيّر من ادواتها السياسيّة، ومطايها التي استخدمتها في مرحلة سياسيّة جديدة وحسب تلك المتغيّرات.

ك) انّ من المخططات التي أقدمت عليها الإدارة الأمريكية في تقويض المشروع الشيعي هي إقدامها بشكل مباشر أو غير مباشر على تصفية الرموز الدّينية والسياسيّة المهمّة والمؤثّرة في السّاحة السياسيّة، وذلك من خلال فسخ المجال لتنظيمات القاعدة، وتحديدًا جماعة المجرم (أبو مصعب الزرقاوي) في اغتيال الشهيد عز الدين سليم، والسيد الشهيد آية الله محمد باقر الحكيم، والسيدة عقيلة الهاشمي، فضلا عن تفجير قبة الإمامين العسكريين عليهما السلام لتفجير الاحتقان الطائفي، ولتمرير مشروعهم التّقسمي في العراق والمنطقة، وما زالت مستمرة في تغذية الإرهاب تركيعا لحكومة العراق بما يؤدي الى فرض اجندتها.

وفي الختام انّ الوضع السياسيّ الداخلي والتجاذب بين المكوّنات الأساسية في العراق (سنة وشيعة وكردا) منافذ حقيقية لخلق الضغوط الأمريكية على الحكومات الشيعية لتطويعهم وتركيعهم عاجلا أو آجلا.

ل) ومن الجدير بالذكر إنّ أكبر تحدّ من الإدارة الأمريكية للعراق - فضلا عما تقدّم - هو الضرب على وتر الطائفية، وأيضا اللّعب على وتر الخلافات بين المكوّنات السياسيّة، ومن يدري لعلّها تفعل بالسياسيين الإسلاميين ما فعلته بالإسلاميين في مصر، إذ استدرجتهم الى الميدان

السياسي والحكومي، ومولتهم بـ(٨) مليار دولار أعطيت للإخوان عن طريق خيرت الشاطر^(١). ثم انقلبت عليهم فعلى أي إسلامي في العراق أن يدرك بعين باصرة وببصيرة عالية أن أمريكا تريد إنهاء قدرتهم وقديستهم وشعبيتهم واشغالهم بازمانات داخلية تؤدي إلى خروجهم عن المعادلة السياسية تدريجياً وهذا ما يحصل الآن ويتضح مستقبلاً كلما مرت العملية السياسية بمنعطفات

ثالثاً: الإحتلال والحضور الأهرابي العسكري

بعد انسحاب القوات العسكرية الأمريكية من العراق عام ٢٠٠٩م من المدن العراقية بموجب اتفاقية صوفاً عام ٢٠٠٨م، ثم انسحابها من العراق أثر ضغط المقاومة ووحدة الموقف السياسي العراقي، والدور الساند من قبل الجمهورية الإسلامية كعامل إقليمي مؤثر في هذا الاتجاه، بعد هذا الانسحاب الرسمي تحول الوجود الإحتلالي إلى احتلال مؤسساتي سياسي وهذا لا يعني أن التواجد العسكري في العراق قد انتهى أثراً ووجوداً، وإنما الأمر يختلف في طبيعة التعامل على النحو التالي:

أ) توجد لجنة مشتركة بقيادة وزير الدفاع، وقيادة الأركان، وعدد من الضباط، ومسؤول الأمن الوطني في العراق، مع المسؤولين العسكريين الأمريكيين لتحديد السياسات العامة بين البلدين، هم فسروه أنه يقوم (على اشتراك هذه اللجنة بوضع أسس وخطط لمواجهة التحديات الأمنية التي تواجه العراق من القاعدة والإرهاب)^(٢)، بطبيعة الحال يتبع ذلك تدريب وتبادل خبرات وزيارات مشتركة، هذا على النحو الرسمي المعلن، والذي يجري تداوله في الإعلام، والتي تنص عليه الزيارات الرسمية للمسؤولين الأمريكيين، بما فيهم مسؤولي وزارة الدفاع الأمريكية، ومن المعلوم أن وزارة الداخلية، ووزارة الدفاع، وسائر المؤسسات الأمنية، كلها تحت السيطرة، والرقابة، والإشراف، والتنسيق الأمريكي^(٣) كما أن القائد العام للقوات المسلحة في

(١) جريدة مصر اليوم ١٢ / ٧ / ٢٠١٣م، والواشنطن بوست ١٤ / ٧ / ٢٠١٣م.

(٢) حديث خاص لسعدون الدليمي وزير الدفاع بالوكالة بقناة العراقية الفضائية ١١ - ٨ - ٢٠١٣م.

(٣) مؤسسة هيومن رايتس وتش ٢٢ / ٩ / ٢٠١٢م.

زيارته لأمريكا بتاريخ ٢٠ - ١١ - ٢٠١٣م طالب الجانب الأمريكي بتفعيل اتفاقية الاطار الاستراتيجي في جانبها الامني والدفاعي.

ب) يوجد للعراق صفقات تسليح طيران (اف ١٦) ودبابات ابرامز قيل: إن الصّفقة قُدرت بـ (٥ أو ٤) مليار دولار، وهذا يوجب نوعاً من التّدريب، واخضاع العقيدة العسكرية العراقية، والخبرة، والتّدريب للعقيدة العسكرية الأمريكية، لان المسؤولين الأمريكان جادون في منع الجيش العراقي في رسم سياسة عسكرية مستقلة عن السيطرة الأمريكية، مع أن الخبراء العسكريين في العراق، ومن خلال مقابلات خاصة معهم يستبعدون ان تكون أمريكا جادة في تسليح العراق، تسليحا خارج ارادتها خصوصا وقد مضى على تأسيس الجيش العراقي أكثر من عشر سنوات، والحديث يتكرر عن رغبة أمريكا وسعيها لتسليح الجيش العراقي، مضافا الى أنّ الأوضاع الإقليمية لا تشجّع أمريكا وهي عامل آخر يعرقل تسليح الجيش العراقي، كلّ ذلك كي تتمكّن القوّات الأمريكية العسكرية والأمنية من ملء الفراغ الحاصل في العراق مستقبلا وراهنًا هذا بالإضافة الى أنّ المكوّنات العراقية سنوية وكردية هي الأخرى تحوّل دون أن يتمّ بناء مؤسسات أمنية وطنية، وحينها يكون الحضور الأمني الأمريكي بديلا.

وهذا ما اثبتته الأحداث اللاحقة، فان تصاعد عمليات العنف في الصيف الساخن من عام ٢٠١٣م وتنامي عمليات القاعدة (داعش) وتوحد عناصر الإرهاب في الشّام والعراق تحت قيادة ابو عمر البغدادي الذي رصدت الولايات المتحدة الأمريكية لمن يلدلي بمعلومات عنه خصوصا بعد تنفيذه عمليتي كسر سجن ابو غريب والتاجي وتهريب المئات من عناصر القاعدة، كل تلكم الأحداث جعل الولايات المتحدة الأمريكية تعيد النّظر بسياستها التسليحية في العراق، إلا أنها ليس سياسة مطردة تشمل جميع قطعات الجيش العراقي، بل شملت إقامة مقر للاستخبارات الأمريكية وللطائرات بدون طيار (درون)، وايضا سوف تخصص قواعد عسكرية لها، ويبيع نظام متكامل للدفاع الجوي ومقاتلات ١٦/١٦ بقيمة ٢.٦ مليار دولار^(١) جاء هذا بعد يوم

(١) معهد دراسات الحرب في واشنطن ١٤ - ٨ - ٢٠١٣م، وصحيفة واشنطن تايمز ١٦ - ٨ - ٢٠١٣م.

من اعلان المالكي: ان الحرب مع القاعدة في العراق أصبحت مفتوحة^(١) وتم التّواصل ايضا بدخول المستشارين والخبراء الأمريكيان تحت ذريعة مكافحة الإرهاب وتنامي القاعدة في هذه المرحلة، كل ذلك تزامنا مع العملية الموسعة التي قامت بها القوّات الأمنية والعسكرية (ثأر الشهداء)، واتت هذه التوافقات على خلفية اتفاقية الاطار الاستراتيجي بين العراق وأمريكا (sfa)، واللجان المتفرعة عنها أبرزهما لجتتي التنسيق المشتركة للشؤون السياسيّة والدبلوماسية والأمن والدفاع (jcc) واللجنة العسكرية (jmc)، وهذا مؤشر على ديمومة التواجد الأمريكي العسكري والأمني والسياسي في العراق ولا يستبعد ان لأمریکا هدف خاص بها وهو منع وصول المساعدات الإيرانية إلى سورية جوا عبر الاجواء العراقية.

(ج) نقلت العديد من المصادر أن أمريكا مستمرة بتدريب نخب عراقية في قاعدة تازار الأمريكية في أوربا الشرقية، وفي أمريكا وأوربا وبعض دول الحلف الأطلسي على الخبرات الأمنية والعسكرية في العراق، ونشرت المصادر أنه منذ ٢٠٠٤م لغاية ٢٠١٢م بلغ عدد الدورات والزيارات المتبادلة أكثر من ٣٤٦ زيارة، وأن هذا الأمر مكّن القوّات والاستخبارات الأمريكية من ربط بعض المؤسسات والضباط الكبار ومسؤولي وحدات المعلومات بهم مباشرة^(٢).

(د) يوجد إشراف للأجهزة الأمريكية على جهاز المخابرات العراقية، وعلى سياسات الأمن الوطني من خلاله يتم مراقبة الأمن في العراق، ونشاط الحركات المقاومة، والشخصيات، وسائر النقاط التي تحددها الولايات المتحدة الأمريكية في الجوانب الأمنية والسياسية والمخابراتية، وقد التقينا مع عدد من الشخصيات الإسلامية، سياسيين وعسكريين أجرت معهم دوائر المخابرات الأمريكية عدداً من الاستفسارات عن نشاطاتهم وتاريخهم، وعن علاقاتهم بإيران منهم في بدر، ومنهم في حركة الجهاد والبناء، وغير ذلك، وأيضا هذه الأجهزة تقوم برصد المعلومات وتوفيرها عن المؤسسة

(١) صحيفة الصباح ١٢-٨-٢٠١٣م.

(٢) مقابلات خاصة لمركز العراق للدراسات مع عدد من الضباط والسياسيين نتحفظ على ذكر اسمائهم

٢/٨/٢٠١١م، وتاريخ ٣/٨/٢٠١٣م.

العسكرية العراقية والأمنية، وعن الشخصيات المؤثرة، وللمخابرات الأمريكية عيون في مختلف الأجهزة العراقية، وقد طرح البرلمان العراقي تلك المسألة للنقاش بعد تسرب أخبار عن تجسس وزارة الأمن الوطني على عدد من السياسيين العراقيين، منهم السيد عمار، ومكتب السيد نوري المالكي^(١).

وقد طرح عضو لجنة الأمن والدفاع النيابية حاكم الزاملي ارتباط قادة عسكريين وأمنيين عراقيين ومن جهاز الاستخبارات العراقي بالمخابرات الأمريكية^(٢).

هـ- تمكنت أمريكا من افشال العقود التي يجريها الجيش العراقي، وذهبت التحقيقات الى أن أمريكا ومخابراتها ضالعة في العقود الفاسدة، أو السلاح غير الفاعل الذي تجهز به الجيش العراقي من الدول الثانوية في انتاج السلاح، مثل أوكرانيا وغيرها، ومن مناشيء غير معترف بها علمياً، وأخيراً صفقة السلاح الروسي التي أذهبت هيبة الحكومة العراقية، وهكذا سلاح أجهزة فحص المتفجرات (السونار) التي قدرت بمليار دولار، وتبين أنها من مناشيء فاسدة.

كل ذلك ولد هيمنة استخباراتية وأمنية امريكية عالية على الأمن والأجهزة الأمنية في العراق، يكفي أنها مهيمنة على الأمن في العراق أرضاً وبراً، وفي المياه، تلك الهيمنة تمثلت بما يلي:

أولاً: أن عقيدة الجيش العراقي غير رافضة للتواجد والتعامل مع الأمن الأمريكي، ان لم تؤمن به غاية الايمان، ولا تجد حرجاً في تفعيل العلاقات الأمنية بين البلدين، وظهرت طبقة من الضباط والمسؤولين في كل الأجهزة الأمنية يشار إليها بوضوح أنها تمثل الخطأ الأمريكي، أما يكفي أن الضباط الذين يتدربون في أمريكا على طائرات اف ١٦ من خلال لقاء مصادرنا ببعضهم، أو بعض المقرّبين منهم يرون أنهم تدربوا على الجوانب الفنية، وعلى الجوانب العقيدية، وأنهم يقيمون أمتن العلاقات مع الضباط الأمريكيان، ولهم تسهيلات خاصة، بل بعضهم عرضت عليهم منح الجنسية الأمريكية، وهويات خاصة بهم تقدّم لهم تسهيلات الخبرات من هنا سيتم بناء الجيش والأمن العراقي بما يجعل للأمريكان نفوذاً قوياً في كل مفاصل الحياة الأمنية.

(١) موقع المدى برس وموقع كتابات ١٢/٧/٢٠١٣م.

(٢) موقع أصوات العراق ١٣/٧/٢٠١٣م.

من أين لأمريكا المعلومات التي تزودها أحيانا الى الحكومة العراقية عن حركة سيارة مفخخة في بغداد، لولا قوة الهيمنة الأمريكية في العراق.

ثانياً: أنّ طبيعة المؤسسات الأمنية العراقية سهّلت لأمريكا أن تخترق الأمن والمؤسسات بكاملها، وأن تختار عناصرها المؤثرة، فإنّ الجيش فيه علمانيون بعثيون شيعة وسنة وكرد وبقايا البعث كلّ اولئك هم بطانة وقاعدة للتعامل الأمني الأمريكي مع المؤسسات بنحو غير رسمي، يمكن أمريكا من السيطرة على الأجهزة كاملاً، ولا يوجد في المؤسسات الأمنية من القيادات رجال إسلاميون إلا نادراً وبنحو مهمّش، وتحت الرقابة، ومن الجدير بالذكر ان المؤسسات الأمنية والمسلّحة تناوب على تأسيسها وإدارتها مسؤولون أتوا مع الاحتلال الأمريكي، وحافظوا على علاقاتهم الوطيدة أمثال حازم الشعلان، وعبد القادر، وجواد البولاني وآخرين.

وان المؤكّد أن نسبة البعثيين والكرد والمتصلين بالأمريكان والعلمانيين وبقايا البعث الذين يديرون مؤسسات الأمن والجيش والمخابرات تبلغ نسبتهم على مايزيد عن ٩٣٪، وأن نسبة الذين لهم ارتباط فردي بالمخابرات الأمريكية ومؤسساتها العسكرية ربّما بلغ ٣٠٪.

ثالثاً: أمّا في إقليم كردستان فإنّ المصادر أكّدت عن تشريك العلاقات بين المؤسسات الأمنية الكردية والعسكرية في التدريب وتبادل الخبرات وبناء العقيدة المشتركة، بل أنّ المصادر تحدّثت في عدد من المرّات عن تدريب المؤسسات الكردية تحت إشراف إسرائيلي^(١)، مما شكّل احتمالاً أنّ تكون المنطقة الكردية منطقة هيمنة ونفوذ أمريكي وغربي وإسرائيلي بامتياز ضدّ إيران ولصالح الغرب وأمريكا، ومؤسساتها الأمنية، لجعل كردستان قاعدة انطلاق أمنية للغرب ولأمريكا، ونقطة نفوذ وهيمنة للنفوذ العسكري والأمني الأمريكي.

رابعاً: كلّ ماتقدّم لا يدار فقط من خلال المؤسسات الأمنية الأمريكية، بل للسفارة الأمريكية وقنصلياتها المتوزّعة في الجنوب والشمال دورٌ في توسيع قاعدة الارتباط ومراقبة الوضع الأمني، وإقامة أفضل الصّلات مع المؤسسات الأمنية والعسكرية العراقية، وقد نشرت الواشنطن بوست

(١) صحيفة نيويورك تايمز ٩ - ١٠ - ٢٠٠٩م.

٢٠١٢/٢/٩م تقريراً عن أهمّ نشاطات القنصلية الأمريكية في أربيل، وأكدت أنها على تماس بالجيش والأجهزة الأمنية الكردية والحكومية الإتحادية، وقد تمكّنت القنصليات ومن خلال مكتب الهجرة الأمريكي وفروعه في بغداد حيّ الجهاد، وفي أربيل، من تنظيم رحلات السّفَر لأكثر من أربعة الاف مدني بعناوين مختلفة لغرض تدريبهم امنياً.

ونقلت المصادر الخاصّة أنّ القنصليات الأمريكية في الشّمال العراقي تعمل جاهدة لإقامة أمتن العلاقات مع الضبّاط والمدنيين لغرض تحصيل المعلومات أما شركة (بلاك ووتر) التي عملت بعناوين مختلفة، فهي ترتّب السّفَر والهجرة لحملة الشّهادات العراقية لمنحهم الجنسية الأمريكية، وجنسية بعض الدّول الأوربية ثمّ العودة بهم الى العراق بعد تلقي التّدريبات، وقد دربت شركة بلاك ووتر نقلاً عن موقع الكاشف أكثر من ثلاثة الاف خريجاً بمختلف الشّهادات على مختلف المهامّ الأمنية كما تمكّنت ان تمنح الشّركات الأمنية والاقتصادية والاستشارية الأمريكية حق اللجوء الى تسعة وعشرين الف عراقي بمختلف الشّهادات والمسؤوليات من الكوادر البعثية القديمة ثم يتم نقلهم الى اليمن والاردن ومنهم الى قطر وتركيا^(١)، ويوجد اعتقاد لدى مسؤولين في الأمن الوطني العراقي ان الأمر يراود منه ان يكونوا أذرعاً أمنية للمخابرات العربية والإسرائيلية والاميركية خصوصاً ان منهم بعثيين شيعة.

رابعاً: النفوذ والتأثير الاقتصادي الأمريكي

تمكّنت الولايات المتحدة الأمريكية من خلال إحتلالها العراق ان تربط العراق بمنظومة اقتصادية معها ومع الدّول الواقعة تحت ظلّها، والمرتبطة بها دولياً وإقليمياً كي تكون التّعاملات

(١) الواشنطن بوست ١٨ - ٩ - ٢٠١٠م، وهكذا لقاء مع ضباط امنيين يحتفظ مركز العراق بارشيف تام وكامل لهذه اللقاءات برقم ٣٤٠ لسنة ٢٠٠٩م، وسنة ٢٠١٠م، وسنة ٢٠١٣م، ومع الشباب الذين نضمت لهم الرحلات. وانظر ابراهيم الغالبي - شركة بلاك ووتر وترسيخ الإحتلال الأمريكي المؤسساتي للعراق - البيئة - بيروت ٢٠١٠م، (مركز العراق للدراسات) - ص٨٧.

(٢) جريدة المدى ٢٢ - ١ - ٢٠١٢م.

التجارية بين العراق ومجموعة هذه الدول معادلة لكافة التّعاملات الاقتصادية بين العراق وإيران، وكي لا تنفرد إيران بالتّعاملات والاستثمار الاقتصادي بينها وبين العراق، وكي لا تتحوّل الاسواق العراقية الى أسواق استهلاك وتصريف للمنتجات الإيرانية أو الروسية والصينية وحدها، لذا عملت أمريكا على أن تشرك السوق العربية من مصر وقطر والامارات والاردن وتركيا في التّعامل التجاري مع العراق.

فقد بلغت نسبة التّبادل التجاري بين العراق ومصر بلغت بمعدل سنوي منذ ٢٠٠٩م وما بعد (٤) مليار دولار سنويا ومع الامارات (٣) مليار، ومع تركيا قيل (٢٠) مليار، وقيل أقل، ومع الاردن (٥) مليار شملت تلك الارقام الاستثمار والاعمار وتبادل تجاري لمختلف السلع^(١)، أما مع أمريكا وأوروبا بلغ التّعامل أكثر من (٢٥) مليار^(٢)، علما ان هذه الارقام للسنة الواحدة وبمعدل المتوسط منها وأغلبها في مجال الطّاقة الكهربائية والنفط، والتّطوير النّفطي، وشراء الطّائرات، وغيره، في الوقت الذي تؤشر المصادر أن نسبة التّعامل بين العراق وإيران من (٨) الى (١٠) مليار دولار بأحسن أحوالها^(٣)، لغاية عام ٢٠١٠م، ممّا يعني أن لأمريكا والشّركات المتعددة الجنسية هيمنة كاملة على توجية الاقتصاد العراقي، ويتجلّى هذا بوضوح إذا عرفنا أن الشّركات التي هيمنت على النّفط العراقي سواء بعقود مباشرة مع الحكومة العراقية أو من خلال جولات التّراخيص هي في الغالب شركات غربية وأمريكية وتركية وكندية وبريطانية وفرنسية.

وهذه الهيمنة تؤدّي الى أن تفرض الولايات المتحدة الأمريكية سياستها الاقتصادية على النّفط العراقي والاقتصاد العراقي بالاجمال.

يضاف الى ماقدّمناه أن أمريكا الى الآن لها الأثر في امكانية حلّ الديون العراقية التي تحملها العراق بسبب سياسة النّظام الصّدّامي، ولكنها لم تقدّم حلا بهذا الاتجاه، بل استعملت تلك

(١) تقرير الموازنة التجارية والإقتصادية للعراق الجهاز المركزي للإحصاء لسنة ٢٠١٢م، وتقرير خاص لجريدة الصباح

بتاريخ ٢٨ - ٣ - ٢٠١٢م.

(٢) المصدر السابق.

(٣) المدى برس ١٨ - ٥ - ٢٠١٣م، وموقع قناة العالم الإخباري ٤ - ١٢ - ٢٠١٣م.

الورقة للضغط على الحكومات العراقية المتعاقبة لتركيح العراق، وتطويحه أكثر لارادتها. وبالإجمال نريد ان نقول: ان الولايات المتحدة الأمريكية في سياستها الاقتصادية تتحرك هي ومجموعة الدول الغربية والعربية والإسلامية لتشريك اقتصاديات العراق معها لخلق بيئة اقتصادية يتحرك العراق في اطارها، خصوصا ان العراق في غالب الاحيان لامناص له منها؛ لأن المنافذ النفطية تمر من خلال هذه الدول، هذا مضافا الى تحريك الإقليم الكردي ليصدر النفط عبر منافذ تركية جديدة (ديار بكر) على غرار ما فعلته باوروبا الشرقية حينما غيرت اتجاهات المنافذ النفطية^(١). وقد عمدت أمريكا ومن خلال تأثيرها على رسم السياسة النفطية والاقتصادية في العراق وخضوع العراق في تعاملاته الدولية المالية والتجارية للادارة الأمريكية بنحو ما ان تؤثر سلباً على المحاور التالية:

(أ) أمريكا تتدخل في رسم السياسة النفطية في العراق، وتمنع على العراق ان يقفز بمستوى تصديري يؤهله لاستعادة قوته الاقتصادية، إذ تراوحت معدلات الإنتاج النفطي منذ عام ٢٠٠٣م إلى عام ٢٠١٣م مليونين وخمسةائة برميل يوميا، والى اكثر من هذا بقليل، ولم يصل معدل وسقف الإنتاج الى ٣ مليون برميل، بينما حاجة العراق الاستثنائية هي أعلى من هذا لذا وضع العراق خطة لتطوير اقتصادياته اسماها جولات التراخيص عام ٢٠٠٧م ابتغاء الوصول بالنفط ومستوى تصديره وانتاجه الى ١٠ مليون برميل، إلا ان هذا - بفعل الولايات المتحدة الأمريكية والدول العربية - لم يحصل كي لا يؤثر على السوق النفطية وعلى اسعار النفط السعودي في الاسواق العالمية^(٢). (ب) لم يلحظ اي تطور للقطاع الصناعي في العراق، فان العراق يمتلك اكثر من ٤٩٠ معمل كبير ومنشأة صناعية و٣٧٨ معمل متوسط ومعامل صناعية مختلفة في النسيج والمواد الغذائية والانشائية والجلود وغير ذلك، ولكن هذه القطاعات الصناعية أهملت في زمن النظام البائد وتعاني من التآكل وعدم التطوير لا لكوادرها الصناعية ولا للآلات الصناعية وتعاني الاهمال،

(١) موق الجزيرة نت ٦ - ١١ - ٢٠١٢م.

(٢) الدكتور يحيى العليوي - دراسات في الإقتصاد العراقي - البيئة - بيروت (مركز العراق للدراسات) ص ٨٨ - ٩٢.

وبالتالي أدى هذا الى إهمال قطاع الصناعات في العراق وتحول العراق الى بلد معطلّ صناعياً خصوصاً ان أدنى مراجعة للموازنات الإتحادية منذ عام ٢٠٠٥م لغاية عام ٢٠١٢م نجد ان المرصود لوزارة الصناعة العراقية لا يعادل ٢٪ من الموازنة، وهذه النسبة لم تصرف للتطوير والتحديث ورفع قدرة وكفاءة المصانع العراقية، وانما لرواتب العاملين في هذا القطاع، وهذه هي سياسة امريكية لجعل الشعب العراقي والعراق سوق لاستهلاك البضائع الغربية والعالمية، وتعطيل قدرته على النمو الاقتصادي هذا فضلا عن الاهمال الكبير للقطاع الخاص.

وقد بقي تأثير السياسة الاقتصادية الأمريكية الاحتلالية على العراق الى ما بعد خروج المحتل؛ لانها وبفعل دول الجوار العربي تعمل ضمن استراتيجية واحدة وهي منع النهوض الاقتصادي في العراق وشل حركته التنموية والتطويرية كي لا يكون له دورا سياسيا واقتصاديا وتجاريا مؤثرا في العراق، وحتى لا يسمح له بان يتحرر في اتخاذه للقرار وللسياسة الاقتصادية التي يراها نافعة لمصالحه الوطنية.

خاتمة: أوريكا ونتائج خروج العراق من الفصل السابع

دخل العراق تحت البند السابع عام ١٩٩٠م حسب القرار رقم ٦٧٨، ودخول العراق تحت طائلة الفصل السابع جعلته منزوع السيادة، وممنوع عليه العديد من الممارسات الا من خلال الرجوع الى مجلس الأمن، وقد اتخذ مجلس الأمن أكثر من (٧٠) قرار، كلّها صدرت بالإستناد الى القرار أعلاه، وبعد أن تمّ احتلال العراق في عام ٢٠٠٣م من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وقع العراق تحت هيمنة أمريكا من جهة، ومن جهة أخرى تحت هيمنة مجلس الأمن حسب القرار أعلاه، وهذا التنازع الدولي على فرض الهيمنة على العراق، جعل مجلس الأمن يصدر قراراً برقم ١٣٨٤ و١٥٥٠، وقرار ١٥٤٦^(١)، والاخيران ينصّان على إخراج قوّات الإحتلال

(١) باسل يوسف بجك . العراق وتطبيقات الأمم المتحدة للقانون الدولي (١٩٩٠ - ٢٠٠٥م): دراسة توثيقية تحليلية (مركز

دراسات الوحدة العربية) بيروت . ٢٠٠٦م . ص ٢٩٩.

العسكرية الأمريكية من العراق، ونقل السيادة الى العراقيين، من هنا كي تبرر أمريكا بقاءها في العراق بأي نوع من البقاء والإحتلال، ولتحويل إحتلالها من إحتلال عسكري الى إحتلال مؤسسي، عمدت الى توقيع اتفاقية مع العراق يحقّ لأمريكا بموجبها تشريك العلاقات مع العراق تحت عنوان (اتفاقية الاطار الاستراتيجي)، أو إتفاقية صوفا عام ٢٠٠٨م^(١)، ولكن كانت الذريعة هي أن يتم توقيع الاتفاقية مقابل إخراج العراق من البند السابع، الا أن الاتفاقية وقّعت والعلاقات تمّ ربطها بين البلدين في كلّ المجالات دون أن تبذل أمريكا أي جهد للايفاء بوعودها، والأنكى من ذلك أنها ربطت خروج العراق من البند السابع بمدى استجابة العراق للمطالب الكويتية، بعد أن وقّعت الاتفاقية المذكورة تحت ذريعة اخراج العراق من البند السابع، وهنا برزت ثمة اشكالات وهي:

١- برزت مشكلة الكويت قوياً في إعاقة إخراج العراق من البند السابع مالم يلتزم العراق للكويت بإيفاء الديون كاملة مع حزمة من المطالب الكويتية بما فيها ترسيم الحدود، والذي حصل هو أن إخراج العراق تمّ بعد مزيد من التنازلات من قبل الحكومة العراقية في الأراضي والمياه والأموال.

ومن الغريب أن الولايات المتحدة الأمريكية ربطت إخراج العراق من البند السابع وتحرير أمواله من السيطرة الدولية مقابل تسوية العراق لخلافاته مع الكويت لإركاغ العراق للضغط الكويتي، وحمل العراق في هذا الوقت الحرج والضعيف على تقديم مزيدٍ من التنازلات بخصوص ميناء مبارك، وقسم كبير من الأراضي العراقية ودفع أموال طائلة للكويت^(٢).

٢- هيمنة أمريكا على الصندوق الذي أسسته قوى ودول مجلس الأمن للسيطرة على أموال العراق خلال وقوعه تحت البند السابع، وهكذا هيمنة صندوق النقد الدولي، وكلاهما يمكن ان

(١) د. علي ابو الخير - العراق في مواجهة الاحتلال الامريكي: دراسة في قانون البند السابع واتفاقية صوفا - البينة -

بيروت - ٢٠٠٩م - ص ٥٤.

(٢) مركز صقر للدراسات الاستراتيجية www.sakir.com ١٢. ٩. ٢٠١٢م.

يتحكّموا بطبيعة الاقتصاد العراقي، ورسم سياسته الداخلية والخارجية، ووقوع البنك المركزي العراقي تحت اشرافهما.

٣- حال اخراج العراق من البند السابع سوف تبرز اشكاليات كبرى، تضر بالأموال العراقية المودعة في أمريكا، لأنها سترفع حمايتها عن أموال العراق، مما يعني تحرك الدعاوى الكيدية لآلاف الشركات المتضررة من حرب الخليج الثانية، وهذا سوف يضرر قطاعات واسعة في العراق، ويغرق العراق بإشكالات التعويضات غير المتوقعة، وتعطيل العديد من مؤسساته حسب قرارات المحاكم المحلية والدولية، كما فعلت الكويت التي أقامت دعوى في محاكم بريطانيا ضد الخطوط الجوية العراقية^(١)، ولكن العراق بالفعل قد خرج من البند السابع وبقي تحت طائلة البند السادس ريثما يتم استجابة العراق للمطالب الكويتية ولحماية الأموال العراقية من قبل الحكومة الأمريكية مما يعني ان هذا البند السابع ضرر بالسياسة المالية للعراق وخلق الاشكالات العديدة التي تبرز مستقبلا في السياسة الاقتصادية للعراق.

في ظلّ المختصر الذي قدّمناه سيبقى العراق رهينا للتحكّم الأمريكي والغربي بواقعه السياسي والاقتصادي ويشكّل بذلك نفوذاً كبيراً، وهيمنة لأمريكا وحلفائها على الاقتصاد العراقي، ورسم سياسته الاقتصادية الخارجية.

ومن المؤكّد أن إخراج العراق من البند السابع الى البند السادس والذي تم عام ٢٠١٣ م لايعني نهاية المطاف لانهاء العقوبات الدولية، والضّغط الإقليمي والكويتي، ومواجهة العراق للدعاوى الكيدية، بل مازال أمام العراق شوط طويل، وتحديات كبيرة، وربّما تنازلات أكثر مقابل إخرجه من البند السادس الذي يعني هو في جوهره نفس البند السابع، والفارق في آليات العلاج، لأن السادس فقط لايجيز استخدام القوّة العسكرية في علاج المواقف الدولية.

نعم توجد نظرة متفائلة في موضوعه اخراج العراق من البند السابع، فقد صوّت الأعضاء الـ

(١) الدكتور ماجد العطية - البند السابع من منظور قانوني دولي: تداعياته وآثاره - البينة - بيروت - (مركز العراق

١٥ في مجلس الأمن بالإجماع في ٢٧ حزيران ٢٠١٣ على قرار رقم ٢١٠٧ لسنة ٢٠١٣ م بوفاء العراق بجميع إلتزاماته، وبخروجه من الفصل السابع، وتبقى قضية المفقودين الكويتيين والأرشييف والممتلكات المفقودة التي سيتم التعامل معها وفق الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة، الذي يدعو الدّول إلى حلّ التّزاعات بين الدّول سلمياً. أما تعويضات العراق للكويت البالغة ٥٢ مليار دولار، فقد دفع منها العراق ٤١ مليار، ولم يبق منها سوى ١١ مليار دولار، ومن المتوقّع أن يدفعها قبل عام ٢٠١٥ م؛ لأن الدّليّ يعنيه هذا الخروج من البند السابع هو التّحرر من طائلة أحكام الفصل السابع مجموعة من المكاسب للعراق، ومن بينها نذكر بإختصار:

١- سيردّ مجلس الامن الأموال العراقية المجمّدة في البنوك الخارجية، التي تقدّر بـ ٥٠ مليار دولار تقريباً، وكذلك الموجودة في صندوق تنمية العراق إلى الدّولة العراقية، وسيعطي العراق حرية التصرف بها، وينهي الضرائب الهائلة التي دفعها الشعب العراقي من موارده جزّاء سياسات النّظام البائد.

٢- سيجعل العراق قادراً على إدارة أمواله بدون وصاية دولية، كما سيجعل له إعادة تبوء مكانته على السّاحة الدّولية، كعضو فاعل ومؤثّر فيها.

٣- سيتمكّن العراق من تجهيز نفسه بكلّ احتياجاته، في مجال التجهيزات الصّحية أو التكنولوجية في كافّة المجالات الصّناعية والعسكرية، وبإمكانه شراء الأسلحة الدّفاعية (الخفيفة والمتوسّطة والثقيلة) التي كان محروماً من إبتاعها.

٤- سيؤثّر بنحو كبير على قطاع المال والمصارف تأثيراً إيجابياً، يمكنه من ممارسة نشاطاته في السوق المالية العالمية، وسيتيح للعراق فرصة تطوير أنظّمته المصرفية في القطاعين العام والخاصّ وتحديث أنظمتها الإلكترونيّة، فقد عانى العراق من تخلف مالي ومصرفي دام أكثر من ٢٢ عاماً، وقد آن الأوان لكي يعوّض ما فاتته.

٥- سيزيد من فرص إستثمار الشّركات الكبرى في العراق.

٦- وأخيراً فإن خروج العراق من الفصل السابع سيعزز سيادته، ويرسخ دوره العربي والإقليمي والدّولي.

تلك هي المكاسب التي سيجنيها العراق جراء نجاحه في التحرر من طائلة أحكام الفصل السابع.. تبقى قضية الأموال العراقية المجمدة فهي ان لم تُحسم فقد يلاحقها شبح الدائنين الوهميين بكل ما يمتلكونه من حيل قانونية، كما فعلوا سابقاً عندما كسبوا بطرق «قانونية ملتوية» قرابة ٣٥٠٠ قضية ضد العراق^(١)، كلفته أكثر من ٧ مليار دولار.. وكما يذكر الخبراء العراقيون في هذا الشأن فإن حماية الأموال العراقية لن تتم دون نقل هذه الأموال إلى المصارف العراقية لكي ينظر في أية دعاوى وهمية إستناداً الى القانون العراقي. فأى الروايتين اصحّ، هذا ما تؤكّده الأحداث الآتية، الا إن الفصل السادس سيكون سيفاً آخر من الضغوط الدولية والدبلوماسية لفرض أجدات جديدة على العراق، وأن الباب مازال مفتوحاً للتلاعب بسيادة العراق^(٢).

سادساً: مخاطر الدعم العربي لتقويض سلطة الشيعة في العراق

الدعم الإقليمي لبعض القوى السياسية والاجتماعية في العراق واحدة من العوامل المؤثرة على سلطة (الشيعة) في العراق، وأن الاستعداد النفسي لدى بعض أطراف المكوّن السني في بعض المناطق الغربية سيكون من العوامل المساعدة للتدخل الإقليمي في العراق. إن القلق الذي يراود النظام الحاكم في السعودية من نجاح شيعة العراق في انجاز دولة مستقرّة يمثلون الأغلبية فيها هذا القلق السعودي سوف لن يجعل نظام (آل سعود وآل خليفة وكلّ الدول الرجعية والملكية) يقف عند حدّ معيّن في معارضة هذا النظام السياسي، بل لن يقف عند حدّ في دعم الجماعات الإرهابية التي تقتل العراقيين بصورة عامّة، وأتباع أهل البيت بصورة خاصّة، من خلال المال، وفتاوى التكفير.

إن القلق السعودي وباقي الدول بما فيها تركيا، لم يكن مقتصرّاً على وجود دولة تمثّل الأغلبية الشيعية في العراق، وما تمثّله من تهديد للمدرسة الوهابية فحسب، بل الخشية من تحرك شيعة

(١) جريدة المشرق ١٧ - ١٠ - ٢٠١٣م.

(٢) الدكتور عصام العطية - مقابلة خاصة لمركز العراق للدراسات ١٢/٧/٢٠١٣م.

المنطقة الشّرقية من أتباع أهل البيت للمطالبة باستحقاقاتهم السّياسيّة، والاجتماعيّة، والدينيّة، الّتي صادرتها أنظمة (آل سعود) منذ عقود طويلة، ولم يتعاملوا معهم كمواطنين من الدّرجة العاشرة.

إنّ هذه المخاوف لم تكن ناتجة من احتمالات أو ظنون سعودية، بل أنّ هناك حقائق أخذت تطفو على السّطح، وذلك من خلال قيام وفد مكوّن من ثمانية عشر شخصيّة دينية من كبار علماء الشّيعيّة، في المنطقة الشّرقية، بتقديم مذكرة موقّعة من أكثر من ٤٠٠ عالم ديني، أو شخصيّة سياسيّة أو وجهاء الشّيعيّة هناك، قدّموها الى الملك عبد الله بن عبد العزيز، وكان في حينها وليّاً للعهد بصفتهم شركاء في الوطن، طالّبوه فيها بمجموعة من الاستحقاقات أهمّها^(١):

١ - حقّهم في تقليد مناصب عليا في مجلس الوزراء والسلك الدبلوماسي أسوة بسائر السّعوديين.

٢- السماح لهم بالانخراط في الأجهزة الأمنيّة.

٣- رفع نسبة مشاركتهم في مجلس الشورى.

٤ - التوقف عن تكفيرهم من قبل علماء الوهابية ووصف مذهب أهل البيت بالكفر والضلال.

٥ - السماح لهم بإدخال الكتب والمطبوعات الشّيعيّة الى البلاد كجزء من حرية الفكر.

إنّ تقديم هذه المطالب جاء متزامنا مع سقوط نظام البعث في ٩/٤/٢٠٠٣م وتحرك الشّارع الشّيعي العراقي لبدء مرحلة سياسيّة جديدة تناسب وحجم استحقاقاته الاجتماعيّة والسّياسيّة. إنّ نجاح شعبة العراق في تأسيس دولة عراقية جديدة على أسس ديمقراطية، ومن خلال دستور يكتبه شعبة العراق بمشاركة بقية المكوّنات يحفظ للمرجعية الدينيّة الشّيعيّة هيبتها ومكانتها، ويحافظ ويراعي شعائر أتباع أهل البيت وفي مقدّماتها الشّعائر الحسينية، ويكون شعبة العراق هم أصحاب الحلّ والعقد في هذه الدّولة يمثّل خطراً يهدد الوجود الوهابي العقائدي

(١) قدمت هذه المطالب في ١٨/٤/٢٠٠٣م نقلت عن جريدة الشرق الأوسط ٢٠/٤/٢٠٠٣م.

والفكري في المنطقة برمتها، ولهذا وجدنا المهجوم المسعور من قبل علماء الوهابية ضدّ مراجع الدّين في النّجف الأشرف، للتّوهين من مكانتهم الدّينية بعد أن وجدوا أنّ المرجعية الدّينية في النّجف الأشرف وصلت امتداداتها خارج الحدود (الجيوسياسيّة) للعراق لتصل الى أكثر من بلد، وهذا ماجعل العريفي والكلباني يستشيطون غضبا لذلك.

فقد تهجم العريفي^(١) على المرجع الامام السيستاني في معارك الحوثيين مع النّظام اليمني، لأنّ الحوثيين طلبوا ان يكون المرجع الأعلى السيستاني هو الوسيط لحلّ النزاع، ولم يطلبوا من علماء الوهابية ذلك، حيث يقول: إنهم خلال معاركهم مع الحكومة اليمنية أصروا على أن يكون السيستاني هو الوسيط لحلّ النزاع، ولم يطلبوا من علماء كبار وسطاء، بل شيخ زنديق فاجر في طرف من اطراف العراق^(٢).

ان هذا القلق السّعودي من الدّور الشّيعي في العراق لم يقتصر على شخصية دينية هنا، أو سياسيّة هناك، بل انه تحوّل الى مشروع يقصّ مضاجع السياسيين والمؤسسة الدّينية السّعودية على حدّ سواء، وهذا ما انعكس بشكل سلبي على شيعة السّعودية قبل أن ينعكس على شيعة العراق، فأحد كبار علماء الوهابية (الكلباني)^(٣) يقول: إنّ الشّيعيّة - شيعة السّعودية - لا يحقّ لهم أن يكونوا ممثّلين في هيئة كبار العلماء، أما الشّيعيّة بصورة عامّة فيقول عنهم (تكفير عامّة الشّيعيّة مسألة يمكن ان يكون فيها نظر، ولكن اما بخصوص علمائهم فارى أنّهم كفار بدون تمييز)^(٤).

وهكذا الحال في الجوانب السياسيّة كان الموقف الرسمي السّعودي لا يقلّ عداوا عن الموقف الطّائفي، حتى أنّ السّفير الأمريكي السّابق في كوستريكا (كورتين وينذر) يؤكّد أثناء جلسة الاستماع أمام لجنة العدل التابعة لمجلس الشيوخ بتاريخ ٢٦/٦/٢٠٠٣ م (ان السّعودية انفتحت

(١) العريفي هو إمام وخطيب مسجد البواردي في الرياض.

(٢) راجع موقع العريفي في احد خطب الجمعة بعنوان (قصة الحوثيين).

(٣) وهو رجل دين متنفذ في المملكة السّعودية فضلا عن كونه إمام وخطيب الحرم المكي المطهر.

(٤) هذا الحديث جرى في مقابلة له مع اذاعة الـ(BBC) البريطانية في شهر آيار من عام ٢٠٠٩ م.

٨٧ مليار دولار خلال العقدين الماضيين لنشر الفكر الوهابي في العالم^(١) وأجرى مقارنة بين ما انفقته السعودية، وبين ما أنفقه الحزب الشيوعي السوفيتي لنشر أيديولوجيته في العالم ما بين سنة ١٩٢١م إلى ١٩٩١م حيث انفق السوفيت ما يقارب ٧ مليار دولار.

إنّ الدعم المالي للنظام السعودي الحاكم لنشر أيديولوجيته في العالم والمنطقة ومحاربه للتشيع في العراق والعالم لم يقف عند حدّ المال، بل تجاوز ذلك ليصل الى الدعم الإعلامي، وبخاصّة في اعوام ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ من خلال استغلال ازدياد أسعار النفط، حيث تمتلك السعودية إمبراطورية إعلامية كبيرة، إذ أن هناك أكثر من ٨٠ قناة فضائية سعودية مخصصة لدعم أعمال العنف، ودعم جهات سياسية معيّنة في المنطقة والعالم، ولذلك يجب أن لانستغرب من حجم الدعم السعودي للجماعات الإرهابية الوهابية من داخل السعودية ضدّ العراق، والذي فاق كلّ الدول الأخرى الداعمة للإرهاب، لذا يؤكّد ستيفن شوارتز^(٢): (أن غالبية المقاتلين والانتحاريين اتوا الى العراق من السعودية مقابل ١٥٪ من سورية و ١٠٪ من شال أفريقيا) وأكد ان نسبة من دخل الى العراق من الإرهابيين بين اعوام ٢٠٠٣ - ٢٠٠٥م كانت ٥٥٪ من السعودية.

هذا الدعم السعودي المالي والإعلامي والبشري وفتاوى التكفير كانت متزامنة تماما مع الدعم (السياسي - الطائفي) من قبل نظام آل سعود فقد أكد نواف العبيد وهو مستشار الأمن السعودي على: أن السعودية ستدعم السنة بالعراق في حال نشوب صراع طائفي^(٣)، بل أنّ الملك السعودي نفسه قد حذر نائب الرئيس الأمريكي ديك تشيني من أن النظام السعودي سيدعم سنة العراق في حال انسحاب القوّات الأمريكية، ورغم وعودنا بعدم مساعدة المسلحين السنة الا اننا لن نلتزم بها في حال انسحاب القوّات الأمريكية من العراق^(٤).

(١) دراسة نشرت في صحيفة (mildest monitor) في عددها الصادر في حزيران من عام ٢٠٠٧م.

(٢) وهو صاحب كتاب (وجه الإسلام: الأصولية السعودية ودورها في الإرهاب) في حوار له مع تلفزيون (فوكس نيوز).

(٣) في مقال نشر في صحيفة الواشنطن بوست بتاريخ ٢٩ نوفمبر من عام ٢٠٠٧م.

(٤) خلال لقاء جمعتهما في الرياض بتاريخ ٢٦ تشرين الثاني من عام ٢٠٠٦م.

يمكن أن نستنتج مما قاله الملك السعودي أكثر من حقيقة منها أن النظام السعودي كان مصراً على بقاء قوات الاحتلال في العراق، ليس فقط من أجل سحب الشرعية من العملية السياسية تحت ذريعة وجود قوات احتلال كما كنا نسمع ذلك أبان وجود تلك القوات فحسب، بل أن وجود هذه القوات سيكون عامل ضغط على القوى السياسية الشيعية، وعلى الأغلبية الجماهيرية للشيعة في العراق، وهذا واضح من خلال تهديده لديك تشيني بأنه سيدعم المسلحين السنة في العراق في حال انسحاب قوات الاحتلال^(١)، يعني يحاول الملك أن يوجد توازن بين المكونات من نوع عسكري، بديلاً عن التوازن الذي عملته أمريكا بوجود قواتها في العراق، وأنه اعترف ضمني من الملك أن هناك جماعات مسلحة من سنة العراق مدعومة بوضوح من قبل السعودية وغيرها، (غير الجماعات المسلحة المنحدرة من أصول غير عراقية)، ومدعومة بالمال السعودي والخليجي، كل ذلك يجري بعلم من الإدارة الأمريكية.

ان المعارض السعودي (علي آل حمد) يؤكد أن الإدارة الأمريكية تعلم بالدور السعودي السياسي في العراق، اذ يقول ((حين أصدرنا في نيسان من عام ٢٠٠٥م تقريراً عن تورط (صالح اللحيدان)^(٢) في دعم وتمويل الإرهاب في العراق، تسلّم البيت الأبيض التقرير قبل اصداره، وكان لدى إدارة بوش كامل المعلومات عن تورط السعودية بالإرهاب في العراق).

إن قضية اعتقال حماية وزير المالية رافع العيساوي أظهرت الكثير من المخاوف والمستور تحت قلوب الرجال، فخروج التظاهرات من بعض أهالي الأنبار والمناطق الأخرى والتي تحمل أعلام المعارضة السورية أو ما يسمى بـ(الجيش السوري الحر)، وكذلك رفعها لعلم البعث الصدامي ينم عن وجود الأرضية الخصبة لإعادة الاحتقان الطائفي اذا ما اخذنا بنظر الاعتبار أن أغلب دول المنطقة داعمة وبقوة لمثل هذا الشعور الطائفي الذي يحمله بعض أبناء السنة، أما بسبب شعورهم أنهم فاقدون للسلطة التي توارثوها لعقود من الزمن، أو لشعورهم بأن الحاكم يتتمي

(١) الواشنطن بوست ٢٢ . ٧ . ٢٠٠٨م.

(٢) هو صالح بن محمد اللحيدان، رئيس مجلس القضاء الأعلى سابقاً وعضو هيئة كبار العلماء في السعودية.

الى مكّون آخر، أو أن بعضهم لازال يحنّ لسلطة البعث الحاكم آنذاك.

كما وأن مشاركة بعض أعضاء مجلس النواب ممّن يشهد له بطائفية واضحة، وكذلك المؤتمر الذي عقده قيادات القائمة السّنية لتعلن موقفها المويد للاعتصامات بتاريخ ٢٢/١١/٢٠١٢م، كلّ ذلك يشير الى وجود مؤشّراتٍ على قابلية المنحى الطائفي في العودة من جديد الى الواجهة السياسيّة والاجتماعية في العراق، وتقويض المشروع (الشيعي)، إذا ما أخذنا بنظر الاعتبار أنّ الحضور التركي كبير هذه المرة، ومن خلال المواقف الرسمية للحكومة الأوردوغانية والتي ما انفكت تتهم الحكومة العراقية بأنّها حكومة طائفية، وآخرها التّصريح الذي رافق عملية اعتقال حماية رافع العيساوي، حيث لم يكتف أوردوغان بوصف الحكومة بالطائفية، بل وصفها بأنّها حكومة تمثّل الأقلّيّة (في إشارة الى الشيعة)^١.

كلّ ذلك يشير بلا أدنى شكّ أن المشروع الشيعي في العراق لازال محاطاً بمجموعة مخاطر تهدده، وبخاصّة مع وجود تفكك شيعي واضح، سواء في المواقف السياسيّة، أو في الرّؤية السياسيّة في ادارة الدّولة، وأن وجود أزمة ما ربّما يراه بعض الأطراف الشيعية مفيداً له، لأنّها تعني له خسارة شريك شيعي من المنافسة على الحكومة، خلافاً للمواقف السّنية المتناسكة حتى مع القضايا التي يراه البعض بأنّها دستورية وقانونية.

سابعاً: تفتيت الوحدة الشيعية

إنّ المشروع الإقليمي في العراق سوف لا يكتفي بتمزيق وحدة العراق الاجتماعية، بل سيحاول تمزيق وحدة الشيعة السياسيّة، وذلك من خلال حالة من العلاقة المتباينة بين الأطراف الشيعية، وذلك عن طريق إقامة علاقات طيبة مع بعض الأطراف الشيعية، ومحاربة البعض الآخر وجر بعض الاطراف اليها وتحييد الاخرى.

إنّ التّباين في العلاقات ما بين دول المنطقة والأطراف الشيعية سيولّد حالة من الإرباك في

التعاطي مع تلك الدول، وهذا واضح في المشهد السياسي العراقي، ففي الوقت الذي ترفض السعودية استقبال أو إعادة العلاقات مع العراق بسبب هوية الحكومة العراقية، والتي تمثلها الأغلبية الشيعية نجد أن ملك السعودية يقدم دعوة لبعض القيادات الشيعية لزيارة المملكة، ونفس التجربة كررها ملك البحرين مع نفس القيادات، بل إن رئيس الوزراء التركي أوردوغان الذي يصف الحكومة العراقية بأنها طائفية (شيعية) يتعامل مع بعض القيادات الشيعية بحالة من الانسجام.

ونحن لانلوم أحداً، ولا نمتدح أحداً ولسنا بموقع الحكم، بل بموقع الوصف وطرح الأمر للنقاش، وخلاصة القول هنا هل من مصلحة العملية السياسية والشيعية في العراق هذا التباين في العلاقات بين هذه القوى مع المحيط العربي أم أنه حالة سلبية؟

هناك من يرى من المراقبين أن هذه الازدواجية في التعاطي ستولد حالة من الحساسية السياسية بين الأطراف الشيعية، ليس فقط في بناء تحالفاتها فحسب، بل حتى في بناء مواقف متذبذبة مع تلك الدول، مما يوكد حالة من التناقض في المواقف، هذا التناقض سيستج فكاً للشراكة السياسية، لأن الأولويات ستكون ليس أولويات شيعية بقدر ما تكون أولويات حزبية، وهذه الحالة تمثل آفة الوحدة الشيعية، وقد وجدنا ذلك جلياً من خلال المواقف المتباينة أزاء العديد من القضايا المحلية والإقليمية، ففي الوقت الذي تقف بعض الأطراف الشيعية مع الشعب البحريني في جهاده ضد نظام آل خليفة، نجد بعض الأطراف الشيعية تقوم بدور الوسيط المعتدل من الأزمة، وهذا التباين في المواقف أزاء أزمة البحرين مثلاً ناتج عن طبيعة التفاوت في العلاقة بين الأحزاب الشيعية والنظام الحاكم في البحرين، وهكذا الحال في العلاقات المحلية إذ أنها تمثل امتداداً لطبيعة العلاقة في (بعضها) بين الأحزاب الشيعية والأنظمة العربية، فالعلاقة المتشنجة بين بعض الأحزاب الشيعية والأنظمة العربية غالباً ما تكون متشنجة أيضاً بين الأحزاب السنية وبين هذه الأحزاب الشيعية، وكأن الحالة مرسومة ضمن سياسة مسبقة.

لذلك كله نجد أن العلاقة بين بعض الأحزاب الشيعية متوترة ومتباينة أكثر من التباين بينها

وبين الأحزاب السنية او الكردية، بل أن الرؤية المشتركة بين الأحزاب السنية، وبعض الأحزاب الشيعية أكثر انسجاماً مع الأحزاب الشيعية بعضها مع بعض، بينما لم نجد أن الأحزاب السنية أو الكردية بينها هذا التباين في المواقف، ولو في الظاهر على الأقل.

إن سبب هذا التباين في المواقف الشيعية يعود الى طبيعة التدخّل الإقليمي في تفكيك وحدة التحالف الشيعي، فضلاً عن عدم وجود مشروع شيعي متكامل يمثل خيمة لسياسي شيعي العراق، خلافاً لما تمتلكه المكونات الأخرى السنية والكردية من مشاريع واضحة المعالم.

إن محاولة دول المنطقة بتفكيك وحدة التشيع ليس فقط في الجوانب السياسية، بل حتى في الثوابت الدينية، من خلال تحفيزهم على المرونة الدينية الى الحد الذي تخلّت أغلب القوى الشيعية عن العديد من الثوابت التي كانت تعدّ مقدّسة الى حدّ بعيد، وقد أسلفنا بذلك كثيراً، ان تشجيع الأحزاب الشيعية للتخلي عن مشروعها الإسلامي جاء من قبل العديد من الكُتّاب والمراقبين العلمانيين، من خلال كتابة مقالات وأعمدة في الصّحف تشجع القيادات (السياسية - الدينية) على ضرورة الانفتاح المفرط في التعاطي مع العلمانية، وقد وجدنا استجابة أو تناغماً مع هذا التشجيع^(١). وكأنها تلقنهم ما ينبغي عليهم فعله.

ولهذا وجدنا أن تلك القوى الشيعية لم تكتف بالانفتاح على البعثيين وتصنفهم الى ملطخة وغير ملطخة بل تجاوزت ذلك لتنتفع على النساء السّفور وغيرها، بان يكنّ ضمن تشكيلاتهم الشيعية. خلاصة القول في هذا الاتجاه ان الاستراتيجية العربية الطائفية بنحو من الانحاء ورويدا رويدا سوف تعمل على التدخل في الشأن العراقي من خلال تفكيك الموقف السياسي بين القوى الشيعية وتفت في عضدها لمنع الوحدة والانسجام والاتفاق على الثوابت وليس كلامنا مجرد توقعات وتحليلات بل الذي يدقق في الواقع السياسي الشيعي يجد الواقع ماثلاً نوعاً ما.

(١) كُتبت مجموعة من المقالات والحوارات التلفزيونية في صحيفة المدى وقناة الحرة - عراق لعدد من الناشطين اللبيراليين.

ثامنا: الغزو الثقافي واثره على شيعة العراق

إن المشروع الأمريكي لمنطقة الشرق الأوسط يحمل أبعاداً متكاملة (سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية)، وأغلب الظن أن البعد الأخير هو الأخطر من بين سائر الأبعاد الأخرى، والسّر في ذلك واضح، وهو أن العوامل الأخرى (السياسية والاجتماعية والاقتصادية) يمكن أن تتغير بتغير المؤثر، لكنّ البعد الثقافي يمثل خطراً لا يمكن وصفه على اعتبار أن هذا الغزو يستهدف هوية الإنسان المسلم، وإذا ما فقد الإنسان المسلم تلك الهوية فسيكون من السهولة بمكان السيطرة على كلّ مقوماته وخصوصياته الأخرى.

لهذا عندما اقدمت أمريكا على غزو العراق كانت تحمل صورة متكاملة لما ينبغي عليها فعله في هذا البلد، فهي تعلم ان مقومات شيعة العراق - محلّ البحث - تكمن في قضايا كثيرة، لكن أهمها أن هؤلاء الشيعة يمتلكون قوّة عسكرية واضحة تمثل المقاومة المسلّحة لنظام البعث، كذلك يحملون مشروعاً سياسياً إسلامياً متكاملًا وله مصداق شامل متّصل بتجربة الجمهورية الإسلامية في إيران، ولهذا تعاطت أمريكا مع الأول بقوة السلاح، إذ أنها هيأت أكثر من ١٧٠ الف جندي وترسانة عسكرية هي الأكبر من نوعها في المنطقة، وهيأت للثاني جيشاً مماثلاً من سنخ المشروع الثقافي الإسلامي، إذ أنها أرسلت وعبّأت مجموعة من الباحثين العلمانيين، أو من الذين يطلق عليهم بـ(الإسلاميين الليبراليين) الذين يتمظهرون بمظهر الدّين شكلاً لكنهم أقرب ما يكونون الى معاول تهدم الدّين من داخل الدّين نفسه، فضلاً عن فتح وسائل اعلام مختلفة وكثيرة في العراق لهذا الشأن.

ان خطر هذا الغزو على الإسلام بصورة عامّة وعلى التّشيع بصورة خاصّة يكمن في عدّة

زاويا:

الأولى: أن أصحاب هذا المشروع الثقافي يعملون على هدم الدّين من داخل الدّين نفسه، ومحاولة التّشكيك بثوابت الدّين بدءاً من التّوحيد الى المعاد مروراً بالنبوة والعصمة وسائر الأركان الأساسية التي يبتنى عليها الإسلام.

الثانية: ان بعض هؤلاء يحملون لباسا إسلاميا شيعيا، بمعنى ان بعضهم يتمظهر بمظهر رجل دين شيعي، وانه يدعو الى فهم جديد للدين، من خلال اعادة قراءة الدين بما يتناسب ومتطلبات عصرهم، وانه يشكك باستنباط العلماء الأوائل لتلك الأحكام الشرعية، ويعدونها قراءات سطحية للدين، ولا بد من ايجاد قراءات جديدة للدين، وهذه القراءات هي أقرب ماتكون الى فهم شيعي للدين على اعتبار أن أغلب أصحاب هذه القراءات هم (رجال دين) شيعة من خلال الزي الذي يرتدونه، فضلا عن أن أغلبهم قد تخرج من داخل الأوساط الحوزوية الدينية في النجف الأشرف وقم المقدسة، وهذا ما يضيفي شرعية أكثر على قراءاتهم الجديدة.

الثالثة: ان حركة هؤلاء تنطلق من ثابت رئيس لهم يتفرعون منه الى بقية القضايا الأخرى، وهذا الثابت ينطلق من أن ليس هناك حق مطلق، وباطل مطلق، بل أن الحق والباطل نسبيان، وأن في الشريعة (قبض ووسط)، وأن فيها صراطات مستقيمة، لاصراط مستقيم، فيجب الحكم على حقانية جميع الأفكار وجميع الأديان وجميع الناس.

إن خطر هذا المشروع الثقافي المضاد للمشروع الإسلامي يستهدف الإسلام كله، لكننا نؤكد على شيعة العراق تحديدا، لأن في العراق يوجد مشروع إسلامي شيعي او غيره، ومن جانب آخر فإن المستهدف بالدرجة الأساس هم الإسلاميون الشيعة، لأن أغلب حملة الفكر الثقافي التهديمي هم يحملون انتهاء شيعيا، او يتمظهرون بمظهر شيعي، فهم أقرب الى الذائقة الشيعية أكثر من غيرهم، لهذا يعدد الخطر من هذا المشروع الثقافي (الأمريكي) يستهدف المثقف الشيعي قبل غيره. ويمكن أن نحدد أبرز ملامح الغزو بمايلي:

١- الجيل الأول: هم الليبراليون من الذين حسبوا على التيار العلماني العالمي، ومن الذين يمتلكون ثقافات علمانية شيوعية أصلا ومن الذين تربوا بأحضان الغرب، هؤلاء هم القاعدة الأساسية.

٢- الجيل الثاني: هم الكتاب الإيرانيون الذين تترجم كتبهم الى اللغة العربية.

٣- الجيل الثالث: هم الكتاب المحسوبون سابقا على الحوزات العلمية، والذين درسوا فيها

من العراقيين الذين درسوا في حوزة قم، أو من الحوزة النجفية.

هؤلاء يحتلون المساحات الواسعة من الكتابة والسيطرة على إنتاج الفكر، والتواجد في الإعلام وفي مواقع الانترنت، وفي الندوات الثقافية التي تعقد في شارع المنبهي.

اما المواضيع التي كتبوا فيها فهي:

١- التشكيك في العقائد والنّبوة والنبي ﷺ.

٢- التشكيك في التشريعات الالهية الإسلامية، وخصوصا فيما يتعلق بحقوق الإنسان والمرأة.

٣- التشكيك بمدى صلاحية النظام الإسلامي لإقامة حكومة إسلامية قادرة على تحقيق العدالة الاجتماعية، ومن خلال هذه المحور سُنَّ هجوم على النظام الإسلامي في الجمهورية الإسلامية في إيران، وعلى موضوع ولاية الفقيه تحديدا.

٤- التشكيك في دور الحوزات العلمية، ودور المرجعية في قيادة المجتمع الإسلامي الشيعي.

٥- اعادة تراث بعض الحركات الخطرة، إذ كتبوا عن تاريخ الحركة الوهابية ودورها عالميا وعراقيا واعادة طباعة وانتاج كتبهم ومؤلفاتهم.

٦- كتبوا في تاريخ يهود العراق، وركزوا عليهم كجزء من التاريخ اليهودي العراقي.

أما أهم المؤسسات التي احتضنت التوجّهات الثقافية الغربية والحركة الثقافية الليبرالية في العراق بعد ٢٠٠٣ هي:

١- مؤسسة المدى

٢- مؤسسة الجمل

٣- دار الانتشار العربي

ومؤسسات أخرى ومنظمات مجتمع مدني، ودور نشر كثيرة في هذا الصدد بلغت عشرات الالاف من المنظمات التي لها هدف واحد في التأثير على ثقافة الشعب العراقي.

أما بخصوص الكلام عن مقدار تأثير هذه المؤسسات والأفكار وما ينشره الكتاب وأفلام الجنس، والتي تُعدّ لتحطيم القيم الاخلاقية نعتقد أن أثرها لا يمكن أن ينكر، فإن انتشار محلات

الخمور التي بلغت المئات في بغداد وخصوصاً في المدن السّنية، ومحلات الجنس وانتشار ظاهرة الإيمو ومحلات لترويج اللّواط، وكثرة السّفور وبيع وتعاطي المخدرات، كلّ تلك الطّواهر تعد بحقّ جديدة على المجتمع العراقي المحافظ، فإنّ ظاهرة بيع وتعاطي الخمور صارت منتشرة جداً، ويمكن أن نقدر ان من بين كلّ ١٢ شاب في العراق واحداً يتعاطي الخمر، ومن بين كلّ ١٥ شاب نجد واحد يتعاطي المخدرات، ونجد نسبة الجرائم الجنسية في العراق ترتفع بمعدل ٧٪ عمّا كانت عليه قبل عام ٢٠٠٣ م.

طبعاً هناك عوامل عديدة ساعدت على نشر الثقافات الاخلاقية المنحرفة مثل الانترنت والموبايلات ومسلسلات تركية وأجنبية وسفرات تعدّ للشباب لإرسالهم من خلال منظمات خاصّة الى لبنان والأردن والى أوروبا وأمريكا وتركيا، بهدف خلق انفتاح جديد لدى الشّباب والكتّاب والإعلاميين والتأثير على ثقافتهم وأفكارهم وطريقة حياتهم، وظهرت لهذاتناج خطرة على السلوك الاجتماعي العراقي، من ظهور حالات تعاطي الخمر بنسب عالية قدّرت ١ لكل ١٢ شاب، والذين يتعاطون المخدرات الدوائية ١ لكل ٢٠ شاب، والذين يتعاطون المخدرات العشبية ١ لكل ٣٠ شاب منهم ٧٨٪ دون عمر الـ (٢٥)، ومنهم فوق ذلك، وان نسبة الشّباب الذين يرتادون الملاهي في المدن هم ٤٪، ونسب الطلاق بسبب انحرافات اجتماعية بلغ بعد عام ٢٠٠٧ م الى عام ٢٠١٠ بلغ ١٥٪^(١).

وبنظرة أدقّ نجد في مرحلة ما بعد ٢٠٠٣ م كانت العلمانية التي قادت الأختراق الثقافي في العراق قد عادت إلى وجودها القويّ بشكلٍ واضح، وبرعاية الإحتلال الأمريكي من خلال السفارة الأمريكية والعسكر التابعين لها، ومن خلال المنظّمات الأمريكية والصهيونية التي تعمل في العراق.

أمّا أبرز تجليات العلمانية في العراق بعد الإحتلال الأمريكي فيمكن أن نقسّمها إلى محورين:

(١) هذه النسب مستفادة من جهات رسمية في العراق مثل وزارة الصحة ووزارة الداخلية والمركز التوثيقي / قسم الأحصاء في مدينة الطب في بغداد ومراجعة للدراسات الصادرة في الجرائد الرسمية مثل الصباح والمشرق وموقع المدى برس ومركز دراسات المعهد الجمهوري الامريكي (IIT).

المحور الأول: الحكومي والسياسي:

أما المحور السياسي فإننا نلاحظ أن العراق بعد عام ٢٠٠٣ كانت أغلب الأحزاب الشيعية والسنية البارزة، والمتصدية للعب دور سياسي فيه، هي أحزاب إسلامية باستثناء الأحزاب الكردية الكبيرة، إلا أن الصّغط الأمريكي استطاع في مراحل لاحقة من عمر العملية السياسية، - وبحسب متابعتنا - أن يعمل على دفع العملية السياسية والسياسيين باتجاه علماني سياسي، أو الاقتراب بهم من العلمانية السياسية من خلال:

أ) تحويل التوجهات لدى المكوّن السني من مكوّن طائفيّ وسنيّ إلى مكوّن سنيّ علماني، يبحث فقط عن هويته القومية الوطنية العلمانية، وهذا ما لوحظ من خلال انهيار جبهة التوافق (التكتل السني)، وكان سقوطها مريعاً؛ لأنها كانت تملك (٤٥) نائباً برلمانياً عام ٢٠٠٥م، وصارت ذات (٦) نواب فقط عام ٢٠١٠م، وذلك بعد خروج طارق الهاشمي منها، وبعد أن فشل الحزب الإسلامي الذي يشكّل العمود الفقري للجبهة، ولم يحفظ تحالفاته السابقة، وقد فشل أيضاً في حفظ التحالفات القديمة، كما فشل في أن يعقد تحالفات جديدة، وتعمقت الخيبة أكثر في الاحتفاظ بقياداته، فتوزّعوا على مختلف القوائم، وبخاصة القائمة العراقية، حيث مثّلوا مكوّنهما الأساسي أمثال طارق الهاشمي، ورافع العيساوي، وعبد الكريم السامرائي، وأسامة النجيفي، ومما يزيد علمانية الطبقة السنية سياسياً؛ هو ترؤس القائمة العراقية الممثّلة برجل علماني (إياد علاوي)، الذي هو من بقايا الفكر العلماني القومي في مرحلة الستينيات، وهذا دليل على توجه المجتمع السني نحو العلمانية، أو بحسب الاصطلاح العلمانية السنية.

«وفي الجانب الآخر ظهرت علمانية شيعية (أو ما يطلق عليها الليبرالية الإسلامية الشيعية)

تمثّلها قائمة دولة القانون»، فحاولت أن تحفظ هوية وطنية علمانية، وليست طائفية^(١).

من خلال شعاراتها النظرية، ومواقفها العملية، مضافاً إلى أن أبرز قاده هذه القائمة

(١) محمد باقر الحكيم، الشعائر الحسينية، ص ٣٦.

(الإسلاميين العلمانيين)، قد أكدوا في العديد من المواقف على علمانيتهم، «فإن دولة القانون إسلامية بمعتقد بعض أفرادها وأحزابها، لكنّها في الفكر السياسيّ النظري، والموقف العملي كانت وما زالت قريبة جداً من خطّ العلمانية، ويمكن أن يطلق عليها (علمانية إسلامية) جديدة لها خصائصها وإيديولوجيتها».

«أمّا التيار الصدري، فإنّ إسلامية هذا التيار إسلاميةً سطحية غير مبنية على أسس علمية وافية».

«وأمّا المجلس الأعلى فإنّه برأينا واعتماداً على عدد من الدلائل يحاول أن يكون أقرب إلى الخطّ العلماني العام، ولكنّها كما قلنا: علمانية سياسية فقط».

ب) أمّا إذا حاولنا معرفة ثقافة الأمة الشيعية السياسية خلال هذه المرحلة وخصوصاً عام ٢٠١٠م، وما بعد، فإننا ومن خلال واقع تجاوب المجتمع الشيعي مع الأحزاب والشخصيات التي تمثله يمكن لنا أن نشخص عدم تفاعل المجتمع مع بعض الأحزاب الإسلامية، أو ربّما عزوف الفرد الشيعي عن التفاعل مع الأحزاب التي كانت تشكّل حاضنةً للفكر السياسي الإسلامي، فقد فاز التيار الصدري وحده لأسباب عديدة لا يمكن حصرها في البحث هنا بالاعتماد على أصوات الشريحة الصدرية أي كشريجة صدرية مع قطع النظر عن إسلامية التوجّه لدى الناخب، أمّا الجهات الأخرى فبعضها قد خسر صوت الناخبين، وخسر الشارع، مما يعني أنّ تبديلاً حصل في رأي الناخب العراقي إزاء الأحزاب السياسية الإسلامية، فالمجلس لم يفز إلّا بـ (١٧ مقعداً)، نعم حصلوا على ما يزيد على سبعمئة الف صوت، ولكنه مشتت، مقابله أُعطي للملكي وحده ستمئة الف صوتاً تقريباً، في وقت كان يطرح عام ٢٠١٠م فكراً سياسياً مقارباً للعلمانية إلى حدّ واضح، ولكن هذا يعدّ دليلاً على أن شعاراتهم الإسلامية - الإسلاميين في المجلس - لم تعد موقع قناعة للجمهور الشيعي العراقي، لذا، فإنّ هذا يعود لخيبة السياسيّ وخيبة الطبقة الدينية الحوزوية داخل المجلس.

لذا، نحتاج إلى تفسير ومعرفة فيما إذا كان الجمهور الشيعي والناخب هل تعيّرت ثقافته

السياسة وقناعاته، وعدل عن الإسلام السياسي إلى العلمانية؟ فإنَّ خيبة هؤلاء لها دلالات عدّة، وتشير إلى أنَّ ثمة توجّهاً للعلمانية في الثقافة السياسيّة للمجتمع العراقي^(١). إنَّ خيبة الأحزاب الإسلامية ليس سببه خيبة الإسلام السياسي؛ لأنّه أصبح دولة مهمّة في دولة أخرى (الجمهورية الإسلامية في إيران)، بقدر ما هو خيبة سلوك الأحزاب الإسلامية نفسها، وابتعادها عن شرائح المجتمع الذي كان يعول عليها، ولا يوجد استثناء بين هذه الأحزاب الإسلامية الشيعية.

الخلاصة: إنَّ المجتمع العراقي الكردي قد سيطرت عليه الأحزاب العلمانية البارزة، أمّا المجتمع السنّي فإنّه منذ انتخابات ٢٠١٠م سار بهذا الإتجاه. وأمّا الشيعة فهم في هذه المرحلة لم يتبنوا المشروع الإسلامي بشكل واضح، ولم يتخلوا عنه بشكل واضح؛ بل هم مع مشروع يازج الايديولوجيات السياسيّة، أو هم مع الخط الإسلامي بلحاظ طائفي مع ظهور توجّهات علمانية واضحة.

المحور الثاني: المحور الفكري والثقافي:

ومن الواضح جداً أنَّ عراق (٢٠٠٣) نشطت فيه الحركة العلمانية النخبوية من خلال نشاط القنوات الإعلامية كالحرّة - عراق، والحرية، والسومرية، والشرقية، والفيحاء، ومجلات العشرات، وعلى رأسها إصدارات مؤسسة الجمل، ومؤسسة المدى، ومواقع الانترنت (الحوار المتمدّن)، هذا فضلاً عن إصدارات بلغت العشرات من كتّاب إسلاميين عراقيين، وغيرهم، هاجموا الإسلام السياسي، وهاجموا عقائد الإسلام، وهكذا في الفروع وسائر التفاصيل، ولقد مضت الإشارة إلى بعض هذه الإصدارات من خلال إصدار (الإختراق الثقافي) لمركز الهدى للدراسات الحوزويّة عام ٢٠١١م^(٢).

(١) حزب الدعوة الى أين دراسة خاصة ارشيف مركز العراق للدراسات. وأيضاً رؤية تحليلية لنتائج انتخابات ٢٠٠٥م و ٢٠٠٩م، مركز العراق للدراسات ١١/٧/٢٠١٠م.

(٢) مجموعة مؤلفين، الإختراق الثقافي، مركز الهدى للدراسات الحوزوية، ٢٠١١م.

الخاتمة

إنّ الثقافة السياسيّة العلمانية حكمت العراق على اتجاهين:

الأوّل: الاتجاه الفكري الثّقافي.

الثّاني: اتجاه السّلطة والدّولة.

هذان المستويان حكما الإتجاه السياسيّ العراقيّ زمنًا طويلاً، وهذه الثّقافة العلمانية ترسّخت لدى بعض النخب العراقية، ونؤكّد أنّ العراق - وكما ذكرنا - يختلف وضعه، وثقافته، ومكوّناته من مكوّن لآخر حالياً بعد ٢٠٠٣م.

خصوصاً أنّ الدّستور العراقيّ لعام (٢٠٠٥م) واضح في توجّهه نحو العلمانية، من هنا نرى أنّ الأحزاب الإسلاميّة الشّيعيّة السياسيّة في خطر الوقوع في كمين العلمانية السياسيّة الإسلاميّة؛ لإبتعادها عن خط ولاية الفقيه، وتمهيش دور الفقيه والمرجعية في الدّستور رسمياً.

التحوّل السياسيّ الحاصل داخلياً، وإقليمياً، ودولياً، وفي ظلّ الوجود المنظّم لجهات عالمية تدعم الخطّ العلماني في العراق (سياسياً وثقافياً)، هذا الوضع ينذر بنشوء الليبرالية الإسلاميّة في العراق، خصوصاً إذ انبعثت «العلمانية الآتية من داخل القوى السياسيّة الإسلاميّة الشّيعيّة»، وللعلم توجد هكذا عناصر، وأنها مستعدة تمام الاستعداد؛ لأنّ تلعب دوراً قادماً سياسياً، وهي منذ عام ٢٠٠٣م، تعمل بهذا الإتجاه، وإننا نعتقد أنّ العقل السياسيّ الشّيعي العراقيّ الإسلاميّ قد يتأثر بهذه الأجواء، وتوجد ثمة دلائل على هذا الأمر، خصوصاً مع وجود أجنادات مهمّة، ومؤثّرة للسير بالثقافة الشّيعيّة السياسيّة، والعقل الاجتماعيّ السياسيّ نحو الليبرالية الإسلاميّة بوصفها مرحلة نحو العلمانية الغربية الليبرالية، كما فعلوا بالعقل السنّي السياسيّ.

نعم لانخاف على ثقافة الشيعة ولا السنّة عقائدياً بحجم خوفنا على ثقافتهم السياسيّة في ظلّ الصّراع الحاصل (داخلياً، وإقليمياً، ودولياً)، وفي ظلّ الدعم القوي والمنظّم للخطّ العلماني في العراق، وفي ظلّ وجود الجذور التّاريخية للعلمانية في المجتمع العراقيّ، فيكون الخطر قوياً، والإشكال محكماً خصوصاً إذا انبعثت العلمانية الآتية من داخل القوى السياسيّة الإسلاميّة

الشيعة، فيكون الفكر السياسي الشيعي نظرياً وعملاً وتطبيقاً على غرار الفكر السنّي التركي هذا ما نخشاه، وله معطيات على الأرض.

بمعنى آخر: إن الخشية من هذا التحوّل نابعة من عدم تصدّي المرجعات الدّينية في العراق، حتّى التي تتبنى عدم الفصل بين الدّين والسياسة لتوضيح مخاطر هذا التحوّل وعدم مشروعيته، ممّا قد يوّلّد بمرور الزّمن قناعة لدى الشّارع الشّيعي أو ما يسمّى بـ(الإسلام الليبرالي)، أو (الإسلام العلماني) الذي صار أمراً مشروعاً بسبب أنّ بعض الأحزاب الإسلامية الشّيعية بدأت لا ترفضه فحسب، بل تحمله شعاراً أو سلوكاً، وهذه الأحزاب هي أحزاب إسلامية شيعية، قارعت نظام البعث تحت هذا المسمّى، كما أنّ سكوت المرجعات الدّينية يعني بالضرورة في نظر البعض من شرائح الأُمَّة أنّ عملها - الأحزاب الشّيعية - مطابق للموازين الشّرعية.

تاسعا: المخاطر الأمنية الناشئة عن الجهات الإقليمية والدّاخلية المتطرفة

بعد عام ٢٠٠٣ حصل تمرد عسكري من العناصر التي كانت محسوبة على النظام البعثي من أجهزة الأمن والمخابرات والسياسيين البعثيين وشكلوا مجاميع إرهابية تحت مسميات عديدة، وهي في الواقع كلّها واحدة وكلّها تتغذّى الإرهاب والأيديولوجيا من القاعدة وحزب البعث، ومن الفكر السلفي الطائفي الذي تغذيه حكومات العالم العربي خصوصا حكومات الخليج. فظهرت حركات (حماس العراق، والقاعدة في بلاد الرّافدين، وجيش عمر، وجند الفاروق، وانصار الإسلام، وحزب البعث، والعودة، والنقشبندية، وعشرات المسميات اخرها داعش)^(١) تغذّت تلك العناصر فكرها وسلاحها ومخططاتها وسندها من المحيط العربي وانطلقت تمارس دورها الخطير في العراق، وهنا عدد من الأمور نوّد الإشارة إليها وهي:

١- كانت المرحلة الأولى لانطلاق هذه التشكيلات هو منع العملية السياسية من أن تتكامل

(١) رشيد الخيون - الإسلام السياسي السني - لندن - ٢٠٠٩ - ص ٦٧ - ٧٢. وانظر محمد صادق الهاشمي - سنة العراق:

دراسة في ابرز التحولات السياسية السنية بعد ٢٠٠٢م - الساقبي - بيروت - ٢٠١٢ - ص ٨٩.

او تستقرّ بهدف ابقاء العراق تحت رحمة نيرائهم وابقاء العراق ينزف دمًا وتعمّه الفوضى كي يفرضوا واقعا يمكنهم من صياغة العراق وفق رؤيتهم.

٢- اما بعد ان تشكلت الحكومة، وأقرّ الدستور وتأسست دولة عراقية جديدة بمعالمها الدستورية الجديدة، وتكاملت مؤسسات الدولة ووزاراتها انطلقت بعض هذه التشكيلات الممولة إقليميا الى السير بمحورين:

الأول: الدخول الى العملية السياسيّة، وهي تعمل على تعطيل الدولة، وفرض واقع من الجدل والارباك والمقاطعات والاعتراضات، وتشكيل حماية كبرى للإرهاب في العراق وللعناصر والتشكيلات الإرهابية.

الثاني: بقي عدد كبير من هذه التشكيلات التي بقيت خارج العملية السياسيّة تمارس دورها في التفجيرات، والتفخيخ، وقتل الابرياء، واربك الأمن وكشفت المعلومات المتوفرة لدى أجهزة الأمن العراقية والمتوفرة عالميا، ومن خلال الإعلام ومعطيات الأحداث عن تنسيق دقيق غالبا بين الطرفين، سواء الذي دخل العملية السياسيّة أو الذي بقي خارجها.

نعم تقلصت مساحتها، وقّل عددها كلّما تمكّنت الدولة من فرض قوّتها، الا أن هذا لايعني أنها انتهت، بل مازال المدد الإقليمي لها باقيا، لأنه بدعمه يمنع الحكومة العراقية وأجهزتها من تحجيف منابعها ومصادرها، بل ربّما تتعزز توجهات الإقليم الطائفي لاسنادها، والتخطيط لها، خصوصا بعد الربيع العربي، وبعد الأحداث في سوريةّ وتجلي الأمر بوضوح من خلال القاء القبض على خلايا طارق الهاشمي، (نائب رئيس الجمهورية)، ثم وزير المالية رافع العيساوي، وانضح الأمر بعد رفع أعلام الجيش الحر وتصاعد المدّ البعثي ليتواجد في الميدان من خلال اختراق التظاهرات في المدن الغربية السنّية ليرفعوا ذات الشعارات التي رددتها القوى السياسيّة ذات العقد التاريخيّة والمؤدجلة طائفيا (سنحريك يابغداد، سنطردكم أيها الصفويون) (سنقطع

(١) وهذا نص ما صرح به نوري المالكي لقناة العراقية الفضائية بقوله ٢٢/١/٢٠١٤م، وجلال الطالباني لقناة الحرة .

عراق ٨/١٢/٢٠٠٧م، والجعفري لقناة بلادي الفضائية ١٥/٤/٢٠٠٧م.

رؤوسكم) (سعيد أجماد صلاح الدين الذي قضى على الدولة الشيعية في مصر). وانتهى الامر بان تكشر (داعش) عن انيابها.

وقد ذهب أثر هذه العناصر والتشكيلات الإقليمية أكثر من (٧٥٠) الف بريء شيعي، وحدود (٢٣) مليار دولار حجم الأضرار المادية والمالية التي لحقت اقتصاد الدولة العراقية منذ ٢٠٠٣ لغاية عام ٢٠١٠ فضلا عن الهجوم على المساجد، والحسينيات، والاسواق، ودوائر الدولة، وخطوط النفط، ومصادر الطاقة الكهربائية، وتهجير طائفي لأكثر من مليون ونصف من مدنها^(١).

وللإجابة عن سؤال مهم وهو ما الذي يستفيده المحيط الإقليمي الطائفي من نزيف الدم، وإرباك العملية السياسية نقول: ان المحيط العربي أراد تحقيق مصالحه الخاصة به، وهي:

١- أراد أن يفشل التجربة الديمقراطية، كي لا يتسرب الوعي الى شعوبهم، ونا هذا الهدف الاستراتيجي أكثر بعد حصول الربيع العربي ذا البعد الإسلامي.

٢- منع ان تتكامل القوة الشيعية والنهضة الشيعية في العالم العربي والإسلامي، وأن ضرب سورية وشيعة العراق ومحاصرة شيعة لبنان يحقق الهدف الحقيقي بمنع نهوض الشيعة سياسياً.

٣- المحيط العربي يدرك القوى الاقتصادية لشيعة العراق، إذ أن النفط يتركز بنسبة أكثر من ٧٠٪ في الجنوب، وأن نهوض العراق اقتصاديا ينتهي بإضرار أسواقهم النفطية خصوصا أن الحكومة العراقية اتخذت خطوات لرفع سقف الانتاج الى (١٠) مليون برميل مستقبلا من خلال خطة جولات الترخيص، وهذا وحده سبب كاف لضرب العراق، وشلّه أمنيا، كي لا ينهض إقتصاديا، وجعله سوقاً استهلاكياً أكثر من أن يكون سوق تصديرياً قادر على فرض سياسات نفطية واقتصادية منافسة للنفط، واقتصاديات الخليج.

(١) المصادر المستقاه بهذا الصدد هي بيانات وزارة الداخلية ووزارة الهجرة والمهجرين ووزارة الصحة وأخرى استقيت من جريدة الصباح من شهر ٧ الى شهر ٨ لسنة ٢٠٠٨م. وقد تم مطابقة هذه المعلومات مع المسؤولين في هذه الوزارات أيضاً: أنظر مجموعة باحثين، التحولات السياسية للمكون السني بعد عام ٢٠٠٣م، الساقى، بيروت ٢٠١٣م، ص ٣١١.

٤ - بعد سقوط الحكومات العربية العميلة إثر الربيع العربي شعرت هذه الأنظمة الطائفية أن الحاجة ماسة لتفعيل دور الميليشيات المسلحة ضدّ العراق، كي لا يستفيد من انهيار الحكومات الطائفية بإقامة علاقات قويّة مع العالم العربي الجديد الأقلّ طائفية، وكي لا يستعيد العراق قوّته العربية، ومكانته الإقليمية والدولية، ولينكفأ على الدّاخل أكثر ممّا يطرح نفسه قوّة قادرة على التمدد عربياً بسياسة خارجية جديدة مع مصر والاردن وتونس وعدد من دول الربيع العربي.

٥ - الدّول الطائفية العربية بلا خجل اليوم تؤسس الميليشيات وتدعم الإرهاب، وتعزز وتزوّد بناء الخلايا المتطرّفة لصالحها تحت علم ورعاية دولية للوقوف بوجه خطّ المقاومة والممانعة، كلّ ذلك لجعل الربيع العربي ربيعاً طائفياً، كي لا تتمدد نيران التغيير الى أنظمتها وكي لا تمتد الصلات بين الحكومات الجديدة وبين شبيعة المنطقة خدمة لإسرائيل.

عاشراً: أهمّ الهعضلات الاقتصادية التي تواجه شبيعة العراق على الهستوى الإقليمي والدولي

هناك معضلات قد تتضح معالمها العامّة في ضوء ما قدّمناه من استعراض عامّ لطبيعة العلاقات العراقية والدولية، ويمكن إجمالها بما يلي:

١- هيمنة مجلس الأمن على العراق لوقوع العراق تحت طائلة عقوبات الفصل السابع الذي تجعل لصندوق النقد الدولي دخلاً في رسم سياسته الاقتصادية، وعدم إمكانية الحكومة العراقية الشّيعية أن تتصرّف بحرية بنفطها، وبالأجمال ان وقوع العراق تحت البند السابع ثم السادس، وبعد عمر العملية السياسيّة منذ ٢٠٠٣، وبعد توقيع اتفاقية صوفا مع الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت تغري الحكومة العراقية باخراجها منه أن وقّعت على الاتفاقية، يعدّ ذلك مؤشراً خطراً، ورغبة استكبارية محددة ومبيّنة لبقاء العراق واقتصاده وبتروله تحت رحمة الوضع الدولي، ويدلّ أيضاً على تعقيدات دولية وإقليمية تحوّل دون إخراجه من البند السادس مستقبلاً، والذي له أيضاً تبعات. كما حالت فيما سبق لانها جميعها (دول مجلس الأمن) طامعة باقتصاد و ثروات العراق، نعم تمّ اخراج العراق حالياً من البند السابع، ولكن هذا لا يعني أن المشكلات الحقيقية فيما يخصّ

الأحوال العراقية قد زالت، فما زال عشرات وقيل المئات من الشّركات الكبرى لها دعاوي كيدية وغير كيدية ضدّ العراق وما زالت تلك الشّركات تريد المزيد من التّعويضات بالمال والأراضي.

٢- كما ان هيمنة الإحتلال الأمريكي المؤسساتي على العراق، ومن خلال اتفاقية الاطار الاستراتيجي يؤدّي الى مايلي:

أولاً: تدخّل أمريكا برسم طبيعة السياسة الاقتصادية العراقية، ونوع العلاقات التي تقيمها حكومة العراق مع العالم الإقليمي والدّولي بما فيها إيران وسورية والصين وروسيا، أي أن أمريكا في ظلّ هيمنتها سوف تبقي موضوع رسم السياسة الاقتصادية العراقية وفق رؤيتها بما لا يمكن للصين وروسيا وإيران ان تستفيد منه، أو تكون حرّة في التّعامل معه دون علمها ورأيها وموافقتها.

ثانياً: تؤدّي هذه الهيمنة الى ازدياد التحسس الروسي الصيني من حكومة العراق ممّا يفقد العراق أحد أركان النّظام الدّولي، وأبرز أعضاء مجلس الأمن، وبطبيعة الحال ينعكس هذا على وضعها السيادي، بما فيه الاقتصادي وعلى حماية أموال العراق.

ثالثاً: قدرة الولايات المتحدة الأمريكية في رفع يدها عن حماية الأموال العراقية مقابل تحريك الدعاوى الكيدية للشركات العالمية لنهب أموال العراق، كي يكون العراق بين خيارين إمّا تقديم التّعويضات التي قدرت بـ(٣٠٠) مليار بالحدّ الأدنى دون الفوائد، وإمّا أن يتمّ إصدار أحكام من محاكم دولية لحجز أموال العراق، ومنع التّعاملات التجاورية والسياسية معه.

رابعاً: تدخّل الشّركات النّفطية العملاقة الكبرى في رسم ونهب نفط العراق مثل شركة شلّ البريطانية، وشركة هالي بریتون، وشركة أكسون موبيل الأمريكيتين، وهذه الشّركات قدرات ونفوذ عالمي في القرار الاقتصادي داخل أمريكا، وهذا ينعكس طبعاً على طبيعة استقلال الاقتصاد العراقي، ومستقبل سياسته النّفطية.

٣- محاولة الدّول الإقليمية إرباك العراق اقتصادياً، وتوجد المصادر التي تؤكّد الجهود التي بذلت من السّعودية والكويت في منع اكمال ميناء الفاو، وفي خنق المنفذ البحري العراقي الوحيد من خلال بناء ميناء مبارك الذي يؤدّي الى تقليل حرية الملاحة البحرية العراقية الى ٤٠٪ فضلاً عن التلوث التي تسببه الملاحة العالمية في هذا الميناء.

وأيضاً يوجد مخطط إقليمي لخلق منافذ خطوط تصدير البترول العراقي لاحقاً، وخلق العراقيل لهذه الخطوط المازة عبر تركيا، وأن وجود هذه الخطوط التي يتم تصدير ٦٧٥ الف برميل من نفط العراق من خلالها يشكل تهديداً لمستقبل الاقتصاد العراقي، ولمستقبل سيطرة الحكومات الشيعية على الاقتصاد بنحو حر^(١).

٤ - امكانية إتباع تركيا سياسة التّعطيش المائي لسيطرتها جغرافياً على نهري دجلة والفرات، وأن تركيا اتخذت سياسة بناء السدود على النهرين، مما أثر في تقليل حصّة العراق من المياه، وحتى كمية المياه التي تدخل العراق، فاتمّ من مدن سنينة لطالما سمعنا بتهديد المتطرفين من خلال قطع المياه، أو نسف المنظومات والسدود، وتكرّر التّهديد في نسف سدّ الموصل أو الفلوجة أو غيرهما، مع أن الدّستور يعطي للحكومة المركزية حقّ رسم سياسة المياه، ولايسمح للمدن والأقاليم بالتدخّل بهذه السياسات السيادية، وقد أثر التّعطيش التركي على الأراضي الصّالحة للزّراعة فقط في عامي ٢٠٠٧م و٢٠٠٩م أن فقد العراق ٢٣٪ من أراضيه الصّالحة للزّراعة وتدني مستوى الأمن الغذائي الى ٣٦٪، مما جعل العراق مستهلكاً للمنتوج الأوّلي الزراعي من دول الجوار، وفقدت الثروة الحيوانية ٣٤٪ من مستوى ما كانت عليه قبل ٢٠٠٣م ونفوق ٤٤٪ من الثروة السمكية^(٢).

٥ - يبقى موضوع الديون العربية بذمّة العراق عاملاً مقلقاً للاستقرار الاقتصادي والسياسي في العراق، فإن السّعودية تطالب بما قيمته ٤٠ مليار، والكويت تطالب بما قيمته ٣٤ مليار، مقابل موافقتها على اخراج العراق من البند السادس، مع أنّ هذه الدّيون تعتبر عالمياً ديون كريمة لايلزم القانون الدّولي - حسب الفرض - الحكومة العراقية دفعها، لأنها كانت لتمويل ماكنة الحرب الصّدامية داخليا لقمع الشّعب العراقي، ولتمويل حرب صدام ضدّ إيران بل حتى طائرات التجسس الفرنسية والأمريكية التي رابطت في السّعودية لتزوّد صدام بالمعلومات عن تحركات

(١) الدكتور غانم بكره، مستقبل الإقتصاد العراقي، دار الطلبة، بيروت، ص ١١٥.

(٢) الدكتور كاظم القرشي، أثر سياسة التّعطيش التركي على القطاع الزراعي في العراق، العدد (٢٩٩٦)، ٧ كانون

الثاني/ يناير ٢٠٠٦م.

الجيش الإيراني أبان حرب الثماني سنوات (سوبر اتاندر واواكس) اليوم يراد من خزينة العراق المالية دفع أجورها وتعويض طاقمها، بل دفع أجور حتى القواعد التي جثمت عليها تلك الطائرات^(١).

٦ - أيضا ستكون الحكومة التي يقودها الشيعة غارقة في مشكلات معقدة في ظلّ الدعم الدولي غير المعلن للکرد في العراق، وأما طموحاتهم وسقفها غير المحدد سيكون الوضع الداخلي قلقاً جداً، خصوصاً أن نسبة عالية من طموحات الأكراد - حتى المتعلقة منها بالأرض - هي طموحات اقتصافية نفطية في جوهرها، وواضح مدى تعاطف الأسواق والحكومات والشركات العربية والتركية والأمريكية والغربية مع طروحات الكرد في نفط كركوك، وما وجود زلماي خليل زاد الذي يشرف على صياغات سياسات الكرد النفطية، واجراء العقود، هذا الرجل العتيد في السوق السوداء النفطية في الدول التي انفصلت عن الاتحاد السوفيتي بعد تفككه، والمطلّة على بحر قزوين، زلماي ومعه العشرات من الخبراء والجواسيس هم من يدير ويرتب الشأن النفطي بين الكرد والأتراك والشركات الكبرى الأمريكية^(٢)، منها والغربية، ونفس الكلام يجري من تأثيرات الإقليم العربي الطائفي في المناطق الغربية.

كلّ ماقدّمناه صورة موجزة للتأثيرات الإقليمية والدولية الرسمية منها وغيرها على مستقبل الاقتصاد العراقي، وقد رأينا كيف تدار البنوك العراقية غير الرسمية من قبل الشركات العربية زمن مدير البنك المركزي سنان الشيبسي، إذ كانت تهرب من خلالها يومياً، وعلى مدى أربعة سنوات ما قيمته ٨٠ مليون دولار يومياً بأكبر قرصنة مالية شهدتها تاريخ العراق والعالم، وقد اتضح أنّ لكلّ دولة من دول الخليج الطائفي بنك استثمار مهمته التأثير في سوق المال العراقية بعمليات معقدة تحت عنوان توريد البضائع التي اتضح فيما بعد أنها لم تدخل الى العراق حتى ١٨٪ منها، مقابل تهريب الأموال بعمليات غسيل اعترف بها الإعلام، وما زال كبار المسؤولين في البنك المركزي قيد القضاء والتحقيق، وقد دافعت القائمة العراقية عن هذه القرصنة، ومنعت على الحكومة اي تحقيق، ومن الشيعة الضالعين

(١) هشام عليوان، نهاية اللعبة: سيناريوهات التدخل الغربي في العراق، أبحاث للترجمة والنشر والتوزيع، بيروت

٢٠٠١م.

(٢) الواشنطن بوست ١١/٥/٢٠١٠م، وانظر الموقع (www.wifag.com).

بالأمر من قدام الرشا مقابل غلق التحقيق، هذه هي صورة مصغرة لما يجري من تأثير دولي وإقليمي على الاقتصاد العراقي راهنا ومستقبلا.

الجدير بالذكر أن المحيط الإقليمي للعراق يقيم علاقات هامة اقتصاديا مع العراق، وقد وقع العراق جملة من الاتفاقات مع مصر وتركيا والأردن وسورية وحتى الكويت، إلا أن هذا لم يمنع هذه الدول - حسب متابعتنا ومراقبة المعنيين - من ان تنهج هذه الدول نهجا حسنا مع الحكومة العراقية سياسيا واقتصاديا، بل بقي الموقف في العلاقات رهين العقد التاريخية في الغالب، فلم يمنع تركيا قيمة الاستثمارات الكبيرة في العراق، ورصيد التبادل التجاري من أن تتعامل مع كردستان بصفقات نفطية، وترتيب اتفاقات استراتيجية، وان تكون تركيا قاعدة لانطلاق الشركات النفطية الكبرى نحو كردستان، وان تكون نقطة استثمار تركي كبرى لشركاتها الأهلية والحكومية، وهكذا الأردن، والإمارات، ومصر، وحتى روسيا هي الأخرى لاتتخرج من التعامل مباشرة مع كردستان، مع علمها بالظرف الذي عليه العراق قانونيا ودستورياً.

من هنا نؤكد أن التعامل الإقليمي في تعاملاته الاقتصادية لم يكن حسنا البتة، وقد كتبت الواشنطن بوست في صفحتها الاقتصادية (١٧ - ٥ - ٢٠١١م) ما خلاصته: (إن الحكومة العراقية لم تكن ممزنا ولا ممر الحكومات العربية، ولا تركيا نحو نفط كردستان).

وتلك المعطيات كلها مؤشرات تفيد، وتعكس طبيعة التوجهات الإقليمية والدولية نحو

التعامل التجاري والاقتصادي في العراق.

الفصل الثامن
الاستنتاجات والملاحظات
التوجيهية

١ - الاستنتاج

مما تقدم ظهر لنا جليا نيل الشيعة لحقوقهم التي كانت ملغاة عبر التاريخ، بل كان يوجد تباين على إلغائها تاريخيا، وهذا يعني أن شيعة العراق أمام فرصة تاريخية، حينما تمكّنوا من الوصول الى الحكم، وحققوا تأسيس دستور يضمن حقوقهم، تكمن هذه الفرصة في مدى قابليتهم على تجاوز العقبات والتحديات للسير باتجاه القوة والاستقرار، وبناء الدولة، وترسيخ حقوقهم وفرضها كواقع لا تنازل عنه.

والواقع الجديد - من نيلهم حقوقهم الإدارية والسياسية والاجتماعية والدستورية بعد التهميش قرونا - هو مبعث التحديات من الأطراف الإقليمية والدولية، والتي تلتقي مصالحها مع بعض القوى السياسية في الداخل، هذه التحديات لا تشكل شيئا يعتدّ به على مستقبل الشيعة، ان تمكّنوا من بناء تحالف شعبي قائم على أسس مشتركة وقواعد ثابتة، نعم لا يوجد خطر أكبر من خطر الانهيار الذي يولده الخلاف الداخلي الشيعي، وانا في ظلّ ماقدّمنا في البحث نرى أن الشيعة مهما تعرّضوا الى هزات سياسية، وتأمّر دولي وإقليمي، لا يمكن أن يزيل دولتهم وقوتهم ويقلّص حقوقهم، بل يمكن ان يولّد لهم سياسة الاستنزاف، وتعطيل التنمية، إلا أن الخطر الحقيقي في نظرنا هو الاختلاف في البيت الشيعي، فان هناك خطراً مساقاً له، وهو تقلّص مساحة تأييد شيعة العراق لقواهم السياسية، ربّما بسبب تقصير هذه القوى، وممارساتها السياسية والخدمية، وربّما بسبب غياب الوعي، ولكن يبقى شيعة العراق مشدودين الى عمليتهم السياسية نوعا ما كلّما اشتدت المحن، وكثرت التحديات، خصوصا ان المرجعية عموما في النجف الأشرف، وإيران دائمة الحثّ والتوجية للأمة باتجاه تأييدها لعمليتها السياسية، وصونها من خلال الحضور الميداني، الذي يتجلّى بحضور الإنتخابات، واختيار الأصلح، وحماية العملية السياسية، واستعداد الأمة للدفاع عن دولتهم سياسيا وعسكريا.

نعتقد ان وعي شعبة العراق نوعا ما بدرجة جيدة، يمكن البلاد من تجاوز العقبات، ونعتقد أن المرجعية مؤثرة الى الآن في توجيه الأمة نحو مصالحها، وأن مقومات القدرة والقوة لدى شعبة العراق من وعيهم وبنيتهم بشكل يستوعب شرائح الأمة وتوجهاتها السياسية، وبما تمتلكه من تنوع جغرافي وسكاني وعمق جماهيري ووجود وحضور المرجعية، واسناد أكيد من الجمهورية الإسلامية، وطبيعة العلاقة الحسنة تاريخيا وراهنا بينهم - الشيعة - وبين المكونات الأخرى في العراق، وتمكن الدولة من تكاملها في بناء مؤسساتها بنوع تقريبي ونمو المؤسسات الأمنية والعسكرية، وتنامي الخبرات تدريجيا، ووصولهم الى الحكم، وتثبيت حقوقهم دستوريا، ووجود القدرات الاقتصادية والجيوليتيكية ونمو خطّ مقاوم يؤمن بالدفاع، فضلا عن نمو وعي عام لدى شعبة العراق نحو الإيثار بخطّ ولاية الفقيه كلّ هذه المقومات تمكن شعبة العراق أن يكونوا في وضع آمن ومستقبل حسن.

نعم ان التحديات التي تواجههم إقليميا في مجال الأمن والاقتصاد والعزلة السياسية لافشال الدولة العراقية التي يحكمها أو يشترك بحكمها الشيعة، ودعم الإرهاب، وتحريك قواعد التمرد من حزب البعث والقاعدة^(١)، وكلّ تلك التحديات تشكّل خطراً ثانويا قياسا الى خطر الخلاف في البيت الشيعي خصوصا اذا أضيف إليه غياب الأمة ميدانيا، أو غياب وعيها.

ومن هنا نقول إن مجموع عناصر القوة ومقومات النهضة وما يقابلها من تحديات خارجية وداخلية يجعل العملية السياسية في العراق تمشي رويدا باتجاه التكاملي في كلّ المجالات، فلا هي بالحسنة، ولا هي بالفاشلة، بل أمر بين أمرين، ولكن إن قلنا: إنها لاتنهض وتتطور وتنمو فمن

(١) معهد بروكينغز www.brookings.net (١٤ . ٨ . ٢٠١٣م) أكد ان القاعدة بعد صيف عام ٢٠١٣م وتنامي العمليات الإرهابية لم ينتهي خصوصا بعد ان اعلن ابو عمر البغدادي عن مسؤوليته في الهجوم على سجن التاجي وابو غريب وتحرير عدد من الإرهابيين كي يكون ثمرة عملية وإثبات لوجوده بعد إعلان انفصاله عن القاعدة الأم، وتشكيل قوة جديدة بقيادته وباسم (دولة العراق وبلاد الشام الإسلامية) وان كان المعهد المذكور حمل تدفق المقاتلين الشيعة للقتال في سورية، السبب في هذا التوجه للمقاتلين المتطرفين، إلا ان الأمر مخالف للحقيقة، لأن الإرهاب يضرب العراق قبل هذا (نقلا عن صحيفة واشنطن بوست ٢٠ . ٨ . ٢٠١٣م).

المؤكّد أنها سوف لا تسقط ولا تنفشل كما يريد المغرضون والاعداء، خصوصاً أنّ هزيمة المشروع والمخطط الإقليمي والدّولي في سورية وهزيمة الخطّ السلفي الاخواني سوف يمكنّ شيعة العراق من نهضة قويّة وتجاوز للعقبات والتّحديات، وينهي آخر خطر محقق بهم ممّا يدفع المشروع الشّيعي في العراق والمنطقة في وضع حسن يكاد أن يكون قوّةً دوليةً ثالثة في المنطقة والعالم، وأنّ سقوط الأنظمة العلمانية من خلال الصحوة الإسلامية ثم سقوط الحركات السلفية في ثورة تصحيحية خاضتها الشّعوب الإسلامية يجعل شيعة العراق على سكة الأمان إقليمياً، ويمكنهم من إقامة علاقات أفضل مع الدّول العربية باعتبارهم جزءاً من هذا العالم.

٢ - الملاحظات التوجيهية للشّيعية في الحدّ من المخاطر واستثمار الفرص:

أ) الملاحظات التوجيهية في المحور السياسيّ

أهم توصياتنا في هذا المجال هي:

أولاً: أن يكون للمرجعية دورٌ أكثر ميدانية، وأكثر قرباً من السّاحة، ويعدّد آليات الارتباط بالقوى السّياسيّة، وان تكون جميع القوى السّياسيّة في طاعة المرجعية، وان يكون للمرجعية محورٌ مركزي في العمل السياسيّ، وأيضاً من المهمّ للقوى السّياسيّة الشّيعية العراقية أن تكون سائرة بخطّ الولاية العامّة ورؤيتها التي ترسمها في المنطقة، لكي يكون شيعة العراق جزءاً من تحالف شيعيّ مهمّ في المنطقة، يتمكّن من أن يواجه التّحديات برؤية موحّدة.

ثانياً: على القوى السّياسيّة أن توحد صفّها، وان يكون تحالفها مبنياً على أسس وثوابت تمنع أي كتلة او حزب ان يتلاعب بتلك الثّوابت مهما بلغ الخلاف، وبلا إشكال أن أهمّ الأسس هو حفظ حقوق الشّيعية الدّستورية سياسياً واقتصادياً وإدارياً وغير ذلك.

ثالثاً: ان تبذل الحكومة، والأحزاب، والمؤسسات الإعلامية، ومنظّمات المجتمع المدني، والحوزات العلمية، والخطباء والمبلغون، الجهد لتنمية الوعي السياسيّ لدى الأمتة، ويعمق تلاحمها مع عمليتها السّياسيّة، وأن يكونوا في حضور ميداني دائم، ويجب أن تنتمي أمة العراق الى خطّ المقاومة (السّياسيّة والفكرية والدينية والعسكرية) كسبيل لحفظ مصيرها.

ومن المهم جداً أن تنهض الحكومة العراقية بمشاريع خدمية وتنموية وتحسين الوضع المعاشي وتقليص حجم البطالة كل تلك الآليات تعمق العلاقة بين الأمة ومشروعها السياسي. وان يكون للإعلام دور كبير في تنمية الوعي لدى الأمة وربطها بخطها الإسلامي الشيعي ومصالحها وعمليتها السياسية.

رابعاً: من المهم أن توسع الحركات والأحزاب الشيعية من قاعدتها الجماهيرية العديدة والتوعية من خلال الانفتاح على الكوادر، والاكاديميين، والمثقفين، ورجال الأعمال، والإعلام، وشيوخ العشائر، وطلبة الجامعات، وسائر النخب الحيوية رجالاً ونساء.

خامساً: من المهم ان يحسن الشبيعة السياسيين علاقاتهم مع المكوّن الكردي، دون ان تكون هذه العلاقة مؤدية الى المساس بأسس الدولة أو تعطي للخط الكردي المتحالف مع الغرب أي امكانية لتغيير خارطة العراق والمنطقة سياسياً، خصوصاً مع تنامي خط سياسي لدى المكوّن الكردي يحاول أن يسير بالأكرد الى حركة قومية إقليمية وأمية متجاهلاً لحقائق المنطقة، وأن الشبيعة أول المتضررين من توجهاتهم تلك، لأنهم يريدون أن يحققوا مكاسب في العراق تؤهلهم لقيادة الكرد قومياً، وأن يكونوا أم القرى للمكوّنات الكردية في العالم، وهذا يأتي على حساب الواقع السياسي العراقي والشيعي، بنحو خاصّ لذا لا بد من تجسير علاقة متوازنة

سادساً: من المهم لشبيعة العراق سياسيين وسائر القوى الشيعية ان يقفوا صفّاً وبكلّ إصرار للانتماء الى جبهة المقاومة الإقليمية، لأن التحديات تستهدف الجميع، وأول المستهدفين في العالم العربي كما يقرر السلطان بندر في احدى مقابلاته هم شبيعة العراق^(١)، وأدل دليل على ذلك الأعلام التي رفعت لاوردغان وآل سعود والجيش الحرّ في المناطق الغربية، وتوحد القاعدة، وجيش النصرة في العراق وسورية، لتكون أهدافهم الموحدة الإطاحة بالشبيعة في المنطقة هدف موحد

سابعاً: على القوى السياسية الشيعية ان تنظم طبيعة علاقاتها لتكون اكثر وضوحاً من خلال

(١) جريدة المواطن الالكترونية ٧-٧-٢٠١١م.

وضع مجلس سياسي او ائتلاف له برنامج ونظام داخلي يدد الاسس التي يتم عليها تحديد المواقف الخارجية والداخلية واليات حل الخلافات واتخاذ القرارات وتوزيع الادوار بين القوى من خلال تاسيس وحدات ومكاتب سياسية واعلامية واجتماعية وغير ذلك ليكون هذا المجلس او اي صورة وحدوية صمام امان لمستقبل وحدة الشيعة في العراق.

ب) الملاحظات التوجيهية في الحقل الاقتصادي

وأما توصياتنا في المجال الاقتصادي فهي:

اولاً: من المهم جداً العمل على خلق تطوّر زراعي لا يصال المجتمع العراقي، وشيعة العراق بنحو خاص الى مستوى اقتصادي زراعي عال، لأنهم يمتلكون أراضي زراعية واسعة، وتقع أراضيهم في حوض خصب مهم زراعياً، كي يكون لدى شيعة العراق اكتفاء زراعي، وتوفير مستلزمات الأمن الغذائي، وان لا يكون اعتمادهم على اقتصاد النفط فقط، وبطبيعة الحال أن الاهتمام بالقطاع الزراعي يحتاج الى إقامة نظام إروائي متكامل من السدود وخزانات المياه الكبيرة وشقّ الجداول والانهار.

إن شبكة تنظّم الري في العراق تعاني من اشكالات كبيرة، مما سبّب شحّة المياه، وهدر كميات كبيرة من المياه حينما تلقى المياه الصالحة في شطّ العرب المالح، فإنّ أبرز إشكالات الاقتصاد الزراعي والأمن المائي في العراق هو عدم وجود نظام إروائي، وخصوصاً في الجنوب.

ثانياً: تطوير القطاع الخاص ومحاولة تطوير القدرات المحليّة، والقطاع الخاص في المجالات الصناعيّة والتّجاريّة والاستثماريّة والمصرفيّة الوطنيّة لخلق قواعد ومساند اقتصاديّة متعدّدة لشيعة العراق، وبما ينسجم مع الاقتصاد الوطني العام، ويكون سانداً له.

ثالثاً: على مستوى الدّولة يجب العمل على خلق بديل أو مساوق أو مساند للنّفط، كي لا يكون الاقتصاد العراقي معتمداً فقط و فقط على النّفط، وهذا يتمّ من خلال تحريك عجلة الاقتصاد الصّناعي والزّراعي والتّجاري

رابعاً: من المهمّ العمل على تقديم أفضل الخدمات للمواطن العراقي عموماً، وللشيعة بنحو

أكبر عناية؛ لأن محافظاتهم عانت من التهميش والتخلف، ونجم عن هذا نقص حاد في الخدمات، ويجب العمل على إعمار البلاد، وتطوير المجالات الخدمية المتصلة بحياة الفرد اليومية من (البنى التحتية)، ومن المهم أيضاً الإهتمام بالمصانع الموجودة في هذه المدن، لتطوير الصناعة، ومنع اندثار الصناعة في العراق، كي لا يكون بلداً استهلاكياً، خصوصاً أن في الوسط والجنوب أكثر من ٣٧٠ مصنعاً كبيراً، و ٢٩٨١ مصنعاً متوسطاً، و ٤٠٠٠ مصنعاً صغيراً، ولكن للأسف كلها تعاني النقص، والحاجة الى التطوير، والإدامة والصيانة.

خامساً: من المهم جداً أن يتم العمل على إنهاء البطالة، وإيجاد فرص عمل تؤدي الى اشراك الخريجين الجدد في بناء العراق.

سادساً: ان تبحث دولة العراق منافذ التوريد التجاري في ظل قطع الطريق عبر سورية، وفي ظل الطوق الطائفي المحيط بالعراق، وليس من منفذ آمن يوفر لهم مستقبلاً اقتصادياً الا منفذ الجمهورية الإسلامية الإيرانية، ومنافذ العراق البحرية.

وأيضاً من المهم أن يجد العراق منفذاً لصادراته النفطية مستقبلاً، فإن مخططات تحاك في الخفاء يراد من خلالها غلق المنافذ البحرية والبرية على العراق وعلى شيعته تحديداً.

سابعاً: يجب الاهتمام بالقطاع السياحي، وخصوصاً السياحة الدينية في كربلاء، والنجف، وبغداد، وسامراء، فضلاً عن المراقدة والآثار الأخرى لأن العراق غني بآثاره ومراقده وبحيراته وطبيعته الجميلة لكنها تحتاج الى نهوض واعمار وخدمات.

ج) الملاحظات التوجيهية في المحور العسكري - الأمني

اولاً: العمل جدياً على تطوير قدرات المؤسسات الأمنية والعسكرية في العراق بالتدريب والتسليح واختيار العناصر المخلصة، وإرسالهم الى خارج العراق بهدف الاستفادة من الخبرات التي تسهم في بناء الأمن في العراق.

ثانياً: تنقية المؤسسات من العناصر الخطرة، والإختراقية، والمرتبطة بأجندات طائفية وبعثية، ولابد من اعطاء الدور المهم - بالمقابل - الى الذين ثبت إخلاصهم ومهنتهم وحرصهم على أمن البلاد.

ثالثاً: أن يتم إبعاد المؤسسة الأمنية عن المحاصصات الطائفية والقومية، وأن يكون الأمن ومؤسساته فوق الميول والاتجاهات، وأن يكون لهذا تشريعات قانونية في الدستور العراقي.

رابعاً: عزل المؤسسات الأمنية والعسكرية عن التأثير الخارجي الإقليمي والأمريكي بأن واحد.

خامساً: ضرورة احداث توازن اجتماعي ومذهبي وقومي في هذه المؤسسات على وفق استحقاقات المكونات، وان يكون ولاء الجميع للدولة.

سادساً: تقوية الرقابة داخل هذه الأجهزة، وتقوية القضاء على الظواهر الخطرة التي تنخر جسد هذه المؤسسات، من تعاطي الرشوة والمحسوبيات والمنسوبيات، وتسهيل الاختراقات، وغير ذلك، وسائر الظواهر غير الانضباطية التي تسود في عموم هذه المؤسسات.

سابعاً: تقليص العدد الهائل لهذه المؤسسات والأفراد، والانتقال من مرحلة الكم الى مرحلة النوع، والقدرة، والكفاءة.

ثامناً: التركيز على عقيدة الجيش والمؤسسات الأمنية بأن تكون مؤسسة وطنية، وأن تعي متطلبات الأمن الوطني، والمخاطر المحدقة به، وبالتالي المسؤوليات الملقاة على عاتقهم، وتقوية عاملي النزاهة والكفاءة.

تاسعاً: من المهم أن تعتمد المؤسسات الأمنية والعسكرية آليات وسياسات جديدة تأخذ بنظر الاعتبار طبيعة المرحلة والتحديات، وخطط القاعدة وأساليبهم، كي تشكل هذه القوى قوة ردع تتمكّن من حماية البلاد والعباد، ومصالح ومؤسسات الدولة والأمن الاجتماعي، وإن غياب هذا العنصر كان سبباً في أن يتمكن الإرهابيون من تطوير قدراتهم، يكفي في شهر ٧ من سنة ٢٠١٣م كان عدد الجرحى ٦ الاف جريح، وعدد الشهداء ١٠٥٧، وعدد العمليات بلغ ٢٩٩ عملية مختلفة، ممّا يؤشّر أن الإرهاب في تمام، وأن الخطط الموضوعة من قبل المؤسسات الأمنية غير صحيحة.

(د) الملاحظات التوجيهية في الحقل الإقليمي

في مجال العلاقات الإقليمية نوصي بمايلي:

أولاً: أن يتخذ العراق سياسة واقعية تعتمد على مدّ الجسور للدول التي تريد علاقات جيدة وصحيحة مع العراق، سواء كانت تلك العلاقات اقتصادية، أو دبلوماسية، وترك سياسة الترجي والتوقعات غير المشروعة، والتي ضررت العراق، فإنّ بعض الدول تجاهر في قطيعة العراق، وتدسّ أنفها في كل المشكلات، وتتدخل في شؤونه الداخليّة، وترسل الإرهابيين، وتدعم الخلافات، وتخطط لاسقاط العملية السياسيّة، مع أن القوى السياسيّة الشيعية حاولت جاهدة لإعادة وتحسين العلاقات مع هذا الدول، تحت ذرائع عديدة، ولا مندوحة من الأخذ بالسياسة الواقعية إقليمياً في تجسير العلاقة وتطويرها والإهتمام بها، بقدر ما تولى هذه الدولة من إهتمام خصوصاً دول الخليج.

ثانياً: لا بدّ أن يأخذ الشيعة في العراق حكومة وقوى سياسيّة التغييرات التي حصلت في العالم العربي بنظر الاعتبار للاستفادة منها في مايلي:

١ - مدّ الجسور الى هذه الحكومات الجديدة مهما تبدّلت ما دامت لا تحمل عقد ايديولوجية كالتي حملتها الحكومات القديمة، او التي حملها السلفيون والاخوانيون، وعلى الشيعة في العراق أن يسهموا في انضاج التغييرات في العالم العربي، بما يعيد انتاج خارطة سياسيّة جديدة تمكّنهم من ايجاد محيط إقليمي جديد خالٍ أو أقلّ تشنجا او محيط إقليمي يقيم علاقاته مع العراق على أسس الجوار، والتكافي، والاسناد، وليس علاقات على أسس طائفية خصوصاً أنّ المراقبين يلاحظون أن العراق مع كلّ مايعانيه فهو أقوى من أغلب الدول العربية التي تعاني فوضى الربيع العربي والتي تنظر إليه بخوف وترقب.

٢ - أن يكونوا - شيعة العراق - جزءاً من خط الممانعة والمقاومة الإقليمي، فإنّ انتباههم لهذا الخط يعني توحدهم سياسياً باتجاه استراتيجية واحدة تحوّل دون تمكّن الآخرين من الفتّ في قوتهم، وان الإرهاب الذي يضرب سورية اليوم لايمكن النّظر اليه بسطحية بانه يستهدف بشار الأسد، حتى يقال: لماذا الشيعة يلقون كلّ بيضاتهم في سلّة الأسد، بل الأمر والتّحدي والمخطط أبعد من هذا، لأنه يستهدف تغيير خارطة المنطقة، وضرب التّشيع كقوة ظهرت في المنطقة، وإنّ

الحكومة السّورية هي اليوم عامل مهمّ في تقوية موقف الشّيعية سياسياً في المنطقة، وان ضرب سورية هو ضرب للتشيع السياسي في المنطقة، فلا سبيل امامهم (شيعية العراق) الا الانتفاء لخطّ المقاومة الإقليمي، ولو لم يكن بشار شيعياً سياسياً لما توجّهت إليه سهام التطرف، وتحالفت عليه قوى البغي الأموي، اذن الانتفاء لخطّ المقاومة هو سبيل الشّيعية في العراق، والذي من تجلياته الوقوف الى جانب الأسد، أو اسناد حزب الله لبنان أو المقاومين الفلسطينيين والتّسسيق بكل قوّة ووضوح مع الجمهورية الاسلامية الإيرانية في علاقتها الخارجية.

٣ - أيضاً من المهمّ لشّيعية العراق وانطلاقاً من سياسة العلاقات الواقعية والابتعاد عن البرغماتية لا بدّ لهم من تمتين علاقاتهم بالجمهورية الإسلامية الإيرانية الجار الازلي، والذي أثبتت التجارب أن إيران هي أول من بادر لاسناد العملية السياسيّة في العراق، ولتقوية الشّيعية، ونيل حقوقهم فضلاً عن دورها في تحقيق السلم الاجتماعي في العراق، وينبغي تمتين العلاقة معها على مستويات عديدة (سياسياً واقتصادياً وثقافياً واجتماعياً وتجارياً وحتى عسكرياً)، خصوصاً أنّ مخطط غلق المنافذ الاقتصادية والتّجارية والبحرية والنّفطية والدبلوماسية يوجب على الشّيعية في العراق السعي لتمتين هذه الروابط على أسس تخدم البلدين.

وكي نعمق الصلات يجب ان لانحصرها في أطرها السياسيّة ولا الحكومية، بل لا بدّ أن يكون هناك ثقافة واسعة بين الشّعبين بهذا الاتجاه، وإيجاد برامج تخدم هذا الاتجاه، وبلا اشكال ان للحوزات العلمية وخطباء وائمة المساجد دوراً مهماً في هذا الاتجاه، حتى تكون العلاقة بين البلدين ثقافة شعب، لاتوجّه حكومي وحسب، ولردم الهوة والمخلفات النّفسية التي تركها حزب البعث.

وأيضاً للقضاء على آثار التّركات والموانع لا بدّ من أن ننهي ثقافة حزب البعث ودوره، وأيضاً لا بدّ من تصفية منافقي خلق وجوداً وأثراً وأيضاً لا بدّ من مواجهة إعلام القنوات المغرضة المؤدلجة التي تريد أن تحيي توجّهات البعث وخططه.

٤ - لا بدّ للشّيعية في ظلّ التغييرات التي حصلت أن يقووا علاقاتهم بالخطوط المعتدلة في العالم العربي، خصوصاً لمرحلة ما بعد انهيار الحركات السّلفية والاخوانية، وان لا يكون دورهم المتفرج.

ثالثاً: بخصوص العلاقات العراقية مع تركيا من المهم أن تستمر هذه العلاقة في مجالها الاقتصادي والتّرازيت، مع منع قوّي، وموقف شديد يمنع تدخّلات تركيا بالعراق وشؤونه السياسيّة الداخليّة، تركيا بعد التّظاهرات التي خرجت فيها وبعد انهيار الإخوان في مصر انكفأت على الدّاخل، وان هذا الانكفاء سوف يعيد ترتيب البيت التركي دولياً وإقليمياً وعالمياً وعربياً وإسلامياً، تركيا الإسلامية الأردوغانية خرجت بقطار العلاقات الإقليمية عن مساره الصحيح من خلال التّدخّلات والمنطق السّلفي الذي أشاعته، ممّا يجعل العالم الغربي قبل الإسلامي، والعربي قبل الشّيعي بحاجة الى أن يعيد حساباته معها، وهذه فرصة مهمّة لحكومة العراق، والقوى السياسيّة ان تتخذ سياسة وسطية مع تركيا بان لاتمدّد لها العلاقة قوياً، ولا تقطع العلاقة معها كثيراً، بل حالة وسطية، وفي مجالات محددة لإعادة حمل تركيا على اتخاذ سياسة متوازنة أكثر، بعيدة عن المنهج الطّائفي والسّلفي وغيره، وتعتمد سياسة المصالح المشروعة للبلدان المتجاورة.

رابعاً: وبخصوص علاقات العراق مع قطر لا بدّ أن يجمع العراق بين العلاقة المحددة اقتصادياً ودبلوماسية التي كانت موجودة، وبين مراقبة ما ستؤول إليه سياسيّة قطر في ظلّ التحوّل الجديد الذي قد ينتج عن مجيء تميم خليفة لأبيه الذي سار بقطر والعالم العربي الى الهاوية الطّائفية، وقرب الأجواء من التوتر والانفجار الطّائفي.

خامساً: السّعودية لا تريد أيّ علاقة حقيقة مع العراق، بل علاقاتها متشددة ومتوترة، نعم في مجال الإقتصاد توجد علاقات تملّحها القوانين الدوليّة، وتتمثّل بمرور خطوط النّفط من العراق الى العالم، ولو لم يكن للغرب مصلحة في هذا النّفط لقطعته السّعودية دون خجل، وأنّ السّعودية منذ سقوط النّظام البائد الى حين إعداد هذه الدراسة لم تبدّ حسن نوايا بينها وبين العراق، ولطالما دعمت الإرهاب، والمعارضة السياسيّة، من هنا لا بدّ من ممارسة السياسة الواقعية، وعدم الرّكض وراء السّراب، وهذا النصح للقوى الشّيعية حكومة وأحزاب، وعلى من يدّعي أن علاقته حسنة مع الحكومة السّعودية عليه ان يكون معيار الحسن والقبح هو مصالح العراق والشّيعية، لا مصالحه كمكوّن، مع هذا ننصح بعدم العمل على تأزيم العلاقات او قطعها، بل تركها ساكنة ريثما تستجد مواقف خصوصاً ان الموقف العربي سياسياً يلحّ بفرض المتغيّرات.

وعلى شيعة العراق أن لا يصوّروا للسعودية أنهم مستعدون لإقامة العلاقة معها مع مافعلته من جرائم مروّعة بشيعة البحرين.

وأيضاً على شيعة العراق أن يدركوا أن التغييرات في اليمن الواقعية الآن والحاصلة والمحتملة وقوّة الشّيعية في المنطقة والمتغيّرات التي حصلت وخلافات البيت السعودي تجعل وضع السعودية في ضعف يُمكن الشّيعية في العراق من فرض رؤية تقبلها السعودية مرغمة عاجلاً أو آجلاً.

سادساً: أمّا بخصوص علاقات العراق مع الكويت فإنّ الكويت دولة وسطية مهما كانت طبيعة العلاقة بينها وبين العراق، لأنّها وإن كان لديها خلافات مع العراق، وتحمل الحكومة الحالية مسؤوليات النظام الصّدّامي في شتّى الحرب عليها في التسعينات من القرن الماضي، وتناست أنّها هي من دعمته مالياً، لكنّ كلّ هذا يمكن أن يتمّ حلّه بإطار الحوار والرجوع لخيمة البند السادس، بعد الخروج من البند السابع، أو الحوار المباشر، أو برعاية دولية ما دامت الكويت لم تكن مصرّة على قطيعة العملية السياسيّة في العراق، ولم تجاهر في موقف طائفي، ولم تحتضن أيّ فصيل سياسيّ متمرّد على العملية السياسيّة.

نعم لا بدّ من الحدّ من طموحات الكويت غير المشروعة في الضّغط على العراق لحمله على تنازلات أكثر وخصوصاً في ميناء مبارك، فانه ميناء يستهدف حركة العراق التجاريّة وقوّته الاقتصاديّة.

ولابدّ أن يدرك العراقيون أن الكويت مهما كانت فهي جار ضعيف، وموقعه بين العراق وإيران يميل عليه أن يدرك أن الموقع الجيوسياسيّ له يفرض عليه نوعاً من الإدراك السياسيّ الذي يتجه به نحو التوازن والابتعاد عن الشحن الطائفي والاصطفافات والخنادق الخليجية.

سابعاً: الأردن بلد فقير مجاور للعراق، فهو تارة يرتمي بأحضان الدّول العربيّة الطائفيّة كي يحصل على ثمة مساعدات واهمة، وتارة يتّجه بعيداً عن هذا التوجّه، وخصوصاً بعد عاصفة الربيع العربي، فإنّ الأردن يعاني اليوم بفعل هذه المتغيّرات تغييراً في بنيتّه السياسيّة وتوجّهها نحو سياسة واقعية، لأنه يريد أن يتخلّص من إشكالات اقتصاية وسياسيّة فرضتها عليه سياسته الخاطئة، خصوصاً في تزايد عدد اللاجئيين السّوريين، وهذا يتمّ من خلال تنسيق علاقته مع

العراق، وخصوصاً في مجال الطّاقة، وأيضاً أنه أكثر واقعية لأنه يريد أن يتخلص من حركة الإخوان التي تشكّل أحد المشاكل المزمّنة في الأردن، كلّ هذه الأجواء الدّاخلية بالإضافة الى التقلّبات السّياسيّة والاحتجاجات والتّظاهرات في الدّاخل السّياسيّ الذي جعل الأردن منكفأً هو الآخر على الدّاخل ممّا يجعله أقلّ خطراً من أي دولة من دول الجوار العربي للعراق، وأيضاً إنّ هذه الظّروف تجعل من الحكومة العراقيّة قادرة على فرض سياسة محدّدة على الأردن تذهب به بعيداً عن دعم الإرهاب داخل العراق، وعدم اسناد التمرّد الحاصل، ومن المناسب تعميق العلاقة بين العراق والأردن في مجال القضاء على الإرهاب خصوصاً بعد انهيار الإخوان، فإنّ أمام شيعية العراق فرصة ذهبية لاستثمار (الند المذهبي) المتطرّف خصوصاً، وهم سلكوا سلوكاً حكومياً مدنياً أثبت للجميع قدرتهم على ممارسة الديمقراطيّة قولاً وفعلاً، وجبّهم لإقامة أفضل العلاقات مع دول الجوار والعالم على أسس وثوابت الاحترام، وعدم التّدخل في الشؤون السّياسيّة لاي بلد.

هـ) الملاحظات التوجيهية في المجال العالمي

اهمّ توصياتنا في مجال العلاقات الدّولية النّقاط التالية:

أولاً: سياسياً

العراق يدرك أن مجلس الأمن وبالتالي الدّول العظمى اليوم منشطرة الى محورين: أحدهما يمثّله الغرب، والاخر تمثّله الصين وروسيا، وبرز الإنشطار تدريجياً، وفي مواقف ومراحل متعدّدة أوّلاً بعد انهيار القطب السوفيتي، وانتهاء الحرب الباردة، من هنا بحث الروس والصين عن مصالحهم في العالم، ورسموا استراتيجيات محدّدة للاحتواء، ثمّ للحدّ من طموحات الغرب، والتّوسع الأمريكي في الشّرق الذي حوّل منطقة أوربا الشّرقية، وبعض العالم العربي والإسلامي الى قواعد ردع مضادة، ووزع قوّات الرّدع الصّاروخي في كلّ إتجاه، وحاول أن يرسم عالم جديد يهيمن من خلاله على القوّة والاقتصاد العالمي بأن واحد.

آخر نقاط التّباين الدّولي بوضوح هو الصّراع الدائر في سورية، وتجلّى في موقف الروس دولياً

من خلال منظمة الأمم المتحدة، ومن خلال الموقف الساند عسكرياً ودبلوماسياً واقتصادياً وتسليحياً، وعليه أنّ هناك انشطاراً واقعياً في الموقف الدولي، وأنّ هناك توتراً وحرباً باردة جديدةً لآبلد للعراق - في ظلّ هذه الاجواء - أنّ يتخذ سياسة لاتتجاوز السياستين الاليتين:

(أ) ان يكون العراق جزءاً من الموقف المقاوم إقليمياً ودولياً، ولو بصورة غير معلنة، كونه يعيش ظرفاً خاصاً فهو للتوّ قد خرج من الإحتلال الأمريكي، ويرتبط مع الولايات المتحدة الأمريكية بمعاهدات دولية.

(ب) وأما أنّ يمارس دور سياسة (عدم الانحياز)، ولكن سياسة عدم الانحياز اليوم لها تعريف جديد، اذ يعني عدم الانصياع للمشروع الأمريكي ومخططاته في المنطقة، والترحيب بأيّ قوّة دولية تسند القوّة الإقليمية التحررية في المنطقة على أساس تبادل المصالح والمنافع والتوازن الدولي.

هذه السياسة تضمن الحكومة العراقية الاستقرار وتحقيق التوازن والسيادة، وعدم الانجرار في المشروع الأمريكي، والتّحرر من التّبعية الغربية، وضمان تحسين علاقاتها مع الجميع، بما يحقق لها القوّة وعدم الدّخول بين الاقطاب كجزء من التوترات الدوليّة.

ثانياً: اقتصادياً

على العراق ان يبحث له عن أسواق متعددة عالمياً، وان لا يحد نفسه في عدد من الشّركات الغربية وذات البعد الأيديولوجي، فإنّ الانفتاح الإقتصادي أمر ممكن للعراق عملياً، وله ثمار مهمّة في تحقيق السيادة والتّوازن الدولي، وإعطاء العراق حرية التّحرّك.

وبالجملة أنّ العراق اليوم يقع في قلب العالم ستراتيجياً بموقعه الجغرافي وقدراته الاقتصادية، لذا يحتاج الى توازن يضمن له السيادة والقوة والتّحرر، خصوصاً أنّ العالم العربي يعاني من أزمات حادة في الدّاخل، وفي علاقاته الدوليّة، يمكن الحكومة العراقية من ان تنحى منحى يعزز مكانتها الدوليّة والإقليمية

ثالثاً: عسكرياً

العراق يتمكّن من أن يقوِّي قدراته التّسليحية والتّدريبية والإسنادية من خلال مصادر عدّة، بعدما أيقن الجميع وتبث عملياً عدم جدية الولايات المتحدة الأمريكية من تطوير قدرات العراق عسكرياً، وأنّ الرّوس أكثر استعداداً اليوم، كون تاريخ التسليح للجيش العراقي هو تسليح روسي ممّا ولّد خبرات كبيرة لأغلب الضبّاط فيه، وأيضا توجد فرصة كبيرة لحمل الرّوس على بيع السّلاح للعراق من خلال توسط إيران لتسليح الجيش العراق ورفع قدراته العسكرية خصوصاً أنّ الرّوس اليوم يدركون البعد الأيديولوجي لعدد من الدّول العربية التي سارت بركاب المشروع الأمريكي المتعارض مع مصالح الروس في المنطقة ما يجعلها تبحث عن بدائل في المنطقة.

(و) اقتراح لمزيد من الدّراسات

نعتقد أنّ وضع العراق سياسياً (ورماله المتحرّكة) وتحولاته المهمّة وما يحيط به من تحولات هامة تمسّ مستقبل الحكم الشّيعي في العراق يحتاج الى مزيدٍ من الدّراسات الأكاديمية والمتخصصة في كلّ المجالات الاقتصادية منها والسّياسيّة وغيرهما فالعراق بحاجة الى مراكز دراسات تخصصية في جميع المجالات الاقتصادية والسّياسية والاستراتيجية والاجتماعية والنفسية وتهتم بعلاقاته الخارجيّة والداخلية ومستقبله السياسي في ظلّ التحولات الهامة في المنطقة وفي ظلّ ظروفه السّياسية والامنية ومن المهم ان يسند الشيعة في العراق عملهم الى مراكز تقدم لهم التوصيات والاستشارات في جميع المجالات.

المحتويات

المقدمة..... ٩

الفصل الأول

نبذة تاريخية عن تاريخ الشيعة في العراق

مدخل..... ١٣

نشأة التشيع في العراق زمن الخلفاء..... ١٤

الغزو المغولي للعراق..... ١٥

دخول الصفويين إلى العراق..... ١٦

العراق في العهد العثماني..... ١٧

أبرز نقاط القوة لدى الشيعة..... ٢٢

١- القاعدة الجماهيرية..... ٢٢

٢- المرجعية الدينية..... ٣٨

أولاً: وحدة الموقف والقرار:..... ٤٧

ثانياً: وحدة الموقف والرؤية بين مرجعية النجف الأشرف وقم المقدسة..... ٤٨

ثالثاً: المرجعية خيمة للجميع..... ٤٩

رابعاً: طبيعة الخط السياسي لمرجعية النجف..... ٥٠

خامساً: شيعة العراق وتعاملهم مع المرجعية..... ٥٣

سادساً: المرجعية في النجف والديمقراطية..... ٥٤

- ٥٥..... حضور المرجعية الميداني الفعلي في حماية الإستراتيجيات الأساسية للشَّيعة
- ٦٣..... ٣- الجمهورية الإسلامية الإيرانية
- ٦٧..... أولاً: شعبة العراق وإيران
- ٦٨..... ثانياً: الموقع الإقليمي والدولي لإيران يصب بصالح الشَّيعة
- ٦٩..... ثالثاً: شعبة العراق وموقع الولاية
- ٦٩..... رابعاً: الحكومة العراقية وإيران
- ٧٠..... خامساً: الأحزاب والقوى السياسيَّة العراقية وإيران
- ٧١..... ٤- المنظَّمات والأحزاب والكتل السياسيَّة
- ٧٦..... أهم الأحزاب الشَّيعيَّة في العراق
- ٧٦..... ١- حزب الدَّعوة الإسلاميَّة
- ٨٢..... ٢- المجلس الأعلى الإسلامي في العراق
- ٨٩..... ٣- منظمة بدر
- ٩١..... ٤- التيار الصَّدري
- ٩٧..... ٥- حزب الفضيلة الإسلامي
- ١٠٠..... ٦- حركات المقاومة الإسلاميَّة
- ١٠١..... ١- حركة أهل الحق
- ١٠٤..... ٢- كتائب حزب الله
- ١٠٧..... أهم الشَّخصيات السياسيَّة الشَّيعيَّة
- ١٠٧..... ١- عادل عبد المهدي
- ١١٠..... ٢- ابراهيم الجعفريّ
- ١١٤..... ٣- نوري المالكي
- ١١٩..... ٤- الشَّيخ همام حمودي

- ٥ - حسين صالح الشهرستاني ١٢١
- ٦ - د. خضير الخزاعي ١٢٤
- ٧ - السيد عمار الحكيم ١٢٥
- ٨ - السيد مقتدى الصدر ١٢٧
- ملاحظات عامة: ١٢٨
- ١ - الخلافات والاختلاف بين القوى السياسية ١٢٨
- ٢ - خلفيات الخلافات بين القوى السياسية ١٢٩
- ٣ - عدم وضوح دور المرجعية في العملية السياسية دستورياً ١٣٠
- ٤ - الانشطار في القوى السياسية الشيعية ١٣٠
- ٥ - التفرد في القرارات الإستراتيجية التي تخص مستقبل الدولة ١٣١
- ٦ - طبيعة العلاقات بين الأحزاب الشيعية وأحزاب من مكونات أخرى ١٣٢
- ٧ - الشخصيات الشيعية ومشروعهم الإسلامي إلى أين ١٣٣
- الانسجام والاتحاد السياسي بين المكونات السياسية الشيعية ١٣٤
- المظلومية والإقصاء ١٣٤
- التفاف الشيعة حول المرجعية ١٣٥
- الوحدة العقائدية ١٣٦
- اولاً: منهج الإمام الخميني رحمته الله ١٣٦
- ثانياً: الرؤية السياسية للأحزاب الشيعية ١٣٧
- ثالثاً: الهجرة واثرها في اختلاف الشيعة سياسياً ١٣٧
- ١- اجماع القوى السياسية الشيعية في الحفاظ على العملية السياسية ١٣٩
- ٢- سلمية العلاقة بين الاحزاب الشيعية ١٣٩
- ٣- الاحزاب الشيعية لا يمتلكون مؤسسة سياسية تجمعهم ١٤٠

- ١٤٠ ٤- ابرز القوى الشيعية ايدولوجيا
- ١٤١ ٥- القوى السياسية الشيعية ووعي الامة
- ١٤٢ الثقافة السياسية لشعبة العراق بعد ٢٠٠٣

الفصل الثاني

الحضور في مؤسسات الدولة

- ١٥٥ الحكومة والبرلمان والمؤسسات السياسية الوطنية والمحلية
- ١٧٠ الحضور في المؤسسات الأمنية والعسكرية وملاحظات عامة عن هذه المؤسسات
- ١٧٢ أ- فعلى مستوى القوة العسكرية القتالية
- ١٧٤ مستوى القدرة العسكرية التسليحية
- ١٧٥ المؤسسة العسكرية بعد ٢٠٠٣
- ١٧٧ الجيش العراقي الجديد بعد عام ٢٠٠٣م بين القدرات والتحديات
- ١٧٧ القدرات
- ١٨٠ معدات الجيش العراقي
- ١٨٠ معلومات إضافية عن التسليح والقوات الأمنية العراقية
- ١٨٢ أبرز التحديات التي تواجه المؤسسات العسكرية- الأمنية والاستخبارية
- ١٨٢ ١- ضعف الجهد الاستخباري
- ١٨٣ ٢- تعدد المؤثرات في المؤسسة العسكرية
- ١٨٧ ٣- ندرة الخبراء الأمنيين وقلة التجارب
- ١٨٨ ٤- البعثيون وتواجدهم في المؤسسات العسكرية والأمنية
- ١٩١ ٥- قلة التجارب والخبرات العسكرية- الأمنية والاستخبارية
- ١٩٤ ٦- الفساد الإداري والمالي والأمني

- ١٩٧ ٧ - خضوع البلاد ومؤسساته للاحتلال الأمريكي
- ١٩٩ الجماعات المقاومة الساندة

الفصل الثالث

الامكانيات الاقتصادية لوسط وجنوب العراق

- أولاً: المقومات الاقتصادية في وسط وجنوب العراق ٢٠٧
- ١- الموارد البشرية ٢١١
- أ) حجم السكان ٢١١
- ب) التباين الاجتماعي والفقير ٢١٥
- ج) تدني مستويات التنمية البشرية ٢٢٢
- د) قوة العمل والبطالة ٢٢٧
- ٢- النفط والثروات المعدنية ٢٣٨
- ٣- المياه ٢٤٥
- ٤- الأراضي الزراعية ٢٤٩
- ٥- النشاطات الاقتصادية ٢٥٤
- أ) الصناعة ٢٥٥
- ب) التجارة ٢٥٩
- المنافذ الحدودية ٢٥٩
- المناطق الحرة ٢٦١
- ج) السياحة ٢٦٦
- د) النشاط المصرفي ٢٧٥
- الفيدرالية الحجج والمبررات ٢٧٧

- ٢٧٧.....١- خلفية تاريخية
- ٢٧٨.....٢- مبررات الفدرلة
- ٢٨٠.....٣- عقبات
- ٢٨٠.....أ) مشكلة الحدود الادارية
- ٢٨٤.....ب) اشكالية اقتسام النفط
- ٢٨٩.....تخصيصات تنمية الاقاليم

الفصل الرابع

العلاقة والروابط مع الجماعات السياسية العراقية

- ٣٠٤.....العلاقة بين المكون الشيعي والمكون السني
- ٣١٠.....ملاحظات في العلاقات الشيعية السنية
- ٣١١.....١- عقدة الموروث التاريخي السياسي ودور حزب البعث والقاعدة
- ٣١١.....٢- الدول العربية اهم اسباب توتر العلاقة بين الشيعة والسنة
- ٣١٢.....تركيا وتازيم الموقف الشيعي السني
- ٣١٣.....٤- أمريكا ودورها في تازيم العلاقات السنية الشيعية
- ٣١٤.....٥ - العراق والربيع الطائفي العربي
- ٣١٦.....دور الاحزاب السنية في العملية السياسية
- ٣١٦.....اولاً: الدور المعطل والمربك
- ٣١٦.....ثانياً: تبين الرؤية لدى الاحزاب السنية عن شكل الدولة والعلاقة
- ٣١٧.....ثالثاً: الكتلة الوسطية السياسية لدى المكون السني
- ٣١٨.....رابعاً: - خيارات المكون السني الأربعة
- ٣١٨.....الخيارات السنية الاستراتيجية:
- ٣١٨.....١- خيار المطالب

٣١٩	٢- خيار الفيدرالية
٣١٩	٣- خيار الانفصال
٣٢١	٤- خيار حكم العراق لوحدهم
٣٢٢	مبررات الدّاعين الى إقليم سنّي
٣٢٣	دوافع ومبررات الرّفص للفريق الآخر
٣٢٦	العلاقات الشّيعيّة الكرديّة
٣٣٣	علاقة الشّيعّة العراقيين بالمذاهب والأقليات
٣٣٨	الشّيعّة والصابئة
٣٤٠	الشّيعّة والايديديّة
٣٤١	ملاحظات ختامية

الفصل الخامس

شيعّة العراق وتهم الخصوم

٣٤٧	١- تهمة الإرهاب الشّيعيّ
٣٥١	٢- تهمة الخيانة الشّيعيّة والعمالة للشّيطان الأمريكي
٣٥٧	٣- تهمة توريد الدّيمقراطية الكافرة
٣٦٣	٤- تهمة الطّائفية وتمهيش الآخر
٣٦٤	أ) الدّستور العراقي وتهمة الديباجة
٣٦٦	ب) الإرهاب والتكفير.. والحظر الطّائفي!
٣٦٨	ج) القتل على الهوية وطريق الموت
٣٦٩	٥- تهمة الجهل السياسيّ وسوء إدارة الدّولة
٣٧٣	٦- تهمة الارتباط بالأجنّات الخارجية

- أ) تدخلات الدّول العربيّة في سورية ٣٧٣
- ب) التّدخل السّعودي القطري في البحرين ٣٧٤
- ج) -تدخّل السّعودية في العراق ٣٧٥
- إذن كيف تتبدّد هذه الصّورة القارّة في ذهن السّني؟ ٣٨٠
- ٧- تهمة تقسيم العراق ٣٨٣
- شعبة العراق والفدرالية رؤية وحل ٣٨٧
- خاتمة: ٣٩٥

الفصل السادس

التحديات والآفات الداخليّة للشعبة

- التّحديات والآفات السّياسيّة ٤٠١
- التّحديات الداخليّة ٤٠١
- التحديات الذاتية ٤٠١
- الاختلافات السّياسيّة الداخليّة للأحزاب الشيعية ٤٠١
- الفساد الاداري والمالي ٤٠٩
- ملاحظات مهمّة: ٤١٠
- الآثار الإقتصادية والاجتماعية للفساد في العراق ٤١٣
- أ) الآثار الاقتصادية ٤١٣
- أولاً: أثر الفساد في تعزيز التضخم: ٤١٣
- ثانياً: زيادة التفاوت في الدّخول وتدنّي مستويات المعيشة. ٤١٤
- أثر الفساد في تعزيز البطالة: ٤١٥
- ثالثاً: أثر الفساد في تعزيز المديونية الخارجية ٤١٨

- ٤٢٠ (ب) الآثار الاجتماعية
- ٤٢٠ - أثر الفساد في تدني مستوى التعليم
- ٤٢١ (ج) أثر الفساد في تدني المستوى الصحي:
- ٤٢٢ مستوى الشَّعبية وتحديات المشروعية
- ٤٢٢ تفاوت نسب المشاركة بين سنة ٢٠٠٩م وسنة ٢٠١٣م
- ٤٢٨ احتمالات المشاركة في الانتخابات المستقبلية
- ٤٣٣ التحديات الخارجية
- ٤٣٣ المشروع الكردي وأثره على شيعة العراق
- ٤٤١ المشروع العربي السني الطائفي واثره على شيعة العراق
- ٤٥٢ حواضن التمرد على حكم الشيعة
- ٤٥٥ أنواع الحواضن للإرهاب في العراق
- ٤٥٥ (أ) الحواضن الجغرافية
- ٤٥٦ (ب) الحواضن الثقافية
- ٤٥٦ (ج) الحواضن السياسيَّة
- ٤٥٧ (د) الحواضن الدِّينية
- ٤٥٧ (هـ) الحاضنة الحكومية

الفصل السابع

المخاطر الخارجية (الإقليمية والعالمية) التي تهدد الشيعة

- ٤٦٣ تحديات إقليمية ودولية
- ٤٦٣ أولاً: التَّحديات الطائفيَّة

- ٤٦٦..... (أ) مركب الإسلام السلفي
- ٤٦٩..... ثانياً: التهديدات الناشئة من الولايات المتحدة الأمريكية
- ٤٧٠..... ١- العامل الإقتصادي
- ٤٧٢..... ٢- العامل الاستراتيجي
- ٤٧٣..... ٣- العامل الايديولوجي
- ٤٧٣..... حماية إسرائيل
- ٤٧٩..... ثالثاً: الإحتلال والحضور الأمريكي العسكري
- ٤٨٤..... رابعاً: النفوذ والتأثير الاقتصادي الأمريكي
- ٤٨٧..... خامساً: أمريكا ونتائج خروج العراق من الفصل السابع
- ٤٩١..... سادساً: مخاطر الدعم العربي لتقويض سلطة الشيعة في العراق
- ٤٩٦..... سابعاً: تفتت الوحدة الشيعية
- ٤٩٩..... ثامناً: الغزو الثقافي واثره على شيعة العراق
- ٥٠٣..... المحور الأول: الحكومي والسياسي
- ٥٠٥..... المحور الثاني: المحور الفكري والثقافي
- ٥٠٦..... الخاتمة
- ٥٠٧..... تاسعاً: المخاطر الأمنية الناشئة عن الجماعات الإقليمية والداخلية المتطرفة
- ٥١٠..... عاشراً: أهم المعضلات الاقتصادية التي تواجه شيعة العراق على المستوى الإقليمي والدولي

الفصل الثامن

الاستنتاجات والملاحظات التوجيهية

- ٥١٧..... ١- الاستنتاج
- ٥١٩..... ٢- الملاحظات التوجيهية للشيعة في الحد من المخاطر واستثمار الفرص:
- ٥١٩..... (أ) الملاحظات التوجيهية في المحور السياسي

- ٥٢١ (ب) الملاحظات التوجيهية في الحقل الاقتصادي
- ٥٢٢ (ج) الملاحظات التوجيهية في المحور العسكري - الأمني
- ٥٢٣ (د) الملاحظات التوجيهية في الحقل الإقليمي
- ٥٢٨ (هـ) الملاحظات التوجيهية في المجال العالمي
- ٥٢٨ أولاً: سياسياً
- ٥٢٩ ثانياً: اقتصادياً
- ٥٣٠ ثالثاً: عسكرياً
- ٥٣٠ (و) اقتراح لمزيد من الدراسات
- ٥٣١ المحتويات